

في فهرسة الجزء الخامس من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج

تكملة	صحيحة
٢ (كتاب لمرأى)	١١٢ فصل في العنيفة وما يتبعها
١٠ فصل في بيان العروض التي في القرآن	١١٨ (كتاب قسم الصدقات)
الكرم ودورها	١٢٥ فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى
١١ فصل في الحب	١٣٣ فصل في صدقة النطوق
١٤ فصل في بساتين الارث الاولاد واولادهم	١٣٧ (كتاب النكاح)
انفراد او اجتماعا	١٥٥ فصل في الخطبة
١٥ فصل في كيفية ارث الاصول	١٦١ فصل في أركان النكاح وتوابعها
١٧ فصل في ارث الحوائشي	١٧٢ فصل فيمن يعقد النكاح وما يتبعه
١٩ فصل في الارث بالولاء	١٨١ فصل في موانع الولاية للنكاح
٢٠ فصل في حكم الجدمع الاخوة	١٩٣ فصل في الكفاءة
٢٢ فصل في موانع الارث ومامعها	١٩٩ فصل في تزويج المحجور عليه
٢٨ فصل في أصول المسائل وما يعول منها وتوابع ذلك	٢١٦ باب ما يحرم من النكاح
٣٠ فرع في تصحيح المسائل	٢١٥ فصل في نكاح من فيها رقب
٣٢ فرع في المناهضات	٢٢٠ فصل في حل نكاح الكافرة وتوابعه
٣٣ (كتاب الوصايا)	٢٢٤ باب نكاح المشرك
٤٤ فصل في الوصية لغير الوارث وحكم التبوعات في المرض	٢٣٠ فصل في أحكام زوجات الكافرا اذا أسلم على أكثر من مباحة
٤٧ فصل في بيان المرض المخوف والمحقق به	٢٣٤ فصل في مؤنة المسلمة أو المرتدة
٦٦ فصل في أحكام معنوية للوصي به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه	٢٣٥ باب الخيل في النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك مما ذكر تبعها
٧٥ فصل في الرجوع عن الوصية	٢٤٥ فصل في الاعفاف
٨٦ (كتاب الوديعة)	٢٥٠ فصل في نكاح الرقيق
١٠٤ (كتاب قسم النفي والغنيمة)	

فهرسة حاشية العلامة الرشيدى على شرح المتهاج التى هاشم هذا الجزء

صفحة	صفحة
٢	(كتاب القرائض)
١٠	فصل فى بيان الفروض التى فى القرآن
١١	الكرم وذو بها
١١	فصل فى الحب
١١	فصل فى كيفية ارث الاصول
١٢	فصل فى ارث الحوائى
١٣	فصل فى الارث بالولاء
١٣	فصل فى حكم الجدمع الاخوة
١٣	فصل فى موانع الارث وما معها
١٤	فصل فى أصول المسائل وما يعول منها
	وتابع ذلك
١٥	(كتاب الوصايا)
١٨	فصل فى الوصية لغير الوارث وحكم
	التبرعات فى المرض
٢٠	فصل فى بيان المرض المخوف والمحقق به
٢٨	فصل فى أحكام معنوية للوصى به مع
	بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه
٢٢	فصل فى الرجوع عن الوصية
٥١	(كتاب الوديعة)
٦٩	(كتاب قسم النى والغنية)
٧٧	فصل فى الغنية وما يتبعها
٨٥	(كتاب قسم الصدقات)
٩٢	فصل فى بيان مستند الاعطاء وقد
	المعطى
٩٩	فصل فى صدقة التطوع
١٠٢	(كتاب النكاح)
١٢٤	فصل فى الخطبة
١٣١	فصل فى أركان النكاح وتوابعها
١٥١	فصل فى عقد النكاح وما يتبعه
١٦١	فصل فى موانع الولاية للنكاح
١٧٧	فصل فى الكفاءة
١٨٦	فصل فى تزويج المحجور عليه
١٩٩	باب ما يحرم من النكاح
٢٠٩	فصل فى نكاح من فم ارق
٢١٥	فصل فى حل نكاح الكافرة وتوابعها
٢٢٥	فصل فى أحكام زوجات الكافراذ
	أسلم على أكثر من صاحبة
٢٢٧	باب الحيار فى النكاح والاعفاف
	ونكاح العبد وغير ذلك مما ذكرته
٢٣٢	فصل فى الاعفاف

وتمت

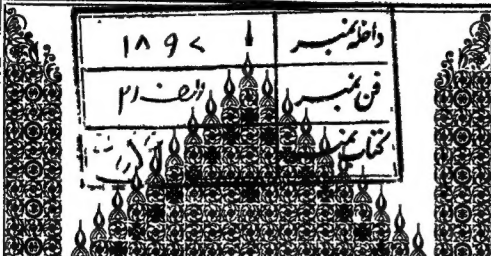
١٨٩٤	رقم
١٨٩٤	رقم
	كتاب

الجزء الخامس من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج
 في الفقه على مذهب الامام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه للامام العلامة تميم الدين محمد
 ابن الامام العارف بالله تعالى شهاب
 الدين أحمد الرملي رضي
 الله تعالى عنهما
 آمين -

ولاجل تمام النفع وضعناهما حاشيتان الاولى
 حاشية العلامة أبي الضياء الشيخ علي الشبرايملي
 والثانية حاشية العلامة الرشيدى مفصولا بينهما
 بجدول للتمييز فحاشية الرشيدى باعلى الهامش
 وحاشية الشبرايملي تلهارضى الله عن الجميع



بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ كتاب الفرائض ﴾ (قوله والفرض لغة التقدير ويرد بجني القطع الخ) ظاهره هذا السياق انه حقيقة في التقدير مجاز في غيره وأنه مشترك بين هذه المعاني واستعماله في التقدير أكثر وعادة والده في حواشي شرح



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ كتاب الفرائض ﴾

أي مسائل قسمة الموارث جمع فريضة يعني مفروضة أي مقدرة لها بها من السهام المقدرة
 فقلت على غيرها والفرض لغة التقدير ويرد بجني القطع والتدين والائزال والاحلال والمطاه
 وشرعها انصب مقدر للوارث وتعريف هذا العلم هو الفقه المتعلق بالارث والعلم الموصل
 لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة والاصل فيه قبل الاجماع ان الموارث وأخبار
 تكبر الشيعين الحقوا الفرائض بأهلها السابق فلا ولي رجل ذكر وفائدة قوله صلى الله عليه
 وسلم ذكر بيان ان المراد بالرجل هنا ما قابل المرأة فيشمل الصبي لاما قابل الصبي المخص بالبالغ
 ووردي الحديث على عملها وتعليمها أخبار منها ما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض
 وعلموها للناس فاني امر ومقبوض وان هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى يختلف اثنان في
 فريضة فلا يجدها من يقضي بينهما وورد انه نصف العاوانة بنسب وانها أول علم يتزعم من الامة
 أي يموت أهلها وحسب نه فالتعاقب بالوالت القابل للعبادة وقيل النصف بجني النصف قال الشاعر
 اذا مت كان الناس نصفان شامت • وآخر من قال بالذي كتبت أصنع

﴿ كتاب الفرائض ﴾
 (قوله أي مقدرة) فصره
 بفلك مع أن الفرض
 مشترك على ما ذكره
 بقوله ويرد بجني الخ لانه
 المناسب (قوله فقلت
 على غيرها) لفضلها بتقدير
 الشارح لها ولكنيتها
 انتهى ج (قوله ويرد
 بجني القطع) أي لغة (قوله
 والائزال) ومنه ان الذي
 فرض عليك القرآن
 الآية (قوله والاحلال)
 أي الاباحه (قوله مقدر
 للوارث) أي لا يزيد الا
 بالرد ولا ينقص الا بالعلول
 (قوله والعلم الموصل)
 عطف تفسير لان العلم
 الموصل لما ذكر هو عين
 الفقه ويمكن أن لا يكون
 تفسير بل يعمل الفقه على
 معسرة ان لم يثبت اذا
 انقرضت النصف ولا يلزم
 معرفة مال الكل واحدا لا
 بالحساب الذي يتوصل
 به الى معرفة أسسول
 المسائل وتعيينها وما
 ذكره الشارح شامل

لقول شيخنا الزبائي وعلم الفرائض كقَالَ بعضهم هو الفقه المتعلق بالارث ومعرفة الحساب الموصل
 الى معرفة ذلك ومعرفة قدر الواجب لكل ذي حق انتهى (قوله فلا ولي رجل) أي أقرب انتهى ج وأراد الأقرب ما يشمل
 الأقوى (قوله وله بنسب) أي انه أكثر نسباً من غيره وأنه بنسب بحيث لا يصير لاحد به شعور بخلاف غيره فانه لا يصل في
 النسيان الى هذا الحد (قوله وانها أول علم يتزعم من الامة) هو معنى الحديث ولقطعه على ما ج تعلموا الفرائض وعلموها فانه
 نصف العلم وهو بنسب وهو أول علم يتزعم من أمي وقال انه ضعيف اه ولعل هذا حكمه المتعارفة في كلام الشارح حيث
 قال هنا ورواه انه نصف العلم الخ وفيما قبله منهما ما صرح الخ (قوله وآخر من) في شرح الاربعين بل وبآخره وفي

الروض بعد ان أورد المعاني التي ذكرها الشارح بشواهد ما مع زيادة نفعها فيكون ان يكون الفرض حقيقة في هذه المعاني
أو في القدر المشترك وهو التقدير فيكون متولا عليها بالاشارة اللفظية أو بالتواطى وان يكون حقيقة في القطع مجازا في

(قوله والمراد بالنصف المخرج) الاولى التعبير باليكون جوابا آخر على ما في الاصل فلهذا تفسيره بالنصف (قوله وهي) أي التركة
ما يختلف من حق أي وان لم يثبت منه التميز ولا قضية الدين كعدم القذف (قوله أو اختصاصا) انظر لو كان لما دون في
مقابلة رفع البدعنا وقع هل يكلف الوارث ذلك وتوفي منه دينه أو لا فيه تطرأ الأقرب الاول لما فيه من براءة ذمة الميت
وتطوره ما قبل ان الفاعل اذا كان سده وظانته جرت العادة بأخذ العوض في مقابلة التزول عنها كلف ذلك (قوله تعميمات)
أي فان لم تقفل ففي من جملة الاختصاص وقدمت (قوله ودية أخسفت من قاتله) أي سوا وجبت ابتداء كدية الخطأ أو
بالفروع القصاص سواء كان العفونه أو من ورائه (قوله عن عاش بعد موته المخرج) هل يثبت عدم خروج التركة عن ملكه
أولا (قوله فوجب البقاء مع الاصل) وهو موته ثم ما ذكره من الحيا هل ترتب عليه أحكام الحيا الاولى من وجوب
التصاص على قاتله المكافي له وجوب الحد على من زنى به لو كان امرأه والمهر لها ٣ وتجهيزه بالنسل والتكفين والصلاة

عليه اذا مات وما زال احكام
أولا يثبت شيء من ذلك
الحا فلهذا الحيا بالامور
الاخرية واستصحاب الحكم
الموت كحياة الشهيد أو
يفرق بين كون الحيا
العائدة مستمرة أم لا تحركة
المنزوح فيه تطرأ الأقرب
الاول ويختلف ان يفرق
بين الحيا المستمرة
وغيرها فيعطى حكم الاحياء
في الاولى دون الثانية ولو
قيل به لم يكن يبعد او يجعل
هذه الحيا من أمور
الآخرة فلا ينقطع بها
حكم البرزخ ويدل عليه

وهو مخرج على لغة من يلزم المتنى الالف مطلقا أو اسم كان ضمير الشأن محذوف أو الناس مبتدأ
وصفان خبره والجملة خبر كان والمراد بالنصف الشطر لا حصص النصف كالماضي وعلم
الفرائض يحتاج الى ثلاثة علوم علم القنوى بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة وعلم النسب بأن
يعلم الوارث من الميت بالنسب وكيفية انتسابه بالميت وعلم الحساب بأن يعلم من أي حساب يخرج
المسئلة وحقيقة مطلق الحساب انه علم بكيفية التصرف في عدد لا استخراج مجهول من معلوم
(يبدأ) أو جوابا (من تركة الميت) وهي ما يضافه من حق كجناية وحذف أو اختصاص
أو مال تخمير تقفل بعدموته ودية أخذت من قاتله لا دخوله في ملكه وكذا ما وقع بشبكة نصبا
في حياته على ما قاله الزركشي وما نظر به من انتقاله بعد الموت للورثة فالواقع هاهنا من زوال
التركة وهي ملكهم رد بان سبب الملك نصبه للشبكة لا هي واذا استند الملك لفعله كان تركة
وقع السؤال عن عاش بعد موته محجزة لني وأجاب بعضهم بيمين بقاء ملكه لتركة وهو
محلول على انه بالاحياء تبين عدم موته ولكنه خلاف الفرض في السؤال ادلا توجد المجزأة
لا يمتنع الموت وعند تحققه ينقل الملك للورثة بالاجاع فاذا وجد الاحياء كانت هذه
حياة جديدة مبتدأة بلا تبين عود ملك و يلزمه ان نساءه لو تزوجن أن سدن له وليس كذلك
بل يبقى نكاحهن والحاصل ان زوال الملك والعصمة محقق وعوده مشكوك فيه فيستصحب
زواله حتى يثبت ما يدل على العود ولم يثبت فيه شيء فوجب البقاء مع الاصل وسياق

ما قبل في أقوى النبي صلى الله عليه وسلم من انهم الاحياء وآمناء به ولم ينقل انه صلى الله عليه وسلم صلى عليه بما بعد ذلك
ولا غسله ما في فتاوى ابن حجر الحديث في آخر الجواب عمالومات تخص ثم أحياه الله الخ ما نفعه وقدم من قواعد شرعا
كما قرره انه لا عبرة بالحياة بعد الموت التيقن أي بانخبار نحو معصوم كما قدمه وان لم يثبت من موته حكم ما بان ما كان به غش أو
شعوه اه ووافق ما في الفتاوى قول الشارح ادلا توجد المجزأة لا يمتنع الموت هذا وتدل عن خط شيخنا الشورى
ما صوره من مزاعة الفتاوى قوله ولا يجوز زلنا ان تدبر عليها حكما وقوله قبله لم يكن لحياه أنزلا كما صرح أو كالصريح في أنه
لا يجب تجهيزه ثانيا بل يرد قول شيخنا محيا ففرع في لومات انسان موتا تحقيقا وجهز ثم أحى حياة حقيقة ثم مات
فالوجه الذي اشلغ به انه يجب تجهيز آخر خلافا لآلهم اه وقد كنت أوقف في كلام الشيخ كثير الماعل به في الجواب
من قوله لانها وقت خارقة للعادة حتى وقتت على هذا الجواب فلهذا الحمد الكريم الوهاب قالوني البصر لزرر كنى قال
الماوردي في تفسيره اختلف في بقاء تكليف من أعيد بعد موته فقيل يبق للثلاث عاقل عن تعدويل بسقا فالتكليف
معتبر بالاستدلال دون الاضطرار اه وهو غريب وقال الامام في تفسيره اذ اجاز تكليفهم بعد الموت فلم لا يجوز تكليف
أهل الآخرة فأجاب بان المانع من الآخرة الاضطرار الى المعرفة بعد العلم الضروري لا تكليف

غيره لتصرح كبير من أهل اللغة بأنه أصله (قوله وهو ما يتخلفه من حق الخ) أي ولا ينافي هذا التفسير ما الكلام فيه من أنه يخرج منها الامور الا نتيجة لان التركة بهذا المعنى مبدأ الاخراج ومعلوم أنه لا يكون الا ما يصح الاخراج منه وهو الاموال وأهل الصائفة يجوز كونه تعالى لم يضطرهم فصيح تكليفهم بعد ذلك اه قال بعض مشايخنا الحق ان الايمان المضطرة لاتمنع التكليف وقد اواخذ الكتاب فرخ الجبل فوقهم فما منوا وقبلوه ولا شك ان في هذا آية مضطرة وقول الرازي بعدم التكليف في الاخر تدليس على الحاطة فان التكليف في الاخرة باق فيها وقد جاءه يؤجج نار يومه بالادخول فيها في اقبل على ذلك صرف منها وهذا تكليف وقال بهضم قولهم الاخر دار خير من الدار بالادخول تكليف محمول على الغلب في كل وان في الاخرة التكليف كما في الدنيا الجزء اه ما قاله شيخنا (قوله ولو كانا) أي غير محرم ولا امر تدلنا لا يطلب تمييزه بل يجوز اغراء الكلاب على جيفته بل يحرم تمييزه عما خلفه لانه صار قبا (قوله لا احتياجه لذلك) محلة البداءة فتؤنة التجهيز

(قوله فالوجه تقديمه)

أي وان مات عموه قبله

وخيف تمييزه (قوله من

يختص تمييزه) أي وان بعد

وكان مفضولا (قوله ثم الام

ظاهرة تقديم الابوين على

الفرع ولو صغيرا وسياق

ما يصح به في قوله ولعل

الفرق بين هذا وما مر الخ

وظاهر ايضا ان الام

تقدم على الفرع ولو ذكر

وسياق ما يتصل به (قوله

وبقدم الاكبر من) أي

ولو كان مفضولا كما

اقتضاء الملاحق وأفاده

قوله الا في انه يقدم هنا

في نحو الاخوان المستويين

مننا الافضل بصحوقه أو

ورع وقباس ذلك تقدم

الولد الكبير على الولد

الصغير اذا لم يكن التقييم

بهما (قوله اذ لا مزية)

أي من حيث الزوجة كباقي فلا تقرر الى كون احدهما افضل من الاخرى

وجوب

(قوله والوجه تقديم الزوجة الخ) أي تقدم على الاب الخ (قوله لفرضية الذكورة) يؤخذ منه ان الاخوة لو اختلفوا

ذكورة أو أنثى تقدم الذكور ان المالك كذلك (قوله فيجعل امرأة) أي يفرض (قوله ما يؤيد بما ذكرناه) أي من التفصيل

(قوله بخلاف الاخوة) أي فلما اختلفوا في نفسها بان يكون احدهما لاخوة شقيقا والاخر لا أم (قوله وبه يعلم ان

المملوكين كذلك) أي كان وجب لان الملكية لا تتفاوت فيهم (قوله والا فلا وجه وجوبه) أي الترتيب (قوله وما مر قبله) أي

من تقدم الاب والام على الولد الصغير (قوله ان ذلك فيه الخ) يتأمل قوله ان ذلك الخ فانه فرض الكلام ثم فيما ذل لمف

الترسكة لا تميز واحد وعليه فالنساء التمهيز لا التمهيز فكان المناسب ان يقول ان النساء تم التمهيز فروهي

فيه الاشراف والغات هنا مجرد التمهيز فروهي فيه الاشراف (قوله ما اذا انحصرت تمييزهما فيه) أي بان لم يكن ثم غنى الافر

.

.

.

.

.

.

فلا يضر اشتغالها على غيره ويجوز أن تكون من لبعض والبعض الذي يخرج منه هو المال لكن هذا يقتضي وجوب تقديم المؤن والدين الوصية على استيفاء موهدة قذف فلا يجوز تقديم استيفائه على واحد منها وظاهره أنه ليس كذلك فالأولى

(قوله أم لا دى أوصى به) أي ذلك الالامى به أي الدين هذا هو المتبادر عما ذكر وقد يتوقفه بأن ما أوصى به ليس ثابتاً في ذمته فعمل المراد أن الدين أوصى به بل يمتثل لأوامر وقيل الموصى به الوصية ثم مات من عليه الدين فيخرج من تركه مقدماً على الارث وعلى ما أوصى به من عليه الدين لأنه لم يلب الوصية من جهة فليتأمل أو أن المراد أوصى بقضائه مقدماً على غيره أو لم يوص به ويكون فائدة التخصيص عليه دفع ما قد يتوهم من أنه إذا أوصى به تعلق بالثلث فيزاحم غيره من الوصايا وهذا هو الظاهر لما تقدم أنه المتبادر من العبارة (قوله كذا وكذا فخرج على دين الالامى) أي أبا بعض هذه الثلاثة مع بعض فهل يخرى ولا فيه نظروا الأقرب الأول والكلام بالنسبة لكثرة مفرض فيه بالتلف المالم حتى يكون في الذمة إذ لو كان ما فيها كانت متعلقة به تعلق شركة (قوله أما المتعلق الخ) محتمل قوله بذمته (قوله ثم بعد الدين) الخ قضية التعبير به هنا وفيما

بأنى أنه لو عكس الترتيب لم يجوز وفي ج قال بعضهم وجوب الترتيب فيما ذكرناها وعند الزاجرة فلو دفع الوصى مثلاً مائة للدين ومائة للوصى ومائة للوارث معاً لم يجز إلا العصة أى والمحل ووجهه بأنه حينئذ لم يقارن الدفع مانع وتطيره من عليه حجة الاسلام وغيرها فأنهم صرحوا وجوب الترتيب بينهما فالواو المراد به أن لا يتقدم على حجة الاحلام غيرهما أنه وقضيته أنه لو قدم المؤخر في لأعطاهم صح ولم يحل فلو دفع الوصى الموصى به

وجوب ذلك (ثم بعد مونة التعهيز) يقتضى دونه المتعلقة بذمته من راس مال سواء أكان لله تعالى أم لا دى أوصى به أم لا لأنه حق واجب عليه وانما قدمت الوصية في الآية على الدين ذكر الكونها قرينة أو مشابهة للارث من حيث أخذها بالأعوض ومثقتها على الورثة ونفوسهم مطمئنة على أدائها فقد تمت عليه بها على وجوب إخراجها بالمسارعة اليه وبقدّم دين الله تعالى كذا وكذا فخرج على دين الالامى أما المتعلق به من التركة فستأفى (ثم بعد الدين) وأن كان انما يثبت باقرار الوارث سواء كان بعد ثبوت الوصية أم قبلها كما علم مما نقلناه عن الصبيداني تنفذ (وصاياه) ومال الحق به من علق بالثبوت أو تبرع بغير مرض الموت أو الحق به لقوله تعالى بعد وصية يوصى بها أو دين (من) للابتداء فتدخل الوصايا بالثالث وبعبارة (ثالث الباقي) بعد الدين كأنه عليه ثم ولو استغرق الدين التركة نفذت الوصية وحكم بانقضاءها أو تبرع بقبضه الدين أو إرادته المستحق منه كذا كرهه الرافعى في باب الوصية واعتبرت الوصية من ثلث المال وإن كانت الآية مطلقة لتقييد السنة لها بقوله صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير ولا رد ما في الرافعى عن أكثر أنه لو ادعى واحد أن له على الميت ألف دينار وأخر أنه أوصى له بثلث ماله والتركة ألف وصدة فقسم الوارث معاقمت التركة بينهما أرباعاً فإن صدق مدعى الوصية أو لا قلعت بقصد مساوت الدين في الأولى وقد تمت عليه في الثانية لأن الأصح بل السوابك في الروضة تقديم الدين على الوصية سواء أصدقه ما معاملاً لا كالوئبة بالينة (ثم قسم الباقي) من التركة (بين الورثة) على ما يأتي بيانه بمعنى تسليطهم على التصرف حينئذ والأخلاق لا يمنع الارث ومن ثم قالوا بزيادة التركة كامراً (قلت) كالألف الرافعى في الشرح ما علم منه أن محل

للموصى به قبل أدائه الدين أو دفع الورثة حصصهم وأنى مقدار الدين والموصى به لم يستبغاطه ويجب استرجاع ما دفع لهما (قوله مما نقلناه عن الصبيداني) لم يقدمه هنا نقل عنه ولعله ذكره في باب الأقرار فليراجع عبارة جمع مما نقلناه ثم رأيت في نسخة كذلك (قوله لو تبرع متبرع) أى هو موقوفه أن تبرع متبرع أو أبرأ من الدين تبين انقضاءها والألف (قوله أنه على الميت ألفي دينار) الذي وقع في كلامهم على منهج نقله عن شرح الارشاد له لو ادعى واحد أن له على الميت ألفاً وأخر أنه أوصى له بثلث ماله والتركة ألف وصدة فما الخ (قوله قسم التركة بينهما أرباعاً) أى لا تاريد على مخرج لثبته وهو واحد ونقطته للموصى به وهو ربع الألف وما صله أن أفرار الوارث بالدين يجعل كوصية أخرى فكان الميت أوصى لرجل بجميع ماله ولا آخر بثلثه وطريقه قدم ذلك أن زاد على الكسر بسطه وهو واحد ثم يقسم المالم بينهما بحسب ذلك كما تقدم وهذا الظاهر على ما نقله سم عن شرح الارشاد السابق من أن التركة ألف (قوله في الأولى) هى قوله وصدة فقسم الوارث بوقوله في الثانية هى قوله فإن صدق مدعى الوصية (قوله كامراً) أى في قوله فالواقع به من زيادة التركة الخ (قوله ما علم منه) أى قولاً

الجواب بان فيه شبه استخدام فالمر في مطلق التركة لا خصوص ما يخرج منه ذلك (قوله وما امر قبله) أي في قوله أو اجتمع جمع من ماله (قوله أن على الميت التي دينار) كذا في النسخ الثنية والصواب النصب لأن الأثر عبارة الشارح عمدة رجلان

(قوله نفي جبر في الحياة) أفهم أنه لو كان سبب معلقه ما تركة الجبر عليه في الحياة بتقديم مؤنة التجهيز على الدين المتعلق بها وسند كعبارة صاحب الارشاد (قوله ولو من غير الجنس) أي كالثأر الواجبة في الأبل وكألو أجبت مال الثأر أن كانت من غير جنس المال (قوله فتؤخر) أي عن مؤن التجهيز (قوله انتقارا الأول) هو قوله أن تعلقها تعلق شركة (قوله

بالاعتبار المذكور) أي وهو كونها ليست شركة حقيقية (قوله كافي قوله تعالى أبلغ أشهر معلومات) أي من حيث المطلق الأشهر مع كون زمن الحج شهرين وعشرين ليلة (قوله فان كان التعلق بالحج) محذور (قوله إذا تعلق أرض الجناية بالحج) (قوله والوارث التصرف) أي ويبقى الفرض في ذمة الزقيق الذي يستحق ويستحق القصاص يمكن من الاقتصاص من العبد متى شأ قبل البيع أو بعده وإذا اقتص منه ربح المشتري على البائع عما دفعه إن كان جاهلا بتعلق القصاص بريقته واستمر جهله إلى أن قتل فان كان عالما أو جاهلا ولم يرضخ عنه العبد فلا رجوع ويلزم تجهيزه اه سم على حج بالحق (قوله والمرهون الحج) ظل حج والحق بعضهم بالمرهون

تأخير الدين عن مؤن التجهيز إذا لم يتعلق بين التركة حق (فان تعلق بين التركة حق) بنسب جبر في الحياة قدم (كل كاه) الواجبة فيما قبل موته ولو من غير الجنس فيقدم على مؤن التجهيز بل على كل حق تعلق بها فكانت كالمرهونة بها ولو تلف النصاب بعد التحكك لا ادوار كاه كشاة من أربعين مات عنها فقط لم يقدم الأربع عشرة كما استظهره الأذري ووجهه أن حق المقرض في التأخير دون مرسله فتؤخر لما تقرض من فرض الكلام في زكاة متعلقة ببعض موجودة واستند كالاستثناء أن كافي أن النصاب إن كان باقيا وقتنا بالاصح أن تعلقها تعلق شركة فلا تكون تركة فلا يكون محققا فيه وإن قلنا أنه تعلق جناية أو رهن فقد ذكر أن علقها بالذمة فقط وكان النصاب تعلقا فان تقدمت الذمة أو صوابا فلا استثناء وان قدمناها وهو الأصح فتقدم على دين الأدي على مؤنة التجهيز أجاب الزركشي وغيره عنه بما حاصله أو انتقارا الأول وهو ما صرح به البخوي وغيره ولا نسلم أنه ليس تركة بل هو تركة وإن قلنا تعلق شركة لكنها ليست شركة حقيقة بدليل جواز إخراج الزكاة من غيرها فالحاصل انتقاع خروجه محققا فيه فلهذا المطلق التركة عليه باعتبار المذكور وعلى التسترل يصح إطلاعه على المجموع لدى منحه الحق الجائز تأديته من محل آخر كافي قوله تعالى أبلغ أشهر معلومات ومثل ذلك كاف في صحة الاستثناء (والجاني) باذن السيد أو بغيره إذا تعلق أرض الجناية بريقته ولو بالبيع من القصاص فالجني عليه معقود على غيره بما قل الأمرين من الأرض وقيمة الجاني فان كان التعلق بريقته فصلا أو المال متعلقا بذمة كالأقرض مالا من غير إذن السيد أو تلفه لم يقدم الجني عليه والمقرض على غيره مما لو وارث التصرف بريقته بالبيع (والمرهون) رهنها جعلها جبر على الرهن بعده (والمبيع) بمن في الذمة (إذا مات المشتري مفلسا) بيقته ولم يكن هناك مانع من الفسخ فيمكن البائع منه ويؤثر به وإن لم يصبر عليه بالفلس قبل موته ولكون الفسخ برفع القيد من حينه لم يخرج به عن كونه تركة فان وجد مانع كتعلق حق لازمه بكتاخير فضه بلا عذر قدم التجهيز لا تنفعا لتعلق بالعين حينئذ لنا (قدم) ذلك الحق في تلك الصور (على مؤنة تجهيزه) إشارا للإهم كما تقدم تلك الحقوق على حقه في الحياة (والله أعلم) تقديرها صاحب التعلق على حقه كافي حال الحياة وإذا صاحب الارشاد لا يجبر لخرج به ما أو رد على من تركه كاسله وهو ما لو جبر الحاسم على الفس فان حق الرماء تعلق بسين ماله قبل موته ولا تقدم بذلك التعلق كافي إلى وضه لأنه لم يخرج

حقة الاملاك إذا مات وقد استقرت في ذمته لتعلقها بين التركة حينئذ لا يصح تصرف الورثة عن شيء منها حتى يرضخ الحاج عنه من جميع أعمال الحج الضرورية كان خيفت تفرغ شيء منها أن لم يبادر إليه اه ثم نازع فيه وقالو بتسليمه يظهر جواز التصرف بمجرد فراغه من الفصل الثاني وان بقيت واجبات أخرى ويبني أهاده اذاعة للضرورة لا يتصرف في شيء من غناه إلا بعد فراغ الحج عنه (قوله لصاحب التعلق) هذا من قوله إشارا للإهم (قوله زاد صاحب الارشاد الحج) أي بعد قوله فان تعلق بين التركة حق كإشارا إليه فيصاح بقوله لنفي جبر في الحياة وتأخذ كرههنا ليعين ما يترتب عليه (قوله كاسله) مراده ما صله الحاروي

ادعى أحدهما أن الميت أوصى له بثلث ماله والآخر ادعى الفاعل وهو التركة التي قسمت بينهما آل بلجيان ضمن الموصى به إلى الدين وتقيم التركة على وفق نسبة حق كل منهما إلى مجموع الموصى به الدين (قوله بنيرجزي عطية) أما إذا كان يجزى الحياة فسيأتي بما فيه (قوله تعديا لصاحب التعلق الخ) لا حاجة إليه مع قوله أينا أو ٧ قلاهم (قوله زاد صاحب الإرشاد

عن كونه من صفات الذمة وفي معنى موثقه مقلدا ما وثقت البائع حق الفسخ لثنية مال المشتري
وعدم صبر البائع ثم مات المشتري حينئذ فلم يجد البائع سوى المبيع فانه قد دفع على مؤن
التجهيز واستشكل السبك ما تقرر بأن التائب للبائع حق الفسخ فوراً وان فسخه كذلك
خرجت العين المبيعة عن التركة فلا تستثنى ان أثر بلا عرق سقط حقه منها لتقدم مؤن التجهيز
منها عليه وألغى في ملك الورثة وحقه متعلق بها فيقتل بتقديم حقه كالمرحوم والمخني عليه
ويحتمل أن لا لتقدم حقهما وهذا المذهب فيه حق الا بالوثة مقلداً ما فسخه كعلق الترمع بال
المخلص والمخلص مقدم بمؤنه فيكون هذا مذهباً أوجب عنه بما حاصله انه على اختيار الاول
لا يلزم ما ذكره من عدم هذه الاستثناء لان الفسخ يرفع القيد حينئذ لا من أصله ونحوها
عن التركة بعد الفسخ لا يضري هذه الاستثناء كما ان بيع الجاني في الجنابة وان خرج مبيعه
عن التركة لا يضري ذلك وعلى اختيار الثالث فالوجه الاحتمال الاول وهو تقديم حقه
والقياس المذكور في الاحتمال الثاني ليس بظاهراً لانه قد وقع بين المتبايعين في مستثنى تعلق
بالبعين المبيعة ومعاقبة عليهما على الخلع من وليس كذلك الترمع بالنسبة الى مال المخلص ولو
أجمعت الزكاة والجنابة في فريقين تجارة التجهيز تقدم الزكاة لانها تتعلق بكل في العين مع زيادة
الزكاة تتعلق حينئذ بفاتكات اولى والمستثنى ان لا تنصير فيأذ كر بل قل بعضهم ان
صورها لا تنكاد تنصير (راسبب الارث أربعة) ثلاثة جمع عليها وأما الرابع فنحن نؤيد
المالكية خلافاً للحنفية والحنابلة (قراءة) بأن تفصيلها لم يشرى بعضه في مرض موته
عق عليه ولا يرث لانه يؤتى انه الى عدم ارثه كما يضمن للدور الحكي الا في الزوجة
(ونكاح) صحيح وان لم يوطأ لم يوطأ أمه تخرج من ثلثه في مرض موته وتزوجها لم ترثه
للدور اذ لو ورثت لكانت متتها وصية لوارث فتوقع على ابازة الورثة وهي منهم واجازتها
توقع على سبق ميراثها وهي متوقعة على سبق اجازتها فاذ ارثها الى عدم ارثها وبه يعلم
ان الكلام في غير المستولدة لان متعتها ولو في مرض الموت لا يتوقع على اجازة أحد لان
الاجازة لتاعتبر بعد الموت وهي بفتح من رأس المال (وولاء) ويخص دون سابقه
بطرف (غير المتفق) ومن يدعي (العقيق ولا عكس) بالاجماع الا ما شذوذ بتوارثان بأن
يعتقه حر فيستولى على سيده ثم يمتعه أو حرى أو ذى فريق فيشتريه ويعتقه أو يشتري
اباه معتقه ثم يمتعه فله على معتقه ولأه لا ينجر ولا يرث لانه لم يرث من حيث يكونه عتيقاً
(والا ربع الاسلام) أى جهته ولهذا يجوز كما انقضاء كلامهم قلعه عن بلد المال واعطاه ولو أحد
وبذلك fark الزكاة وسواء كان المصروف له موجوداً عند الموت أم حدث بعده أم أسلم أم
عق بعده لم يبطى مسكناً ولو لا فان لا ولا من فيه رفق ولا كافراً ولو أوصى لرجل بشئ من
التركة جازاً اعطاه ومنها ومن الارث فيصعب بينهما بخلاف الوارث العين لا يبطى من الوصية

ثالثه) وسكذ اللم تخرج و اجازت الورثه عتقها (قوله ان الكلام في غير المسئولة) أي أما هي قريت حيث أعتقها وتزوج بها لان عتقها لا يتوقف على اجازة بل اللم يستفها في مرضه لمعتق بموته من رأس المال (قوله الا ماشاء) أي القول الذي شذ وعبارته (الاماشيه ابن زياد) (قوله من حيث كونه عتقا) أي بل من حيث كونه معتق لا في المقتنظ بقبر اليه (قوله) (قوله جاز اعطاؤه منها) أي زياده على ما وصي به لاجل اختلاف السبب وهو الوصية والارث بمجهه الاسلام

يعني يجب أصحاب الفروض الأصلية دليل ثبوتها فلا تنافه ما ذكره قبله من قوله وراي العجب فهم الخ وعملوا في هذه في حوائش شرح الررض قوله أي شرح الررض وهو أن ينزل كل فرع منزلة أصله الخ لاني يجب أحد الزوجين من فرضه (قوله وبناتهم كأنهم بالاولى) لاجابة اني فهمه بالاولى مع انه تقدم في المتن منطوقا في قوله وبنات الاخوة وبعبارة النصف وبناتهم ذكرن في بنات الاخوة ١٠ فصل في بيان الفروض الخ (قوله وقد رما يستحقه كل منهم) الاول

حذفه (قوله ويصح ذلك) هيا دين) هذا الضابط لعدم من يستحق كل فرض من الفروض الستة لاجابة الفروض فجعله عند بيان من يستحق الفروض المذكورة (قوله ومن ثم الخ) راجع لقوله وبدؤا به تسهيلات الخ قوله لا يات فيهن مع الاجماع على الثانية يعني لا يات فيها هذا الثانية ولا جاع فيها وكذا يقال فيما يأتي في ابن الابن في حبه للزوج (قوله على الثانية) أي الثانية في تعداد الاناث وهي بنت الابن (قوله منذ كر) أي في كتاب الطلاق (قوله في عدة الطلاق الرجعي) متعلق بقوله تورث قوله ولا مع جد) يعني وأخوين (قوله عصوة) أي بالعصوة فهو منصوب بنزع التفاضل (قوله المال بينهم ارباعا) أي لان بنت البنت تنزل منزلة البنت وبنت بنت الابن تنزل منزلة الابن وهو لومات شخص عن هذين كان المال بينهما

من ستة للازم بهما نصف سهم قسمة المسئلة من اثني عشر وترجع بالاختصار الى أربعة البنت ثلاثة والام واحد وكذا يقال على وفق الاختصار ابتداء في هذه كما أفاده السارح تبطل سهله وما من المسئلة المسئلة وفي الثانية قبلها الباقي من يخرج الى ربع والتمن والزوجين بعد نصيبهما لا ينقسم على أربعة سهام البنت والام من مسئلة افتضرب في كل من المخرجين ولو كان ذو الفرض واحد اكبنت رد الباقي أو اثنين كبنتين قالوا في بينهما بالسوية والرد عند العول لانه زيادة في قدر السهام وتنقص في عددها والعول تنقص في قدرها وزيادة في عددها (فان لم يكن رافا) أي ذو الفرض (مصرف) المال (الى ذوي الارحام) ارباعا عصوة قيا أخذ جميعه من أفراد منهم ولو اتى وغنبا غير انحال وارث من لا وارث له وانما قدم الراد عليهم لان القرابة المفيدة لاستحقاق الفرض أقوى واذا صرف السهم فالاصح معهم والاصح في ارباعهم مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل فرع منزلة أصله الذي ينزل به الى الميت فيصير ولد البنت والاخت كما هو ما وجدنا الاخ والم كما بينهما وانحال والم كما هو الملامد الوعة كالب في بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينهما ارباعا وادارتنا كذا ذكره في السابق للوارث للبنت قال استهووا فتركنا ان الميت خلف من يدلون به ثم يجعل نصيب كل من ادلى به على حسب ارضه منه لو كان هو الميت الأولاد الاموال والاخوات منها بالسوية وقضية كلامهم ان ارث ذوي الارحام كارت من يدلون به في انا ما بالفرض أو بالتصويب وهو ظاهر وراي العجب فهم كالمشبه بهم في ثلث بنات اخوة متفرقين لبنت الاخ للام السدس ولبنت الشقيق الباقي وتجبها الاخرى كما يجب ابوها اباها ثم التنزيل فاعها بالنسبة لارث لا العجب أي بالنسبة لاهل الفرض كما أفاده المؤلف رحمه الله تعالى فلو مات من زوجا وبنت بنت لتتبع الى الفتي وكذا البقية او عن ثلاث بنات اخوات متفرقات فالل بينهما على خمسة كما هو بين أمهاتهم بالفرض والرد (وهي) شرعا كل قريب وفي اصطلاح الفرضيين (من سوى المذكورين من الأقارب) من كل من لا فرض له ولا عصوة (وهي عشرة أصناف) وبالمثل الا في بصرون أحد عشر (أو الام وكل - موجودة ساقطين) كما في أي الام أو أم أي الام أو عليا وهو لا منصف (وأولاد البنات) ذكور واناثا ومنهم أولاد بنات الابن (وبنات الاخوة) مطلقا (وبنات الاخوة للام) وبناتهم كأنهم بالاولى (والام للام) أي أخوالا بلا مة (وبنات الاعمام والعلمات) بالرفع (والاخوال والخاللات) وعطف على العشرة قوله (والمدلون بهم) أي المذكورين ما عدا الاول لان الام تدلى به وهي ذات فرض

(فصل) في بيان الفروض التي في القرآن الكريم وذويها • وهم كل من له سهم مقدر شرعا لا يزيد ولا ينقص وقد رما يستحقه كل منهم (الفروض) أي الانصبة (القدرة) أي

حذفه (قوله ويصح ذلك) هيا دين) هذا الضابط لعدم من يستحق كل فرض من الفروض الستة لاجابة الفروض فجعله عند بيان من يستحق الفروض المذكورة (قوله ومن ثم الخ) راجع لقوله وبدؤا به تسهيلات الخ قوله لا يات فيهن مع الاجماع على الثانية يعني لا يات فيها هذا الثانية ولا جاع فيها وكذا يقال فيما يأتي في ابن الابن في حبه للزوج (قوله على الثانية) أي الثانية في تعداد الاناث وهي بنت الابن (قوله منذ كر) أي في كتاب الطلاق (قوله في عدة الطلاق الرجعي) متعلق بقوله تورث قوله ولا مع جد) يعني وأخوين (قوله عصوة) أي بالعصوة فهو منصوب بنزع التفاضل (قوله المال بينهم ارباعا) أي لان بنت البنت تنزل منزلة البنت وبنت بنت الابن تنزل منزلة الابن وهو لومات شخص عن هذين كان المال بينهما

كذلك فرض ابود (قوله الأولاد للام) وبعبارة ولد الام اه وهي ظاهرة لان أولاد الام من ذوي الفروض وبالسكالم في ذوي الارحام (قوله بالسوية) ولو تزولوا منزلة الوارث عن أدلوا بقسم المال بينهم لذكره مثل حظ الانثيين (قوله كما يجب ابوها) أي بنت الشقيق وقوله اباها أي بنت الاخ من الاب (قوله وكذا البقية) أي بالنسبة لاهل الفرض (قوله وان عليا) الانسب علوا لان علوا وراي في شرح المعنى بل ان الياطة (فصل في بيان الفروض في

لام بدل الاخ للابو الشقيق اولام مع جدومع الشقيق المذكور فتأمل (فصل في العجب في قوله لانه مشبهه) أي في قوله صلى الله عليه وسلم الولا حلة كلمة النسب وفي نسخ من الشارح لانه مشبهه وهو يخرج من النسخ وان وجهه الشيخ في حاشيته عالا شفي (قوله ولا رد على تغييره المذكور في الخ) قال الشهاب سم كان وجهه الايراد ان ينادى من العبارة انحصار حاجه فين ذكر (قوله وان لم يشعل الخ) أي خلا من الذي يحرقه ففرض الشارح ١١ هذه الغاية الرد عليه (قوله لان

المحصوله للورثة فلا يزاد عليها ولا ينقص عنها الا رد أو عول (في كتاب الله تعالى ستة) يقول وبدونه ويجمع ذلك هاد بنو وعبر عن ذلك بأشياء انحصرها الريع والثلاث ووضف كل ونفسه وان شئت قلت النصف ونصف ونصف والثلاث ونصف ونصف ونصف ونصف أو النصف ونصف وربعه والثلاث ونصفهما أو ربعهما وزيد على ذلك ثلاث ما سبق فيهما أي أن لا يلبس آخر وليس المراد ان كل من له شيء منها يأخذ نصف القرآن لان فقه من أخذ بالاجماع أو القياس كما يأتي (النصف) وانما بدأ به لانه نهاية الكسور المفردة في الكثرة وبدأ بعضهم بالثلثين تأسيا بالكتاب ولانه نهاية ماضوع (فرض خمسة زوج) بالجر ويجوز الرفع وكذا النسب لولا تغييره لفظ المتن وبدوا به لانه لا على التعمل لان كل ما قل عليه الكلام يكون أرغم في القدر وهو على الزوجين أقل منه على غيرها والقرآن العزيز بالاولاد لانهم أهم عند الله ومن ثم ابتدوا ومن تعلم الكتاب العزيز بأثره على خلاف السنة في قرأته (لم تحضر زوجته ولدا ولا ولادين) ذكرنا أو أختين لأنه وإن الابن وان سفل ملحق به بالاجماع (وبنت ابنتان) واخت لاوين أو ابنتان منفردات) عن يلقى ثلاث فقه مع الاجماع على الثانية وعلى اخراج الاخت لأم من الآية (وخرج بمنفردات اجتماعهن مع اخوتهن أو اخواتهن أو اجتماع بعضهن مع بعض كما يأتي وليس المراد الاخترا مطلقا فانه لو كان مع كل من الاربع زوج قلها النصف أيضا (والاربعة فرض) اثنتين (زوج وزوجة) ولدا ولادين) ذكرنا أو أختين وارت وان نزل الآية مع الاجماع في ولاد الولد فان قصد الولد أو قام به مانع ارت كقتل أو ورت بصوم القرابة كفرض البنت فله النصف (وزوجة) فذكرنا أربيع بل وان زدن في حق نحو عجمي (ليس زوجهما واحد منهما) كما ذكرنا الآية (والثمن الواحدة لانه (فرضا) أي الزوجة فكثر (مع أحدهما) كما ذكرنا الآية أيضا وجعل له في حالتيه نصف ماله في حالتيه لان فيه ذكرورة وهي تقتضي التعصب فكان معها كالابن مع البنت وسيد كزوارث الزوجين في عدة الطلاق الرجعي (والثلاثان فرض) أربع (بنتين فصاعدا) الآية يفوق فيها صلة للاجماع على ان البنتين الثلثين المستند للحديث الصحيح انها زلت في بنتين وزوجة وابن عم تقضي على الله عليه وسلم للزوجة بالثمن والبنتين الثلثين ولان العلم بالباقي (وبنى ابن فكثر) حيث لا بنت اجاعا (واختين) فكثر لأبوين أو لأب (لا تية في البنتين ولا للاجماع فها زاد على انها زلت في قصة جابر لما مرض وصا لعن ارت اخواته السبع منه وما قيل لما مات غلط لانه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم بكثير فكان تقدر هاتين فكثر وبشرط انفرادهن عن من يعصهن أو يحجبهن حرمانا أو نقصانا (والثلاث فرض) اثنتين فرض (أم ليس لهما ولد ولا ولادين) وارت (ولا اثنان من الاخوة والاخوان) يقينا فان شك في نسب اثنتين فساق في الموانع الآية وولد الولد كالولد اجاعا سواء كان أو اعتقاه أم لا ذكرنا أم لا محجوبين بتغيرهما كاخوين لا مع جد لا مع زوج الاخوة فيها المراد به عدد من

المحصوله للورثة فلا يزاد عليها ولا ينقص عنها الا رد أو عول (في كتاب الله تعالى ستة) يقول وبدونه ويجمع ذلك هاد بنو وعبر عن ذلك بأشياء انحصرها الريع والثلاث ووضف كل ونفسه وان شئت قلت النصف ونصف ونصف والثلاث ونصف ونصف ونصف ونصف أو النصف ونصف وربعه والثلاث ونصفهما أو ربعهما وزيد على ذلك ثلاث ما سبق فيهما أي أن لا يلبس آخر وليس المراد ان كل من له شيء منها يأخذ نصف القرآن لان فقه من أخذ بالاجماع أو القياس كما يأتي (النصف) وانما بدأ به لانه نهاية الكسور المفردة في الكثرة وبدأ بعضهم بالثلثين تأسيا بالكتاب ولانه نهاية ماضوع (فرض خمسة زوج) بالجر ويجوز الرفع وكذا النسب لولا تغييره لفظ المتن وبدوا به لانه لا على التعمل لان كل ما قل عليه الكلام يكون أرغم في القدر وهو على الزوجين أقل منه على غيرها والقرآن العزيز بالاولاد لانهم أهم عند الله ومن ثم ابتدوا ومن تعلم الكتاب العزيز بأثره على خلاف السنة في قرأته (لم تحضر زوجته ولدا ولا ولادين) ذكرنا أو أختين لأنه وإن الابن وان سفل ملحق به بالاجماع (وبنت ابنتان) واخت لاوين أو ابنتان منفردات) عن يلقى ثلاث فقه مع الاجماع على الثانية وعلى اخراج الاخت لأم من الآية (وخرج بمنفردات اجتماعهن مع اخوتهن أو اخواتهن أو اجتماع بعضهن مع بعض كما يأتي وليس المراد الاخترا مطلقا فانه لو كان مع كل من الاربع زوج قلها النصف أيضا (والاربعة فرض) اثنتين (زوج وزوجة) ولدا ولادين) ذكرنا أو أختين وارت وان نزل الآية مع الاجماع في ولاد الولد فان قصد الولد أو قام به مانع ارت كقتل أو ورت بصوم القرابة كفرض البنت فله النصف (وزوجة) فذكرنا أربيع بل وان زدن في حق نحو عجمي (ليس زوجهما واحد منهما) كما ذكرنا الآية (والثمن الواحدة لانه (فرضا) أي الزوجة فكثر (مع أحدهما) كما ذكرنا الآية أيضا وجعل له في حالتيه نصف ماله في حالتيه لان فيه ذكرورة وهي تقتضي التعصب فكان معها كالابن مع البنت وسيد كزوارث الزوجين في عدة الطلاق الرجعي (والثلاثان فرض) أربع (بنتين فصاعدا) الآية يفوق فيها صلة للاجماع على ان البنتين الثلثين المستند للحديث الصحيح انها زلت في بنتين وزوجة وابن عم تقضي على الله عليه وسلم للزوجة بالثمن والبنتين الثلثين ولان العلم بالباقي (وبنى ابن فكثر) حيث لا بنت اجاعا (واختين) فكثر لأبوين أو لأب (لا تية في البنتين ولا للاجماع فها زاد على انها زلت في قصة جابر لما مرض وصا لعن ارت اخواته السبع منه وما قيل لما مات غلط لانه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم بكثير فكان تقدر هاتين فكثر وبشرط انفرادهن عن من يعصهن أو يحجبهن حرمانا أو نقصانا (والثلاث فرض) اثنتين فرض (أم ليس لهما ولد ولا ولادين) وارت (ولا اثنان من الاخوة والاخوان) يقينا فان شك في نسب اثنتين فساق في الموانع الآية وولد الولد كالولد اجاعا سواء كان أو اعتقاه أم لا ذكرنا أم لا محجوبين بتغيرهما كاخوين لا مع جد لا مع زوج الاخوة فيها المراد به عدد من

من تعلم الكتاب) هي بمعنى في (قوله على الثانية) هي بنت الابن (قوله فله النصف) أي للزوج (قوله في حق نحو عجمي) أي المحجوب بمصحة تكاح الكثرة مطلقا حيث لم يوجد منه يعتقونه ومن ثم لو أسلم على أكثر من مباحه اختار مباحه وان تأخر تكاحهن (قوله صلى) أي زائدة وقوله للاجماع صلة قوله صلة (قوله من الاخوة والاخوان) أي فان وجد ذلك العدد معاهرت الى السدين كما يأتي (قوله لا لمحجوبين بتغيرهما) بخلاف العجب بالوصف كالفن والرف

هذه أي في مستلزم جمع الأب بين الغرض والتعصيب (قوله فلا يلزم تفضيله عليها) أي لا يلزم تفضيله عليها فالزود يعني الوجوب لا لزوم المنطق (قوله ولا يرد على حصره الخ) قال الشهاب سم ما طريق الإرادة والمصنف لم يدع حصرا في فصل في إرث الحواشي ١٢ (قوله وفي نسخ أن عن الأخوة والأخوات لأب) وانظروا ما فائدة في حق الأشقاء

مع أن ما لم لا يختلف بالتشرد والاجتماع المذكورين (قوله إذا لم يكن مع الأخ من يساويه) أي في العدد بأن يكون معه واحد (قوله إلا أن كان معها أخ) قال الشهاب سم هذا مع دخوله في قوله السابق أوع اثنت مستدرك يأتي مع فرض ولد الأب المستثنى هذا منه أتى أو أكثر أي فقط بدليل مقابلة بما قبله فليتأمل انتهى (قوله إلا أن أخ) معطوف على قوله أخ من قوله إلا أن كان معها أخ (قوله يختلف آياتهم) بوجه المراد أن آياتهم يرون مع الأخوات إذا كن مع البنات وليس كذلك كالإخ على من عرف التفصيل في ذلك (قوله من جهة تعصبه) لم يؤخذ به محترزا فيما يأتي وهو ساقط من بعض النسخ (قوله المبرأ من المار) (قوله ولو كانت متعصين) غاية (قوله فلا يجب لها الولد) انظر هل تخصيصه يجب بالولد دون الآخرين فائدة (فصل في الجب) هذا الجنس أجساما قبل ظهوره وتلاف ابن عباس رضي الله عنه أوسياقي أن فرضها في إحدى القراوين ثلث ما يتيق (وفرض اثنين فأكثر من ولد الأم) لقوله تعالى وله أخ وأخت الآية أي من أم أجساما وقد قرئ كذلك شاذا وهي إذا صحت سندها تنجز الواحد في وجوب العمل بها خلافا للشرح مسلم (وقد يفرض الثلث) للجمع مع الأخوة فيما يأتي وبه يكون الثلث لثلاثة وإن كان الثالث ليس في القرآن (والسدس فرض سبعة أب وجد) لم يدل بآتي (لم يتهاولد أو ولد ابن) وإرث ثلاثة ولادة الجدة كالأب فيها (ولم يتهاولد أو ولد ابن) وإرث (أو اثنتان من أخوة وأخوات) وإن لم يرنا تجبها إلا الشخص دون الوصف كما يصح مما يأتي كالأب مع شقيق ولأم مع جدولو كانت متعصين ولكل رأم ويدان ورجلان وفرج أحدهما حاكم الاثنين في سائر الأحكام كما في فروع ابن القطان فإن اجتمع مع والد وأخوان فالجانب لها الولد لأنه أقوى (وجدة) وإرثه لأب وأأم فأكثر ما صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس وقضى به الإمامين (ولبنت ابن) فأكثر (مع بنت حلب) أو بنت ابن أعلى منها أجساما (ولاخت وأخوات لأب مع أخت لأوين) قياسا على ما قبله (ولو أحدهم ولد الأم) ذكر أو أنثى وأخوتى وقد ثبت بعض المذكورين بالتعصيب كما يعلم مما يأتي

(فصل في الجب) وهو لغة المتع وشرا من منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية أو من أوفر خطبه ويسمى الأول جيب حرمان وهو ما بال شخص أو الاسترقاق وهو المراد هنا أو الوصف وسياق الثاني جيب نقصان وقد مر ومنه ذهب الفرع لزواج أو الزوجة أو لأوين (الأب والأبن والزوجة لا يصحهم أحد) من الإرث حرمانا لا لاجتماع لأن كلهم أدى إلى نفس نفسه وليس فرع عن غيره بخلاف المعنى فانه وإن أدى بنفسه لكنه فرع عن النسب لأنه سببه قدم عليه (وابن الابن) وإن سفل (لا يصحبه إلا الابن) أباه كان لا دلالة له لأنه أقرب منه (أو ابن ابن أقرب منه) كابن ابن ابن ابن ابن وعلم أن قوله وإن سفل انتظام استثناء فنحو هذه الصورة ويحجمه أيضا أصحاب فروض مستترقة كانوا بنو بنتين (والجد) وإن علا (لا يصحبه إلا متوسط) ذكر (بينه وبين الميت) أجساما كالأب لأن كل من أدنى بواسطة حياته الأولاد الأم تخرج بذكر من أدنى يأتي فلا يرث أصلا فلا يسمى جيبا كما علم من حده السابق ولهذا المقيده المستغنية عن شرط سفل ليقاوت جيب الجد لأنه وما فوقه من الصور (والأخ لأوين يصحبه الأب والأبن وابن الابن) وإن سفل أجساما (و) الأخ (أب يصحبه هو ولد) لأنهم جميعا الشقيق فهو أولى (وأخ لأوين) لقوته زيادة قربه ويحجمه أيضا أخت شقيقة معها بنت أو بنت ابن وهو وإن كانت جيبا بالاسترقاق لكنه لا يخرج عن كونه جيبا أقرب منه ولا يرد على تبينه المذكور وإن لم يشمله قوله إلا قول عبدة يحجمها أصحاب فروض مستترقة إذا لاخت هانما تأخذ بالتعصيان الكلام في مطلق من يحجمه وكل من البنت أو بنت الابن والشقيقة لا يحجمه عند الإطلاق كإدراكه ابن الرضا (و) الأخ (لأم يصحبه أب وجد وولد

(قوله وهو المراد) أي الجب بالشخص أو الاسترقاق (قوله لأنه سببه) أي وذلك لأن الولاء عصوية وولد

سببا نسمة المعنى على حقيقة فاشبهت نسمة الوالد على ولده بالإيجاد فكان النسب سببا لولاه من حيث مشابهته له وبما ج لأنه مشبه به اه وهي ظاهرة (قوله أصحاب فروض مستترقة) ولا ترد هذه الصورة على كلام المصنف لعلها مما يأتي في قوله وكل عبدة يحجمه أصحاب فروض مستترقة (قوله الأولاد الأم) أي فانهم يحجمونها من الثلث إلى السدس

فصل الثامن في فصل في الارث والولاية (قوله مطلقاً أي للرجل والمرأة) قوله وعلمنا بقوله أي في تفسير قوله ووجدنا
 صريحه ج في فصل في حكم المذموم الاخوة (قوله وتجهاد أي القوم ان اذ الشقيق نوع والذي للاب نوع وان تمسك
 (قوله بل فعضوا انانا) أي ولم يكن معهن بنت ولا بنت ابن بقرينة ما في ٤٣ (قوله وانما تحبس بالفرض الخ)

صوابه كما في حواشي والده
على شرح الارض وانما
ترجع الى القرض بالولد
وولد الولد **فوفصل في**
موانع الارث (قوله
وان اختلفت دارهما) المراد
بالدار هنا غير الدار في قولهم
من الموانع اختلاف الدار
اذ صور ما في شرح مسلم في
حينين في بادن متصارفين
كما ذكره الشهاب **ج** (قوله
لكنهم) يعني الورثة وكذا
يقال في قوله لانهم (قوله
أومازل معتزله) الاصل له
هنا وهو في الضمة عقب
قوله الا في فلا يورث
الا يبين (قوله ومنه
الحكم) ظاهره ان من
اليقين وليس كذلك بل
ممازله معتزله الذي يحمل
ذكره هنا كما مر في الاشارة
اليه (قوله وقت الحكم)
فالغيره أقيام البينة
وعباره المنهج حجة فقال
في شرحه أي حين قيام
البينة أو الحكم اه وهو
(قوله ولا والدا) أي اوارثا
(قوله وطريقه الشارح
في هذا الباب) قضية تنبيه
بالشارح ان ذلك ليس
طريقا للقرضين وقد

وولد ابن وان سفل وواخى لانه صلى الله عليه وسلم فسر الكلالة في الآية التي فيها رث ولد
 الام كامر بانه لم يتصف ولدا ولا والدا (وابن اخ لاوين) يحسبه ستة (ابو جعد) وان علل لانه
 اقوى منه والقول بانه يقاسم ابنا الجدل استواء رجبتهما كان مع الجد رديان هذا خرج عن
 القياس كما ياتي فلا يقاس عليه (وابن وابنه واخ لاوين ولاب) لانه اقرب منه وذلك ستة هنا
 لدفع فهم التكرار المحض عن هذا وما يليه وليفقد ان قوله (ولاب) معطوف على لاوين الاول
 لاعلى ما يليه (يحسبه هؤلاء) الستة (وابن اخ لاوين) لانه اقوى (والعلاوين يحسبه هؤلاء
 السبعة (وابن اخ لاب) لانه اقرب منه (و) الم (لاب يحسبه هؤلاء) الثمانية (وعم لاوين)
 لذلك ولا يراد على عبارة هذه وما بعدها ان الم يطلق على عم الميت وعم ابيه وعم جده وابن عم
 الميت يقدم على عم ابيه وابن عم ابيه يقدم على عم جده لقوة جهة تقدم ابن الاب وهو الاخ
 على ابن الجده وهو الابن مراد عم الميت لاعم ابيه ولا عم جده لانصراف اللفظ له عند
 الاطلاق لا على الحقيقة (وابن عم لاوين يحسبه هؤلاء) التسعة (وعم لاوب) ابن عم لاب
 يحسبه هؤلاء العشرة (وابن عم لاوين) لذلك وطريقة الشارح في هذا الباب انه ان اختلفت
 الدرجة على بانه اقرب منه كان اخ لاوين واخ لاب وان اختلفت كالشقيق والاخ لاب علل
 بانه اقوى (والمتفق يحسبه نسبة) اجما لان القسب اقوى ممن ثم اختلف بالحرمية
 وجوب الثقة وسقوط القود والشهادة ونحوها على ما سبق في قولنا من يجب القود
 شرع في حجب الاثان فقال (والنسب الام والوزوجة لا يحسبون) حرمانا اجما (وابن الابن يحسبها
 ابن) مطلقا له اوها او عمها (ابو بنتان ان لم يكن معاهن معصما) لانه لم يقم من الثلثين شئ
 فان وجد معهما ذلك كان حبا وان عمها اخذت معه الثلث الباقي تقصينا (والجدة كلام
 لا يحسبها الا الام) لادلائها اولها كذلك الابو الجدة (و) الجدة (لاب يحسبها الاب)
 لادلائها خلا فاجع ذهبوا الى عدم حجة لها الحديث فيه لكن منعه عبد الحق وغيره
 وقد رثوا ابن ابنتها او ابن بنتها من ابيه في صورة هي ان تكون جده من وجهين بان
 يموت ابناها او بنتها وترك ولدما متروجا بنت عمته او خالتها وله منها ولد فيكون هذا الولد بعد
 موت امه وامها او ترك ابا وجده العليا التي هي ام ام امه وام ابي امه وام ام ابيه قترته
 من جهة كونه ابن بنت بنتها لان جهة كونه ابن ابنتها او ابن بنتها (والام) اجما
 ولانها اقرب منها في الامومة التي هي الارث (و) الجدة (القرى من كل جهة تحجب
 البعدى منها) سواء ادلت بها كام أب وأم أم أب وأم أم أم أم لا كام أب وأم أبي
 أب بنم ان كانت البعدى جده من جهة أخرى لم تحجب كافي الجدة العليا للصورة
 السابقة فان بنتها التي هي أم أم الميت لا تسقط لانها أخى العليا أم ابيه فهي مساوية
 لها من جهة الاب فورثت معها لان من جهته وليس لنا جده ترت مع بنتها الوارثة الا هذه
 (والقرى من جهة الام كام أم تحجب البعدى من جهة الاب كام أم) فتتفرد الاولى

يقال لأوجه التقيد بالشارح فإن هذه طريقة مشهورة فيما بينهم ثم قوله في هذا الباب أشار به إلى احتراز عن الوقت والوصافان الأقرب فيما يستعمل في الأقوى فلو قطع على أقرب الناس إليه أو أخ شقيق وأخ لأقدم التحقيق وكذا يقال الوصية (قوله ووجوب الثقة) أي في الجملة لأنها لا تجب لغير الأصول والفروع من يتيقن الأكارب (قوله في الصورة السابقة) أي في قوله وقد ثبت وإن أنها أو أين منها أي الخ

مخرج في أنه لا يحتاج مع البيئة الى حكم فيكون قوله فيصته القاضي ويحكم صاحب المدة لكن لا بدق البيئة من نحو قول القاضي لانها مجردة لا لمول عليها كذا في حواشي الشهاب سم على النسخة (قوله متفنيه عن الاول) عبارة النسخة عن الميت (قوله مامرأته ورث) قال الشهاب سم قد يقال مامر مشروط بهذه الا فلا اشكال فانه اذا كان جادا اخذ الموت فان انفصل حيا بعد ذلك ١٤ ملك من حين الموت والا فلا وقد يقال هذا يرجع لما ذكره اه (قوله بالشراطين)

أي انفصاه حيا وان يعلم وجوده عند الموت اصل في اصول المسائل (قوله وباق في الاقسام الثلاثة) قال الشهاب سم كيف باقى الثالث مع انه مركب اه اقول مراده تأنيبه بالنسبة لذكر كونه هو ظاهر ويقال في قوله ويخص بالنات أنه بالنسبة للثالث وهذا حال يخص به الثالث ولم يقل ويخص به الثالث واستشكل هذا أيضا الشهاب المذكور (قوله ومنازعة السبكي) الخ حاصله ان السبكي نازع في كون ما ذكره نافية عصيات حازرات بان كل واحدة منهن لو انتزعت لم تضر المال واقتنا أخذ قدر حصتها من الولاء (قوله عطف على ان الاول) قال الشهاب سم لا يمتنع بل يجوز العطف على جملة قسم المال والتقدير وان كانت الورقة عصيات قدر كل ذكر اثنين ان اجتمع الصنفان قال بل هذا أقرب خصوصاً مع سلامته من الاجرام الذي أورد

بالسدس لان لما قوتين قريها بدرجة وكون الام هي الاصل والجدات كالفرض لها (والقربى من جهة الاب) كام الاب (لالتصيب بعدى من جهة الام) كام أم أم (في الاظهر) بل يشتركان في السدس لان الاب لا يصحها فالجدة المدلية به أولى وفارق هذا القربى من جهة الام بقوة قربان التي فاس عليه الثاني القائل بتصحيح القربى قالو كانت القربى من الجهتين بخلاف الاب ومن ثم حليت جميع الجدات من الجهتين بخلافه والقربى من جهة أمهات الاب كام أم أب ان سقط بعدى جهة آياته كام أم أب (في الاب) وأم أب (في الابو القربى من جهة آياته) كام أم أب (في السدس) بعدى من جهة أمهات كام أم أم (في الاب على الاظهر) أخذ ابرو اية اهل المدينة عن زيد لانهم لكونهم اهل بلدة أعرف بعمومهم وغيرهم (والاخذ من الجهتين) كلها (الاخ) فيصحب لم يصحبه بتفصيله السابق ثم الشقيقة أو التي لاب لا يصحها ففروض مستترقة حيث فرض لها والتي لاب لها السدس مع الشقيقة والاخذ ليس كذلك ولا بد العلم به من كلامه (والاخوان الخالص لاب يصحبهم ايضا) شقيقة مع بنت لاستترافه أو (اختان لاوين) لانه لم يبق من الثلثين شئ يخرج بالخلص ما لو كان معهن أخ لاب فيصحبهم وبأخذ الثلث هو وما (والعقبة كالتق) فيصحبها عصيات النسب (ولل عصبية) يمكن تحببه ولم ينتقل عن التصيب لفرض (بجبهه) استشكل تعجبه هذا احتجاجا بوردانه لامشاحة في الاصطلاح فأخذ شارح بقضية الاشكال ليس في محله (أصحاب فروض مستترقة) للفرقة كزوج وأم وأخ لاومع فلا شئ لم تحببه باستغراق الفروض وقول الشارح في بعض نسخيه بل الاخ للام الجدة صحيح فقد صرح ابن الهائم بان الجدة بأخذها الفرض اذا لم يبق الا السدس أو دونه أو لم يبق شئ يخرج يمكن الولد فانه عصبية لا يمكن تحببه ويخرج لم ينتقل عن التصيب الاخذ لاوين في الشركة والاخذ لاوين أو لاب في الاكدرية فكل منهما عصبية ولم يصحبه الاستغراق لانه انتقل لفرض وان لم يرث به في الاكدرية واعلم ان شرط الحب في كل ما امر الارث من لم يرث لما منع ما باقى لا يصح غيره حرمانا ولا نقصانا أو يصح كذلك الا في صور كالاخوة مع الاب يصحبون به ويردون الام من الثلث الى السدس ولذا اهل علم الجدة يصحبان به ويردان الى السدس وفي نزع وشقيقة وأم وأخ لاب لا شئ ملازم مع انه مع الشقيقة يراد الام الى السدس (فصل سسل) في بيان ارث الاولاد وأولادهم انفرادا واجتماعا (الابن) المنفرد يستغرق المال بالصورة (وصحة البنون) اجلا (ولبنت) المنفردة عن مصصها (النصف ولبنتين) كذلك (فصاعدا للثلثان) كما مر ذكره هنا فحقا وطولته لقوله (ولو اجتمع بنون وبنات فالأهل لهم لحد كمثل حظ الاثنين) فلا ية والاجماع وفضل الدكر لاختصاصه بنحو الصمرة وتحمل العقل والجها دوسلاحيته فلا ماسة والتقصا هو غير ذلك وجعل له مثالا لان له حاجتين حاجة لنفسه وحاجة لزوجته وهي لها الاولى بل قد نستثنى بالزوج

قال ولا بد على هذا استعماله ان وجب لانه بقدر رأى قدر كل ذكر منهم (قوله لفساد الماشي) أي لانه ولم حين تنفيذه ان قوله قسم المال بالسوية مسط على ايضا (قوله وان دل عليه السياق) نازع في ذلك سم بان المتبادر انما هو (قوله لا تسقط بعدى) أي حدة بعدى (قوله تحبها) أي أصحاب الفروض (قوله في من يرث لسانع) أي أولئك من يحبوا بغيره فلا يصح الا في صور الخ فانه محبوب ومع ذلك حب غيره (فصل في بيان ارث الاولاد)

وجاء الضعيف الى الورقة لانهم المحدث عنهم (قوله ووزيادة الاصحاب) في أصل التوافق والتباين واما التداخل فلهذا على ما ذكره في الحاشية (قوله والثلاثة) أي بنسبة الواحد لثلاثة التوافق وقوله كسبة الضعيف (قوله وتوضيحه على معرفة تلك الأموال الخ) عبارة النسخة وتوضيحه معرفة تلك الأحوال الاربعة وطايفاتها واصل الضمير ترجع له لأنه الخ وقوله وأمثال تلك الأحوال (الضعيف) وذلك ان يبر سهام الضعيف وعددها ما توافق أو تباين أو توافق ١٥ في أحد أو تباين في الآخر ومن

على الاصم كما تقرر فانه الاعلى قولنا ان الحجر بعد دفن التذراذيل وشدة امن غير توقف على حكم فيكون كالحجر عليه قوله وهو ما يحصل بعقد ماني) أي الملك (قوله فيه إيهام) أي إيهام أنه لا يشترط وجود وقت الوصية (قوله وقد صرحوا بذلك المصنف) هذا كالصرح في أنهم لم يصرحوا به في غير المصنف مع أنهم صرحوا في الشامل الصغير على الإطلاق وعلموا به لا لاح المصنف أي فلا تصح الوصية له ١٦ ومن سيوجد (قوله وستأتي تحتها خبر المملوك) كانه دفع به ما يتوهم من قول المصنف

يتصور له الملك من عدم
عصا بنخير المملوك ولعل
هذا أولى عما في حاشية
الشيخ (قوله وكذا لو كان
بين أوله والوضع صوابه
أما لو كان الخ اذ هو مفقود
ما زاده بقوله وأمكن كون
الولد من ذلك الغرضي كما
يظهر من النسخة (قوله أو
كانت وانصل لدون ستة
أسهر) كذا في النسخة
وتأخر فيه الشهاب سم
ثم أجاب عنه بأنه انما ذكره
توطئة للصورة الثانية
وهي الانفصال لاقبل
(قوله وعلى هذا) يعني
ما بهدوا لوقوله وعلى الأول
يعني ما قبلها (قوله وصاحبه
ان وجود الغرضي الخ)
هذا وما بعده لاوافق
ما حل به المتن (قوله وان
انفصل لاربع فأنل) أي
وفوق ستة أسهر لعدم غرضي
حيث يتصور حال عليه كما هو
ظاهر والاقتصر ان الخ
يستحق وان كان من زنا أو
(قوله من جنسها) أي بان
كان في درجة واحدة وتساوى
في الصفه (قوله نادى مع
ظاهر القرآن) أي فان

من اثنين لزوج واحد يتيق واحد على ثلاثة لا يصح ولاوافق ضرب اثنين في ثلاثة لزوج
ثلاثة وللاب اثنين وللام واحد ثلث ماني (أو الازوجة) أصلها من أربعة لان فيها ربوا ثلث
ماني ومنها تصح لزوجة واحد وللام ثلث الباقي وللاب الباقي وجعل له ضحاها لان كل أنثى
مع ذكر من جنسها مثلهما وقال ابن عباس لها الثلث كاملا لظاهر القرآن بعد اجماع
العصا على ما تقرر وشرق الاجماع انما يصح على من لم يكن موجودا عنده على ما ياتي في القول
وأجاب الاخرون بتخصيصه بنخير هذين الحالين لنص القرآن على ان له مثلها عند انفرداها
فكذا عنده اجتماع غيرهما ما اذا يتصل فرق بين الحالين ولم يصرحوا به في الأول
ورفع في الثاني نادى مع ظاهر القرآن ويقاس بالغرضين تشبيها لهما بالكوكب لثبوتهما
بالغرضين لانه لا تقبل لهما أو بالمعربتين لقضاء عمر رضى الله عنه فيها بذلك (والجد)
أو الاب في الميراث (كآب) عندهم في جميع ما من من الجمع بين الغرض والتعصيب وغيره
وقيل لا ياخذ في هذه الاب بالتعصيب ومن فوات اختلاف ما لو أوصى بشي مما يتيق بعد الغرض
أو بجعل فرض بعض ورثته أو بجعل ألقوم نصيبا فاذا أوصى ان يدبث ما يتيق بعد الغرض
وما من يفتي بوجده في الأول هي وصية ان يدبث الثلث وعلى الثاني يثلث النصف ولا يرد
عليه جمع زوج هو ان هم أو معق وزوجه مسقط بين الغرض والتعصيب لانه يجهت في الكلام
في جميعها بوجه واحدة (الآن الاب يسقط الاخوة والاخوات) لبيت (والجدية) سمعهم
ان كانوا بنين أو اب (كما ياتي تفصيله (والاب يسقط أمه) لانه تدلي به (ولا يسقطها)
أي أم الأب (الجد) لانها لا تدلي به (والاب في زوج أو زوجة أو بن أو بنت من الثلث الى
ثلث الباقي ولا يرد لها الجدة) بل تأخذ معه الثلث كاعلان الجدة لا ساويها في الدرجة فلا
يلزم تقصيره عليها بخلاف الاب ولا رد على حصره ان جد الملق بمحبته أخو الملق وابن
أخيه أو أبو الملق بمحبته لانه سيذكر ذلك بقوله لكن لا يظهر الخ وان الاب لا يرث معه
سوى جده واحدة والجد يرث معه جدتان لانه معهما من قوله والاب يسقط الخ أو الجد
ومن فوقه كالجد في ذلك وكل جد بمحبته أو نفسه ولا يجهت بهما من هو فوقه فكما عا لا الجد درجة
زاد معه جدة واحدة فيرت مع الجدة جدتان ومع أب الجدة ثلاث ومع جد الجدة أربع وهكذا
(والجدة السدس) لما تقدم (وكذا الجدات) أي الجدات فانها أكثر اذا المراد بالجمع في هذا
الباب ما فوق الواحد لقضاءه صلى الله عليه وسلم للجدتين من الميراث السدس بينهما وفي
حديث مرسل انه أعطاه ثلاث جدات وأجمع عليه العصا (و يرث عن أم أو أمهاتها
المدينيات بنات خاص) كما أم الأم وان علت اتفاقا ولا يرث من جهة الأم سوى واحدة دائما
(وأم الأب وأمها) كذلك أي المدينيات بنات خاص لم يصح عن أبي بكر رضى الله عنه انه
قسم السدس بين أم الأم وأم الأب لم يقل له وقد أتته الأولى أعطيت التي لومات لم ير بها

ظاهر القرآن ان لها ثلث جميع المال وهو يخالف لما لها من السدس أو الاربعة (قوله ولا رد على حصره) ومنعت
وجه الاراد ان قوله والجد كآب يفيد انه يقوم مقام الاب في جميع الاحوال الا انما ذكره بقوله الآن الاب يسقط الاخوة
والاخوات ومن جلة الاحوال ما لو مات الملق عن جده وأخيه وابن أخيه فلو تزل منزلة الاب لجههما الجدة كأن الاب
لا يجههما أو لا يجهها (قوله سيد كذا بقوله الخ) أي في فضل الولد (قوله وقد أتته الأولى) أي أم الأم

شبهة فظهر الجمع (قوله وتقبل الوصية له) يعني مطلق الجمل (قوله من ان الموصي له يمتنع على القبول أولا) عبارة النسخة بغير على القبول أو الرذ (قوله وقصد تخليكم أو أطلق) أي أطلق في قصد فخره شيئا بقرينة ما ساقى أنه اذا أطلق في لفظه وقصد العلف صحت وان كان التعليل وجبا في هذا فظهر الجمع (قوله ومع ذلك تمنع صراحة في مؤخر) عبارة الارض ثم تمنع لعلف (قوله ولو صحت وان كان التعليل وجبا في هذا فظهر الجمع) أي فيما اذا أطلق في عبارته (قوله لا لمجدسيني) أي بالنسبة للصالح ١٧ كما هو ظاهر (قوله على صريح النسخ من الموصي) أي فيما اذا أطلق في عبارته (قوله لا لمجدسيني) أي بالنسبة للصالح ١٧ كما هو ظاهر (قوله على صريح النسخ من الموصي)

ومنعت التي لومات ورثها (وكذا أم أبي الابوأم الاجداد فوقه وأحفادهم) يرث عن المشهور (لادلائهم وارثهم) كما لا بد من أم أبي الامم الثاني لا يرث لادلائهم بعد كالادلاء أبي الام (وضابطه) أي أو من المعلوم من السابق ان تقول (كل جذة أدلت بمحض انان) كما أم أم (أو) محض (ذكور) كما أم أبي أب (أو) محض (اناث الى ذكور) كما أم أب (ورث ومن أدلت بكربن اثنتين) كما أم أبي الامم فلا يرث وسكن ابن المنذر الاجماع على ذلك

(فصل) في ارث الموصي * (الاخوة والاخوات لا يرثن اذا تفردوا) وفي نسخة ان عن الاخوة والاخوات لا يرثن (ورثوا كلوا ذل الصلب) فيأخذ الواحد أكثر جميع المال أو الباقي والواحدة نصفه والثنتان ما كثرنا بينهما والمجتعون الذكرا مثل حظ الانثيين وتعم ان الابن لا يصح بخلاف الشقيق فلا يرث عليه هاهنا (وكذا ان كانوا لأب) وتفردوا عن الاخوة والاخوات الاشقاء ينفذون المال كما ذكرنا اجاعا (الان المشتركة) بغض الاله المشددة وقد تكسر واستثاها فنفذته كلامه ان الاخوة لأب كالاشقاء (وهي زوج وام) أو جسد (وولد أم) فأكثر (واخ) فأكثر (لا يرث فيشارك الاخ) الشقيق فأكثر (ولدى الام في الثلث) بنسخة الام فيأخذ كل واحد منهم الذكر والانثى سيات في ذلك لا اشتراكهم في القرابة التي ورثوا بها وهي بنوة الام وتسمى هذه أيضا الجارية لانهم لو قف في زمن عمر رضي الله عنه فمقرم الاشقاء فقالوا هب انا كان جارا للامام أم واحدة فشارك بينهم وروى ان عمر هو القاتل ذلك وروى ان عمر في بكرة فشارك ثم شارك في العام الثاني فقبل له انك أسقطته في العام الماضي فقال ذلك على ما قضينا وما غدا على ما قضى ونعمي بالنمرة لانه سئل عنها وهو على المنبر وروى هب ان انا كان جارا لمقي في ايم فلما سمعت بالجارية والجمية واصل المسئلة من سنة وقصع من ثمانية عشر لذي لم يكن مع الاخ من يساويه فان كان معه أخت صحت من اثني عشر ولا تناضل بينهما وبينها (ولو كان بدل الاخ) لا يرث (أخ لأب) وحده أم مع أخيه أو أخته (سقط) هو وهو اجاعا لا تنقله قرابة الامم يسمى الاخ المشوم أو أخت أو اختان لأب فرض لها النصف ولهما الثلثان وعالت كالأخت شقيقة أو شقيقتان أو عنتي فتعذر ذكره هي المشتركة وأصع من ثمانية عشر كعاصم ويغدر أو توتته تقول الى تسعة وبينهما تداخل تسع من ثمانية عشر ولا ضرب في حقه ذكر كونه وفي حق الزوج والام أو توتته ويستوى في حق ولدى الام الام ان فاذا صحت يفضل أربعة موقوفة بينه وبين الزوج والام فان كان اثني أخذها أو ذكر أو أنثى الزوج ثلثا والام واحدا (ولو اجتمع المستعان) أي الاشقاء وأولاد الاب (فكما جتمع أولاد الصلب وأولاد البه) فان كان الشقيق ذكر نجحهم اجاعا أو أنثى فلها النصف أو أكثر فلها الثلثان ثم ان كان ولدا الاب ذكر أو مع انان أخذوا الباقي لذكر مثل حظ الانثيين أو أنثى أو أكثر فلها أو

والفان) متعلق بصحتها وعلى معنى اللام كما عبر بها في النسخة وقوله كالوفا اعترض (قوله ومن يخدمه أو يقرأ عليه) هذا لا ينافي ما قدمه أول الباب لان ذلك مفروض فيما اذا وصى على العارضة وهذا مفروض فيما اذا وصى للصرح والمطلق كما هو ظاهر (قوله ويؤيد ذلك ما مر انهم صحت بيننا بقرينة على قبولي أوعام) هو تابع في هذا الج وهو الذي مر هذا في كلامه بخلاف الشارح فان لذي صر له اغاها فها اذا وصى على المحارة فاقدمناه (قوله ومثله من أوصى لمن يقتله يبق لمثل صورته انه قال أو صحت لمن يقتل يبق حتى لا يتكرر مع ما بعده فليقرر (قوله قوله على ذلك) أي ما ذكر من الضابط

٣ غاية خاص أي بما ظهر له من الدليل لا أخذنا قولهم (قوله ويسمى الاخ المذموم) قال التارخي في شرحه للجامع المغيرة عند قوله صلى الله عليه وسلم ان كان الشوم من انصه قال الطبري واوه همة خفت فصرلت واوام غلب عليها التخصيف فلم يناق ما هم موزة انتهى وصرح بان واوه همة قول المختار في مادة شام بعد كلام الشوم ضد البه يقال رجل مشوم ومشوم ويقال ما شام فلانا والامة تقول ما أشبهه وقد تشابه به بالمتو به يعل ما في كلام الطبري حيث قال واوه همة اذ الظاهر ان يقال أصله مشوم كقولهم نقلت حركة الهمة الى الشين ثم حذف الهمة فوزنه قبل النقل مفعول وبه مفعول فزنته لم تصر وام

كوصفة من لا يرثه الايت المال بالثالث) أي المستحق في ميت المال كما يؤخذ مما بعده ويصرح به كلام الشهاب سم في حواشي
 النسخة وان كان في - وانشبه على شرح المنهج ان الصورة انه اوصى لبيت المال اذ يقصد حيثما الموصى له والمجيب (قوله
 لاختصاص الموصى له) قال الشهاب سم ان اراد لاختصاصه فقط مع تسليم انه وارث لم ينفذ أو لاختصاصه مطلقا فهو غشوع
 قال ثم يمكن الاعتذار بان الموصى ١٨ له المال بحسب العرف اليه كان بمنزلة الاجني (قوله ثم توقف) يعني

الوصية (قوله يعمل في
 بقاته وسبعة واجارته
 بالاصح) أي واذا باع أو
 أجر أو ثمن أو الاجرة
 إلى كمال المحصور فان أجاز
 دفع ذلك للموصى له والا
 قسم على الورثة كما هو
 ظاهر (قوله في نصف
 نصيب نفسه) لعله
 مفروض فيما اذا كان
 الموصى به النصف والمشارك
 مشارك بالنصف (قوله
 وان بان) أي القبول
 بعده أي الموت (قوله
 والمفروض) أي يصح
 (قوله وقبلها الخ) عبارة
 النسخة ومع القبول
 قبل الوضع (قوله ولا
 يكاف الوارث انما به)
 أي صورة والاختلاف يصح
 بعبه لا تصح هتبه
 وحينئذ يقال في الشرارة
 مثل ذلك لانه يجوز بذل
 المال في مقابلة الاختصاص
 (قوله في الكلاب جمعها)
 أي الموصى به لمن الكل
 أو البعض
 ففصل في الوصية لنهر
 الوارث (قوله بل توقف)
 يعني الوصية (قوله عند رجاء

لجميع الشقيقة السدس تكلمة التلخيص ومع شقيقين لاشئ لهما الا ان كان ههما أخ مصعب
 ويسمى الأخ المبارك كابن الابن كما قال (الا بنات الابن مصعب من في درجتهن أو اسفل) كما
 مر (والاخت لا يصعب الا أخوها) بخلاف ابن أخها بل الكل له دونها والفرق انه لا يصعب
 أخته فعمته أو ابني وابن الابن يصعب عمتها فاخته أو ابني (ولو واحد من الاخوة أو الاخوات لأم
 لسدس ولاثنين فصاعدا الثلث) كما مر وذكروا طاعة لقوله (سواء كورهم وانتم - م)
 اجلنا اما نقل عن ابن عباس شاذ ولان ارثهم بالرحم كالابوين مع الولد وارث غيرهم بالعصبة
 وهي مقتضية لتفضيل الذكر وهذا أحد ما امتازوا به من الاحكام الخمسة وبقايا استواء
 ذكرهم المتفردون انماهم المتفردة وانهم يرثون مع من يدلون به ولهم بحسب موطنه نصيب نصيب وان
 ذكرهم يدلون بالحقير (والاخوات) أو (الاخت) (لاوين أو لاب مع) البنات أو (البنات
 أو) مع بنت الابن أو (بنات الابن عصبة كالاخوة) اجلنا اما حكم عن ابن عباس وغيره انه
 لا يرث أخت مع بنت بل الب - في العصبية كابن الأخ أو الم وماذا كن عصبة (فتسقط أخت
 لاوين مع البنات) أو بنت الابن (الاخوات لاب) كما يسقط الشقيق الأخ للاب (وبنو
 الاخوة لاوين أو لاب لكل منهم كآيه اجتماعا وافرادا) فيستغرق الواحد منهم أو الجمع المال
 عند الانفراد وما فصل عن الفروض وعند اجتماعهم يسقط ابن الشقيق ابن الأخ للاب
 (لكن يخالفونهم) أي آباءهم (في انهم لا يرثون الأم) من الثلث (إلى السدس) وناقروا
 الولد بأنه يسمى ولدا بمجاز مشهورا بل قيل حقيقة وابن الأخ لا يسمى أخا كذلك (ولا يرثون مع
 الجدة) بل يسقطون به (ولا يصعبون اخواتهم) لانهم من ذوى الارحام (ويسقطون في
 المشتركة) أي أولاد الاخوة الاشقاء كما مر به أصله وعلم عاصم ان أولاد الابن يسقطون
 فيها فأولاد الاشقاء المحجورون بهم وذلك لانهم أخذوا بالتشريك قرابة الابوين ولذا لم
 لا يرث وفي ان أولاد الاشقاء لا يصعبون الاخوة لاب بخلاف الاشقاء وان الأخ لاب فيجب ابن
 الشقيق وابنه لا يصعبه وأن بني الاخوة لا يرثون مع الاخوات اذا كن مصبات مع البنات
 بخلاف آباءهم وهذه الثلاثة علمت من كلامه كما لا يخفى (والم لاوين أو لاب) سواء كان عا
 البنت أم لا به أم حده) كان من الجهتين اجتماعا وافرادا) فبأخذ الواحد منهما فكل جميع
 المال أو ما بقي منه ويسقط الم الشقيق الم للاب وهو يسقط بن الشقيق وقد تقدم ما علم منه
 ان بني الاخوة من الجهتين يصعبون الاعمام (وكذا قياس بني الم) لاوين أو لاب فيجب بنو
 الم الشقيق بنو الم للاب (وسائر) أي باقي (عصبة النسب) كبنو بني الم وبني بني الاخوة
 وهكذا لكل منهم كآيه وليس بمدني الاعمام عصبة وبنو الاخوات العصبة ليسوا بمثلهم ولا
 يرثون لان الكلام في العصبة بنفسه بل متى تأملت نوح أولادهم بقوله عصبة النسب
 اندفع الايراد من أصله (والعصبة) بنفسه وبغيره ومع غيره وهو شامل للواحد والمتعدد المذكور

زواله) يعني المانع المفهوم من والا (قوله بان نفوذها) قال الشهاب سم وحينئذ لو تصرف فيما زاد والافتي
 على الثلث قبل الاجازة فهل يبين بطلان التصرف أم حده على قياس ما يأتي فيقال أو وصى بين حاضرة الخ اه (قوله لانه
 غدار عن حقه) انزع فيه الشهاب سم بان نوح وجه لا ينافي لزمه ثم قال ولعل الوجه ان يقال النبي عز الزيادة لا م لازم
 لقوصية هو التقويت على الوارث لكنه لازم أعم لحصول التقويت بغير الوصية (قوله لان الزيادة على يوم الموت الخ) عبارة

شرح الروض لانه ان كان يوم الموت أقل فلا زيادة حصلت في ملك الوارث أو يوم القبض أقل فخاصص قبله لم يدخل في يده فلا يحسب عليه (قوله راجع ليعتبر والتثاقل) قال في النسخة غيب هذه السواد ما فيه وهو مذموع ما يأتي التصريح به في ان محل المعلق بالموت الثالث يندفع ما قبل لم يمين حكم المعلق بالموت من غير العتق الذي هو الاصل واقتابين حكم المعلق به وهو المنقرض وقوله مع ما يأتي قال الشهاب سمعنا به يدقوه واذا اجتمع تعرضات الى آخره ١٩ (قوله ولو ملك في مرض موته) أي

بلا عوض (قوله ولم ينزب) أي لم ينص على أنه تكون بعد موته مرتبة وسباني مخترع (قوله فلا اعتراض عليه) أي بان الحكم لا يتقدم بخصوص ما ذكره من كونه له عسبان فقط (الخ) قوله فتبايع لغيره لعل المراد غيره العين كعمرو ومثلا وبعبارة النسخة الا أن يقول ويتصدق بجمعه فتبايع لغيره انتهت ولعل قوله ويتصدق بجمعه أصحطه المكتبة من الشارح (قوله على مثل ما تسلط عليه) أي من العين المحاضرة (قوله فيكون له) يعني المحاضر وأن لا يتقدم له مرجع مذكر وبعبارة للمعبري لان تسلطه متوقف على تسلط الورثة على مثل ما تسلط عليه ولا يمكن تسلطهم لاحتمال سلامة الغائب فليخلص جميع الموصى به لو وصي به فكيف (قوله على ان الأخيرين (الخ) جاقوله وابن الم الذي هو أخ لام وقوله أو زوج هو فصل في الارت بالولادة

والأخ (من أبس لهم مقدر) حال تخصيصه من جهة نه صيه (من المجمع على توريثهم) خرج بتقدروا والفروض وجوباً بسببه وذو الارحام يتأعلى ان من ورثهم لا يسبهم عصبه وفي ذلك خلاف بل على مذهب أهل التتري بل ينقسمون الى ذوي فرض وعصبان ودخل في الحد برعاية قولنا حالة تخصيصه البنات مع الابن والاخت مع البنات والاب والجد وابن الم الذي هو أخ الأم وأزواج فان أخذهم الفرض ليس في حالة التعصيب ولا ينافي ما تقر من قول الحد لثلاثة نفر منه ما يتصل بالعصب بنفسه أو بنفسه وبغيره وهو قوله (يرث المال) المختلف كله اذا لم يكن معه ذفر فرض لانهم قديلا حقا في الفرض بعض ما سبق على ان الأخيرين يرث كل منهما على حد فكل المال عند عدم انتظام بيت المال لغير المال لها بقى الفروض فلا ولي رجل ذكر (أو ما فضل بعد الفروض) أو الفرض وهذا من الأرواح الثلاثة (فصل في الارت بالولادة) (من لا عصبه به بنسب وله عتق) استقر ولاؤه عليه فخرج عتيق حر يرقوا عتقه مسلم فانه الذي يرثه على النص (فاله) كله (أو الفاضل من الفروض) أو الفرض (هـ) وسبيل عمل ساذكوه انه يلحق بالعتق كل من نسب اليه (رجلا كان) العتق (أو امرأه) غير انما الولاء لمن أعتق ولا جاع (فان لم يكن) أي يوجد العتق مطلقا شرعا أو حسبا (ذال المال) لعصبته (أي العتق) بنسب المتبني بأصمهم) كانه وأخيه (لأنه وأخته) ولومع أخو جها المعصبين لهما لان الولاء لأضعف من النسب المتراخي واذا تراخي النسب ما رث الاخي كبت الأخ والم وعلم مما تقر ورد ما أورده البقعي وغيره عليه من ان كلامه صريح في ان الولاء لا يثبت للعصبه في حياة العتق بل بعد موته وليس كذلك بل هو ثابت لهم في حياته حتى لو كان مسلما وأعتق نصرانيا مات ولعتقه أولا دنصاري ورثه مع حياة أبيهم (وتريثهم) أي عصبان العتق هما كترتيبهم في النسب فيقدم عندهم العتق ابن فأنه واسفل الأقرب فالأقرب فابن جده وان علا فبنو الحواشي كامل (لكن الظاهر أن أخا العتق) لاوين أو لاب (وابن أخيه) كذلك (يتقدمان على جده) هنا وفي النسب الجده بشارك الأخ ويستقط ابن الأخ إذ تعصيب الأخ في الأول شبه به صيب الابن لادامه بالبنوة وهي مقدمة على الابوة وكان قياس ذلك مساواة النسب لذلك لكن منع منه الاجماع والقوة البتة في الثانية يقدم ابن الابن وان اسفل على الابو يصير ذلك في عم للعتق وأبي جده فيقدم عمه وفي كل عم اجتمع مع جده وقد أدى ذلك اليه بأبي ذلك الجده وضم في الروضة لذنيك ما لو كان للعتق ابنا عم أحد هما لأن لا م فانه يقدم ويستويان في النسب فيما بقي بعد فرض أخوة الأم لانه لما أخذ فرضهما لم ينع قلن تقوية وهو هنا لا فرض لها فصحت لتجميع (فان لم يكن) له عصبه للعتق المتعق ثم عصبته من النسب (كذلك) أي كالترتيب السابق في عصبه العتق فان قدسوا للعتق متقن العتق ثم لعصبته وهكذا لم يثبت للمال (ولارت

(قوله بخرج عتيق حر يرق) أي العتيق (قوله فانه الذي يرثه) أي المسلم (قوله شرعا) أي بان عام به مانع (قوله ثم مات) أي العتيق (قوله ولعتقه أولا دنصاري) وكذلك لو أعتقه مسلم ثم ارتد أو لاد العتق مسلمون ثم مات العتيق ورثه أولا لاد العتق لثبوت الولاء لهم في حياة أبيهم الذي قام به المانع (قوله يتقدمان على جده) أي فلا شيء مع وجودهما (قوله لذنيك) أي أخ العتق وابن أخيه والمراد بالعم انه يقدم الأخ لتمام الذي هو ابن عم على غيره عمالا أخوة

بصرفون فيه انتم **فصل في بيان المرض الخوف** (قوله لم ينفذ) الى الآن اجاز الورثة كالمعزوم وأشار اليه الشارح (قوله ينفذ) فتح أوله (احترز من ضعفه) (قوله تزويج من امتعت) أي من الولي كما صرح به في القصة كثيرا (قوله وكلام المصنف محمول على ما ذكره على المرض فاطمه) يلزم على هذا ان المصنف سكت عن حكم ما إذا ارتبته الذي هو الأصل وقد يقال ما لا مانع من كون معنى الخوف ٢٠ في كلام المصنف هنا وقوع الموت بالفعل وان لم يكن معناه في كلامهم فكانه قال

إذا طعننا وقوع الموت بالفعل من ذلك المرض بان ترجع عندنا ذلك وهو ضابط المرض الخوف وحينئذ فلا بد عليه شيء مساو له لقول غيره إذا كان المرض مخوفا فقتل (قوله كسها ل

(قوله ثم هو سدا) أي اشترى هو الخ (قوله ثم عتيقه) أي الأب (قوله والأولى مقدمة) يؤخذ منه ان ذكر الابن مثال والا فغيره من عصبة النسب كالأخ والعلم يقدم عليها **فصل في حكم الجدمع** (قوله وقال الأخوة) (قوله الخ) أي قال على (قوله أن يقسم جرائم) أي أصول (قوله يصروجه) أي خالص (قوله مما شئت) عن مسائل الخ (قوله عن ضعفه) أي السدس وقوله والمقاسمة أي ووجه المقاسمة فهو بالجر (قوله استنوا) أي التثنت والمقاسمة (قوله يميز بعد الفرض) أي فان قلنا بالأول حسب الجزء مما زاد على نصيب الجد وان قلنا بالثاني لم يكن ثم فرض

أمر أن يولد الأمعقها) بفتح التاء ومنه أوها إذا ملكته فعنق عليها قهرها وقهره بعتقه علم لا تحرجه عن كونه ممتعة شامرا لان قبولها الضوشر انه منزل منزلة قولها له وهو في ملكها أنت حر فلا يمرض بذلك على المصنف رجة الله تعالى (أو متقيا اليه بنسب) كابن ابنة وان سفل (أو ولاء) كسفه وعتيق عتيقه وهكذا لان النعمة على الأصل نعمة على فروعه فلو اشترت امرأة أباه أو عتق عليها ثم هو عبد واعتقه فبات الأب عبدا وعن ابن تم عتيقه عن أبيه انه لا يلز دونهما إلا عصبة معتق من النسب بنفسه وهي معتقة معتق والأولى مقدمة ويقال أخطأ في هذه أو ربما خاض غير المتقنة لتقدمهم لها القربا

فصل في حكم الجدمع الأخوة إذا (اجتمع جد) وان علا (وأخوة وأخوات لابوين أولاب) فغيره خلاف منتشرين العصابة ومن ثم استغفله والكلام فيه حتى قال عمرو على رضى الله عنهما أجزوكم على قسم الجد أو يتم على البار وقال من سره أن يقسم جرائم جهنم يصير وجهه فليقض بين الجد والأخوة وقال ابن مسعود سألوني عما شئت من عصائكم ولتألفوني عن الجدمع لأحياء ولا يباه وحاصله إجماعهم على عدم إسقاطهم ثم ذهب كثير من العصابة وأكثر التابعين انه يجبهم كالأب وذهب اليه أبو حنيفة واختاره جمع من أصحابنا وقال الأئمة الثلاثة ككثير من العصابة انه يقاسمهم على تفصيل حاصله انتهى (اجتمع معهم) فان لم يكن معهم ذفر فرض فله الاكثر من ثلث المال ومقاسمهم كخ) لاجتماع جهة الفرض والتصويب فيه ووجه أخذه ان ثلث لا مع الا بأكفئتها والأخوة لا ينقصونه عن السدس فوجب ان لا ينقصوه عن ضعفه والمقاسمة انه مسترون معهم في الادلاء بالاب (فان أخذ الثلث قال في لم) لذك كرمثل حظ الاثنين ثم ان كانوا مثليه لكونهم أخوين وأخا وأختين أو أربع أخوات استويا وهل يحكم على ما أخذه بأنه فرض أو لا يصح ان الهائم الا أو وقوله ان الرقة عن ظاهره الام لكن ظاهر كلام الرافعي انه تعصيب واعتمده السبكي قال وقد تضمن كلام ابن الرقة تقسلا من بعضهم ان جهوا وأصحابنا عليه وينبني عليه ما لو وصي بجزء بعد الفرض أو دون مثليه ككونهم أختا أو أخا أو أختين أو ثلاث أخوات أو أخا أو أختا فالقصة خبره أو فوق مثليه وذلك فيما سوى الامثلة المذكورة فالتثنية خبره (وان كان معهم) ذفر فرض فله بعد الفرض (الاكثر من سدس) جميع (التركة وثلث الباقي والمقاسمة) وجه السدس ان الاولاد لا ينقصونه عنه فالأخوة أولى وثلث الباقي انه لو تعدد ذفر الفرض أخذ ثلث المال والمقاسمة لما صر من تنزله منزلة أخ وذوان الفرض معهم ينتفتان أم جد فزوج فالسدس خبر في زوجة وبنين وجدوا خ وثلث الباقي في جد وجد وخسة أخوة والمقاسمة في جد وجدوا خ (وقد لا يبقى شيء) بعد إصهاب الفرض (كبتين وأم وزوج في فرض له سدس ويزاد في العول) لانها من اتى

فيؤخذ الجز من أصل التركة (قوله وجدوا خ) مستلهم من أربعة وعشرين لان فيها ثمانية وثلاثون زوجة الفتن عشر ثلاثة والبنين الثلثان ستة عشر والجد السدس أربعة وبنين واحد الخ (قوله وخسة أخوة) مستلهم من ستة للجددة السدس واحد يتي خمسة على ستة وثلث آخر للجد من المقاسمة والسدس تضرب ثلاثة في ستة بخمسة عشر للجددة سدسها بثلاثة للجددة ثلث الباقي وهو خمسة يتي عشرة لكل أخ اثنتان

أوجي يوم أو مومن قال الشهاب سمعته يفتنون لا ضافته الى يوم أو مومن أيضا قوله قبل الموت قال الشهاب المذكور
كان وجه التقيد أنه بعد الموت لا يحتاج الى الآلات لانه ان حل الموت على القيامة لم يكن نحو فوار الانخوف فليصير راه وقوله
لانه ان حل على القيامة لم يكن نحو فاقية منع ظاهر قوله وفي اعتبار الحرية الخ ٢١ في هذا الكلام فلاتة لا تخفى

وعاقل المراد أنه انما يخص
على الحرية لتلويح الذي
ذكره فاندفع ما قبل فلا
حاجة لذكرها مع ذكر
العدالة وأنه حيث ذكرها
فكان عليه أن يذكر
الاحكام والتكليف أيضا
قوله بل عدم قدرته لعل
المراد بالنسبة ما يصدق
بالقوة بقرينة قوله فيما يأتي
فلم أن ما يذكره الموت
الخ قوله لما عرف من
سياقه انظر ما راجه

عشر وعالت الى ثلاثة عشر فزيد له الى خمسة عشر (وقد بيني دون سدس كينتين وزوج
فيغفر له وتعال) لانهم انتم عشر بفضل واحد يزد عليه آخر تعال الى ثلاثة عشر (وقد
بينى سدس كينتين وأم) أصلها من ستة بفضل واحد (فيغفر له الجسد وتسقط الاخوة)
والاخوات (في هذه الاحوال) لانهم عصبة ولم يبق بعد الفرض شيء (ولو كان مع الجسد اخوة
واخوات لا يوين اولاب فيجسد الجسد ماسبق) من غير الامر من حيث لا صاحب فرض وخبر
الثلاث مع ذوي الفرض كالو لم يكن معه الاحد الصنفين المذكورين اول الفصل ومن ثم
عطف فيما مر بأول وهنا بالواو (ويعد اولاد الابوين عليه اولاد الاب في القسمة) أي يدعونهم
معهم فيها اذا كانت خيرة (فاذا أخذ حصته فان كان في اولاد الابوين ذكر) متصدا ومتعدد
انضم له انتم أو أكثر أو كان البعض منكم كواحدة أو انتم معا بنات أو بنات ابن وأخ لاب
(قالباني) في الاولاب بأقسامها (الهم) لذلك كمثل حظ الاثنين وفي الثانية وفي الثالثة لما في
تقسيمها من انهم عصبة مع الغير (وسقط اولاد الاب) كجد وشقيق وأخ وأخت لاب الجسد
الثالث والباقي للشقيق وعصبا مع كون أحدهما غير وارث كما يحيجان الام بجمع ان له ولادة
كوى وكما يحجبها معه ولد اها مع جميعها به وكانهم يردونها الى السدس والجسد يحجبهم يأخذ
ما نقص من الام ويشارك ما قدرناه اجتماع أخ لام مع جد وشقيق فان الجسد هو الحامض
مع انه لا يوزن بحسبه بان الاخوة جهة واحدة فجاز أن يوجب أخ عن أخ بخلاف الجدودة
والاخوة وبان ولد الاب الجسد وغير محرم أبدا بل قد يأخذ كإباني وكان له معه وجه
والأخ لا محرم بالجسد أبدا فلا وجه له معه (والا) بأن لم يكن فهم ذكر بل غرضنا نانا
(فتأخذ الواحدة الى النصف) أي النصف تارة كجد وشقيقة وأخ لاب من خمسة ونصف
من عشرة للجسد أربعة وللشقيقة النصف خمسة أي فرضا بفضل واحد للأخ من الاب
ودونه أخرى كجد وزوجة وأم وشقيقة وأخ لاب للشقيقة هنا الفاضل وهو دون النصف
لانهم ربع وعشر (و) تأخذ (الثلاثان فصا: الى الثلثين) أي الثلثين تارة كجد وشقيقتين
وأخت لاب من خمسة للشقيقتين ثلاثة وهو دون الثلثين وعدم زيادة الواحدة الى
النصف والثلثين الى الثلثين يدل على أن ذلك تعصيب والأزوي وأصيل وظاهر أن هذا
تعصيب بالغير وإن لم يأخذ مثلها لانه لا عرض هو اختلاف جهة الجسد وقوة الاخوة
(ولا يفضل من الثلثين شيء) لان الجسد لا يأخذ أقل من الثلث (وقد يفضل عن النصف)
شيء (يكون لا اولاد الاب) كما مر في جد وشقيقة وأخ لاب (والجسد مع اخوات كأخ فلا
يفرض لمن معه) ولا تعال المسئلة بينهن (الاقى الا كدربة) نسبة للسائل أو السؤل عنه
اولا أنها كدربة على زيد مذهبها لانه لا يفرض ولا يعزل وقد فرض فيها وأعال وقيل لان
زيد اكد على الأخت باعائها النصف ثم استرجاع بعضها وقيل انكم كدروا قول
العصبة فيها (وهي زوج وأم وجد وأخت لا يوين اولاب فلزوج نصف والام ثلث والجسد

(قوله للشقيقة هنا الفاضل) مستأهم من اثني عشر ونصف من ستين وذلك لان الفاضل بمفروض الزوجة والام خمسة نصيب
في اثني عشر ومنها نصيب الزوج ثلثة في خمسة بنصفه عشر وللام اثنان في خمسة بعشر فو يقسم الباقي وقد مر خمسة وثلاثون
على الجسد والاخ والشقيقة للجسد أربعة عشر لان المقامعة خيرة وهي حصته من الخمسة والثلاثين حيث صفت عليهم لذلك
مثل حظ الاثنين والباقي أحد وعشرون للشقيقة وهو دون النصف ولا شيء للأخ لاب

معرفته من سمائه (قوله ضعف كما عرف في الوقت) وأنضال الزمان لم أن يكون كل من اللقطين وأجالي ما وليه فقط دون ما قبله (قوله حتى يقرأ عليه الكلب) انظر هل يكني الشاهد في أدلة الشهادة هناك يحكي ما وقع من الموصى وإن لم يعلم المكتوب (قوله وللغرض فهو) يعني الطلب منه ومن يطالب (قوله كونه مانع عقار) قد يفرق بين هذه وبين مسئلتنا بأن العقار في هذه لم يمتنع بل دبر ٢٢ بخلاف الموصى وقضه فانه متعين للوقت ومن ثم اعتمد مع مساواة الموصى وقضه

لغرضه (قوله فكأنه لم يوجد) انظر ما وجه كون هذا مقتضى الانتقال حصته للقراءة مع ان المتبادر اقتضاه الانتقال لا قراءة استحقاق القراءة مرتب على استحقاقه كالآثر (قوله ومن ثم لو وقف على زيادة القدر ما وجه هذا الاستنتاج مع ان الظاهر ان الذي يفتيه ما من الفرق عدم الانتقال في هذا لا أثر بالاولى اذ هو هناك انما قبل الاحتجاج بل وقبل

فصل في موانع الارث (قوله متفق عليه) أي بين الجائز ومسلم (قوله وللإجماع على الثاني) هو قوله ولا الكافر من المسلم (قوله والمناصرة) عطف ضمير (قوله على انه) أي الغير وقوله أعل أي فلا يصح به (قوله كما عاقبت الحسن) لعل التشبيه يطلق ما حصل فيه اشتراك بحسب أصل الوضع ولكنه غير مرادوا لأعاقبت الحسن من المعاملة لا التفاضل والفرق بينهما ان المعاملة تستدعي ان كلا من الاثنين يفضل بصاحبه مثل ما فعل به الآخر مع ملاحظة تميز أحدهما بحيث تدعى كونه

سدس ولا تحت نصف) اذ لا مسقط لما ولا معصب لان الجلو عصبها نقص حصه (فتقول) المسئلة نصيبا من ستة الى تسعة) ثم يقسم الجدة والاخت نصيبا هو هما أربعة (انثاله الثاني) ولما الثلث فانكسرت على خروج الثلث فاضرب ثلاثة في تسعة تبلغ تسعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللجد غاية وللأخت أربعة وانما قدم الثلث بينهما لانه لا سبيل الى تخصيصها على الجدة كما في سائر صور الجدة والاخت فرض لها بالحوصم بقسم بينهما بالتعصيب وعامة الجائزتين ولتألم تسقط بالجدة على قياس كونها عصبه وان رجع الجد الى الفرض مع قولهم في بنتين وأموجعو اخنثا بنتين الثلثان والام السدس وللجد السدس وتسقط الاخت لانها عصبه مع البنات ومعلوم ان البنات لا يأخذن الا القرض لان ذلك عصبه ومن وجهه وفرضه من وجهه فالتقدير باعتبار الفرضه والقسم باعتبار العصبه وأيضا لا يصح ما ذكره الآن ان تكون الاخت عصبه مع الجد والجد تصاحب فرض كان الاخت عصبه مع البنت والبنت صاحبة فرض وليس كذلك بل الاخت عصبه بالجد وهو عصبه أصالة وانما تصاحب الفرض بالولاء ولما الابن ولو كان بدل الاخت أخ سقط أو اختان فلام السدس ولما السدس الباقي ولا حول ولم تكن ككدرية ولو سقط من هذه المسئلة الزوج كان للام الثلث فرضا وقسم الجدة الاخت في الثلثين

(فصل في موانع الارث وما معها) لا يتولوث مسلم وكافر بنسب أو غيره غير لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم متفق عليه وللإجماع على الثاني وانما جاز نكاح المسلم للكافرة لان مبنى ما هنا على الموالاة والمناصرة ولا موالاة ولا مناصرة بينهما وجه وأما النكاح فممنوع من الاستفهام وخبر الحالك هو صحة لارث المسلم الذميراني لأن يكون عبده أو أمته ومؤذيان ما يده السيد كما في الحياة لا الارث الحقيقي من العتيق لانه سماء عبده على انه أعل وما عارض به على المصنف بأن نفي التفاعل الصادق بانتفاء أحد الطرفين لا يستلزم نفي كل منهما المصرح به في الحرر بردياته عول في ذلك على شهرة الحكم فلم يبال ببلان الاجام على ان التفاعل يأتي كثير الاصل الفعل كما عاقبت الحسن ومن انه يوههم أنه لو مات كافر عن زوجة حامل ثم أسلمت ثم ولدت لم يرث ولدها لانه مسلم بتعالها غير صحيح لان الاعتبار في الاتحاد في الدين في حالة الموت وهو محكوم بكفره حينئذ والاسلام طارئ عليه بعده وانما عارض مع كونه جسدا لانه بان بصيرورة الحيوانية انها كانت موجودة بالقوة ومن ثم قيل لان جسادك وهو النطفة واعتراضه بان الجسد ليس بحيوان ولا كان حيوانا أي ولا يخرج من حيوان والالتم الاعتراض مردودانه تفسير الجسد في بعض الابواب فلا يلزم اطراذه فانتفى اليراد (ولا يرث) فندقي وهو من لا تدبر يدين ويعبر عنه بأهمن يظهر الاسلام ويخفى الكفر وهما متقاربان ولا (مرتد) حال الموت بحال وان أسلم خلا فالابن الزوجة الا لا سبيل الى توريثه من منه لان ما خلفه

تستدعي ان كلا من الاثنين يفضل بصاحبه مثل ما فعل به الآخر مع ملاحظة تميز أحدهما بحيث تدعى كونه فاعلا بخلاف التفاعل فانه يقتضي تعلق الفعل بكل منهما من غير تميز أحدهما عن الآخر فيجوز ان كلاهما فاعل نحو تضارب زيد وعمر وكان شئت جملت زيدا فاعلا والآخر معطوفان شئت جعلت هم لهماو الفاعل (قوله ونما روث) أي الجمل (قوله انها كانت موجودة) أي الحيوانية (قوله وان أسلم) أي ولو قبل قسمة التركة

الوقب البكنية (قوله ما جلاى بان لا يتناول معه الحياة كاسبق التعبير بذلك في كلام الماوردى الذى تبعه فيه الشيخان
 فخرج نحو السبل اذ الصبح انه غير مخوف كما يأتى قال في شرح الارواح لا تهوان لم يسلم منه صاحبه فالإخفاف منه الموت ما جلا
 في فصل فى أحكام القنطرة لروى به (قوله وهو مثلها بالاولى) انظر ماوجه الاولوية (قوله لان الخناعى شياء البراغمه)
 تقليل لما فى المتن خاصة كاهو واضح وظاهر انه يعطى ظنية فيما اذا قل من ٢٣ شياء الذى زاده الشارح (قوله

فى ثم لم يتناول البعير الخ)
 مثله فى القضية لكن
 عارضا فى ثم لم يتناول
 البعير قال الزركشى
 والتظاهر الجزم به اه
 وكتب عليه الشهاب سم
 مانصه قوله فى ثم الخ
 يتأمل فاقدمته (قوله وان
 اتفق اهل القضية الخ)
 صريح فى أن العرف العام
 مقدم على الآفة مطلوقه
 مخالفة لما فى (قوله على
 اطلائها عليه) أى اطلاق
 البقرة على الثور (قوله
 حيث لا عرف عام يخالفها)
 أنهم أنه اذا خلفها العرف
 العام تبين الوصف عليها
 وهو يخالف ما يأتى تريبا
 (قوله الا ان اشتهرت)
 أى فان اشتهرت قدمت
 (قوله يستوفى قود طرفة)
 أى تشبها لا رنا كما أنهم
 قوله لولا الردة (قوله
 وغيرها) أى وقوارث
 غيرها الخ قوله حيث
 كانا قد قدي غيرها (قوله
 أو مؤمن بيلادنا) هذه
 القنطرة مضافة فى بعض
 النسخ ويبدل استقوط قوله
 الا وقضية اطلائها الخ

فى مسوالة اكتسبه فى الاسلام أم الردة فى العصاة أم المرض ولا من كفر أصلى لثبوتها بينهم لانه
 لا يقر على دينه وذلك يقولون من مسلم لانه لا مناصرة بينه وبين أحد لا هداره (ولا يورث)
 بما لهم مسألتا فى الجراح ان وارثه لولا الردة يستوفى قود طرفة (ورث الكافر الكافر وان
 اختلفت ملتما) كهودى من نصرانى وعكسه لان جميع الملل فى البطلان كلمة الواحدة قال
 تعالى فذا بعد الحق الا الضلال وشمل كلامه قوارث الحر بين وان اختلفت درهما خلافا
 لما فى شرح مسلم وغيره فانه هو وغيرها حيث كانا معه وبين تصور رارث اليهودى من
 النصرانى وعكسه مع أن المتنقل من مسلمة الى مله لا يقر ظاهرا فى الولاة التكنح وكذا القسب
 فبين أسد أبو يهودى والآخر نصرانى فانه يغير بينهما بسبيلوه وكذا ولادهم فليسهم
 اختيار اليهودية وبعضهم اختيار النصرانية (لكن المشهور انه لا يورث بين حرى وحرى) أو
 معاهد أو مؤمن لان تنقاه الموالاة بينهم ما يتوارثون و معاهد ومؤمن ونضية امالاه كثيره
 أنه لا فرق بين كون الذى يدار نام لا وهو كذلك كما فى الرضة فى الجراح فى باب تبعية الحال ان
 من يدار الحرب يرث من يدارنا وما اقتضاه تقييد العبري مرادنا طلاقهم والثاني يتوارثان
 لتناول الكفر لهما (ولا يرث من فيه روق) مذبذبا أو مكاتبيا أو مبعضا أو أم ولد أو ثور ملكه
 السيد وهو أجنبي عن البيت وان لم يقولوا بدارنه ثم يتلقى سببه بالملك كقوله فى قبوله
 وان كان مكرها النصر وسببه أو هبة لان هذه عقود اختيارية تصح للسيد فباعها لقنه ايقاع
 له ولا كذلك الارث وأهم كلام المصنف ان الحر يرث وان كانت منافعه مستغرقة ابدانوصه
 على ما ساقى والجد يدان من بعضه حر) اذا مات من مال ملكه ببعضه الحر (ورث عنه) ذلك
 المال لانه تام الملك عليه كالحر وأهم هذا ما باصلا ان الرقيق لا يورث أى الا فى صورة واحدة
 وهى كانه أمان جنى عليه ثم قضى الامان فى واسترق ومات بالرعية فاقالديه لوارثه
 ويمكن رد الاستثناء بالنظر لكونهم حالة الموت أحرار او هو فى لانهم انما أخذوا بنظر العربة
 المسابقة لاستقرارها قبل الرق (ولا يرث قاتل) من مقتوله وان لم يضمن كمن قتله بغير
 لصوص قود أو دفع صائل سواء كان بسبب أم شرط أم مباشرة وان كان مكرها أو ما كالأشهاد
 أو حر كالأزورث لا يستقبل الورثة قتل مورثهم فيؤدى الى خراب العالم فاقضت المصلحة منع
 ارثه مطلقا فنظر المصلحة الاستعجال أى باعتبار السبب فلا يأتى كونه مات باجسده كاهو مذهب
 أهل السنة نعم رث المتخلى ولو فى ميعون وراوى خبر موضوع به فيما يظهر لان قتله لا ينسب
 اليهما وجهه اذ لا يعمل به بخلاف المالك ثم يقوه على (وقيل ان لم يضمن ورث) لانه
 قتل بغير يورده ان الذى اذ لم ينضبط أنيط الحكم وصف أهم منه مشغل عليه منضبط
 غالبا كالشقة فى السفر وهو قصد الاستعجال هنا وبه يدفع ما قيل كاد الشافعى أن يكون
 ظاهرا باحضافى هذه المسئلة قال المصنف ويضمن المصنف اليه ليدخل فيه القاتل خطأ

وقد عني دلالة ما فى الجواز كون قوله بيلادنا راجعا للمأهول المؤمن (قوله ان من يدار الحرب) أى من الذميين (قوله تقييد
 العبري) لعله بنحو قوله فيما سبق بيلادنا (قوله ولا يرث قاتل) وليس من ذلك ما لو قتله بالحال أو بعينه فبتر عنه فيما يظهر
 (قوله وراوى خبر موضوع) أى وصحيح أو حسن بالاولى (قوله وهو قصد الاستعجال) أى الوصف الا العام (قوله ان يكون
 ظاهرا) أى أخذنا بظاهر الحديث

على العرف وهذا راجع لاختلاف ما شتهر ان الايمان مبنية على العرف (قوله عملا بالعرف كالعراق) كذا في نسخ الشارح والظاهر ان فيه سقطا من النكسة وعبارة النسخة عملا بالعرف العام وزعم خصوصه باهل مصر منعوا كزعم ان عرفهم يخصها بالعرف كالعراق الخ (قوله ولو لم يكن له عند موته واحد من التلات بطلت) لانه فيما اذا ظالم داه من دواب كما ترويه بذلك الشهاب سم ٣٤ في حواشي شرح المنهج وكذا يقال في الاستدراك الآتي ويدل على ان

الصورة ما ذكرناه التشبيه الآتي فراجع (قوله) وقال المصنف انه معنى الحقيقة الخ كذا في نسخ الشارح والصواب اسقاط (قوله وردبانه) أي فيجوز فيه الضم والفتح (قوله ثم يموت) أي الجراح وقوله قبله أي الجروح (قوله عند موت عيسى) أي أو ان حضر على القبول بنسبته وانما هو الراجح فيها (قوله العرف فيغير الحكم) أي الذي هو علامة على نفيض الحكم (قوله ادخل ج مينا) أي اوليس فيه حياة مستقرة على ما يأتي أو غشى مدة التسير) في ج اسقاط التسمية وهو واضح وعلى ما ذكره الشارح ينبغي ان يقدر بعد قوله من ولادته وهي التي ينقلب الخ (قوله ينقلب على الظن) وفي نسخة اسقاط على ومعنى تغليبها انظن تغويته باله بحيث يصير قريبا من العلم فلا يتكى أصل الظن (قوله) أو ما زل منزلته يتأمل

فان العاقلة تضعه وردبانه معنى على ضيف ان المدة تلزمهم ابتداء وقد برث المقبول فانتبه كان يبرح ثم يموت هو قبله ومن الموانع أيضا الدور المحكي كما مر آخر الاقرار وكون الميت نبي لم يبرح معاشرا لا تنبيه لا نورث ويحتاج الى ذلك عند موت سيدنا عيسى صلى الله عليه وسلم عليه وعلى نبينا وآله وسلم النبين واللعان وعدم تحقق حياة التوارث عند موت الورث كما يعلم من قوله (ولو مات متورثان بغير أو هدم) أو غيرهما تحريق (أو في غربة معا وجهل أسبقتها) ومنه ان دلم سبق ولا يعلم عين السابق أي ولا يرجي بيانه والأوفى كما يعلم مما يأتي (لم يتوارثا) لاجتماع العصاة عليه فانهم لم يجعلوا التوارث بين من قتل في يوم الجمل وصفين إلا فبين علموا تأخر موته ولو لم السابق ثم نسي وتفعليلان أو الصلح وفيه التوارث باعتبار الحكم والأغلب فلا يرد عليه إجماع امتناعه في نفس الامر ولان أحدهما قد برث من الآخر دون عكسه كالمعصية وابن أخيه أو كغير من تلك الموانع فيه فيجوز لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودي الظاهر المنفصل العرف فيفيض الحكم فانتفاء الارث املا انتفاء الشرط أو السبب (ومال) أي تركه (كل) من اليتين فهو هدم (لما بقي ورثته) لان الله تعالى ورث الاحياء من الاموات وهذا لا يلحق حياة عند موت صاحبه بل برث كالجنان اذا خرج ميتا ولا تان ورثنا أحدهما فقط فهو تحكم أو كلام من صاحبه نفيقنا خطأ وحينئذ فيقدر في حق كل اهل عطف الآخر (ومن) أسرا وفقدوا قطع خبره ترك ماله حتى تقوم بينة بغيره أو غشى مدة التعمير من ولادته (غاب على الظن) أو ما زل منزلته (انه لا يعيش فوقها) ولا يتسدر بشي على العصب (فيجهد القاضي ويحكم بغيره) لان الأصل بقاء الحياة فلا يورث الا يبين ومنه الحكم لانه ان استند الى المدة فواضع أو الى العلم وان لم تغش مدة فهو منزل منزلة الميتة المنزلة منزلة اليقين (ثم بعد الحكم بغيره) يعطى ماله من برئه وقت الحكم بغيره بان يستمر حيا الى فراغ الحكم فن مات قبله أو معه لم يرئه ويحمل ذلك عند الاطلاق فان قد نه البينة أو قيده هو في حكم من سبق اعتبر ذلك الزمن ومن كان ورثته حيثنوا لا تضمن قسمة المال ثم الحكم بغيره الا ان وقعت بعد تنازع ورفع البينة لان الاصح أن تصرف الحاكم ليس يحكم الا في قضية رفعت اليه وطالب منه فمطلها وعلم بما فروناه عدم الاكتفاء بجنس المدة وحدها بل لا بد معه من الحكم ولا ينافي ذلك قولهم لو قطع خبر العبد بعد هذه المدة لا تجب فطرته ولا يجزى عن الكفارة اتفاقا ولم يذكر الحكم لان ما هنا أمر كل من يترتب عليه مصالح ومفاسد عامة فاحتج بها أكثر (ولو مات من برئه المفقود) كلا أو بعضا قبل الحكم بغيره (وقضا حصة) أي خاصه من جميع المال ان انفرد ببعضه ان كان ثم غيره حتى يتبين انه كان عند الموت حيا أو ميتا ولو مات عن أحوين أحدهما مفقود وجب وقت نصه الى الحكم بغيره ثم اذا لم تظهر حياته في مدة الوقت يعود كل مال الميت الازل الى الحاضر وليس لورثته المفقود منه شي اذا لارث بالثلاث لاحتمال موته قبل

هذا الاولي ذكره بعد قوله بعد فلا يورث الا يبين كافي ج (قوله فيجهد القاضي) خرج به الحكم موته فليس له ذلك لانه يشترط لصحة حكمه رضا الخصم بين والمفقود لا يتصور منه رضا (قوله اعتبر ذلك الزمن) أي أو تصاف سائر الاحكام الى ذلك الزمن وعليه فلا كانت زوجة منتضية للعدة باعتبار ذلك الوقت تزوج من حالا (قوله بل لا بد معه من الحكم) أي حتى لو تعذر الرق الى القاضي أو امتنع من الحكم ابدراهم ولم تدفعها المرأة لغيره لم يجز لها التزوج قبل الحكم

الوارث قبل لفظ فالزيادة لام قبل انه كما هو كذلك في حواشي والده الشارح على شرح الاروض وحاصله ان البقيني ملل اعطاه من التلباه فيما اذا قل اعطوه شاة من شياهي وليس له الاطباعا تاجلتا كلام الموصي اما على الحقيقة القوية اذ تسمى فيها شياها كما هو واما على العرفي فان العرف ملطه ما عليها مجازا (قوله يجعل على القفة ما أمكن) تحمل ما اذا خضبت فتقدم على العرف العام اذا لم يرجع اليه الا اذا لم يمكن كاعلم من قوله والا وهذا يخالف ٢٥ مامرأنا (قوله مراد به التكثير) أي لا المكثرة الذي هو

مورثه ذكره التزائي وغيره وهو ظاهر (وعلمنا في الحاضر بن بالاسوا) فن بسطه المقفود لا يعطى شيئا ومن تنقصه حياته أو موته يعطى اليقين في زوج مقفود وشقيقين وعم يعطيان أربعة من سبعة ووقف الباقي وفي أخ لا بمفقود وشقيق وجدهما من يقدر حيا في حق المحدثين في حق الآخر ووقف السدس ومن لا يعتب حقه بمجاهة موته كزوج وابن مقفود وبنت يعطى الزوج الربع لانه بكل حال ولو تلف الموقف لذهب كل على الكل فاذا حضر استرد ما دفع لهم وقسم بحسب ارث الكل كما هو جوابه فيما اذا مات حياة الجمل وذ كورة الخفي فيما يأتي (ولو خلف جلا برث) حطقة الوكان متصلا وان لم يكن منه كاش من ان لا ولد له عن زوجة ابن حامل (أو قد برث) بتقدير الذ كورة تحمل حليلة الجدا والاخ أو الاوثة كمن ماتت عن زوج وشقيقة وحل لهما فان كان ذكر لم يأخذ شيالا معصية ولم يخل شي شي وأخثورت السدس وأعطيت (عمل بالا حوط في حقه) أي الجمل (وحق غيره) كما يأتي (فان انفصل) كله (حيا) حياة مستقرة فيينا وتعرف بوضو قبض يدو بسطها لا بجر وضو احتلاج لانه فيقع مثله لانضاغ ومن ثم اتفوا كل ما لا يعلم به الحياة لاحتمال انه لم يرض آخر (لوقت) يعلم وجوده عند الموت بان ينفصل لاربع سنين ماعدا الخفي الوضع والوطعائل ولم تكن فرشا لا احدودون سنة أشهر وان كانت فرشا أو اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت (ورث) للثبوت ونسبه وخرج بكله موته قبل تمام انفصاله فانه كالتب هنا وفي سائر الاحكام الا في الصلاة عليه اذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله وفيما اذا خزانسان رقبته قبل انفصاله فانه يقتل به وبجسده مستقر ما انفصل وحياه لم يست كفلك فهو في حكم الميت (والا) بان انفصل ميتا بنفسه أو بجناية مان أو مشكوكا في حياته أو استقرارها أو حيا ولم يعلم عند الموت وجوده (فلا) برث لان الاول والثاني كالعدم والثالث منتف عنه عن الاول ولا ينافي هذا القضي لتوقف ارثه على ولادته بشرطها ما امرته ورث وهو جادلان هذا باعتبار الظهور وذلك باعتبار اليقين وان المشروط بالشرطين انما هو الحكم بالارث لا الارث نفسه ولا معمول على من اجاب بما هوهم خلاف ذلك ومعلوم ان من برث مع الجمل لا يعطى الا اليقين (بانه) ان تقول (ان لم يكن وارث سوى الجمل) او كان من قديمه (الجمل) وقف المال) الى انفصاله (وان كان من لا يجيبه) الجمل (وله) سهم) مقدر اعطيه عائلان أمكن في المسئلة (عول كزوجة حامل وأبون لم يثن ولهما مائة مائة) بثبناه فوقية آخره أي الثمن والسدسان لاحتمال ان الجمل بنتان فتكون من أربعة وعشرين وتقول السبعة وعشرين لزوجته ثلاثا وللأولون ثمانية ووقف الباقي فان كان بنتين فلها والا كل الثمن والسدسان وهذه هي المنعرة لان عدا رضى الله عنه سئل عنها وهو يتخط بغير الكوفة وكان صدر خطته الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعوا يجرى كل

(قوله استرد ما دفع لهم) أي جمعه ومن فوائده المشاركة في زوالها للثقة (قوله حياة مستقرة) ولو بعد موت أمه فيها يظهر وقوله فيينا واقع السؤال عن موضع تزوج باصرة ودخل بها ثم ماتت وألقت جنينا بعد خمسة أشهر من العقد وبمكث حيا نحو يوم ومات فهل برث أولا والجواب عنه بان الظاهر عدم الارث لانه ان كان ولدا كاملا فهو من غير الزوج المذكور لان أقل مدة الحمل ستة أشهر وان لم يكن كاملا فخبراته غير مستقرة وهي مشترطة للارث فاحفظه فانه مهم ولا تقتصر على ذكر خلافه وقوله وتعرف أي الحياة المستقرة (قوله وضو قبض يدو بسطها) قد يترقب في ان مجرد ذلك علامة مستقرة مع قولهم في الجنب بان ان الحياة المستقرة هي التي يكون معها العار ونطق وحركة

٤ نهاه خامس اختيار ومجرد قبض اليد بسطها لا يستلزم انه عن اختيار (قوله أو اعترف الورثة بوجوده) أي أو انفصل لفوق ستة أشهر ودون فوق أربع سنين وكانت فرشا (قوله قبل تمام انفصاله) فانه كالتب هنا وفي سائر الاحكام الا في الصلاة عليه اذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله اهـ (قوله لان الاول) هو قوله بان انفصل ميتا وقوله والثاني هو قوله أو مشكوكا في حياته وقوله الثالث منتف هو قوله أو حيا ولم يعلم الخ (قوله ولا ينافي هذا) أي قول المصنف فان انفصل الخ (قوله وان المشروط) أي ولان ونوفه بالشرطين مما كونه حيا حياة مستقرة فيينا

الظاهر من لفظ الكفارة وانما لا يرد ذلك لان المفعول لاجله لا يكون الا مصدر (اقوله عدم احتياجه لذلك) أي اقوله بشئ (قوله لا مفرد مضاف خيم) فيه بحث لان هذه الاضافة انما تفيد العموم في افراد الجمل كما هو ظاهر رأي كل حل لها سواء

(قوله والله المآب والرجي) أي قتال ارجي لا ٨١ حج (قوله ويمكن من دفعه) مستأنف (قوله وان احتفل تلف الموقوف) أي لانه ملكه ٢٦ ظاهر او الاصل السلامة فلا وجه لما لبسته بضمان فيما هو ملكه (قوله

ليقسم بين الكل) فيه
اشارة الى تبين بطلان
القسمه موصى فوالله بطلانها
انه لا يفسد بالزوائد بل
تقسم بين الورثة بالمخاصة
هذا وقد تشكل ماذكر
من بطلان القسمه على
مال القسم مال المخلص على
غرماله ثم تبين غريمه
بقدر دون القسم عليهم
مثلا فان التسعة لا تنقض
وانما يرجع عليهم بما
يخصه بنسبة دينه دون
الزوائد اللهم الا ان يقال
بعوت المورث انتقلت
أعيان التركة للورثة
بالمخاصة لانتفاء من
المال يتلف على ملك
الجميع وما بقي مشترك
بينهم فبالنصف يبين
بطلان التصرف فيه
لعدم ملكه بخلاف
أرباب الدين على المخلص
فانهم لا يملكون ماله
بنفس الجبر واذا دفع اليهم
فهو قروض عماني
للذمة فاذا تبين انهم أخذوا
زيادة على قدر نسبة ديونهم
كأثر اضافتين ويكتفي
الضمان وجوب البدل

(قوله ولو بقوله) غاية تلغته (قوله ويجوز من الكل) أي الصلح (قوله ولا يصلح للمولى بحجور) أي فان فعل التي
لم يصح الصلح (قوله اذا فرض أقوى من التعصيب) لكن قدر عليه المولى عن بنت وأب فان الأب يأخذ السدس من غرضا
والباقي تعصبا كما تقدم فقد جمع بين الفرض والتعصيب وهما من جهة واحدة وهي القرابة لكن اختلاف سبب ما هو كاف
في دفع المعارضة (قوله فوجب العمل بخصيته) أي التميز

هذا الجمل وغيره وأما قول الرعية لجميع ما في بطنها ولو متعدد فأنها باع من صدق الجمل بجميع ذلك من غير احتياج إلى معونة الإضافة كالأختى فكان الصواب التحليل بذلك والألفا اقتضته الإضافة المذكورة لم يقولوا بقتل أم (قوله) لم يكن لها أي لابنتين أو ابنتين إذا ولدتهم (قوله) ووجه قول المصنف (يقضي في الروضة) قوله (أعلى الرافعي) أي في قوله وليس الفرق بوضوح وقياس التسوية (قوله) انه واضح (مقول قول المصنف ٢٧) (قوله) أن المداين (خبر قوله) ووجه

(قوله) وهو من كل أي والمتبادر من كل الخ (قوله) بخلاف التكررة في الأول فأنها للتوحيد أي أما التكررة في غيرها فأنها وتمت خبرا عن جعلها أو ما في بطنها الذي هو عام (قوله) والأوجه أن يكون الرابع الخ) حاصله تأخذه الشهاب سمع عن الشارح أن الرابع بعدد أرواحه من الأربعين ويصرف له حصته أرواحه تقسم على يومه وإن كان في نفسه دورا متعددة (قوله) مقدما ملاصقا من كل جهة ما كان أقرب كذاني النسخ وتوليه سقط لفظ ثم من الكلمة قبل قوله ما كان أقرب (قوله) ويحت الأخرى الخ) مقابل ما جزم به من قوله فان استرو الخ (قوله) والوجه كما أفاده الشيخ أن المصنف كثره أي ولو أوصى شخص بجيران المصنف جعل المصنف كدار الموصى فيها مرفها كما يعلم من كلام شرح الشيخ في شرح الروض وهذا استوجهه الشيخ بعد ما نقل

التي هي احتلاب اخت أخرى غير بنت أخت الأول التمسك بالبنوة وقسم الباقي بينهما بالأخوة وكلاهما في ذلك يقتضي أن الباقي للثانية قط لا نقول بفتح كون ذلك فضيلة لأن التمسك في الأولى إنما باعها من جهة البنوة التي فيها وقد أخذت من اختلاف بنوة المم في الأخ لأم فان تمسكها ليس من جهة أخوتها التي أخذها وقولهم للمار في الولاء لما أخذ فرضها لم يصلح للفقوة يؤيده وهذا الاستدراك على إطلاق المحررين من جهة فرض وتخصيب برث بها وقول جمع من الشراح لا حاجة لهذه الزيادة لعلها من قوله الآتي ومن اجتمع فيه جهة فرض ثم حصل بها قاعدة حكاية وجه ليس في أصله غير ظاهر لأن ما هنا من قاعدة اجتماع فرض وتخصيب إذا اخت عصبية مع البنت وما يأتي من قاعدة اجتماع فرضين ولا يلزم من رعاية الفرض الأقوى ثم رعاية خصوص الفرض وإنه الأقوى هنا من عبارة أصله ما يفهم هذا الاستدراك ولعله أشار لذلك بقوله فلو قدر صاعا على ما في أصله المفهوم ومع ذلك هو حسن لوضوحه وخفاه ذلك لأن في التخصيص من الوضوح وبيان المراد ما ليس في غيره لا سيما ما فيه خفاء (ولو اشترك اثنان في جهة موصوبة وزاد أحدهما بقراءة أخرى كابن عم أحدهما الخ لأم) بأن يتعاقب أخوان على امر أو فتولد لكل ابنا ولا حدهما من غيرها فأنه ابتاعه الآخر واحدهما أخوه لأمه (فله السدس) فرضا بأخوة الأم (والباقي بينهما) بالسوية وإنما أخذ الأخ من الأم في الولاء لجميع المال لما مر أن أخوة الأم لا ورثها فيه فتمسكت لفرج مع خلافه هنا (فلا تكن معها بنت فلها نصف الباقي بين ماسوية) لم يوطأ أخوة الأم بالبنت (وقيل يقتضيه الأخ) لأن أخوته لأم لم يمسكت لفرج جميع كالأول مع الأخ لا يورث بدو وضوح الفرق فان الحب هنا أبطل اعتبار قرابة الأم فكيف يرجع ما يشتغل لا يورث ما مر في الولاء لأنها ثم لم يورث مقتضى لآلثرت بها ولو كان جدها مانع لها منه وشتان ما بينهما (ومن اجتمع فيه جهة فرض ورث باقواهما فقط) لأم (والقوة ما توجب أحدهما الأخرى) يجب حرمان أو نقصان (أو لا توجب) أحدهما الأخرى قد توجب (أو تكون أقل حبا) من الأخرى (فالأول كبت هي أخت لأم) بأن يطأ محموس أو مسلم شبهة أمه فلد بنتا) فالأخوة لأم ساقطة بالبنوة وصورة يجب النقصان أن ينكح محموس بنته فلد بنتا ويموت عنها فلهما الثلثان ولا عبرة بالزوجة لأن المني توجب الزوجة من الربع إلى النصف (والثاني كأم هي أخت لأم) بأن يطأ بنته فلد بنتا فترث بالأمومة لا بقتلها تصور رجبها حرمانا بخلاف لاخت (والثالث كأم هي أخت) لأم (بأن يطأه البنت الثانية فتلد ولدا فالأول أم أمه) أي الولد (وأخته) لا يمه فترث بالجدودة لأنها أقل حبا إذا لا ينجبها إلا الأباؤا لاخت توجب لهما عمو محله ما لم توجب القربة فان حجب ورثت الضعيفة كالومات هنا عن الأم أو أباها أقوى جهتي العلياء هي الجدودة محبوبة بالأم فترث بالأخوة لأم فلام الثلث بالأمومة ولا تنقصها أخوة تنقصها من الأخرى عن الثلث إلى

عن غيره من دار المسجد من يمد يده (قوله) وهو معرفة معاني كل آية) فالشهاب سمع ظاهرا اعتناء معرفة الجميع بالفعل وقد ينو قه فيه (قوله) ولو لم يكن له زوجات (الأولى لهم) (قوله) والأوجه كما يحتمل الأذرى تعين الاستراداد أمهما أي الابنتين (قوله) قضية ذلك) أي قوله لا نكاح إلا بحد (قوله) لما أخذ فرضها أي الأخوة (قوله) ووجه مانع أي وهو البنوة وقوله لماس أي في قوله لا نكاح إلا بحد يورث بكل منهما الفرض عندا لا أفراد الخ

المفروق هما (قوله فان أصناف الى الحائط) سواء كان أصناف الحائط كذا في شرح الروض (قوله وان لم يسل الله فلهما سكن) كذا في الروض قال شارحه في نسخة مانعه من زيادته هنا وقد كره الاصل في الوقت اه وفي نسخة أخرى من الشلوح مانعه من زيادته وليس يصح لعدم ذكر الموصى له آتئ هو ركن من أركان الوصية اه (قوله فقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم قال سعد بن الخ) أي فينبع ٢٨ كون العرب لا تقتصر على الذي علاله الأول (قوله من غير الاصول والقرو) من

فيه بيان
 الفصل في أحكام معنوية
 الوصى به (قوله) وبما سافر
 بها) يعني عمل المنفعة (قوله)
 بخلاف منفعتها أو خدمته
 الخ) أي بخلاف مالها قال
 أو صيته بمقتضى الخ كما
 نصح به عبارة الروض
 (قوله) والتعبير بالاستخدام
 كقوله بأن يخدمه بخلاف
 الخدمة) أي فيقتصر الأول
 على مباشرة خدمته
 بخلاف الثاني (قوله) اذا
 وطئت بشبهة أو نكاح
 عبارة شرح الروض وكذا له
 المهر الحاصل بوطء شبهة
 أو نكاح (قوله) ويك
 الوارث) هو الميراث الموردة
 عطفا على قوله بأن يملك
 (قوله) يعارضه) أي القطع
 (فصل في أصول المسائل)
 (قوله) وتوايع) ككون
 أحد العددين موافقا
 للآخر أو مبايناه (قوله)
 أو بالغير) ولا يتأق كون
 الكل عسبة مع الغير
 لان العسبة مع غيره هي
 الاخت مع البنات والبنات
 صاحبة فرض (قوله)
 ويخص بالثالث) هو

السدس والعليا لنصف بالاخوة ويلتزم ما يقال قد نزلت الجدة أم الام مع الام ويكون الجدة
 النصف ولازم الثلث وقول التضييق ولا ترتبها بالزوجة قطعا لطلانها به ارضه ما حيها عن
 البغوي في كتاب النكاح ان منهم من بنى التوارث على الخلاف في هذه أنكسهم
 (فصل) في أصول المسائل وما يعمل منها وتوايع ذلك (ان كانت الورثة عصبان)
 بالنفس وبأقربيه الاقسام الثلاثة الاثنية أو بالغير ويخص بالثالث (قسم المال) يعني الفركة
 من مال وغيره ينقسم (بالسوية ان بعضها ذكورا) كبنين أو أخوة (أو أنثى) كبنات نسوة
 اعتقن وبقية بالسوية ولا يتصور في غيرهن ومنازعة السبكي في صكونه حذفيه اجتماع
 عصبان حائزات لا طائل تحتها (وان) عطف على ان الاولى لا الثانية لفساد المعنى لكنه وهم
 ان هذا القسم ليس فيه ان الورثة عصبان ولم يبال به لوضوح المراد (اجتمع الصنفان) من
 النسب (قد نزل ذكر اثنين) جعل البسبة عن قوله فلا تقي نصف نصيبه لافاقهم على عدم ذكر
 الكسر (وعدد رؤس المقسوم عليهم) يقال له (أصل المسئلة) وبما قرأناه سقط القول بان
 الاحسن امر بأصل مبتدأ مؤخر لان المراد الحكم على هذا العدد بأنه يقال له ذلك كما مر في
 ابن عوف هي من ثلاثة وكذا في الولاء ان لم يتفاوتوا في الملك والا فأسفل المسئلة من مخرج
 بمقادير كالغرض (وان كان فهم) أي الورثة لا العصبان وان دل عليه السابق لفساد معناه
 (ذوق فرض أو ذوا) بالثنية (فرضين) أو كانوا كلهم ذوى فرض أو ذوى فرضين فلا تقال على
 الصورة الاولى التخييل (متماثلين فالمسئلة) أصلها (من مخرج ذلك الكسر) ففي بنسبهم
 هي من اثنين وفي أم وأخ لام وأخ لا بهي من ستة وزوج وشقيقة أو أخت لا بهي من اثنين
 وتسمى النصفية لان ليس لنا خصمان بران المال مناصفة فرضا سوها وتسمى أيضا بالثنية
 لانها لا تطبق لها كالتدرة الثنية أي التي لا تطبق لها المخرج أقل مدد صرح منه الكسر (المخرج
 النصف اثنتان والثالث) والثلاثين (ثلاثة وربع أربعة والسدس ستة والثلث ثمانية) وكلها
 مشتقة من اسم العدد معنى وانظرا الا النصف فانه من المناصفة لتناصف القسمين واستواهما
 ولو اريد ذلك لتقبل في يضم أوله كثلث وما بعده (وان كان) أي وجد (فرضان مختلفا المخرج
 فان تدانخل مخرجهما فاصل المسئلة أكثرهما كسدس وثلاث في أم وأخ لام وعم هي من
 ستة (وان توافقا) بأحد الاجزاء (ضرب وفق) أحدهما في الآخر والحاصل أصل المسئلة
 كسدس وثلاث في أم وأخ وزوجة وابن (فالاصل أربعة وعشرون) حاصلة من ضرب نصف
 أحدهما في كامل الآخر وهو أربعة في ستة أو ثلاثة في ثمانية (وان تباين ضرب كل
 منهما (في كل والحاصل الاصل كثلث وربع) في أم وأخ وزوجة وشقيق (الاصل اثنا عشر)
 حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة أو عكسه (فالاصل) أي الخارج (سبعة) فرعه على
 ما قبله لعله من ذكره الخارج الخمسة وزيادة الاصلين الاخرين (اثنتان وثلاثة وأربعة

مالو كانوا ذكورا وانما قوله من مال وغيره كالاخصاصات والمحقق (قوله) وبما قرأناه) أي في
 قوله يقال له (قوله) وكذا في الولاء) أي يقال أصله عدد رؤس الممتقين (قوله) أو ذوى فرضين) صرح جعله خبرا مع كون الخبر
 عنه ضمير الجمع على ان المراد من الجمع ما فوق الواحد (قوله) فرضا سوها) اختر زبقوله فرضا سوها من بنات وشقيقة
 أو لاب أو ماتت عن زوج وأخ أو عم فلها وان كان الوارث فيها اثنين لكل النصف لكن أحدهما بالفرض والآخر بالتعصيب

الثاني أقوى (قوله والولد اثنا هو لما يأتي) بجبر الولد (قوله وأيضا خلق في الموقوفة للطن الثاني الخ) يعني أنه موقوف عليه ومن أهل الوصف وان لم يستحق إلا بعد البطن الأول على ما هو مقر في محله وبه يدفع ما في حاشية الشيخ كان الأولى في عبارة الشارح وأيضا خلق البطن الثاني ثابت في الموقوفة ولو مع وجود البطن الأول ٢٩ (قوله والحال أن من زوج أوزنا)

فان كان من شبهة خلق الواطئ ويصكون حوا ويلزمه فيه يشتريها منه كافي النسخة (قوله بان ملك الموقوف عليه) أي الولد فهو متعلق بملك (قوله وفيما اذا أوصى بعقبة عبد الخ انظر ما محل هذا وكان الأولى تقديمه أول الفصل أو تأخيرها (قوله على من استولى عليها) متعلق بقوله بدل (قوله وحلف الدابة الخ) أي كاعلم من قوله السابق فكانا أو غيره الخ (قوله وطريق النسخة حينئذ ما ذكره في اختلاط جام البرجين) أي في بيان ثالث (قوله وهو كذلك) يناقض ما قدمه قريبا في قوله ولو أراد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر صحتها من غير الوارث أيضا كإقتضاء تعليمهم خلافا للداري وهو نابع في اد كرههنا لشماس ج الموافق للداري بعد ما صرح بمخالفته فيها من وكتب الشهاب سم على كلام الشارح ج ما لفظه نقل ذلك في شرح الروض

وسنة وغاية واثناعشر وأربعة وعشرون) لان الفروض القرآنية لا يخرج حصلها عن هذه وزاد متأخر والاعصاب أصل آخر في مسائل الجد والاختوة حيث كان ثلث الباقي بعد الفروض خيرا له ثمانية عشر كجد وأم وخسعة أخوة لغير أم لان أقل عدده سدس صحيح وثلث ما بقي هو الثمانية عشر وسنة وثلثان كزوجة وأم وسبعة أخوة لغير أم لان أقل عدد له ربع وسدس يصحان وثلث ما بقي هو السنة والثلثون وصوب المتولى والامام هذا واختاره في الروضة لانه أخصر ولان ثلث ما بقي فرض لغيره فلتكن الفريضة من يخرجها كافي زوج وأوين هي من ستة اتفاقا ولما لم يضمن ثلث الباقي لثمنه كانت من اثنين ونصف من ستة وفرض على الاتفاقين جماعة هو من اثنين واعتذر الامام عن التقديم لانهم قضا جعلا ذلك نصيبا لوقوع الخلاف في ثلث الباقي والاصول اتفاهي موضوعا للعجب عليه (والذي يعمل منها) أي من هذه الاصول ثلاثة من العولز يادة في السهام وتقص في الانصاف وقد أجمع عليه الصحابة لما جمعهم عمر من تشكلا القديمة في زوج وأختين فأشار عليه العباس به أخذ انما هو معلوم فيمن مات وترك ستة وعليه رجل ثلاثة ولا ترارمة ان المال يجعل سبعة اجزاء وقوة ثم خالفه فيه ابن عباس رضي الله عنهما (السنة الى سبعة كزوج وأختين) لغير أم فتعول بمثل سدسها وتقص من كل سبع ما نطق به (والى غانية كهم) ادخال الكافي على الضهير لضعف الباهع قتلها وما لا اختصار (وأم) لها السدس وكزوج وأخت لغير أم وأم وتسمى الباهلة من البهل وهو اللعن لان عمر لم يرضى فيها بذلك خالفه ابن عباس بعد موته فجعل للراحت ما بقي بعد التمسوا والثلث فتبيل له خالف الناس فطلب الباهلة لما لا كوة في الآية (والى نسعة كهم وأخ لام) له السدس (والى عشرة كهم وأخ لام) له السدس (والاثناعشر) نقول (الى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين) لاوين وأب للزوجة ثلاثة ولأم اثنتان ولكل أخت أربعة (والى خمسة عشر كهم وأخ لام) له السدس اثنتان (والى سبعة عشر كهم وأخ لام) له اثنتان وكتلات زوجات وجدتين وأربع احوال لام وغان اخوات لغير أم وتسمى أم الارامل لان فيها سبعة عشر اثني عشر مساويات والدينارية الصغرى لان الميت لورثك سبعة عشر دينار اخص كالدنيا (والاربعة والعشرون) نقول (الى سبعة وعشرين) فقط كفتين وأوين وزوجة فتعول بمثل ثمنها وتقدم انها تسمى بالنسبوبة (واذا قاتل الصدنان) كثلاثة وثلاثة يخرج الثلث وضعفه كولى أم وأختين لغير أم (فذلك) ظاهر من الاكتفاء لهما (وان اختلقا وفي الاكثر بالاقل) عند استقامته الاكثر (مرتين) فاكتر منه احلان فتعول الاقل في الاكثر حينئذ وهو المراد من التفاضل فيكفي بالاكثر ويجعل أصل المسئلة كامر) كثلثا فمع ستة أو تسعة أو خمسة عشر فان السنة تنق باسقاط الثلاثة مرتين والتسعة ثلاث امر اثنان خمسة عشر خمس مرات (وان) اختلقا ولم يفرهما الا عدد ثالث فتعول اثنان

عن حكاية الزركشي له عن جزم الداروي ولان نقول انما يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لهدم الانتفاع بها وحدها (قوله وسبعة اخوة) أي مع جد اخدا من قوله وزاد متأخر والاعصاب الخ ترايت في نسخة صحيحة وأم وجد وسبعة أخوة الخ (قوله فأشار عليه العباس به) أي العول (قوله وكزوج) مثال آخر لكونها من ستون تعول لثمانية (قوله متساويات نمت لسبع عشرة (قوله وفي) بالكسر كافي المختار

والمنفعة يتقدم بها استيفاءها فالمنفعة هي من غير الوارث أيضا فان قلت هي بمجوهة لعدم العلم بغير مدتها قلت لو أثر هذا
لا متع بغير رأس الجذر أو أيداعه أنه صحيح ولا يملك به من الخبز ما ذكره جده الله تعالى (قوله) محل ما تقرر إذا قال جواضي الخ
انظر ما مر أدبه ما تقرر حتى يكون هذا قيدافيه (قوله) لأن هذا مقدم ما وضة انظر ما مر جع الاشارة فان كان هو ما صدر من
الموصي فلا يخلف في عدم هته ٣٠ اذ لم يقع منه ذلك وان كان هو ما يقع الوصي أو الوارث كان من تعليل الشيء بنفسه

(قوله عنه) أي سواء كان المتصدق هو أو غيره فقوله منه في حياته أو موص غير عنه الخ راجع لهذا وما بعده (قوله) بل يصح نحو الوصية من الميت الخ أي خلافا لما اقتضاه قول الزركشي المذكور (قوله) لأنه لا ينفعه سوى ذلك يعني الخ وما بعده (قوله) وجعل جمع الأول على قراءته لا بصيغة الميت قضية هذا ان مجرد القراءة بمضرة المستولو اخاف من غير قصد يحصل ثوابها للبنت وفيه بعد وان كان فضل الله ولما تامل واعم أن مثل هذه العبارة في النسخة وكتب عليه الشهاب سم مانصه واعتد به قول هذا الجمع ورد الاكتفاء بنية جعل الثواب له وان لم يدع قال فالحاصل أنه اذا نوى ثواب قراءته أو دعه له فحقا يحصل ثوابه أو قرأه غيره حصل مثل ثواب قراءته وحصل لقارئ أيضا الثواب فلو سقط ثواب (قوله) والثلاثة كنسمة

بجزئه كاربعة وستة بالنصف) لان الاربعة لا تقضى الستة بل بقي معه اثنتان بقيان كلهما وهما عدد ثالث فكان التوافق بجزئه وهو النصف لان العبرة بنسبة الواحد لثلاثة وتبع به الاثنية ونسبته لاثنتين والنصف والثلاثة كنسمة واثني عشر اذ لا ينضمها الا الثلاثة والثلاث والاربعة كنسمة وأربعين مع اثنتين وخمسين اذ لا ينضمها الا الاربعة الاربعة لم يجمع ولم يعتبر اقائه الاثنتين لانه سبق مثال التوافق بالنصف وهكذا الى عشرة فان كان المعنى أكثر من عشرة فالنفاق بالجزاء بجزء من أحد عشر ومعنى تعدد المعنى فالنفاق بحسب نسبة الواحد الى كل من ذلك المتعدد كاثني عشر مع ثمانية عشر ينضمها ثلاثة وستة واثنتان ونسبة الواحد للارولى ثلث ولثمانية سدين ولثلاثة نصف فتوافقا بالثلاث والاسداس والانه صاف ومصر حكما انك تضرب بوق أحدهم السدين في الاثني ثلث العبرة بأدق الاجزاء كالسدين هنا (وان) اختلفوا (لم ينضمها الا الواحد) لم يقل عدد واحد لأنه ليس بعدد عند أكثر الحساب (تباينا) لان معنى ينضمها هو الواحد من غير جنسها وهو العدد وكأه اشار الى هذا الفرق بتغير الجزء الموجب للسؤال عن حكمته (كنسمة وأربعة) يضرب أحدهما في الاثني ويجمع الحاصل أصل المسئلة كامر (والتداخلان متوافقان) أي كل متداخلين متوافقان (ولعكس) بالمعنى القوي أي ليس كل متوافقين متداخلين لوجود التوافق ولأن داخل كنسمة مع ثمانية لأن شرط التداخل ان لا يزيد الاقل على نصف الاكثر والمراد بالتوافق هنا مطلقه الصادق بغير التباين لا التوافق السابق لانه قسم التداخل كما عرف من حديث السابقين وكيف يصدق عليه الاثني ان الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لأن شرطه لا ينضمها الا الثلاثة والثلاثة تقضى الستة (ففرع في) في تصحيح المسائل وتوضيحه على معرفة تلك الاحوال الاربعة وتوطئة لبيانها جعل الفرع زوجة له لانه المتدرج تحت أصل كلي سابق فالترجمة هنا أظهر منها فيما بعد ولكون القصده سلامة الحاصل لكل من الكسر معي نصهما (اذا عرفت أصلها) أي المسئلة (وانقسمت السهام عليهم) أي الورق قبل الكسر كزوج وثلاث بنين (فذاك) ظاهر لا يحتاج الى ضرب هي من أربعة لكل منهم واحد وكزوج وثلاثة بنين وبنت هي من ثمانية للزوجة واحد وبنت واحد ولكل ابن اثنتان (واذا انكسرت) السهام (على صنف) منهم (قوبلت) سهامه المنكسرة (بعده فان تباينا) أي السهام والرؤس (ضرب) بعده في المسئلة ببولها ان عالت) فما اجتمع هت منه تزوجة وأخوين لهما ثلاثة منكسرة يضرب اثنتان عددهما في أربعة أصل المسئلة تبلغ ثمانية ومنها تسع وكزوج وخمس اخوات لمن أربعة لا تسع يضرب عددهن في سبعة ومنها تسع (وان توافقا) ضرب وفق عدده (أي الصنف) ببولها ان عالت) فما بلغ هت منه) كام وأربعة أعمام لهم سهمان واثنتان عددهم بالنصف فحضر انسان في ثلاثة ومنها تسع وكزوج

عطف على قوله للاثنتين النصف (قوله متوافقا) أي الاثنا عشر والثمانية عشر (قوله بالمعنى القوي) وابوين أي ابنا لاصطلاح وهو ان تعكس الكتابة جزئية فقال بعض للتوافقين متداخلان (قوله السابقين) هما قول المصنف وان اختلف الخ (ففرع في) تصحيح المسائل (و) توطئة لبيانها (أي يكونه) توطئة الخ (قوله ضربت عدده) أي الصنف (قوله لمن أربعة) أي عائلات

التأري اسقط كأن ظلم الباحث النجوى كثر لعمري ما جرة فيبقى إن لا يسقط مثله بالنسبة اليك (قوله) ويجري هذا في سائر
 الاحمال ظاهر ان الاشارة واضحة لقول ابن الصلاح وينبغي الجزم بالخبر بحمل أنه من كلام ابن الصلاح أيضا وحيدته
 فهو صريح في أن الانساب اذا سأل اوصام مثلا وقال اللهم أوصل قواب هذا الفلان يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة أو الصوم
 (قوله) ليشره توافق واحد) أي صنف واحد (قوله) وأصله تلك الاحوال الاثني عشر ٣١ واضحة) عبارة شرح المنهج

وحاصل ذلك أي ما ذكره
 المصنف ابن ميمون
 الصنفين وعددهما توافقا
 وتباينا وتوافقا في أحدهما
 وتباينا في الآخر وان
 بين عددهما تماثلا
 وتباينا وتوافقا وتباينا
 والحاصل من ضرب ثلاثة
 في أربعة اثنا عشر اه
 (قوله) تصع من ثمانية
 عشر) أي وذلك لان بين
 رؤس الصنفين تباينا
 في ضرب أحدهما في
 الآخر وهو اثنتان في
 ثلاثة أو عكسه يبلغ
 ستة يضرب في أصلها
 وهو ثلاثة تبلغ ماذكر
 وقوله في ثلاثة أي التي
 هي مخرج الثلاثين (قوله)
 وسبعهما) وهما
 التداخل والتباين (قوله)
 وتصع من ستة وثلاثين
 أي لان الجدتين والعين
 مماثلان فيمكن
 بأحدهما وضرب في
 الثلاثة لما بينهما يبلغ
 ستة تضرب في أصل
 المسئلة وهو ستة تسبلغ
 ماذكر (قوله) وتصع من

وأربعين وست بنات تقول خمسة عشر للبنات ثمانية توافق عددهن بالنصف تضرب نصفهن
 ثلاثة في خمسة عشر تبلغ خمسة وأربعين ومنها تصع (وان انكسرت على صنفين قوابل سهام
 كل صنف) منها (بعدده فان توافقا) أي سهام كل منها وعدده ويحتمل عود الصنفين على مطلق
 السهام والمعد ليحتمل توافق واحد فقط (رد الصنف) الموافق أي: يدرؤهم (ال) جزء (وقته
 والا) بان تباين السهام والمعد في الصنفين (أحدهما) ترك الصنف المبين بجماله (ثم) بعد ذلك
 (ان) تماثل عددا (رؤس) في تلك الاحوال (ضرب أحدهما في أصل المسئلة بعولها) ان كان (وان
 تداخل ضربا أكثرهما) في ذلك (وان توافقا تضرب وفق أحدهما في الآخر ثم) الحاصل (في)
 أصل (المسئلة) بعولها ان كان (وان تباينا تضرب أحدهما في الآخر ثم) ضرب (الحاصل)
 وهو جزء السهم (في) أصل (المسئلة) بعولها ان كان (في) الضرب في نوع بمذاكر (صحت
 المسئلة) (منه) ويسمى الضرب في المسئلة من المثل أو الأكثر أو وفق أو الكل أو حاصل كله
 جزء السهم وأصله تلك الاحوال الاثني عشر وأصغرها التوافق مع التماثل أم وستة أخوة
 لام وثنا عشرة اختا لغير أم لثلاثة أخوة سهمان من سبعة وأضاد عددها بالنصف ترجع لثلاثة
 ولاخوان أربعة توافق عددهن بأربع ترجع لثلاثة فثلاثة تضرب ثلاثة في سبعة ومنها
 تصع ومنها التباين ثلاث بنات وأخوان لغير أم تصع من ثمانية عشر ومنها التوافق في أحدهما
 مع التداخل أربع بنات وأربعة أخوة لغير أم ترجع عددهن لاثنتين في ستة اختا لن تضرب
 أربعة في ثلاثة تبلغ اثني عشر ومنها تصع (ويقاس على هذا) المذكور (الانكسار على ثلاثة
 أصناف) كجدتين وثلاثة أخوة لام وسبعين (وأربعة) كزوجتين وأربع جلات وثلاثة أخوة
 لام وسبعين فتتفرق في سهام كل صنف وعدده رؤسهم بحيث وجدنا الموافقة ودنا الرؤس الى جزء
 الوقف والاختصاص بالهائم في عدد الاصناف تماثلا وتوافقا وتصعها فالأولى من ستة وتصع
 من ستة وثلاثين والثانية من اثني عشر وتصع من اثنين وسبعين (ولا يزيد الكسر على ذلك) في
 غير الوا لا بالاستقرار لان الورثة في الفرض الواحد عند اجتماع كل الاصناف لا يمكن
 زيادتهم على خمسة كأعمام أول الباب ومنهم الأب والام والزوج ولا تعدد فيهم (فاذا أردت)
 بعد فراغك من تصع المسئلة (معرفة نصيب كل صنف من مبلغ المسئلة فاضرب نصيب
 أصل المسئلة بعولها ان كان) أيضا ضربته فيها بالغ فهو نصيبه ثم قسمه على عدد الصنف) مثاله
 بلعول جدتان وثلاث أخوات لا بوعهم هي من ستة وتصع من ستة وثلاثين جزء سهم هامة
 للجدتين واحد في باسنة والاخوان أربعة فيها بأربعة وعشرين والباقي لهم بعول زوجتان
 وأربع جدات وست شقيقات من اثني عشر وقول لثلاثة عشر جزء سهم هامة تصع من
 ثمانية وسبعين فنشئ منها بأربعة عشر وباقي ستة (فخرج في المصاحفات) وهي من جلة

اثنتين وسبعين) أي لان وفق رؤس الجدات اثنتان وعدد الزوجات اثنتان وعدد الاعام اثنتان فالثلاثة أصناف مماثلة
 يكتفي بأحدها وهو اثنتان بينهما وبين الثلاثة عدد الاخوة تباين تضرب اثنتان في الثلاثة تبلغ ستة ثم تضرب الستة في
 الاثني عشر تبلغ ماذكر (قوله) والباقي) أي وهو ستة (قوله) جزء سهم هامة) أي حاصل من ضرب اثنتين بعولها عدد الزوجتين
 وعدد وفق الجدات الأربع وهما اثنتان لان ماذكر (قوله) في الثلاثة وفق الست شقيقات تبلغ ستة تضرب في أصل
 المسئلة بعولها وهو ثلاثة عشر تبلغ ماذكر (فخرج في المصاحفات)

مثلا فتنبه وراجع (قوله ومن ثم الخ) انظر من أي شيء استنتج هذا ولعله سقط قبله دليل الوصية والحكمة قبل القبض بصله التمام ويدل على ما ذكرته عبارة شرح الروض قلنا راجع (فصل في الرجوع عن الوصية) (قوله فانه يشرك بينهما) أي في الحل خاصة في المورثين (قوله لقوته) هو قوله لا يرث قاله في قوله لا يرث (قوله عما أو صبت به امرؤ) المناسب لما مر (زيد) (قوله والاوجه ما سبق) ٢٢ قال الشيخ في الحاشية هو قوله لا احتمال التيسار (قوله لما يأتي من الفرق بين المدم

ونحو الخ) هو ما في هذا ما في النسخة لكن الفرق المذكور مذكور في النسخة بعد وأغسله الشراح (قوله) ولومن الغائب) كذا في نسخ الشلوخ وعبارة النسخة ولومن غير الغائب انتهت فصل لفظ غير سقط من الشراح من المكتبة وان كان إثباته غير ضروري وكتب الشهاب سم على عبارة النسخة فانه قوله لو صدر غلط ولومن غير الغائب إلى قوله فيلحقه الغائب هذا الصنيع يقتضي ملك الغائب وان كان الغلط من غيره فراجع اه (قوله لما هنك فمروض في غلط لا يقتضي الخ) أي أما الغلط الذي يقتضي ملك المخلوط فهو رجوع بمعنى أن الوصية تبطل به والاقالوصى لم يحصل من جانبته شيء حتى يقال أنه رجوع منه (قوله وفروع الشيخ على عدم الرجوع الخ) تفريع الشيخ افقاهو في المسئلة الثانية في المتن كما يعلم براجحة كلامه

تجميع المسائل فلذا حسن ترجعها بغير كذا ذي قبلها وهي لفظة مفاعلة من النسخ وهو لفظة الازالة والنقل وشرعا هاتان عوت أحد الورثة قبل القسمة والمعنى القوي موجود فيه لان المسئلة الاولى ذهبت وصار الحكم للثانية مثلا وانما ظالم قد تناقضت الايدي وهي من عويص علم الفرائض (ما ت عن ورثة ثقات أحدهم قبل القسمة) قلنا كذا (ان لم يرث الثاني غير الباقيين وكان لوهم) أي الباقيين (منه) أي الثاني (كلهم من الاول جعل) الحل بالانظر للغائب (كان الثاني) من ورثة الاول (لم يكن وقسم) المال (بين الباقيين كأخوة وأخوات) لغيرهم (أو بين وبنات مات بعضهم عن الباقيين) وقدم الاخوة لاتحادهم من الاول والثاني اذ هو بالاخوة بخلاف البنين فانه من الاول بالبنوة وفي الثاني بالاخوة وما أشعر به كلامه فتنبيه من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبة ليس بشرط الا ترى انه لو مات عن زوج وابنتين من غيرهم مات أحد الابنتين قبل القسمة فوارث الثاني هو الابن الباقي وهو عصبة فيلادون الزوج وهو ذوق فرض في الاولى وغير وارث في الثانية يفرض ان الميت الثاني لم يكن ويدفع ربع التركة للزوج والباقي للابن (وان لم ينص صرنا) أي الميت الثاني (في الباقيين) اما لكون الوارث غيرهم أو لمشاركة الغير لهم (أو انحصر) فيهم (واختلف قدر الاستحقاق) لهم من الميت الاول والثاني (فصنع مسئلة الاول ثم) (صنع) مسئلة الثاني ثم (بعد تخصيصهما تنتظر ان انقسم نصيب الثاني من مسئلة الاول على مسئلته فذاك) ظاهر كزوج وأختين لغيرهم مات أحداهما عن الاخرى وعن بنت فالاولى من ستة وتقول اليسعة والثانية من اثنين ونصيب ميتهما من الاول اثنان منقسم عليهما (والا) بان لم ينقسم نصيب الثاني من الاول على مسئلته فطرت (ان كان بينهما) أي مسئلة الاول والثاني (مواقة ضرب وفق مسئلته) أي الثاني (في مسئلة الاول) بجذبتين وثلاث أخوات متفرقات ماتت الاخت لأم من أخت لأم هي الشقيقة في الاولى وعن أختين لابوين وعن أم وهي إحدى الجدتين في الاولى وأصل المسئلة الاولى من ستة فصنع من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتهما من الاول اثنان واقتان مسئلتهما بالنصف تنصير نصف مسئلته وهو ثلاثة في الاولى تبلغ ستة وثلاثين اسكل جده من الاول سهم في ثلاثة بثلاثة وللورثة في الثانية سهم منها في واحد واحد وللأخت لابوين في الاولى ستة منها في ثلاثة بثلاثة عشر ولها من الثانية سهم في واحد واحد وللأخت لاب في الاولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين لابوين في الثانية أربعة منها في واحد باربعة ولها من ثلث الاختان في الاولى أيضا لقيام مانع مما عندها كرق وكان زالا عند الثانية (والا) بان لم يكن بينهما مواقة بل مباينة فقط ولا يأتي هنا احتمال والتداخل (ضربت كلها) أي الثانية (فيها) أي الاولى (خالف) الضرب (عنها) أي المستلثان (منه ثم) قل (منه شيء من) المسئلة (الاولى أخذه مضروبا فيما صير فيها) وهو جميع المسئلة الثانية

في شرح الروض والا فالشيخ يتن الروض لم يترع هذا لذكره الشراح هنا كالنسخة من قبل الغير او

(قوله والنقل) عطف منار (قوله موجود فيه) أي المعنى الشرعي (قوله قال قلت لفتا حخته) أي بدالته بالاستحقاق فلا ينافي انهما قبل قسمة المال (قوله وهو من عويص الخ) هو بالعين الملهمة والمراد به الصعب وعبارة المختار العويص من الشعر ما يصعب استخراج معناه اه (قوله اذ هو) أي الارث (قوله وفي الثاني بالاخوة) هي بمعنى من

الذي لا يخرجوا (قوله بالغي المار) أي بان كان يجوز مراراً (قوله ونسبة كل البان) أي إلى الجملة (قوله طريقة القول) أي لا طريقة التداعي التي في علم الاسنوى كلامه (قوله عند احتفال لولادة الموصي التشريك) يعني في النصف خاصة

(قوله مضرب) أي الثانية وهي الثانية عشر وقوله في الاولى هي الثانية في كتاب الوصايا (قوله متنازع الموت) قد يقال مجرد تأخيرها عن الموت لاستدعي تأخيرها عن الفرائض لان أحكام الوصية وقصة الوارث انما هي بعد الموت فكان الاولى في التعليل ان يقول آخرها عن الفرائض لان الفرائض ثابتة بحكم الشرع لا تصرف اليها وهذه عارضة فدق جد وقد لا في حج ويرد أي القول بان تقديمه ان نسب بان علم قصة الوصايا ودور بان متنازع عن علم الفرائض وتابع له فمعين تقديم الفرائض كما درج عليه أكثرهم ولعل الشارح اكتفى بما ذكره لانه كاف في رد قول المعترض لان الانسان يوصي ثم يموت وان لم يكن كافياً في تأخيرها عن الفرائض في فائدة في قال الدميري رأيت ٣٣ بخط ابن الصلاح أبي عمرو أن من مات بغير وصية لا يشكلم

مات بغير وصية لا يشكلم في مدة البرزخ وان الاموات يستلزون سواء فيقول بعضهم لبعض ملال هذا فيقال مات من غير وصية انتهى من خط شيخنا الشنفوقي ويمكن جعل ذلك على ما ذمات من

غير وصية واجبة أو خرج مخرج الزجر انتهى هكذا بهامش صحيح وسياق انما انقلب حيث قام به ما يخاف منه الملاك وعلمه من مات في آخر مرض خفيف لا يشئ منه هلاك لم يحصل له ما ذكر (قوله أراد) في قول ذلك أي الوصية التي هي مفرد الوصايا

أوضحها (ومر له شيء من) المسئلة (الثانية) أخذه مضروباً في نصيب الثاني من الاولى أو أخذه مضروباً في (وقته ان كان من مسئلته ونصيبه وفق) كزوجته وثلاث بنين وفت ماتت البنت عن أم وثلاث أخوة وهم الباقون من ورثة الاول فالاول من ثمانية والثانية تسع من ثمانية عشر ونصيب ميت من الاولى سهم لا وافي مسئلته فمضرب في الاولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين لزوجته من الاولى سهم في ثمانية عشر ثمانية عشر وم من الثانية واحد في ثلاثة بثلاثة واحد ابن من الاولى سهم من ثمانية عشر ستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة وما حمت منه المستثنان صار مسئلة الاولى فاذا مات ثالث حمل في مسئلته ما حمل في مسئلة الثاني وهكذا

في كتاب الوصايا

آخرها عن الفرائض لان قبورها وردة أو معرفة قدر ثلث المال ومن يكون وارثاً متنازع الموت ففسط القول بان الانتب تقديماً على ما قبله لان الانسان يوصي ثم يموت ثم تقسم تركته وهي جمع وصية كدوية أو يؤول للشارع بمعنى الايصاء أو ادبه ثمول ذلك لان الترجمة معقولة لهما أو الايصاء الم الوصية والوصاية لغة والتفرقة بينهما من اصطلاح الفقهاء وهي تخصيص الوصية بالتبرع المضاف إلى بعد الموت والوصاية بالهدى الى من يقوم على من بعده والوصية لغة الايصاء من وهي الشيء بكذا أو صله به لان الموصي وصل خبره دنياه بخير عقابه وشره لا يجمع الايصاء تبرع بمعنى مضاف ولو تقدر الما بعد الموت ليس بتدبير ولا تطبيق عتق وان القضاء احكاماً كالزجر المنعز في مرض الموت أو الملق به وهي سنة مؤكدة اجاباً وان كانت الصلوة بصفة افضل فينبغي ان لا يغفل عنها ساعة كما هو عليه من الخبر الصحيح ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي به يبيت ليلة اولييتين أو وصيته مكتوبة عند رأسه أي ما لم يلزم

٥ نفيه خاص (قوله) أي لا ايصاء بمعنى العهد على من يقوم على أولاده بعده وليس مقصورة على التبرع المضاف إلى بعد الموت (قوله وصل خبره دنياه بخير عقابه) يحتمل ان المراد بخبره دنياه بخير الذي حصل له قبل الموت بأعمال الطاعة وبخير عقابه ان خير الذي يحصل له بعد موته بسبب حصول الموصي به فهو ايصاء حصل له بعد موته خير وقد صدر منه في حياته خير فقد وصل أحد هما بالآخر تأمل ويحتمل ان معناه انه وصل خبره دنياه أي فقهه في دنياه ما بال خير عقابه أي انتفاعه بالثواب الحاصل بالوصية المال فليراجع وليرر اه سم على منهج (قوله ولو تقدر) أي بان قال أو صبت لفلان بكذا اه سم على منهج فانه عتق لفلان بعد موته كذا (قوله ما حق امرئ مسلم) قال الطبري في شرح المصابيح ما يعني ليس وقوله يبيت ليلة اولييتين صفة ثانية لا مبرئ ويوصي فيه صفة ثالثة والمستثنى خبره قال الظهري قيد ليلتين تأكيده وليس بتعدي يعني لا ينبغي له ان يضي عليه زمان وان كان قليلاً أو وصيته مكتوبة (اقول) في تخصيص ليلتين تسامح في لولادة المبالغة أي لا ينبغي ان يبيت ليلة وقد ساعته في هذا المقدار فلا ينبغي ان يتجاوز عنه

(قوله) لكن برء عليه ما لو اوصى الخ فديقال ان هذا الايراد يعنى البعض لانه انما جعل الوصية كالاقرار من جهة التمسك والاتحاد خاصة لافى كل الاحكام وما اورد عليه من الصورة المذكورة الحكم فيها الاتحاد فى البابين غاية الامر ان الوصية تكون بالاقل والاقرار بالمكس فهو بالاكثر تأمل (قوله وبطلت الاولى) المتكسب للقبض عليه ان يقول وكان (قوله وقد تباع كباياتى) الى فنى كاسرى الكفار ولوقيل باسحق عليه حيث ترتب عليه مصلحة اسلامية لم يكن بسعد (قوله ما يصح تنقيح الجواب الخ) معتد (قوله فهو امانه) كجناين (قوله وتقرم) أى تصح (قوله افسدها) أى وأغلب على ظنه ان الموصى له يصرف الموصى به فى ٣٤ معصية تقضرم الوصية وتصح (قوله فغنا عند الوصية) فيدل كل من قوله

أو المعروف الا ذلك لان الانسان لا يرى متى يفجأه الموت وقد تباع كباياتى وعليه جعل قول الزاقي انها ليست عقدة قرينة أى ذاتها بخلاف التدبير وتجب وان لم يقع به فهو من على ما اقتضاه اطلاقهم لكن ياتى قيل قوله وطلق حامل ما يصح تنقيح الجواب بالخوف وشهو يعضه من ثبت الحق به ان ترتب له تركها ضياع حق عليه أو عنده ولا يكتفى بعلم الورثة أو ضياع فهو اخطأ لما ياتى فى الاصل ونحوه بل عرف عنه انه متى كان له شئ فى تركه افسدها وتركه بالزيادة على الثالث كباياتى وأر كنهها من وصوى له وبه وصيغته وذكرها على هذا لترتيب مبتدأ وباللانه الاصل فقال (تصح وصية كل مكافى) كله أو بعضه فغنا عند الوصية (وان كان كافرا) بل هو ما كافاه الماورى وان استرق بعدها وماله عندنا لا امان كما يحسنه الزركشى أى وعق قبل موته كما يصح ما عقوده وانظر به من ان القصد من زيادة الاموال بعد الموت وهو لا عمل له بعده مردود بان المتطور اليه فيها بطريق الذات كونها عاقدا ماليا لا غيره ومن ذلك ومن ثم صحت صدقته وعقته وباتى فى الرد ان وصية المرتبة موقوفة وشمل الحد المحجور عليه بسفقه ايضا لكنه صرح بلبان ما فيه من الخلاف الذى لا ياتى فى غير المحجور وان فى فيه خلاف آخر يخرج من خلاف فى انه هل يعود الجبر مطروا عنه من غير جبر ما لم يأتى فى (وكذا المحجور عليه بسفقه على المذهب) لصحة عبارته ومن ثم كان اقراره بالقولية والطلاق نافذا ولا احتياجه للثواب والطريق الاثنى قولان أحدهما لا تصح العبير عليه فالسفقه بلا جبر تصح وصيته جزوا والمحجور عليه فليس تصح وصيته كما ذكره فى بابها فى (روضة كاشها) لا يجنون ومنه على وصى) أى لا تصح وصية كل واحد منهم اذا عابرة لهم خلاف السكران وان لم يكن له تمييز كما يعلم عما ياتى فى الطلاق (وقى قول تصح من صبي مميز) لانها لا تزيد الا ثلاث مالا ورد بان لا تظفر ذلك مع فساد عبارته حتى فى غير المال (ولارقيق) كله عندها ولو مكاتب لم ياذن له سيده لعدم ما كه أو أهليته اما اذا اذن السيد للمكاتب فيها فتصح كاحسانى فى باب الكتابة والمبعض تصح منه بقاء له كى بعضه الحر ولو عتق فغنا لا فاع بعضهم لوجود أهليته والقول بعدمه لانه يستحق الولاء وهو من غير أهله ممنوع لانه ان عتق قبل موته فقد اثلوا الاقتصاد لانه ممنوع وسياقى فى نفوذ ابلاده ما يؤيده (وقيل ان عتق) به - دهها (ثم مان صحت) منه و بر بظن ما صرى المميز (واذا وصى بجهة عامة فالشرط ان لا تكون معصية) ولا مكروها أى لانه لا لعرض كما يعلم عما ياتى فى الذفر فيها

قوله فى قبل الطريق الثانى العبير عليه فلا ينافى ان فيه خلافا مع ما على غير ما ذكر (قوله بخلاف وصفا هذا السكران) أى المتدنى تصح وصيته (قوله ولا رقيق كله) اما البعض فسياقى فى قوله ولعق بعض الخ (قوله اما اذا اذن السيد للمكاتب) أى كتابة صحيحة وقوله فيها أى الوصية (قوله ولو عتقا) أى ولو كان ما وصى به البعض معتق (قوله خلافا لبعضهم) منهم ابن حجر (قوله وهو) أى البعض وقوله من غير أهله أى الولاء (قوله وقيل ان عتق) أى الرقيق (قوله و بر بظن ما صرى) أى هو انه لا تظفر لانه لان لصحة عبارته مع أهليته لولا اعمال العتق عند صاحب هذا الوجه و بر بانه لا تظفر ذلك مع فساد عبارته حتى الخ (قوله ولا مكروها) أى لذاته

مكلف الخ (قوله وماله) أى والحال وقوله عندنا بالامان منه وهو مائة ان لم يكن له مال عندنا وقت الوصية لم تصح وان صار ماله عندنا وقت الموت أو أسلم ولعله غير مراد لانهم قد احتجوا به بما لو كان ماله بدار الحرب وبقى فيها (قوله من ان القصد منها) أى الوصية (قوله وهو لا عمل له) أى الكافر (قوله ومن ثم صحت) على له فديقال انه يجازى عليها فى الدنيا وان كان الموصى به لا يستحق للموصى له الا القبول بعد الموت (قوله هل يعود الجبر مطروا عنه الخ) الزاقي انه لا يرد بدون جبر والحال كم (قوله تصح وصيته جزوا) دعوى الجزم ينافى ما تقدم من قوله وان فى فيه خلاف الخ ان يقال قوله فالسفقه الخ فترى مع على

رجوعه في بعض الاول وهو نصف الثلث شامل **فصل في الابصار** (قوله ورد الخاتم) عطف على غنائه ابن (قوله
 ونحوه) أي الوصي (قوله ويطلب الوصي الوارث بقوله دها لغير المستوفى الخ) الظاهر أنهم موقوفون على قوله
 لان الوارث الخ فوصاهم فرائدهم فيها كروفي حاشية الشيخ انه مستأخض ليراجع (قوله أي الا ان اذن له الخ) الخ
 صريح هذا لصنيع ان اذن له الخ كبركفيه في الرجوع لاذصرف من ماله وان كان في التركة ما يتيسر الصرف منه والظاهر

أي ما ذكر من المعصية والكرهية كبيع العيب والطب لعاصرت لغيره حرام حيث غلب على ظنه اخذ خيرا ومكروا
 حيث توجه فتمنع الوصية (قوله بنحوه مستوفى الخ) أي بما يحرم به كانه يرد كتب علم فيها آثار السلف (قوله أو معصية) أي
 اذ اتقى على الكفر والوثني (قوله ونما انقصر على الاولى) هي قوله وادأوصي بالجمعة عامة الخ الثانية قوله وكذا اذا
 أوصي بغير جمعة الخ (قوله ولعل المراد به) أي جملة القبور (قوله ان تبني على قبورهم القباب) جملة التلويح في الجنائز
 مؤيد المدمج جواز دفن قبور الصالحين في المدينة وعبارته ثم قيل الزكاة وعمل ٣٥ ذلك كما قاله الموفق ابن حنبل

في شكل الوسيط مالم
 يكن المدفون حيا أو ممن
 اشتهرت ولا يتبع الامتنع
 نفسه عند الانعقاد وباديه
 بعض المتأخرين بمجوز
 الوصية لعمارة قبور
 الاثني والصالحين ما
 فيه من احياء بارة
 والترك اذ قضيت مجوز
 عمارة قبورهم مع الجزم
 هنا بغيرهم من حرمة تنحية
 القبر وعمارته في المصلحة
 اه والمعمد مافي الجنائز
 (قوله وليس كذلك) أي
 فتعص الوصية (قوله
 والباحة) عطف على قوله
 القبرية (قوله فلا ساري
 أول) قضية ذلك تنصيصه
 بما لو أوصي بذلك أسارى
 معين ونقله مع شرح

وكذا اذا وصي بغير جمعة بشرط عدم المعصية والكرهية أيضا لو من ثم بطلت لكافر بنحوه مسلم
 أو معصية وانما انقصر على الاولى لكثرة وقوعها وقصد هابط لا في غير الجمعة ومثل عدم
 المعصية اشترطه كعمارة المساجد ولو من كافر وقبور الاثني والصلح والصالحين مالم في ذلك
 من احياء بارة والتبرك ماولعل المراد به اذ قاله صاحب الاختار وأشعره كلام الاحياء في
 أوائل كتاب الخ وكلامه في الوسيط في كافة التقدير يشير اليه ان تبني على قبورهم القباب
 والتمثال ما يصلح في المشاهد اذا كان القبر في مواضع علو كنه لم أولن دفعهم فيها الا بانه
 القبور فذهب القبر عنه ولا فعل في القمار المسبلة فان فيه تنقيح على السبلين خلافا لما استوجه
 الزركشي من كون المراد بعمارته إيراد القباب فيها ولا زمة لها من الوحش والقرعة عنده
 وعلام الزركشي ان الثلاث تدوس في زيادات العادي لو أوصي بأن يبني في بيته بطلت الوصية
 وعلقه مبني على ان الدفن في البيت مكروه وليس كذلك المصلحة فكذلك أسارى كقاريا لو كان
 الموحي ذميا لان الوصية جائزة لعين من أهل الحرب فلا أسارى وأولى بنا عمارتها لاهل للامة
 وأوصياهم به وان سميت كنيسة خلافا للسبكي مالم بأن عمارتها على انه لا يتعدى حده ومع تزول
 المارة على أوجه الوجهين خلافا لبعضهم اما اذا كانت معصية فلا تصح من مسلم ولا كافر
 (كعمارة) أو زعيم (كنيسة) لانتداب أو اسرارها تعطيلها وبكافة التوراة أو الانجيل وقولهم
 أو احكامهم شرعية لهم ودون انصاري وكتب التبرع والفلسفة وسائر العلوم المحرمة واعطاه اهل
 ردة أو حرب ومثل وفودهم لو انتفع بعضهم أو جملوا بغيره لانه في امانته على قبيدهم
 ونفعها كما قضاء كلامهم واحتراره جمع فان قصد بها انتفاعهم بذلك لا تعطيلها عت كالم
 أو وصي بشي لاهل للامة (أو) أو وصي (الشخص) واحد أو متعدد (فالشروط أن) يكون
 مينا كما في الحر رأى ولو وجهه لما ياتي في ان كان يطنها ذكروا كتنى عنه بما بعده لان

الروض وعبارته بعد كلام ذكره عن شرح الروض والكلام في المعنى فلا يصح لاهل الحرب والردة اه أي يترك اهل الحرب
 الخ (قوله ما بان عمارتها على أفعال تصح الوصية (قوله أو مع تزول المارة) ومنه الكائن التي في جهة بيت المقدس التي
 يتولها المارة فان القصد دينها والتعبير تزول المارة طارئ (قوله اما اذا كانت معصية الخ) أي ومكروهة كاعلم من قوله
 السابق والكرهية أيضا (قوله أو زعيم كنيسة) هذا في الكائن التي حدثت بعد ميثاقه صلى الله عليه وسلم اماما وقف عنها
 قبل نسخ ميثاقه صلى الله عليه وسلم حكمها حكم مساجد ولا يمكن انصاري من دخولها الا بالحاجة باذن مسلم
 كساجدنا كذا نقل عن افتاء السبكي وحينئذ فيضع الوقت عليها وان كانت لتعبد لان الذين يتعمدون بها الا أنهم السلطان
 دين غيرهم وان سميت كنيسة (قوله أو بكتابة التوراة والانجيل) أي ولو غير مبدين لان فيه تعطيلها لم (قوله فان قصد به
 انتفاعهم) أي لغيرهم الخ (قوله كالم أو وصي بشي لاهل للامة) أي ورجع في ذلك اليه فان لم يمتع من شي عمل بالقرآن فان
 لم تظهر قريته بطلت عملا بالظاهر والاصل من ان الوصية لها تعطيلها (قوله ما كتنى عنه) أي من قوله أن يكون معنا

انه غير مراد كما يدل عليه قوله كما هو قياس نظائره اذ هو على هذا الوجه ليس بقياس التناظر ويصرح به ماسيا في فيما الواو صي
 يبيع بعض التركة وانما خرج كفته من ثمنه ان لذن الحاكم انما يحدد عند التمثل ثم قال عقبه نظير ما مر آخا اذ هذا هو
 الذي اراده بعبارة آخا وهو ٣٦ ظاهرو هو لا يكون نظيره الا ان ساواه فيما ذكر (قوله الذي عينه الحاكم) عبارة

الفقعة التي عينه الميت
 انتهت وتعلموا الصواب (قوله
 يبيع بعض التركة) ظاهره
 وان كان غير معين بان قال
 يبيعوا بعض تركته وكفى
 منه فليراجم (قوله أو غلب
 على ظنه ان تركه الخ) كذا
 في بعض النسخ والصواب
 لسطا الان قبل قوله أو
 غلب كما هو كذلك في كلام
 الاذري (قوله ولا يرد على
 هذا) لا يعني ان الوارد
 هو الشق الاول أي لا يرد

(قوله صحت تبعا للمسم)
 صحت وقوله على ما ذكرنا
 في الوقت خبرين قوله
 الاولاد الخ وقوله واعتمد
 جمع الخ ضعيف (قوله
 كما صبت بثلاث مائ)
 أي فاته يصح مع عدم
 ذكره مصروف بصرف
 لغيره الخ (قوله ولا يصرف
 في وجوده الخ) أي لا يصرف
 بالفقره والمساكين
 (قوله ان تصدقوا اولئك)
 أي من الفقراء والمساكين
 ووجوده البر قبل علمه
 على ما مر (قوله وسأني
 عنها) ذكره طوطه لقوله
 ولو أشار فاته موصى به
 مع كونه غير مملوك ومع

المالك الذي الكلام فيه لا يتصور لهم كاحد الرجاين مادام على ايهامه وهو ما يحصل بمقد ما
 وانما صاع اعطوا هذه الاحد هالاته تقوى بعض لغيره وهو انما يعطى مينا ومن ثم صاع قوله
 لو كليه بعه لاحدهما وان يكون عن يمين (ان يتصوره المالك) وقت الوصية كما صرح به
 في الجمل ولهذا الواو صي لجل - صحت لم تصح وان حدث قبل موت الموصي لانها تخليك وتخليك
 المندوم متعنت ولانه لا منطلق للمصدق في الحال فاشبهه الوقوع على من سيولد وقد صرحوا
 بذلك في المصدق والواو صي لم يصح سببه يطل أو وابن بن قبل موته يقول جمع حال موت
 الموصي فيه ايهام فخرج المندوم والميت واليهجة في غير ما يأتي ثم قياس ما مر في لوقفاته
 لوجعل المندوم تبعا لوجوده كان اوصي لاولاد في الموجودين ومن صحت له من الاولاد
 صحت تبعا لهم ويؤيده قول الرضة الاولاد لثرية والقتل والعقب والستره على ما ذكرنا
 في الوقت واعتمد جمع الفرق بان من شأن الوصية ان تصدق معها ميتين موجود ولا كذلك
 لوقفاته لادوام القضي لشعوره للمندوم ابتداء لوقفاته انتم التخليك وتخليك المندوم متعنت كما صرح
 به الرافعي تعليلا لذهيبن بطلان الوصية لما يستعمله هذه المرأة ولا يرد على المصنف
 صحتهم عدم ذكر جهة ولا شخص كما وصيت بثلاث مائ وبصرف بالفقره والمساكين أو
 بثلاثة مائ وبصرف في وجوده البر لان من شأن الوصية ان تصدق بها اولئك فكان احلاها بمنزلة
 ذكرهم فقيده ذكر جهة ضمنا وبهذا ذارت لوقفاته لا بد منه من ذكر المصروف وسأني
 صحتا بتبغير المملوك ولو أشار لمملوك غيره بقوله أو صيت تبعا لملكه لم تصح كاحد به الرافعي
 واعتمد جمع منهم ابن الرضة والقبلي لكن قال المصنف ان قياس الباب المصحة أي بصرف
 موصي به اذا ملكه قبل موته وهو المندوم (تصحيح لجل) حرا كان أو رقيقا من زوج أو شبهة
 أو زنا (وتتصدق باليهجة ان انفصل حيا) حياة مستقرة والام يستحق شيئا كالارث (وعلم)
 أولئك (وجوده عندها) أي الوصية (بان انفصل لدون ستة أشهر) منها (فان
 انفصل لستة أشهر فأكثر) منها (والمرأة فرأى زوج أو صيد) وأمكن كون الولد من ذلك
 الفرائش (لم يستحق) الموصي به لاحتمال حدوثه من ذلك الفرائش بعد الوصية فلا يستحق
 بالملك وكذا لو كان بين أوله والوضع دون ستة أشهر أو كان محسوبا فهو كالمدوم ويؤخذ مما
 تقر ظهرو قول الامام لا بد ان يمكن غشيان ذي الفرائش لها أي عادة فان حالته العادة فلا
 استحقاق (فان لم تكن فرأى) (زوج أو صيد أو كانت) (وانفصل) لدون ستة أشهر منه (ولا أكثر
 من أربع سنين) من الوصية (فكذلك) لا يستحق العلم بعد موته بعد الوصية (اولدونه) أي دون
 الأكثر (استحق في الاظهر) لان الظاهر وجوده عند الوصية والثاني لا يستحق لاحتمال
 حدوثه بعد ها واعتبار هذا الاحتمال فيما تقدم لمواقفته للاصل وما ذكره من الحاق
 الاربع بعبادتها والستة بما فوقها هو الذي في الرضة وغيرها وهو المعتقد وان سوب
 الاسنوي وغيره لما فيها من اذلا بد من تقدمه بر من يسع الوطء والوضع كما ذكره

ذلك فكان الاولى تأخير الكلام عليه الى الموصي به (قوله وهو المندوم) أي لان العبرة في الوصية وقت
 الموت قبل ولاد (قوله وكذا لو كان بين أوله) أي الفرائش (قوله فهو) أي الفرائش كالمدوم (قوله ويؤخذ مما تقر) أي
 في قوله أو كان محسوبا (قوله لمواقفته للاصل) أي بلا معاوض ومبارعة يريد الاصل الذي لم يمارضه ظاهرا
 قوله فلا استحقاق هي غير محصية بل صوابه فيستحق في نسخة فكالمندوم هي الصواب كذا ما مر صحت

على اشتراط التنكليف ووجهه هو ورود ظاهر خلافها في حاشية الشيخ وهو انه جعل ائنه وحيا قبل التنكليف ثم انما يظهر الورود لو كان العبارة بالتنكليف عند الوصية لكن ساقى ان الشرط انما اعتبر عند الموت وحينئذ فالورود فيه مخف لان للموصي لا يسلو وقت موته ولعل ائنه عنده يكون مكافئا تامل (قوله ولو ما لا) اي لكن بحيث يكون عند دخول وقت القبول وهو

(قوله حيث عرف لها) اي بان اوصى عليها (قوله وان انفصل لاربع فاقبل) اي ويقتضي ان يقال ولستة أشهر فاكرا ما لو انفصل لدون ستة أشهر من الوصية استحق كاهو ظاهر القطع بانه كان موجودا عند وقت اوائنه نعم شبهة ان زولا قد تقدم صحة الوصية الجعل منها (قوله وتقبل الوصية) اي العمل والاقبال لها الولى عليه ٢٧ بتقدير انقصه حيا

ويحتمل ان الذي يقبل له
الحاكم مطلقا لعدم تقيده
والتظاهر الاول ثم رأت
في حج الخبر بما استظهرناه
ثم رأت في صحة ايضا
وبقبل الوصية وله
ولو الخ (قوله عند موت
الموصي) اي وان لم يكن
مالا له وقت الوصية
(قوله اذ المقصد) اي
الموصي (قوله فان قصد
المصنع) اي بطل فكللام
السبكي فيه ضيف
وهذا هو الراجح ويحتمل
ان المراد لم يصح اي الا ان
فلان في ما ذكره السبكي
لكن في الزايد مانعه
قوله اي يعمل عليه التصح
اي عند الاطلاق فان
قصد تخليكه بطل على
ما قاله ابن الزرقا والمحدث
انه لا فرق بين الاطلاق
وقصد التملك اه وهو
مخاف لما ذكره الشارح
فليصرر (قوله وقرق

في العدد في محال آخر ورده الشيخ بان ملاحظة الوطء انما اعتبرت جريا على الفاعل من ان الملقوق
لا يقارن اول المدة والا فالعبارة بالخارئة فالسنة على هذا الملاحظة بما هوها كما قالوه هنا على
الاول عبادتها كما قالوه في المحال الآخر وبذلك علم ان كلامهم وان التصويب سهو وحاصله ان
وجود الفرائض ثم وعدهم هنا غلب على الظن المتفرقة بينهما بذكر والكلام كله حيث
عرف لم يفرش سابق ثم انقطع امل لم يعرف لم يفرش في أصل فلا استحقاق قطعاً وان
انفصل لاربع فاقبل لا يختص بالامر حينئذ وفيه شبهة اولاً كما افاده السبكي فتقوا قوله
غيره عن الامتداد في منصور وفي كلام الشيخين ما يدل له وسيعلم من كلامه قبل العدد ان
التوأمين جعل واحد فانه ما اورد عليه جمع وهو ما لو انفصل أحد توأمين لستة أشهر ثم
انفصل توأمين آخر بينهما وبين الاول دون ستة أشهر فانه يستحق وان انفصل لفرق ستة أشهر
من الوصية وتقبل الوصية ولو قبل ائنه في المعنى خلا فلان القرى يؤيده ما لو باع
مالاً فيه طائفة فانه فبان ميتان العبرة في العقود بما في نفس الامر بل في كلام الشيخين في
الاقارب ما يقتضي ترجيح ما ذكرناه (وان وصى لعيد) أو أمة لتبصره سواء المكاتبة وغيره
(ما سطره) في موت الموصي (قوله الوصية لبيده) عند موت الموصي اي تعمل على ذلك لتصح
ويحصل صحة الوصية للعيد اذ المقصد تخليكه فان قصد لم يصح كتبيرة في الوقت قاله ابن
الزرقا وقرق السبكي بان الاحتمال هنا منتظر قد يتحقق قبل موت الموصي فيكون له أولاً
عليه انتهى لكن المعتمد في الشق الاخير بطلان الوصية كما افاده الراجح والله تعالى وقضيه
الفرق انه لو قال وقت هذا على زيد ثم عبد فلان وقصد تخليكه مع له لان انقصاه منتظر
ويقيد كلامهم بالوقت على الطبقة الاولى وهو متجه لانه ينتفري التابع ما لا ينتفري للتبوع
وبما هو لا السيد وان ناه عنه لان الخطاب معه لامع صده الا ان الم تأهل الثن ليجزأ
جنون فيقبل هو كالتوجه للشيخ والاوجه انه لو اجد به السيد عليه لم يصح لانه ليس
مخص اكساب كايهمه قوله لم لان الخطاب معه وانه لو اصر على الامتاع باقية ما بان
من ان الموصي لا يجبر على القبول ولا ولا تظرفنا الى عدم استحقاق العبد لما تقرر ان
المدار على كونه مخاطباً لا غير ولا تظرفنا الى كونه المالك يقع السيد (فان متى قبل موت الموصي
قوله) الوصية لان تخليكه بعد الموت وهو حينئذ يؤخذ من هذا التعليل انه لو عتق

السبكي بان الاستحقاق لها) اي فيقال وقصد تخليكه (قوله أولاً) اي ولا يمتنع (قوله لكن المحدث) اي على ما قاله السبكي
(قوله في الشق الاخير) هو قوله أولاً (قوله وقصد تخليكه) اي العبد (قوله وهو متجه) من كلام هر لكنه لم يفسر
في الوقت من انه لو قال وقت على زيد ثم على العبد قصدته ثم على الفقراء كان منقطع الوطء الا ان يقصد ما في الوقت
بما اذا سطره (قوله ليجزأ وجنون) عبارة ج ليجزأ وجنون وهو يؤيد ما ذكرناه من عدم بطلان الوصية ثم ائنه
كذلك في نسخة صحيحة (قوله فيقبل هو) اي السيد اما لو كان متاهلاً وقبل السيد لم يصح ولو بعد موت العبد وعده يعمل
ما تقدم عن شرح الارشاد (قوله يجبر على القبول) اي والراجح انه ان امتنع من القبول والرد خبره الحاكم بينهما فان أبي حكم
عليه بابطال الوصية (قوله فان عتق قبل موت الموصي) اي وان قصد الموصي السيد وقتها فلا تظرفنا الى ذلك حيث صار حراً

الموت كما يؤخذ من غرضه وليس المراد مطلق المالية الصادقة بغير ما ذكر (قوله فلا يصح لمن فيه رق) أي يرق لا يزول
 بموت الموصي كما علم مما قبله (قوله في هذا) أي من الترم ولا ترداد (قوله وأخذ من التعديل المذكور) يعني قوله بأن الوصو
 يلزمه الخ (قوله بظهور الفرق بين الأب) أي في هذا المأخوذ وقوله والوصي أي في مسئلة الاسنوي المعلقة بعبارة ذكر (قوله
 (قوله إذا صك كان غيره) أي غير سيد (قوله له يستحق) خبر قوله قياس فوله وقوله بقدر حريته معتمد (قوله اقتضى ذلك
 التفصيل) أي بين المهايأة وعدمها (قوله كيوم القبض) أي فلو وقعت الهبة في نوبة أحدهما أو القبض في نوبة الآخر كان
 الموهر مبيعاً وقع القبض في نوبته ٣٨ (قوله فلم يشترى) أي لم يصد وقوله والألباع أي بأن يبيع بعد

وجود صفة فإن زنت موت سيده إذا كان هو الموصي ملك الموصي به وكذا الوارث عن عتقه موت
 الموصي إذا كان غيره ولو لم يتق بعضه فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا مهايأة بقسم بينهم
 أنه يستحق هنا بقدر حريته والى ذلك السيد قاله الزركشي وعليه فلا تفرق هاتين وجوه مهايأة
 وعدمها ويقر بأن وجود الميراث بعد الوصية اقتضى ذلك التفصيل بخلاف طريقها بسببها
 والعبارة في الوصية لبعض وثم مهايأة بنى التوبة يوم الموت كيوم القبض من الهبة (وان
 عتق بصدمة) أو بعه (ثم قبل بنى) القول بملك الموصي به (على أن الوصية ثم ملك) والاصح
 أن ملك الموت بشرط القبول يشكون السيد ولو بيع قبل موت الموصي فلا يشترى ولا يظلم
 ومحل ذلك كله في من عند الوصية فلا وصي طريقاً لم تكن لسيده بل إن عتق والأفهي
 في وضع لفته برقبته فإن أوصى له بثلاث ماله نفذت في ثلث رقبته فيعتق وباقي ثلث ماله
 وصية إن بعضه حر وبعضه ملك فلو ارتد بشرط قبوله فلو قال له وهبت لك أو ملكتك
 رقبتي كاشتراط قبوله فوراً إلا أن نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال له وصية عتقه ففعل ولا ترد
 برده ولو قبل قبل اعتاقه ففعل بشرط رقبته منه كالأصح وأبطل الوصية فيه تردد
 والاصح بطلانها (وان أوصى لثلاثة وقصد عتقها أو أطلق قباطلة) لأن مطلق القطة التلخيص
 وهي لا تملك وفارقت العبدالة الإطلاق بأنه يتألف من ثبات قبوله وقد يمتنع قبل موت الموصي
 بخلافها وقياس ما مر من صحة الوقف على أنجيل المسئلة كآلة الزركشي صحة الوصية لها
 بل أولى أي عند الإطلاق (وان قصد عتقها أو قال بصرف في عتقها) بضع الأدماء كقول
 وبما ملكتها المصدر ونقل الأمران عن ضبطه (فالمقول صحها) لأن مؤنتها على مالها فهو
 المقصود بالوصية ومع ذلك تبين صفة في مؤنتها فإن دلت قرينة ظاهرة على أنه نقاصد
 مالها وانما ذكره لقبلاً أو بمسألة ملكه ملكاً مطلقاً كالمودع درهمه لا خروقال اشتره
 حمامة مثلاً ومثل ذلك لومات الدابة التي تعين الصرف في مؤنتها وتبطل الاتفاق عليها
 الوصي أو نائبه ثم القاضي أو نائبه فلو باعها مالها انتقلت الوصية للشترى كافي العبد
 قاله المصنف وقال الرافعي وصحة ابن الرضا هي لبائع قال السبكي وهو الحق أن انتقلت
 بعد الموت والأخلاق أنه للشترى وهو قياس العبد في التقديرين وقضت أنه فهمان
 المصنف قائل بأنها الشترى مطلقاً وعليه يفرق بأن الدابة تبين الصرف لها بخلاف العبد
 لكن قوله كافي العبد يقتضي أنه قائل بالتفصيل وهو الاصح فليس لو قبل البائع ثم باع

موت الموصي (قوله فان
 أوصى له بثلاث ماله) أي
 الشامل لرقبته (قوله
 فيعتق) أي الثلث (قوله
 وصية إن بعضه حر) وهو
 من عتق ثلث رقبته في
 مسئلتنا (قوله بشرط
 قبوله) أي بعد الموت
 (قوله اشترط قبوله فوراً)
 أي بخلاف ما لو قال
 أو صبت لك رقبتي فإنه
 يشترط القبول بعد الموت
 (قوله ولا ترد) أي الوصية
 وقوله برده أي العبد
 فيما قال الوصية أعتقه
 أو نوى جوده وهبتك
 نفسك أو ملكتكها
 اعتاقها فلا ينافي قوله قبل
 ويشترط قبوله وقوله ولو
 قتل فترجع على قوله
 وضع لفته برقبته الخ (قوله
 ومثل ذلك) أي في أن
 مالها يملك ملكاً مطلقاً
 (قوله وتبطل الاتفاق
 عليها الوصي) لو وقف
 الصرف على مؤنة كان

بجز الوصي والمالك ثم حل العتق وتبطلت بها أو كان ذلك مما يمتلحج به أو لم يتبرع بها أحد فهل
 تتعلق تلك المؤنة بالوصي به فيصرف منه لأنها تتميز باقتمام تلك الوصية أو تتعلق بمالك الدابة فيه نظراً إلى أنه يظهر في الأول
 فليتناول ولو أوصى بعتق الدابة التي لا تأكله مائة فهل تبطل الوصية أو ينصرف لمالكها أو يفسد لأن كان الموصي جاهلاً
 به المباحة أو أوصى بالعتق فيه نظراً لثالث غير سيده ولو كان العتق الموصي به مائة مائة مائة لكن عرض
 لها امتناعها لمن أكله فيجوز أن يقال إن أيس من أكلها مائة مائة صار الوصية به لملك كالمومات والاحتفاظ أن ينفاتي
 أكلها فليتناول انتهى سم على ج (قوله قال السبكي وهو الحق) محذوف

الدابة

وحذف ذلك بنى عنه الخ) قال الشهاب مع الغنا ليس من الحلف بل عن الذكر اه فكان ينبغي أن يزيد لفظ لا قبل
 (قوله صرف ذلك لفظها) ولا ينافي هذا ما من التعميل لجواز أن المراد منه أنه ملكه البائع ثم صرفه علم أو فائدة كونه
 ملكه أن المشتري لا يتولى صرفه وإن الدابة لومات وتديق من الموصى بهنى كالمطالع (قوله) وبعت الأذرى بطلان
 الوصية) معذوظا ظاهرا بطلان الوصية لقطع عليها قال ج وقياس ما أتى من هذه الوصية لقطع الطريق إلا أن قال
 لقطعها توقف البطلان هناكى قوله لقطعها على انتهى والأقرب ما قاله ج قال ويؤيد ما تقدم من أن يحمل البطلان فيما إذا
 أوصى بجهة عامة أو غير هاجسية أو أكثر (قوله) فان قال لأدري (أى الوارث) (قوله) صدق الوارث
 أى يتبطل (قوله) وتصح لصارته فهو مسجد) بقى ما لو قال بصرامة مسجد كذا هل تصح الوصية أم لا فيه نظروا الأقرب الأول
 وهو أخذ من تركه ما يصير بمسمى عمارة غير فاهل يتوقف على انشاء ٢٩ مائة وقف منه أم لا فيه نظروا

والأقرب الثاني حيث
 كانت العمارة ترميها
 بما أوصى به أم لا أو وصى
 بإنشاء مسجد فاشترى
 قطعة أرض وبناها
 مسجدا فالظاهر أنه لا بد
 من الوقف لها ولو ما فيها
 من الأبنية من القاضي
 أو أتت به مسجد أو لو كان
 المسجد غير محتاج لما
 أوصى به جالا فينبغي
 حفظه ما أوصى به به حيث
 وقع زمان يمكن الصرف
 فيه فان لم يتوقع كان كان
 محكم البناء حيث لا يتوقع
 له زمان بصرف فيه
 ما أوصى به فالظاهر
 بطلان الوصية وصرف

الدابة قطارته بلزمه صرف ذلك لفظها وإن صارت ملكا غيره وبعت الأذرى بطلان
 الوصية فيما لو كانت الدابة مما يصح عليها كقرص فالع طريق والمحرى والطوابير لاهل
 العدل وأشار المصنف بقوله فالمتقول إلى ما فى الروضة كأصلها أنه يحتل بحجى موجه
 بالبطلان من الوقف على غيرها ولو مات الموصى قبل بيان مراده وجع الوارثه فان قال
 أراد الحلف بعت والاحصى بطلت فان قال لأدري ما أراد بطلت كاتمه فى البيان من
 الصدقة وفى الشافى للمرجح أن لو قال مالك الدابة أراد عليكى وقال الوارث أراد عليكى ما صدق
 الوارث لأنه غارم (وضع لصارته) فهو (مسجد) ورباط ومدرسة ولومن كافر أنشاءه ترميها
 لأنها من أفضل القرب والمصلحة للمعبد سببى الاتباع على قياس ما مر آخفا (وكذا أن
 أطلق فى الاسم) بأن قال وأوصيت بالمسجد وإن أراد عليكى لصارته الوقف امره على
 أى منزل منزله (وتحمل) الوصية حينئذ (على عمارته ومصلحه) مما لا يعرف بصرفه
 الناظر لأهمه الأصح ما يجتهد به وهى للكعبة والضرع النبوى على ما كنهه أفضل الصلاة
 والسلام نصرف مصلحتها الخاصة بهما كترجم ما وهى من الكعبة دون بقية الحرم
 والأوجه أخذها مما تقرر وبما ظاهروا فى التذوق لغير الحرم وقبح جرح مصلحتها كالوقف على
 ضرع الشيخ الفلانى ونصرف فى مصالح قبره والبناء الجائز عليه ومريضه أو يقرأ
 عليه ويؤيد ذلك ما مر آخفا من مصلحتها ابتداء على قبره أو عالم أما إذا قل للشيخ الفلانى
 ولم ينو ضريحه ونحوه فهى بالجهة ومقابل الأصح يتبطل كالوصية للدابة (و) تصح (فى)
 ومعاهد ومؤمن ولاهل الأمانة والعهد لا ينصو مصحف كاتمه الصدقة عليهم (وكذا لشرى)

ما عين لها ولو رفق مراده بضم المسجد ما فيه منفعة عامة كالقنطرة والجسور والبار بالمسألة وغيره (قوله) لاها (أى عمارة
 المسجد ونحوه) (قوله) على قياس ما مر آخفا) أى فى قوله نعم قياس ما فى الوقف الخ (قوله) وبصرفه الناظر لأهمه الأصح أى
 فليس للوصى الصرف بنفسه بل يدفعه للناظر أولن قام مقام الناظر ومنه ما مضى الا أن من البذل ولا مائنا لشارفى رضى الله
 تعالى عنه أو غيره من ذوى الأضرحة المة بورة فيبى على الناظر صرفه لتولى القيام بمصلحه وهو يفعل ما يراه فيه ومنه أن
 يصنع بذلك طالما أو خبز بالنزول يكون بالمال المتصور على التصديق من خدمته الذين جرت العادة بالانفاق عليهم لقيامهم بمصلحه
 (قوله) وهى للكعبة) لو أوصى بدارهم لكسوة الكعبة أو الضرع النبوى وكان غير محتاج إلى ذلك مالا أو قياسا شرط من وقفه
 لكسوته ما مافى بذلك فينبى أن يقال بهذه الوصية ويصرف ما أوصى به أو تجدد به كسوة أخرى لما فى ذلك من التعظيم (قوله)
 ما وهى) أى سقط منها (قوله) أو يقرأ عليه) هل المراد من اعتاد القراءة عليه كالإصباح التى اعتيد قرائتها فى أوقات مخصوصة
 أو لكل من اتفقت قراءته عليه وإن لم يكن له عا. نهافيه نظروا ولا بعد الأول (قوله) أما إذا قل للشيخ الفلانى (أى وألبنى صلى
 الله عليه وسلم) (قوله) ولم ينو ضريحه) وقيل بخياره (قوله) فهى بالجهة) شمل قوله ولم ينو ما لو أطلق بوقياس العصة عند الإطلاق
 فى الوقف على المسجد العصة هتو يعمل على عمارته ونحوها (قوله) لا ينصو مصحف) أى حيث مات الموصى له كافر أم لا أو أسلم
 قبل موت الموصى تبين هذه الوصية كاتمه للشارح فى البيع

قوله يعني (قوله ومحل ما تقر عند عدم التعيين بالخ) وحينئذ فكان ينبغي حذف قوله في حل المتن وعين مضمنا أو موضع ذلك لمشتبه (قوله وصورة الأذن أن يضاف إلى نفسه أي يضاف إلى نفسه الموصى به كتركه كما أشار إليه المشرح بقوله بأن يقول أوصى بتركى أي فلانا أو من شئت فإن لم يصف ذلك إلى نفسه لم يصح الإيصاء أصلا ثم إذا صح الإيصاء بان أضاف ما ذكر

(قوله ولا تصح لاهل الحرب والزدة الخ) أي بخلاف ما لو أوصى لشخص هو حر في قصص كان يافى في كلامه وصورة أن يقول أوصيت لفلان ولم يرد ذلك في الواقع حر يا مال وقال أوصيت زيد الحربى أو الكفار أو المرتد لم يصح لأن تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق ٤٠ فكانه قال أوصيت زيد الحربى أو كفرة أو ردة فتفسد الوصية لانه جعل الكفر

حامل على الوصية وقوله ضعيف ساقط أي ضعفا قويا كما أنهم ساقط وقوله إلا أن جازفته أي الموصى وقوله بعد القتل أي بعد حصول سبب القتل كأن جرحه انسان ولو عهد أم أوصى الجراح ومات الموصى وقبل الموصى له الوصية أو بان حصل منه القتل بالفعل ثم قال أن أوصيت لذي قتل فلانا كذلك تصح الوصية لأن الغرض من قوله لذي قتل فلا تامين الموصى له لا حله على معصية (قوله والحاجة في أخذه أي الوارث ووله من غير توقف على اجازه أي من بقية الورثة (قوله إن تبرع لولده أي لوله الموصى (قوله كوصية من لا يرثه أي لاجنبي (قوله فلا يحتاج إلا أن تراعه) لأنه ليس وارث قال الوصية وصية لغیر وارث وهي إذا خرجت

بغير قصد سلاح (ومرتد) حال الوصية لم يمت على ردة (في الأصح) كالصدقة أيضا وفارق الوقت بغير ادلاؤم وهما مقتولان ولا تصح لاهل الحرب والزدة كما صرح به ابن سراقه وغيره وهو قياس ما قاله في الوقت وكذا المن يرتد أو يجرب والثاني لا لا يقتلان (وقائل في الاظهر) بأن يوصى لشخص فيقتله هو أو سيده ولو عهد فهو قاتل باعتبار الاول لانها قليل بعقد فاشتهت الجبة لا الارث وخبر ليس للقاتل وصية ضعيف ساقط ومروا أن لا يحق أم غيره والثاني لا كالارث فإن أوصى لمن يقتله فعبد لم يصح لانها معصية كما صرح به الماوردي و يؤخذ منها وصية الحرى لمن يقتله وهو ظاهر ومثله من أوصى لمن يقتله بحق ولا تصح لمن يقتله إلا أن جازفته وتصح لقاتل فلان بعد القتل لاقبه إلا أن جازفته (ولو ارث في الاظهر أن أجاز باقي الورثة) المطلقين التصرف وقتنا بالإصحاح إجازتهم تنفيذ لا ابتدء عطية وان كانت الوصية ببعض الثلث لغیر ذلك واستاده صالح وبه ينص الخبير الآخر لا وصية لوارث والحيلة في أخذه من غير توقف على اجازه أن يوصى لفلان بألفى وهو ثلث فاقبل أن تبرع لولده بمنحه مائة أو بأربعين كما هو ظاهر فاذا قبل وأدى للابن بشرط عليه أخذ الوصية ولم يشارك بقية الورثة لأن فيما حصل ومقابل الاظهر لا تصح له وقيد بعض الشراح الوارث في كلام المصنف بانها خاص احتراز عن العام كوصية من لا يرثه الأيتام بالثلث فاقبل قصص قطعا ولا يحتاج إلى اجازه الامام وربان الوارث جهة الاسلام لا خصوص الموصى له فلا يحتاج إلا أن تراعه كما يعلم مما مر في ارث بيت المال وسبق أن الامام يتعذر إجازته ما زاد على الثلث لأن الحق للمسلمين وإجازة ولي لمصور باطله كما يحتمل بعضهم وهو ظاهر ولا يصح ما إلا أن أقض نعم توقف إلى تأهله كما جرى عليه جمع وهو العمد وان قال الأذني قد أفتت بالبطال فيما لا يحصى وانصره غيره لعظم ضرر الوقت لا سيما في أوصى بكل ماله وله طفل يحتاج فقد رد بان التصرف وقع حصفا فلا مسوغ لإبطاله وليس في هذا اضرار لا مكان الاقتراض عليه ولوم من بيت المال إلى كاله وظاهر ان القاضى في حالة الوقت يعمل في بقاءه ويبيعه وإيجاره بالأصح ومن الوصية إراؤه هبته والوقت عليه نعم لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم فنضمن غير اجازه فليس لهم قضه كما مر في الوقت ولا بد لصفة الاجازة من معرفة قدر المجاز أو عينه فاذ ظن كثرة تركه فبان قام انفسيا فلو أجاز طالما عقد ارث تركه ثم ظهر له مشاركي في الارث وقال انما أجزت ظنا فإذ لم يطلب الاجازة في نصيب شريكه وبشبهه بطلانها في نصف نصيب نفسه وللموصى له تخلفه على نفي عمله بشريكه فيه (ولا عبرة بردهم

من الثلث لا تتوقف على اجازه (قوله ولا يصح بها) أي الاجازة (قوله ومن الوصية إراؤه) أي الوارث (قوله والوقف عليه) أي فتوقف مفعلا على اجازه الورثة والكلال في التبرعات المغفرة في مرض الموت أو العلق به أما ما وقع منه في الصحة فينفذ مطلقا ولا حرمه فان قصد به حرمان الورثة كان يافى في أول الفصل الآتي (قوله ويشبه بطلانها في نصف نصيب نفسه) يتأمل وجهه ولعله اعتابه به مشاركي بطل في حصته المشارك لعدم جهة تصرفه في مال غيره وفي نصف حصته تبين أن ظن احتجاقه لكل غير مطابق للواقع وأنه يملك النصف فقط قلنا بالبطال فيما زاد على ما ظنه

وابناهم

لنفسه تارة يقول الموصي أوص بكذا يعني تارة يقول عنك وتارة يطلق وإذا أطلق فهو وصي الموصي عن نفسه أو عن الموصي فيه خلاف هذا حاصل ما في الروض بشرحه وما في حواشي والده الشارح عليهما وإن كان ما سبباً في الشارح بعد ما وافق بعض ذلك وإعلم أن هذا المقام وقع فيه اختلاف فهم في كلام الشيخين فإن عبارته المأطوق فقال أوص إلى من شئت أو إلى فلان ولم يصف إلى نفسه فهل يعمل على الوصاية عنحي يحيى فيه الخلاف أو يقع بأه لاوصى عنه وجهان حكاهما ابنوي (قوله وإن ظنته) أي ماذا كرم من الردو الإجازة قبله الخ (قوله حدثه) أي الموصي (قوله فوصية لاجني) أي قصص ان خرجت من الثالث بلا إجازة وتتوقف على ما عليه أن لم يخرج منه (قوله لأنه يصح في ذلك بدونها) وينظر ما لا يأثم بذلك لا يجوز كذا المعنى الشرعي لا يخالفه بخلاف تعاطي المقد الفاسد انتهى ج (قوله ٤١) وإذا صحت بيع عين من ماله

أي ويتعين على الوارث ذلك حيث قبل زيد الشراء لا احتمال أن يتعلق بالوصية له فرض الموصي كالرفق به أو بعد ماله عن الشبهة (قوله) وسواء كانت الأعيان مثلية أم لا عبارة الزبدي وإنما يظهر الاختيار إلى الإجازة إذا كانت العين من ذوات القيمة أما المثليات كالأداة آص حنطة أو صي يصاع منها لانه وبصاين لانه ولا وارث له سواهما فصع وبنظره أنه لا يقتصر إلى الإجازة إذا كانت الأصح مختلفة مقصدة النوع وقصها غم وصي لو كانت غير مختلفة ولكنها مقصدة الملهة انتهى وهو مخالف لكلام الشارح إلا أن يحمل قوله مثلية على ما لو اختلفت مقصداً بحيث

وأجازتهم في حياة الموصي) إذا لاحق لهم حيث لا احتمال برئته وموتهم قبل بسلطوته في الواقع وإن ظن أنه لا يعلم عام من باع ماله أبيعته فالحائياتة فجزم بعضهم بطلان القبول قبل العلم بموت الموصي وإن بان بعده غير ظاهر (والعبرة في كونه وارثاً بيوم الموت) أي وقته فلو أوصى لآخره حدث له أن قبل موته فوصية لاجني أوله ابن ثم مات الابن قبله أو معه فوصية لوارث (والوصية لكل وارث بقدر حصته) مشاعاً من نصف ورثته ونحوها بحسب فرضه (أو لأنه) يستحق ذلك بدونها (وبين هي قدر حصته) كأن ترك ابنين ودار أو قنينة جاسوا متفصل كذا بواحد (مقصدة تقتصر إلى الإجازة في الأصح) لا خلاف الأغراض بالأعيان وإذا صحت بيع عين من ماله زيد وسواء كانت الأعيان مثلية أم لا والشأن لا يقتصر ذلك ولو أوصى الفقراء بشئ استنع على وصي أعطاني منه لورثة الميت ولو قدر له كائن عليه في الأم والموصي به شرطاً منها كونه قابلاً للقبول بالاختيار فلا تصح بقدره لو قد فلف غير من هو عليه وتصح به لمن هو عليه والمفعول عنه في المرض كاجز به بالقبلي وحكامه عن تعليق الشيخ أي حامد ولا بحق تابع للثابت كتيار وشعبة لتعريف من هي عليه لا يبطئها التأخير لثواب جليل الثمن وكونه مقصوداً بأن يصل الانتفاع به شرطاً (وتصح الجمل) الموجود والابن في الضرع وبكل مجهول ومجهوز عن تسليمه وتسليمه (ويستطاع) لصحة الوصية به (انضمامه) حال الوقت بسلطه وجوده عندها) أي الوصية أماني الآدي فيساقى فيه ما صرح في الوصية وأما في غيره فيرجع لاهل الخبرة في مدفعه ولو انفصل حل الآدي بعباية مضبوطة تحت الوصية فيما ضمن به بخلاف حل الجهة لأن الواجب فيه ما تضمن من قيمة أمه ولا يتعلق للموصي به بشئ منها وإنما يشرعوا فيما صرح في الموصي به بين المضمون وغيره لأن المدار فيه على أهلية الملك كالمهر وقبله الولي ولو قبل الوضع لأن الجمل يسلط وتغيره بالحالي لقالب إذا لو ثبت الموصي بحملها فوجد بطلاناً جني حلتها ككتبا وأعم وجوده عند الوصية ملكه الموصي به كما هو ظاهر (وبالمنافع) المباحة وحدها مؤبدة ومطلقة ولو لتعريف الموصي به بالعين لأنها أموال تقابل بالموض كالأعيان ويمكن صاحب العين المساوية المنفعة تحصيلها فلور الموصي به بالمنفعة الوصية انتقلت للورثة لا للموصي به بالعين (وكذا) تصح الوصية (بثمرة أو جمل) (مصدقان)

٦ ثمانية خامس تختلف الأغراض فيها (قوله والمفعول عنه) أي ويصح الخ (قوله لا يبطئها) أي أماني التي يبطئها التأخير فلا يتصور الوصية إلا اشتغالها بالوصية بقوت الشبهة فلم يبق شيء وصي به (قوله وكونه مقصوداً) عبر عنه في المنع بياح وبقول الشارح بأن يصل الخ لم أنهما متساويان (قوله وبكل مجهول) أي ويرجع في تفسيره لوارث أن لم يمتدحه الموصي (قوله فيرجع لاهل الخبرة) أي أقول اثنين منهم فيما يظهر (قوله فيما ضمن به) وهو غير قيمة أمه (قوله بين المضمون غيره) كجمل المرتدة من مرتد حيث أسلم بعد الوصية أحد أصوله (قوله وقبلها الولي) الأولى الموصي به لأن الكلام في الجمل الموصي به فإن الموصي قد تقدم (قوله وبالمنافع المباحة) تكديمة المبدل للموصي به وقوله مؤبدة أي دائماً وقوله ومطلقة أي ويجعل على التأييد أي ومقيدة أيضاً كما يأتي

وقال أصحابنا إنا انتهت لمن الناس من فهم أن معنى الإضافة إلى قسم ما قدمناه ومنهم من القوي وضعه وتبعه عليه شيخ الإسلام في شرحه وهو الصواب كما يعلم مما نقله الشارح في حواشيه ما عليه يقولون **الضيف** عن البغوي أو يقطع بأنه لا يوصى عنه معناه لا يوصى في تركه الوصي سواء أضاف الوصية إلى نفسه أو إلى الموصى أو أطلق لعدم صحة الإذن ومنهم من فهم

قوله لأن الجدل تدبره الحيوان دفع به ما قبله من الجدل أعم من الثمرة فلا يصح تنبيه الصغير بعدد لا بشرط التنبيه بعد العطف بأو وقوعه بين ضدين وحاصل الجواب أنه إذا لم يجل الحيوان كان مباحنا الثمرة فتعين التنبيه فإن أراد به ما شغل الثمرة امتنع التنبيه وكتب عليه ٤٢ سم على ج قول المصنف بعد أن اعتد ابن هشام وجوب المطابقة بمداو التي

لتنويع وقد يبدى هنا أنها (قوله مطلقا) أي فرشا أم لا (قوله قال أهل الخبرة) أي اثنين منهم فيما يظهر (قوله موجود عندها) أي فإذا مات الموصى وقيل الموصى في الوصية أحقق الجدل والمصنف الذين كانوا موجودين عند الوصية بخلاف الخلدتين بعد الوصية وقبل الموت فأنهما قوارث (قوله ويجب إبقاؤه) أي بخلاف الثمرة للتؤيرة وقت الوصية والمادة بعدها قبل موت الموصى فأنها قوارث (قوله وهي) أي الوصية (قوله بما تضمنه) أي كل من الأدلة والشجرة وقوله لكل عام خبر لقوله وهي (قوله وبينه الوارث) وهل له الرجوع ههنا منه لقوله أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنه تعيينه له تلقى به اختصاص

للموصى له ويؤيده ما سبق في الفصل الثاني بقول المصنف في قول عطية الخ من قوله ولا رجوع المعتبر قبل القبض والمراد قوله وبينه أن ذلك ما اختاروه ولو كان الميراث دون من الباقي لأنه يميز على تعيين واحد بينه (قوله لكونه ناعما) أي الوصية (قوله وخبره) قضية وأن تحلل ويحتمل تقديرهما إذا لم تحلل فراجع (قوله لمن يريد تعلم الصيد) أي أو يريد شراء ماشية حالا (قوله أرخصهما لأنهما) هو قوله أو يتخير الخ (قوله وهو أوفق للكلام الشافعي) قد يتوقف فيه بأن الماصح لا يجل له اقتناء فكيف يدفعه والجواب ما قدمه من أنه وإن لم يجل له اقتناؤه متمكن من نقل اختصاصه لمن يجل له (قوله لا يجله بالخبرة) أي أو كان المعاصر لها ذميا ولو قصد الخبر فوافق ج ويجه أنه لو غرر فصد قبل تخميرها تغير الحكم إليه وإنما لا يدفع الوصى بل لثقة بأن عرفت ديانته أو من شرب لها وقوله وقبل تخميرها أي أو بعده انتهى سم

الوصى له ويؤيده ما سبق في الفصل الثاني بقول المصنف في قول عطية الخ من قوله ولا رجوع المعتبر قبل القبض والمراد قوله وبينه أن ذلك ما اختاروه ولو كان الميراث دون من الباقي لأنه يميز على تعيين واحد بينه (قوله لكونه ناعما) أي الوصية (قوله وخبره) قضية وأن تحلل ويحتمل تقديرهما إذا لم تحلل فراجع (قوله لمن يريد تعلم الصيد) أي أو يريد شراء ماشية حالا (قوله أرخصهما لأنهما) هو قوله أو يتخير الخ (قوله وهو أوفق للكلام الشافعي) قد يتوقف فيه بأن الماصح لا يجل له اقتناء فكيف يدفعه والجواب ما قدمه من أنه وإن لم يجل له اقتناؤه متمكن من نقل اختصاصه لمن يجل له (قوله لا يجله بالخبرة) أي أو كان المعاصر لها ذميا ولو قصد الخبر فوافق ج ويجه أنه لو غرر فصد قبل تخميرها تغير الحكم إليه وإنما لا يدفع الوصى بل لثقة بأن عرفت ديانته أو من شرب لها وقوله وقبل تخميرها أي أو بعده انتهى سم

ان معنى الاضافة الى نفسه ان يقول اوص غي ومن اولئك الذين القى في شرح ارشاده واذ انقر ذلك علم ما في كلام الشارح
الآتي وانه ملحق من الفهم ونسأق التنس على بعض ذلك فقوله وصورة الاذن أي التي هي محل العصة أن يضيف اليه
بأن يقول اوص بتركى مبنى على القسم الاول الذي هو الصواب وقوله فان قال اوص لمن غلبت أو اولى فلان ولم يصف الى
نفسه لم يوص عنه على الاصح عند البغوي وقرأه مبنى على الفهم الثاني بديل قوله الآتي فقول الشيخ انه في حالة الاطلاق

(قوله أحد اعمامهم) أي في قوله اوص ارحمهم ائمتهم (قوله لتعذر شره) ما المانع من ان يقال بالعصة ويمكن تخصيصه بدفع ماله في
مقابلة رفع يدهم هو تحت يده عنه (قوله وبه فارق عبدا) أي فاه يشترطه ويكلف ٤٣ انتهى بخصوصه فان تنق

انه قبل الحصة قضية
كلامه اجزؤه عن شره
عبد وفيه نظر لعدم
صدق قول الموصي من
ماله على ذلك ويؤيد
ما قلناه من النظر قوله
الآتي في مردود ووضح
الخ (قوله ولو اوصى بثلثة)
أي المال (قوله) ويتنظر
فيه الى عددها) ويرجع
في التمين لوارث (قوله
لاقيتها) وهذا كما ترى
فيما اذا كانت من جنس
واحد فان كانت من
اجناس تطراى فيمتد لغيره
الزبدي فان اختلفت
اجناسها كان خلف
كلها نفعاً وخبره محترمة
وزبلا وقد اوصى بها أخذ
ثلثها بمرض القيمة بأن
تقدر المالة فيها تأخذ
الرق في الحر ويغرم انتهى
اسمه او قوله بان تصدر
المالية فيها الخ يخالف
ما ذكره ابن حجر في
تفريق العصة من انها
تقوم عند من يرى لها

الا يصنع آدمي مقبوض الوصية بها اخلافاً لابن الرقصة لانها لما كانت محترمة لم تنتج امساكها
لما نفع قد تفرض من كلفه ثلثه وبعين طين (ولو اوصى) لشخص (بكل من كلابه) المتخفي بها
ثم مات وله كلاب (اعطى) الموصي (١-٤) بغيره الوارث وان لم يصح لواحد منها او كان
ما اعطاه له لا يناسب حاله أخذ اعمامهم (فان لم يكن له) عند الموت اذ العبرة به (كل) ينتفع
به (الثب) الوصية وان قال من ماله لتعذر شره لعلها لا يكاف الوارث ائمه وبه فارق عبد من
ماله ولا عبده وبما به الرافعي من انه لو تبرع به متبرع واراد تنفيذ الوصية امكن ان يقال
بالجواز كاتبه قضاء دينه مردود ووضح الفرق وهو ان الذين باق بعد الموت والوصية
بطلت بالموت لعدم ما يتعلق به حينئذ فصار كالوصي بشاء من غفقه ولا شأه له عند الموت
(ولو كان له مال وكلاب) منتفع بها (ووصى بها) او بعضها فالاصح نفوذها في الكلاب جميعا
(وان كثرت وقيل المال) وان كان آدمي مقبوض كذا لئلا اذا شرط بقضاء الموصي بالمولونة
وقيل المال خير من كثير الكلاب اذ لا قيمة لها وتقدر بعدم المال او ان لم يقيمة حتى ينفذ في
ثلثها فقط بنسبه التحكم ولو اوصى بثلثه لواحد وجه لا يحرم ينفذ الا في ثلثها كالولي يمكن له
الا كلاب وينظر فيه الى عددها لاقيتها بتقدير المالية (ولو اوصى بطل) سواء قال من طبولي
أم لا (وله بطل هو) لا يصح لمباح (وبطل على الانتفاع به كطبل حرب) يقصده التحويل (أو
يبيع) يقصده الاعلام بالقرول والرحيل او غيرها كطبل البزغير الكوبة المحرمة (حالت
على الثاني) تصح لان الظاهر قصد الثواب قال صلح لمباح فغير الوارث او يعود من عباده
وله وعده لولا صلح لمباح وعود بشاء وأطلق بطلت لانصراف مطلق العود له والطلب يقع على
الكل اطلاقاً واحداً (ولو اوصى بطل الهوى) وهو الكوبة الآتية في الشهادات (لغت)
الوصية لا معصية (الا ان صلح لحرب او هجيم) او منفعة أخرى مباحة ولومع تغيير شرط
بقضاء اسم الطبل معه والالتفات وان كان رضاه من نقد او جوهراً لم يقل الموصي أردت
الانتفاع به على الوجه الذي هو معمول لم تصح كجزء بمصاحب الوافي قال الزركشي وهو
ظاهر وقوله كالذموي وقضية كلامهم التصور برعا اذا سمى الله وفي الوصية لوقال
أوصيت له بهذا ولم يسمه فيشبهه أن يصح ويعطى له مفصلاً ممنوع وان نسبته للوردي يثبت
بعض المتأخرين ان عمل المنع على طريقة الجمهور مطلقاً في الطبل وغيره اذا اوصى به لا آدمي
معين فلا اوصى بملحمة خاصة كالسباكين أو السجود وقصود وكان رضاه مالا فيظهر الجزم
بالعصة وتنزل الوصية على رضاه وما فيه من المال

قيمة وما ذكره هناك من تقدير المالية عندهم براهنا (قوله وان كان رضاه) غاية وقوله لم تصح أي الوصية (قوله ممنوع) عبارة
الزبدي أو الما لوقال اعطوه هذا وهذا الذهب أو النحاس أو هذه العين فانه يصح تفصيل وقطاعه قاله الماوردي انتهى
واقتصار الشارح على قوله بهذا فيخرج ما لو قال بهذا الذهب أو النحاس وعن توجيهه بأن وصف المشار اليه بالذهب أو
النحاس يخرج ما انفصل به من غيرهما لم تشمله الوصية لكن قوله أو لا بماذا اسمى الله وفي الوصية بينهم البطلان في الثلاثة
الذكر كورة قليلاً

الحق فانه جعله مقابلا لهذا مع ان هذا لا ينتظم مع ما قدمه من حصر ضرورة الاذن العصبية فيما اذا اضاف الى نفسه بان قال
أوص بتركتى وقوله وحيتئذ لحال لخالص الخلق من الفهمين جميعا كما يعلم مما تقدمته وقوله والشبح انه في حالة الاطلاق
اغماوصى عن الموصى فيه أن الاطلاق في كلام الشبح معناه انه لم يقل على ولا عنك لكن بعد التقييد بإضافة التركة الى
نفسه الذى هو شرطا للصحة وعبارته فان اذن له في الايصاع عن نفسه أو عن الموصى أو مطلقا مع لك في الثالثة اغماوصى

فوفصل في الوصية لغير الوارث (قوله لغير الوارث) ومنها التبرعات المعلقة بالموت فلا زائد في الترجمة وانما زاد فيها ما يتصل
بكالووصى به اخر هو ثلث ماله (قوله ينفق لمن ورثته الخ) معتقد (قوله بل الاحسن ان ينقص منه شيأ) أى لان الوصية
بالثلث خلاف الاولى (قوله الثلث والثلث كثير) قال النووي في شرح مسلم وقع في بعض الروايات بالثناء للثلاثة وفي بعض
الروايات بالياء الموحدة وكلاهما صحيح ثم قال ويجوز نصب الثلث ورضه فاما نصبه على الاغراء أو بتقدير قبل أى أعط الثلث
وأما رضىه فعلى انه فاعل أى يكفيك ٤٤ الثلث أو على انه مبتدأ خبره محذوف أو غير محذوف المبتدأ انتهى أى الثلث

كافيك أو كافيك الثالث
فصله كما في البصري أنك
أن تذر ورثتك أغنياء
خبر من أن تذرهم حالة
يتكفون الناس قال
الكرمانى وأن تذر بضع
المهرة والمالة جمع العائر
وهو الفقير ويتكفون
أى يمدون الى الناس
أكفهم للسؤال انتهى
وقال الزركشى ان تذر
يعنى لان تذر انتهى (قوله
ومن ثم صرح جمع الخ)
معذوقه بجره
الزيادة أى وقت الوصية
فيما يظهر ادلا نعلم حال
المال وقت الموت (قوله
فان كان عاما بطلت أى
في الزائد (قوله وان أجاز)
أى بنحو أجزت الوصية
أو أمضيتها أو رضيت بها

فوفصل في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (ينفق لمن ورثته فقراء
أو أغنياء) ان لا وصى يأكر من ثلث ماله بل الاحسن أن ينقص منه شيأ لانه صلى الله عليه
وسلم استكره فقال الثلث والثلث كثير ومن ثم صرح جمع بكره أى زيادة عليه وجمع بصرمتها
قال الاذرى ويتبين الجزم بها عند قصد حرمان الوارث انتهى والمعتد خلافه كما علم بما صر
تظهره في الونف (فان زاد) على الثلث (ورد الوارث) انحصار المطلق التصرف الزيادة
(بطلت) الوصية (في الزائد) اجاءع لانه محققه فان كان عاما بطلت ابتداء من غير ودلان الحق
للمسلمين ولا يميز (وان أجاز) وهو مطلق التصرف والالم قطع ايازته بل توقف الى تأمله كما
صرح يمكن يظهر ان محله عند رجاء زواله والا يكتفون مستحسب أبس من بره قطع بل حيث
غلب على الظن ذلك بأن شهد بخبره ان والا دلالات تصرف الموصى وقع محضا فلا يبطله الا
مانع قوى وعلى كل حال يروا أجزان نفوذها (فأجازته تنقيد) أى أمضته تصرف الموصى
بالزيادة على الثلث أصحته كما مر وحق الوارث انما يثبت في ثلثي حال ما شبهه عقوا الشيع (وقى
قوله عطية مبتدأ والوصية) على الثاني (باز ما دفعوا) تبيته صلى الله عليه وسلم سعد بن
أبي وقاص من الوصية بالنصف بالثلثين واد الشيطان وجوابه ان النهى انما يقتضى الفساد
ان يرجع لذات الشيء وألا زمه وهنالك كدك لانه تخرج عنه وهو رعاية الموارث وان توقف
الامر على ايازته وعلى الاول لا يحتاج لفظه وتجب بد قبول وقضى ولا رجوع للمبسر قبل
القض ونفذ من الفلاس وعلمهم الا بدم معرفته لفقروا يميزه من التركة ان كانت بشاع
لامعين ومن ثم لو أجزتم قال ظنت قلة المال أو كثرته لم أعلم بكتبه وهى بشاع حلف انه لا يعلم
ونفذت فيما ظنه قطعا وبغير لم يقبل (ويستبر المال) حتى يعلم قدر الثلث منه (يوم الموت) لان
الوصية فلك بعده وبه تلزم من جهة الموصى وقضية ذلك ان الموت فوجب دية ضمت ماله
حتى لو وصى بثلثه أخذ ثلثها (وقيل يوم الوصية) فلا عبرة بما حدث بعدها كما لو تذر التصديق

فعله الموصى (قوله لكن يظهر ان محله) أى الوقف (قوله فتبطل) أى ظاهر لما يأتى من انه لو أضاف وأجاز
نفذت ايازته (قوله وعلى كل) أى سواء أبس من بره أم لا (قوله فى ثلثي حاله) وهو بعد الاجازة لا وقت الموت (قوله عقوا
الشيع) أى من حيث كونه بعد البيع لأقبله (قوله والوصية) من جملة هذا القول (قوله وعلى الاول) أى التنفيذ (قوله
ولا رجوع للمبسر) أى هج وقوله وينفذ من الفلاس أى التنفيذ (قوله ونفذت فيما ظنه) أى واد قل وظاهره وان دلت
القرينة على كذبه (قوله أو بغير لم يقبل) أى لم يؤثر لان الجهل به لا يضرب في حمة الاجازة ولو عبر به لكان أولى وامل الفرق
بين المعين والشائع ان الله بن غالب الاطلاع عليه فيبعد عدم معرفته به قبل ايازته بخلاف جملة التركة فانها قد تنفي على
الوارث حتى يظن قلة التركة (قوله فوجب دية) أى بنفس القتل بان كان خطأ أو شبهه عدا مال كان عدا اوجب القصاص
نفعانه على مال بعد موته لم يضمن الى التركة لانه لم يكن ماله وقت الموت (قوله أخذنا) أى الموصى به وقوله ثلثها أى الدية

عن الموصي كالتضاء كلام القاضي أبي الطيب وابن الصباغ وغيرها انتهت بكتب عليه والد الشارح ما لفظه قوله فان أذن له في الإصالة نفسه أو عن الموصي أو مطلقاً بأن قال أو ص بتركي عنى أو عن نفسك أو أو ص بتركي انتهت وقوله وأنه أوجه مما قلناه الشيطان الخ صرح في أن هذا من قول الشيخ وهو عيب فان هذا ليس من كلامه وإنما كتبه عليه والد الشارح في حواشيه عقب ما قدمته عنه وعبارته أعني والد الشارح في قوله كالتضاء كلام القاضي أبي الطيب الخ وهو

(قوله ورد بانه) أي يوم النذر (قوله وص) أي أول كتاب الفرائض وقوله اغماضه بتركي أي الوصفة وقوله وانها مع ما أي الذين وقوله ولم يبين أي المصنف (قوله ما يضاف على الورثة) أي فيما لو كان الموصي به ٤٥ مقبوماً كبدم مثلاً أو مثلاً (قوله

وقت النفوت) أي وهو وقت التصرف فينفذ في ثلث الموجود ويرد فيها زاد عليه ظاهراً ثم أن تفسير المال محل بإصدار إليه كما يفيد قوله ثم أن وفي الخ (قوله عتق من رأس المال) أي في الصورتين (قوله من غير اختياره) أي السيد (قوله اعتبر جميع قيمة العبد) هلا قيل يستبر من الثلث ما زاد على أقل خصال الكفارة لوجوبه عليه ثم رأيت في ج أن هذا ما قال الشيطان لانه الأصح وعبارته ولو أوصى بعتق عن كفارة الخيرة اعتبرت أي القيمة على ما قالناه الأقس عند الأئمة بعد ما قاله عن مقابلة إيه الأصح الزيادة على الأقل من الاطعام والكسوة (قوله للحصول البراءة بونه) أي العبد كالاطعام (قوله

بثلث ماله حيث اعتبر يوم النذر ورد بانه وقت المازوم فهو نظير يوم الموت هنا ومان الثلث انما اعتبر لما بعد الدين وانما معه ولو مستغرقاً صحته حتى لو أبرأ موصته ففسدت ولم يبين الاعتبار في قيمة ما يضاف على الورثة وما يفي لهم وحاصله أن الاعتبار في الخبز وقت النفوت ثم أن في جميعها ثلثه عند الموت فذلك والاغنياني في معنى المضاف الموت بوقتته وفيما بقي لهم بأقل قيمه من الموت إلى القبض لأن الزيادة على يوم الموت في ملكهم والنقص عن يوم القبض لم يدخل في يدهم فلا يصح عليهم (وعتبر من الثلث أيضاً) راجع ليعتبر الثلث اتقدم لفظه ما بالاول وظاهره وأما الثاني فلأن هذا عطف على يدعي المعلق بالثلث كما أن هذا متعلق به (عتق علق بالموت) في الصحة والمرض نعم لو قال صبح لقتنه أنت حر قبل مرض موق بيوم ثم مات من مرض بعد التعليق بأكثر من يوم أو قبل موق بشهر ثم مرض دونه ومات بعد أكثر من شهر عتق من رأس المال لأن عتقه وقع في الصحة وكذا الوما بعد أن مرض شهراً أكثر اعتبر من رأس المال كالأعنة بصفة في الصحة فوجدت في مرضه من غير اختياره ولو أوصى بعتق عن كفارة الخيرة اعتبر جميع قيمة العبد من الثلث للحصول البراءة بدونه حتى لو لم يلف الثلث تمام قيمته ولم يخر الورثة لم تصح الوصفة ويعدل إلى الاطعام أو الكسوة (وتبرع بجزء من مرضه) أي الموت (كوقف) وعار به عن سنة هـ لا تأجيل عن مبيع كذلك فيعتبر منه أجرة الاولى وعن الثانية وإن باعها لمسا عافى من مثله لأن تقويت يدهم كتقويت ملكهم (وهبة وعتق) في غير مستولدة اذ هو لها فيه من رأس المال (وإبراء) وهبة في صحة واقباط في مرض حيث اتفق المتهب والوارث والاحلف المتهب لأن العبد في يده وقضيته انه لو سكت كان بيد الوارث وادى نه ردها اليه أو إلى مورثه ودبسة أو عارية صدق الوارث أو بيد المتهب وقال الوارث أخذتها غصباً أو وضوءاً بصدقة المتهب وهو محتمل ولو قيل يجبي ما من تنازع الزاهن والواهب مع المرحن والمتهب في القبض من التفصيل لم يعد ولو ادعى الوارث موته من مرض تبرعه والمتهب ع عليه شفاؤه وموته من مرض آخر أو جفاً فان كان محملاً صدق الوارث والأفلاخر أي لأن غير الخوف بجزلة الصحة وحالو اختلاف في صدور والتصرف فيها وفي المرض عنا صدق المتبرع عليه لأن الأصل دوام الصحة فان أقاماً يمتنين قدمت بينة المرض لكونها ناقلة ولو ملك في مرض موته من يثق عليه

كذلك) أي سنة وقوله هـ بمرته أي الثلث وقوله أجرة الاولى هي قوله وعارية وقوله وعن الثانية هي قوله فمن مبيع (قوله لأن تقويت يدهم) فديقال قضية هذه العلة اعتباراً بقيمة العين المعارة دون أجزائها الفوات يدهم عنأمة الامارة الآن يقال لما كان أصل العارية عدم المازوم فكانت يخرج عن يدهم على أن العين لم تخرج عن يدهم في الحقيقة بديل ان لم يبعها صدقوة النفع تلك السنة واعتبار قيمة المبيع من الثلث دون ما زاد على ما التزم له لو فوت ملكه فيها بأن أوصى بما تنقصها اعتبرت قيمتها لغير (قوله حيث اتفق المتهب) أي على أن القبض وقع في المرض وقوله والاحلف المتهب أي أن القبض وقع في الصحة فيكون من رأس المال (قوله وادى) أي الموصي له وقوله وهو محتمل معتمد (قوله ولو ملك في مرض موته) أي بلا عوض أخذ من قوله وإن اشتراه بغير مثله الخ

أوجه مما نقله الشيخان عن البخاري من صحيحه أنه لا يوصى أصلاً إلا إذا أذن له الولي أن يوصي عنه انتهى وقوله لا يباهن بما
 لابن المقرئ الخ فبما أنه كان المقرئ في الرض لم يفهم من كلام الشيخين إلا الأصواب كما علم بمقاديرها وبالجهة لها ذكره
 الشارح في هذه السودة يحتاج إلى التصرير والإصلاح وبعبارة الصفة مع من لا يحتاج نصفاً أن أذن له فيه من الوصي وبين
 (قوله فنتقه من الأصل) نرى أن المال وظاهره وإن كان عليه دين (قوله وإذا عتق) أي من يتفق عليهم (قوله لم يرث) أي
 لأنه لو ورث لتوقف نفوذ عتقه ٤٦ على الإجازة وهي غير صحيحة منه لا متناع إجازته في حق نفسه فيؤدي أنه إلى

عتقه من الأصل وإن اشتراه بغير مثله صح ثم إن كان مدوناً يبيع للدين ولا يفتقه من الثلث
 أو يدون عن المثل فقدراً للحياة هبة يعتق من الأصل ولا يتعلق به الدين وإذا عتق من الثلث
 لم يرث أو من الأصل ورث وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وبغير الثلث عنها (فان قبض
 العتق) كاعتقكم أو أتتكم أسراراً أو الموقوفات وما لا دأرا له بعد موته أو سلم حر بعد موته أو غانم
 كذلك أو دبر بعد أو وصي باعق آخر (أقرع) سواء أوقع ذلك معاً أم من بياها من أقرع عتق
 منه ما يفي بالثلث لأن مقصود العتق التخلص من الرق ولا يحصل مع التقيص (أو) تخمس
 غيره (فقط الثلث) على الجميع باعتبار القيمة أو التقدير لعدم المرجع مع تضاد وقت الاستحقاق
 فلا وصي يزيد عبثاً ولا يكثر يمسحون ولمعرو يمسحون ولم يرب وثله مائة أعطى الأول خمسين
 وكل من الآخرين خمسة وعشرين (أو) اجتمع (هو) أي العتق (وبغیره) كان أو وصي يعتق
 سلم وزيد أو أقرع أمة أو عين مملوكة أو متقومة (فقط) الثلث عليهم (بالقيمة) أو مع
 المقدار لا الضاد وقت الاستحقاق ثم لو تسدد العتق أقرع فيما يخصه أو دبر نفسه وهو بمائة
 أو وصي له بمائة وثلاث مائة قدم عتقه ولا تقي له بالوصية (وفي قول يقدم العتق) لقوته
 أمالو اعتبر الموحي وقوعها مرتبة كاعتقوا المأمون غانماً أو فغاناً أو كاعطوا زيدا مائة ثم مر
 مائة وكاعتقوا المأمون أعطوا زيدا مائة فلا يدين بتقديم ما قدمه (أو) اجتمع تبرعات (مفضية)
 مرتبة ما فعل كان عتق ثم تصدق ثم وقف ثم وهب وأبغض وكقره سلم حر أو غانم حر لا حران
 (قدم الأول فالأول حتى يتم الثلث) لقوته لسبقه وما زاد يتوقف على الإجازة ولو تنازع القبض
 عن الهبة اعتبر وقته كما مر لأن لا لا يشتتوق عليه نعم الحياة في نحو بيع غير مفترقة قبض
 لأنها تامة (فان وجدت دفعة) يضم المال (واحدة الجنس كعتق عبيد أو أرباب جمع) كاعتقكم
 أو أربابكم (أقرع في العتق) نهر مسلم إن رجلاً أعتق ستة لا يملك غيرهم عند موته فندعاهم
 صلى الله عليه وسلم فخرهم اثلاً ناراً أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة (وقسط في
 غيره) باعتبار القيمة أو المقدار وفيما إذا كان فيها بيع تطوع يستبرأ به المثل لأنها قيمة
 المنفعة ولا يقدم على غيره فيما يظهر ولو أعتقه ما وشك في الترتيب والمصلحة عتق من
 كل نصفه وكالمثل ما لم يترتب دون عين السابق أو نسيب أي ولو لم يربح بياها (وان
 اختلف) الجنس (و) مسوره وقوعها ما حينئذ (أما بان قيل له أعتقوا برات ووقت قبض
 نعم أو) بان (تصرف وكذا) له فيها بان وكل وكيلاني هبة وقبض وأخرى صدقة وآخر
 في أرباب أو تصرفاً معاً (فان لم يكن فيها عتق قسط) الثلث عليها وان كان فيها عتق قسطاً

عدم أرته وقوله أو من
 الأصل ورث أي لعدم
 توقف أرته حينئذ على
 إجازة (قوله وإذا اجتمع
 تبرعات الخ) أي بلا اعتبار
 ترتيب من الوصي كما يدل
 عليه قوله أمالو اعتبر
 للموصي الخ (قوله من أقرع)
 أي خرجت له القرعة
 (قوله باعتبار القيمة أو
 المقدار) أي فيما دألم
 يصح للتخوم بان استوت
 القيمة كدواهم أو دناير
 (قوله أو مع المقدار) أي
 كان مكان الموصي به
 عبداً أو مائة (قوله فيما
 يخصه) أي العتق (قوله
 لا حران) أي لم يصب عتقها
 مما فلا مزية لأحدهما
 على الآخر فيخرج بينهما
 كما تقدم إن لم يخرج من
 الثلث (قوله اعتبر وقته)
 أي القبض (قوله غير
 مفترقة قبض) أي فيعتبر
 فيها وقت عقد البيع
 لأوقت قبض المبيع فإن
 خرج وقت عقد البيع

ما جازاً من الثلث نفذ والأفلا (قوله فخرهم) هو يشهد زيدا ويقتضيهما القنان مشهورتان ذكره
 ابن السكيت وغيره ومعناه قسمهم شرح مسلم للنووي وقوله يقتضيهما أي مع قطع الحزمة هكذا أجزأهم (قوله وفيما إذا
 كان فيها بيع تطوع) لعل صورته أن يقول أوصيت بحصة تطوع ولزيد وصعد كذا مأسلاً بمائة فالتبرعات من جنس واحد
 وهو الوصية والمائة مثلاً تقسط عليها فلا إشكال في قوله وفيما إذا كان الخضع كون القسم إنما وجدت دفعة وانها من جنس
 واحد (قوله ولا يقدم) أي الخلع على غيره أي أن خصه ما يفي بالأجرة فذلك والاستوى بر من يخرج عنه بعض الوصية حيث
 أمكن فان تعدلت الوصية ووجع ما يخص الخلع للورثة

له شخصاً أو فوضه لشئته بان قال أوصي بتركي فلانا أو من شئت فان لم يقل بتركي لم يصح في الاظهر ثم ان قال له أو من عني أو عنك فواضح والأوصي عن الموصي لاعن نفسه على الوجه انتهت وهي مسألو فيلاني الرض وشرحه ولما قدمته أول القولة قاتل (قوله) وقد يباين بأنهما خفيان (الخ) قال الشهاب سم أن اراد الضمني ما لا تصرح في صيغته بالتوفيت والتعليق لها هنا ليس كذلك أو لا يصرح الموصي وصفه به بما فيها ياتي لم يرد منه ما صرح فيه الموصي بذلك أو ما لم يصرح (قوله) وأقرع فيما يخص العتق) وذلك فيما اذا تعدد العتق ولم فيما يخص العتق ٤٧ بجميعهم فلو اعتق سالماً وغانماً

وتصدق على زيد بعبادة معا وثلث ماله مائة أعطى زيد حسين وأقرع بين العبدتين فمن خرجت له القرعة عتق كله ان كانت قيمته حسين وقدرها فقط ان زادت قيمته عليها فان كانت قيمته دون الاثنين عتق كله وعتق من الاخر باقياً بالجسدين (قوله) وألج غرضه) أي ثم ان كان ألج عنه مفروضاً يوفي ما يخصه من الوصية بالاجرة قطارها والاعتم من باقي التركة وان كان تطوعاً فليس ماذكرناه آنفاً (قوله) قد يكون له في ذلك غرض) أي بان علم فيها ما لا يوافق غرض الوارث من منقمة تعود عليه (قوله) الا ان يقول) أي الموصي وقوله بان يصح عنه أي زيد مثلاً وقوله فامتنع أي زيد وقوله فانه يستأجر أي الوارث (قوله) والاصح انه) أي الموصي له (قوله) فيكون له) أي باقي العبدتين المحاضرة

الثلث وأقرع فيما يخص العتق كالمس (وفي قول يقدم) العتق كالمس ولو اجتمع مخيرة ومعلقة بالموت قدمت المخيرة لزمها (ولو كان له عبدان فقط) أي لا ثالث له غيرهما ولا يخرج من الثلث الا احدهما وهذا مجرد تصور فلا اعتراض عليه (سالم وغانم) وهو يخرج من ثلثه وحده (قال ان اعتقت غانماً فاسلم مس) سواء اقل في مال اعتاقى غانماً أم لا (ثم اعتق غانماً في مرض موته عتق) غانم (ولا أقرع) لاحتمال ان يخرج القرعة بالحريه لسالم فلزم ارقاق غانم فيفوت شرط عتق سالم ولو خرجا من الثلث عتقا أو مع بعضه عتق وبعض سالم كأذا ذلك كله يتكامله في مواضع آخر فان لم يخرج من الثلث عتق بقسطه وعلم بمقتدراته لو أوصي بأفواع لم يزل ثلثه عنها وزع على قيمتها وأجزأها كأطعام عشرة فوجل آخرين في موضع كذا وألج عنه ولو أوصي ببسح كذا زيد معين أي ولو لم يكن فيه فرق ظاهر فيما يظهر لانه قد يكون له في ذلك غرض فان ابي بطلت الوصية الا ان يقول قسابع لغيره ان لم يقبل بخلاف ما لو أوصي بأن يبيع منه بكذا فامتنع فانه يستأجر عنه أي توسعة في طرق العباد ووصول ثوبها له بجمع الغير ولا كذلك شراء الغير (ولو أوصي بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقيته) دين أو غائب) وليس تحت يد الوارث (لم تدفع كلها اليه في الحال) لاحتمال تلف الغائب فلا يحصل الورثة مثلاً ما حصل له (والاصح انه لا ينسلط على التصرف) كالاقتداء (في الثلث) من العين (ايضاً) ككتبتها الذين لا خلاف فيها وذلك لان تسلطه يتوقف على تسلطهم على مثلي ما ينسلط عليه وهو متميز لا احتمال سلامة الغائب فيكون له وعلم منه ان يحمله اذا كانت الغيبة تنفع التصرف فيه لتعدد الوصول اليه بخلاف أو شؤوه والافلاحة للغيبة ويسلم للوصي له الموصي به وينفذ تصرفه فيه وتصرفهم في المال الغائب ومن تصرف فيما منعه وبان له صح اعتبروا على نفس الامر ولو أطلق الورثة التصرف في الثلث مع باقي الاتصاير والثنائي ينسلط لان اسحقاقه لهذا القدر معين وينبغي كما قال الرزكي تخصيص منع الوارث من التصرف في ثلث الحاضرة في التصرف الناقل للثالث كالبيع فان كان باعقداً وإيجاراً وشع ذلك فلا منع منه كما يؤخذ من كلام الماوردي ولو أوصي به بالثلث وله عين ودین دفع له ثلث العين وكلما ناض من الدين شئ دفع له ثلثه ولو كان له مائة درهم حاضرة وخمسون غائبة وأوصي لرجل بخمسة من الحاضرة ومات وقيل الوصية أعطى خمسة وعشرين والورثة خمسين وتوقف خمسة وعشرون فان حضر الغائب أعطى الموصي له الموقوف وان تلف الغائب فماتت الخمسة والعشرون اثلاً فله موصي له ثلثها وهي ثمانية وثلاثون والباقي الورثة

فصل في بيان المرض الخوف والمحق به المتعصى كل من سأل المبر عليه فيما زاد على

للموصي له (قوله) ولو أطلق الورثة له) أي الموصي له (قوله) كافي الانتصار) لان ان عسرون (قوله) تخصيص منع الوارث يتأمل وجهه فان علة المنع من التصرف احتمال سلامة المال الغائب فتكون الدين كلها للموصي له وبغرض ذلك فلا حق لورثة فيما يوجهه فكيف يساغ تصرفهم فيها باحتخدام أو غيره (قوله) فلا منعه) أي أو يفوز بالاجرة ان تبين اسحقاقه لما آجره الا بان حضر الغائب فقصصة قوله مع اعتبار ايجاف نفس الامر ان الموصي له انه لثنتين انه ملك العين بموت الموصي فصل في بيان المرض الخوف (قوله) والمحق به) سفة لازمة والنقص منه الحكمة في التعرض لبيان ماذكر

فيه المصنف وصححه ما فيه الا فائدة في ايراد مقتا مل (قوله أي الاصابة تأتي بالمرور) أي لا كافيهه بعضهم من رجوع الضمير الى الموصي (قوله خلا فلا ذكره حيث بحث انه كناية) ليس الامر بتأنيبه للاذخري بل ظاهر كلامه الاذخري انه مصرح وليس له فيه بحث وقوله انه اقرب الخ تمثيل للمصراحة وقوله المصرح بالمرور وصف لقوله فوضت اليك وقوله من وكلتك أي الا في كلامه قريب متعلق بأقرب أي لما وكلت الخ اقرب الى مدلول فوضت اليك الذي هو مصرح من وكلتك فلان

(قوله وعقبه بالصيغة) أي ما ذكر من المرض وما الخ (قوله لتولد الموت) سبب القتل (قوله عن جنسه كثيرا) أي بأن لا يندرج تولد الموت عنه وان لم يقبل ٤٨ الموت به (قوله بل لوجوده) أي بل ولو كانت كل ماله (قوله وان ظنتها)

غاية (قوله من جواز تزويج الثالث وعقبه بالصيغة كما يأتي) اذا ظننا المرض محققا لتولد الموت عن جنسه كثيرا (لم ينفذ) بفتح فسكون ضم فحقة (تبرع زاد على الثالث) لا تمسحور عليه في الزيادة لمحق الورثة وما اعترض به من انه ان اراد عدم القود باطننا ينتظر لظننا بل لوجوده وان ظنناه غيره وأظهرنا خالف الاصح من جواز تزويج من اعتقت فيه وان تخرج من الثالث ثم بعد موته ان اخرجت من الثالث أو أجاز الورثة استمرت الحصة والا فلا أجاب عنه الزركشي بأن المراد بعدم النفوذ الوقت وأنه وقت استمرار ولوم لينتظم الكلامان وقوله زاد على الثالث لا يلتزم مع قولهم الذي قدمه العبارة بالثالث عند الموت لا الوصية فان أريد الثالث عنده لم ينتظر لظننا أيضا وقول الجلال البلقيني ينبغي ان يقول لم ينفذ تبرع منخر فان التبرع المطلق بالموت لا يحترط فيه ولو زاد على الثالث لان الاعتبار بالثالث عند الموت وانما يعرف بعدمه أما التبرع فثبت حكمه حالا فيصير عليه فيما زاد على الثالث عيب مع ما تقرر في الثالث انه لا يعتبر عند الموت مطلقا وفي مسألة العتيقة انها تزوج حلالا مع كونها كل ماله اعتبارا بالظاهر من صحة التصرف الا ان فلا فرق بين التبرع والمطلق وكلام المصنف محمول على ما اذا ظننا على المرض قطع له من فهو فرق أو سرق الخيشة وان كنا ظننا المرض محققا بقول خير لم ينفذ تبرع زاد على الثالث حينئذ مفترضا أو مع عقاب الموت وان كنا ظنناه غير المحفوف وجلس الموت على ضوفاة لكونه مضرا جرب أو وجع ضرر نفذ التبرع وان زاء على الثالث وهذا التبرع يندفع الايراد (فان برأ نفذ) أي ان نفذوه من حين تصرفه في الكل لتبين انتفاء الخوف ومن صارع عيشه عيش مذبح مرض أو جنانية في حكم الاموات بالنسبة لعدم الاعتداد بقوله (وان ظنناه غير مخوف فثابت) أي اتصل به الموت (فان جعل على الأبناء) لكون ذلك المرض لا يتولد عنه موت كوجع عين أو ضرر أو جرب وهو يضم اليه لو المذبح ففتح فسكون وما اعترض به من انه لم يسمع الا انه كبير هاهنا ودخيل موت الفجأة أخذه أسف أي لغير المستعدوا لافهوا حلة الموت من تأتي رواية أخرى (نفذ) جسع تبرعه (والا) بأن لم يحصل على ذلك لكون المرض الذي به غير مخوف ولكنه قد يتولد عنه الموت كاسهال أو حمى يوم أو يومين وكان التبرع قبل عرفه واتصل به الموت (فخوف) فلا ينفذ ما زاد على الثالث وقاعدة الحكم في هذا بانها ان اتصل به الموت مخوف والا فلا انه اذا سرق عنه أو سقط من مال مثلا كان من رأس المال بخلاف المخوف فانه يكون من الثالث

واجمع الى قوله وكلام المصنف محمول الخ (قوله اندفع الايراد) أي المذكور في قوله وما اعترض به من انه مطلقا الخ (قوله فان برأ نفذ) أي برأ منه ومن الدين والعيب من باب سلم و برأ من المرض بالكسر برأ الغض وعنده أهل الجزر برأ من المرض من باب قطع وبرأ الله الخلق من باب قطع فهو البرأ انتهى بختار (قوله لعدم الاعتداد بقوله) اما بالنسبة لصفة تركته ونكاح زوجته وغير ذلك مما يرتب على الموت فبعضه فصل وهو ان كان وصوله لذلك بجنابة الضيق بالموت وان كان بمرض فكلاهما ثم طاهر قول الشارح بالنسبة لعدم الاعتداد الخ انه لا فرق في ذلك بين كون عقله حاضر أو لا (قوله أي اتصل به الموت) أي وان طال مدة المرض فلا يشترط كون الموت عقيب الظن (قوله أوحى يوم أو يومين) أي بان انقطعت بعده (قوله وكان التبرع قبل عرفه) مفهوما انه لو كان التبرع بعد الفرق حسب من رأس المال

وليست صريح لهذه الاقربيه وان قلنا ان وكلت كتابه كباقي والشفاه مع رحمه الله تعالى قدم مسئلة وكلت كتابه كباقي
ثم قال عقب ذلك وقباسه ان وليت كذلك وهو ما رحمه مختلفا لكن ظاهر كلام الاذري انه صريح وقد وجهه بأنه اقرب
الى مدلوله فترقت اليك الصريح الخ (قوله أوفى التصرف أو الحفظ والمال عما ينقسم الخ) الصواب حذف أو من قوله
أوفى التصرف كافي النقصه فالجار والمجرور متعلقان باناب وقوله أو الحفظ محطوف على قوله السابق فيسه من قوله ولو
اختصصا التصرف المستقلين فيه أي وان اختلفا في الحفظ فقط دون التصرف (قوله استقلا أولا) أي سواء استقلا

(قوله مطلقا) أي سواء خرجته أو سقط من حال (قوله طبيين حزن عدلين) أي فإذا لم يوجدوا واختلف الوارث والمترع عليه
واحيل موته على سبب غير المرض كالغباة فينبغي تصديق المترع عليه كالأختلاف ٤٩ في أن التبرع وقع في العصة

أو المرض فان المصدق

منها المترع عليه كان تقدم

(قوله مقبولى الشهادة)

زاده لانه لا يلزم من

السدة لقبول الشهادة

لان العدل من لا يرتكب

كبيرة ولا يصير على

صغرة ويشترط زاده

على ذلك لقبول شهادته

محافظة على مرواة

أمثاله (قوله فهمت)

مضرع قوله لتعلق الخ

(قوله كان علق شئ) أشار

به الى انه لو تبرع وأريد

اقامة البينة على صفة

مرضه الآن لاتجمع

لعدم الفائدة (قوله لكن

محله) أي في كل من

الرجل والمرأتين ومن

الاربع نسوة (قوله يثبت

الى كل من طرق الشك)

وهما كونه مخفوا أو غير

مخوف (قوله كان وجمع

ضرس كفى) أي في أصل

المرض (قوله بقول الاعلم)

أي لو نسيا وقوله ثم بين

مطلقا كما تقرر (ولو شككنا) قبل الموت (في كونه) أي المرض (مخفوا لم يثبت) كونه مخفوا
(الاب) قول (طبيين حزن عدلين) مقبولى الشهادة لتعلق حق الموصي به والورثة بذلك
فسمعت الشهادة ولو في حياته كان علق شئ يكونه مخفوا في اعتباره الحرية نال من الراد
عدل الشهادة لا لار واية فاستحق بذلك عن التعرض للإسلام والتكليف وكل معلوم من
العدالة وافهم كلامه عدم الثبوت برجل واحد وأتين وبمحض النسوة لكن محله في غير علة باطنة
بامراءه وبقبيل قول الطبيين في نفي كونه مخفوا أيضا خلافا للتول وقد لا ترد عليه لارجاع
ضمير يثبت الى كل من طرق الشك أما لو اختلفا في عين المرض كان قال الوارث كان محلي
مطابقة والمترع عليه كان وجمع ضرس كفى غير طبيين ولو اختلف الأطباء أخذ كآله
المأوردى ونقله ابن الرافعة وأقره قول الاعلم بالاكثير عدائهم من غير ما به مخوف لانه علم من
غامض العلم ما خفي على غيره (ومن) المرض (المخوف) قيل هو كل ما يستعجب به الموت بالاقبال
على العمل الصالح وقيل كل ما اتصل به الموت وكان المأوردى وتبعه كل ما لا يتناول صاحبه
معه الحياة وترك المصنف حله لهذا الاختلاف ونقله عن الامام واقراء انه لا يشترط في كونه
مخفوا غلبة حصول الموت بل عدم ندرته كالبرص الذي هو ورم في شهاب القلب أو الكبد
يصعد أثره الى الدماغ وهو المعتمدان ناز فيه ابن الرافعة فعمله ما يكثر فيه الموت عاجلا وان
خالف المخوف عند الأطباء (قولنج) بضم أوله مع اللام وقصوه أو هو أن تتعقد اخلاط الطعام
في بعض الامعاء فلا تنزل ويصعد بسببه بصر الى الدماغ فذلك هو أقسام عند الأطباء لا فرق
بين معتاده وغيره وقول الاذري يظهر ان يقال محله ان أصاب من لم يعتده فان كان بمن يصبه
كثيرا يعافى عنه كآله ومشاهد فلزاده والدرجة التي تنما الى منع كونه من القولنج المذكور
حينئذ وان سماه العوام به بتقدير تسميته بذلك فهو مرض يخاف منه الموت عاجلا وان
تكرر له (وذات جنب) كونه في ذات الخامة مروه وهي قروح تحدث داخل الجنب وجمع شديد
ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الملاك وانما كانت مخوفة لقرحها من الرطبتين
القلب والكبد ومن علاماتها الحمى اللازمة وشدة الوجع تحت الاضلاع وضيق النفس
والسهال (ورعاف) بتثنية أوله (دائم) لانه يستقط القوة بخلاف غير الدائم ولعل
مرادهم بالادائم المتتابع وان لا ينفك في الاسبال لان القوة تتماثل معه فهو اليومين بخلاف الدم
الى الموت ولا يضبط بجبايا في الاسبال لان القوة تتماثل معه فهو اليومين بخلاف الدم

٧ نهايه خا يخبر بأنه مخوف أي وان كان أقل عددا على ما اقتضاه قوله لانه علم من الخ لكن مقتضى العطف به ان ذلك عند
استوائهما في العدد (قوله قيل هو كل ما يكثر فيه الموت) هذا التعريف لازم لما قدمه من انه الذي يترك الموت عن جسده كثيرا (قوله
بالاقبال على العمل) أي عادة (قوله وقيل كل ما اتصل به الموت) يدخل فيه وجع الضرس ويخرج عنه ما لو غلظته مخفوا ومات بسبب
غيره كخرقة (قوله معه الحياة) أي عادة (قوله بضم اللام) أي مع ضمها (قوله ثم تنفتح في الجنب) أي من داخل
(قوله والسعال) أي اللازم في الجنب يعني ان كلامه هذه بانتراده علامة فلا يشترط اجتماعها (قوله ولا يضبط) أي الزمن

ألم يستقل جواب الشرط قوله تولد الحاك (قوله جوابه كون الغالب عليها) يتأمل المراد من هذا الجواب (قوله وكذا تسمية رجوع الومى عن القبول) بمعنى عدم قوله كابد عليه ما أتى بالأفوه بعد القبول رجوع حقيقة (قوله وان لم يبين صدق الومى) ليست هذه هي المتقدمة في مزج التناقض بتوهم (قوله أو ترك أخذ بشقة) لمن فائدة هذا اننا اخذنا الولد بقيت شقته (قوله ولو اشترى) أى شخص (قوله أن عنده ما لفلان) أى الميت كفى النصف (قوله وزجج السبكي

(قوله لانه قوام) هو بكسر الف قال في المختار قوام الامر بالكسر نظامه وعماده وفي القاموس القوام كصاحب العدل وما عاش به وبالصم دافع قوائم الشافى بالكسر نظام الامر وعماده وملاكه انتهى (قوله أى متتابع) لم يبين المراد المتتابع وفي الزيادة ما منه والمراد بالتواتر ٥٠ ما لا يتقدمه على اتيان الغلاء انتهى (قوله وابتداء فالج) أى ادى الى تجاوز نسبه

أيام (قوله لانه) أى دواءه وقوله وعند الفقهاء هذا هو المعبر عنه في عبارة الشيخ بقوله وهو المراد هنا (قوله لا السبل) أى فليس من المخوف وظاهره انه لا فرق فيه بين أوله وآخره وعليه في شرح الرض بانه وان لم يسلم منه صاحبه غالباً لا يخاف منه الموت عاجلاً ولا ينافي قول الشارح السابق لتولد الموت عن جنسه كثيراً لا يلزم من كثرة سرعة الموت (قوله مطلقاً) أى ابتداء ودواءه وقوله ولعل وجع الاستسقاء ظاهره سائر أنواعه لان الأطباء يقولون انه يرحى وحيوانى وزنى وقوله مثله أى السبل (قوله ولهذا ذكره) أى خروج وقوله بسده أى اسهال (قوله لا وضعا) أى لغة وقوله وأومعه دم وكذا لو كان الخراج دما خالعه حيث استغرق زمناً قبل الموت بسده فيه (قوله بشدة) أى سرعة او خروج وقوله وكل ذلك الخ من هر صدم (قوله حكمها) وهو انها غير مخوفة (قوله تاتى كل يوم) ظاهره وان قل الزمن (قوله تاتى يوماً) أى ولو في بعضه وقوله وتقلع وما لا تاتى فيه اسلاً (قوله كالبقية) أى في كسر أولها (قوله تقدم فيها تفصيل الخ) الذى تقدم فيه التفصيل هو ما كانت الخى يوماً أو يومين واتصل بها الموت وكان قبل العرق وأما التفصيل بين كون التصرف قبل العرق أو بعده مع عدم اتصالها بالموت فليقدم الان يقال قوله السابق واتصل به الموت أى بان مات قبل العرق من تاتى الخى أما اذ مات بعد العرق فن رأس المال وعليه فلا تخالف

وكذا لو كان الخراج دما خالعه حيث استغرق زمناً قبل الموت بسده فيه (قوله بشدة) أى سرعة او خروج وقوله وكل ذلك الخ من هر صدم (قوله حكمها) وهو انها غير مخوفة (قوله تاتى كل يوم) ظاهره وان قل الزمن (قوله تاتى يوماً) أى ولو في بعضه وقوله وتقلع وما لا تاتى فيه اسلاً (قوله كالبقية) أى في كسر أولها (قوله تقدم فيها تفصيل الخ) الذى تقدم فيه التفصيل هو ما كانت الخى يوماً أو يومين واتصل بها الموت وكان قبل العرق وأما التفصيل بين كون التصرف قبل العرق أو بعده مع عدم اتصالها بالموت فليقدم الان يقال قوله السابق واتصل به الموت أى بان مات قبل العرق من تاتى الخى أما اذ مات بعد العرق فن رأس المال وعليه فلا تخالف

فيها صوابه في الاولى كافي النصف (كتاب الوديعه) (قوله اخذها) أي لا مجرد قبولها لفظا اذ لا ضرر فيه على المودع
 وأيس هو من العقد الفاسد كالأجنبي (قوله والايديع معصم مع الحرمة) أي حيث قلنها (قوله ولا كفر ضرر مصنف) فيه
 الشهاب سم على أنه بخلافه ظاهر أوائل البيع فليراجع (قوله وكانت حاملا) أي عند العقد (قوله فاندفع ما يقال فاسد
 الوديعه كصحتها) أي بقوله لعدم الاذن المتبر (قوله غير محتاج) عارة النصفه لا يصح بإطلاقه (قوله كاسر) لعطف
 (قوله أو نأكل) أي اللحم (قوله جاع في الاسهل) هو قوله أيا ما (قوله محسوب) ٥١ من الثالث أي وإن مات غيره

(قوله وعدم الفرق) أي
 بين تقييد حرمه الخروج
 بين وقوع في أمثاله وبين
 تقييد الحاق الخوف به
 وقع في أمثاله وقوله أقرب
 أي في قبضه إذا وقع في
 أمثاله (قوله يشمل التحريم
 مطلقا) أي يشمل أمثاله
 وغيرهم لكن التقييد
 أقرب كقاصه (قوله
 ونحوها) أي كترك
 صلاة (قوله ولو باقراره)
 انما أخذه غاية لانه قد
 يتوهم من جواز رجوعه
 عنه عدم الحاقه بالخوف
 (قوله لم يلب على ظنه)
 أي عادة فلا يقال اذا
 هلك به كيف يعرف أنه
 غلب على ظنه أولا (قوله
 أو أفي قتاله) أي حالها
 أنه يترتب الموت على فرغ
 مثلها كثيرا وإن لم يسبق
 منها بخصوصها قتل (قوله
 وانما جعل) أي الحبس
 وقوله مثله أي التقديم
 (قوله ولهذا كان موتهما
 منه) ظاهره ولو من زنا
 (قوله الخوف منه) أي
 الحبس (قوله وبه فارق)

أوعلى مقتل أو يحل كثير اللحم أو عصبه ضرر بان شديدا أو نأكل أو تورم وفي دعائم أو عصبه خلط
 ويظهر ان العبرة في دواحه بخاص في الاسهل لا الزايف ويطبق بالخوف أشياء ككوبه
 والطاعون أي من منماقتصر في الناس كلهم فيه محسوب من الثالث لكن قيده في الكافي
 بما اذا وقع في أمثاله وهو حسن كقوله الأذرى وهل يقيده باطلاقهم حرمه دخول بلد
 الطلوع أو الوباء أو الخرج منها ليس بحاجة أو يفرق فيه تظرو عدم الفرق أقرب وعموم
 النهي يشمل التحريم مطلقا والمذهب انه يطبق بالخوف أسرفا أو مسلمين (اعتادوا قتل
 الاسرا والعوام قتال بين) اثنين أو حزين (مستكافين) أو قريبي التكافؤ اعتاد اسلا ما وكفرا
 أم لا (وتقديم) قتل بقصو (قصاص أو جرم) ولو باقراره (واضطراب رجوع وهيجان موج) الجمع
 بينهما كما كيد لتلازمهما عادة (في حق) (راكب سقيفة) بهر أو غير عظيم كالليل والفراة كما
 يحته بعضهم وإن أحسن السباحة وقرب من البر حيث لم يظلب على ظنه ألقاه منه كإقتضاه
 اطلاقهم والحق لما ورد في ذلك من أدركه سبل أو نارا أو في قتاله أو أسد ولم يتصل ذلك به
 لكنه يدركه بالحجارة أو كان يضارؤه وليس ثم ما يابا كلفه واشتد جوعه وعطشه لان ذلك كله
 يخاف منه الموت كثيرا بل هو لكونه لا ينفخ فيه دواء أو من المرض وخرج باعتداه وغيرهم
 كالروم وبالاتهام الذي هو انفصال الاسلحة ما قبله وإن تراعى بالنشاب والحراب ويقتل اثنين
 الغالية بخلاف الغسولة بتقديم ذلك الحبس له وانما جعل مثله في وجوب الاصله
 بالوديعه ونحوها احتياطا لمحض مال لا أدى عن الضياع وظاهر تيسرهم بالتقديم للقتل
 ان ما قبله ولو بعد الخروج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهرا لبدء السبب حينئذ وانه بعد
 التقديم لو مات بسبب مثله كان تبرعه بعد التقديم محسوباً من الثالث كالموت أيام الطاعون
 بغير الطاعون (وطلق حامل) وإن تكسرت ولادته المظلم خطرها ولهذا كان موته من شهادة
 ونرجع به نفس الحبس فليس بخوف ولا أثر لتولد الخوف منه لانه ليس بمرض وبه فارق
 قولهم لو قال أهل الغيرة ان هذا المرض غير مخوف لكنه يتولد منه مخوف كان كالمخوف (ويعد
 الوضع) (ولدت مخلوق) (ما لم تنفصل المشيمة) وهي التي تنسبها القساة انخلاص لانها تشبهه الجرح
 الواصل الى الجوف ولا خوف في القامتعلقة ومضغة بخلاف موت الولد في الجوف اما اذا
 انفصلت المشيمة فلا خوف ومحل ان لم يحصل من الولادة جرح أو ضرر بان شديدا لو ورد ما لا يخفى
 يزول الركن الرابع الصبيغة وفصل بينه وبين الثالث جاني هذا الفصل والذي قبله لان
 لهما مناسبة بمجاورة قبله ما من الاجازة في الوصية للوارث من كون الموصي به قد يبلغ
 الثالث وقد لا يكون في المرض وقد لا يزال بهما ليتفرغ الا من الرابع لصعوبة وطول
 الكلام قال (وصيتها) أي الوصية ما أشعر بها من لفظ أو نحوه ككتابة معينة كإسباقي

أي بقوله لانه ليس بمرض (قوله ولد مخلوق) أي لا يشترط كمال الولد ويخرج به نحو العلقة كما يأتي (قوله بخلاف موت الولد)
 أي فانه مخوف وهو ظاهر فيبالموت في مظنة الولادة بحيث يتولد منه الموت كثيرا أما لو مات قبل ذلك ولم ينظر بعد موته
 نال للرأيه فينبغي أن لا يكون مخوفا كدوام الفالج (قوله وفصل بينه وبين الثالث) هو ما ذكره المستنف قبل بقوله وصح
 بالجل وبشرط (قوله وقد يكون في المرض لفظ) أي ثم ان كان الأشعار ما قبلها بضرر صفة والاف كناية

البيع (قوله ولم ير منه الملك) الظاهر انه راجع للسنتين ظهرا (قوله قبل ذلك) أي الر كوب أو القبض (قوله بالتمصير فيها) لا يعني ان هذا الطرف حار متعلق بقول المصنف وقد تمصير مضمونة بدلا عن قول المصنف بعوارض وانظر ماذا يصير هذا متعلقا حينئذ ولا يصح تعلقه بالتمصير كذا لا يعني وكذلك لا يصح كونه بدلا منه فليتأمل (قوله وله أسباب) أي التتمصير

(قوله وإشارة أخرى) خرج به إشارة الناطق فلو وظاهره وان كانت جوابا لمن قال له أوصيت بكذا فاشأ رأي نعم (قوله فما أقومه تمصير الجوزين) هما صفتا وأوصيت وتعرف الاول بالاضافة والثاني بالعلية لان الكلمة اذا أريد بها الظاهر صارت للمصطلح ما هو مقرر في محله (قوله وأخوه الأتي) من قوله أو بعد معنى الخنز قوله راجع أي قوله بعد موتي (قوله بليلهم ام رجوعه) أي قوله أوصيت وقوله موضوعه لذلك أي التخليل بعد الموت (قوله والا) أي وان لم يضم الي قوله جعلته أو هو له وقوله فها انقوى أي قوله جعلته وهو له ٥٢ وقوله لان اضافة كل منها أي من قوله اعطوه كذا أو ما بعده (قوله اذا الاول

محض أمر) وعليه فلو أنقروه وهبته وجبوه وملكته وتصدق عليه على قوله وجعلته كان أقبح (قوله وفي هذه) أي قوله ادفعوا اليه وقوله وما قبلها هي قوله نحو وهبته وقوله لا تكون كتابة وصية أي لما يأتي في قوله لا يمن صراحة الخ وقوله فان علمت نفسه ينبغي ان من صور العلم ما لو أخبر الورث بأنه فري حيث يسكن الوارث وشيد ما غيره كالصفي فاجابه لئلا يكون لو أخبر ولي الطفل بأن مورثه فري هل يقبل ذلك عنه أولا فيسه تقرر والافترع عدم القبول لما فيه من التفويت على

وأشارة أخرى من الصريح (أوصيت) لها أقومه تعرف الجزأين من المصغر بمراد (له) بكذا أو لو لم يقل بعد موتي لوضعها شرعا فكذلك (أو ادفعوا اليه) كذا (أو اعطوه) كذا وان لم يقل من مالي أو وهبته أو وجبوه أو ملكته كذا أو تصدقت عليه بكذا (بعد موتي) أو أخوه الأتي راجع لما بعده أوصيت ولم يبال بليلهم ام رجوعه له نظر المعارف من سياقه ان أوصيت وما اشتق منه موضوعه لذلك (أو جعلته) بعد موتي (أو هو له بعد موتي) أو بعد معنى أو ان قضى الله على وراد الموت والأفهام القوي وذلك لان اضافة كل منها الموت صيرت ما يعني الوصية وكان حكمة تكرره بعد موتي اختلاف ما في السابقة اذا الاول محض أمر والثاني لفظه لفظ الخبر ومعناه الانتشاء وزعم انها لو تأخرت لم تصد لكل لان العطف بأضعف كما صرح في الوقت (فلا تقتصر على) نحو وهبته له فهو هبة ناجزة أو على نحو ادفعوا اليه كذا من مالي فتوكيل برفع نحو مورثه وفي هذه وما قبلها لا يكون كتابة وصية أو على جعلته احتفل الوصية والمهبة فان علمت نية لاحد هما لا يطل أو على ثلث ما لا تقتصر على ما كان اقرارا بل كتابة وصية على الرابع أو على (هو له فاقول) لا يمن صراحة ووجبه فذا في موضوعه فلا يصح كتابة وصية وكذا لا تقتصر على قوله هو صدقة أو وقف على كذا فيض من حيث شؤن وقع جوابا عن قيل له أوص لان مثل ذلك لا يقيد (الا ان يقول هو له من مالي فيكون وصية) أي كتابة عنها الاحتفال لها والعلية الناجزة فاقترع الثانية وبه رد ما رجع السبكي انه صريح وعلى الاول لومات ولم تعلم نية بطل لان الأصل عدمها والافترعها غير متأت لأجل قوله مالي تطرعا ما في (وتنقد بكاتبه) وهي ما احتفل الوصية وغيرها كقوله عينه هذا أو صدق هذا كالبصير بل أولى (والكتابة) بالعلم ككتابة (تتقدم مع النية ولو من ناطق ولا بد من الاعتراف بها) نطقا منه أو من ورثه وان قال هذا خطي أو ما فيه وصيتي ولا يسوغ للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا عالم بما فيه وقد أوصيت به وإشارة من اعتقل لسانه

الطفل (قوله هو صدقة) هذا علم من قوله السابق فلا تقتصر على نحو وهبته الخ لكنه ذكره نوطته لقوله يجري وان وقع جوابا الخ (قوله لان مثل ذلك) أي وقوعه جوابا (قوله لا يجيد) أي في صرفه عن كونه صدقة أو وقفا (قوله كالبيع) أي في انعقادها غنا بالكتابة وهل يكتفي في النية باقترانها بجز من اللفظ أو لا بد من اقترانها بجميع اللفظ كافي البيع فيه نظر والاقرب الاول ويزعم بينهما بان البيع لما كان في مقابلة عرض احتيط له بخلاف ما هنا (قوله ولا بد من الاعتراف بها) أي النية (قوله أو من ورثه) قضيت عدم قبوله ولو من ولي الوارث وهو موافق لما قد مناه من انه الاقرب (قوله وان قال) غاية وقوله هذا خطي الى آخر ما ذكره ظاهر فبما قال هذا خطي اذا لا يتر من مجرد كتابته النية الوصية أما قوله هذا ما فيه وصيتي فقد يشكل بان ما فيها لا يكون وصية الا اذا فري الا ان يقال لما كان قوله ما فيه وصيتي محتلا لان يكون المعنى هذا ما كتبت فيه لفظ الوصية لم يثن ذلك عن الاعتراف بالنية فلهذا لان الأصل عدمها (قوله ولا يسوغ للشاهد) أي على الوصية (قوله حتى يقرأ عليه) أي الموصي الكتاب أي ويترتب عليه

(قوله والقرار على من تلفت عنده) أي سلم يكن الثاني إذا تلفت عنده جاهلا بما يعلم عما يأتي موصرح به هناج (قوله أو الأول) مراده عطفه على قوله الثاني من قوله فان شاء ضمن الثاني لكن العبارة حينئذ غير منسجمة وعبارة النسخة في الأولى نصها

(قوله يجري فيها تفصيل الآخر من الخ) أي فان فهمها كل أحد فصرحة أو الفطن فكفاية والأقل هو (قوله وحران كاشته) أي من خرس (قوله أو كتابة) أي ثانية (قوله فالوجه أنه وصية) فان قال في الثانية صدقوه ٥٣ بعينه بلاينة لم تكن بينة على الأوجه انتهى ج أي

ويكون من رأس المال (قوله وانما قنع منه) أي بجمعة هي قوله وفيت مثلا بدل جمعة التي تطلب منه وهي البينة (قوله لما علم أنه فيها وقته) أما ما جهل حاله أو علم أنه حدث بعد فلا يكون اقترابه (قوله وإن وصي) مستأنف (قوله من غير

المصورين) أما المحصورون فيجب استيعابهم والتسوية بينهم ومنه ما وقع السؤال عنه في الوصية لمجاوري الجامع الأزهر فكتب التسوية بينهم لاخصارهم أسوة عددهم لان اسمهم مكتوبة معبوضة فيما يظهر ويحمل خلافه على ما فهم من قوله بحيث يشق عادة استيعابهم وهو الاقرب مما يقتضي التعليل المذكور (قوله وإن كان) غاية (قوله لم يشترط قبوله) أي ومع ذلك لا يمتنع الا بالاعتاق

يجري فيها تفصيل الآخر فيما يظهر وحران كاشته أي فان فهمها كل أحد فصرحة أو الفطن فكفاية والأقل هو (قوله وحران كاشته) أي من خرس (قوله أو كتابة) أي ثانية (قوله فالوجه أنه وصية) فان قال في الثانية صدقوه ٥٣ بعينه بلاينة لم تكن بينة على الأوجه انتهى ج أي ويكون من رأس المال (قوله وانما قنع منه) أي بجمعة هي قوله وفيت مثلا بدل جمعة التي تطلب منه وهي البينة (قوله لما علم أنه فيها وقته) أما ما جهل حاله أو علم أنه حدث بعد فلا يكون اقترابه (قوله وإن وصي) مستأنف (قوله من غير المحصورين) أما المحصورون فيجب استيعابهم والتسوية بينهم ومنه ما وقع السؤال عنه في الوصية لمجاوري الجامع الأزهر فكتب التسوية بينهم لاخصارهم أسوة عددهم لان اسمهم مكتوبة معبوضة فيما يظهر ويحمل خلافه على ما فهم من قوله بحيث يشق عادة استيعابهم وهو الاقرب مما يقتضي التعليل المذكور (قوله وإن كان) غاية (قوله لم يشترط قبوله) أي ومع ذلك لا يمتنع الا بالاعتاق

من الوارث أو الوصي فلا امتنع الوارث من اعتاقه أجزأه لزمه (قوله وبشبهه الاكتفاء بالفعل) منصف (قوله والوجه الأول) هو قوله ان المراد بالقبول القضي الخ أي خلا فالحج (قوله وهذه لا تليق فيهما يظهر) أي وان كانت لا تليق به في الواقع لان هذا قد ذكر لظاهر التفتق (قوله أنزل) وقضية أنزل بذلك أنه كبيرة (قوله والوجه صحة اقتضاره الخ) أي الموصي له وكذا لو لم يأنزل فحينئذ (قوله أو بعده) أي بعد موت الموصي وقبل القبول والرد لم تبطل (قبيل وارثه) ولو الامام فين برثه بيت المال لانه خليفة ومن ثم لو قبل قضى دين مورثه

من الوارث أو الوصي فلا امتنع الوارث من اعتاقه أجزأه لزمه (قوله وبشبهه الاكتفاء بالفعل) منصف (قوله والوجه الأول) هو قوله ان المراد بالقبول القضي الخ أي خلا فالحج (قوله وهذه لا تليق فيهما يظهر) أي وان كانت لا تليق به في الواقع لان هذا قد ذكر لظاهر التفتق (قوله أنزل) وقضية أنزل بذلك أنه كبيرة (قوله والوجه صحة اقتضاره الخ) أي الموصي له وكذا لو لم يأنزل فحينئذ (قوله أو بعده) أي بعد موت الموصي وقبل القبول والرد لم تبطل (قبيل وارثه) ولو الامام فين برثه بيت المال لانه خليفة ومن ثم لو قبل قضى دين مورثه

فان ضمن الثاني لم يفتضح في هذا العطف فكان على الشارح خفيحت عندل عنها أن يزعموا أو أفضل قوله يرجع (قوله أو حبس) معطوف على غيبة (قوله ولو أمره الحما كم دفعه الامين كنى) أي كنى الحما كنى الخروج عن الاثم (قوله ولا تبدين عليه تسليما بنفسه) لا حاجة اليه ٥٤ مع التعليل قبله (قوله ولو كان مالكم ما أحببوا) مكر مع ما مكر بما (قوله والأوجه

أهلوا كان البلد طربقان
الخ) كان هذا غير متعلق
بما قبله فليراجع (قوله على
انه انما أودعه) أي المسافر
(قوله وقوله وبجز يعني أو
فوجود البجز كافي) يلزم
على جعله بمعنى أو وان
أقام ما ذكره انه لا يضمن
عند وقوع الحريق أو
القارة وان لم يجر من
يدفعها اليه مع ان الدار
انما هو على البجز خاصة
وعبارة الثقة وما اقتضاه
بسياقه انه لا يد في نفي
الضمان من العزو والبجز
الذكر كورين غير مراد بل
البجز كافي كما علم من كلامه
انتهت (قوله كما علم من
كلامه) نظيره الشهاب
سم والنظر ظاهر (قوله
الأصح الاغارة) قال
الشهاب سم فيه مما بعده
نظر انتهى وكان وجه
النظر ان قوله الأصح
الاغارة معناه ان فيه

وقوله ولا يصح قبوله أي
إياه (قوله لا فلافة فيه)
ولصل وجهها عندهم
لداها ان الثمرة معرفة
وكسب العبد نكرة

منه ثم قبول الوارث يتخالف قبول الموصي له فيا اذا أوصى لرجل ولده تقبل عتق عليه الولد
وورث فاذا قبل وارثه عتق الولد ولم يرث لانا لو ورثناه لا اعتبر قبوله ولا يجوز ان يستبرأ بقا عرفه
ولا يصح قبوله فلا يستبرأ كذلك كما في الشامل عن الاحباب (وهل جرى على العرف في استعمال
هل في مقام طلب التصور لا في هو محل الهمة في مثل هذا المقام ولذا أتى في حيزها ما هو هذا
بناء على ما قاله صاحب المغني وجرى عليه صاحب التلخيص وشارحو كلامه ان الهمة في نحو
أزيد في الدرام عمرو وأزيد في الدرام في المسجد لطلب التصور ما على ما حققه السيدان
الهمزة في نحو هذين لطلب التصديق لان السائل متصور لكل من يزعمه وولدار
وللمصدق قبل جواب سؤاله وبعد الجواب لم يزد شيئا في تصورهما أصلا بل بقي تصورهما على
ما كان والحاصل بالجواب هو التصديق أي الحكم الذي هو ادراك النسبة الى أحد هبائيه
واقضية أو لا فدل في كلامه باقية على وضوهم طلب إيجاب أو سلب وأما في كلامه منقطة
لا متصلة ولا مانع من وقوعها في حيزه هل تشبها بوقوعها في حيز الهمة التي يجناها إياك
الموصي له) المعين للموصي به الذي ليس باعتاق موت الموصي أم بقوله أم) الملك (موقوف)
ومعنى الوقف هنا عدم الحكم عليه عقب الموت بشئ (فان قيل بان انه لا الموت والا) بان لم
يقبل بان يرد (بان) انه ملك (لوارث) من حين الموت (أقول أظهرها الثالث) لانه لا يمكن
جعله ليس فانه لا يخلو لولا لوارث فانه لا يملك إلا بعد الوصية والدين ولا للموصي له والا لم يصح
رده كالأثر فتعين وقته (وعليها) أي على الأقوال الثلاثة (تبي القرعة وكسب عبد حاصلا)
لا فلافة فيه لان نفي مقدره جنسي فسلوى التنكير في كسب ووقع حيث نخصه لا صفة لهما
من غير اشكال فيه كما أخذ ذلك الزركشي (بين الموت والقبول) وكذا باقية الفوائد الحاصلة
حديثه (ونقطة فطرته) وغيرهما من المؤثر في الأوله الأولان وعليه الاخران وعلى الثاني
لا أو قبل القبول بل لوارث وعليه وعلى العتدهى موقوفة فان قبل فله الأولان وعليه
الاخران والأفلا واذا رد فازداد بعد الموت فوارث وليس من التركة فلا يتعلق بهما دين
(ويطالب) جمع بناء على الفاعل فالضمير للعبد ولا مفعول فهو لكل من صلت عنه المطالبة
كالوارث أو وليه أو وصي (والموصي له بالنفقة ان توقف في قبوله ورده) فان لم يقبل ولم يرد
خبره الحما كمن ينسبها فان أي حكم عليه بالابطال كصبر امتنع من الاحياء قضية كلامه
جران ذلك على الأقوال كلها واستشكل جريه على الثاني بان الملك لغیره فكيف يطالب
بالنفقة ووجه بان مطالبة به وسيلة لفصل الامر بالقول أو لا بد من ذلك وهذا إيجاب
أيضاً عن ترجيح ابن الرقعة على قول الوقف وجوب النفقة عليهما كاتنين بعتدا على امرأة
وجعل السابق ورفق السبكي بأن كلامهما مترتب وجوب النفقة عليه وليس متمكناً
من دفع الاخر بخلافهما هاهنا ودعا صر في خيار البيع من انهما ما لبان على القول
بالوقف فقد تطير ما ذكره من الاعتراف فخطم أنه ليس هو السبب في مطالبتها والكلال في

لاضافته ان نكرة جملة لا يمكن اعرابها عا لا منها التنكير الكسب ولا صفة لهما
لترتيب القرعة والحاصل ان اجل الواقعة بعد المعارف أحوال وبعد التنكرات صفات وهي ههنا معرفة ونكرة فراهضة
أحد هادون الاخر فيكم هذا وقد قال ان عطف النكرة على المعرفة ككسبه مسوغ لجمي الحال منهما فالتميز صحيح
وان لم يقصد التنكير في القرعة (قوله واستشكل جريه على الثاني) هو قول المنصف أم يقبله (قوله ليس هو) أي الاعتراف

المطالبة

لغتين الاعارة والغارة غير ان اولاهما اضع وقوله لانها الاثر يناقض ذلك وان اللغة العربية لغتها الاعارة فقط وان الغارة
 اثر هاعلى انه فلا يتصل كون الغارة اثر الاعارة قتل (قوله والافلاضمان على الوديع في اوجه الوجوهين) أى من حيث
 قوله وفي وصية التوكيل عطف على قوله في المطالبة (قوله اما لو اوصى باعتاقن) يحتمل قوله الذى ليس باعتاقن الخ (قوله نعم
 كسبه) أى الما حصل بعد الموت (قوله واخذ اصحاب الدين) أى بعد استقلال الوارث (قوله بل ينتقل للفقراء) أى نصف الميراث
 (قوله بانه هنا) أى في قوله وفارق على هذين الخ (فصل في احكام نظمية ٥٥) للموصى بهم (قوله محله في غير ما ينطبق
 الخ) أى في غير ما قالوا

انه يتعلق بمحض اللفظ
 كالوصية وهذا في الحقيقة
 كتطليل الشيء بنفسه
 لانه ينسب على امر معنوى
 الا ان يقال انه قصد بها
 ذكر بيان أن المسئلة
 مقيدة بذلك في كلامهم
 فلم يرد تطليل الحكم بذلك
 وقوله كالسبع مثال لغير
 ما ينطبق الخ وقوله وان كان
 غاية (قوله وخرج بها
 نحو ارب) وخرج ايضا
 ما لو دين الضان والمعر
 وغيره وان كان على صورة
 أحدها وسد كرتظيره
 عن سم (قوله وظلي
 ونعام) ظاهره وان لم
 يكن له الانطباء وعليه
 فعمل الفرق بينه وبين
 ما لو قال بشاة من شياهي
 وليس له الانطباء حيث
 يعطى واحدة منها ان
 إضافة الشياه اليه قرينة
 على اوداة ما يخص به
 وحيث لم يكن له الانطباء

المطالبة مالا ما بالنسبة للاستقرار فضى على الموصى به ان قبل والافعل الوارث وفي وصية
 التوكيل اما لو اوصى باعتاقن من معين بعد موته فالملك فيه للوارث الى عتقه قطعا كما قاله فبده
 لو قتل له وقتته عليه كما اقتضا كلاهما ثم كسبه له لا للوارث كما صحبه في البصر لترور
 استحقاقه الحق وهو الممتنع بخلاف ما لو اوصى وقتش فتأخر وقته بعد موته وحصل منه
 ربح فاته للوارث كما تقي به جاعق وقال الاذرى انه الاشبه أى لانه انما حصل للوقوف عليه
 على تقدير حصول الوقت قال الدميرى وهو الظاهر كمن مات وله عتق له أجرة وعليه دين
 فاستفله الوارث واخذ اصحاب الدين العتق وتأخر لهم شئ فطلى عليه الأجرة اربعة ادين
 لا يرجع لهم على الوارث كما اخذوه ويصح الزكشى انه لو اوصى بشراء عتق بثلثه ووقته
 على زيد وعمر ثم على الفقراء فأت أحدهما قبل وقته لم يطل في نصف الميراث بل ينتقل للفقراء
 وفارق على هذين ثم الفقراء فان أحدهما اذا مات انتقل نصيبه للآخر بانه هنا مات بعد
 الاحتقاق وتم قبله فكان لم يوجد ومن ثم لو وقف على زيد وعمر وفيان أحدهما ميتا كان
 الكل لا أثر كانه انطفا وغيره
 (فصل في احكام نظمية للموصى به) (اذا اوصى بشاة) واطلق (تناول) لفظه
 (صغرة الجشة وكبيره عاجلة ومعينة) وكون الاطلاق يقتضى صفة السلامة محله في غير
 ما ينطبق بمحض اللفظ كالسبع والكفارة دون الوصية ومن ثم لو قال اشترؤه شاة او عبد اعين
 السلم لان اطلاق الامر بالشراء يقتضيه كافي التوكيل به (شأنو معز) وان كان عرف
 الموصى اختصاصا بالضان لانه عرف خاص فلا يعارض اللفظ ولا العرف العام وخرج بها
 نحو ارب وظلي ونعام وجر وحش وجره وما زعمه ان عصافور من اطلاقها على جميع ذلك
 شاذ نعم لو قال شاة من شياهي وليس له الانطباء أعطى منها كما يجتمع في الروضة وخرج به صاحب
 البيان وقته في محل آخر عن الاصحاب وان خالف في ذلك ان الرضة بها العترة (وكذا ذكر)
 وخنى (في الاصح) لانها اسم جنس كالانسان وتأوها للوحدة لا للتأنيث كحمام وحمامة
 ويدل له قوله لفظ الشاة يذكروا يؤنث ولها جملوا خبر في أربعين شاة على الذكور والاناث
 والثاني لا يتناول العرف وعمل الخلفاء عند عدم تخصص في شاة بتقريب اثنين الذكر
 الصالح للذكور يترى عليها أو يتفق بهوا ونسلها بتعيين الاتى الصالحة للذكور ويتفق بصونها
 بتعيين ضان وبشعرها بتعيين معز (لاصفه) وهى ولدا الضان والمعر ذكر أو أنثى

جعل عليها من العبارته عن الالفاظ الممكن (قوله وبقره) أى ومثله الا على الاول وقوله من اطلاقها على الشياه (قوله
 وليس له الانطباء) شامل لما لو لم يكن له وقت الموت تليه أو لم يكن له وقت الوصية الا هي وله غم وقت الموت وما لو كانت
 صبيغته أعطوه شاة من شياهي ولم يقيد بعد موته ولا غيره وما اذا قال بعد موته والظاهر اخذ من نظايره الاتية ان
 العبرة بوقت الموت (قوله كحمام وحمامة) مثال لما تأوها للوحدة وقوله ولها ذكروا يؤنث (قوله والثاني لا يتناولها)
 أى الذكور (قوله وبقره عليها) يضم الماعق نصف الرأى يسكون النون بتسديد هاء فتح النون يقال ازاء غيره وززاء تزية
 اه مختار (قوله لاصفه) وينبغي ان يحمل ذلك ما لم يقل شاة من غنى وليس عنده الا الصالح فان لم يكن عنده غير هاهمت
 وأعطى أحدها ومثله يقال في التفصيل الاتى أخذ من قول الشارح السابق نعم لو قال شاة من شياهي وليس له الانطباء الخ

زودها الى غير أمين كابدل عليه ما بعده وهل يفهم من حيث عدم الرد الى أمين الذي هو مخاطب به لان هذا الامين صار كالعدم
(قوله ولا ضمان فيما اذا اعطى تلفه ابد الوصية) وكذا قبل الوصية بالنسبة لتلفه في الحياة كإسقاط التصريح باعتقاده قريبا

(قوله ما لم تبلغ سنة) ظاهره وان قل ما قصت به السنة كلفته وقوله وعناق عطف خاص على عام وقوله وهو مثلها أى فى
عدم الدخول وقوله وذكرها أى العناق والجسد (قوله أعطى واحدة) أى كاملة فلا يجوز أن يعطى نصفين من شاة لانه
لا يسمى شاة (قوله وليس للوارث ان يعطيه من غيرها) وينبغي ان يقال مثل ذلك فى الارقاء (قوله ان خرجت من الثلث)
والأعطى ما يخرج منه ولو جزء شاة فيما يظهر لكن قياس ما يأتى فيما لو وصى بثلاثه ثم قال انه لو فضل شئ عن أنفـس
ورقبتين من انه يصرف للوارث انه هنا ٥٦ كذلك (قوله وان قال ذلك) أى من غنى أو شياهاى وعليه فيشكل قوله

الآتى وان كان له ظاه
بما مر من انه لو قال شاة
من شياهاى وليس له
الانطباق أعطى منه ولو عليه
قلع اسم الإشارة واجمع
للفهم خاصة دون الشيا
ويؤيد قوله انما تسمى
شياها البر لا غنمه (قوله)
وبه فارق ما مر انظر
ما أراد بقوله ما مر فانه
لم يظهر من كلامه ما يحصل
الفرق بين ما ذكر وغيره
فهم ذكر ج ان يحمل
الأنثى اذا قال من غنى
بضلاف من شياهاى
وفرق بـ عاذ كرو وهو واضح
ويمكن جعل كلام الشارح
عليه بضمين قوله ذلك
بالفهم دون الشياها كما
ما لم يشر ويحمل قوله
فهم لو قال شاة من شياهاى

ما لم تبلغ سنة (وعناق) وهى آتى المزمع ما لم تبلغ سنة والجسد ذكره وهو مثله بالاولى
وذكرها فى كلامهم مع دخولهما فى النسخة لا يباح (فى الاصح) لان كليهما لا يسمى شاة
لصغرهما والثانى يتناولهما الصديق الاسم (ولو قال أعطوه شاة) أو رأسا (من غنى) أو من
شياهاى بعده وتبى وله غنم عند موته أعطى واحدة منه وليس للوارث ان يعطيه من غيرها
وان رخصا لانه صلح على مجزول ولو لم يكن له سوى واحدة فتعين ان خرجت من الثلث وان قال
ذلك (ولا غنمه) عند الموت (لغت) وصيته لعدم ما يتعلق به وان كان له ظاه بالانما تسمى
شياها البر لا غنمه وبه فارق ما مر فاندفع القول بكونه مخافا له اما اذا لم يكن له غنم عند الوصية
وله ذلك عند الموت فلتأخره كالأول قال أعطوه رأسا من رقيق ولا يرقبه عند الوصية ثم ملكه
(بعد وان قال) أعطوه شاة (مر مالى) ولا غنمه كفى الحر رأى عند موته (اشترى له) شاة
بأى صفقة كانت ولو لمعية فالضيق فى اشترى لشاة وهو لوحده فلا فرق بين ان يقول اشترى
أو اشترى وادّعى بعضهم ان اشترى أولى فان كان له غنم فللوارث ان يعطيه منها وان
يعطيه من غيرها شاة على غير صفقة غنمه لشمول الوصية لذلك وان قال اشترى له شاة فتعين
سلبية كما مر لان اطلاق الامر بالشراء يقتضيها كفى التوكيد بالشراء ويقاس بـ عاذ كر
اعطوه رأسا من رقيق أو رأسا من مالى أو اشترى له ذلك ولو قال أعطوه رقيقا أو اقتصر على
ذلك فكذلك قال من مالى فى انه يفسر بين اعطاه من راقاه أو غيره هو يقاس عليه ما لو قال
اعطوه شاة ولم يقل من مالى ولا غنمى (والجل والنافة يتناولان الجنائى) بتشديد الياء
وتخفيفها واحدها يبنى ويختص (والعراق) السليم والصغير وضدها الصدق الاسم
عليهما (لا أحدهما الا نـ) فلا يتناول الجمل النافة وعكسه لا اختصاصه بالذكور هو بالانثى
فمن ثم لم يتناول البعير قال الزركشى جزءا (والاصح تناول بعير نافة) وغيره من نظيره ما مر
فى الشاة لانه اسم جنس ومن ثم جمع حلب بعيره الا لفصيل وهو ولد الناقة اذا فصل عنها

الخ (قوله ولو لمعية) هذا مع قوله السابق ومن ثم لو قال اشترى له شاة الخ فيخرج فى الفرق بين كون
الامر بالشراء بعيرا أو كونه لازما اه سم على ج (قوله أعطوه رأسا من رقيق أو رأسا من مالى) أى فانه فى هذه تجوز
المعية (قوله ولم يقل من مالى ولا غنمى) أى فانه يفسر بين الاعطاه من غنمه حيث كان له غنم وبين الشراء من غيرها فان لم يكن
له غنم أو رقيق تعين الشراء من ماله كما هو مقتضى قوله فكذلك قال من مالى الخ (قوله فمن ثم لم يتناول البعير) يتأمل هذا مع
ما بعده فان البعير شامل للذكور والانثى فلامعنى عدم تناول الناقة الخاص بالانثى لطلاق البعير الشامل لها ولذا كرر الان
يقال مراده بالبعير الذكور وبه ما فيه لفهمه من قوله ولا يتناول الخ وفى المختار وانما يسمى بعيرا اذا اذنع اه وعليه فيمكن
أن يراد بالبعير هذا الذكور اذا اذنع وهو أنخص من مطلق الجمل (قوله وهو ولد الناقة اذا فصل عنها) أى ولم يبلغ سنة ولا يسمى
ابن نخاض وينتأهل يتناول الجمل والنافة وأولايه نظرو عبارة ج قال أهل القصة انما يقال جمل ونافة اذا ذرأها ما قبل
ذلك فتعذر دوقا وصو بكر اه وحينئذ فهل تعتبر هذه الاسماء ولا يتناول أحدها الا نـ ثم لا الناقة أو ما عدل الفصيل
المذكور يشمله الجمل والانثى تشمله الناقة لانتظر

(قوله لا حمان عقد) هذا السياق يقتضي ان حمان المستعصمات هتاو ظاهر انه ليس كذلك (قوله يمكن ودمان الوارث غير متروك) أي في قوله لعلها تلف الخ الذي تقلداه عن الامام أي لان الترجيح في كلامه لذلك كروا جمع الى التسديد فقط وهو قوله قبل الخ فهو جازم بالتلف أي لا ينسوي لم يصب فيها فهمه من الشيخين (قوله أي وقد عكن من ارد) كان التظاهر أي ولم يتمكن فيه محال والذي يقضيه أحداهما هو ما ذكره ان عرف عرف عام بخلاف اللغة عمل هو الانهايا اقتضاء كلام غير واحد من التشرائح وغيرهم الثاني اعني ما عدا التفصيل في اطلاقه فظهر ظاهره وقول جح اذا ربيع أي دخل في السنة السادسة (قوله على الحلاها) أي البقرة عليه أي الثور وقوله مصروف لذكر أي يولون الجواميس (قوله لذلك) أي العرف (قوله وبتناول البقر جاموسا) خلافا لـ وهو الاقرب وقوله وعكسه ففنع بان اسم الجاموس لا يتناول العرب المسماة في العرف بالبقر بخلاف تناول البقر الجواميس فان البقر جنس تحت العرب الجواميس على انه لو نظر لتكميل نصاب أحدهما لا خرق لبق تناول الضأن المزن وعكسه (قوله فلا يتناول البقر) أي العرف العام أيضا (قوله لان ما هنا مبني على اللغة الخ) يتأمل فيه فان الاستفادة من هذان العرف العام تخصيص البقر بالاهلي ومن ثم حمل عليه وان العرف العام في الايمان شامل لكلهما ومن ثم حفت بكل وعليه فقد اختلف كلام في العرف إلا أن يقال العرف هنا غيره ٥٧ في الايمان وهو بعيد وبعبارة سم على منهج في أثناء كلام

والثاني المنع ويرى به كثير من وقال الماوردي وانظر الى انه المذهب (لا) بقوله ذكر اولاً (بقرة ثورا) بالثلاثة ولا بجهة وهي ما لم تبلغ سنة العرف العام وان اتفق أهل اللغة على اطلاقها عليه اذ لم يشتر عرفاً (والثور) أو الكبأ أو الجار مصروف (الذكر) فقط فليس يتناول البقر جاموسا وعكسه كما يجنبه ليس لتكميل نصاب أحدهما لا خروجهما في الراجح واحد اصطلاف بقرة الوحش فلا يتناول البقرة من ان قال من قرى ولا بقرة سواها دخلت كاجته الزركشي وانما حنت من حلف لا يأكل لحم بقراً كله فهو حنث لان ما هنا مبني على اللغة حيث لا عرف عام صانعها وان حنيت كما يظهر يتأمل كلامهم ثم لا يفتي على اللغة إلا ان اشتهرت والاربع العرف العام أو الخاص كما يعلم عابا في (والمذهب حمل الدابة) وهي لفظة كل ما يدب على الارض (على فرس وبقل وجرار) أهلي وان لم يكن ركوبها كما عمله اطلاقهم خلافا لما في الفتحة فيعطى أحدها في كل بلد عملا بالعرف كالعراق بخلاف سائر البلاد ويمنه أحدها ان لم يكن له عند الموت سواه أو ان ذكره خصه كالكر والفر أو القتال لفرس والحقوقها اذا قال ذلك قبل اعتيد القتال عليه وكالحل لا تخزن وحينئذ لا يعطى إلا اسلحا أخذها في عامر فان اعتيد على البراذن أو البقر أو الجمال دخلت فيعطى أحدها ولو لم يكن له عند موته واحد من الثلاثة بطلت نعم ان كان له شئ من النعم أو غيرها

وبجواب ما هنا مبني على العرف وما هنا الخ لا يفتي عليه اذ لم يضرب وهو في ذلك مضطرب اه (قوله كل ما يدب) هي بكسر الدال كما في المختار (قوله على فرس) ذكرنا في قوله وبقل وجرار (قوله وان لم يكن ركوبها) أي لمضغها مثلا (قوله عملا بالعرف كالعراق) مثال لكل بلد ودفع به ما قيل ان الوصي حيث كان من العراق

٨ نهايه خا تحمل الدابة في كلامه على الفرس لكن ينافية قوله بخلاف الخ وتول في العرف العام وزعم خصوصه بالفرس كزعم ان عرفهم ينفعه بالفرس كالعراق الخ (قوله لا يعطى إلا اسلحا) أي التحمل (قوله فان اعتيد) أي بان تكرر ذلك واشهر بينهم بحيث لا ينكر على فاعله (قوله أو البقر) في كون جواز اعطائه البقر اذا اعتيد الحمل عليها نظر لان اسم الدابة لا يشملها عرفا ووصف الدابة بالحمل عليها مخصص لاهم وبعبارة شرح الروض اذا قل دابة التحمل دخل فيها الجمال والبقر ان اعتادوا الحمل عليها قال شارحه واما الافرقي فضعفه ما اذا زلنا الدابة على الاحتباس الثلاثة لا ينظم حملها على غيرها بقية أوسع (قوله فيعطى أحدها) أي ولو كان للمطى صغيرا كسفل لصديق اسم الدابة عليه (قوله ولو لم يكن له عند موته واحد من الثلاثة بطلت) هذا واضح ان كانت السيفه تقوا اعطوه دابة من دواب امال وقال أوصيته دابة واطلق أو قال من مالي قياسي ما عرف اعطوه دابة من مالي ان يشتري دابة وبعبارة سم على منهج قوله وبتناول دابة الخ قال في الروض وشرحه فلو قال اعطوه دابة من دوابي ومعه دابة من جنس من الاجناس الثلاثة تمسكت أو دابتان من جنسين منها بخر الوارث بينهما فان لم يكن له شئ منها عند موته بطلت وصيته لان العبرة بيوم الموت لا بيوم الوصية اه فهو كما ترى صور المسئلة بما لو قال من دوابي ومعه دابة من البطلان حيث لم يقل ذلك في فرع في قال سم على منهج في أثناء كلام والمتولدين أحدها الثلاثة التي ذكر المصنف حكمه حكمها كما هو ظاهر

من الردلان هذا هو الذي تظهر فيه الثمرة كالا يتحقق فتأمل (قوله وعلم مختار) فيه نظر ظاهر ثم رأيت والذ الشارح ذكر في فتاويه ان المتن يجوز على ما ذابن المالك الخ وتقدم عن تصريح جماعة به فكان الشارح تبسع والده في ذلك وتوهم انه قد اتى قيسا بالثنتين فقال هنا وعلم مختار وروى ويحتمل انه أثبت التقيد المذكور وأما قوله والنساج والمأصل ان ما ذكره في

وبين أحدهما غير ما يحتمل ان يقال لا يدخل مطلقا ويحتمل ان ينتظر الى صورته والا قرب الاول أخذنا من كلامهم في الزكاة والأخصه وان أمكن الفرق اه (قوله نظير ما مر) أي في الشافعي نحو ما هو قوله وكونه في الأولى هي قوله في مقاتل معه الخ (قوله لا يتكفي عن لا يصلح للخدمة) أي حال موت الموصي وان كان عدم صلاحيته للخدمة مقصرا (قوله تبين الاتي) أي وان لم تكن ذاتا تبين (قوله من مثبت هـ خيار النكاح) ظاهره انه يقبل من الوارث المصيبة بغير ما ثبت اختيار كالمص

فليراجع وعليه قد عرفت بين ما هنا وبين الاعتقاد حيث لا يتكفي فيه تزويج الأب بغير المصيبة والعرجاء بان المقصود ثم اعطى الأب الواجب عليه وهذا المقصود العمل بقول الموصي ينتفع بها أو أصل التمتع حاصل بذلك (قوله ويعتقد) في كون ما تقرر مفيد التمتع نظر بل قد يغني عن الدابة على الفرس والبغل والجمال خلافا حيث قدم فيها العرف على اللغة مع إمكانها (قوله ثم لما حكم) نظيره انه لا يرجع للوارث عند فقد الوصي وبغرض الامر لما هو عليه قد تشكل بما أتى في القول ان كان يمتنع ذكر قولك ذكرين من ان الوارث يدفع لمن شاء منه ما قد يجب بان الاجال ثم في الوصي له والوصي به معين فلا تامة فيه لوارثه والاجال هنا في الوصي هو الخاص وبعضها الوصية مقدم على بعض (قوله على عرفهم) أي فلو اطرده عرفهم بشئ اتسع وان كان تحسبا (قوله وهو ما على نزع الخافض) أي في الكفارة (قوله لا به) أي لا مفعول به وقوله لفساد المعنى أي لان الأجزاء حاصل به لا واقع عليه (قوله ولو الوصي باحد رقيقه) هو مفرد مضاف لكن المراد به المجموع لا كل فرد فهو يعني أحدا وقوله فيكون من باب الكل لا الكلية (قوله تلقا مضاعفا للموت) التقيد بمنع الاراد من أصله فانه في مسئلة الرقيق اذا قتل أو بعد الموت لم تبطل الوصية فيكون حكمهم كالأب والجد اذا توفيت بعد الموت وبعبارة مع مضاعفا فان الوصية الخ في بقية بعد الموت ومثله في نكحة صحيحة لكن الظاهر ان التقيد لا بد منه لان ما تلف قبل الموت تلف قبل تعلق حق الوصي به لان الوصية نكحة لا لموت الآن يقال لما كان يدل الوصي به بقائه اقامته تعلق الحق به ثم رأيت قوله السابق ولو انفصل حل الآية بجناية مضعونه فثبت الوصية فيما ضمن به بخلاف حل الجبهة لان الواجب فيه ما تضمن من قيمة أمه اه وهو ظاهر في اعتبار التقيد

فالمقياس الحصة ويطعى منها المصدق اسم الدابة عليها حثت كالقول اعطوه شاة من شياهي وليس عنده الاطبله فله يطعى منها كاهي ويزم هذا في العباب وقال الباقين انه معنى الحقيقة المعنوية أو يحصل على الجواز العرفي فالقوله يذله انه لو وقف على أولاده وليس له الأولاد أو ولد فانه يصح الوقف ويصرف اليهم وان كان اطلاق الوقف عليهم بجواز الكسب ينعين الجواز يقتضي الواقع (ويتناول الرقيق صغيرا واثني ومعبا وكافرا أو مكوسها) وخفي لمصدق الاسم نعم ان خصمه تخصصه بغير ما مر في مقاتل معه أو بخصمه في السفر ينعين الا كروكونه في الأولى سليمان نحو موعى وزمانه ولو غير بالغ وفي الثانية سلاما عليه مع الخدمة كاجنحة الاذري قال في الروضة ولو قال اعطوه رقيقا بخدمته وكالو اطلق أي بالنسبة لذكورة والاؤنة لا مطلقا اذ الظاهر انه لا يمكنني عن لا يصلح للخدمة قاله الاذري وأيضضا ولده تبين الاتي والوجه في ينتفع به الاتي السلمة من مثبت خيار النكاح وبما تقرر يعلم ان ما جله الموصي يحصل على اللغة ما أمكن والا فالعرف العام ثم ان الخاص يولد الموصي فان فقد ذلك كله رجع لاجتهاد الموصي ثم الحاكم فيما يظهر والا وجهه لالوصية بطعام على عرفهم دون عرف الشرع المذكور في الر بالوكالة لعدم اشتباهه بغيره فمقصده وتأييده التامع بين أوصي بعضهم وحبيل يقرؤن عليه باجره ذلك على عادتهم المطرده في عرف الموصي (وقيل ان أوصي باتفاق عبدة) أو أمة قطوعا (وجب الجزى كفارة) لانه المعروف في الاعتقاد ويرد بان المعروف في الوصية عدم التقيد بذلك تقدم وكفارة مضبوطة بالنسبة بخصه وهو ما على نزع الخافض وان كان شاذ أحوال أو غيرا ومضوول لاجله مراد به التكفير بل بفساد المعنى (ولو أوصي باحد رقيقه) مبهما (فما أتى أو قتلوا قبل موته) ولو قتلوا مضاعفا أو اعتقهم أو باعهم مثلا (بطلت) الوصية اذا رقيق له عند الموت ويقرب بينه وبين ما مر في الجمل والابن اذا تلقا تلقا مضاعفا للموت فان الوصية في بدلها بان الوصية ثم تبين شخصي فتناول بدله وهنا بهم وهو لا بد له فاستقر وجود ما يصدق عند الموت وحسبنا يكون بدله مثله لتيقن مفعول

قوله وعلم عاقر الخ محذور ذلك التعليل الذي قيد به المتن (قوله وان نسب) يعني الاذرى أى بالنسبة اليه اغير محبة لما قد عناه ان كلامهما فيها ذاعين المالك الحرز (قوله وكأنه اخذ من كلامهما في الحرز والمتاج) أى جللها على ظهرهما ولا فها محجولان على ما ذاعين المالك الحرز كما تقر (قوله قد كر) يعني الانوار ٥٩ (قوله وان حدثت ضرورة فلا) كذا

في نسخ الشارح ولعل فيها سقطا من الكتبة وعجالة الانوار وان قال لا يتخلها وان حدثت ضرورة فان قل لم يضمن وان ترك فكذلك انتهت على ان هذا سابق في قول الشارح هذا كله الخ (قوله فليس للورثة امساك) ولو رضى الموصى له بذلك لما قدمه فيما لو قال اعطو مشاة الخ من قوله وليس للورثة ان يعطيه من غيرهما وان رضاه صلح على جمهر (قوله يتعين شراءها) والمشتري لذلك هو الموصى ثم الحاكم (قوله انه محبت وجد هاتين شرائها) انظر في أى محل يجب فصلهما منه ويحصل وجوب الفصل بدون مسافة القصرا أخذ من نظاره كما لو قعد الثمر الواجب في رد المصرة في بلد البيع ووجده في بلدون مسافة قصر فانه يجب فصله منه (قوله ويحصل انه يقبر) ضعف (قوله ولا نسيئة المتع) عطف على قوله كما هو مقتضى الملازم (قوله عدم احتياجه لذلك) أى لقوله اعتقوا في ثبتي

الوصية له حيث يختلف التالف قبله فاه لم يفتق شمولها (وان يني واحد من الوصية لصدق الاسم فليس للورثة امساك) ودفع قيمة مقتول اما اذا قتلوا بعد الموت فلا مضغا فيصرف الوارث قيمة من شئ منهم هذا كله ان قصد بالوجودين والا على واحد من الموجودين عند الموت وان تجد بعد الوصية (أو) أوصى (باعتاق رقاب) بأن قال اعتقوا عني ثلثي رقبا واشترأوا ثلثي رقبا أو اعتقوهم (ثلاث) من الرقاب يتعين شرائها وان تكن بماله وعقدها عنه لان أهل مسمى الجمع أى على الأصح الموافق للعرف المشهور فلا عبرة باعتقاد الموصى ان أهله انسان كما هو ظاهر ومعنى تعيينه عدم جواز النقص عنها لا منع الزيادة عليها بل هي أفضل كما قال الشافعي رضي الله عنه الاستكثار من الاسترخاء من أولى من الاستقلال مع الاستغناء عكس الاضحية ولو صرفه الى اثنين مع امكان الثلاثة ضمنها مثل ما يجذب برقة ولو فضل عن اخص رقاب ثلاث مالا ياتي برقة كاملة فهو للورثة تنظير ما ياتي (فان عجز ثلثه منهن فالذهب اليه لا يشتري شخص) مع رقبين لان ذلك لا يسمى رقبا (بل) يشتري نفسه أو (ففيستان به) أى الثلث وقضية قوله فيستان له حيث وجد هاتين شرائها وان وجد رتبة اخص منه اوله ووجه لان التعدد اقرب لفرض الموصى بحيث أمكن تعيين وليست الاضحية غرضا مستقلة حتى ترجع على العدد ويحصل انه يقبر لان في كل غرضا (فان فضل) من الموصى به (عن اخص رتبة) أو (رقبتين شئ) فلو تطل الوصية فيه ولا يشتري شخص وان كان باقية سرا كما مقتضى الملازم ولا نسيئة لان عدم نسيئة ذلك رتبة والثاني يشتري شخص لانه اقرب لفرض الموصى من صرف الفاضل للورثة واختاره السبكي واعلم ان تصوير كلامه باعتقوا في ثلثي رقبا هو ما في الرخصة وغيره لكن ظاهر الكتاب عدم احتياجه لذلك ولا مناقاة لان التثنية حيث وسعها الثلث واجبة فيها واما الزائد في الاولى فيجب الى استكمال الثلث وفي الثانية لا يجب وقوله فان عجز ثلثه عنهن باقى في كل منهما لانه اذا صرح بالثلث وعجز ثلثه عن ثلثه لم يشتري الشخص كالولم صرح به ولو اوصى ان يشتريه عشرة أفقره حنطة جيدة بمائتي درهمه يتصدق بها فوجدها الموصى بمائة ولم يجد حنطة تساوى المائتين فهل يشتريها بمائته ويؤدى الباقي للورثة أو هي وصية لبايع الحنطة أو يشتريها حنطة ويتصدق بها وجوه أهمها اولها تنظير ما من وان أمكن الفرق بينهما بان المدار هنا على اسم الرتبة ولم يوجد ثم على الرقبة وهو مقتضى لصرف المائة في شراء حنطة بهذا السعر والتصدق بها والا قربان الاعتبار في الاخص يعمل الموصى عند تفسير الشراء من مال الوصية لا يعمل الموصى والاورث وقت الموت أو لادة الشراء (ولو قال ثلثي المتعني اشتري شخص) لان المأمور به مصرف الثلث الى المتعني وقضية كلامه مسكاه جواز شرائه مع القدرة على التكميل ثم الكامل أولى عند امكانه لكن الذى صرح به الطائوسى والبارزى انه انما يشتري ذلك عند العجز عن التكميل وهو الاقرب وما قاله بعضنا اذ الشارح

وقا (قوله واجبة فيها) أى فيما لو ذكر الثلث أو سكنت عنه وقوله واما الزائد أى عن الثلث (قوله كالولم صرح به) يتأمل الفرق بين الصورتين حيث وجبت الزيادة في الاولى دون الثانية ان جعل موضع الضمير اعتقوا ثلثي واشترأوا اما لو جعل مرجعه ذكر الثلث وعدم ذكره فلا اشكال (قوله فهل يشتري بمائة الخ) معناه (قوله بان المدار هنا) أى في المتعني (قوله ولم يوجد ثم) أى في مسئلة الحنطة (قوله يعمل الموصى) حتى لو زاد في ثلثي الموصى على قيمته لانه لم يعتبر له الموصى

فليبر (قوله وحيث منعت النقل الخ) عبارة الأتوار ولو قتل وقال قتل للضرورة وتلفت وأنكرها المسألة فان عرف هذا ما يدعيه صدق بينه في التفصيل والاطراب البينة ثم يصدق بالبين فان لم تكن بينة فاقول للمالك في نفي المدي انتهت (قوله يعلم الوديع بالخال) أي بكونه وليا (قوله والأوجه انه لا يحتاج في انته) يعني الحاشي (قوله ولم ينه) الواو للحال عبارة المحلى (قوله ان الأول أقرب) هو قوله وقضية كلامه الخ (قوله كالواوصي لمحي) ظاهره سواء علم حال الوصية بموته أم لا وعليه فيشكل بما رقييل الفصل من أهل الوقت على زيدو عرفان أحدهما ميتا كان الكل للآخر الخ الآن يفرق وقد يقال ليس فيما رقييل ما يثبت النسبة بين العلم ٦٠ بالوقت حال الوقت وعدم العلم بل قوله فإن مشعر بعدم العلم بالوقت حال الوقت

منشوف الى فك الرقاب من الزق ولهذا لا يجوز التشقيص فيمن اعتقه في مرض موته الا عند هجر الثلث عن التكميل وان ادى بعض المتأخرين ان الأول أقرب وكلام الشارح يميل اليه (ولو وصي لهما) بكذا (فانت ولدين) حين معا ومرايو بينهما دون ستة أشهر كما افاده الركني (فلهما بالسوية الا اني كذا وكذا الوأنت با كثر لانه مفرد مضاف قيم (أو) أنت (بهي وميت فكله للميت في الاصح) اذا لم يت كذا لعدم دليل البطلان باخه المصاحبة بين والثاني له النصف والباقي لورثة الموصي كالواوصي لمحي وميت (ولو قال ان كان جلد كرا) أو غلاما فكذا (أو قال) ان كان جلد (أنتي فله حصته أو لهما) أي الذكروا لاني (لنت) وصيته لان جلداه كله ليس ذكر أو لا أني ولو ولدت ذكرين فاكثر أو اثنين فاكثر فيم بينهما أو بينهما أو بينهما بالسوية وفي ان كان جلداه أنثى أو بنتا فله كذا لم يكن لهما شي وفارق الذكروا والاني بأنهم اسما جنس فبقا على القليل والكثير بخلاف الابن والبنت ووجه قول المصنف رد على الزاقي انه واضح ان المدعى في الوصية على التبادر غالبا هو من كل ما ذكر فيه فاضع الفرق (ولو قال ان كان يظن ان كرا) فله كذا (أو فلهما) أي الذكروا لاني (اضيق الذكروا) لان المسئلة ليست ماصرة للعمل فيه (أو ولدت ذكرين فالاصح هنا) انهما يصحرا لاني في واحد واتصا حصرا للوصية فيه والثاني المتع لاقضاء التستكر التوحيد (ويطيه الوارث من شاعنهما) ولا يشرك بينهما والفرق بين هذه والواوصي لهما أو ما في بطنها أو أنت بذكركين أو اثنين حيث يقسم ان جلداه مفرد مضاف لمعرفة قيم وما حاشا بخلاف النكرة في الأولى فانها التوحيد وان ولدت ذكر أو بنتا فلهما أو أنتي فله حصون فولدت خنثى دفعه الاقل ووقف الباقي وقضية كلامهم هنا انه لو وصي لمحمد ابن بنته وبنتان لكل ابن اسمه محمد أعطاه الوصي ثم الوارث من شاعنهما لم يحفل بالوقت والى صلحهما لان الوصية له بتعين صاحبه العلم لا يستل اياهه الا بالقتل بخلافه هنا فان قيل يراد به لآثر هنا لهذا التعين انشائي عن الوضع العلمي لمساواة النسبة الى جهلنا بغير الوصية له منهم ما لن ذكره واما كون هذا مهما وضعا وذلك معين وضعا فلا أثره هنا فليأوجه بأن عين الوصية له يمكن معرفتها بغيره قصد البيت ويدعي أحدهما انه المراد فيشكل الاسترخاء الخلف على انه لا يعلمه ارادته فيحلف للمدي ويستحق وفيما قاله لا يمكن ذلك وهذا الوجه (ولو وصي لجيرانه) بكسر الجيم (فلاربعين دارا من كل جانب) من جوانب داره الاربعة تصرف الوصية حيث لا ملاصق لها فليأعدها

(قوله لغت وصيته) ومثل ذلك ما لو ولدت خنثى لانا لم تنفق كونه ذكر أو لا أني أمالو قال ان كان جلداه أحدهما أنثى خنثى أعلى الاقل لانه لا ينفق عن كونه أحدهما (قوله وفارق الذكروا لاني) أي فيما قال ان كان جلد ذكر أو لا أني فولدت أكثر من ذكر أو أنتي حيث يقسم (قوله بخلاف الابن والبنت) أي فان كلامهما خاص بالواحد (قوله ردا على الزاقي) أي في غير هذا الكتاب (قوله انه واضح) أي الفرق (قوله اضيق الذكروا) أي دون الاتي (قوله بخلاف النكرة في الأولى) هي قول المصنف ان كان يظن ان كرا الخ (قوله ثم الوارث الخ) معتد وقضية انه يعلم الوارث عند فقد الوصي وان كان الحاكم موجودا وقيام تقديم الوصي على الوارث

تقديم الحاكم عليه أيضا فليأرجع (قوله لن ذكر) حصة مساواته (قوله وهذا الوجه) أي فليس أو كأنها الاحتمال مردود لولا دلالة في كلامه على اعتقاده بل ظاهر كلامه اعتقاده الأول وهو ان الوارث من شاء منهم ما ولا يشكل عليه وقوله وهذا الوجه لان المراد به ان رد الواجهة من الرد وذلك انما ثبت بمجرد الاحتمال (قوله بكسر الجيم) وفتحها لحن اه زبادي (قوله فلا ريب من دارا) ولو كان شخص أربع دور بجواره الوصية وفي كل دار زوجة فهل يعطى رأس من كل دار أو لا يعطى الا من حصته واحدة فيه نظرا لا تقرب الثاني أخذ بما يأتي في اجتماعه فماتت ويصرف ما بقي مما يخص كل دار على من فيها من ماله والتاجر في الدار له (قوله من جوانب داره الاربعة) ويستبرق في يدفع البسه تسعتهم جيرانا بحسب

فيما لم ينه انتهت وغرضه من ذلك دفع ما يوجه المتن من تعلق هذه المسئلة بمسئلة التمس قبلها (قوله كالصوف وضوءه) أي فيما اذا تركت خصوصته (قوله حيث يجوز له ان تراجمها) أي بان لم يكن زمن خوف (قوله فلا وجه الجواز) أي جواز القيس (قوله لم يضمنها) أو تقدم انه يجوز له الفسخ (قوله أو يبطها في التمسك) ليس من جملة مفهوم قوله من غير شذوان أو منه عبارته وبعبارة التخصه ولوربطها في التمسك أو وضعها في كور عمامته وشدها لم يضمن انتهت (قوله أي مسئلة فنيين) لعل المراد ان فهم مسئلة مستقيما

العرف فلو غش البعدين بعض جوانب دأره والدور التي في جهتها أحوال بين الدار والدور المتقابلة لها ثم عظم فينبغي أن لا يصرف لسم لعدم تعيينهم جيرانا ولو قد ثبت الجيران من بعض الجوانب كان في بعض الجوانب بنية خالصة من السكان أو نقص بعض الجوانب عن أربعين صرف الموصى به ان في بقية الجوانب وان قل وكان هؤلاء هم الذين أوصى لهم ابداء (قوله جيران فوقها) أي في غير ذلك ولو بلغ الوفا (قوله والاوجه أن يكون الزيج) ٦١ ومثله الوكالة أي اذا كان للموصى

ساكن خارجا أمانا كان فيه فيعد كل بيت من بيوت دارا فان كان استوفى العدد المعتبر فذلك والاقتم على بيوتهم من خارج (قوله والاقتاشف على) أي وان لم يقل بقية جمته على عدد الدور بل على عدد سكانه لم يكن كدار واحدة مع انهم صرحوا بأنه مثل الدار الواحدة (قوله على عدد سكانها) أي فلم يكن بها ساكن فهل يدفع ما يخصها لما لكها الساكن بغيرها أو لا فيه نظر والا قرب الثاني ونقل عن حواشي شرح الروض ذلك في الدرس عن الكوهيكوفي وبقي ما لو كان الساكن بها مسافرا هل يحتفظ ما يخصها الى عوده من

أركانها كما هو الصواب ان مالاصق أو كان كل دار مع جوانبها قد اعبروا بما ذكر في مائة وستون ذراعا غالبا والاقصد تكون دار الموصى كبيرة في التمسع فيسا مناهم من كل جانب أكثر من دار لصغر المساحة لها أو بسامتها داران وقد يكون داره جيران فوقها وجيران تحتها والاوجه أن يكون الزيج كالدار المتشكلة على بيوت حتى يستوعب دوره ولوزادت على الأربعين والاقتاشف عليه دور متعددة فلا تعدل دارا واحدة ويجب استيعاب العدد المعتبر مقدما لالاصق ثم من كل جهة ما كان أقرب فيما يظهر ويقسم المال على عدد الدور ثم ما خص كل دار على عدد سكانها أي يجمع فيما يظهر وان كانوا كلهم في مؤنة واحد كما هو واضح سواء في ذلك المسلم والغني والحر والمكاتب وضدهم كما تحمله الاخلاقهم وظاهر ان ما خص القن لسيدته والمبعض بينهم بنسبة الرق والحرة ان لم تكن مهايأة والا فلن وقع الموت في وقتهم ولو تعددت دار الموصى صرف لجيران أكثرها سكنى فان استواء في جيرانهم ما هو مستويستون من كل ظاهر ما خص فيما يظهر ومرفق أحدهم سكنيته حاضر الحرم تفصيل لا يبعد دجى بمعضه هذا ذا حاضر الشيء وجاره متقاربان وكما حكم العرف ثم يحكم هنا ويبحث الاذرى اعتبارا التي هوها حالي الوصية والموتى الزكوى اعتبارا التي مات بها والوجه كما آفاده الشيخ ان المسجد كغيره فيما تقرر ولورد بعض الجيران ودعى بقتيم في أوجه احتمالين (والعلماء) في الوصية لهم هم الموصوفون يوم الموت لا الوصية كما هو قياس ما مر بانهم (أصحاب علوم الشرع من تفسير) وهو معرفة معاني آية وما أن فيها اختلاف في التوقيف واستنباطا في غيره ومن ثم قال الفارقي لا يصرف لمن علم تفسير القرآن دون أحكامه لانه كما نقل الحديث (وحدث) وهو علم يعرف به حال الراوى قوة وضدها والروى محمد وضدها وعلى ذلك ولا عبرة بمجرد الحفظ والسمع (وقفه) بان يعرف من كل باب طرقا صالحا يهتدى به الى معرفة باقيه مدرسا أو استنباطا وان لم يكن يجتهد أحسب الابل العرف المطرد المحمول عليه غالب الوصايا فانه حيث أطلق العالم لا يتبادر منه الا

السفر أم لا فيه نظر والا قرب الاول ولو قل للموصى به جدد أصبحت لانتان في قيمته على العدد الموجود دفع القسم شركة كالمو مات انسان عن تركه قليلة وورثته كثيرة وكتب أيضا قوله على عدد سكانها ذكورا وانانا كبارا وصغارا أخذنا من قوله وان كانوا كلهم الخ (قوله كما تحمله الاخلاقهم) نعم نظرها لا بدخل أحدهم ورثته وان أعزت وصيته أخذنا بما في انه لا وصى به عادة وكذا يقال في كل ما يأتي من العلماء من بعدهم ثم رأيت نص الشافعي الذي قدمته في صحته الوصية وهو صريح في ذلك اهـ (قوله فان استواء) أي فلو جهل الاستواء أو علم التفاوت وشك في ترجيح البيان فينبغي انه كالمو لم الاستواء أم لا وعلم التفاوت ورجح البيان فينبغي التوقف فيما صرفه الى ظهور الحال (قوله ويبحث الاذرى) مقابل قوله ولو تعددت الخ وقوله اعتبارا التي هوها ضيف (قوله فيما تقرر) أي في انه يعطى كاحد الدور وفي انه اذا وصى لجيران المسجد يصرف لأربعين دارا من كل جانب (قوله وما أرى بها) أي من الاحكام (قوله مدرسا أو استنباطا) أو يرجع في حده في كل زمن الى عرف أهل محلته في زماننا العارف لما اشتهر الاقواله بمن مذهبه يعدقها وان لم يستعصر من كل باب ما يهدي به الى باقيه

ولو واحد بحيث يحصل به الاحتفاظ (قوله على نفسه وماله) ظاهره وان قل المال وكثرت الودعة فليراجع (قوله ويتفرع عليه ان الدار الخ) انظر هل يفصل في انواع المال باعتبار الخساسة والغلبة وفي الدار من كونها محكمة البناء مثلاً ومخلاف ذلك (قوله جل الزكشي القول الخ) هو قول الماوردي كما شرح به في النسخة (قوله على وجه) أي حكاية الماوردي مقابل لقوله لاضعن (قوله من رددت عن روم ذلك الخ) فيه نظران ممكنان موضوع كلام الماوردي في دالة المكروه كما هو المتبادر من (قوله بطلت الوصية) قد يتخيه ان محله ماله وما يوجد به تلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة والاجل عليهم كالأوصى بشاة ولا شاة له وعند غلبة تحصل الوصية عليها فامل اه سم على ج وأما لو لم يصر في وصيته أهل محل صرف الهم في أي محل اتفق وجودهم فيه وان بدلوه الصرف ٦٢ الى غير بلد الوصى وان كان فيه قراء أو علماء (قوله وفي الخبر الزوالا ولعل عابر) يعني

ان من رأى رؤيا وقصها على جماعة طابقت ما قاله أو لهم وظاهره وان لم يكن من أهل التعبير ولكن يحرم على من ليس أهلاً للتأويل لانه اقته بغير علم (قوله وكذا استكام) أي عالم بالحقايد (قوله وصاحب البيان) هو العمري (قوله لاسم) صفة لقوله لا مفرى الخ (قوله على ظهر قلب) أي عرفاً فلا يضطر غلط يسير ولا حين كذك فيما يظهر (قوله سوى ما يكفيه) أي في الحالة الراهنة (قوله فلا زهد هم) أي الأشد تباعد عنهم من غير حفاظ على أقل ما يكفيه ويرك ما زادوا عن حقيقته من الحلال الصرف فيخرجهم وقع السؤال في الدرس سماه الوصى للدلالة بل تصح وصيته وتنفق فلا صلح أو تلغ فيه نظراً والجواب

أحد هؤلاء ويكفي ثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو عين علماء بلد أو فقهاء مثلاً ولا عالم أولاً فغير فهم وقت الموت بطلت الوصية ولو اجتمعت الثلاثة في واحد أو أحداً بحداتها فقط فغير ما يأتي في قسم الصدقات ولو أوصى لاعم الناس اختص بالفقهاء المتعلق بالفقه بأكثر العلوم واستغنى عن اشتغال بتصيل الفقه وحصل شيأ منه لو وقع (لا مفرى) وان أحسن طرق القرآن وأداهوا وضبط معانيها وأحكامها (وأديب) وهو من يعرف العلوم العربية فحوا ويألفوا صر فلو نفقوا وشعروا متطقتاً (ومعبر) لروا الخليفة والأصح عار من عبرة التفسير وفي الخبر الزوالا ولعل عابر (وطبيب) وهو من يعرف عوارض بدن الإنسان صفة ضدها وما يحصل أو ما يزيل كلامهما (وكذا امتكلم عند الاكثرين) وان كان علمه بالنظر لعلقه أفضل العلوم أصولاً ماهر وان كان الفقه مبنياً على علمه لانه ليس بغيره خلافاً للمعبري وصاحب البيان ومنطقي وان توقف كالات العلوم على علمه وصرفه وان كان التصوف المبنى عليه تطهير الظاهر والباطن من حكمل خلقه في وتخليتها ما بكل كمال ديني هو أفضل العلوم لاسم من العرف ولو أوصى الفقهاء دخل الفاضل دون المبتدئ من شهر وعظه وللتوسط بينهما درجات يجتهد الفتى فيها والورع ترك الأخذ أو القراء لم يسط الامن يحفظ كل القرآن على ظهر قلب أو زهدا فلن لم يطلب من الدنيا سوى ما يكفيه وماله أو لأقل الناس فلا زهد هم في الدنيا ومنه أ كسبهم كما قاله القاضي أو لأجلهم فليدع الأوثان فان قال من المسلمين فلن يسب العصاة ولا يذبح في ذك كونهم معصية وهي في الجهة مبطله لان الضار ذكر المعصية لا ما قد يستلزمها أو يقارنها كما هنال من ثم ينبغي بل يتعين بطلانها وقال ابن عبيد الوثن أو بسب العصاة وقبول شهادة السلب لا يمنع عصيانه بالسب كما يعلم مما يأتي أو لأجل الناس صرف إلى ما في الزكاة كما قاله القوي ويحتمل ان يصرف إلى من لا يقرى الضيف أو لأجل الناس قال الروياني قال ابراهيم الحري بصرف إلى من يقول بالتثليث وقال الماوردي عندي انه صرف إلى أخيه الناعم لان الحق يرجع إلى الفعل دون الاعتقاد أو لفسادة ظلت بدعراً قابل وشراً فاجبا يظهر انهم الاسراف الاتي بينهم والصوفية العالمون بالكاتب والسنة ظاهراً واطناً وسيد الناس الخليفة لانه لا يتبادر منه والتريف المنتسب من جهة الاب إلى الحسن والحسين لان

ان الظاهر ان يقال فيه ان ان وجد من ينطبق عليه تعريف الولي بماه الملازم لطاعة التارك المعصية الشرف الغير المتضمن على الشهادة اعطى الوصى به والاقت الوصية ولا يشترط وجود الولي في بلد الوصى بل حيث وجد من اجتمعت فيه شروط الولي في أي محل وان بدعن بلد الوصى اعطيه ما يأتي من انه يجوز النقل هنا إلى غير بقعه بلداً المال الخ (قوله ومنه أ كسبهم) أي أحسنهم (قوله وقبول شهادة السلب) أي العصاة (قوله كما يعلم مما يأتي) وعبارته في الشهادات وتقبل شهادة كل مبتدع لا تكفر به بدعته وان سب العصاة فرضي عنهم من أو اصل أمواتا ودماءنا (قوله إلى ما في الزكاة الخ) معتمد وقوله إلى من يقول بالتثليث معتمد (قوله أو لفسادة) خرج به مال وقال لفسادات فيحصل على عاداته تاني الوفاة فنعنا الله بهم في الدنيا والآخرة (قوله وسيد الناس الخليفة) أي الامام

السباق فامل (قوله ومن ثم لو اترمه ضعفه) قال النسخ في ما شئتة ظاهره وان لم يره الامتعة ولا يعلمها وقد يشكك عليه ما قاله الشارح في الغفراء اذا استصفوا على السكة حيث لم يصفوا الامتعة لعدم تسلمها لهم وعدم رؤيتهم اياها انتهى قلت لا اشكال لان الصورة انه تسلم الفتحا كايديل عليه قوله ايضا واذا سلم الفتحا مع التزام حفظ المتاع فهو متسلم لمتاع معنى بل حسانتكمه من الدخول الى محله وايضا فلا استصفا هنا على المتاع وهناك على السكة وايضا فلا امتعتها

(قوله الا انه اختص بالاولاد فاطمة) وهو لا هم الذين جعلت لهم العلامة الغفراء ليتأزوا بها فلا يلبق بغيرهم من بقية آله صلى الله عليه وسلم لانه ترى زيهم فيوهم انتسابه الحسن او الحسين مع انتسابه نسبته عنهما يمنع من ذلك فاطمة ولتنبيهه (قوله الى غير فقره بلدا لمال) أي حيث أطلق في الوصية فان خص الوصية بأن قال أو صبت لفقير ابلد كذا اختص بهم فان لم يكن فيه فقير وقتها بطلت الوصية كما تقدم (قوله يقتضي اشتراط فقرهم) أي ٦٣ ما ينطبق عليه اسم الفقير والمسكين شرعا (قوله ووجه اعتباره)

الشرف وان عم مكل ورفع الا انه اختص بالاولاد فاطمة رضي الله عنهم عرفا مكردا عند الإطلاق (ويستل في وصية الفقراء المساكين وعكسه) والمراد بهما هنا ما يأتي في قسم الصدقات فتمين السلطان لما وصي به لاحدهما يجوز دفعه الى الآخر لانهما اذا افتقرا اجتماعا واذا اجتمعا افتقرا ويجوز النقل هنا الى غير فقره بلدا لمال لان الاطباع اليه لا يعتمد كامتدادها في الزكاة والوصية للتأني أو الاموال أو الاباء أو العمان أو الجاهل أو الرضى أو أهل السجون أو الفاروقين أو لتكفين الموتى أو خفي قبورهم تقتضي اشتراط فقرهم وان استعدهم الا ذرى في الجبايع ووجه اعتباره فهم انهم مستلزم السفر بل طوله غالب وهو يستلزم الحاجة غالباً فكان مشعر بالفقير قلنا اختص بغيراتهم واليتيم صغيراً لأب والام والارملة من الزوج لها لان الارملة من يات من زوجها ميتة أو يتوفى أو لا يشترط فيها تقدم زوج وبشركان في اشتراط الخلو عن الزوج حالاً ولو أوصى للارامل والاكبر واليتيم لم يدخل فيهن الرجال وان لم يكن له زواجات والقراب صرف لرجل لا زوجة له ولا تدخل المرأة الخلية في أوجه الزاين (ولو جهما) أي النوعين في وصية (شرك) الموصى به بينهما أي شركة الموصى ان كان والا فالحاكم (نصفين) فيصم نصف الموصى به لفقير او نصفه للسكاكين كافي في الزكاة ولا يقسم ذلك على عدد رؤسهم ولا يجب استيعابهم بل يستحب عند الامكان بخلاف مالو أوصى لثلاثة بنين زبوا بنين غيرهم حيث يقسم على عددهم ولا ينصف (وأقل كل صنف) من الفقراء والمساكين مثلاً حيث لم يقيدوا بعمل أو قيدوا به وهم غير محصورين (ثلاثة) لانهم أقل الجمع فان دفع الوصى أو الوارث أو الحاكم بغير اجتهاد أو تخليد جميع لاثنتين منهم غرم للثالث أقل مفعول ثم ان لم يعتمد مستقل بالدفع اليه لبقاء اعدائه والى ان يعتمد موعود غرمه ذلك دفعه الى الحاكم وهو يدفعه أو يورده لداره أو يضره بدفعه كذا قالوه وقد يقال كيف ساغ للحاكم الدفع له ولو ليدفعه لغيره مع فقته بعدم ذلك ويحكم كل ما هم على ما اذا تاب اذا اظفار انه لا يشترط في مثل هذا الاستبراء والاوجه كما جئ به الا ذرى معين لا يسترد ادمتها ان أحسر

بين ذلك وبين ما لو قال أو صبت لفقراء المساكين حيث شرك بينهم ما خصة ان يخرى يدور فيهم ولم يقصد كبري فيهما الا بمجرد التميز عن غيرهما من جنسهما بخلاف الفقراء المساكين فانهم لما اتصافوا بعين متباينين دل على استقلال كل منهما بمحكم قسم بينهما ما خصة (قوله أو الوارث) لم يتقدم ما يفيد ان الوارث الدفع بل قوله أي شركة الموصى ان كان والا فالحاكم يقتضي ان الوارث ليس له الدفع وعليه فقلل الوارث ليس الدفع لانهم لم يكن لو تصدى بالدفع اعتبه وقوله لبقاء عدائهم والآي بان تصد (قوله غرم للثالث) أي بان كان موسراً ولو لم لا (قوله وهو) أي الحاكم (قوله تعين الاسترداد) انظر ما يسترده لول الجميع لفساد الدفع أو نكاح ما دفعه اليها أو أقل متول لانه الذي يضره لو كان موسراً فيه نظروا والقرب الثالث وعليه هل يتعين جبايته استرده ان يكون منهما أو يكتفي من أحدهما وكان ما بقي بيده هو الذي دفعه له ابتداء فيه نظروا ولعل الثاني أقرب (قوله منهما) أي الاثنين المدفوع لهما

معينة نوع تعيين اذ هي محصورة في المحل المستفظ عليه لا تزيد ولا تنقص بخلاف بيوت المسكة التي جاسكانها بديون
 (قوله والا فالحاكم) واذا اختلف اعتقاد اهل الحاكم اعتقاد الموصي له فهل العبرة باعتقاد الحاكم أو لا فانه نظروا في الاقرب الاول
 (قوله فصار له وصيا) لم يذكر محام المصاهر في ينفق انهم بعد محام الرضاع (قوله في جواز اعطائه) انهم انه لا يتعين الاقل
 قد اريد على ذلك بسبب ما يراه ٦٤ (قوله فكما) أي في قول المصنف فالذهب انه كاحدهم (قوله وان كان) غاية

(قوله لانه يتقدر به) أي
 يتقدر الموصي الذي تارة
 (قوله لانه ان جبره افراده)
 ظاهره وان كان غير متذكر
 لكونه من اقارب (قوله
 وقد اسند وصيته اليه) أي
 بان جعله وصيا على تركته
 (قوله وأوصى لكل من
 قبيل وصيته منهم) أي
 ويصل كذا امثلا لانه من
 قوله الا في العمل ولعل
 في العبارة سقطا (قوله
 فامكن جعل احدهما على
 الاخر) أي يكون مقررا
 في الاولى بالفتن في الثانية
 بالف (قوله وصرف النصف
 في عماره) أي فان فضل منه
 شي ادخله لعمارة ان وقع
 احتسابه والاردن على
 الورثة (قوله كالموصي
 لزيد ولفقره) مقتضى
 التشبيه بزيد والفقر عدم
 انحصار المدفوع في اقل
 مقول وان النظر في الموصي
 فمعه ما رآه ولا يحرمه
 وقضية قوله وبطلت فيما
 زاد انه لا يعطى زيادة على
 اقل مقول وعليه فالتشبيه
 في قوله كالموصي لزيد
 الخ في أصل المعنى لا في
 مقداره والفرق على هذا انه فيما لو وصى لزيد ولفقره الموصي به معين وقطع الموصي
 وتعلق الوارث بشي منه وفوض لمحل صرف ما أخرجه الموصي أو الحاكم ونحوه لو وصى لزيد والملائكة جعل منه جزاء بـ
 والباقي للورثة فصار مقدارا لا يمتنع كونه محسوم على التيقن وبطل في غيره لان الأصل في التركة انها للوارث الا
 ما يتحقق خروجه

وبطلت
 وتعلق الوارث بشي منه وفوض لمحل صرف ما أخرجه الموصي أو الحاكم ونحوه لو وصى لزيد والملائكة جعل منه جزاء بـ
 والباقي للورثة فصار مقدارا لا يمتنع كونه محسوم على التيقن وبطل في غيره لان الأصل في التركة انها للوارث الا
 ما يتحقق خروجه

ويتقصون وأيضا فالمحفظ هنا ملك المتاعوث المحفوظ هو لما تم قدر (قوله ولم يتركوه - حتى يخلصه) الأولى حنف
به وهو تابع فيه للصفة لكن تلك ليس فيها إلا ذكر المطلق فالصغير (قوله لا ينيب ذلك) أي لا ينيب الاستماع والاصوات لما
بنفس الإخذ (قوله وغيره انصهر لرواه كالنصر) يشمل نحو السبايع مع أنه لا يتبادر القيس فيه النساء أصلا فليراجع (قوله
وأجرة النمل) في مسألة القيس قطعا كما هو ظاهر (قوله تجديد القصد لا خذها) ٦٥ الظاهر أن هذا هو الذي مره فيه فبا

مر بقوله أن قصده قصدا
معها فيكون مكررا معه
تأمل (قوله ولا يلزمه
بيان السبب) أي في الأولى
(قوله وموت آدمي وقوعه
بمضرة جمع الخ) أي فهذا
سبب ظاهر ومعلوم أنه
لا يشارك الحريق في
حكمه إلا في ومن ثم لم
يذكره معه في نصبه
والظاهر أن حكمه وجوب
الدينه نعم إن استغاض
فدينه قصده بلايين
نظير الحريق ويدل على
ذلك قوله الاتي واللا
صدق يبينه قلنا أصل
وليراجع (قوله عليه) متعلق
بقوله جل ويؤثره
صدق أيضا (قوله في المتن
ثم يحلف على التف به)
(قوله وهو محتج) أي
متعذر (قوله وارثا وكافرا
غنيا) قد عرفت هذا ما
عن من أنه لو أوصى
لميراثه أو لطلعه أو لغيره
لا تدخل الورثة لأنهم
لا وصى لهم فادق بحاج
بأن الذين لا وصى لهم
عادة فورثة الموصي فلا
أوصى لأقربيه نفسه

وبطلت فيما زاد عليه أول بدوقة تعالى فلي بالنصف والباقي يصرف في وجوه القرب لأما
مصرف الحقوقي إلى الله تعالى أو بثلاثه لله في وجوه الرعي ما ذكره وإن لم يقبل الله
فالمساكين أو لامهات أولاد موهم ثلاث ولغيره أو المساكين جعل الموصي بينهم اثلاثا
(أو) أوصى (لمع معين غير منصرف كالملوية) وهم المتدبون على وإن لم يكونوا من فاطمة
كرم الله وجهها والمهاشمة بني قحيم (صحت) هذه الوصية (في الظاهر) لا تقتصر على
ثلاثة) كالوصية لغيره أو الشافي البطالان لأن التعميم يقتضي الاستيعاب وهو متحقق بخلاف
الافتقار لأن عرف الشرع خصه بثلاثة فاتبع ودين الوصل يتبع فيها عرف الشرع غالبا
حيث علم (أو) أوصى (لا تبرز يد) مثلا وأوجه (دخل كل قرابة) وإن بعد وارثا وكافرا
وغنيا وضدهم فيجب استيعابهم والتسوية بينهم وإن كثر وأوشق استيعابهم كإجماعهم كإجماعهم
ولا يعارضه قولهم لو لم ينصروا فكالمالوية لأن عمله عند متعذر صرحهم وذلك لأن هذا لفظ
يذكر معرفة آثاره لادعاء جهة القربية منهم ومن ثم لو لم يكن له الأقرب صرفه الكمل ولم
ينظر والكون ذلك لفظا جامعاً لتسوية الأبعد مع غيره مع كون الأقارب جمع أقرب وهو أفضل
تفضيل ويؤخذ من قولهم المأواه يدخل فيهم غير الوارث ما لو كان قريباً فمقتضى وقوعه ويكون
نصيبه له سببه وهو الواجب كما يشهد الناصري وإن تعبه في الإسعاد يقال ينبغي دخوله فيهم إن لم
يكن له أقرب أحرار فإن كانوا فلا تدخل لهم معهم لعدم قصدهم بالوصية (الأصل) أي أباً أو
أماً (وغيره) أي ولد (في الأصح) إذ لا يسمون أقارب عرفاً أي بالنسبة الوصية فلا يفي نصيبها
أقارب في غير ذلك والثاني يدلنا أن دخوله في الوصية لأقرب أهل به وعلى قول الحرر
الأصول والغرور لا فائدة دخوله لأجداد والجدات والأخادق والأقارب (ولا تدخل قرابة
أم في وصية العرب في الأصح) إذا كان الموصي عربياً لأنهم لا يقضون بها ولا يصدقون قرابة
والثاني تدخل في وصية العرب كالجهم وقواعد الشرعين وصححه في الروضة جري عليه إن
المقري وما عهده الزركشي وغيره وهو المعتمدة قد صرح أنه صلى الله عليه وسلم قال سعد بن أبي وقرة
أمرؤنا له ويدخلون في الرحم اتفاقاً (والعبرة) في ضبط الأقارب (بأن أقرب جد ينسب إليه به)
أو أمه بناء على دخول أقاربها (وتعد أولاده) أي ذلك الجد (قبيلة) واحدة ولا يدخل أولاد
جد فوقه أو في درجته ولو أوصى لأقارب حسن لم تدخل المسيحيون وإن اتفقوا كلهم إلى على
كرم الله وجهه أو لأقارب الشافي دخل كل من ينسب للشافي لأنه أقرب جد يعرف به
الشافي لأن ينسب لجد يضاف كالأخوة شافع على العباس لأنهم إنما يسمون للطلب
أو لأقارب بعض أولاد الشافي دخل فيها أولاده دون أولاد جد شافع ومر في الزكاة أنه صلى
الله عليه وسلم فلا وصى لأقربيه صحت وحل على القرابة في أوجه لوجهين كأخاه الوالد
رحمه الله تعالى لا على اجتداد لما تم وأهل البيت كالأول ثم تدخل الزوجة فيهم أيضاً

٩ نهاه خا لم تدخل ورثته كباقي الوصى لهم ههناهم أقارب زيدهم من غير ورثة الموصي وعليه فواتق أن بعض
أقارب زيد كان من ورثة الموصي لم يدع له شيء (قوله فاستوى الأبعد) عطف على قوله لو لم يكن الخ أي ومن أجل كون المقصود
به عرفاً بالجهة لم ينظر إلى العدد ولا لكونه اسم تفضيل (قوله جمع أقرب) في المختار ما يفيداه جمع قريب حيث ظاهراً والقرابة
الرحم إلى أن قال وهم أقرب إلى وأقربى والعامة تقول هم قرابتي وهم قرباني (قوله ثم تدخل الزوجة فيهم) أي في أهل البيت

فنه قال هل فصل بين ما اذا تعرضت البيئة لكون الحريق مثلا عرف وعرفه فبعد ما اوديع بلايين وبين ما اذا لم تعرض
 فيصاح الجين (قوله لم يضمن الوديعه بتقرط اوتد) لا ينفى ان مثله يتأتى فيما صرح في دعوى التلف لكنه لما خص هذا
 بالتقييد لان الرد يبرئ دون التلف فربما يتوهم ان دعوى الرد تمثل الرد فنفه بما ذكر (قوله بنفسه) لاجابة اليه مع قوله
 (قوله والاحكام آية الزوجية) ٦٦ هذا خلافاً للمشهور في العربية من انهم اطلق الزوج وعبارة المختار وسواء المرأة

أبوزوجها لآفة فيها غير
 هذه وفي المصباح جادة
 الزوجة وزان حساة أم
 زوجة الا يجوز فيها غير
 القصر والجسا كل قريب
 للزوج مثل الاب والابن
 والعم وقوله أربع لذات جارية
 مثل عصا وحمل مثل يد
 وجوها مثل أبوها يرب
 بالحرور وحمل بالحرز
 مثل نسب وول قريب من
 قبل المرأة فهم الاختان
 قال ابن فارس الحم أبو
 الزوج وأوامرأة الرجل
 وقال في الحكم أيضاً وحمل
 الرجل أبو زوجته أو
 أخوها أو عمها انفصل
 من هذا ان الحم يكون من
 الجانبين كالصهر وهكذا
 نقله الخليل عن بعض
 العرب اه (قوله الاختان)
 أي أقارب الزوجة (قوله
 كالوقف عليهم) أي فتنزل
 العتيق والمنفق (قوله
 وجب استيعاب الأقربين)
 يتأمل هذا مع قوله من
 أقرب أقارب زيد وما
 المراد من الأقربين الذين
 يجب استيعابهم (قوله
 لكن بحث ابن الرضا الخ)

ضعف (قوله نعم الشقيق مقدم على غيره) أي هنا وفي الوقت (فصل في أحكام معنوية للموصي به) المنفعة
 (قوله تصح الوصية بتنازع الخ) قال في شرح هذا العمل بعد كلام قرر منه ومن هذا يعلم انه لا يصح الا بصدق ابراهيم بتعريف
 الوصي ويتصدق بما يحصل من ربحه لان الربح بالنسبة له لا يسمى غلة ولا منفعة فعين الموصي حاله لا يحصل الا
 بزوالم هذا واضح خلافاً لمن وهم فيه

منه (قوله وسواء ادى غلط الخ) راجع لقوله المتن ضمن كما يعلم من عبارة النسخة (قوله ويخرج بطلب الملك ابتداءا ووجوب الخ) عبارة النسخة ويخرج بطلب الملك قوله ابتداءا ووجوب بالسؤال غير الملك ولو بغيره ولقول الملك في عندك ودية (قوله ويسافر هـ) أي بالعين الموصى بنسخته (قوله يقتضى عدم الفرق) معتمد ٦٧ (قوله المؤبدة) أي بان ذكرها

لفظا تأيد وقوله أو للطلقة وفي حاشية الزيداني أن مثل ذلك ما لو قال بغيره سنة (قوله حيانك) أي أو حيانك زيد أم زيد (قوله فالجزوم به الخ) معتمد وقوله كما قاله الاسنوي الخ معتمد (قوله بخلاف الخدمة) أي أنه اجاره لغيره دون خدمته (قوله فانه اباحه) أي فليس لهم التصرف فيه بغير الاكل (قوله لانها ابدال المتافع) ومن ذلك لبن الامة فهو للموصى له فله منع الامة من سقي ولها للموصى به لا لتغير الائمة ما هو فيجب عليه تمكينها من سقيه لقوله (قوله وفرق الاسنوي بينه وبين الموصى له وبين الموقوف عليه الخ) على هذا الثاني (قوله ورد الاولان) هما قوله أقوى للملك التادير وقوله التادير الوراث (قوله ولا كذلك الموقوف عليه) أي فليس له واحد منها والمردعج الاجارة منه انه لا يؤجر ان لم يكن ناظرا والا فلا جارة من

المنفعة من تقارحها صحيح (وعلق الموصى له) بالمنفعة وكذا بالغلة ان قامت قرينة على ان المراد بها مطلق المنفعة أو أطرد الفرق بذلك فيما يظهر بغير ما هو (منفعة) فهو (العبد) للموصى بغيره فليس اباحه ولا عار به ولازمه بالقبول ومن ثم جاز له ان يؤجر ويبيع ووصى بها ويسافر بها عند الامن ويدها ما توثق عنه وإطلاقه المنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبدة والمؤقتة لكن قيدته في الرخصة بالمؤبدة أو المطلقة أما اذا قلنا وصيتك بنفسه حيانك فالجزوم به في الرخصة وأصلها هنا ان ليس عليك وانما هو اباحه فليس له الاجارة وفي الاعادة وجهان أحدهما كما قاله الاسنوي المنع فقد جزم به الرافعي في بطلان من الوصل لكن جزم الرافعي في الباب الثالث من الاجارة يجوز اهما منه وصو به في المهمات وظل انه بغير الوقت على زيد ثم عرفه وقال كلا منهما عليك بالمنفعة مع التقييد بصيغته وجع بعضهم بينهما يحمل المنع على ما اذا كان في عبارة الموصى ما يشعر بخصر للمنفعة عليه بنفسه كوصيته له ليسكن أو يتقنع والجواز على خلافه لانها عبرة بالفعل واستدعه الى الخطاب اقتضى قصوره على مباشرته بخلاف منفعته أو خدمته أو سكناها أو كونهما بالتبعية والاستخدام كقوله بان خدمته بخلاف الخدمة كما هو واضح وقوله فهو للموصى المخرج زيد أو بل خبر من مالى عليك كاطعام الكفارة بخلاف اشتراط خبر أو صرفة لم يجرى فانه اباحه والفرق بينهما ان الاطعام ورد في الشرع مراد به التملك كما في قوله تعالى فكفارة اطعام عشرة مساكين فمحل في لفظ الموصى عليه ولا كذلك الصرف (و) علق أيضا (أ) كسبه المتأدة) كاستطاب واحتساش واصطباد وأجرة حرفة لانها ابدال المتافع الموصى به لا النادرة كعبه ولقطعة اذا لا تصد بالوصية (وكذا مهرها) أي الامة الموصى بها اذا وطلت بشبهة أو نكاح عليك الموصى له بغيرها (في الاصح) لان من غلبه الرقة كالكسب والتملك الموقوف عليه وقوله في الرخصة وأصلها عن العراقيين والنفوسى جزمه الا كقولهم وهو الموقوف الثاني وهو الاشبه في الرخصة وأصلها انه ملك لورثة الموصى وفرق الاسنوي بينه وبين الموقوف عليه بان ملك الثاني أقوى للملك التادير والورثة بخلاف الاول وعلق الاول والثاني قال غيره ولا يملك الرقة على قول فتوى الاستيعاب بخلافه هنا ورد بان الموصى له بالمنفعة أبا قيل فيه انه يملك الرقة أيضا ورد الاولان بان الموصى له يملك الاجارة والاعارة والسفر بها وتوثق عنه المنفعة ولا كذلك الموقوف عليه فكان ملك الموصى له أقوى وعدم ملك التادير وانما هو لعدم تبادر دخوله والورثة انما هو لباثى ولا جزم من الامور ولا يملكها الا أن ذلك لخصف ملكه ومن ثم لم يحد الموصى له لو طعن الموصى به ولو مؤقتة مجردة خلافا لبعض المتأخرين بخلاف الموقوفة عليه لما تقرر من ان ملكه أضعف وأيضاً فالحق في الموقوفة لبعين الثاني ولو لمع وجود البطان الاول ولا حق هنائي المنفعة لغير الموصى له فان دفع ما قيل الوجه التسوية بينهما أو وجوب الحد في الوصية دون الموقوف ولو أدها الوراث فالولد حريص عليه وعليه قبلته

ونظمته لكن لا من حيث كونه موقوفا عليه (قوله انما هو لباثى) أي من قوله بعد قول المصنف ولها وبقرق بينه وبين ولد الموقوفة بان ملك الموقوف عليه له لم يضره الخ (قوله خلافا لبعض المتأخرين) منهم ج حيث قيل بالمؤبدة (قوله ولا حق هنائي المنفعة) هو نظاره في المؤبدة أما المؤقتة فالحق فيها بعد انقضاء المدة ولورث ومقتضاه الحد وهو ما جرى عليه (قوله التسوية بينهما) أي في سقوط الحد عنهما أو وجوبه عليهما

لا ودعة لاحد عندي الخ (قوله والظاهر كقوله الزركشي الاكتفاء في جوابه) أي من قامت عليه اليانة بأصل الابداع كما هو ظاهر السياق فراجع (قوله أو يدفعه للإمام الخ) مقابل قوله فيصرفه في مهرها فها هو تحت يده (قوله سقطت دعوى الآخر) كان الأوضح الأضمار (قوله أي وجوب قيمتها) انظر ما المراد بهذا التفسير مع ان ما قبله أوضح في المراد منه عدم (قوله وبشترى بها) أي بقيمة وقت الولادة مثله من ذكر أو أنثى (قوله يلزمه المهر للوصى له) ولعل وجهه ان منفعتها لما كانت للوصى له وكان المهر الحاصل من نكاح أو غيره له نزل الوارث منزلة الأجنبي وكان ملكه لرفقة شبهة فوجب عليه المهر (قوله ولا حده عليه) أي ومن زوجه وقوله ويحرم عليه أي الوارث (قوله من التحمل) أي فانه يجوز وقضية الجواز عدم وجوب المهر وهو كذلك فيما يظهر وتقدم انه اذا أولدها وجب المهر وبقي ما لو كانت ممن تحمل ووطئها ولم تنصر به مستولدة فهل يجب به مهر طهرته عليه أولا وفي ٦٨ الباب ان الأول هو المختد (قوله وعليه قبة الولد) أي والولد حرسب وقياس

وبشترى به مثله لتكون رقبته ما وارث ومنفعة للوصى له كالأولدة رقبته وتصير أمه أم ولد الوارث فتعق بجهته ما لوجه المهر للوصى له ولا حده عليه ويحرم عليه الوطء ان كانت ممن تحبل بخلاف ما اذا كانت ممن لا تحبل والفرق بينهما وبين المهرونة حيث حرم وطؤها مطلقا ان الزمان قد حصر على نفسه مع تمكنه من رفع القافة فاداه الذين بخلاف الوارث فهما ولو أحبلها الموصى له لم يثبت استيلادها لانه لا يملكها وعليه قبة الولد والأوجه ان ارش الكارة وورثة لانه بدل جز من البدن الذي هو ملك لهم ولو عرفت المنفعة تتقدمه من أوكسبه أو غلة دار أو سكاه لم يستحق غيرها كما مر فليس له في الأخيرة عمل الحدادين والقصارين الا ان دلت قرينة على ان الموصى أراد ذلك فيما يظهر ويجوز تزويج الموصى بمنفعته والمزوج له ذكر أو أنثى أو أنثى الوارث بان الموصى له كما أتى به والدرجته الله تعالى غير أبيها لولا تزويج غير اذن من واليه فهو ماهر وفي رواية فكاحه باطل ولان ملك رقبته يتضرر بتعلق مؤن النكاح باكساب الزوج النادرة وهي ملك رقبته على الأصح كما في الوسيط من استقلال الموصى له بتزويج العبد مخرج على مخرج وهو ان مؤن النكاح لا تتعلق باكسابه النادرة أو على رأي من ان اكسابه المذكورة للوصى له بالمنفعة (لاولدها) أي الموصى بمنفعتها أمة كانت والحال انه من زوج أو زنا أو غيرهما فلا يملكه الموصى له ويفرق بينه وبين ولد الموقوف بان ملك الموقوف عليه له ما عارضه أقوى منه بخلافه هنا فان ابتاعه ملك الأصل الوارث المستمتع له معارض أقوى لملك الموصى له تقدم عليه (في الأصح بل هو) ان كانت حامله عند الوصية لانه كالجزء منها أو حلت به بعد موت الموصى لانه الآن من فوائد المستحق منفعة بخلاف الحادث بعد الوصية وقبل الموت وان وجد عند له بدونه فيعلم بصفته الى الآن (كلام) في حكمه ان تكون (منفعتها له ورفقته الوارث) لانه جزء منها فجزى مجراها

المعانة للوصى له وما زاد على ذلك يكون للوارث استندامه (قوله لم يستحق غيرها) ومقتضى ما تقدم والثاني من ملكه للنفعة الموصى به أمك هذه وان كانت خاصة (قوله ذكرنا كان أو أنثى) هو ظاهر في الأجنبي ان يبيعها عليه فيتولى تزويجها أما العبد فالمراد بتزويجه الاذن له فيه وعليه فكان الظاهر ان يقال ولا يصح تزويج العبد الموصى بمنفعته الا باذن الوارث والموصى له وفي سم على حج فرع الوجه ان الموصى له كالأجنبي في حرمة الخلوة والنظر اه وقضيته انه لا فرق في النظر بين كونه بشبهة أو لولاه لا فرق بين النظر لاي السرة والحصبة وغيره (قوله فهو ماهر) أي زان (قوله والحال انه من زوج أو زنا) بخلافه من الموصى له او الوارث فله حر كما هو كذلك وان كان من أجنبي بشبهة كان اشبهت عليه أمة أو زوجته الحرة فانه يكون حر أو تزيمه فيته يوم الولادة يشترى به مثله على قياس ما مر مما لو أولدها الوارث وقوله أو غيرها كجملة (قوله بخلاف الحادث) أي فهو ملك الوارث (قوله بعد الوصية) أو يتنازع المهرمان فيما لو قرن الجمل خروج الروح فهل يلحق بما بعد الموت أو بما قبله فيه نظروا والقرب الثاني لحصول الموقوف قبل انتقاله لملك الوارث (قوله وان وجد عنده) أي الموت وقوله ولو نص أي الموصى وقوله على الولد أي الحادث بعد الموت

ما مر ان يشترى به مثله لتكون رقبته ما وارث ومنفعة للوصى له كالأولدة رقبته وتصير أمه أم ولد الوارث فتعق بجهته ما لوجه المهر للوصى له ولا حده عليه ويحرم عليه الوطء ان كانت ممن تحبل بخلاف ما اذا كانت ممن لا تحبل والفرق بينهما وبين المهرونة حيث حرم وطؤها مطلقا ان الزمان قد حصر على نفسه مع تمكنه من رفع القافة فاداه الذين بخلاف الوارث فهما ولو أحبلها الموصى له لم يثبت استيلادها لانه لا يملكها وعليه قبة الولد والأوجه ان ارش الكارة وورثة لانه بدل جز من البدن الذي هو ملك لهم ولو عرفت المنفعة تتقدمه من أوكسبه أو غلة دار أو سكاه لم يستحق غيرها كما مر فليس له في الأخيرة عمل الحدادين والقصارين الا ان دلت قرينة على ان الموصى أراد ذلك فيما يظهر ويجوز تزويج الموصى بمنفعته والمزوج له ذكر أو أنثى أو أنثى الوارث بان الموصى له كما أتى به والدرجته الله تعالى غير أبيها لولا تزويج غير اذن من واليه فهو ماهر وفي رواية فكاحه باطل ولان ملك رقبته يتضرر بتعلق مؤن النكاح باكساب الزوج النادرة وهي ملك رقبته على الأصح كما في الوسيط من استقلال الموصى له بتزويج العبد مخرج على مخرج وهو ان مؤن النكاح لا تتعلق باكسابه النادرة أو على رأي من ان اكسابه المذكورة للوصى له بالمنفعة (لاولدها) أي الموصى بمنفعتها أمة كانت والحال انه من زوج أو زنا أو غيرهما فلا يملكه الموصى له ويفرق بينه وبين ولد الموقوف بان ملك الموقوف عليه له ما عارضه أقوى منه بخلافه هنا فان ابتاعه ملك الأصل الوارث المستمتع له معارض أقوى لملك الموصى له تقدم عليه (في الأصح بل هو) ان كانت حامله عند الوصية لانه كالجزء منها أو حلت به بعد موت الموصى لانه الآن من فوائد المستحق منفعة بخلاف الحادث بعد الوصية وقبل الموت وان وجد عند له بدونه فيعلم بصفته الى الآن (كلام) في حكمه ان تكون (منفعتها له ورفقته الوارث) لانه جزء منها فجزى مجراها

استقامته من حيث العربة كالأضيق (كتاب قسم التي عو الغنية) (قوله سمي بذلك لان الله خلق الدنيا الخ) قد يقال
قد تقدم ما سمي لاجله فينا في قوله ثم سمي به المال الا في رجوعه اليه هو هذا الذي ذكره هنا ليس وجه التسمية وانما هو
بيان معنى الرجوع اليه الذي تقدم انه وجه التسمية وعادة المعنى والى مصدره اني اذ ارجع لانه مال راجع من
الكفار الى المسلمين قال الفضل ممي في ان الله تعالى خلق الدنيا الخ بفعل ما قاله الفضل شرعا وبما قاله الله قبله (قوله من

قوله فوجبه مال) أي بان كانت الجنة طلبة خطأ أو شبهة عدلوني عن القصاص على مال فان أوجبت الجنة قصاصا
واقص بطلت الوصية (قوله وجب شرعته) أي أما اذا قطع بعض أعضائه ٦٩ مثلا فإرشه للوارث كما مر في

أرض البكارة (قوله
وللمشترى له الوارث)

أي ان لم يكن وصي والا قدم

على الوارث اه سم على

حج المعنى (قوله ثم اعتاقه

عن الكفارة تمتع بوعيه

فلو فصل متى بجنا فبما

يلزم (قوله كما جعله

كلامهم أي خلا فالحج

حيث قال ومنه يؤخذ

انه لو ائتمت بمن قريب

لا يحتاج فيه لنفقة أو في

من المدة لا يحتاج فيه

لذلك مع اعتاقه عنها

(قوله وكذا كتابته) أي

بمقتضى وقوله لغيره يؤخذ

منه عدم صحة وقعه لعدم

منفعة ترتب على الوقف

فان الموصي له يستحق

جميع منافعه فلم يبق

منفعة للوقوف عليه

(قوله والوصية بحالها)

أي باقية الخ (قوله تعمل

على السنة الاولى)

بغلاف مال أو وصي بجمعة

عبد سنة غير معينة

والثاني يملكه الموصي له ورد بما روي لو نص على الوقف في الوصية دخل قطعا ولو قتل الموصي
بمنفعته فوجب مال وجب شرعته رعاية لنرضي الموصي فان لم يبق يكامل فقص والمشتري
له الوارث وقرق يمتنع وبين الوقف فان المشتري فيه المال كما بان الوارث ههنا مال لا يصل
فكذا بده والوقوف عليه ليس مالكا فلا يمكن له تقاضي البذل فتمسك المال كما ويبيع في الجناية
وبين أنه يطل حق الموصي له بخلاف ما اذني (له) أي الوارث ومثله موصي له بربقة
دون منفعة (اعتاقه) يعني القن الموصي بمنفعته كما باسله ولو مؤبد لا يتخلص ملكه ثم
اعتاقه عن الكفارة تمتع ومثل ذلك اعتاقه عن التذرية على انه يملكه بملك واجب
الشرع كما قاله الاذني وسواء في ذلك ان كانت الوصية موقوفة بجمعة قريبة أم لا كما جعله كلامهم
خلا فالأذني وكذا كتابته لغيره عن الكسب والوصية بحالها بعد العتق ومؤنته في بيت
المال والا فلي مياسير المسلمين (وعليه) أي الوارث ومثله الموصي له بربقة (فقتته) يعني
مؤنة الموصي بمنفعته قنا كان أو غيره ومنها فطرة القن (ان أوصى) بالبناء للفعول وهو
الاحسن ويصح للفاعل وحذف علم به أي ان أوصى الموصي (بمنفعته مدة) لانه مال لا رتبة
والمنفعة فيها عدا تلك المدة فبما اذ أوصى بمنفعة عبدا وادار سنة تعمل على السنة الاولى لقوله
لو أوصى بمنفعته سنة ثم أحرسته ومات فهو رابطت الوصية لان المسقط منفعة السنة الاولى
وقد فتر عمل على تعيين الاولى لو كان الموصي له قابلا عند الموت وجب له اذا قبل تلك الوصية
بذل منفعة تلك السنة التي تلي الموت وان تراخى في القبول عنها لانه يبين اعتاقه من حين
الموت كما عمل بما مر على من استولى عليها من وارث أو غيره كما هو ظاهر وان قيل فوات حقه
بقيته وان له سنة من حين المطالبة (وكذا ابداني الاصم) لانه ملكه وهو ممكن من دفع
الضرر عنه باعتاق أو غيره والثاني انها على الموصي له لانه مستوفى المنفعة فهو كزوج وعلف
الذابة كنفقة الرقيق وأما سقي البستان الموصي بغيره فان تراضيا عليه أو تبرعه به أحدهما
فظاهر وليس لا شرع منه وان تنازعا لم يصبر واحد منهما بخلاف النفقة لحرمة الروح وأخي
صاحب البيان بانه وان متى ينصب عليه حكم الارقاء لاستحقاق منافعه على الابجختلف
المستأجر لانها تعمل منافعه واعتقده الاصمى وغالغها أو تشكيل والبسقي قتالاه حكم
الاحرار ورج بعض المتأخرين الثاني بانه أوفق لطلاق التهمة اذ لم يعد أحد من موانع ضو
الارث والشهادة استحقاق المنافع اه قول المروى لان لزمه الجمعة بحمل كلام الرايين

فان تعيينه للوارث كافي الروضة لانه هنا بقي للوارث شركة في المنافع وكذا الوصى له بغيره سنة اه حج بالمعنى أقول
يشكل على جهة البيع فيما ذكر من بيع دار استفتت المعتدة بالافراسكاها ليجعل بذة الاستحقاق وجه الاشكال انه
اذ أوصى له بالخدمة كان الموصي به غير معلوم لان الوارث ينتفع به في غير زمن الخدمة وكذلك مالك الدار ينتفع به على وجه
لا يؤدي الى منع المعتدة من السكنى كوضع استمته في الدار لا تمنع المعتدة من السكنى ولا ترتب عليها خاوة (قوله لان المسقط
أي بالوصية وقوله وقد فتر أي بالاجارة (قوله على من استولى عليها) أي لو لم يستول عليها أحد فانت على الموصي له فلا
يستحق بدلها (قوله حكم الاحرار) محتمد

حيث اتفق جواز تصرفهم فيه (الخ) لعل المراد بالتصرف هو الوضع في الحرز والنقل من محل إلى آخره ما جاز في ذلك
 (قوله فإني صادق عليه) أي إلى إسلامهم فأعلم من قول المصنفين كقولهم إمامنا مؤمنهم بعد الإسلام فلا يصدق
 (قوله أما الأول) هو قوله بنصب عليه حكم الازالة وقوله وأما الثاني هو قوله حكم الإسراء (قوله ومثل مالو كانت المدة
 مجبوبة) أي مدة الوصية كل من قال أي جبي ما جئتم من السفر (قوله وطريق الصفة) أي من البيع لثالث ويوزع الثمن
 على قيمة مساوية لقيمة منتزعه ويدفع ما يخص المنتفعة للموصي له وما بقي للورث وقوله أنه أي الإطلاق (قوله
 إذا فائدة لتبره) قضية هذا التعليل ٧٠ أنه لو خص من المنتفعة الموصي بها كان أوصى بكسبه دون غيره مع يسهل

أما الأول فواضع وأما الثاني فهو لاستغراق منافقه أن كان حرا وماله أن زاد اشتغاله على
 قدر الظهور والأزمنة ولم يكن له إلا أن منافقه منه منها كالسيد مع قننه (ويصح) أي الموصي
 بمنفعته فهو مضاف للمفعول وحذف ظاهله وهو الورث لظهوره وصح عود الصغير للورث
 السابق فهو مضاف للمفعول (أن لا يورث) بالنسبة لفاعل وحذف المفعول أي الموصي المنتفعة
 والمفعول أي أن لم يورث الوصية بمنفعته (كبيع الثمن) (المتاجر) فبيع البيع ولو
 لفير الموصي له ومثل مالو كانت المدة مجبوبة وطريق الصفة حيثما ذكره في اختلاط
 جام الربح مع الموهول (وإن أريد) المنتفعة ولو بالظاهر المخرج أنه يقتضي التأييد (فلا يصح
 أنه يصح بيعه للموصي له دون غيره) إذا فائدة لتبره فيه أي فائدة ظاهرة ومحل النزع إذا
 لم يصح ماله البيع من غيرهما فإن اجتماعا لقياس الصفة لجود الفائدة حيث لا ينظر في
 هنا الفائدة الاعتناق كل من لأنه يحصل بين المشتري وبين منافقه وهذا الموصي له لما استحق
 جميع منافقه على التأييد لصار ما لا ينفقه وبين من يشره لظهوره كما علم في ثالث
 شروط البيع والثاني صح مطلق الكال الإقية فيه والثالث لا يصح مطلقا لاستغراق
 المنتفعة بحق الغير ولو أراد صاحب المنتفعة بيعها فالظاهر جهتها من غير الورث أيضا كما
 اقتضاء تعليلهم خلافا لداريوس تبعه وإذا لم يصح بيعه إلا للموصي له فأسلم الثمن والموصي
 له والورث كافران فلا وجه له بحال بينهما وبينه ويستكسب عند علم قننه الموصي له
 ولا يبيعان على بيعه لسألت لأنه لا يدري ما يخص كل من الثمن ولا شكل على ما تقر من
 جهة بيعهما لثما من أنهما لو باعاه بهما الثالث لم يصح وإن تراصيا لوضوح الفرق
 بينهما وهما كل من الثمن مثلا مقصودا أنه قد يقع التراجع بينهما في التقويم لا في غاية
 بخلاف أحد المبيعين هنا فإنه تابع فموقع فيه ولو أوصى بمنفعة مسلم لكافر فظاهر كلام بعضهم
 جهة الوصية وعليه فيصير على ظاهره المسلم كالأجنبي كافر مسلما عند فهم كلامه عدم جهة
 بيع الموصي له بالمنتفعة المؤبد للورث وهو كذلك حكاه في تفسيره المار في بيع حق خصوص البناء أو
 المرور ولو أوصى بلحق رجل ويحمله لا يخرق فاعتقها ما كمالها متى قبل الجمل لا لماله أنقر بذلك

الموصي له لبقائه بعض
 المنتفعة للورث فتع
 الإقية في البيع وهو ظاهر
 (قوله أي فائدة ظاهرة)
 أي والأفلاح كساب
 النادرة وهي فائدة في
 الجمل (قوله فاقاس
 الصفة) أي ويوزع الثمن
 بالنسبة على بقى الإقية
 والمنتفعة إذا استكانت
 قيمته منافقه ما يورثها
 عشرين فلذلك الإقية
 خمس الثمن ولأن المنتفعة
 أربعة أخماس (فخرج)
 في سم على ج ولو أوصى
 أن يدفع من ثلث أرضه
 كل سنة كذا المصدق
 مثلا ونحوه من الثالث
 لم يصح بيع بعضها وترك
 ما يحصل منه للمعين
 لا اختلاف إلا أنه قد
 يستقر قهوا فيكون
 الجمل للموصي له اهـ

(قوله لأنه لا يدري ما يخص كلا الخ) قد يشكل هذا مع جهة البيع منهما مع جهل كل بما يخص من
 الثمن وقد يجاب بان اجتماعهما من ضمانهما للثمن على جهة البيع من التنازع ولا يلزم من جوازه الاختيار إلا جابر
 عليه (قوله فظاهر كلام بعضهم جهة الوصية) أي على هذا في فرق بينهما وبين مال الموصي بمثل لكافر وماله الموصي له
 بقى على كفره حيث قال الشارح يبين بطلان الوصية بأن لذل المسلم بملك الكافر أقوى من مجرد ملك المنتفعة وقياس
 ما صرح في الإجارة أن يكافى رفع يده عنه باجتماع مسلم (قوله وهو كذلك) يتأمل هذا مع قوله السابق ولو أراد صاحب المنتفعة
 بيعها الخ ولم يذكر بيع المستقلة الأولى ويمكن حل ما هنا على المؤبد وما تقدم على خلافه (قوله لا علم آخر بذلك
 الخ) يؤيده أنه لا يشترط في عدم عتق الجمل ما ذكر من التصريح ولو أوصى بمثل أمه دونها لم يقتضها لم يمتنع
 الجمل ويبقى فيه الوصية لأنه قد عليه أنه قد بدلت لعل المراد بغيره بذلك أنقراده بشبهه أو أن المنى له أنقر بذلك
 على نقد وقام الوصية

عليه الحد كالإختي وأما قوله حتى لا يستطاع بإسلامهم فظاهره بيان ناصية الخراج الذي هو في حكم الإجرة تاسيسا في محله وكذا قوله ونؤخذ فهو بالنصب (قوله ليست المال كما منه السبكي) انظر هل هو كذلك وان كان غير مستقيم لأنه لا يأخذه إرثا (قوله والعهد) يخبر العين يتي من الرجال وبعبارة المعبرى والمراد سدها ٧١ أي الثغور بالرجال والعدد ادانتت فالعدد

في كلامه بالضم لقابلة الرجال الذين أريدوا بالعدد بالغنغ هذا المقابل للعدة التي هي مفرد العدد بالضم وهذا المله أصوب عما في حاشية الشيخ (قوله ولو أغناه) هذا في النصفة المذكور بعد الآية

(قوله لان تعلق حق الموصي به) قياس ذلك ان يمتنع على الحر تزويجه الا بشرط نكاح الامة لان علة منع نكاح الامة خوف رق الولد وهي موجودة اه سم على ج (أقول) وهو كذلك ومن ثم قيل لانه لا يمنع الا بشرط الامة وهي الموصي بولادها اذا اعتقها الوارث (قوله قوم بغضته) وينبغي ان مثله مال أو وصي ببعض منافعهم فيقوم بصبيها ثم يقوم مسلوب البعض الذي أوصى به (قوله ولو أعاد الدار بالنها) أي ولو بغضته في أعادتها ومفهوم قوله بالنها لو أعادها بالنها غير هالته تكون النصفة للموصي لموته لو أعادها بالنها وغير هالته تكون النصفة للموصي به كذلك ولكن

صار كالمتقل أو باعتبارها فاعتقها الوارث ورجع ولو بغير فلا دها رقاء فأنقذه الزكشي عن بعضهم وأتى به الولد درجة الله تعالى لان تعلق حق الموصي به بالحل يمنع سرمان العلق اليه فيبقى على ما له وان ادى الزكشي ان الصواب انصافهم احرارا وضرر الوارث فيهم لانه لا اعتاق فوقعهم على الموصي به اذ معناه عيب مع قولهم الا في العلق انه لو كان الحل لتغير العلق بوصية أو غيرهما لم يمتنع بقاء الوارث في النصفة فلو كان الوارث فاقصص الوارث من فادله انتهت الوصية بالموثبات أو انتم دمت الدار وبطلت منصفتها فان وجب مال بنحو أو بجماعة فوجب اشتري بمثل الموصي بغضته ولو كانت الجناية من الوارث أو الموصي لم يقطع طريقه فالوارث لو ارث لان الموصي به باق متفق به ومصادر النصفة لا تنفصل لان الارش يبدل بعض العين وان جنى عدا اقتص منه أو خطأ أو شبهه هذا وما على مال تعلق برقبته وبيع في الجناية ان لم يصداه فان زاد الف على الارش اشترى بالزائد مثله وان فديا ما أو أحدها أو غيرهما عدا كل وان فدى أحدها نصبه سقط بيع في الجناية نصيب الآخر (و) الأصح (انه تعتبر قيمة الصبد) مثلا (كلها) أي مع منصفته (من الثلث ان أوصى بغضته أبدا) أو مدة مجهولة لانه حال بيننا وبين الوارث ولتعدر تقويم النصفة بتعذر الوقوف على آخر عمره فيتمتع تقويم الرقبة مع منصفتها فان استغنىها الثلث زمت الوصية في الجميع والأخصيا يستغنى فلا سواي العبد في نفسه (مائة) يكون عشرة اعتبر المائة كلها من الثلث فان وفيها فوضع الا كان لم يبق الا بنصفها صار نصف النصفة للوارث والاوجه في كيفية استغنىها انها بنائها ثم اولا الثاني وخرج ابن سريج انه يعتبر ما قص من قيمته ادلا بد ان يبقى له قيمة طمعا في اعتاقه (وان أوصى به امة) معلومة (قوم بغضته ثم) قوم (مسلوبها) تلك المدة وحسب النقص من الثلث لان الحيلولة يصدد الزوال فاذا سواي بالنصفة مائة ودفعتها للدة تسعين فالوصية بعشرة فان وفيها الثلث فظاهر الا كان وفي بنصفها فكم مر كما هو ظاهر ولو أوصى بالنصفة لواحد بالرقبة لا يخرج من الاول ورجعت النصفة للوارث بما يظهر ولو أعاد الدار ما أتت عدا حق الموصي به بغضتها (وتصح) الوصية (بجميع قطوع) أو عمره أوهما (في الاظهر) بناء على جواز انه يفتيه وهو الاظهر وحسب من الثلث والنسأ المنع لان النسابة انما دخلت في الفرض للضرورة ولا ضرورة الى التطوع (ويصح من بلده أو الميقات) أو من غيرهما ان كان أبعد من الميقات (كقائد) عملابوصيته هذا ان وسعه الثلث والاخر حيث أمكن كائن عليه في عيون المسائل ثم لو لم يرض بما يمكن المخرج به من الميقات أي ميقات الميت كما علم عاصر في الميقات الوصية وعاد لورثة قطعا لان المخرج لا يتبع من خلاف ما صرح في العلق قاله القاضى الحسين (وان أطلق) الوصية (فن الميقات) يصح عنه (في الأصح) حمله على أقل الميقات والثاني من بلده لان الغالب التخصيص للصح منه وأجاب الاول بان هذا ليس بغالب ومحمل ما تكرر اذا فلا جواز عنى من تلقى فان

يحمل ان تقسم النصفة بينهما الخاصة في هذه وفي ج (فخرج) أو وصي بان يعطى خادمة أو ولادة مثلا كل يوم وأشهر أو سنة كذا أعطيه كذلك ان عين اعطيه من ربيع ولكه والأعطيه اليوم الاول ان خرج من الثلث وبطلت الوصية فيما بعده لانه حينئذ لا يعرف قدر الموصي به في المستقبل حتى يعلم يخرج من الثلث أو لا ومن ذلك ما أوصى لوصيه ثلث سنة فجاءه دين لم يدر ما دام وصيا فيصح بالمائة الاولى ان يخرج من الثلث لا غير خلا فان غلط فيه اه وقوله كائن عليه أي النسأ

والمؤذين وكتب عليه الشهاب سم انه راجع لجميع ما قبله والشيخ نقل كلام الشهاب المذكور في حاشيته على خلاف وجهه
(قوله اخوهم ماشقة فيما) عبارة التفتة دون بني اخيه ماشقة فيما بعد خمس ومن ذريته عثمان واخوهما الايهما توكل انتبت
وما في التفتة هو الصواب وساقى في الترح التصریح به قريبا (قوله اما مل شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم الخ) ان
أريد بالشرف هذا الشرف الخاص ٧٢ فالمراد بالولد البنات بنات حبله والمراد بالولاد ذهن أولادهن بلوا واسطة كما هو

الحقيقة فهما أولاد هـ
بواسطة المذكور بقرينة
ما قدمه في الوصلان
قوله والشريف المنتسب
من جهة الأب الى الحسن
والحسين لان الشرف وان
عم كل رفيع الا انه اختص
بأولاد فاطمة رضى الله
تعالى عنهم عرفا مطلقا عنه

(قوله من تحتين فأكبر)
ويبنى جواز ذلك في سنة
بل قد يقال بوجوبه لانه
يجب على الوصي المباداة
في تنفيذ الوصية ما أمكن
لا يقال انه لا يتصور وقوع
تحتين عن شخص في سنة
لانا نقول ذلك محله عند
اتحاد الفاعل وما هنا
لا اتحاد فيه لافقاه من
اندر مثلا (قوله ان وقع)
أي التذرع (قوله لان هذا
عقد معاوضة) قضية هذا
التعليل ان الامر كذلك
وان لم يكن ما يجب به ولا
كانت الحجة حجة الاسلام
فلا راجع سم على وجوه قوله
فم لم يستدرك على قوله
وظاهر ان الجملة الخ (قوله
نعم لو قال) أي الوارث وقوله

قال بنائي فعل ما يمكن به ذلك من تحتين فالترفعان فضل ما لا يمكن المحل به فهو الوارث كما مر (وجهه
الاسلام) وان لم يوص به انتصب على الذمور (من رأس المال) كسائر الذين ومثلها جهة
التذرع وان وقع في السنة كما قاله جمع والاغن الثالث ويصح عنه من الميقات فان قيدا بعد منه ووفي
به الثالث فعل ولو عين شيئا لم يصح عنه حجة الاسلام لم يكف اذن الورثة أي ولا الوصي لمن
يصح عنه بل لا بد من الاستعارة لان هذا عقد معاوضة لا يحض وصية ذكره القيني وظاهر ان
المصلحة كالأجرة نعم لو قال اذا أحببت له غيرك فذلك كذا لم يستحق ما عينه الميت ولا أجرة
للباشر باذنه على التركة كالوجه عن غيره بغيره قد (فان أوصى به من رأس المال أو) من
(الثالث محله) أي بقوله ويكون في الأول لثنا كيدوق الثاني بقصد الرق وورثه اذا كان
هناك وصلا أثر لان حجة الاسلام تراجمها حيث ذن فان في ما عاصها الاكلت من رأس المال
فان لم يكن له وصلا بالاقادة في نصه على الثالث ولو اضاف الوصية الزائدة على أجرة المثل الى
رأس المال كما هو رأي من رأس مالي بخمس مائة والأجرة من الميقات مائتان فهما من رأس
المال والثالثة من الثالث (وان أطلق الوصية بما في رأس المال وقيل من الثالث) لانها من
رأس المال أصالة فذكرها ضرورة على إرادته الثالث ويرد به كما احتل ذلك يحتمل انه أراد
التأكيد واذا وقع التردد وجب الرجوع للأصل (ويصح عنه) (من الميقات) لانه الواجب ولو
قال أهبوا عني زيدا بكذا لم يجزئ عنه حيث خرج من الثالث وان استأجره الوصي بدونه أو
وجد من يبيع بدونه ومحله كالاحتياقي ان كان المعين أكثر من أجرة المثل لظهور إرادة الوصية له
والتبرع عليه حينئذ والابا زعمه عنه ولو كان المعين وارثا فالزيادة على أجرة المثل وصية
لوارث ففي الجواهر لو قال أهبوا عني زيدا بالف بصرف اليه الا انوار زادت على أجرة المثل
حيث وسعها الثالث ان كان أجنبيا والابا زعمه على أجرة المثل على الاجازة ولو جع غير المعين
أو استأجر الوصي المعين بمال نفسه أو بغيره جنس الموصى به أو حقه رجع القدر الذي عينه
الموصى لورثته وعليه في الثانية باقسامه أجرة الاجير من ماله ولو عين قدرا فقط فوجده من
رضى بدونه حاز حاجته والباقي لورثته قاله ابن عسك السلام وخالفه الاذري فقال الصحيح
وجوب صرف الجميع له ويصح منه ما عدا كرسيا فقام من قبل الاول على ما لو كان المعين قدس
أجرة المثل عادة والثاني على ما لو زاد عليها ولو عين الاجير فقط أجز عنه بأجرة المثل فاقبل ان رضى
ذلك المعين فيما يظهر أو شخص في سنة فالمراد بالتأخير الى قابل فيه ترددا لوجه كما يشبهه
الاذري انه ان مات عاصيا لم تأخيره ميتا حتى مات أئيب غيره ومما عاصيا الميت ولو وجوب
الفورية في الأمانة عنه والا أثرت الى الباس من حله لانها كالتمطوع ولو امتنع أصلا فدين
له قدر الاجرة بما قبل ما وجد ولو في التطوع وفيما اذا عين قدرا ان خرج من الثالث فواضع والا
فقد ارأى ما وجد من أجرة مثل حجه من الميقات من رأس المال والزائد من الثالث وحيث

لم يستحق ما عينه أي الواسطة وقوله على التركة أي ولا غيرها (قوله أو وجد من يبيع بدونه)
استأجر
أي بدون ما عينه الموصى ويدفع له جميع الموصى به كالأوصى بشئ لانسان من غير سبب (قوله في الجواهر) أي لم يمول
وهذا استدلال على ما قاله (قوله وعليه) أي الوصي وقوله في الثانية هي قوله أو استأجر (قوله ولو عين قدرا فقط) أي
دون من يبيع عنه (قوله فارد) أي النقص وقوله ان مات أي الموصى

الاطلاق انتهى (قوله ولا يقدم حاضر موضع الذب الخ) انظر ما ادعى في كره هذا فانه مع انهم انما اخلصون جهة القرابة
ولا مدخل للذب فيها ثم رأيت في نسخة موضع التي بدل الذب (قوله وان كان له جسد) هذا غاية في تسميته بغيره ليس الا
ومعلوم انه لا يسطر اذا كان جده غنيا (قوله والطير فاقد هما) لعله بالنسبة لقصور ٧٣ الختام يختلف نحو المذبح والاوز

فان المشاهدين فرغوا
لا يقتصر الا للام (قوله)
قالاظهر انها الممرتفة
ثم يذكر الشارح مقابل
الظهار وهو قولان
أحدهما انها المصلح
تكمس انفس وأهلهما
تعود المرتفة فيرجع الى
الاول ويضافه في الفاضل
نهم والثاني انها تقسم
كما يقسم الخس خمسها
للمصلح والباقي للاصناف
الاربعة (قوله كما يقسمه
الجلال البقيني) قال
الشهابي ان كان المعنى
ان عيال المرتزق اذا كان

استأجر وصى أو وارث أو اجني من صبح عن الميت اعتنت الاقالة لان الصدوق لم يمت
عقلا أحد اباطه وحله كبير على ما اذا انتفت المصلحة في الاقالة والا كان يحز الاجير أو خيف
حسبه أو طسبه أو قلة دينه جازت قال الزبيدي ويقبل قول الاجير الا ان روى يوم عرفة
بالصبر مثلا وقال يجب أو اعترت (وللاجنبي) فضلا عن الوارث الذي ياصله ومن ثم
اختص الخلاف للاجنبي الشامل هنا القريب غير وارث (ان يخرج من الميت) الخ الواجب
كسعة الاسلام ان لم يستطع الميت في حياته على المعقد لانها لا تقع عنه الا واجبة فالجفت
بالواجب (نصير انده) يعني الوارث (في الاصح) كقضاء دينه بخلاف حج التطوع لا يجوز
عنه من وارث أو اجني الا بصلاته وان أوهت صلوة الشارح خلافة والثاني لا بد من اذنه
للافتقار الى النيابة وصحة المصنف في تطهيره من الصوم ورفق الاول بان الصوم بدلا وهو
الامداد وانما جعلنا الضمير للوارث على خلاف السياق لان محل الخلاف حيث لم ياذن
الوارث والاصح وان لم يوص الميت قطعا أو يصح بقاءه السياق بصلاته من عوده لم يمت ولا يرد
عليه ما ذكر من القطع لان اذن واثمه أو الوصي أو الحاكم في نحو القاصر قائم مقام اذنه
ويجوز كون اجير التطوع لا الفرص ولو نذر اثنان وعجز اولنزع فيه الا ذرى فقال لا ينبغي
ان يستأجر لتأوع أو صى به الا كسلا وهو يقع فرض كفاية وكليج كذا المال والقطر ثم
ما فعل عنه بلا وصية لا يثبت عليه الا ان عثر في التأخير كآله انقاض أو الطبيب (و يودى
الوارث) ولو عامما (عنه) أي الميت من التركة (الواجب المال) كعتق وطعام أو كسوة (في
كفارة مرتبة) ككفارة قتل وظهار ودم غصون وتنع ويكون الولاء في العتق لم يمت وكذا
البدن ان كان صوما كما قدمه فيه (ويطعم ويكسو) الواو بمعنى أو (في الخيرة) كفارة
بين ونحو خلق محرر ونذر طاج (والاصح انه يعق) عنه من التركة (أيضا) كالمرتبة لانه نائبه
شرعا مجازة ذلك وان كان الواجب من انفسه في حقه أو آلهما والثاني قال لا ضرورة هنا
الى العتق (و) (الاصح) انه أي الوارث (الاداء من ماله) في المرتبة والخيرة (اذا لم يكن له
تركة) سواه العتق وغيره قضاء الدين وكذا مع وجود التركة أيضا كما اعتمد جمع منهم البقيني
ووجهه بان له امساك عين التركة وقضاه دين الآدى المبني على المضايقة من ماله حتى الله
تعالى أولى والتعلق بالعين موجود فيه او تعلق العتق بعين التركة كالايجع الوارث من شراء
عبد أو بيعته كذلك لا يجنبه من شراء عتق من ماله نفسه حيث لم يتعلق العتق بعين العبد لعل
تقييد المصنف بعدم التركة لا يثبت اختلاف لا النع والثاني لا بعد العباد عن النيابة والثالث
يجب الاعتناق فقط لتعذر اثبات الولاء لم يمت (و) (الاصح) انه أي ما فعل عنه من طعام أو كسوة
(يقع عنه لو تبرع اجني) وهو هنا غير الوارث كآمر (بطعام أو كسوة) كقضاء دينه والثاني
لا بعد العباد عن النيابة (لاعتاق) في مرتبة أو خيرة (في الاصح) لاجتماع بعد العباد عن
النيابة وبعد اثبات الولاء لم يمت ومما لا روضه من جواز في المرتبة مبني على ضعف الثاني

١٠ نهاية خا القضاء وليس للاجنبي ان يني على فعل الوارث (قوله ويجوز كون اجير
التطوع الخ) معتقد (قوله ولو نذر اثنان وعجز) ومعلوم ان العاقد في الاول السيد وفي الثاني الولي (قوله ولو كليج كذا المال) أي
في كونه من رأس المال وصحة فعدل الاجنبي به من غير اذن (قوله ولو عامما) أي كيت المال (قوله موجود فيها) أي
دين الآدى وحق الله تعالى

بهم هي أوزنة أو هزمن الغزو يشنون تبعاً لهذا وضع من أن يحتاج لبس الجليل لأنهم لم يسلطوا القتال بل اعطى
هو ما يكفي مؤنتهم (قوله لكن بحسب اسم الخ) أي تلبسوا بالجو باعلى قيس ما من بل أولي بعدد الوجوب والشهاب ج
(قوله وغرس شجرة) أي وان لم تقرر (قوله باستغفره ولده) أي بان يقول مستغفر الله لوالدي أو اللهم اغفر له وقوله وهو
مخصص عبارة ج وهذا مخصصان وقيل ناسخاً من فرع كمال ج ولو أوصى بكذا لم يقرأ على قبره كل يوم جزء قرآن ولم
يعين المدة معتم من فرعاً على قبره مدة حياته ٢٤ استحق الوصية والا فلا كذا أتى به بعضهم وفي فتاوى الأصمعي لو

أوصى وقبض أرض على
من يقرأ على قبره حكم
العرف في غلة كل سنة
بسنها من قراءتها
استحق بالقسط أو كلها
استحق غلة السنة كلها
لو قبض الأرض فإن عين
مدة لم يستحق الأرض
الامن قرا جميع المدة
وان لم يعين مدة فلا استحقاق
تعلق بشرط مجهول
لا آخر لوقتة فيشبهه
مسئله الدينار المجهول
اهو مراد مسئلة الدينار
ما مر في الفرع قبل قوله
وتصح بحسب تطوع واعتراض
بأنه لا يشبهها إلا ما كان جـ
هذا على أنه شرط الاستحقاق
الوصية قراءته على قبره
جميع حياته فليحصل
عليه جميع العظاما يمكن
ومرعى الوصية ما تعلق
بذلك فراجع (قوله
ومعنى فقهه بالذات الخ)
الحاصل أنه إذا نوى ثواب
قراءة له أودعها عنها
بمصول ثوابها أو قرأ

يقع عنه كغيره (وينفع الميت صدقة) عنه ومما وقع لبعض وغيره وحفر وشرع شجرة
منه في حياته أو من غيره عنه بعد موته (ودعه) (من وارث أو أجنبي) اجابوا وقد صح خبر أن
أقرب فرع درجة الصدقة للجنة باستغفار ولده وهو مخصص وقيل ناسخ لقوله تعالى وان
ليس للإنسان إلا منسب ان أريد ظاهره والأشداً كثرة العلم على تأويله ومنه أنه يجوز على
الكافر وإن معناه لاحق له الأقباسي وان ما فصل عنه فهو محض فضل لاحق له فيه وظاهر
بما تقرر في عمله ان المراد بالحق هنا نفع تعلق ونسبة إذ لا يستحق أحد على الله تعالى ثواباً إلا خلافاً
للمعتزلة ومعنى فقهه بالصدقة تنزيهه منزلة المتصدق واستبعاد الامام به بأنه لم يامر به ثم تأويله
بأنه يقع على المتصدق وبنال الميت بر كنهه ابن عبد السلام ما ذكره من وقوع الصدقة
نفساً عن الميت حتى يكتب له ثوابها وظاهر السنة قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ووسع
فضله تعالى ان يتيب المتصدق أيضاً ومن ثم قال الاحباب يسن له أن ينوي الصدقة عن أبيه
مذاقانه تعالى بينهم ما ولا ينقص أجره وقول الزركشي ما ذكر في الوقت يلزمه تقدير دخوله
في ملكه وتعليكه الغير ولا تطير له رد بان هذا يلزم في الصدقة أيضاً وإنما لم ينظر له لأن جعله
كله صدقة محض فضل فلا يضر بخروجه عن القواعد ولا احتج لذلك التقدير مع أنه غير محتاج
اليه بل صح نحو الوقت عن الميت وللشافعي ثواب البر والعتب ثواب الصدقة المرتبة عليه
ومعنى فقهه بالذات حصول المدعى به إذا استتيب واستجاب عنه محض فضل منه تعالى ولا
تسمى في العرف ثواباً ما فسخ الدعا وثوابه فلهذا لا مشغاعة أجره بالشأن مع مقصودها
للمشغوع له وبه فارق ما مر في الصدقة ثم دعاه الولد ليحصل ثوابه بنفسه أو والد الميت لأن
عمل ولده لتسببه في وجوده من جلة عمله كما صرح به في خبر ينقطع عمل ابن آدم إلا من
ثلاث ثم قال أو ولد صالح يدعو له جعل دعاه من جلة عمل الوالد ولما يكون منه ويستثنى من
انقطاع العمل ان أريد نفس الدعاء لا المدعى به وأنهم كلام المصنف أنه لا ينفعه سوى
ذلك من ثنية العبادات ولو قرأه ثم ينفعه بغيره كقضى الطواف تباً لنفسه والصوم قاض
في أبيه وفي القراءة وجه وهو مذهب الأئمة الثلاثة وحصول ثواب الميت بمجرد فسخه
بأنه لو اختاره كثير من امتنا وحصل جمع الاول على قراءته لا بحضرة الميت ولا بنسبة القارئ
ثواب قراءته له أو أواه ولم يدع قال ابن الصلاح وينبغي الجزم بنفع الله هم أو وصل ثواب
ما تقرر أنه ما يشبهه فهو المراد وان لم يصرح بقتلانه لأنه إذا فسخ الدعاء عاين الله ما
في حاله أو يجرى هذا في سائر الأعمال ويجاز كره في أو وصل ثواب ما قرأه إلى آخره يندفع

عند قبره حصل له مثل ثواب قراءته وحصل للقارئ أيضاً الثواب فلو سقط ثواب القارئ لم يسقط كان
غلب الباعث الذي هو كقراءته بآخرة فينبغي ان لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استقرح لقراءة للميت ولم ينو به أو لا دعا
له بعد هاولاً قرأه عند قبره لم ير أن واجب إلا جاز فوهل تنكفي ثنية القراءة في الوفاة وتظل فيسلكون ينبغي نعم إذا دعاه
ما بعد الاول من ثوابه مر اه سم على ج (قوله لوالد الميت) أي وحصل له الحقة المذكورة وقوله أو ولد صالح أي
مسلم (قوله وذهب جمع الخ) ضحيف (قوله وحل جمع الاول) هو قوله ولو قرأه وقوله أو فواضعيف أخذ من كلام سم
المذكور قول المحقق وذهب جمع ليست في نسخ الشرح التي بأيدينا

يرى الوجوب هنا وهناك (قوله وظاهر كلام ابن الرضا تغرير ما على المحتمل عدم اشتراط ممكنه الخ) هو نابع في هذا الخ
لكن ذلك مقدره الوجوب لا النسب كما عرفت وكلام ابن الرضا مقصر عليه لا على التنب الذي اختاره الشارح (قوله

فصل في الرجوع عن الوصية) (قوله في الرجوع عن الوصية) أي في بيان حكم الرجوع عن الوصية وما يحصل به (قوله
في الرجوع) أي يجوز له وينبغي أن يأتي فيها ما تقدم في حكم الوصية وهو أنه ان غلب على ظنه أن الموصي به بصرفه في مكروه
كرهه أولى بمحرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية وإن كانت مطلوبة ٧٥ حين فعلها إذا عرض للموصي به

ما يقتضي أنه يصرفها في
محرم موجب الرجوع أو
في مكروه نذب الرجوع
أو في طاعة كره الرجوع
(قوله بل أولى) أي لعدم
تفويضها بخلاف الهبة
وقوله ومن ثم أي وهو
أن الرجوع في الوصية
باطل لتعلقها بالموت كأنهم
من قياسها على الهبة (قوله
ولا يكفي عنه) أي
التعرض وقوله أي
الشاهد (قوله فانه شرك
بينهما) أي في الحل قط
دون الام (قوله بان
حصر القلب) أي لانه اسم
جامد وقوله ولا مفهوم
له أي فتركها بينهما
(قوله وينتقض) أي
الفرق بان هو القلب الخ
(قوله فلا قد ما تقدم)
أي من قوله بان الثاني
هنا الخ (قوله ولا أثر
لقوله) مستأنف وهو
في المعنى محترز قوله
لوارث (قوله بانتفاء المرح)
أي الذي عبر عنه بقوله
وشركتا لعدم المرح
(قوله ومن ثم لو كان

انكار البرهان الفزاري قوله لهم اللهم أوصل ثواب ماتوته الى فلان خاصة والى المسلمين عامة
لان ما انتخص بشخص لا يتصور التعميم فيه فقد قال الزركشي الظاهر خلاف ما قاله فان
الثواب يتفاوت فاعلاما خاصه وادناه عامه وغيره والله تعالى يتصرف فيما يعطيه من
الثواب بما يشاء موضع التاج الفزاري من اهداء القرب لثيما عليه أفضل الصلوات والسلام
مهلا له انه لا يضر اعلى جنبه الرفع والم يؤذي فيه شيء آخر به ومن ثم ما خلفه غيره واختاره
السبكي وقد وضعت ذلك آتم ايضا في الفتاوى
فصل في الرجوع عن الوصية (في الرجوع عن الوصية) اجابوا كالمبطل قبل القبض
بل أولى ومن ثم لم يرجع في تبرع بغيره في مرض موته لتبرعه وان اعتبر من الثلث لانه عقد
تام (ومن بعضها) ككاملها لا تقبل بينة الوارث به الا ان تعرض لصدوره بعد الوصية ولا
يكفي عنه قوله يرجع من جميع وصلاته ويحصل الرجوع (بقوله تحقت الوصية أو أبلغها
أو رجعت فيها أو قضيتها) أو ردتها أو أزلتها أو رغبها وكما صرح ابي كهر حرام على الموصي
له (أو) بقوله (هذا) اشارة الى الموصي به (لوارث) أو ميراثه حتى وان لم يقل بمصدق لانه
لا يكون كذلك الا إذا بطل الوصية فيه فصار كقوله ردته أو يفرق بينه وبين مال الوصية
بشيء لا يدوم له بعد موته ومثله مال الوصية بحامل لا يدوم له بعد الموت وعكس قلنا بان الوصية
بها تستتبع الحل فانه يشترك بينهما لاحتمال نسيان الاول بان الثاني هنا ليس الا في
كونه موصي به وطارئا استحقاقه ليكن ضمه اليه يصير يحاق برضه فآثر فيه احتمال النسيان
وشركتا لعدم المرح بخلاف الوارث فله مقابلة واستحقاقه أصلي فكان ضمه اليه رافضا
لقوله وفرق أيضا بان هو القلب ولا مفهوم له ووارثي مفهومه جميع أي لا يفسره فيه
وينتقض بمال الوصية لا بد بشيء ثم أوصى به لعنقه أو قريبه غير الوارث فان صرح كلامهم
بالشريك بينهما مع ان الثاني له مفهوم صحيح فلا قد ما تقدم من الفرق ولا أثر لقوله هو
من تركي وعلم عامر من ان التعليل بانتفاء المرح انه لو قال بما أوصيت به لعمرو أو أوصى بشيء
للغرض ثم أوصى ببيعه وصرفه عنه لساكن أو أوصى به لزيد ثم يبتعه أو عكسه كان رجوعا
لوجود مرجع الثانية من النص على الاولى ارفع لاحتمال النسيان المنتقض بالشرك ومن ثم
لو كان ذا كرا الاولى انتخص بها الثاني على ما بينه بعضهم ومن كون الثانية مضارة للاولى
فتمتد بالشرك لكن قد ينازع في البطلان المذكور لتعليلهم بالشرك باحتمال اراذله دون
الرجوع الا ان يقال هذا الاحتمال لا أثر له لانه في هذا الوارثي فالوجه ما سبق وانكارها
بعد ان سئل عما على ما في بعد الوكالة كآلة الرافعي وجزءه في الاقوال (ويصح) وان حصل

ذا كرا الاول) أي فيما لو قال أوصيت بزيد ثم أوصى به في وقت آخر لعمرو ولم يذ كر زيدا لفظ لكه كان عالم بالوصية
الاولى بان أخبر بها ثم وصي بالثاني فلا تراخ يحتل معه النسيان (قوله ومن كون) عطف على قوله من النص على الاولى
وقوله الثانية هي قوله ثم أوصى ببيعه الخ وقوله فالوجه ما سبق هو قوله لاحتمال النسيان (قوله بعد ان سئل) مفهومه انه
ان ابتداء الانكار من غير سؤال أحد كان رجوعا مطلقا وله غير ما اد (قوله في بعد الوكالة) أي من أنه ان دلت القرينة على
ان الانكار المنفرد عليه من ظالم أو غفول لا يكون عزلا ولا كان عزلا

فان لم يتكلم) أي ولم تستثن (قوله) ويجب طلب اثبات اسمه الخ) فظهر مع ما مره اختياره (قوله ان استثنى) هو بالنسبة
 للفعل من باب الخذف والايصال أي ان استثنى عنه وجعله حصة وليس لهم ان يرجع نفسه لغرض مطلقا ولغيره إلا ان اخضنا
 اليه (قوله) ولا يتعين ذلك) قال الشهاب سم بل يتعين لان معنى التخفيف انه اذا ضللت الانحاس الاربعة جميعها عن حاجات

(قوله وان لم يوجد قبول) ومثلها ما جرح ما تقدم من الصيغ ويحل له ما ياتي من ان العرض على موال البيع أو التوكيل فيه
 رجوع (قوله) وان فسد من وجه آخر) أي كاشفا للمعالي شرط فاسد (قوله) وكذا توكيل في بسمه) أي وان لم يبيع ويؤخذ
 من قوله لانه قيل للخ ان مثل التوكيل في البيع التوكيل في كل ما يحصل به الرجوع (قوله وكذا جرح) وهو أوفى لافادته
 حصول الرجوع بالعرض الاول ٧٦ (قوله لم ياب الرجوع) أي وهو الاحبال (قوله وغلط حنطة) وينبغي ان

مثل غلط التوكيل فيه
 وان لم يغلط (قوله) بحيث
 لا يمكن التمييز منه) صلة
 غلط (قوله) واعلم انهم
 أطلقوا الصبر) أي من
 قوله أو كان غلط من غيره
 قوله وحينئذ فاهنا
 أي من قوله أو كان غلط
 من غيره بغير اذنه فما
 يظهر رأي فلا يكون رجوعا
 مطلقا سواء كان الغلط
 به أجودا أو أردا أو مساويا
 (قوله) لا يقتضي ملك الغلوة
 الخاطا) أي بان حسان
 غلط غير قاصب أو كان
 قاصبا وخط مال الموصي
 بما له الآخر (قوله) على
 عدم الرجوع) أي فيقال
 اختلطت بنفسها وخطها
 غيره بغير اذنه (قوله) شريكا
 للمالك) والفرض ان
 المالك غير الموصي والا
 بطلت الوصية وكان
 الاظهر ان قبول المالك
 الخلو لان الفرض انها
 اختلطت بنفسها أو كان

بعده فسخ ولو بخلاف الجلس) واعتاق وتخليقه وابلاد وكتابة) (واصدق) (للموصي) هو كل تصرف
 فاجز لازم اجاعا لانه على الاعراض (وكذا هبة أو رهن) له مع قبض زوال الملك في الهبة
 وتصرفه مطلق في الرهن (وكذا ادونه في الاصح) لانه لهما على الاعراض وان لم يوجد قبول
 بل وان فسد من وجه آخر على الوجه والثاني لا ينافي له (ووصفه هذه التصرفات)
 البيع وما بعده لاشعاره بالاعراض (وكذا توكيل في بسمه وعرضه) يصح رفضه وكذا جرحه
 فيبعد ان توكيله في العرض رجوع (عليه في الاصح) لانه توصل الى امر يحصل به الرجوع
 بخلاف وطون ان تزل ولا تظر لافضاله بالرجوع لبعده والثاني لانه فلا وجود ولو هو
 جميع ما لم يطل الوصية لان الثلث مطلقا لا يختص بعينه حال الوصية بل العبرة بما
 يملكه عند الموت زاد أو نقص (وخط حنطة معينة) وصيها بطلها أو أجودا أو أردا أصبحت
 لا يمكن التمييز منه أو من ماذونه (رجوع) لتعذر التسليم بما أحدثه في العين بخلاف ما اذا
 أمكن التمييز أو اختلط بنفسها أو كان غلط من غيره بغير اذنه فيما يظهر لما ياتي من الفرق
 بين المهدوم وضوالطين واعلم انهم أطلقوا الغير هنا هو منافع تعلقهم في النصب لو صدر
 خط ولو من القاصب لم يصب مطلقا أو مقصورا عما لا يميز من جنسه أو غيره أجودا أو أردا
 أو مما لا كان اهلا كائنه القاصب بخلاف خط مختارين بغير تعلقه بصيرهما مشتركين
 اه) وحينئذ فاهنا مفروض في خط لا يقتضي ملك الخلو أو القاطن وفرع الشيخ على عدم
 الرجوع ان الزيادة الحاصلة بالجودة غير مميزة قد دخل في الوصية وبوجه بان غلط حيث
 لم يملك به الخطا بصير المختلطان مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحينئذ فيصير الموصي
 له شريكا للمالك الخاطا بالاجزاء سواء الوارث وغيره فيقتسمانه سواء استويا في الجودة
 أم لا (ولو أوصى بماع من صيرة) معينة (خطها) هو أو ماذونه (باجود منها) خطا لا يمكن
 معه التمييز (فرجوع) لانه أحدث غلط زيادة لم يرض بفساها ولا يمكن بدونها (أو غلها مالا)
 قطعا لانه لم يحدث تمييزا لافرق بين المثلين (وكذا أورد في الاصح) قياسا على تسيب الموصي
 به أو تلاف بفسه (وطمن حنطة) معينة (وصيها) أو بعضها (وبذوها) وجن (دقيق)
 وطحنه وشبه وجهه وهو لا يفسد قد بدا (ونزل فطن) أو جمعه حنطا لم يفسد الموصي
 له بالثوب والطن كما يحتمل الاذرى ويلحق به تعلقه بشرط ان لا يزول اسم أحد العينين
 بغيره ويجعل خشبة بابا أو خبز قنينا ويحزبوا الفرق بينهما وبين تخفيف الرطب لا يفتنى

ان غلط من غير الموصي وماذونه (قوله لا جزمه) أي خلافا لما جرح حيث قال بطلان
 الوصية في النصف (قوله) أو غلها) أو الفرق بين هذه وبين مال الوصي بمعة معينة ثم خطها حيث جعل رجوعا مطلقا
 ان الموصي يفتى مسئلة العبرة بخلوط قبل البيع ثم تحدث له صفة زيادة مجردة عن العبرة بغيرها فاعتبر بان يكون الخط
 باجود خاصة تحصل له صفة مشعره بالرجوع والحنطة المينة كانت مميزة وقت الوصية كان في مجرد خطها صفة لم
 تكن موجودة قبل فأتى مطلقا (قوله) والفرق بينهما بين تخفيف الرطب) أي حيث لم يكن رجوعا

المرتقة بأن كانوا أغنياء حاصل المعنى على هذا وإن استغنى المرتقة عن الأخضع من الأخص الأربعة وزعت عليهم ولا يبقى
إنه أغير أهل كثيرة عن المراد (قوله على قدر مؤنتهم) أي على حسب أوليئهم فإذا كان لأحد منهم نصف مال لا يتروك
ثلاثة وهكذا أعطاهم على هذه النسبة وقيل يعطيه على حسب الرؤس (قوله على كل ٧٧ سنة) أي مثلاً (قوله وفهم من

كلامه أنه لا يصبر وفقاً
الخ) أي أو تقدم التصريح
به في كلام الشارح
في فصل في التفتيح
(قوله وأما حكمنا الخ)
فرضه من ذلك الفرق
بين هذا وبين ما تقدم من
الصورة المذكورة في قوله
ولا بد على التعريف
ما هو بواعنه الخ خلافاً لما

اذ قصد به البقاء فهو تحياطة بغير مقطوع أوصى به كتقدير لم يفسد ويفرق بين هذا وبين
العين مع أهله فسد ولو تركها كان التهمة لكل في التميز أغلب وأظهر من في التقدير (ونسخ
غزل) مثلاً (وقطع بغير قصاص أو غراس في عرسه رجوع) سواء كان بفعله أم بفعله
مأذونه سواء أسمى أهله أم قال به هذا أم عافى هذا البيت مثلاً لا شعاع ذلك كله بالأعراض
هذا كله في العين كما تقرر فلو أوصى بغير ثلث ماله ثم تصرف في جميعه ولو بما يزيد المثلث
أو هو ثلث ماله لم يكن رجوعاً لأن العبرة بثلث ماله الموجود عند الموت لا الوصية ولو اختص
بغير الغراس ببعض العرسه اختص الرجوع بمحله وأعلم أن الحاصل في ذلك أن ما اشعر
بالأعراض أضراراً أو يكون رجوعاً وإن لم يزل به الاسم حيث كان منه أومن مأذونه وما يزل
به الاسم يحصل به الرجوع وإن كان بفعله أجنبي من غير إذن بناء على أنه معلنات مستقلة
وهو المعلن يخرج بالبناء والغراس الزرع وقطع الثوب لبسه لضعف أضرارها بذلك ومن
ثم لو دام قضاء أصوله أي بالمعنى المار في الأصول والغراس فيما يظهر كمن كالغراس وتقدم أنه
لو أوصى بشيء لم يدم لعمر وشريك بينهما لأن الجمله اثنان ونسبة كل إليها النصف فهو على طبق
ما يأتي عن الشيعين وإن وهم فيه بعضهم زعمان عمل التثريك هنا هو عمل الرجوع نظير
ما يأتي عن الاسنوي فإذا أراد أحدهما أحدًا آخر الجميع بخلاف ما أوصى به لما ابتدأه فرد
أحدهما يكون النصف لو ارتدون إلا خلافه لم يوجب له سوى النصف نصاً ولو أوصى بها
لواحد ثم ينصفها لا تترك اثلاً ثالثاً لها الأول وثلاثة لثاني وما دعه الاسنوي من أن
هذا لفظ وإن الصواب أنها أربع بنه على أن عمل التثريك هو عمل الرجوع هو اللفظ لأن
المرعي يندفع في ذلك طريقة القول بأن قال معنا مال ونصف مال فيضم النصف إلى الكل
وتكون الجمله ثلاثة تنقسم على النسبة فيكون لصاحب المال ثلثاه ولصاحب النصف الثلث
وقد ذكرها الشيعان في القسم الثاني في حساب الوصايا ويستأنس لهذا من القرآن ما أتت
تعالى جعل لأن إذا انفرد جميع المال وثلثت إذا انفردت النصف فإذا اجتمع أحدان
قد هما تين مكن ذلك فتبا على المرعي به بالجميع الثلثين والمرعي به بالنصف الثلث هذا
هو الصواب والذي في المهمات سهو وقد يجمع بينهما ما كان كلام الاسنوي عند احتمال إرادة
المرعي التثريك بينهما وكلام الشيعين عند اتفاده تأريده إليه لتعليل أصل المسئلة ولو أوصى
له مرة ثم مره أخرى فيه ماصر في الإقرار من التعدد والاعتداد بما قاله بعضهم لكن برده عليه ماله
أوصى بعامته ثم ضمسين وليس له إلا أخسون لضعف الثانية الرجوع عن بعض الأولى ذكره
التنوير وأخذ منه بعضهم أنه لو أوصى بثلثه لم يدم بثلثه ولعمر وتضاعفاه وطلبت الأولى
ولو أوصى بزيد بعد ثم لعمر وثلث ماله كان لعمر ورعيه لأن من جلة ماله المرعي به بثلثه فهو
كالو أوصى لأنسان بعين ولا تترك ثلثها فيكون لا تترك ربعاً على قياس ماصر عن الشيعين

(قوله سواء أسمى أهله)
أي حال الوصية به فقول
أوصيت بهذا القول الخ
(قوله وأما حكمنا الخ)
والغراس الزرع) أي
فلا يكون رجوعاً (قوله
بالمعنى المار) أي بان يميز
فما راولو في دون سنة
وحينئذ فيقوى تشبيهه
بالمغراس الذي أراد إقامته
أبداً (قوله فيما يظهر)
صرح به الأذري أنه
روض (قوله هو عمل
الرجوع) وهو النصف
الثاني من العين المرعي
بها (قوله فيضم النصف)
أي يحصل على الخ (قوله)
عند احتمال إرادة
المرعي) أي ويرجع في
ذلك إليه وأولى وأرثه
(قوله التثريك بينهما)

أي في النصف الثاني (قوله من التعدد) أي حيث وصفها بصفتين مختلفتين والاعتداد بهما كذا (قوله كما
قاله بعضهم) أي قال لم يحتفاجبوا لصفة فوصية واحدة ولا فتنان (قوله وليس له) أي المرعي به (قوله أنه لو أوصى
بثلثه) أي ماله مثلاً وقوله ثم ثلثه أي ثلث ماله (قوله تناسفاه) أي الثلث (قوله على قياس ماصر) وذلك بأن يقال معنا ماله
وثلث ماله يضم الثلث إلى المال ثم قسم المجموع فصاحب الثلث له الربع لأميرع المال وثلاثة أجزاؤه أربعة أنلث

ونع في حانية الشج من الموار على قوله لا علم لم يقع تلاق الخ اذ المال الذي في هذه الصورة التي قل فيها الشرح فلذلك في
لا غنية وقرضه انما هو دفع ما رد على ما جملناه شئمة بصرح قوله وانما حكمنا بكون البلاد المفتوحة صلحا غير غنية (قوله لان

فصل في الایصال (قوله في الایصال) أي وجه ما يندفع ذلك كتصديق الولي الخ (قوله يرجع لماسر) أي من انما الايصال
الخ (قوله فالفرق بينهما) أي الايصال الوصية (قوله لم يرد لها) أي الموارى الخ (قوله بل يتعين الرد) أي على من هو تحت يده
(قوله ان كان في البلد الخ) أي موثلا للبلد ما قرب منها كما يرشد اليه قوله ثم من باق الخ فالمدار على كونه يعمل يمكن التثبت
فيه بانطأ أو الشاهد واليدين وقوله من يشته أي يثبت الحق بخطه كالمالكية (قوله وانما صحت في نحو رد عين) أي موثلا لعين
دين في التركة جنسه كما يأتي عند قول المصنف لم ينفرد الخ (قوله والوصية) أي احوال (قوله ودفعها اليه) أي فلا تلغف
في يده ضمها مطلقا لكن يأتي ان المعتمد لاحقة الامداد خلافا لما جئناه وهو قد يقتضي عدم الضمان الا ان يقال لا يلزم من
جواز الاقدام عدم الضمان لجواز ١٧ أنه تصرف مشروط بسلامة العاقبة (قوله وبطال) مستأنف وقوله ويبقى تحت

يد الوصي معتمد (قوله لا الحالم) أي فلا يرد لها اليه بلا طلب من الحالم هل ضمن أم لا فيمطر (قوله وكذا الوصية قبول الموصي له الخ) معقداي مطالب الموصي الوارث بالمعين الموصي بما عند تمذوق قبول الموصي له عند قبضته فباخذها الوصي ليضعها الى حضور الموصي له فان قبل منها له وان يرد دفعها للوارث (قوله دخل فبين يتي تحت يده الخ) أي وفي مدة الانتظار هل تبى النفقة على الوارث أولا وعلى وجوبها عليه هل يرجع بها على الموصي له

فصل في الایصال وهو كالوصاية لغة يرجع لماسر في الوصية وشرها ثبات تصرف مضاف لما به الموت فالفرق بينهما اصطلاح فقهي (يسن) لكل أحد (الایصال) عدل اليه عن قول المهر والوصاية لانه أبعد عن لفظ الوصية للوهم ترادفها عند المبتدئ (بقضاء الدين) سواء كان لله كركاة أم لا دعى ورد المطالم كالغصب واداء الحقوق كالمواري والودائع ان كانت ثابتة بغير انكار الوارث ولم يرد لها والاوجب ان يعلم ما غير وارث تثبت بقوله ولو وحدها ظاهر العدالة كما هو ظاهر القياس أو يرد لها حالها من خيانة الوارث وظاهر ان نحو الغصب لقادر على رده فور الاضرار به بل يتعين ان رد الاوجه الاكتفاء بضمه ان كان في البلد من يشته ولا مانع منه لانهم كما اكتفوا بالواحد مع انهم انضم اليه عين غير جهة عند بعض المذهب ينظر لمن يراه جهة فكذلك انطأ نظر المثلث من باق الخ يتمذوقه من ثبت بانطأ أو يقبل الشاهد واليدين فالأقرب عدم الاكتفاء بهما (وتنفذ الوصاية) ان الوصي يشي وانما صحت في نحو رد عين وفي دفعها والوصية للمعين وان كان لمستحقها الاستقلال باخذها من التركة بل لو أخذها اجنبي من التركة ودفعها اليه لم ضمها كما صرح به الماوردي وذلك لان الوارث قد قبضها أو يتلفها ويطلب الوصي الوارث بنحو رد اليه الميراث واليت وبقى تحت يد الوصي لا الحالم كلو قاب مستقفا وكذا الوصية قبول الموصي له بها فانه ان الرخصة بصحا وقال السبكي هي قبل القبول ملك للوارث فله الامتناع من دفعها الوصي فباخذها الحالم الى ان يستقر امرها ومعنى قوله ملك للوارث أي بغير ضرر عدم القبول فكان له دخل فبين يتي تحت يد الوارث وجه فبالأوصي الفقهاء لانهم ان عين ذلك وصي الميراث يمكن القاضي دخول فيه الا ان حيث المطالبة بالحساب ومنع اعطاه من لا يستحق والا تولى هو أو نائبه الصرف ولو أخرج

اذا قبل تبين انه انفق على ملك غيره أولا فيه تطرو ولا يبعد انه ان تمكن من رفع الامر الى الحالم ولم الوصي يفعل لا رجوع له لتقصير بعدم طلب القبول من الموصي له لم يحله هل يقبل أولا (قوله والا تولى هو أو نائبه الصرف) قال سم على مع ظاهره وان وجد وارث لكن قول العباب الا في مطالبة الورثة بالفصل يدل على ان الوارث تولى الصرف وعبارة العباب ولو قال اجعل كفى من هذه الدواهم فله الشراء بميتها أو في القفزة ويقضى منها ولو أوصى بضمير زه ولم يعين مالا لأفراد الوارث بذله من نفسه لم يمسح الوصي وان أراد بيع بعض ذلك أو أراد الوصي ان يتعاطاها كلها أحق وجهان انتهت فانظر قوله فبايها أحق هل يشكل على قوله الوصي قضاء الدين وتنفيذ الوصية مطالبة الورثة بالفصل أو باعطائه التركة ليفعل فان باع بالراصة بطل فان غابوا اتجه مراجهته للقاضي لئلا يذنب فيه اه فانه اذا وجبت المراجعة فكيف يتمكن من البيع مع منازعة من تجب مراجهته حتى يكون أحق الآن يستنتي هذه أو يكون ذلك على الوجه الآخر ولعل الواجب ان يجاب به غاويج مراجهته لاحتمال ان يرد امساك التركة والصرف من ماله هو عند ارادة بيع البعض لذلك اندفع هذا الاحتمال بخلافه في الاحق منهما اه (قوله ولو أخرج

ثو وجعهم من المال) أي في المسائل التي جعلنا الخ مال فيها مشقة خلافا لما وقع في حاشية الشيخ أيضا من قوله أي الذي تركوه بسبب حصول خيلنا الخ بناء على ما مره في القولة قبله (قوله نعم لا يستحق ذلك ذي) هو مخبر عن قوله المسلم (قوله وكذا

الوصي الخ) قضية التمسك بالوصي ان غيره اذا اخرج من ماله ليرجع لا يجوز له ان يبدل ما صرفه من التركة وان كان وارثا فطريق من اراد التصرف في تركه الميت ولا وصاية ان يستأذن الخا ثم قنته له فانه يقع كثيرا (قوله فاشهد بنية الرجوع) ظاهره وان كان في الورثة من هو محجور عليه بصا او جنون او سفه (قوله فاقترض الوصي دراهم) ظاهره ولو كان وارثا ويخرج بغير الوصي من الورثة ويمكن الفرق بين هذه وما قبله لانه ههنا العين لكن عينها وعقله بخصوصها كان ذلك أكد مما اوقال اعطوا زيدا كذا من الدراهم مثلا فخلط على الوصي حيث خالف غرض الوصي فالزم خصضا للدين من ماله ولو ارثا بخلاف ذلك فانه لما لم يكن له فيها جهة كان الامر اوسع فسومح للوارث لتلقيامه ٧٩ مقام مورثه في الجملة (قوله

والا كان لم يصد مشتريا) أي اؤخف تغير الميت لو اشتغل بالبيع (قوله بتوصيه فاقبضه) أي الدين (قوله لا يتصرف حتى يستأذنهم) أي ومثله ما لو لم يقبل الوصي له العين التي اوصى بتوصيه فاقبضه (قوله وفي آخر الوكالة ما يؤيده)

راجع وجهه فان الشخص لا يكون وكلا عن غيره في ازالة ملكه كما قالوه ثم ابن حجر قال بعد استشكل ما ذكرنا اتحاد القابض والمقبض انه يقدر ههنا ان الفسقاء وكلاؤه كما قدر ان المعمرين وكلاؤه في اذن الاجير للمستاجر في العمارة وقد يقال لا يحتاج لهذا

الوصي الوصية من ماله ليرجع في التركة رجع ان كان وارثا والافلاي الا ان اذن له ما لم أو جاموكت الصرف الذي عينه الخا كم وقد لخصا كم ولم يتيسر بيع التركة فاشهد بنية الرجوع كما هو قياس ظاهره وصياف ما يؤيده ولو اوصى ببيع بعض التركة واخراج كفته من غنمه فاقترض الوصي دراهم وصرفها فيه امتنع عليه البيع ولزمه وفاة الدين من ماله ويظهر ان محله عند عدم اضطراره الى الصرف من ماله والا كان لم يصد مشتريا رجع ان اذن له ما لم أو قنته واشهد بنية الرجوع نظير ما مر آتوا ولو اوصى بقبضه الدين من عين بتوصيه فاقبضه وهي فساد ما يؤيده اقول الوصية بالزائد كما هو واضح أو من ثمنها فليس للورثة امتصاصها ومنه يؤخذ انه لا يلزم الوصي استئذانهم فيها بخلاف ما اذا لم يعين لا يتصرف حتى يستأذنهم لانها ملكهم فان غابوا استأذن الخا كم ويبحث بعضهم جهة اداية الفرق ما استحقه عليه من الدين للفقراء وفي آخر الوكالة ما يؤيده والمشتري من محمومي وقيم ووكيل وعامل فراض ن لا يسلمه الثمن حتى تثبت ولايته عند الخا كم قال القاضي أبو الطيب ولو قال ضع ثقي حيث شئت لم يجزه الاخذ لنفسه أي وان نص له على ذلك لاتحاد القابض والمقبض ولا ان لا تقبل شهادته أي الا ان ينص له عليه بمستقبل الا لاتحاد ولا جهة حينئذ (والنظر في أمر الأطفال) والمجانين والفسهاء وكذا اهل الوجود عند الايصار ولو مستقلا كما اقتضاء كلام جمع متقدمين وسكت عليه جمع متأخرون وينحل من حد بعد الايصار على اولاده تنصا فيما يظهر كافي الوقت ويبحث الأذوي وجوبه في أمر نحو الأطفال الى ثقة ما مؤن وجوبه كافي اذا وجد له أو غلب على غنمه ان تركه يؤدي الى استيلاء منان من قاض أو غيره على أموالهم وفي هذا ذهب الى انه يلزمه حفظ ما لهم بقدر قدر عليه بعدم موته كافي حياته به أربعة أركان موصى ووصي فيه وصيغة (وشرط الوصي) تعيين (تكليف) أي باو غ وعقل لان غيره لا يلي أمر نفسه فغيره أولى وسيأتي انه لو اوصى لفلان الى باو غ ابنه أو قديمه فادخل الخ أو قدم

التقدير ههنا بل سببه انحرف من استيلاء موصو قاض القبض منه ثم اقباضه وان كان هو القابض لان الغالب في القضاء ونحوهم اغبانية لسمي في الصدقات وقد قال الأذوي في قضاء زمنه وهم أحسن حال من بعدهم انهم كفري عهد بالاسلام (قوله لم يجزه الاخذ لنفسه) ومثله الوكيل بالصدقة وطريقه ان يقول له عين لي ما أخذته بان يجزه له ويدفعه له وتكتب أيضا لطف الله به (قوله لم يجزه الاخذ لنفسه) أي وله الصرف لثمنه من غير من ذكر وظاهره انه لا فرق في ذلك بين التقي والتقيير والمسلم والكافر والوارث وغيره كالأوصي لا قارب يداخل فيه جميع آثار به من ذكر وعليه يفرق بين مال الوصي لثمنه أو لزمي أو نحوهما من مرحية اشتراط في المدفوع علم القرآن لفظ التيمم ونحوه يشعر بذلك وليس له ان يدفع منه شيئا لورثة الوصي كالم (قوله وان نص له على ذلك) أي اخذ نفسه وقوله بمسئلة أي يقدر مستقل (قوله ولو مستقلا) أي بالوصية عليه (قوله انه يلزمهم حفظ ما لهم) أي الموجود بان آل الهم بطريق من الطرق وما يؤول اليهم منه بمدمونه

نحوه من الكفار ما يباين به قوله القيس على أحوالنا الصورة المسموعة وأما ما في حاشية الشيخ من أن المراد به من
نزله نحن عينا على الكفار ووجه عدم استحقاقه السلب بأنه تخاف من حيث ذهبه لكن في أحوال الكفار يقال عليه أن

(قوله ولا بد على هذا) يتأمل وجه الورود حتى يحتاج إلى الجواب عنه فإن ما هنا شرط في الوصي وما يأتي متعلق بالصيغة
مع أن الوصي فيها مكلف القوم إلا أن يقال وجه الإيراد هنا قال أو حيث لا يداني بلوغ أبي خازن فهو الوصي كان الآن
الذي أوصى إليه صباوقها (قوله مردود) جرى على ما قاله ابن الرضا ج حيث نقله وأقره (قوله وعدة) قضية الاكتفاء
بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامته من غار المروءة أو الظاهر خلافه وإن المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فلا يرجع
(قوله ولو ظاهراً) وفي نسخة بدل ولو ظاهراً ولو باطناً وعبارة شيخنا لا يادي قوله ولو ظاهراً تتبع فيه المروءة والمعتقد
لا بد من العدالة الباطنة مطلقاً كما هو مذكور في كتاب الصلح اه وقول الزبدي لا بد من العدالة الباطنة أي وهي التي
ثبتت عند القاضي يقول المتركين قوله أيضاً مطلقاً إلى وقع نزاع في عدالته أولاً وفي نسخة أيضاً وعدة باطنية وهي الموافقة
لما لا يادي (قوله فلا تتبع لفاصل) قال ج وهل يحرم الأسماء لغير فاسق عند هالان الظاهر استقراره في الموت
فيكون متعاطياً للعقد فاصد باعتبار ٥٠ المسال ظاهر ولا يحرم له العلم بتحقق فساد لا احتمال عدالته عند الموت ولا أنه

مع الشك كل يحمل وعما
يرجى الثاني أن الوصي
قد يرجح صلاحه
لو توفقه في مكانه قال جملت
وصيان كان عدلاً عند
الموت وواضح أنه لو قال
ذلك لاثم عليه فكذا
هنا لأن هذا مردود وإن لم
يذكر ما ياتي ذلك في
نصب غيره الجدل مع وجوده
بصفة الولاية لا احتمال
تغيره عند الموت فيكون
لم عينه الأب لو توفقه
اه (أقول) وقد يقال
فرق بين ما لو قال أو حيث
له إذا صار عدلاً وبين
ما إذا أسقطه وأقصر

على قوله أو حيث لا يباين به ادعاء صرح بقوله أن كان عدلاً وقت الموت لشعر ذلك
بترده في حاله فيصل القاضي على البحث في حاله وقت الموت بخلاف ما لو سكنت فإنه ينظر من إيصاله له حسن حاله وربما
خفيت حاله عند الموت على القاضي فغير يتحقق الوصي له فيسلم المال على أن في أنبات الوصية له قبل الموت جلالة على
التمتاز بعد الموت فربما أدى إلى اسداد التركة (قوله ولو فرق فاسق) أي فيما لو كان الموصي بغير معين والموصي وكذلك
فلا ينافي ما مر في قوله وانما صحت الخ من أن الاجنبي إذا دفع المسمى وقع الموضع كاتبه عليه في قوله ومخالج والكلام في
الوصية المالموضع شخص في حياته فبالفاسق علم فسقه واذن في تفرقه فخرقه على الوجه المأذون له فيه فلا يظهر إلا
الاستناد به وبه ذق ذلك (قوله بدل مادفعه) قضيت أنه ليس له استرداد العين مادامت باقية وأنه يستقل باسترداد البديل
وعليه فيمكن الفرق بأن البديل ليس من مال الموصي وهو محتاج إليه للقاضي بخازنه استية أو بخلافه عين المال فانه من
مال الموصي وهو محض من وضع يده عليها فكانت هذه القاضي دونه (قوله فان بقيت عين المدفوع) أي في يد من أخذ من
فرق (قوله وأسقط عنه) أي الفاسق (قوله خلا فالبعض المتأخرين) أي ج

رعاية

على قوله أو حيث لا يباين به ادعاء صرح بقوله أن كان عدلاً وقت الموت لشعر ذلك

عدم استحقاقه المسابغة انما قتل حين ذهابه لكتشاف حوال الكفار حال ماله ان عدم استحقاقه حنثا له انما هو لعدم شروعه الصنف لخاصة كونه عينا فلا فائدة في التصريح به (قوله لنسب يدعى ذلك) كان الاولى حذفه لانه سياق تحليل للسان كما بانك (قوله وملك الرقيق) في نسخة بدل هذا ولا يعمى وهي اولى لان الكلام ليس فيه ذكر العبد (قوله

قوله الى كافر معصوم) قال سم على مع قوله معصوم فضيته امتناع ابيه الحربى ٨١ الحربى وهو ظاهر لان الحربى

لإبقائه (قوله كشاهدته) أى الذى على منته (قوله ان لا يكون) أى الوصى (قوله بجال الموت) أقول هل يستغنى القاسق اذا ناب عنى مدة الاستبراه قبل الموت أو يكفى كونه عدلا عنه وان لم تقض المدة المذكورة فيه نظر والثانى هو الاقرب قياسا على عدم اشتراط ذلك فى حق الولى اذا اراد أن يزوج بعد التوبة (قوله فبينه اشارة مفهومة) ظاهرة وان اختص بينهما الضموني ونفى تخصيصهما أيضا ففهمها كل واحد لتكون حرة (قوله وأم الاطفال) وهل الجدة كذلك ولو من جهة الأب فيه نظر والظاهر انها كذلك لانها أشفق من الجانب وظاهر كلام الروضة يتمها في باب الفرائض (قوله فهو نولانية الأب والجدة) ومثلها في ذلك الحاشية والتاخر بشرط الواقف وبضمهم زاد

رعاية المصلحة الراضية في نظر الشرع ودكر الاسلام بعد المدة لان الكافر فيكون عدلا في دينه وفرض علمه من المدة يكون نولانية لقوله (لكن الاصم جوار وصية ذى) أو غيره ولو جريا كما هو واضح (الى) كافر معصوم (ذى) أو معاهد أو مؤمن فيما يتعلق بالأولاد الكافر بشرط كون الوصى عدلا في دينه كما يجوز ان يكون وليا لاولاده وتعرف عدالته بتواتر هاهن العارفين به أو باسلام عارفين وشهادتهم او الثاني المنع كشاهدته ولا بد ايضا أن لا يكون عدو والطفل كما حكاه الرافعى عن الرولى وآخرين أى عدوة دينية فأخذنا لاسنوى منه عدم وصاية نصران لم يردى وعكسه مردودو تصور وقوع العدول وقبيلته وبين الطفل والمجنون لكون الوصى عدلا لومى أو لا علم بكرهته له ما من غير سبب والعدوة في هذه الشروط بجملة الموت لانه زمن التسلط على القبول فلا يضر قد هاقبه ولو عند الوصية (ولا يضر العمى في الاصم) لان الاعمى كامل ويكفي التوكيل فيما لا يمكنه والثانى يضر لعدم جهة يجهه وشبهه بنفسه وما يجهه الاذرى من امتناع الوصية للاخرى وان كان له اشارة مفهومة غير واضحة والاقرب المصحة فبينه اشارة مفهومة وفقرت فيه بقية الشروط (ولا يشترط الذكورية) اجابا (وأم الاطفال) المستقيمة للشروط حال الوصية لاجال الموت وان جرى عليه جرح لان الاولوية انما يتأصل بها الوصى وهو لا علم بها يكون حال الموت قسمين ان يكون المراد به انها ان جعلت الشروط بها حال الوصية فالأولى ان وصى لها والا فلا ودعى انه لا فائدة لذلك لانها قد تقع عند الوصية لا الموت مردودة بان الاصل قبله ما لم يعل عليه (أولى) باسناد الوصية لها (من غيرها) لانها أشفق عليهم ونما يظهر كونها أولى بما تحبب الاذرى ان سالت الرجل في الاستتراح وقصوه من المصالح التامة ولما لم تقرب من امر الاطفال الى امرأة حيث لا وصى فتكون قيمة ولو كانت أم الاطفال فى أولى كما قاله الغزالي في بسطه (وينزل الوصى) وقوم الحاكم بل والأب والجدة (بالفق) ولو لم يزل له الحاكم زوال أهليته فم تعود ولاية الأب والجدة بعد العدة لان ولايته شرعية بخلاف غيرها المتوقفة على التقويض فاذا زالت احتاجت لتقويض جديد وكذا ينزلون بالمجنون والاعمى لا باختلال الكفاية بل بضم القاضى له معين بل أفتى السبكي بمشابهة يجوز له ضم آخر الوصى بمجرد الرتبة ثم ظاهرا وكلام الاصحاب يقتضى المنع اه وجل الاذرى الاولى على قوة الرتبة والثانى على ضعفها وان عمل ذلك في متبرع أو مأمور يتوقف ضمه على جعله فلا يبطاه الا عند غلبة الظن لثلاث بضميع مال اليتيم بالتوهم من غير دليل ظاهر وعزل القاضى فيه بمجرد اختلاف كتابته لانه الذى يولاه وظهر جرحه من غير ما من التفصيل فيما عجزه بالولى في زمن مناسف نسبنا طرحة متعضا الى المناظر الاصل (وكذا القاضى) ينزل عاذا ذكر (في الاصم) زوال أهليته ايضا

١١ نهاية خامس الام اذا كانت وصية (قوله وكذا ينزلون بالمجنون والاعمى) فظاهره وان قل زمنه فيها فينزلون ولا تود اليها الولاية بعد افاقتهم لا بتولية جديدة (قوله وجل الاذرى الاول) أى جوارضهم بمجرد الرتبة والثانية هو قوله وظاهر كلام الاصحاب الخ (قوله يجوز ضم آخر الوصى الخ) أى وان وقف ضمه على جعل دفعه من مال الطفل على ما بان في قوله فامر يتوقف ضمه على جعل فانه لا يبطاه الا عند غلبة الظن لتلا بضميع مال اليتيم الخ (قوله ويظهر جرحه بان مام) أى من قوله بل أفتى الخ

واختاره السبك فقال الخ فيه ان كونه لا يستحق الا بالقتل ليس هو الثاني المذكور فلا يصح تعريفه عليه فان كان السبك يختاره لا يستحق الا بالقتل فهو طريقه لم يزل في الظاهر ولا مقابله فلا يصح تعريفه على واحد منهما قوله ويكتب على ورقة قهض الخ قال الشهاب سم لم يذكر ذلك في قصبة التي كانت قد تم فلتنظر سببه انتهى قلت لان الفاعلين ههنا ما يكون للاشخاص الاربعة محصورون ٨٢ ويجب دفع الانحسار الاربعة اليهم حاله على ما يأتي فوجبت القرعة القاطعة لتزاح كما

في سائر الاملا والى ما قال في فاعره وهو كقول الامام الثاني لا كلاما ولا اوجه في فاسق ولاه فوشركه عالميا بصفة عدم انتمائه بزيادة او بطرد فاسق آخر ان كان بحيث لو كان موجودا به حال توليته له لولا عدمه والا فتميز لان موليه حينئذ لا يرضى به (الا الامام الاعظم) لتعلق المصالح الكافية ولا يمتنع والفسخ فيه كثيرون فقتل القاضي الاجماع فيه مراده اجسام الاكثر (ويصح الا بصفى قضاء الدين) ورد الحقوق (وتنفذ الوصية من كل من سكران او مكلف) يختار قطري ماصرفي الموصي بالمال ومن ثم يأتي هنا قطري ماصرفي هناك لولا وصي الشبهة على وجهين من يتخذ تعيين فيما يظهر وتنفيذ اليه بعد رده مالي كتر النسخ كالحرق وغيره وحكم من خطه حذف اليه مضارعا وادى كثير ان الاولى اولى اذ يلزم الثانية التكرار للحض لانه قدم الوصية فضلا عن اول الفصل وحذف يلا ما يتخذ فيه وخالفه اصله وفيه نظر لان الجبر والحرر متعلق بصح ايضا لا تكرار وحذف ذلك حتى منه قوله الا فتر بشرط بيان ما وصي فيه (وبشرط) في الموصي (في امر الاطفال) والنجاة والسفهاء (مع هذا) المذكور من الحرية والتكليف وغيرها مما اشترط اليه (ان يكون له ولا يعلم) مستأمن الشرع وهو الا بوجده المستقيم للشرط وان علا دون سائر الاطرب الوصوي والمالك وموقفه ومنه اب وجد نفسه الحاكم على ما لم يطرأسفه لان توليه الا ان الحاكم دونها وما يجتبه الاذرى من عدم جهة ايضا فاسق فيتركه لولده من المال لسلب ولا يمتنع على ولده معلوم من كلام المصنف (وليس الوصوي) توكيل الا فيما يجر منه أو لا يلبق به فنه بنفسه على ما صرفي الوكالة ولا (الباء) استعلا قطعاً (فان اذن له) بالنه للقول بفسخه (فيه) من الموصي وعينه في نفسه أو فرض ذلك لمسيبته (حاز في الظاهر) لانه استجابة فيه كاو كيد وكل بالاذن والثاني لا يبطلان اذ نه مالوت ومحل ما تقرر ومنه عدم التعيين بان قال اوص لمن شئت اما اذا قال اوص لي فلان فالذهب انه كذلك فيقول صح قلما وصوره الاذن ان يضيف اليه بان يقول اوص بتركي فان قال اوص لمن شئت أو لي فلان ولم يضاف في نفسه لم يوص نفسه على الاصح عند البغوي وقرأه وحذفه فله حاصل انه ان قال له اوص عني أو بتركي أو نحوهما وصي نعمه الوصوي عن نفسه كما قلنا جمع وقول الشيخ انه في حالة الاطلاق انما وصي عن الموصي وانه اوجه مما قلناه في الشبان عن البغوي من تصح انه لا وصي أصلا الا اذا اذن له الوصي او وصي منه من غير لانه يتبادر ان المقر يصب بمفهومه من كلامهما ولو قال الوصية اوصيت الحقن اوصيت اليه انعت أنت وأذنت أنت فوصيك وصي لم يصح لان الموصي اليه مجهول ولذا عينه الوصوي ومات من غير ايمانه كان لهما كم ان ينصب غيره في احد وجهين وجه بعض المتأخرين (ولو قال اوصيت) لانه من بعده لمعروا و (اليك الى البرع ابني أو قدوم زيد فاذ بلغ أو قدوم فهو الوصوي جاز) واقتصر فيه التاقيت والتعليق لان الوصية تعممل الاضطر والجهالات ولو بلغ الابن أو قدوم زيد غير أهل فلا تقرب انتقال

والثاني لا كلاما ولا اوجه في فاسق ولاه فوشركه عالميا بصفة عدم انتمائه بزيادة او بطرد فاسق آخر ان كان بحيث لو كان موجودا به حال توليته له لولا عدمه والا فتميز لان موليه حينئذ لا يرضى به (الا الامام الاعظم) لتعلق المصالح الكافية ولا يمتنع والفسخ فيه كثيرون فقتل القاضي الاجماع فيه مراده اجسام الاكثر (ويصح الا بصفى قضاء الدين) ورد الحقوق (وتنفذ الوصية من كل من سكران او مكلف) يختار قطري ماصرفي الموصي بالمال ومن ثم يأتي هنا قطري ماصرفي هناك لولا وصي الشبهة على وجهين من يتخذ تعيين فيما يظهر وتنفيذ اليه بعد رده مالي كتر النسخ كالحرق وغيره وحكم من خطه حذف اليه مضارعا وادى كثير ان الاولى اولى اذ يلزم الثانية التكرار للحض لانه قدم الوصية فضلا عن اول الفصل وحذف يلا ما يتخذ فيه وخالفه اصله وفيه نظر لان الجبر والحرر متعلق بصح ايضا لا تكرار وحذف ذلك حتى منه قوله الا فتر بشرط بيان ما وصي فيه (وبشرط) في الموصي (في امر الاطفال) والنجاة والسفهاء (مع هذا) المذكور من الحرية والتكليف وغيرها مما اشترط اليه (ان يكون له ولا يعلم) مستأمن الشرع وهو الا بوجده المستقيم للشرط وان علا دون سائر الاطرب الوصوي والمالك وموقفه ومنه اب وجد نفسه الحاكم على ما لم يطرأسفه لان توليه الا ان الحاكم دونها وما يجتبه الاذرى من عدم جهة ايضا فاسق فيتركه لولده من المال لسلب ولا يمتنع على ولده معلوم من كلام المصنف (وليس الوصوي) توكيل الا فيما يجر منه أو لا يلبق به فنه بنفسه على ما صرفي الوكالة ولا (الباء) استعلا قطعاً (فان اذن له) بالنه للقول بفسخه (فيه) من الموصي وعينه في نفسه أو فرض ذلك لمسيبته (حاز في الظاهر) لانه استجابة فيه كاو كيد وكل بالاذن والثاني لا يبطلان اذ نه مالوت ومحل ما تقرر ومنه عدم التعيين بان قال اوص لمن شئت اما اذا قال اوص لي فلان فالذهب انه كذلك فيقول صح قلما وصوره الاذن ان يضيف اليه بان يقول اوص بتركي فان قال اوص لمن شئت أو لي فلان ولم يضاف في نفسه لم يوص نفسه على الاصح عند البغوي وقرأه وحذفه فله حاصل انه ان قال له اوص عني أو بتركي أو نحوهما وصي نعمه الوصوي عن نفسه كما قلنا جمع وقول الشيخ انه في حالة الاطلاق انما وصي عن الموصي وانه اوجه مما قلناه في الشبان عن البغوي من تصح انه لا وصي أصلا الا اذا اذن له الوصي او وصي منه من غير لانه يتبادر ان المقر يصب بمفهومه من كلامهما ولو قال الوصية اوصيت الحقن اوصيت اليه انعت أنت وأذنت أنت فوصيك وصي لم يصح لان الموصي اليه مجهول ولذا عينه الوصوي ومات من غير ايمانه كان لهما كم ان ينصب غيره في احد وجهين وجه بعض المتأخرين (ولو قال اوصيت) لانه من بعده لمعروا و (اليك الى البرع ابني أو قدوم زيد فاذ بلغ أو قدوم فهو الوصوي جاز) واقتصر فيه التاقيت والتعليق لان الوصية تعممل الاضطر والجهالات ولو بلغ الابن أو قدوم زيد غير أهل فلا تقرب انتقال

الموصي (قوله أو قدوم زيد) وقع السؤال في الدرس عما لو قال اوصيت لك سنة الى قدوم ابني ثم ان الابن قدمه قبل مضي السنة هل ينزل الوصوي أم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الاول لان المعنى لو صيت لك سنة الى قدوم ابني قلنا فان تدم فهو الوصوي فينزل بعضه والابن يصير الحق له ولذا مضت السنة ولم يصغر الابن فينبغي ان يكون التصرف فيما بعد السنة الى قدوم الابن لهما كم لان السنة التي قدرها وصاياه لا تشمل ما زاد

ظاهر ان الامام هو الذي يتولى القسمة بينهم وانظر هل له تفويض القسمة لهم اذ ارضوا (قوله بالتفويض) أي مقتوع
 القاص ومضارعه إلا في مقتوعها الآخر (قوله وقد ضم كلامه ان التفصيل) أي من القتم اما التفصيل من مال المصالح الحاصل
 عنده فهو زوال كسباني في اللبن على التور: هذا ظاهره ويصدق قول الشيخ في الحاشية ٨٣ يتأمل قوله بضم كلامه فان

كلامه ظاهر في خلاف ذلك
 فان خيرين أن يشرط
 له جزأ من ماسيهم وبين
 أن يسطى من مال المصالح
 المصالح عنده فالمصر
 في كون التفصيل إنما يكون
 قبل اصابة الغنم من أين
 يؤخذ انتهى (قوله ببعض
 ما أسأله) قال الشهاب
 سم يتأمل فائدة هذا مع
 قوله إلا في مقتوعه سم
 آخر فانه ظاهر بعد الاصابة
 مع انه كانها من مال المصالح
 أو هذه التنية وأجاب
 عنه الشيخ بمحل ما يأتي

(قوله لا يعتد بمضمونه)
 أي ولا تأمن عليه في ذلك
 لأن مقتوعه فساد الوصية
 لجواز ان لا يكون بصفة
 الولاية قبل الموت (قوله
 فيعتد بمضمونه) أي الأب
 (قوله لو استولى على
 المال أكله) أي باستيلائه
 على ما يسلطه أتلا فالحا
 (قوله فاجلد أولي) يعني
 يعني الاستخفاف (قوله
 ووليتك كذا بعد موت)
 سياتي عن الأورق فيما
 ان قول القاضى ووليتك
 مال غلان المقتطع قط اه
 فهل يأتي مثله هنا أو يفرق

الولاية للحاكم فانه جعلها مفسدة بذلك وقول التمسك انه كان ينبغي تأخير هذا اعتقب قوله
 إلا في مقتوعه التوقيت والتطبيق فانه محال يمكن الجواب عنه بأنهم ضمنوا فلو أخر هذا
 إلى هذا قال ما هوهم قصر ذلك عليهم ما فصل بينهم ما يكون هذا مقيد للضمي وذال مقيد
 للمصرح وكون هذا مقيداً في ذلك لا يتعارض بمذلة التمايز (ولا يجوز) للأب (نصب وصي) على
 الأولاد (والجد صفة الولاية) عليهم حال الموت أي لا يعتد بمضمونه اذا وجدت ولاية الجد
 حيث لا ولاية ثابتة بالشريع كولاية التزوج اما لو وجدت حال الاصابة ثم زالت عند الموت
 فيعتد بمضمونه كما يجتبه الباقين الماصر من ان العبرة بالشروط عند الموت وبما جتبه السبكي من
 جواز عدم غيبة الجد في حضوره للضرورة على فرضه والاوجه المنع كما أشار إليه الزركشي
 احتجاً فان الغيبة لا تمنع حق الولاية ويمكن الحاكم ان ينوب عنه فيمكن حل يمينه على
 ما اذا كان ثم ظالم لو استولى على المال أكله لتحقيق الضرورة حيث اذا انقضت هذه الحالة
 جواز مخرج جعل الموت حال الوصية فلا عبرة بما لا يجوز على ماصي نصب غيره وان كان هو
 بصفة الولاية حيث لا يتم عند الموت لأهل الجد وعدمه كما علم من خبر وأما على الديون
 والوصايا فيقتصر مع وجود الجد فان لم يوجد معها فاجلد أولي بأمر الأطفال ورد الديون ونحوها
 والحاكم أولى بتنفيذ الوصايا كما قاله البغوي وحري عليه ابن المقرئ (ولا يجوز) للأب
 بترويح طفل وبقت ولو مع عدمه لأن الوصي لا يمتنع بدفع العار عن التسيب حسب ما في نوب
 تسكاح السفيه على إذن الولي ومثله الوصي كما قاله الزركشي (ولفتله) أي الاصابة كما في الحر رأى
 وصيته (أوصيت إليك أو قومت) إليك (ونحوها) كلفتك معاً ووليتك كذا بعد موت
 فهو مصرح بخلافه لا في حيث بحث انه كتابة لا ما قرب إلى مذكور فوضت إليك المصرح
 من وكالت ويؤيده ما يأتي من صفة الوصية بالامامة فلو احدث بمضمونه وظاهره محتمل بالنظر
 أوصيت أو قومت واذا ثبت ذلك في فوضت ثبت في وليت وليس هذا من قاعدة ما يمكن
 صريحاً في باب لا اذا اجوزنا الوصية بالامامة كان الباب أو محدثاً كان مصرحاً بذلك يكون
 صريحاً هنا غاية الامر ان الموصي فيه امامة وغيره لا يؤثر وقياس ماصر اشتراط بعد
 موت في بعد أوصيت والاوجه ان وكنتك بعد موت في أمر الخلفاء كتابة لا لا يصح لموضوعه
 فيكون كتابة في غيره وتكني إشارة إلى اخر ما فيهم مع كتابته وخلق به فخلق اعنت لسانه
 أشار بالوصية برأسه ان تم لقراءة كتابها عليه لعجزه (وبجوزيه) أي الاصابة (التوقيت)
 كما وصيت إليك سنة أو في البوغ ابني والطبق كذا تمت أو اذا لم توصي فقد أوصيت إليك
 كما مر (ويشترط بيان ما وصي فيه) وكونه مصرحاً بالامامة كما وصيت إليك في قضاء ديني
 أو في التصرف في أمر الخلفاء أو في ودائبي أو في تنفيذ وصايتي فان جمع الكل ثبت أو
 خصه بأحد هاهنا يجوز ولو أطلق كوصيت إليك في أمرى أو في أمورى أو في أمر الخلفاء
 ولم يذ كر التصرف صح والاوجه ان الأول عام ويفرق بين الأول وفساد نظيره السابق في

فيه نظره الظاهر الفرق لأن القاضي اذا قال ذلك حل على انه اخرج بعض ماله التصرف فيه وأبقى غيره وأما الموصي فظاهر
 من حاله انه اذا أفاض إلى غيره فقد جعل له مطلق التصرف وكلام الشارح إلا في قضاء الدين (قوله فهو مصرح) أي
 قوله ووليتك الخ (قوله بالامامة) أي الظلمة (قوله وقياس ماصر) أي في الوصية (قوله في أمر الخلفاء) أي أو في قضاء ديني
 أو نحوه (قوله تم لقراءة كتابها) أي عند قراءة الخ (قوله والاوجه ان الأول) أي قوله ولو أطلق كان وصيت

على ان المولدات من سهم المصالح لا من الاخماس الاربعة أى بقول الشارح الاسقى أو من هذه الخبئة معناه أو من سهم المصالح الذى هو من هذه الخبئة وعليه يقول الامام فيفتح ان يخص بعضهم ببعض ما أصابوه أى عما هو مملوك لهم وهو الاخماس الاربعة فراجع قوله والمراد ثلث اربعة أى حساسا أو ريعها أى المصالح كذا فى حواشى والده على شرح الرضى ونبه الشرحى حاشيته على ان هذا لم يبنى ٨٤ على ان النفل من الاخماس الاربعة الذى تقدم انه مرجوح (قوله أى الباقي منها بعد

السلب أو الثمن) الاولى بل الأصوب حذفه لان الكلام فى هذا الذى قبله انما هو فى الباقي بعد ما ذكرنا تقدم التصريح به مع انه يوم ان السلب والثمن من الاخماس الاربعة وهو خلاف ما مر من ارجحهما من رأس المال ثم نفس الباقي (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم) أو اوفيه بمعنى مع أى قاله لا دلالة فيها بحمد دهاو انما فيها فعله صلى الله عليه وسلم (قوله الابالقسمة أو اختيار القسمة) أى على القولين فى ذلك (قوله اجارة عين) أى ان قيدت بعد أخذها بما فى (قوله أو بغير مودة) ظاهره انه من جلة مفهوم القيد الملو كالذى بعده وظاهره انه ليس كذلك فكان الاولى خلاف هذا التعبير (قوله نعم الوجة

أو كالة ياد الكالوصح لحق المولى به ضرر لا يستدرك كمتق وقت وطلاق بخلافه هنا التقيد قصرهما بالمصلحة لانه على الغير الذى لم يأت فى خلافه والمصدق فى الشاقي انه الحفظ والتصرف فى ما لهم للعرف وفى الأقراران قول القاضى وليستك مال فلان الحفظ قطعاً ومر آخر الخبر بان أضى بطلان المال يتصرف فيه بالمعقظ ونحوه وقاضى بطلان المحجور يتصرف فيه بالبيع وغيره والوجه كالتصديق كلامهم فى الخبر ان تطر وصاياه لى بطلان الملك لا المال وسياق جواز النقل فى الوصية فليست كالأية حتى يعتبر فيها بطلان المال (فان انقصر على أو صيت اليك لنا) كوكنتك ولهم عرفه يجعل عليه ومنزعة السبكي فيه بان العرف يقتضى انه تثبت له جميع التصرفات مودودة اذ ذلك غير مطرد فلا يقول عليه وان قال الزككنى بقره فقول اليبانيين ان حذف المعمول بوزن بالعموم وجرم الزككنى بصفة فلان وصى ٨٥ لان كلام اليبانيين ليس فى مثل ما نحن فيه وكلام الزككنى اضعف أو يفرق بينهما بعد ما هنا بان ما قاله محقق لقراره هو بقبل المحجور لوصح فيه ما يتصرفه وحل على العموم ادلا مخرج وما هنا بعض انشاء وهو لا يقبل للمجمل بوجه (و يشترط (القبول) من الوصى لانها تقتصر فى كالوكالة ومن ثم اكنى هنا بالعمل كمرم كالتصديق كلامهم ما وجرم به الغفال وهو العتوان اعتمد السبكي لشروط المعقظ نعم تبطل بالردوين قبولها بان علم الامانة فزده فان لم يسم ذلك فلا لوله عدمه فان علم من حاله الضعف فالتصديق حرمه القبول حينئذ لا يصح) يقول ولارد (فى حياته فى الاصح) لعدم دخول وقت تصرفه كالوصى له بالمال بخلافه بعد الموت والثانى يصح القبول والردى فى حياته كالوكالة والقبول على التراخي ما لم يتعين تنفيذ الوصاياه المأوردى او يكون هنالك مقبب المبادأة اليه كالأية الاذرى أو يرضها الحاكم عليه بعد تبين عتده (ولو وصى اثنين) وشروط عليهما الاجتماع أو اطلق بان قال أو صيت الكا أو الى فلان ثم قال ولو بعد مده أو صيت الى فلان وظاهر كلامهم ههنا عدم الفرق بين علمه بالآول وعدمه وعليه يفرق بين هذا وتطيره السابق قبل الفصل بان الاجتماع هنا محكم مقصود الوصى لان فيه مصلحة له ثم اجتماع المكين على الوصى فهو متعذر والتشريك خلاف مدلول اللفظ فعين النظر للقرينة وهى وجود علمه وعدمه ولو قال أو صيت اليه فيما أو صيت فيه ليه كان رجوعاً (لمنفرد أحدهما) فيما اذا قبل بالتصرف على الاشرافى الاول واحتمال الثانى فلا بد من اجتماعهما فيه بان يصدر عن رأيهما أو ياذن الثالث فيه وحمل ذلك فيما يتعلق بالطفل وماله وتفرقة وصية غير معينة وقضاء دين ليس فى التركة جنسه بخلاف ردود مدية وطارية ومقصور وقضاء دين فى التركة جنسه لكل الاقراد به لان لصاحبه الاستقلال بأخذ وقضيه الاعتداده ووقوعه موقه اباحة لاقدام عليه وهو الاوجه وان بحثنا خلافه ولو اختلف وصيا التصرف المستقلان فيه نفذ تصرف السابق أو غير المستقلين فيه الزمالا العمل بحسب المصلحة التى رآها الحاكم فان امتته

المحجور (قوله بان ما قاله محقق) بان يكون المعنى أو صيت له بشئ له عندى كود مدية (قوله فان علم من حاله الضعف) أى أو الخيانة (قوله فانه المأوردى) أى ومع ذلك فينبى ان لا تبطل بالتأخير وان أمه بحيث لم يرتب على ما سبق يمينه (قوله لان لصاحبه) هو هورب الدين (قوله وقضيه الاعتداده) أى برمداد كالمستحق (قوله اباحة الاقدام) ومع ذلك هل يمين لو تلت فى يده ولا فيه نظير وقد تقتضى الاباحة عدم ضمان وقوله عليه أى الرد

انه يرضع لها) أي مرضع القريس (قوله فبلغ أوله المجمع) أي والمدة (قوله بالاجتهاد) لاجل الحاجة اليه (قوله فله أجره مثله فيما يظهر) يجب بحث هذا مع انه نص المذهب في المتون في السير على البهيمة لو تهر الامام فصاعداً في خروجها لاسمها أو قتلها فاجرة المثل ينص المجمع (قوله) ويجوز ان يبلغ الاجرة مسمى راجل) أي أو يزيد عليه كما سفي قوله وان زادت على سهم راجل وكان الاولى حنف ما هنا لا غنا عما مر عنه مع الزيادة ويجب أخذ الشيخ بمجموعه ٥٠ ما هنا من منع الزيادة مع تقدم التصريح بما في الشارح

في كتاب قسم الصدقات في (قوله كسابقه) أي التي والتمنية (قوله) وفيمن تلزمه نفقة قريبه (بجاءه) النسخة نفقة فرقه انتهت وهي أصوب لقابلها بعد بالاصل ثم هو معطوف على ما عطف عليه قوله وفي الخ

(قوله أتاب عنهما) بفتح يبعثهما ومرق قوله وينعزل الوصي الخ ما يقتضي خلافه وقال سم على ج أتاب عنهما أي ولا ينسزلان في صورة الامتناع كما صرح به في الروض اه أقول وقضيته الانزال في غيره ويمكن حل ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الانزال على أن المراد أنهم ما خرجوا عن كمال الاهلية باختلافها مع بقاء أصلها كمرض عنهما كمال النظر وقد تقدم من مجرد الاختلال لا يقتضي النزول (قوله) مشرفاً وانظر) قضية العطف مغايرة عما في ظاهر وله غير مر أقبل هو عطف تفسير الا انه لا يكون باو

أو أحدهما أو آخر جاء أو أحدهما عن أهليه التصرف أتاب عنهما أمينين أو أميناً وفي التصرف أو في الحفظ والمال بما لا ينقسم استقلالاً ولا تولاه الحاكم فان انقسم قسمه بينهما ولكل التصرف بحسب الاذن فان تنازعا في عين النصف المحفوظ أقرع بينهما فان نص على اجتماعهما في الحفظ لم ينفرد أحدهما بمال (الان صرح به) أي الا انفراد فيصور زحيفاً كالوكالة وكذا لو قال ان كل منكأ أو كل منكأ وصي في كذا وأتابا وصياي في كذا ويقرع بين هذا وأوصيت اليكأبانه هنا ثبت لكل وصف الوصاية فدل على الاستقلال بخلافه ثم لو جعل عليه وأعلمها مشرفاً وانظر الم ثبت له تصرف وانما يتوقف على مراجعته كما في الجهر قال الا ذرى الا في خصوصه اقبل على الاحتياج لنظر (ولو وصي والوصي العزل) أي الوصي عزل الوصي ولو وصي عزل نفسه (مضى شاء) بلوازه من الجانبين كالوكالة ثم لو تعين على الوصي بأن لم يوجد كاف غيره أو غلب على ظنه تلف المال لطيفاً لم أقض سواه كما هو الغالب لم يميز له عزل نفسه كما قاله الا ذرى ولم ينفذ حيث دل على ان يلزمه ذلك بجانبه بالاجرة والوجه انه يلزمه في هذه الحالة القبول وأنه يمتنع عزل الوصي له حيث نال نفسه من شياع خصوصاً ودية أموال وأولاده ويمتنع عليه عزل نفسه أيضاً اذا كانت اجارة بموضع فان كانت بمعرض من غير عقده في جالته قاله الماوردى وما اعترض به من ان شرط صحة الاجارة امكان الشرع وفي المستاجر له عقب المقدور هنا ليس كذلك وان شرطها العار بها الماوردى أعمال الوصاية بمجمله اجاب السبكي عن الاول بان صورته ان يستأجره الوصي على أعمال لنفسه في حياته ولطفه بعمومه أو يستأجر الحاكم على الاستمرار على الوصية للصلمة وأهأ بعد موت الوصي وأما الثاني فجوابه كون الغالب علمها بان ميسر الحاجة اليها اقتضى المسامحة بالجهل بها وقول الكافي لا يصح الاستمرار في ذلك ضعيف واد ائمت الوصاية بالاجارة ويحجز عنه الاستئجار عليه من ماله من يقوم مقامه فيما يجز عنه وبارز ذلك مع انه اجارة عين وهي لا يستوفى فيها من غير العين لما قاله الا ذرى من ان ضعفه عزلة عيب ما دت في عمل الحاكم ما فيه المصلحة من الاستدانة والضم اليه وتسمية رجوع الوصي عن الایضاء اليه عزلاً لا معاً لغيره القبول في الحياة كما صرح به وكد ان جميع رجوع الوصي من القبول أقطع السبب الذي هو الایضاء بالرجوع عنه أو بعدم قبوله منزل مثله قطع السبب الذي هو التصرف لو ثبت له وبما نفرد رائد في قضاء السبكي لذلك على ضيقه هو أن العبة بالقبول في الحياة (ولذا بلغ الطفل) أو أطاق الجنون أو رشد الضميمة (وتأزعه) أي الوصي (في) أصل أو قدر نحو (الاتفاق) الا لائق بماله (عليه) أو على عموه (صدق الوصي) يمينه وكذا قديم الحاكم لان كلامهم المأمين ويتصرفا طمة البينة عليه غالباً بخلاف البيع للمصلحة أما غير الا لائق فيصدق الولد نفسه قطعاً بيمينه لتعدي الوصي بمرض صدقه والوجه عدم اشتراط حلف الولد في هذه الحالة بل ان كان من مال

الان يجعل مجازاً عن الواو (قوله باستقلالاً منظم وأطشى سوه) قضية العطف مغايرة لما ظهر يحمل الطام على مقتب لاولا به وحل القاضي على متول بفصل الاحكام والخصومات لكنه يجوز في حكمه (قوله) وأنه يمتنع عزل الوصي (قوله) أي الوصي (قوله فهو جملة) أي قوله عزل نفسه متى شاء قوله اجاب السبكي عن الاول هو قوله امكان الشرع (قوله) وأما الثاني هو قوله وان شرطها العلم (قوله) وبان ميسر الحاجة) أي قوة الحاجة (قوله في هذه الحالة) هي قوله أما غير الا لائق

أي فلا يلزمه تنقذه ففرجه الكسوف وإن لم يكتب بخلاف الأصل يلزم فرجه انقائه وإن كان هو مكتسباً ولم يكتب
(قوله إن وجد) راجع إلى قوله أن الكسوف غير ضروري (قوله أنه مسكن) فمن الجرح ما لا ينفي على أن الذي تنقذه غيره
عن السبكي اغناهم فلو إذا كان معصفاً المسكن (قوله من الكسب) بيان لآكل (قوله انقائه الأول) يعني ما في الضاوي
وحاصل المراد أن كلام الغزالي ٨٦ في الإحياء الخائف ما في قوايه أن لم يعمل على الإرشاد والأفوه ضعيف

الولي فلو أوال ولد منه ولو تنازع في الأمر فو عن القدر نظره وصدق من يقتضي الحال
تصدق من أن لم يصدق الوصي ولو اختلفا في شيء أهوا لثق أو لا بينة صدق الوصي بعينه
لأن الأصل عدم خيانتة أو في تاريخ موت الأب وأول ملكه لئلا المتفق منه عليه صدق
الولي بعينه ولو كوفي في ذلك ثورته (أو) تنازعا (في دفع) المال (اليه بعد البلوغ) أو الأفاقة
أو الرشد أو في إخراج أحد من ماله على ما صرح به بعضهم لكن أفي الوالد درجة الله تعالى
بأنه لا بد من بينة (صدق الولد) بعينه ولو على الأب لعدم عسرا فاقمة البينة عليه وهذا لم يتقدم
في الوكالة لأن تلك في القيم وهذه في الوصي وليس مساوية من كل وجه نعم حكايته الخلاف
في القيم وجزءه في الوصي معتزض بان الخلاف فيها وصدق في عدم الخيانة وتلف بضو
غصب أو سرقة كالودع لا في شوبيع الحاحية أو غبطة أو ترك أخذ شفعة لأصله الأبيينة
بخلاف الأب والجد فانها يصدق بعينهما والأوجه أن الحاكم الثقة كالوصي لا كالأب والجد
ولا يطالب أمين كوصي ومقارض وشريك ووكيل بمصايل إن ادعى عليه خيانة خلف
ذكره ابن الصلاح في الوصي والمرد في أمناه القاضي ومثلهم بقية الأمناه وأقسم كلام
القاضي إن الأمر في ذلك كله راجع إلى رأي الحاكم بحسب ما رآه من المصلحة وهو ظاهر ولو لم
يندفع نحو ظالم الأبدع مال الزم الولد دفعه ويحتج بقدره وصدق فيه بعينه وإن لم تقم عليه
قرينة فجاء بظهور أو الانتعيبه جازة بل زامة أيضا لكن لا يصدق فيه لمسؤوله أقامة البينة
عليه ولو أراد وصي شراء من مال الطفل رفع الأمر لهما كالمبيع ولا يجوز أن يبيع
من لا يبيع له الوكيل ويشترل بعا يتشرب له ولا تقبل شهادة توليه قضاها وصي فيه إن قبل
لوصاية لم يشبهها قبلت وإن صرح بكونه وصيا في ذلك تؤكد الوكيل نفسه ولو اشترى شيئا من
وصي وحله الفتن فشكل المولى عليه وأنكر كون البائع وصيا عليه واسترد منه المبيع
رجع على الوصي بما آداه اليه وإن وافقه على أنه وصي خلا للقاضي لقولهم لو اشترى شيئا
من وكيل وحله الفتن وصدقه على الوكالة ثم أنكرها المولى وتزعم منه المبيع فرجع على الوكيل
من اعتزف أن عنه دمالا لفلان وزعم أنه قال له فلان فلان أو أنت وصي في صرفه في كذا
يصدق الأبيينة كإرضاء الغري وغيره وهو أحد وجهين في الثانية ورجع السبكي فيها أنه
صرف للقره بعيد الآن يكون مراده أنه يجوز له بل يلزم ما لمناقضه له لكن هذا التراجع فيه

في لغة ما وضع عند غيرنا الك الحفظه من ووع اذ سكن لانها ساكنة عند الوديع وقيل
من اللعة أي الراحة لانهم يفتقدون راحتهم ومراعاته وشرب الماء عند المقتضى للاستشفاء
والأعين المستغفلة به حقيقة فيها وتصح اراؤنها واراد كل منهما في الترجمة ثم عدها

والأوجه مافي الفتاوى
(قوله حيث أدخل الكبش
برومة) أي تأنيده فيها
مرو كان ينبغي الإقتصار
عليه (قوله تأنيده) تخصيصه
فيه) أي تفصيل المشتل
في ذلك العلم (قوله ثم
لا يسلط المتفاح) هو
استدراك على قوله ولتفوق
وعنه الصرف إليه الخ

لوکیل (قوله ولا تقبل
شهادته) ای الوسی
قوله وصی فیہ (ای دون
سبره) قوله رجع علی
الوسی (ای ورجع الی

سأدشرائت (قوله وزعم) أى قد
شورى لكن قال فى القاموس
ممكن ان جئت فى الترجمة على

(قوله ولا حذها) أي المكثي بنفقة القريب والمكثية بنفقة الزوج خلافا لما وقع في حاشية الشيخ من ترجيح الصمير إلى التقيير والمكثي أن لا يصح كالأجنبي (قوله أو معه) أي الزوج (قوله وأما المكثية بنفقة الزوج الخ) هذا لا موضع له في كلام الشارح وهو من كلام المعتز الذي قصد الشارح الرد عليه من غير تصريح بالاعتراض والشهاب صرح في حاشيته بالاعتراض كما به قبيل ومن جلته قوله وأما المكثية الخ وفرض المعتز منه الاعتراض إلى المتن (قوله في حفظ مال أو احتصاص) هذا التعريف لا يشتمل التوكيد في استيفاء القصاص في نفس أو طرف قولنا استيفاء الحدود كخذ القسط فانه توكيد لا إبداع وعليه فكل إبداع وتوكيد ولا عكس (قوله فخرجت القطعة) أي بنفسه هاترعا بانها العقد المحتص (قوله والامانة) عطف الامانة على القطعة لان المقلب في القطعة معنى ٨٧ الاكتساب (قوله يعني الإبداع) أي لا العين (قوله وشروط الوديعه) أي لثباتها فيها الاحكام الالئيه (قوله وآله الخ) أي فلا يجب عليه حفظه ولا امرأته (قوله ففي عامة) الأولى حذف الفاء لان ما بعده ها خبر عن هي ويجوز جعلها جوابا لان (قوله وقوله تعالى) أي والاصل فيها قوله تعالى الخ (قوله طنطنته) أي كلامه الدال على شدة فصاحته وفي القاموس الطنين كالمبر صوت الذباب كطنطن والطنطنة حكاية صوت الطننور وشبهه اه (قوله أي أخذها) قاله سم على ج كأن وجه التفسير بذلك ان القبول لفظا لا بشرط كاسيافي لكن مسيافي أيضا لا يكفي القفظ من جهة الوديع فهل

في الحقيقة توكيد من جهة المودع وتوكيد من جهة الوديع في حفظ مال أو احتصاص كقبض متعقب بنفرت القطعة والامانة التريسية كالتصريح بظهور شيأ إليه أو إلى عمله وعليه واجابته في الضرورة داعية الها أو كالمعنى الإبداع أربعة مودع مودع وبيع وصيغة وشروط الوديعه كاعلم ما قرره كونه محترمة كقبض بقتي وحيدة بخلاف ضوكل لا ينع وآله الخ والاصل فيها قبيل الاجماع آية ان الله بما ركم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها وهي وان نزلت في رد مفتاح الكعبة إلى عثمان بن طلحة فهي عامة في جميع الامانات قال الواحدى أجروا على لما نزلت بسبب مفتاح الكعبة ولم ينزل في جوف الكعبة آية سواها وقوله تعالى فليؤدوا الذي اتقن اماتته وخبر الدال على الامانة إلى من اتقن ولا تخن من خائن رواه الحاكم وقال على شرط مسلم وروى البيهقي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال وهو يخطب القامس لا يجهنكم من الرجل لمنطنته ولكن من أدى الامانة وكف عن أعراض الناس فهو الرجل (من يخرن عن حفظها حرم عليه قبولها) أي أخذها لانه يبرضها بالتلف وان يثق بأمانة نفسه (ومن قد) على حفظها وهو أمين (و) لكنه لا يثق بأمانته فيها حال أو استقبالا (كره) له قبولها من مال الكاهن الرشيد الجاهل بصلاته حيث لم يتعين عليه قبولها القول بالحرمة مردود بأنه لا يخرن من مجرد الخشية الوترع ولا طنه ومن ثم لو غلب على ظنه وقوع الخيانة منه فحرم عليه قبولها ما غير مال الكاهن كوليته يبرض عليه إبداع من لم يثق بأمانته وان ظن عدم الخيانة فحرم عليه قبولها منه وأما اذا علم المالك الرشيد بصلاته فلا حرمه ولا كراهة في قبولها كما يحتمل ابن الرقعة وقول الزركشي ان الوضوح عن علمها ما على المالك فلا ضاعته ماله وأما على النود فلا طعنه على ذلك مردود اذا التخص اذا علم من غيره أخذ ماله لينفقه أو يدفعه لغيره لا يبرض عليه فكتبه منه ولا أخذ ان علم رضاه والإبداع صحيح مع الحارمة وأثر الضريم مقصور على الاثم نعم لو كان المودع متصرفا عن غيره بولاية أو وكالة حيث يجوز له الإبداع فهي مضمونة بمجرد الأخذ قطعاً (فان وثق) بأمانة نفسه وقدر على حفظها (استقب) له قبولها لانه المتعاون المأمور به ومحمد ان لم يتبين عليه فان تعين بان لم يكن ثم غيره وجب عليه كآداء الشهادة قال الرافعي وهو محمول على أصل القبول كآيئته الرخصى دون اتلاف منفضته ومنفعة موزة في الحفظ عجاا وقضيته انه ان

يبرض أيضا لانه وسيلة لا أخذ الحرام أو لانه تعالى مقدر فاسد اه أقول الظاهر عدم الحرمة حيث علم المالك بصلاته لما يأتي من ان المالك اذا علم بحال الأخذ لا يبرض القبول ولا يكره (قوله كرهه قبولها) وتتصور الإباحة فيها بضابان شك في أمانة نفسه لكن قوله ولم يثق الخ يقتضي الكراهة في هذه أيضا (قوله لا يبرض عليه فكتبه منه) أي ما لم يعلم منه صرفه في معصية والاحرم (قوله وأثر الضريم) أي حيث قلناه (قوله مقصور على الاثم) أي فلا يتعداه إلى الضمان (قوله نعم لو كان) هو استدراك على قوله وأثر الضريم مقصور الخ (قوله فهي مضمونة) أي على الدافع والأخذ فكل منهما ملزم في الضمان وقرار الضمان على من تلفت العين تحت يده (قوله بمجرد الأخذ) أي أخذ من غلب على ظنه انه لا يثق بأمانة نفسه (قوله بان لم يكن ثم غيره) أي وكان بحيث لو امتنع من القبول لمضاعت على مال الكاهن

أيضا في حكايته اختلافها كآتيه عليه الشهاب (قوله لا تنصيع أمه وهم الخ) قال الشهاب سم يتأمل (قوله من أن الزوج والبعض لو أعز) صريح في أن من أعز زوجها بنفسها تأخذ من الزكاة وإن كانت متمسكة من

(قوله وابن أبي عصرون) أي حيث منة أخذ أجرة الحفظ (قوله عصى ولا ضمان) يعني المومنين ولم يرد به المالك هل يجب عليه السؤال للمالك وأخذها منه أم لا فيه نظر والاقرب الأول (قوله ولا كافر نحو مصحف) قال سم علي ج أنظر ومع قوله في البيع ويجوز بلا كراهة إرتباطه واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف بكرهه أجرة عتبه وأمره بإيداعه لكن يؤمر بوضع المهر من عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لأنه محدث انتهى قال شيخنا الألباني ويحصل ما هنا على وضع اليوم ما هنا على العقد انتهى لكن يتأمل هذا الجواب بالنسبة للودعة فإن الوديع ليس له الاستئابة في حفظها (قوله ويجوز إيداع مكانب) مصدر مضاف إلى المفعول والمراد بقوله الوديعه وعليه فلو قبلها بلا إذن سيده لم يجوز

المردع أجرة مثل عمل الوديع ومع ذلك لو نكف فلا ضمان لأن غايته أنها فاسدة وهي كالمصحة في عدم الضمان (قوله والمصحة تأجيلها) أي الكفاية (قوله فلا يجب) قضيتها عدم الائتم إذا ذهب وتر كها حتى ضاعت وقد ينال الفقه ما في الهامش من ج من أنه بآثم إذا لم يقبل ولم يقبض إلا أن يقال ذلك فيما إذا وجد ففقد من المالك يدل على طلب الحفظ وما هنا فيما إذا وضعا صاحبها بلا لفظ البتة (قوله وقيل منه) أي فانه يضمن

بأخذ أجرة الحفظ كما أخذ أجرة الحرز وهو كذلك كما هو ظاهر كلام الأصحاب خلافا لقالقاري وابن أبي عصرون وقد تؤخذ الأجرة على الواجب كإتي سقي البساتين أو نحو غريق وتعليم غصن الفاتحة فإن لم يقبل عصى ولا ضمان ولو تعدد الأمناء القادرون فلا وجه تبيينه على كل من سأل منهم عند وجوب قبولها الثلاث يؤدي التواكل إلى تلفها (أو شرطها) أي المودع والوديع الدال عليهم ما قبلها (شرط موكل ووكيل) المسمى أنها توكل في الحفظ فلا يجوز إيداع محرم ميذا ولا كافر نحو مصحف ومشرطها في الوكالة مع ما يستثنى منه يعني يأتي هنا فلا يرد عليه ويجوز إيداع مكانب لكن بأجرة لا امتناع تبرعه بمافيه من غير إذن سيده (وشرط) مراده بالشرط هنا ما لا يضمنه (صيغة المودع) لفظ أو إشارة أخرى من مفهومة صريحة فكانت (كاستودعتك هذا أو استفظتلك أو أتيتك في حفظه) أو أودعته أو استودعه أو استفظته أو كاية يتكلمه مع التبعة والكفاية منها فلا يجب على حامي حفظ نحو ثياب لم يستفظها وإن اقتضت العادة حفظها خلافا لقالقاري فلا ضمان في حفظها وان فرط في حفظها بخلاف ما إذا استفظه وقبل منه أو أعطاه أجرة لحفظها فيضمنه ان فرط كان تام أو أوجب أو نفع ولم يستفظ من هو مثله كالأجنبي وإن فقدت الأجرة ومثل ذلك القواب في الخمان فلا يضمنه الخاني إلا أن قبل الاستفظان أو الأجرة وليس من التفريط فيه أمالو كان بلا حفظ على العادة يتخلفه سارق أو خرجت الدابة في بعض غفلة له لعدم تقصيره في الحفظ للعتاد وظاهره يقبل قوله فيه يمينه لأن الأصل عدم التقصير (والأصح أنه لا يشترط القبول) لصيغة العقد والأمر (لفظا) ويكفي مع عدم اللفظ (التبعض) أي المار في البيع لا غيره كما هو ظاهر ولا تغتبر فيه

جميع الخواص ظاهرها وما هنا إذا كانت مما جرت العادة بحفظه في الجملة بخلاف كيس قد مثل ما لا يضمنه الفورية له بنفسه فإن عينه كالكف ضمن وحمله ما لم ينتر السارق النرصة فإن انتزعه هالا ضمان وقولنا ضمن جميع الخواص أي سواء فقدت الأجرة كان من قبضه أجرة أم لا كان استأجره لحفظها مدمعة (قوله أو أعطاه أجرة) أي وإن لم يقبل الوديع باللفظ ولا بد من لفظ من المالك وبشعر قوله أعطاه أجرة لحفظه أو كتب أيضا حفظه الله قوله أو أعطاه أجرة وذهب بدونها أي الوديعه والمالك حاضر رد ولا يتم عليه هامة لظننا بظهوره خلافا لما توجه بعض عبارات لأنه بعد الرد الذي علم به المالك لا يجب اليه تقصير وجهه بخلافه فيما إذا لم يقبل ولم يقبض فانه بآثم إن ذهب وتر كها بعد غيبة المالك لأنه غره انتهى ج (قوله أو أوجب) لعل المراد أن ملأه ما يقتضي غيبته ولم يتمكن من رد هاله المالك لئلا يأتي فيما لو أراد السفر أو كانت العادة جارية باستفظان غيره من عرضة أو مطلقا لئلا يأتي في قوله بعد قول المصنف إلى الحرز أو يحفظها ولو أجنبنا ابن أبي تارة ما هنا كالمادة (قوله وإن فقدت) غايته لقوله في ضمنها (قوله إلا أن قبل الاستفظان) ومنه ذهب وعلمها وبطل قوله الآخر أي وضعه فوضعه الخ قال في الباب ومن ربط دابته في خان واستفظ صاحبها فخرجت في بعض غفلة أو لم يستفظه بل قال ابن أريد انتقاله فانتقد هالم ضمن انتهى (أنقول) لو قال مثله في الجاسي فلو وجد المكان من حرمه ما تلا وظال به ابن أضع حواشي فقال ضماها هنا ضاعت لم ضمن

الفسخ ولعل وجهه ان الفسخ لا يلزم منه استنفاؤها وقضية ذلك انه لو ترتب عليه الاستنفاذ كان كل ما قبله مبسوطا من
 فقهنا الوضعية انها لا تعطى قليا راجع المحكم (قوله من معه مال يكفيه ربحه الخ) هذا هو الجواب لو حاصله انه ليس المراد من
 ككون المال يكفيه العمر الغالب انه تكفيه عنه تصرفها كباقي عليه المعترض اعتراضه بل المراد انه يكفيه ربحه (قوله
 لاحول النجوم) أي فلا يشترط (قوله وتسترد منه) أي الزكاة التي أخذها من غير حسيده وكان الأولى تأخيرها عما بعده (قوله

(قوله كافي الوكالة) أي حيث قيل فيها بطلان كان الأصح ثم خلافه (قوله فالشرط لفظ أحدهما) ومن هذا يعلم جواب
 ما قد وقع السؤال عنها وهي ان رجلا جعل دابته حطبا وطلب من أهل بلده أن يأخذوها معهم الى مصر ويبعوا الحطبا
 فامتنعوا من ذلك ولم يقبلوها منه فتخلف عنهم على نية أن يأتي بالواب السفر ويحققهم في الطريق فلم يفعل ثم أتتهم حضروا بها
 الى مصر وتصر فوافق الحطبا لنية صاحبه ووضعوا الدابة عنده وواجهم فضاغت بلبا تصعير وهو عديم الضمان (قوله ويدخل
 ولد الوديعه الخ) قال سم على ج هل المراد بولد الوديعه ما ولدته عند الوديع ٨٩ أو ما يتبعها بعد ابتداء عملها ولا كلاهما

والتبادر من التفسير
 بال دخول الثاني انتهى

لكن قضية قول الشارح
 أي وكانت حال العقد كاملا

الاول ومفهومه ان الولد
 المنفصل قبل الابداع

لا يدخل في العقد وحينئذ
 فيشكل قوله ويفرق لان

ولد المرهوتان كان جلا
 وقت الرهن دخل وعليه

الوديعه والرهن سميان
 وبعبارة التبع وشرحه

في باب الرهن ونخل في
 رهن حامل جلهما بناء على

ان الحمل يصل فهو رهن
 بخلاف رهن الحائل

لا يتبعها جلهما الحادث
 فليس رهن بناء على ذلك

ويستدبر بها حالما انتهى

الفرية كافي الوكالة فالشرط عدم الرد وقضية كلامه عدم اشتراط فصل مع القبول قال
 قال هذا ووديعه أو أحفظه فقال قبلت أوضعه فوضعه كان أيداعا وهو كذلك كقوله البغوي
 سوله المسيد وغيره لان اللفظ أقوى من مجرد الفعل وقد رجع ذلك الرافعي في الشرح الصغير
 وأعمده الأذري ورجع في الأوراد الثاني بشرط القبول لفظا والثالث يفرق بين صيغة
 الأمر كافي الوكالة ولو وجد لفظ من الوديع ولعلنا من المودع كان أيداعا أيضا فيظهر وقفا
 للرد في حاله وكشفي فالشرط لفظ أحدهما أو فصل الآخر لحصول التصديقه ويدخل ولد
 الوديعه تبعها لان الأصح ان الابداع عقد لا مجرد إذن في الحفظ أي وكانت حال العقد كاملا
 ويفرق بينهما وبين ولد المرهوتة والمؤجرة بأن تعلق الرهن أو الإجارة به فيه الحاق ضرر بالمالك
 لم يرض به بخلاف ما هنا لان حفظه منفعة له فهو راض به قطعاً ولو قاله خذ هذا يوما وديعه
 ويوما غير وديعه فوديعه أبدأ وأخذه يوما وديعه ويوما عارية فوديعه في اليوم الأول وعارية
 في اليوم الثاني ولم يرد بعد يوم العارية فوديعه ولا عارية بل تصير به يد ضمان قال الزركشي
 فلو عكس الأولى فقال خذ يوما غير وديعه ويوما وديعه فالتقياس انها أمانة لانه أخذها
 باذن المالك وليست عقد وديعه وان عكس الثانية فالتقياس انها في اليوم الأول عارية وفي
 الثاني أمانة في شبه انها لا تكون وديعه (ولو أودع عسي) ولو مرأها تامل كمل النقل (أو
 مجنون ما لا يقبله) أي لم يجز له قبوله لأن فعله كالعدم لا تنفاه أمانته (فان قيل) المال
 وقضه (ضمن) لعدم الإذن المعتبر كالتعاقب ما قصي القيم ولم ير إلا رد مالها أمره فأن دفع
 ما يقال فاسد الوديعه كقصصها وما يقال أخذها من هذا يفرق بين باطل الوديعه وفاسدها
 ووجه اندفاع هذا انها حيث قبضت باذن معتبر ففاسدها كقصصها وحيث لا فلا يفرق هنا

١٢ غايه تا نعم يمكن أن يقال ان مفهوم قوله وكانت كاملا فيه تفصيل وهو ان الولد المنفصل

لا يدخل في الابداع بخلاف الحمل الحادث في يد الوديع والتقدير في عبارة أو كانت كاملا أو حدث الحمل في يد الوديع والفرق
 بين الحادث وولد المرهوتة الحادث بعد الرهن الخ رغبة الأمر ان في العبارة حذف ما علم من كلامهم في الرهن (قوله بل تصير به
 يد ضمان) يتأمل وجهه ولعله انها لما كانت في اليوم الثاني عارية كانت مضروبة على من هي يده بمحكم العارية فيستغيب
 وان انتهت العارية لان غايته انها في يد المستعير بعد انتهت العارية (قوله فالتقياس انها أمانة) أي من وقت الأخذ (قوله بل
 أمانة شرعية) أي تشكون مضروبة عليه ان فرط في حفظه قبل اعلام المالك (قوله ولو أودع عسي) أي الرشيون المراد انه
 أودع مال نفسه أو غيره بلا إذن منه فان أودع باذن من المالك المعتبر اذنه لم ضمن الوديع قال ج تعلق ان الأوراد من
 تبعه بعدم الضمان في صيها صارا راع أو راجع أو غيره الآذنه في ذلك ولا تعلق لفساد العقد هنا كما هو ظاهر اذ الصبي
 لا يصح تركه من غيره في غير ضمان المال فلهذا لا يفسد حكم الصبي ضمانا وعدمه فالطلاق ذكرى هذه المسئلة يحل على
 ذلك لما يأتي في ابداع الصبي ماله فقال له دعه برن مع لادواب ثم ساقها كن مستودعا له وواضح ان سوءها ليس بشرط

ثم ما تلقه قبل التلق (استدراك على قوله وتستر الخ) قوله وقيل الرافعي الاستدانة للعمية) هذا سقط من نسخ الشارح من المتن والشرح ولقد التزم الفارم ان استدان نفسه في غير معصية اعطى أو لمعصية فلا قلت الخ فقوله الشارح وقيل الرافعي الخ من تلق قول المصنف أو لمعصية فلا الذي سقط شرحه من نسخ الشارح وفي نسخ الشارح أيضا كتابة أعلى من قوله فان خافه وأخذها حسبه لم ضمن) أي حيث لم يردعها إليه فان ردعها إليه ضمن وكتب أيضا لطف الله به قوله لم ضمن أي حيث تلفت بالتقصير انتهى سم على ج وظاهر كلام ج عدم الضمان مطلقا والأقرب ما قاله سم وبوجه بأن خوف ضياعها لم يوضع موضع يده عليها ٩٠ فكانه بذلك التزم حفظها (قوله بلا تسليط) أي فان كان بتسليط منه ضمن غير أن كان

الحي أم لا على ما أفهمه كلامه (قوله أم لا أودعه ناقص) كسبي أو يجنون وقوله فانه أي السبي (قوله أما السفيه الممهل) أي وهو من بلغ مصلته لديه وماله ثم ينفرد ولم يصبر عليه القاضى أو فسق (قوله والتمن) أي ولو بالناعافلا (قوله وان فرط) عبارة مجرمة قال الزركشي حكم العبد كالسبي الا في شيء واحد وهو انه اذا اتفقت تصد يد العبد بتفرط ضمن انتهى وهو مخالف لكلام الشارح (قوله وبالجر عليه) أي على كل منهما (قوله انها تصير أمانة شرعية) قال سم على ج ظاهره الرجوع ببيع ما سبق وهو مشكل بالنسبة لقوله وبكل فضل ضمن بل وبقوله بالاقرار جهالا خرا مع صدور الفعل المضمن المتعنى

بين الباطل والفاقد غير محتاج اليه وحمل ما تقر وعند الامن من ضياعها فان خافه وأخذها حسبه لم ضمن كما مر وكذلك لو اتلف خصوصي مودع ودعيته بلا تسليط من الوديع لان فصله لا يمكن احاطته وتضمينه مال نفسه محال فتمت برأفة الوديع (ولو أودع) مالك كامل (سبيا أو مجنونا) (أما لا تلف حسده) ولو بتفرطه (لم ضمن) ان لا يصح التزامه بالمخط (وان اتلفه) وهو مقول ان غيره لا ضمن (ضمن في الاصح) وان قلنا انها اعتد لانه من أهل الضمان ولم يسلطه على اتلافه والثاني لا كماله بابعه شيئا وصله اليه وأجاب الاول بأن البيع اذن في الاستهلاك بخلاف الابداع أم لا أودعه ناقص فانه ضمن بمجرد الاستيلاء التام (والصغير عليه بسفه مودع أو ودعيا فبإذ كرمه لم يباح عدم الاعتد ابطل كل وقوله أما السفيه الممهل فلا يضمن بالتلف وان فرط خلا للفرع في بخلاف ما اذا اتلف فستعلق برقبته (وترفع) الوديعه أي ينتهي حكمها (بموت المودع) بكسر اللام (أو المودع) بنفسها (وجنونه وأغاثه) وبالجر عليه لسفه وسكنا على المودع لقلس وبزعه لنفسه وبزول المصلحة وبالاتكال بلا غرض لانها وكافة في الحفظ وهي ترتفع بذلك وبكل فضل ضمن وينقل الملك الملتصق بها بضيوع وفائدة الارتفاع انها تصير أمانة شرعية فليدفعه إلى ذللكها أو وليه ان عرفه أي اعلامها بها أو بمعلمها وانما تدفعه وان لم يطلبه كضالة وجددها وعرف مالها فكان غابودها لتمام أي الامين انما يحايلها بالواضع (ولها) يعني للثالث (الاستدراك) (الرد على وقت) لجوازها لمن الجانبين نعم يحرم الرد حيث وجب القبول ويكون خلاف الأولى حيث نذب ولم يرعه المالك وتنبه الضمير هنا بناها افراد قبله لان هذا سباق آخر لا تعلق له بذلك بل يلزم على تعلقه بفساد الحكم وهو قيد قوله ولما جباله ارتفاعها ولا قائل به (وأصلها) ولو يجعل وان كانت فاسدة فبيدها السابق (الامانة) يعني انها متأسلة فيها التابع كل من لان الله تعالى معها أمانة بقوله تعالى فليؤد الذي آمن أمانته ولثلاثا ترغب الناس عنها وعلم من قولنا وان كانت فاسدة انه لو شرط ركوع أو لبسها كانت قبل ذلك أمانة وبعد عارية فاسدة (وقد تصير الوديعه مضمونة) على الوديع بالتصير فيها (للعراض) وله أسباب أشار إلى بعضها فقال (منها ان يودع غيره) ولولده وزوجه وقه نعمه كما يأتي الاستماتة بهم حيث لم تزل يده

لثمدي كيف تثبت الامانة انتهى وقد يقال ان قوله وفائدة الارتفاع الخ راجع لقول المصنف وترفع لجرمان بموت الخ ونطيله يقتضي انها بالفعل المضمن لتصير امانة لتدعيه (قوله أو بمعلمها فوراً) ظاهره وان كان فيه مشقة (قوله وان لم يطلبه كضالة) ومنها فن أو حيوان هرب من مالكه ودخل في داره فيجب عليه حفظه الى أن يعلم مالكه فلو تركه حتى خرج دخل في ضلالتة (قوله ببقدها السابق) وهو كون وضع اليد عليها باذن معتبر من المالك ثم رأيت في سم على ج (قوله وبعده عارية فاسدة) انظر وجه الفساد ولعل وجه فسادها انه لم يجعل الاعارة فيها مقصورة وانما جعلها بشرط ان يعاقبها المخط (قوله وزوجه وقته) أي أو القاضى أيضا وابدعهم بأن يرفع يده عنها بوضو امر حفظها اللهم (قوله نعمه كما يأتي) الأولى جعله خارجا بقوله ان يودع غيره لان مجرد الاستدانة بغيره ليس ايداعا (قوله حيث لم تزل يده) أي بان يدها مضافا لمارقا

قوله الا في آخر السواد فلو انما على الاول دون الثاني الخ بالاحز وهو في غير محله كما عرفت (قوله ولا اقتير محتاج) أي لان
مطلبة الدائن التي كانت عليه لدفعها قد اندفعت عنه بالموت فالمراد بالمطلبة في قوله لا لا يطالب به المطالبة للتبعية كما
يصرح بذلك كلام الدميري وليس المراد في المطالبة الاخرية ويمنع دفع ما في القصة عما هو مبنى على ان المراد ذلك قول
الشارح مع المتن أو استدلالا صلاح ذات البين لا يفتي انه يجب ما حله ٩١ الشارح المتن أو لا معطوف على قول

(قوله أو الاول) أي وان
ضمن الاول (قوله) وهو يلزم
القاضي قبول عين) وهو
واضح وان جاز لمن هي
تحت يده دفعها له اما عند
امتناعه فقد يتوقف فيه
وجله ما هنا على ما اذا كان
لرد عينه عن خلاف الظاهر
فان الكلام على الابداع
عند المذنب يأتي قريبا (قوله
بغلاف الدين) محله عالم
ينقلب على الظن فوات
ما ذكره لئلا أو غيرها أو
فسق والاوجب أخذه
عينا كان أو ديناً (قوله
المضونة) أي بل لا يجوز له
أخذها (قوله أي مباح)
وقضية قوله بعد فلا يصحها
سفر المعصية أنه أراد بالباح
غير الحرام فعمل المكروه
(قوله لان لازمه) أي
ولو كان صغيرا كرهه
ورقيقه حيث لازمه (قوله
أو دينها) عطف على قوله
أو يحملها (قوله وقد يقال
ينع دفعها) معتد (قوله
ولو أمره إلما كم يدفعها
لامن كني) وقاس ما تقدم
في القاضي أنه لا يجب
الاشهاد على الامن لانه

لجرى ان العرف به (بلاذن ولا مفروض) الوديع لان المالك لم يرض بامانة غيره ولا يده أي
فيكون طريقا ضمانا أو اقرا على من تلفت عنده فلما لم تكن من شاء فان شاء من الثاني
ويرجع عما غرمه على الاول ان كان جاهلا اما العالم ولا لانه غاصب أو الاول يرجع على الثاني ان
علم لان جهل (وقيل ان أودع القاضي لم يضمن) لانه نائب الشرع والاصح انه لا فرق وان غاب
المالك لا يملكه فلا يرضى به نعم ذلك ما لو طالت غيبة المالك فيضمن على الاول خلا فالسبب
و يلزم القاضي قبول عين لتائب ان ثبت امانة بخلاف الدين والمضونة كما يأتي بجافه قبيل
القصة لان بقائه في ذمة المدين وبدا الضامن أحفظ امام المذنب كقراءة مباح كما يحسنه
الاذني ومريض وعوف فلا يضمن بإيداعها عند تقدير المالك ووكيله لقاضي أي أمين ثم اعدل
كأمن عيانياً في مواضع من يفي التقيد بالباح مردود بان ايداعها لوصفة فلا يصح سفر المعصية
(واذا لم يزل) يضمن فكسر (يدعها جازت) له الاستمانة عن يحملها) ولو خضعت أمكنه حملها
بلا مشقة فيما يظهر (الى الحرز) أو يحفظها ولو اجنبيا ان يفي نظره عليها كالعادة والاقرب
اشتراط كونه ثقة ان غاب عنه لان لازمه كما ذكره ضمن قولهم الاتي ولو أرسلها مع من يسبقها
وهو غير ثقة ضمنها (أو يضعها في خزنة) بكسر الخاء من خشب أو بنه مثلا كما فعله كلامهم
مشتركة بينه وبين غيره ويظهر اشتراط ملاحظته لها وعدم تمكن الغير منها الا ان كان ثقة
(واذا أراد) الوديع (سفرا) مباحا كامر وان قصر ومعلوم عامر ان التقيد بالباح بالنسبة
(دها الغير المالك) أو وكيله اما لمحالها (فقد ردى المالك) أو وليه (أو وكيله) العام أو الخاص
بما ان لم يعلم رضاه ببقائها عنده فيما يظهر لاسبابه ان كان قصيرا بتمرجع لضموم مع سرعة
عوده ومضى رد هاهنا وجودها أو أحد هاتين أو عدل ضمن وقد يقال منع دفعها لوكيله اذا
علم فسقه وجهه الموكول وعدم علم حاله انه لو علم فسقه لم يركله (فان قد دعا) لنية طريقه بان
كانت مسافة قصر كما يحسنه ابن الرقعة أخذها من كلامهم في عدل الرهن أو حبس مع عدم
تمكن الوصول لهما (فالقاضي) يردها اليه ان كان ثقة مأمونا كما فعله الاذني عن تصريح
الاصحاب لانه نائب القاضي ويلزمه القبول كامر والاشهاد على نفسه بقبضها كما قاله الماوردي
والمتقدم خلافه ولو أمره إلما كم يدفعها لامين كفي اذ لا يلزمه تسليمها بنفسه كامر قاله الزركشي
ولا يمتنع عليه تسليمها بنفسه ولو كان مالكها محموسا بالبلد وتمنر الوصول له فكذلك نائب قاله
القاضي أو الطبيب بقاها بحبس التوازي وشعرو (فان فقد فامين) بالبلد يدفعها اليه لا لا
يتضرر بتأخير السفر وهل يلزمه الاشهاد عليه بقبضها وجهان حكاهما الماوردي وأوجههما
عدمه كما في إلما كم والفرق بينهما بان أمته تأي الاشهاد عليه بخلاف غيره غير محموم
ترك هذا الترتيب ضمن حيث فقد عليه قال الفارقي الا في زمننا لا ضمن بالابداع فتقدم
وجود القاضي قطع الظاهر من فساد إلما كم وذكر ان شيعة الشيخ أبا إسحق أمره في نحو ذلك

باستنابة القاضي له سارا أمين الشرع (قوله وتمنر الوصول له) وينبغي ان مثل ذلك المشقة القوية التي لا تختمل عادة في مثل
هذه (قوله أوجهها عدمه) أي لا يصير ضامنا بتارك الاشهاد حيث اعترف الامن بأخذها الما لو أنكر الامن أخذها منه
لم يقبل قول الوديع الا بينة (قوله والفرق بينهما) جرى على الفرق ج (قوله قال الفارقي) هو أبو الحسن بن ابراهيم الفارقي
ولديمي اخا ربيع عاش ربيع الاول سنة ثلاث وثلاثين وأربع بمسماة وتوقفهم على الكازروفي لما توفي برحل الى بغداد فاخذ

المصنف ان استد ان نفسه الذي قطع الشارح من المتن فله ودخل عليه بقوله وانما اعطى فيصير التقدير والحاد على
ان استد ان نفسه في غير محمية أو استد ان اصلاح ذات الدين وحيث فيصير يقول المصنف اعطى غير متعلق بهذه الجملة
من الشيخ أبي بصير ولا زعمه ومع عليه كتاب المذهب وحفظه وتوفي في يوم الاربعاء الثاني والعشرين من شهر المحرم سنة
ثمان وعشرين وخمسة مائة من خمس وتسعين سنة ومن أهمنا آخر يقال له الفارق وهو أبو القنائم محمد بن الفرج السلي باق
في الاسماء الزائدة وحيث تناولوا ٩٢ عن الفارق فزادهم الاول انتهى طبقات الاسنوي ببعض تصرف (قوله تخريق)

أي لعرض من طلب
لتحقيق واجراء الامور على
وجهها بالطنافين في
ادخل نفسه في امر ما ان
يعبر على ظاهر التمرع
(قوله خبر من دفعها
الشارح) قضيت جواز
الدفع اليهم الم يكن
بأثر قضية قول الفارق
يحرم خلافة وعليه
لغيره بجهد امينا أو
خاف من دفعها لسافر
بها حيث تمكن من ذلك
ويبنى انه لو احتاج في
سفرها الى مؤنة لجلها
مستلصقا بها ورجع بها
ان استبد انه يصرف
بغصه الرجوع (قوله
فله استدواها) أي من
القاضي أو الامين أي
وله تركها عندها
ولا يقال انما جاز دفعها
لها الضرورة السفر وقد
زالت فيجب الاسترداد
(قوله بمجرد عدوله)
ظاهرها ولو كانت الثانية

بالدفع اليه كما قد وقف فقال له يابني التحقيق اليوم تخريق أو تخريق ويؤخذ منه ان محل عدوله
بها عن الحياكم الجائر عندا منه على نفسه أو ماله وحيث فلا وجه ان سفره من اخبر من دفعها
الجائر ولو عاد الوديع من سفره فله استدواها وان نازع فيه الامام ولو اذنه ما لكها في السفر
بها الى بلد كذا في طريق كذا فاسافر في غير تلك الطريق ووصل لتلك البلدة فثبت منها ضمانها
لدخولها في ضمانه بمجرد عدوله عن تلك الطريق المأذون فيها أو الوجه انه لو كان لبلد طريقان
تعين سلوكا أكثرهما أمنا فاسافر بها (فان دفعها بوض) ولو في حرز (وسافر ضمن)
لانه عرضها الضياع (فان أعلم امينا) وان لم يره لهاها (يسكن الموضع) وهو حرز منزلها أو راقبه
من سائر الجواب أو من فوق راقبه الحارس أو كفى جمع يكونه في يده (لضم في الاصح)
لان ما في الموضع في بما كنه فكانه أو دعه لياؤه الثاني يضمن لان هذا العلم لا يدايع لعدم
التسليم ويؤخذ مما تقرر ان محل ذلك عندئذ الحياكم الامين والاضمن كاصرحوا به وهذا
الاعلام ليس بالثبوت وانما هو اثبات فيكفي اعلام امرأة وان لم تحضره وعليه فظاهر كلامهم
عدم وجوب الاتمادها ويؤيده ما مر (ولو سافر) من أو دعه في الحضر ولم يعلم ان من عاده
لسفر أو الانتجاع (بها) وقد عرفت دفعها ان مر بتعيينه (ضمن) وان سكان في رآمن لان
حرز السفر دون حرز الحضر ومن ثم نقل عن بعض السلف المسافرين انه على قلت أي بفتح اللام
والقاف هلاك الاما في الله وقدرهم من رواه حديثا كذا نقل عن المصنف رحمه الله وعن
رواه حديثا الذي يابن التمر وسندهما ضعيف لا موضوع أما اذا أو دعه في السفر فاسفر
مسافرا أو أو دعه يدو ولو في الحضر أو متصفا فاضع ما فلا ضمان من ضا المالك بذلك حين أو دعه
عالم بالجهالة ومن ثم لو دلت قرينة حاله على انه انما أو دعه في نفسه لقربه من بلده امتنع انشاؤه
لسفر ان كاذر كره للقاضي وغيره (الاذا وقع حريق أو غارة ونحوه من يدفعها اليه) من مالك
أو وكيله عما تم أمين (كالمسبق) قريبا فاضمن لعذر بل لو علم انه لا يضيها من الهلاك الا
السفر جازمه ولو نحوها فان لم يعلم ذلك كان احتمال الخوف في الحضر اقرب جاز ولو قيل
بوجوبه لم يبعد وقوله ونحوه يعني أو فوجود الجز كاف في علم من كلامه قبل ولو حدث في
الطريق خوف آفاقها فان هجم عليه القطاع فخر حله بضبعة ليضطلها فضاقت ضمن وكذا
لو دفعها خوفا منهم عند قبائلهم ثم أضل موضعها كآقاله القاضي وغيره اذ كان من حقه ان يصير
حتى تؤخذ منه قصير مضبوته على أخذها (والحريق والغارة) الاصح الاغارة ومع ذلك

أسهل من الاولى أو أكثر أمنا ما وجه بانه لم يؤذن له في السفر بها من تلك الطريق بل منى عنه
لان الامر يسلك الاولى منى من سلوك غيرها (قوله تعين سلوكا أكثرها أمنا) أي ومحل ذلك حيث أطلق في الاذن ولم
يعين طريقا أخذها عليه (قوله فان استويا) أي ولا غرض له في الاطول انتهى ج (قوله واكتفى جمع) نصف وقوله بكونه
أي الحرز وقوله في يده أي الساكن وان لم يعلمه (قوله ويؤيده ما مر) أي من قياس الامين على الحياكم (قوله لزمه ولو
مخوفا) أي ياتي في المؤنة المحتاج اليها في السفر بالوديعة ما مر وان كانت المؤنة فيما يحتاج الوديع اليه في السفر لجلها
قط (قوله ولو قيل بوجوبه) أي حيث آمن على نفسه (قوله فضاقت ضمن) أي وان جهل لان الجهل بالحكم لا يسقط
الضمان (قوله الاصح الاغارة) فيه مع ما بعد منظر قائم له انتهى سم على ج

كان على الشارح ان يقدّم ما يتعلق بهوا الاضرار مما لا يقتل (قوله فان وفي) وفي عبارة شرح الروض واذا قضى وقوله
فلا يرجع الى على الاصل لانه انما يرجع اذا فرغ من ماله (قوله الى الاصل المعسر) أي في الصورة المذكورة (قوله وتعمل
ذلك) أي ضمان المورس ماعلى المورس (قوله في الشق الثاني) أي قوله وبدونه (قوله وعدم وجود معترض) يتبع في هذه الحالة
الشهاب ج لكنه اسقط ما أحال عليه الشهاب المذكور مما قدمه عقب قول ٩٣ المصنف في الكلام على الفقير

وماله الغائب في مرحلتين
والموجمل من قوله مالم
يجب من يقرضه انتهى فان
كان الشارح اسقط ذلك
قصدا فبعبته هنا في هذه
الحالة عن غير قصد فليصير
(قوله ولو معترضة) لعل
المراد ان التعرّضه غير حاصلة
على السفر لوافق ما ساقى
في آخر الفصل الا في

في فصل في بيان مستند
الاعطاء وقدر المعطى

(قوله وان غير كسوب)
الصواب اثبات الفاعل
الواو وانته اذ هو مسئله
مستقلة كما يعلم من شرح
الجلال ولعلها سقطت من
الكتابة (قوله وقول
الشارح) يعني في مسئله
ماله ادعى أنه غير كسوب
التي زادها كما عرفت (قوله
كأن طلبه من رب المال
أو من الامام الخ) مراده
به ان تصور بدوى العامل
مع علم الامام بحاله وان
اوهم سابقه لانه لكن
سيأتي في قريبه الاول

(قوله وسواغيبه) أي في
الامين (قوله لان الجهل
لا يؤثر) أقول قد يتوقف

فما استعمله المصنف هنا أولى لانما الاثر وهو العذر في الحقيقة (في البعثة وشراف المرزعي
انطراب) ولم يحدد في الكل حرز انتقاله اليه (اعذار كالسفر) في جواز ايداع من مريضه
(واذا مرض) مرضا محظورا فلا يردّها الى المالك أو وليه (أو وكيله) العام أو الخاص بها (والا)
بان لم يمكن ردّها لاحدا (فالحاكم) الثقة المأمون بردّها اليه (أو أمين) يردّها اليه ان قد
الحاكم وسواغيبه هنا وفي الوصية الوارث وغيره فان ظنّه آمنا فان غيره ضمن لان الجهل
لا يؤثر في ضمان ومحل ذلك عند وضع يد المظنون امانته عليها والافلا ضمان على الوديع في
أوجه الوجوه اذ لم يحدث فيها فضلا (أو) عطف على ما بعد الا ليعضف قول التهذيب
تكتفيه الوصية وان تمكن من ردّها الى الكمال (وصى بها) الى الحاكم فان قصده فالى أمين كما
أوما اليه كلامه المار من ان الحاكم مقدم على الامين في الدفع فكذلك في الايصاء فالتصغير
المذكور محمول على ذلك كما تقرر والمراد بالوصية الاعلام بها ووصفها بما يجزها أو بشرايعها
من غير أن يخبر بها من يده وبأمر بالردان مات ولا بد مع ذلك من التمسك بما في الرافعي عن
الفرز الى واسقطه من الروضة وجزم به في الكفاية فان لم يوجد في تركه ما أشار اليه أو وصفه
فلا ضمان بخلافه جمع مقدمون وان أحال القبطي في الانتصار لخلافه ولا ضمان فيما اذا
علم تلفها بعد الوصية بالا تعريض في حياته أو بعد موته وقيل تمكن الوارث من الرد ورج
الموتى وغيره ضمان وارث فصر بعدم اعلام مالك جهل الايصاء أو بعدم الرد بعد طلبه وتمكنه
منه وان وجد ما هو بتلك الصفة من غير تقدم لم يقبل قول الوارث انها غير الوديع فبذلك لفتها
أقربه موثره ان ما بهذه الصفة ليس له فسلم ان قوله عندى يودية لفلان أو وليه لا يقع عنه
الضمان وجد في الثانية في تركه قوب أو لم يوجد كذا الوصفه ووجد عنده أو بطلب الصفة
لتقصيره في البيان وفارق وجود عين واحدة هنا من الجنس وجود واحدة بالوصف باله
لا تقصير ثم بخلافه هاهنا لا يبطى شيئا مما وجد في هذه الصورة خلافا للسبكي ومن تبعه
وكالمرض الخوف ما الحق به مما هم الخس للقتل في حكم المرض هنا ثم كما هو لان هذا
حق أدى تلخفا حيط له أكثر يجعل مقدمة ما يظن به الموت بجزئية المرض (فان لم يفعل) كما
ذكر (ضمن) لتقصيره لتصرفها بالقوات لان الوارث يتعطل اهر يدعى يدعها لنفسه وان
وجد خط موثره لانه كفاية وقده ان الرقة بما لا يمكن بها ينفع باقية وهو ظاهر معلوم مما
مر في الوصفه ومحل الضمان بغير ايصاء وادعاء اذا تلفت الوديع بعد الموت لا قبله كما صرح به
الامام ومال اليه السبكي لان الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان الا به وهذا هو المعقد وان
ذهب الاسنوي الى كونه ضمانا بمجرد المرض حتى لو تلفت باقية في مرضه أو بعد ممته
ضمنها كسائر أسباب التقصير ومحله أيضا في غير القاضى اما هو اذ مات ولم يوجد مال اليتيم في
تركه فلا ضمانه وان لم يوص به لاه أمين الشرع بخلاف سائر الامتاع لم يوصم ولا يته قاله ابن

بان هذا ليس جهلا بالحكم بل جهلا بالدفع اليه وهو مانع من نسبه الى تقصير في دفعه (قوله ولا بد مع ذلك) أي
قول المصنف وصى بها وقوله من التمسك بما في الرافعي (قوله أو وصفه فلا ضمان) أي على الوارث (قوله ورجع الموتى الخ) معتمد
وقوله ليس له أي الموتى وقوله لا يقع عنه أي الموتى وقوله الضمان أي في طلبه (قوله لا يبطى شيئا مما وجد) أي
لا يجب بل يكون الواجب البذل التمرى فيمينه الوارث مما شاء (قوله في هذه الصورة) هي قوله عندى يودية أو وليه

عن السبكي والثاني عن ابن الرغفة وردهما فالصواب لسفط ما ذكره هنا (قوله لكون ذلك التائب استعمله) أي العامل وقوله حتى أوصلها إليه أي الامام (قوله رتبته أن فرق فلا عامل إلخ) قال في المصنف ويحتمل أن يريد أي السبكي أن العامل قال الثالث أن العامل الامام فادفع لـ زكاته ورد بان الكلام ليس في هذا بل في طلب العامل لحصته المتعاقبة لعمله ويحتمل أن يريد أن ٩٤ الامام ترك بعض الزكاة عند الملك وأمره بان يعطى من أرسله إليه بقية

قوله والضمان فيما ذكر ضمان تعدد أي يضمنه بالبدل الشرعي وهو التسل في المثلث والقيمة في المتقوم وسواء تلفت بذلك السبب أو بغيره (قوله لا ضمان عند) هذا يشعر بأن ضمان العقد يمكن هنا حتى أضيف إلى الضمان وفيه نظر لأن ضمان العقد هو الضمان بمقابل معين كضمان المبيع بالثمن وما هنا ليس فيه ذلك (قوله قبل أن ينسب إلى القصر صدق) أي الوارث وقوله ودعواه أي الوارث وقوله فلا ضمان عليه أي الوارث وقوله أنه رد بنفسه أي الوارث (قوله نعم أن نقلها بطن الملك) أي لم ينقطع بها (قوله وعلم مما تقر) بنأمل أي نبي تقر في كلامه علم منه هذا بل قضية قوله ومنها إذا نقلها من محلة أو دار إلى خلافه على أن هذه الصورة هي من ما تقدم في قوله ولو حوز مثلها وبالجملة

الصلاح قالوا غايض من إذا قرط قال السبكي وهذا تصريح منه بأن عدم ايصاله ليس تعريضا وإن مات عن مرض وهو الوجه وظاهران الكلام في القاضي الأمين كما مر لما قبله فيضمن فاعلموا الضمان فيما ذكر ضمان تعدد ترك المأمور لا ضمان عند ما أقضاه كلام الرافعي (الا) استثناء منقطع لأن القسم مرض مخوف (الذي يمكن) بأن مات بقاءة أو قتل غيلة فلا يضمن لا إتياء التصبر ولو لم يوص فادعي الوديع أنه قصر وقال الوارث لعلها تلفت قبل أن ينسب إلى القصر صدق كما نقله عن الامام وأمره وأقراض الأسنوي هي بأن الامام أخفاها عند جرم الوارث بالتفريط لا عند تردده فيه فله صحح حيث قد الضمان يمكن رده بأن الوارث غير متقدم في التلف وتناها في وقوع قبل نسبتها لتعديرا أو بعده وحيث فلا ضمان في ما قبله عن الامام ودعواه تلفها عند موته لا تعد أو رد موته لما مقبولة كما نقله ابن أبي الدم في وارث لو كمل وردها في الثانية وإن خالف في ذلك السبكي وغيره ولو جعل حالها ولم يقل الوارث شيئا بل قال لا أعلم حاله فلا ضمان عليه وإن قيل أن قضية كلام الرافعي وغيره الضمان هذا كله إن لم يثبت تعديه فيه قال السبكي وغيره أو يوجد في تركه ما هو من جنسه أو ما يمكن أن يكون اشتراطه على القراض في صورته ولم يكن فاضيا لوانبائه لأنه أمين الشرع فلا يضمن إلا أن تحقق خيانتة أو تقريطه ما من عن مرض أو لا ومحله في الأمين نظير ما مر ولا يقبل قول ووارث الأمين أنه رد بنفسه أو تلف عنده أي وحقن من الرد كما علم مما مر إلا بينة وسائر الامانة كالوديع فيما تقر (ومنا) ما ضمنه قوله (إذا نقلها) لغرض ضرورة (من محلة) إلى محلة أخرى (أو دار إلى دار) أخرى دونها في الحوز (ولو حوز مثلها) ضمن لتعديها في التلف سواء ألتفت بسبب النقل أم لا نعم أن نقلها بطن الملك يضمن كما نقله في الكفاية بخلاف ما لو اتفق بغيره فإنه لأن تعدى هنا أعظم (والا) بأن لم يمكن دونه بأن تساوى بانيه أو كان المنقول إليه أحرز (فلا) يضمن لعدم التقريط من غير مخالفة ونزج إلى أخرى نقلها بلا نية تعين بيت إلى بيت في دار أو خان واحد فلا ضمان به حيث كان الثاني حوز مثلها أو علم بما تقر أنه لو نقلها إلى محلة أو دار أخرى حوز مثلها من أحرز مثلها من الملك حوز المضمن عند جهود العراقيين وقتل ابن الرضا عنه الاتفاق وقال الأذري أنه انصاع انتهى وهو العبد ودان نسب للشعبيين الجرم بخلافه وأنه أخذ من كلامهما في المحرر والمهاج وفي الروضة وأصلها في السبب الرابع وقدا ألقا في السبب الثامن الجزم بعدم الضمان بالنقل إلى حوز مثلها من أحرز منه وهذا كراعيه لوعين الملك حوزا لقوله احتفظ في هذا البيت أنه لا ضمان بنقلها إلى بيت حمله إلا أن تلفت بسبب النقل كله دام البيت الثاني بالسرقة منه وذكر في الأوزار منهما العصب منه لكن ظاهر كلامهما اعتمادا لما قبله بالمرور وجع الوارث ورجعه الله تعالى بينهما بمجمل كلام الأوزار فيما إذا كان سبب التصب النقل وكلامهما في خلافه

فإنكم فيما لو نقلها من دار إلى أخرى هو في الدنيا في المختلف خلافه فليل لا يضمن وهذا معنى قوله ولم يخالع وقيل ضمن وهو معنى قوله قبل سبق ولو حوز مثلها فكذلك الأولى بمجملها فظاهر المتن بين ما هو المعتمد عنده في قوله وعلم مما تقر إلخ وما ذكره من ما ذكره الشارح بقوله وعلم مما تقر إلخ أو قصر على قوله ولو حوز مثلها أو ادعى المعتمد (قوله وذكر في الأوزار منهما) أي مع الأندلس والسرقة

من يذم له تعامل الامام وانه ارسله اليه في كل سنة لينتدب فيه في قسمة الزكاة بين الاصناف (قوله)
 فيعطى في الاخرة حصة الصنف كله انظر المراد الاخرة هنا (قوله) وكانهم لم يخطر ببالهم ان يكونوا في اي قسمة
 اذا شرط لان ما اخذ شيئا يوم يظنوا اليه هتوا كان الاول ذكره بل الاقتصار عليه كافى في التخصيص لانه هو الملحق بقوله لان
 ما ياخذ الخ (قوله) ولم يبال بشمول هذا الخ قال الشهاب سم في حواشي التفتة التي تبعها الشارح فيما ذكر مما منه ان
 (قوله) فان لم يتحقق اي البينة (قوله) ولا اتركتني نحو ولى) اي بل الواجب على الوديع مراعاة المصلحة في نقله وبعده
 (قوله) وفي الاول) هي قوله فيما لو امكنه الخ وقوله وفي الثانية هي قوله او كانت ٩٥ فوق الخ وقوله لم يتحقق معتد

(قوله) لم يضمن ما آخره) اي
 ما آخر اخذه حيث لم يستدعي
 به لانه ضامن من موضعه
 واخذه ما ورثه (قوله)
 بالنسبة) اي باعتبار عدد
 الرؤوس دون المدة كالوجي
 عليه اتساع بمرامات
 واختلف عددها من
 الجارحين فان الضمان
 بمدد الرؤوس (قوله) ويؤيد
 الاول) هو قوله لم يضمن
 حيث تنجز جميعا (قوله) مع كماله
 بالحال) اي فان لم يعلم فلا
 ضمان شرحه روض انتهى
 سم على حج وقد يشكل بما
 تقدم ان ما كان من خطاب
 الوضع لا فرق فيه بين
 العلم وعدمه كما يؤخذ
 من قول الشارح الاق
 اي وان لم يعلم بعلته فما يظن
 خلافا لبعض المتأخرين
 (قوله) وراى الخ) ومعالم
 ان الكلام في البالغ
 المائل وقوله وفي عدم
 الضمان الخ معتد (قوله)
 واستند بقوله الضمان

فلو ضم اليه البينة التي عن النقل فنقل بلا ضرورة فذكر انه يضمن وان كان المنقول اليه
 آخر لصريح الخافضة بلا حاجة فان نقل الضرورة غارة او حرق او غلبة لصوم لم يضمن اذا كان
 المنقول اليه حرز مثلها ولا يباين بكونه دون الاول اذ لم يجد حرز منه ولو ترك النقل في هذه
 الحالة ضمن وان حدثت ضرورة فلا ولا يضمن بالنقل ايضا حينئذ وحيث خصنا النقل بال
 ضرورة فاختلفا فيها صدق الوديع بعينه ان عرفت والا طوبى بعينه فان لم تكن صدق الملك
 بعينه هذا كله ان لم يكن ثم غشى فانها منه ولو مع الخوف فلا وجوب ولا ضمان بتركه ولا اثر
 في تصوري (ومنها) ان لا يدفع متفاتها التي يمكن من دفعها على المادة لا من اصول حفظها
 فلم انه لو وقع غزاة سرقة فيقدر ينقل امتته فاحترقت الوديع لم يضمن مطلقا ولو وجهه ان
 الرقعة بانه ما حرم بالبداهة بنفسه ونظر الاذرى فيما لو امكنه اخراج الكل دفعة اي من غير
 مشقة لا يتحمل لشبهه عادة كما هو واضح او كانت فوق فضاها واخرج ماله الذي عندها والضمان
 في الاول متيقنه وفي الثانية محتمل ان تلفت بسبب التفتة ولو تعدت الوديع لم يضمن ما آخره
 منها لما يمكن الذي آخره يمكن اي بسهل عادة الاستداه او جمعه مع ما اخذته منها (قوله) وبعده
 دابة فتركها عليها) باسكان اللام او سقاهما دابة عجزت عنها فاجرها او عطشها ولم يبقه (ضمنها)
 ان تلفت وتغنى أرضها ان قصمت فان ماتت قبل مضي تلك المدة لم يضمنها ما لم يكن ما جوع
 او عطش سابق عليه يضمن حيث تنجز جميعا كما اقتضاه كلام الروضة واصلها وهو انفقوا بجرم
 ابن المقرئ كما صاحب الاوارض عليه بالنسبة ويؤيد الاول ما للوجوه انفسا لو وجع سابق
 ومنعه الماعام على ما لحال مات فانه يضمن الجميع وتختلف المدة باختلاف الحيوانات
 والمرجع الى اهل الخبرة فيها ونقل الاذرى عن بعض الاصحاب انه لو راى امين كوديع وراى
 وما كولا تحت يده وقع في مهلكة فذهب به جاز وان تركه حتى مات لم يضمنه ثم قال وفي عدم
 الضمان اذا امكنه ذلك بلا كلفة تظن واستشهد به غيره الضمان بقول الاوارق وتبعه الغزالي
 او دعه راى مثلا فوقع فيه السوم من زمة الرفع عنه فان تمذربا به باذن الحاكم فان لم يجد فولى
 يبعه واشهد (فان نهى) الملك (ضمنه فلا) ضمان عليه (على الصحيح) وان اثم كالتواذنه في
 الاتفاق فوالثاني يضمن اذا حكم عليه عاوجه الشرع ولا اتركتني نحو ولى كما قاله الاذرى
 وتبعه الزركشي نعم تنقيده ذلك بعم الوديع بالحال محمول على استقرار الضمان عليه والا فلا
 فرق بين السلم والجهل في أصل الضمان ويصيب عليه ان يلقى الحاكم ليبرم الكهان حضروا

الخ في الاستنباه بعد ذكر نقل اذ ليس في كلام الاوارق مرض الضمان أصلا اللهم الا ان يقال انه اخذ الضمان من قوله
 زمة الرفع عنه لان الأصل ان من ترك فعل ما زمة في مال غيره ضمنه لنسبته الى تصديره مع اتمه بالترك (قوله) فان لم يجد فولى
 يبعه واشهد) قال حج بعدما ذكره الذي يرضه ان كان ثم من شهدته على سبب الفرع فتركه ضمن والا فلا لغيره لان الظاهر ان
 قوله أصبحت تلك لا يقبل ثبوتها بانه مصرح به فيما أتى به وظاهر الحلاق الشارح عدم الضمان مطلقا بجهلهم ودان شهدهم
 اولاً (قوله) ثم تنقيده) اي الاذرى انتهى حج (قوله) والا فلا فرق بين السلم) اي بكونه ولياً (قوله) والجهل في أصل الضمان
 اي بكونه قرارا الضمان في صورة الجهل على الولي

أراد في هذا القول تكرار انه لا يتنفع بقوله لأنه قد حكمه وقد يحل عن التكرار منه المعموم فليس محذورا لأنه في معنى ذكر العام بعد الخاص وان أراد أنه لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كما هو واضح وان أراد شيئا آخر فليصرر انه قوله بالكتابة أي الذي مر عقب قول المصنف الأصناف (قوله وهو) أي الجمع وقوله المراد فيه أي في ابن السيد وقوله لما (قوله وان لم يصطلح فيما يظهر) لأن المختلف لا يعترف بالحال مباحين عليها وجهها (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده (قوله بل يحمل على العرف اللاتني) أي فيما يدفع التعيب لا فيما يستحقه الأخذ بما أتى (قوله فان عجز) أي الحماكم بان لم يتيسر له اقتراض ولا يصح ٩٦ (قوله فان لم يصل فلا رجوع) ظاهره وان فقد الشهود فوئى الرجوع والا وفق بما

سند كره في الرأى من ج
من انه يرجع حيث دلت
القرينة على صدقه ان هنا
كذلك (قوله فالظاهر
وجوب نسيبهما مع ثمة)
أي فان علفها في البيت
فالظاهر ضمان المالك
ما زاد على مؤنة الرأى
لا يجس ماصرفه (قوله
وعن أبي اسحق انه يجوز له)
أي الوديع (قوله ويؤيده
ما تقرر الخ) قد فرق
بان ما في الأنوار لا طريق
لدفع التلف عنه فالبيع
مضطر اليه بخلاف ما هنا
فان خصوص ما فصله
كالايجار هنالك ليس
متضمنا لان المصلحة فيه
دون غيره وقد تضمن
الانفاق من غير بيعها
وتعوه (قوله نعم كالصوف)
أي خلافا لما في (قوله
وهو ثمة) والمراد بالثمة
حيث أطلق المصنف

ليأذن له في الاتفاق ليرجع عليه ان غاب ولو نهاه عن علفها فتوقفه بها الزمه الامتثال فان
علفها مع ثمة المصلحة ضمن أي وان لم يصطلح فيما يظهر خلافا لبعض المتأخرين والاوجه
انه لا يحتاج في اذنه الى تقدير علفها بل يحمل على العرف اللاتني بها (فان أعطاه المالك علفا)
بفتح اللام اسم لا كقولهم لم ينه (علفها منه والوا) بان لم يطله ذلك (فما جمعه أو وكيله)
ليردها أو ينقها (فان صدقنا لما كم) بر اجعله ليرجوها أو ينق عليها من أجرها فان عجز
انقضى على المالك حيث لا مال له أو باع بعضها أو كلها للمصلحة والذي ينقعه على المالك هو
الذي يحتفظها من التعيب لا الذي يضمن ولو كانت معينة عند الإيداع فالوجه انه يجب عليه
علفها ليجتنب تصداعا عن عيب ينقص قيمتها ولو قد احسا كم اتفق بنفسه ثم أراد الرجوع
اشهد على ذلك فان لم يصل فلا رجوع في أوجه الوجهين كتنظيمه في حرب الجبل نعم لو
كانت راعية فالظاهر وجوب نسيبها مع ثمة ولو اتفق عليها لم يرجع أي ان لم يتعذر عليه من
يسر حواصمه الا ف يرجع وعن أبي اسحق انه يجوز له نحو اليبس أو الألبان أو الأقران من كالحا كم
ويبنى بر جسه عن تسد الانفاق عليها مطلقا بذلك وتؤيده ما تقرر عن الأنوار وهل
ضمن بخيلا استودعها لياصره بسبقها فتركه كالبهيان أو لوجهان احدهما منهم كالصوف
ونعوه خلافا للذري نعم محل الوجهين ككما قاله فيما لا تشرب بصرفه او فيما اذم فيه من
سحقها (ولو بيعها) أي الدابة (مع من يسقها) أو يعلفها وهو ثمة حيث يجوز له اخراجها لذلك
(لم ضمنها) (في الأصح) وان لا يق به مباشرة بنفسه لان العادة هو استئابة لا ايداع والذي
يضمن لخراجها من حوزها على يد من لم يأنس المالك ولو اخرجها في زمن الخوف أو مع غير
ثمة ضمن قطعا (وعلى المودع) بفتح الدال (تعرض ثياب الصوف) ونحوها من شعر ووبر
وغيرهما (الرجع) وان لم يأمره المالك به فيخرجها حتى من صندوق مغفل علم جانيه فتعنه
لنشرها والوجه انه ان أعطاه مفتاحه زمه الفتح والاجازة (كيلا يفدها للدود وكذا) علمه
(البها) بنفسه ان لا يق به (عند حائط) بان تعين طريقه بالدفع الدود بسبب عيبه يرجع إلى الذي
سأتم ان لم يلحق به البها البها من يلقى به هذا القصد قدرا لما جف مع ملاحظته ككما قاله
الادري فان ترك ذلك ضمن ما لم ينه لو كان ممن لا يجوز له لبسه كتوبس بر ولم يجده من يلبسه

السيد المتأخر على مباشرة ما فوض اليه (قوله وهو استئابة لا ايداع) أي فلا يقال الوديع لا يجوز له
الايداع ودفعها لمن ذكر ايداع هذه موضع يد (قوله أو مع غير ثمة ضمن قطعا) أي دخلت في ضمانه حتى لو تلفت بغير السبب
الذي تعدى به لم يسقط عنه الضمان فهو ضمان جناة (قوله والاجازة) ظاهره وان أدى فيه الى اتلاف الثقل وهو قريب
ان كان النقص للثقل دون النقص الحاصل بترك التوبة (قوله بان تعين طريقه بالدفع الدود) قال ج ولا بد من ثمة فتعوه البها
لاجل ذلك والاضمن به وجهه في حال الاطلاق بان الاصل الضمان حتى يوجده ما صارف (قوله لدفع الدود) جمع دودة
ويجس على ديدان بالكسر انتهى مختار (قوله بهذا) (تجده) أي ما أطلق ضمن ج (قوله ضمن ما لم ينه) أي فان نهاه ونزله
التوبة ونحوها فلا ضمان وبقي ما لو نهاه عن ذلك فأنها لو لبسها وهو اها أو قصودك فهل ضمن اذا تلفت بسد ذلك لفعله
مانه عنه أو لا لما في فعله من المصلحة للمالك فلا يلتفت لتعنه عنه فيه نظروا الاقرب الثاني كالونه من الاقبال فاقبل

م فيه أي في قوله وأقره في الآية دون غيره لأن السقر محل الوحدوقوالاخراد(قوله وماذكر من التفصيل الخ) قال
الشراب سم فحينئذ بان المصروف قول المصنف ان تصبر المستقر وفي قوله اما بالنسبة الى الثالث الخ واحد لكن قوله في هذا
ثلاثة فأقول صنف سافر به في المتن (قوله التم في شأنه الخاوت) انظر ما لا يفي الى هذا الوصف هنا (قوله عند عدم وجوب
القبول) الا صوب عند عدم وجوب الاستماع (قوله وعلى ما في الكتاب) ٩٧ لعل صوابه على غير ما في الكتاب اذ

عن يجوز له لئسه أو وجدته ولم يرض الأباوة فالأوجه الجواز بل الوجوب ولو كانت الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها إلى مضى زمن فيقبل بالجره فالأقرب أن له رفع الأثر إلى الحياكم ليعرض له أجرة في مقابلة لبسها ادلا يلزمه أن يبذل منفعته مجانا كالحرز وأهم قوله كيلا إلى آخره وجوب ركوبه دابة أو تسبيحه أو خوضه أو غطيه من الزمان لمطلوب وقوعها وهو كونك كإكالة الأدرى وجسه الزركنى مثلا وإن الضابط خوف لنفسه ولو تركها لكونه يعضو صندوق ولم يلمسها أو لم يلمسه مفتاحه لم يضمن ولو تركه الوديع شيئا من الزمان لم يضمن عليه وعد له ليعود بعد عن العلم في تعيينه وثقة لكنه مقتضى الإطلاق (ومن أن يبذل عن الحفظ الأمور به من المودع ونقلت بسبب العدول المتصرفه (وضمن) لحصول التضمن جهة مخالفته وتقصيره (وقال له لا ترد على الصندوق) بضم أوله (فرد عليه) وانكسر بنقله نلف ما فيه ضمن) ذلك (وان تصغيره) أى العدول أو أقل كائن سرقه وفي بيت محرم من أى باب كان أو بهر اسم من أى صندوق (فلا) بضم (على الصحيح) لا يترادخيرا ولم يأت التلف مما عدل إليه ونحوه أو قد وقل التلف بين زباده في الحفظ فلا نظرا توهم كونه أغرا المسارق عليه الذى علم به الثانى الضمان بذلك أما إذا سرق من جانب صندوق يعضو صهرا فيضمن أن سرق من ماله ولو لم يرد فوقع له فدية من نسب التلف حيث قلناه بخلاف ما لو سرق من غير ماله فوقع له ولو في بيت محرم أو لا مع غنى وان سرق من محل مرقد له لا يزاد احتياطا ولم يحصل التلف بجمعه وضمن أيضا لو سرقه من ماله فادامه فوقع له فدية من إمامه (وكذا وقال لا تتلف عليه) فأقول (أو) فظان بضم (ضم التلف) ما قلناه فلا ضمان لماسموه الثانى يضمن لا غراره المسارق ومحل الخلاف في بطلان غير ما ذهب بك كإكالة صاحب العين والأ فلا ضمان جزما (ولو قل له) (أر بط) بكسر الهمزة ثم من ضمها (الوادع في كك فأمسكها) بيده خلعت فالذهب انما ان ضاعت بشئ من نسيان أو لوقية بغيره أو (ضمن) لحصول التلف من جهة المخالفة اذ لو ربط لم تضع هذا السبب (أو) نكت (بما) فظا صغلا ضمان لان اليد امتنع من الربط نعم انهاء عن أخذه ما يده ضمن مخاطبا والطريق الثانى إطلاق قولين والطريق الثالث أن اقتصر على الامساك ضمن وان أمسك بعد الربط فلا وعلى الاول لا يلزمه بعد بطهاني كنه امساك ما يده بل أن كان الربط من خارج الكف فأخذها القاطع ضمن لان فيه اظهارا وتبيينه القاطع واغراه على السهولة قطع أو حمله عليه حيث لا أن استرسلت بالصلل لسقده وموانعت وقد احتاط في الربط فلا ضمان لانها كانت للصلب بقيت الوديعه في الكف أو كان الربط من داخله بالعكس فيضمن له الاستعمال لتناثرها بالاضلال لان أخذها القاطع لعدم تنبيهه ولا يشكلكون المأمور بمطابق الربط فإذا أنقذه لم ينظر لجوانب التلف كالوقال الحفظه في البيت موضع زوجه فلم يمسك ولو كان ضمنه بالسبل لان

١٢ نهاية خامس ولا يخفى فيه الحال بين العلو والجهل (قوله على الصدوق) بضم أونه وقد يغنى انتهى
(قوله ونحو الرقود) هو مع قوة الاتي لو أمر بالقيامه الخ في الدنيا ما صدر من الرقود وهو قول المصباح وقد رُفد
وقد رُفد أو رُفدًا تام لئلا كان أو نهار التبيين (قوله في غير عاينهم بذلك) أي خسر الأفعال (قوله ضمن مطلقا) أي بنوم أولئك
أو أخذ خامس (قوله فلا ضياع) أي هو مدق في ذلك (قوله عدم تنبيه) أي الودع المادوقوله ولا تشكل أي هذا التوصل

في فائده **قال ابن قتيبة** في كتابه **أدب الكاتب** **قال الأصمعي** **يقال** رجل **دائن** إذا كثر ما عليه من الدين **ويقال** **دائن** فهو **دين** **دينا** ولا يقال من الدين **دين** فهو **دين** ولا يقال **مدون** أيضا إذا كثر عليه الدين ولكن يقال **دين** المثلث فهو **مدن** إذا **دان** الناس له **ويقال** **إذن** الرجل ٩٨ **مشهد** **لذلك** إذا أخذ الدين فهو **مدان** اهـ **قوله** **ويحذف** في **دين** يلزم **المثلث** **الإخراج**

عنه) أي وهو في النمة
(قوله **تعلق** **وبجوب** كل
حول مره في عبارة النمة
من به انتهت وفيه متعلق
بتعلق **ولعل** ما في الـ: **لوح**
تفسير (قوله **مع**
الكراهة) متعلق **بإخراج**
(قوله **صرفها** **معهم**)
من يتبين عليهم ذلك كما هو
ظاهر (قوله **هو** **واستمتع**)
الاصوب **حرم** **ولم يبرز** كما
من قطره وهو كذلك في
النصة هنا (قوله **وصف**
بالحدا **وصافه** **المارة**) **قال**
المحقق **سم** **هذا** **يقضي** **أه**
أو **أدعى** **معنى** **المعلل** **العام**
(قوله **ولا** **كذلك** **زوايا**
البيت) **ثم** **هو** **كذلك** **في**
الزوايا **أنفسها** **الما** **الوضع**
في واحدة منها **فمن** **فعله**
وهو مطلق **فإذا** **أجاب** **من**
الجهة التي اختارها
ضمن (قوله **لانتفاء** **المنى**)
أي وهو ظهورها **والسارق**
(قوله **وهو** **المسروق**)
أي مما يصل على الغنم
(قوله **لما** **اتقروا** **الجب**
بشرطه) **أو** **هو** **كونه**
ضيقا **أو** **من** **زورا** (قوله
فان **حدث** **ببده** **فلا** **على**
المعنى) **أي** **ولو** **بغير** **تلقا**
(قوله **لأن** **كانت** **تقبل**) **أي** **كانت** **مع** **اعتاد** **وضع** **منه** **في** **الكم** **انتهى** **مع** **قوله** **فان** **نقص** **ك** **أي** **أو** **أرخاه** **من** **غير** **شيا**
نقص (قوله **وقال** **احفظها** **فيه**) **مع** **فهو** **له** **لو** **اتقصر** **على** **قوله** **احفظها** **المعنى** **بأن** **يخرج** **بها** **من** **البيت** **وواجب** **عليه** **الآن**
تخطها **بأي** **وجه** **اتق** **من** **وجوه** **الحفظ** **وسيا** **قما** **فيه** **تقلا** **عن** **الرافعي** (قوله **فان** **أخر** **بلا** **عذر**) **أي** **بأن** **ربطها** **في** **ك** **أو** **خرج**
بها **إلى** **السوق** (قوله **وقيد** **الاذري**) **معتمد** (قوله **لأن** **من** **جهة** **المخالفة**) **أي** **بأن** **كان** **ضوط** **طعام** **ففسده** **أو** **كان** **في** **البيت** **أو** **غيره**

الربط من فعله وهو حر من وجه دون وجه وقوله **أربط** مطلق لا لشؤله فيه **فإذا** **أجاب** **التلف**
بما **آزره** **ضمن** **ولا** **كذلك** **زوايا** **البيت** **ولأن** **الربط** **للعرف** **دخول** **في** **تخصيصه** **بالمك** **وان** **شغل**
لغظه **غيره** **ولا** **كذلك** **البيت** **إذا** **دخل** **للعرف** **في** **تخصيص** **بعض** **زوايا** **وان** **فرض** **اختلافها**
بنام **وقرب** **من** **الشرع** **على** **ما** **اتقناه** **اطلاقهم** **ولو** **كان** **عليه** **قصان** **فربطها** **في** **التقاضي** **منها**
فيظهر **عدم** **ضمانها** **لأربط** **داخل** **الكم** **أخارجه** **لانتفاء** **المنى** **الذي** **ذكره** **(ولو** **جعلها**)
وقد **قال** **أه** **ربطها** **في** **ك** (في جيبه) وهو المعروف بشرط أن يكون مغلفا بثوب فوقه
كما هو ظاهر والذي **بإزاء** **الحلق** وهو الذي ذكره الجوهري وغيره من أمثلة الغنم وبأنه
كلام الأصمعي في ستر العورة في الصلاة وهو متعاد عند الفقهاء أربعة أوضاعه بعض
الناس من جعله عند طوفه فضة نازلة كالنمرطة (يدل على الربط في الك) فضاغت من غير
تقب فيه لما يأتي (لمضمن) لأنه **أحرز** **مال** **يكن** **ولسا** **غيره** **من** **ور** **وقول** **البقي** **الكم** **أحرز**
منه **لأن** **الدرهم** **قد** **تسقط** **منه** **في** **النوم** **ونحوه** **من** **دوان** **الكم** **كذلك** **وبأن** **هذا** **الآتي**
الآتي **واسع** **غير** **منزور** **وقد** **علم** **أنه** **لا** **يضمن** **كونه** **ضيقا** **أو** **منزورا** **وهو** **حينئذ** **أحرز** **من** **الكم**
بلا **شبهة** **(وبالعكس)** **بأن** **أمره** **بوضعه** **في** **الجيب** **فربطها** **في** **الكم** (ضمن) **قطع** **لما** **اتقروا**
الجيب **بشرطه** **أحرز** **منه** (ولو أعطاه دراهم بالسوق) مثلا (ولم يبين كيفية الحفظ فربطها
في كـه وأمسكها) مثلا (بيده أو جعلها في جيبه) **لذلك** **كور** **بشرطه** (لمضمن) **لأنه** **احتياط**
في **الحفظ** **يختلف** **مال** **كان** **الجيب** **ولسا** **غيره** **من** **زورا** **ومتنقوا** **بأن** **جعلها** **كأطلقه** **المأورد**
وقيد **صاحب** **الكفا** **بما** **إذا** **كان** **التقب** **موجودا** **حال** **جعلها** **فيه** **فان** **حدث** **ببده** **فلا** **وأفهم**
كلام **المصنف** **أهل** **اتقصر** **على** **الربط** **من** **غير** **أمره** **لأن** **كان** **ضامنا** **قالي** **إلى** **الروضة** **كأصلها** **وقياس**
ماسبق **النظر** **لكيفية** **الربط** **وجهة** **التف** **ولو** **سقط** **من** **ك** **بده** **وضعه** **فان** **بده** **بلا** **ربط** **ضمها**
ان **كانت** **خفيفة** **لا** **يشعر** **من** **التف** **ربطه** **في** **الأخر** **زلا** **ان** **كانت** **ثقلية** **يشعر** **من** **أفلا** **ضمان** **قاله**
المأورد **قال** **الرافعي** **وقياس** **هذا** **المراد** **في** **سائر** **صور** **الاسترسال** **ومحل** **ذلك** **ان** **لم** **يكن** **بضله**
فلنقص **ك** **بده** **سقط** **ضمها** **لو** **سها** **قاله** **القاضي** **ولو** **ضمها** **في** **كور** **عما** **منه** **من** **غير** **شده**
ضمها **فان** **شدها** **أو** **ربطها** **في** **السكة** **فلا** **وتخرج** **بالسوق** **مال** **أعطاه** **دراهم** **في** **البيت** **وقال**
احتفظها **فيه** **فلا** **زمنه** **الحفظ** **فيه** **فورا** **فان** **أخر** **بلا** **عذر** **ضمن** **وان** **لم** **يحفظها** **ففيه** **وربطها**
في **ك** **أو** **شدها** **في** **عصده** **لا** **عمالي** **لشلاء** **ونخرج** **بها** **ولم** **يخرج** **وأمكن** **أحرزها** **في** **البيت**
ضمن **لأن** **البيت** **أحرز** **من** **ذلك** **بخلاف** **ما** **أشدها** **في** **عصده** **عمالي** **أضلاء** **لأنه** **أحرز** **من**
البيت **وقيد** **الاذري** **بما** **إذا** **حصل** **التلف** **في** **من** **الخروج** **لأن** **من** **جهة** **المخالفة** **والا**
فيضمن **(وان** **أمسكها** **بده** **ضمن** **ان** **أخذها** **غاصب** **لأن** **البد** **أحرز** **بالنسبة** **له** **ويضمن**
ان **تلف** **بضله** **أو** **فوم** **لنقص** **بده** **(وان** **قال** **له** **وقد** **أعطاه** **في** **السوق** **مثلا** **احفظها**
في **البيت** **قبيل** **(ضمن** **البه** **حالا** **(ويحزمها** **فيه** **عقب** **وصوله** **فان** **أخر**)

(قوله **لأن** **كانت** **تقبل**) **أي** **كانت** **مع** **اعتاد** **وضع** **منه** **في** **الكم** **انتهى** **مع** **قوله** **فان** **نقص** **ك** **أي** **أو** **أرخاه** **من** **غير** **شيا**
نقص (قوله **وقال** **احفظها** **فيه**) **مع** **فهو** **له** **لو** **اتقصر** **على** **قوله** **احفظها** **المعنى** **بأن** **يخرج** **بها** **من** **البيت** **وواجب** **عليه** **الآن**
تخطها **بأي** **وجه** **اتق** **من** **وجوه** **الحفظ** **وسيا** **قما** **فيه** **تقلا** **عن** **الرافعي** (قوله **فان** **أخر** **بلا** **عذر**) **أي** **بأن** **ربطها** **في** **ك** **أو** **خرج**
بها **إلى** **السوق** (قوله **وقيد** **الاذري**) **معتمد** (قوله **لأن** **من** **جهة** **المخالفة**) **أي** **بأن** **كان** **ضوط** **طعام** **ففسده** **أو** **كان** **في** **البيت** **أو** **غيره**

حسلاف ما المتضاد قوله الاتقي فلو كانت من نحو كانت الخ (قوله نعم ان لم تحصل الامان الخ) هذا الاستدراك من كلام بعض الشارحين المذكور لكن عبارة المشرح لا تصيد ذلك وعبارة المتضاد به برد النظر في قول شارح بلحق انما انجيل الخ ففصل في صدقة المتلوع به (قوله وقد تضمن ان الخ) أي وكما يأتي في استندرك المصنف الا (قوله أي ولو بنية قوله) ويختلف باختلاف الخ ضعيف (قوله فيضمنها على ما مر) أي من الخلاف في ٩٩ وقد سبق ان المتقدمه هو الضمان

وقد قدمنا من حج ان الذي يضمه ان كان ثم من يشهد على سبب الذبح فترك ضم والا فلا (قوله ولا يصدق في ذبحها قلت الا يبينه) في ما لو لم يكن راعيا ولا مودعا ورأي نحو ما كقول لغره وقع في مهلكة وأشرف على الهلاك فهل يجوز له ذبحه بنية خطئه لما لك واذا تركه من غير ذبح لا يضمن أولا يجوز له ذبحه بنية تركه ولا ضمان عليه بالترك فيه فطر والا قرب الاول لقطع رضا مالك بمثل ذلك لا تلازم اتلاف ماله لكن لا يقبل ذلك منه الا يبينه كما قاله في الرأى فان قامت قرينة على صدقه احتل تصديقه حكمه قاله في الرأى ومعلوم ان الكاظم كله مفرض في عارف يميز بين الاسباب المقتضية لهلاك وغيرها (قوله) ثم قام ونسبها ومنه ما لو

شيئا من ذلك (بالعذر) فختلف (ضمن) لتفريطه سواء تلفت في الطريق أم البيت أو كانت خبيسة أم لا كان سوفه أو ما هو من زمثلها أم لا قال السبكي وبنى الرجوع فيه الى العرف ويختلف باختلاف نفاضة الوديعة وطول التأخير وصدفها وقال الفارقي يرجع لمادته فان جرت باقمته في السوق الى وقت معلوم لا اشتغاله بفوضجارة وأخرها الى ذلك الوقت فلا ضمان والا ضمن قال الاخرى وهو متضمن من جهة العرف لكن المنقول في الشامل وحلية الروابي وغيرهما عن النص من غير مخالفة برده فأنهم قالوا وقال له وهو في حانوته اجهل الخايتك لزمه ان يقوم في الحال ويحملها اليه فلو تركها في حانوته لم يصحها الى البيت مع الامكان ضمن اثنين وهذا هو الراجح ولا اعتبار بحديثنا، فلهذا نهى وطبقه بقبولها ولو نام ومعه الوديعة فضاقت فان كانت بحضرة من يصفها أو في محل حرزها لم يضمن والا ضمن كادل عليه صريح كلامهم قال الراعي وفي تقييدهم الموردة بما اذا قلنا - فظها في البيت اشعار بأنه لو لم يتسل ذلك جازه ان يخرج ممره ويطهونه ويذهب ان يكون الرجوع فيه الى العادة انتهى وهو الاوجه (ومنه ان يضمه ما بان) تقع في كلامه كغيره يجمي كان كثيرا كما في هذا الباب اذا انواع الضياع كثيرة منها ان تقع دابة في مهلكة وهي مع راعي أو وديع فيترك قطبها مع غنمكته منه بلا كبر متعة أو ذبحها بعد تضرر قطبها فثبوت فيضمنها على ما مر ولا يصدق في ذبحه لذلك الا يبينه كما في دعواه غرور الجاه الى ايداع غيره ومنه ان ينام عليها ان كانت برحله أو رقتته حوله أي مستيقظين كما هو ظاهر اذا تقصر بالنوم حينئذ ومنه ان ضاها بانيان أو شعوه كان قد رعى في طريق ثم قام ونسبها أو قد يضرر ثم نسبه (ضمنها في غير حرز مثلها) فبذلك من الكها وان قصدا خذها كما لو هجم عليه قطع ناقصا في مضيق أو دونها اخفاها لم اضاعت والتنظير فيه غيره مولى عليه ولو جاءه من يخاف منه على نفسه أو ماله فهرب وتركها أي ولم يمكنه اخذها وهي في حرز مثلها فلا ضمان لا انتفاع تصغيره وضابط الحرز هنا كما نلاحظه في السرقه بالنسبة لافعال المال والحال ذكره في الانوار قال غيره وهو مقتضى كلامهم ويتفرع عليه ان الله او المخلقة ليل لا تأثمها غير حرزها ايضا وان سكتت ببلد من وأنه لو قال احفظ دارى فاجاب مذهب المالك وبها معترج ثم انخرضين بخلاف المخلقة على الفصل الاتقي ثم فلو سرق الوديعة من حرزها من ساكبه فيه فلا وجه الضمان مطلقا كما تضاد قولهم ثم ليس بحرز بالنسبة للضعيف والساكين ولو ذهب الغار بها من حرزها في جدار لم يجرز لما لكها فخره بما لان مالكة لم يمتد بضلاف ما اذا تعدى تقليم ما قاله في دينار وقع بحجره أو فصيل بيت ولم يمكن اخراجه الا بكسرهما أو هدمه بكسر ويهدم بالارث ان لم تعد ممالك الظرف والافلا رش (أو يدل عليها) مع تعيينه

كان معه كيس دراهم مثلا فوضعه في حجره ثم قام ونسبه فضاغ فيضمن (قوله فاقاها في مضيقه) قال في المصباح المضيق بمعنى الضياع ويجوز زفها كسر الضاد وسكون اليم مثل معيشة ويجوز سكون الصاد وفتح الياء وزان مسلة والمراد بها المغارة المنقطعة (قوله لو قال احفظ دارى فاجاب) أي صريحا (قوله فلا وجه الضمان مطلقا) أي سواء كان متجاها أم لا (قوله ليس بحرز بالنسبة للضعيف) أي فالوديعة مضمرة حيث وضعا فبما ذكرناه وضعا في غير حرز مثلها (قوله أو هدمه بكسر) ظاهره انه يفتي بجواز ذلك وليس مراد بل يقال لصاحب الفصيل والديناران هدمت البيت وكسرت الله وادع غرمت الارش والافلا يلزم المالك اتلاف ماله لعدم تعديبه (قوله أو يدل عليها) أي ولو لمع غيره لان التعدي به يترجم خطئه لخطئه وهو

عليه لا يفتي ان حقيقه العلم مباينة لحقيقه الظن فلا يصح اخذها في حقه وميلوا الحنفية وقد عزم ان علموا ان ظن فيما ينظر
الحق قوله يمكن جريان ذلك فيه) قال الشهاب حيث لم ينو الرجوع وكتب عليه الشهاب سم ما نصه فيه نظردقيق فتأمل
اه وكان وجه التفرقة سائر بالتبديد المذكور ونحوه بين الصدقة وبين دفعه في الرجوع فلم تعجب الصدقة عيناً مساوية
(قوله وفارق محرر مادل على صد) أي ١٠٠ حيث أتم ولا ضمان (قوله لكن المتمدن عنده كالرأى وغيرهما معه) ولا ينافي

هذا امر من انما لو اتى ج
الدابة في زمن الخوف
دخلت في ضمانه وان
تلفت بشيء الخوف لان
انواع الدابة جنابة عليها
نفسها فاقضت الضمان
بخلاف الدالة فانها
تأمر وجهان الوديعة
لا تعد جنابة عليها (قوله
ومن ثم لو التزمه) أي
حفظ الامتعة كان
استحقاقه على المتاع وما
في البيت من الامتعة
فالتزم ذلك وظاهره وان
لم يره الامتعة ولا سلمها
له وقد يشكك عليه ما قاله
الشارح في انظره اذا
استحقاقه على السكة
حيث لم يضمنوا الامتعة
لصدم تسليمها لهم وعدم
رؤيتهم اليها (قوله
وحسن ان كان بالطلاق)
وبقي ما رواه كرهه على
الحلف فقط لحلف
بالطلاق أو بالتحقق
يحتسب أم لا فيه نظرس
والاقرب الاول لان في
حلفه بأحد ما اختار
له لحلف اذا المكره عليه
تحصيل ما به الحلف

محله (إساراً) أو نحوه (أو من يصادر المالك) لا يتأثر بتقبض ما التزمه من حفظه ما من ثم كان
طريقاً في الضمان وإن أكره على الدلالة وعليه يحمل ما اقتضاه كلامه من ضمانه وعلى عدم
القرار عليه حمل الزكوى القول بما لا يضمن وفارق محرر مادل على صيد بعدم التزام الحفظ
وتنظير بعض الشراح في حمل الزكوى المذكور بما يلزم منه ان قرأوا الضمان على الدال على
وجعله قاتل محرر ودفع من ذلك نظر العذر مع عدم مباشرته لتسليم أو بالتزامه نظراً
لاتزامه الحفظ وقوله لا قاتل به شهادة في لا يحيط بها العلم وقضية كلام المصنف ضمانه بمجرد
الدلالة ولو تلفت بشيء رواه بصرح جمع لكن المتمدن عنده كالرأى وغيرهما معه ولو قال
لا يتعبر ما خالف قال أخذها بخبره أو بخبر غيره ضمن وان لم يمين موضعها لا يخلو فإلما يواهمه
كلام المبادئ لو دفع متاع نحو بئنه فدفعه لأجنبي أو ساكن معه ففقد وأخذ المتاع لم يضمنه
لأنه انما التزم حفظ المتاع لا المتاع ومن ثم لو التزمه ضمنه أيضاً (ولو أكرهه ظالم حتى سلمها
إليه) أو لغيره (فالمالك ضمنه) أي الوديعة (في الاصح) لمباشرة التسليم ولو مضطر الا لا يؤثر
ذلك في ضمان المباشرة والذ في ليس له ضمانه فلا كراهه وطالب الظالم وله مطالبة على
الاول ايضاً واحترازه سلمها اليه مما لو أخذها الظالم بنفسه فهو امر غير دالة فالضمان عليه
فقط جرماً والفرق بين ما هنا وعدم فطر المكره كما امر ان ذلك حقه تعالى ومن باب خطاب
التكليف فأثره الأكره وهذا حق آدمي من باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه شيء (ثم يرجع)
الوديعة (على الظالم) وان عاتبه لا ينسبها لولم يسلمها اليه فيما ينظر ولا يستبيله حقيقة عليها
ويلزم الوديعة دفع الظالم بما أمكنه فان لم يتدفع الا بالحلف باز وكفران كان ما يقتضيه ان
كان بالطلاق فلا تله لم يكرهه عليه بل خيره بينه وبين التسليم بخلاف ما لو أخذ قطع مال الرجل
ولم يتركه حتى يخطبه أنه لا يتعبر بهم فأتعبر بهم لانهم أسكروهم على الحلف عينا وذهب
لنزاهة الوجوب بمقتضى دون الطلاق ثم يرضيه بما يحسنه الا ذرى الوجوب ان كانت حيواناً يريد
تله أو قد يريد الفجور به (ومنها ان ينتفع بها) بعد أخذها لانية ذلك (بان ليس) نحو الثوب أو
يجلس عليه مثلاً (أو يركب) الدابة أو يطالع في السكاب كما قاله المتولي (خيانة) بجهة محبة أي
لا لعذر فيضمن تعديه بخلافه لدفع نحو الوديعة امر وبخلاف نحو الخاتم اذا لبسه الرجل في غير
الخصم فانه لا بعد استعماله ثم يجب تصديقه في الحفظ فلا يضمن وقضيته تصديقه في دعواه
انه ليس بالحفظ لكن قد يقال ليس ما هي فيها اذا اختلفا في وقوع الحلف تصديق المالك
وفرق بين القصد لا يعلم الامتعة بخلاف وقوع الحلف وغيره لا يضمن ولا انحصار لراة لا تنصرون وانما
ملحق بالرجل في أوجه احتمال ان البس في غير خصمه لان الاصل عدم الضمان فان امره
بوضعه في خصمه فله في بصره لم يضمن لانه أمر لكونه غلط الان جعله في أعلاه أو في

والمأهبة وان كانت لا توجد الا في ضمن جزئيات الحلف ففرد منها بخصوصه ليس مكرها عليه
(قوله لانهم كرهوه) أي فانه لا حث وقوله وذهب النزاهة مقابل الجواز في قوله المعلق فان لم يتدفع الا بالحلف باز
(قوله ثم يرضيه بما يحسنه الا ذرى الوجوب) أي يصفه بالطلاق ولا حث لا كراهه على الحلف عينا (قوله لا ينية ذلك) أي
الاستماع لما هو ذم من ينتفع

المأهل ومن له ولي حاضر اذ لا خلفه غير فيه ايضاً بين الصدقة وبين البذل وهو من كان الشارع المحاذف هذا التقيد لهذا النظر لكنه انما يتيم له ان كان الحر كونه لا رجوع على غير التأهل المذكور وان قصد الرجوع عليه اجمع (قوله واستثنى في الاحياء) يجب تأخير عن قوله وفيه ايضاً سؤال الفتي حرام اذ هو ١٠١

غير هذا (قوله من لا يطيعه) معمول للبرية (قوله بل الوجه المحقق سائر عقود التبرع الخ) لعل المراد الحاق الاخذ بقصد من عقود التبرع ليساوي الحق بالمأخوذ (قوله حرم اتفاقاً أى السؤال على وجه من هذه الوجوه كما يصح به كالم غيره (قوله والى ان رد السائل الخ) لم يتقدم ما يصح مطلقه عليه وهو تابع فيه بل لكن ذلك صريح

(قوله ووسطه في غير الاخيرة) هي قوله أو انكسر لفظ الخ (قوله فان كان لا يفتنى) أى بان كان ضيقاً لقوله فلا يفتنى ما قبله) هو قوله فان كان لا يفتنى (قوله وضيق ما قاله الخ) معتد وقوله وله لو كان يعمل بهما الخ معتداً وضيقه فان ضيقاً الخ معتد أيضاً (قوله فيضنه فقط) أى ما لم يترتب على أخذه تلف لياقها كان أعلم السارق به عند اخراجها وأخذ الدرهم منها وكالوديعه ماله ساه

أوسطه كما قاله القاضي أو الطيب وغيره أو انكسر لفظ البنصر ضمن لان أسفل البنصر احتفظ من أعلى البنصر ووسطه في غير الاخيرة والحق الفقه في الاخيرة وان قال اجعله في البنصر فجعله في البنصر فان كان لا يفتنى الى أسفل البنصر فاذى قوله أجز فلا ضمان والا ضمن وقال الرواية لو قال احتفظه في بنصره فلفظ في خصه ضمن لانه اذا أمكن لبسه في البنصر كان في البنصر وما انتهى ويؤخذ من قوله انما قاله جرى على الغالب فلا يفتنى ما قبله ولو قال احتفظ هذا في عينك فجعله في يده ضمن وبالعكس لا ضمن لان العين أجز لا يفتنى يستعمل غالباً في الجلبى قال الأذرى لكن لو هلك لضمنا الفقه ضمن قال وضيق ما قاله انه لو كان أعمر انكسر الحكم وانه لو كان يعمل بهما على السواء كالتسوية لا يرد على المصنف مالى استعملوا ما كانا كونهما ملكه فان ضمننا مع عدم اليقينة معلوم كلامه في النصب فان لم يستعملها لم يضمنه وقول الاسنوى ظن المثل عند التأمل بالنظر لاحد الام لا يفتنى لانه لا يجب حتى مع الجهل والنسيان (أو) بان (ياخذ الثوب) مثلاً (ليلبسه أو الدرهم لينفقها فيضمن) المثل يشبه ان تلف الموقوف ما بقي قيمه وأجرة المثل ان مضت مدة لمثلها أجرة وان لم يلبس وينفق لان العقد أو القبض لما اقتربت بنية التحصيل صار كقبض الغائب ونزع بقوله الدرهم أخذ بعضها كدرهم فيضنه فقط مالم يفض ختم أو يكسر فضلاً ويضمن الوفاء كمنه وق أيضاً في أوجه الوجهين واذ لو أخذوا بطل عنه ضمانه حتى لو تلف الجميع ضمن درهما أو النصف ضمن نصف درهم ولا يضمن الباقي بطله به وان لم يميز بخلاف رده ان لم يميز لانه ملكه فجزى فيه ماله لو خطله لهما ومثل المصنف مثالين أولهما نية الامساك والاخذ وانيهما نية الاتراج (ولو فوى) بسد القبض (الاخذ) أى قصد قصد المصنف (ولم يأخذ ضمن يضمن على الصحيح) لانه لم يحدث فضلاً ولا وضع بقصد باله بائنه والافيد ضمن كالتسوية ابتداء ورده الاول بان النسبة في الابتداء اقترنت بالفضل كالم فأنزلت ولا كذلك هنا وافهم كلامه انه اذا أخذها يضمنها من وقت نية الاخذ حتى لو فوى يوم الخميس وأخذها يوم الجمعة يضمن النصفة والارش من يوم الخميس والمراد بالنسبة كما قاله الامام قتيبة القصد لا خذها لا ما يخطر بالبال وداعية الدين تدفعه فانه لا أثر له وان تردد الرأى ولم يميز فالتظاهر عندنا انه لا حكمه حتى يميز ثم بعد ذلك وان أجرى اختلاف فيما لو فوى بدم الرادوان طلب المالك لكن ذكره بعضهم انه يضمن هنا قطعاً لانه يملك نفسه (ولو خاطها) عهد أو سهواً كما يجتمع الأذرى (بما) أو ماله غيره ولو أجد (ولم يميز) بان عسر فخيرها كبر بشعر كاجنه الزركشي (ضمن) ضمان الغصوب لان المودع لم يرض بذلك اما لو تميزت بخصومة فلا يضمن الا ان تقصبت بالخط فيضمن النقص (ولو خطلت دراهم كبسين للودع) ولم يميز وقد أودعها غير محتومين (ضمن) تلك الدراهم بغير (في الاصح) لتعدد هو الثاني لان كل مال واحد اما لو كانت مختومين أو أحدهما يضمن بالنقص وان لم يخط كخمس الصندوق الفضل بخلاف حمل خيط بشعر رأس الكيس أو رزمة

انسان في شراء متاعه ودفعه دراهم ثم صاحت ماني في هذا النصفين (قوله والارش من يوم الخميس) لعل وجهه انه لما جرد قصد فلا خذوا اصله بعد تزل متعة المستولى من حين النسيئة والافكان التظاهر لا يضمن لبقاء الامانة في حقه الا ان يأخذ (قوله وأجرى اختلاف الخ) معتد (قوله لانه يملك نفسه) قال ج وفيه نظر وهو يشترط ترجيح جريان الخلاف ومقتضاه عدم الضمان (قوله فيضمن) أى وان خطله بعد ذلك وقوله بالنقص أى ما مضى فقط حيث لم يخط

مباركه وذهب الجاني الى حرمه السؤال بلغة تعالى الى ان قال والى ان ورد السائل فالتفت على كلامه صحيح (قوله كتاب الخ)
تفسير لقوله بحيث لا تم الخ وقوله من السبعة خبر لان (قوله افضل من الجار الاجنبي في غيرها) عبارة القطعة افضل من
الجار الاجنبي وفي غيرها الجار اولي منه انتهت قتل الواو قبل قوله في غيرها ولو ما بعد غير هاسقطت من الكسبة في الشارح
(قوله كنه الحديث) قال في ١٠٢ التفت مع خبر ابي بكر اه قتل هذه اسقط من الكسبة ايضا في الشارح

لترجع نسخة مصحفة

كتاب لسكاح

(قوله المدة وطه) فيه
ذهب الى أحد الوجهين
الاثنين ان السكاح قد
اباحة أو قتل وسياق

(قوله يختلف مرتين أو
وكيل) أي فانه لا يلزمهما
الرد فوروان تمديدا لبقاء
الزمن والوكالة وان زالت
الامانة (قوله فحدثه
استثنائا لوضعه في البدل)
وهو في ذمة المتلف بخلاف
م لو اخذه المالك منه ثم
رده اليه فانه يرد لان الرد
ابتداء لاداع (قوله اقبره
قوله) أي لو ديع (قوله
نعم لو كان المودع) أي لما
هو أمين فيه كمال يتيم
مشلا وقائده ويوجب
الاشهاد عليه في هذه
الصورة مع قبول قول
الوديع في الرد عليه
تخليص الحاكم من روضة
لروم غرمة لو ادعى عليه
العدل وقوله فعليه
أي من تحت يده الوديعة
وقوله ان يشهد له أي
على نفسه (قوله فلا رد

القباش لان القصد هنا منع الانتشار لا كتمه عنه) ومتى سارت مضعونة بانتفاع وغيره ثم ترك
الخطيئة لم يبرأ) كالمعهدها ثم اقرها ولو لم يرددها ولو بخلاف مرتين أو وكيل تعدى وكان
الفرق ما خرج من ارتفاع أصل الوديعة بالخطيئة بخلاف غيرها (فان أحدث له المالك) الرشيد
قبل ان يرددها (استثنائا) واذا تفتي حفظها أو ابرأها أو ابدأها (رئ) الوديع من ضمانا (في
الاصح) لانه اسقط حقه والثاني لا يبرأ حتى يرددها اليه أو الى وكيله لغيره في البدل ما أخذت
حتى تؤديه وخرج ما حدثت قوله له قبل الخطيئة ان تحت ثم تركت عتق أمينا فلا يبرأ به قطعا
كانت سلامه عن القتل وأقره لانه اسقط ما يجب وتطبيق للوديعة وكذا لو ابرأه نحوولي
ووكيل كما قاله الاذري ولو أنفها فأحدث له استثنائا لوضعه في البدل لم يبرأ (ومنى طلبها
المالك) للطلق التصرف ولو سكران فيما يظهر الحاطة بالملك (لزمه الرد) فوروا لا يجوز له
التأخير وان سلمه له بالاشهاد لقبول قوله في الرد نعم لو كان المودع ما كان طالبا عليه ان يشهد له
بالبراءة لعدم قبول قوله بعدم عزه قاله الاصطفي في أدب القضاء قال الزركشي ويحيى مثله
فيما لو كان المودع تابعا عن غيره ولاية أو وصية وليس المراد بالرد حقيقة بل التحكيم من
الاخذ (باب يخل ينو بنها) ومونة الرد على المالك أو ماله كحقه عليه نحو سعة أو طس فلا رد
الاوليه والاخرى كل دلا حشريكي أو عاده فان أي الاخذ حصره فرفضه لقاض يسقطه
ان انقسم ولو ادع معروفا بالصورة وغلب على الظن انه الفير ثم طالبا لزمه الرد فيما
يظهر لظاهر الرد ولو اعلی غیره خصوصاً إمارة لقضاء حاجة أو أمر يرد به بدقضاها فتركه بعد
ذلك في حوزته فضاغ لم تقسمه لما تقررا لانه لم يمسوى القنية (فان آخر) التفت به د
الطلب (بلا عفر من) لتعميده بخلافه نحو طهر وصلوا كل دخل وقتلوه في غير مجتمعه
وملازمة غريم ولو طال زمن المذكر كنفرا عتكاف شهر متتابع وأوام بطول زمنه فلا وجه
انه يلزمه وكيل أمين يرددها ان وجدته والابن لما لم يرددها فان ترك أحد هذين مع القدرة
عليه ضمن وقوله اعطاه لا حد ولا طي وطلبها أحد هم فآخرها اليه فيها الا خرافة في الضمان
فان قال اعط من شئت منهم لم يصح بالتأخير ولم يضمن في أحد وجهين رجحه الاذري (وان
ادعى) الوديع (تلقها ولم يد كرسيا) له (أو ذكر) سيبا (حيا كسرة) وغصب نعم يظهر حله
كما فاده الاذري على ما اذا ادعى وقوعه في خاوة والاطول بينة عليه (صدق يمينه) اجابا
ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه الحلف لانه تفتت بغير شرط منه ولو نكل عن اليمين على
السبب الحنفي حلف المالك انه لا يعلمه وغرمه البدل وتعمل اطلاله دعوى البرقة ما لو طلبها
المالك قتاله أو ردها ولم يضره بالبرقة ثم طالبا فآخبره وهو الاوجه وفصل المبادي قتال
ان كان يرجو وجودها فلا ضمان وان ايس منها ضمن وقته الزركشي منه وأقره (وان
ذكر) سيبا (ظاهرا كبريق) وموت ادعى وقوعه بضره جمع كاجل بعضهم ذلك بمقتا
والاصدق يمينه عليه (فان عرف الحريق وعمومه) ولم يحمل سلامة الوديعة كما قاله

الاوليه) أي الوديع وفي التعبير بالولي بالنسبة للتمسك مسامحة فان المراد به القاضي وليس
وليس له ان كان له التصرف (قوله يقتضي الضمان) أي بان كان الثاني أعيدل بل أو كان الاول فاسقا (قوله نعم
يظهر حله) أي الغصب (قوله على ما اذا ادعى وقوعه في خاوة) أي في محل ليس فيه أحد (قوله والاطول بينة عليه) محمد
(قوله انه لا يعلمه) أي فلا يكلف الحلف لمن اتلف

مافيه (قوله لهصة فيه منه) أي هصة التي دليل الجواز لكن قد يقال ان هذا لا يسلمه انهم (قوله ولا شفعة ان يكون الخ) أي عرفا كما هو ظاهر (قوله لاستباح ذكره كتمه) أي والاقبح لا يمكن بمن غير ما صرح به ج و ظاهر ان قوله لاستباح الخ له لا لا شفعة (قوله وقيل حقيقة فيها) وقيل حقيقة في الوطء مجاز في الضمور لعل الكنية أسقطته من الشارح ان هو في الفصحة التي ما هنا فتقول منها (قوله فلا حلف الخ) تفرع على الاول وقوله ١٠٣ ولو زنى الخ تفرع ثا (قوله وهذه) يعني استيفاء الفدية

وهذه يعني استيفاء الفدية
والتمتع اذ العطف للتفسير
كما يدل عليه كلام غيره
(قوله والاصح لاحسن)
أي بناء على انه اباحه كما

(قوله لم ضمن الودعة)
أي لم يسبق له تقديم
ضمان الودعة (قوله ادى
تسليم ما جابه لمستأجره)
ليس بقيد فله ما لو اذن
لشخص في ذلك من غير
ذكر عوض (قوله على
الجباية) بخلاف جابي وقت
أقامه غير نظره كوافقه
ادى تسليم ما جابه لنظره
لا يصدق عليه لانه لم يأت به
مراهم سم على حج وافهم
قوله غير نظره انه لم
استأجره نظره للجباية
قبل دعواه الرد (قوله
امالوا دى وارث الوديع
ومثله وارث الوكيل احدا
من قوله الا في وما ذكر
من التفصيل في التلف
والرد الخ (قوله على ان
للوديع اخذها) معقد
(قوله قبل ذلك) سيأتي ان
هذا هو الافضل (قوله في
الاول) هو قوله فتمت
قبول دعواه الرد (قوله

ابن القري (صدق بلايين) لا غنا عن ظاهر الحال عنها ثم ان اتهم بأن احتمل سلامتها حلف
وجوبا (وان عرف دون مجموعها) واحتمل سلامتها (صدق بيمينه) لاحتمال ما ادعاه (وان جهل
طوابي يمينه) على وقوعه (ثم يصح على التقية) لاحتمال سلامتها واقامها بكلف على التلف
بينه لكونه عاصي فان نكل حلف مالكها على نفي علمه بالتلف وروح عليه (وان لادى)
وديع لم ضمن الودعة بتعريض ارتمد (ردها على من اتهمه) وهو اهل القبض حال الرد مالكا
كان أو وليه أو وكيله أو قريبا أو ما كما (صدق بيمينه) رضاه بما اتهمه فلم ينجح لانه باع عليه به
وأفنى ابن الصلاح بتصدق جاب ادى تسليم ما جابه لمستأجره على الجباية كوكيل ادى
تسليم الثمن او كاه (أو ادى الوديع الرد) على غيره أي غير من اتهمه (كوارثه أو ادى وارث
الوديع الرد) منه (على المالك) بنفسه (أو اوديع) الوديع (عند سفره أمينا) لم يمينه المالك
(قاضي الامين الرد على المالك طوب) كل من ذكر (مينه) كمالوا دى من اتهمه الرد فوبا
لتصور داره ومثلط الرد على المالك لأن الاصل عدم الرد ولم يأت به أمالوا دى وارث الوديع
ان مورثه ردها على المودع أو مات تلفت في يحمورثه أو يده قبل التمكن من الرد من غير
تقديمه فصدق بيمينه كما ان الاصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم تقديمها وافهم
كلامه تصديق الامين في الاخير في ردها على الوديع وهو كذلك لانه اتهمه بها على ان
للوديع اخذها منه بعد عوده من السفر كما (وهو ردها بعد طلب المالك) لها (مضمن)
بان قال لم تدعني فتمتنع بقول دعواه الرد والتف قبل ذلك لتناقض لا البينة باحدهما
لا احتمال لنيانه وقضيت عدم قبول دعواه النسيان في الاول وتوجيه بان التناقض من
متكلم واحد اقبح فغلط فيه أكثر خلاف في شوقه لوديعه لك عندي قبل منه الكل لعدم
التناقض وسواء ادى غلطا أو نسيانا لم يصدق فيه المالك أم لا لانه خيانة نعم لو طلبها منه
بعضرة ظالم وناف عليها منه فحدها دعواه فلا ضمان لاحاسنه بالحد ونزع طلب المالك
ابتداء وجوبا بغيره ولو بعضه أو اجاب قول المالك في عندك ودية لا ودية لاحد عندي
لأن اخذها بالبلغ في حفظها ولو انكر أصل الابداع الثابت بيمينه حبس والظاهر كافاه
الزركشي الاكتفاء في جوابه بلا يستحق على شب التضمن دعوى تلفها أو ردها وما ذكر من
التفصيل في التلف والرد دبري في كل أمير الا المرتين والمكثري فلا قبل قوله في الردوسيعلم
عما يأتي في الدعاوى ان نحو الناصب يصدق في دعوى التلف أيضا لثلاثه لم يحبس ثم نزع
البذل وأفنى ابن عبد السلام فمن عنده ودية أس من ملكها بعد البحث التام بانه صرفها
في أهم المصالح ان عرف الاصل عارظا بقدام الاحوج ولا يبيها مسجدا قال الاندلسي
وكلام غيره يقتضى ان يدفعها لتقاض أمين ولعلنا قال ذلك لتفساد الزمان قال كالجواهر
وينبغي ان يصرها كالقطة فلعل صاحبها نسيها فان لم يظهر صرفها فيه ما ذكره انتهى

يقبل منه الكل) أي دعوى (رد التماسو البينة (قوله والا فهو جسمية) ٣ أي الجود بشيئيه وهما (قوله لا تدعني وقوله
لا ودية لك عندي (قوله الا المرتين والمكثري) والضابط ان يعلل كل من ادعى التلف صدق ولو ناسب بل من ادعى الرد فان
كانت يده به ضمان كالنسيان لا يقبل قوله لا يمينه فون كان أمينا فان ادى الرد غير من اتهمه فكذلك وعلى من اتهمه صدق
٣ قوله الخ (قوله والا فهو جسمية الخ) ليس في نفع الشارح التي يابدينا
بيمينه المكثري

هو ظاهر وهذا اخذ لراى الشهاب ج كما يصرح به بما يقتضيه الشارح في تخصيصه كما اسبق واخذ لى قوله وعلى الاصح الاول فهو مال لان ينتفع الخ ان هذا يقتضيه المراد من المال على القول به وهو تابع في هذا التصحيح لو اذنه في حواشي شرح الروض وعبارة الشهاب ج وعلى الاول فهو مال الخ وانما عبر بذلك لانه صحيح مقابله كاسبق (قوله اذ ذكرها مستتب) يقال عليه السؤالين عن ١٠٤ حكمة ذكرهاهما بالخصوص الذي هو الذي وقوله لتلاير اها جاهل الخ

هذا في الرضة على وجوب ذكرها لا الاستصحاب وعادة شرح الهجعة الكبير وابتداء النظم كبر اعطاء الباب ذكرى من خصائصه صلى الله عليه وسلم لانها في التناضح اكثر منها في غيره فقل في الرضة قال الصمري منع ابن حبان الكلام فيها لانه امر انقضى فلا معنى للكلام فيه وقيل سائر الاعباب الصريح اه لا من ما فيه من زيادة العلم قال والصواب الجزم بمجوزاته بل استصحابه بل لا يبعد وجوبه لتلايرى جاهل بضع

والمرتمى (قوله قطعة الحرم) أى حرم مكة لا المدينة لجواز قطع قطعة بصلاب الاول (قوله) قصيره في مصارفها أى ولا يأخذ منها شيئا لنفسه لاتحاد القاض والمقبض (قوله ضمن كالتصاحب) وحكمه يعلم من قوله والتصاحب لو قال الخ (قوله) على نفي علمه أى بالموت (قوله وأجوة الكاتب) أى المعتادة ومن ذلك الخ

وينبغي ان يلقى فيها فيقرر نقطة الحرم والمحصل ان هذا مال ضائع حتى لم يباين من مال كة امسكه ابدأ مع التمرى أو اعطاه لقاضى فيضفقه كذلك متى أبس منه أى بان يبعد عادة وجوده فيما يظهر صار من جهة أموال البيت المال كما مر في احكامه وان قصيره في مصارفها من هو تحت يده ولو لبناه بصرفه ولا يبيع بما مسجد الله باعتباره افضل وان غيره اهم والاقتصر حواقيع ما من لا وارث له بان له ينفقه أو يدفعه لامام مالي يكن جازا فيما يظهر ولو تنازع اثنان في الوديعة وادى كل انهما ملكه فصدق الوديع أحدهما بينه فلا تخلفه فان حلف سقط دعوى الآخر وان نكل حلف الآخر وغرمه الوديع القيمة وان صدقهما فاليد لهما والخصومة بينهما وان قال هي لاحد كما وانسبته وكذا في النسيان ضمن كالتصاحب والتصاحب لو قل هذا احدا كما وانسبته فحلف لاحدهما على البيت انه لم ينصبه متعين المصوب فلا تبريلين ولو ادعى الوارث لم الوديع عوت المال لو طلب منه فله تخليفه على نفي علمه فان نكل حلف الوارث وأخذها وان قال الوديع حبسها عندى لا تظفر هل أوصى بها مال كة أو لا وهو متضمن ولو أودع ورقة مكتوبة بأقرا أو نحوها وثقت بقصيره ضمن قيمتها مكتوبة وأجوة الكتابة أى وجوب قيمتها مع الاجرة ودعوى ككون ذلك ممنوعا ونفي الادعى ان يكون له وجه مردودة ادوجه واضح كما افاده والدرجة الله تعالى وهو ان الكاذب عدل كتابته تكفيره الرتبة لا تتعاقب بالكتابة فيه فقيمة من تقعه بعد كتابته يصير لاقية له أو قيمته تافهة فلم تزد مع قيمته مكتوبه بأجوة كتابة التهود لا تخفف لباي كة ولهذا الذى لو اتلف ما حازه ثم ظفر به مال كة يمكن لاقية له فيه لزمه قيمته لامتته وانما لزمه قيمة الثوب مطر زادن أجوة الظفر بل عدم الاحاف بالمالك لان قيمة الثوب تزيد بظفره بل كثير لما تجاوز الزيادة قيمة ما ظفر به ومن نظائر مستشاهل اوارا راضا لدفن بغيرها المستشير ثم رجع المعبر قبل الدفن فورة الحفر عليه لولى الميت ومال ووطن زوجته أو تفض وضواها بالس فله لزمه من ماء الغسل والوضوء ومال وحي الوطيس لغيره فله ما أعز و برده فله يلزمه أجرة ما يجزئيه

كتاب قيم النى والغنيمه

القسم بفتح القاف مع در معنى القسمة وبكسرهما نصب وبضمهما والسين الحلق والنى مصدر ظمى ما ذار جع ثم معنى به المال الا قال جوعه النام استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع أو المفعول لانه مردود معنى بذلك لان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للؤمنين للاستعمانة على طاعته فمن خالفه فقد عصاه وبسببه الرد الى من يطيعه والغنيمه فبصلة بمعنى مفعولة من الغنم أى الارب والشه ورقتاير هما كسما دل عليه العطف وقيل اسم النى يشمله لانها راجعه اليها ولا عكس فهي أخص وقيل هما

المسروقة والتذاكر الدوانية ونحوها ولا تظفر بما عزم على مثله حين أخذها لى أخذها كالقتير (قوله أو تفض وضواها بالس) وبقى ما لو عت على زوجها أو تفضت وضواها لقياس انها تفض ما عتسله وضوؤه بل لو تفض وضواها جنبية أو تفضت وضواها كان الحكم كذلك قلي راجع من التفقات (قوله ومال وحي الوطيس) أى الفرن كتاب سم النى والغنيمه (قوله والسبن) أى وقع الدين (قوله وقيل اسم النى يشمله) أى الغنيمه

انحصارهم في الغدير الصحيح فيعلم ان اخذنا بصل التماس فوجب بان التمرق في فائدة اهم من هذه واما ما مضى في ضمن انحصارهم بما لا فائدة فيه اليوم فتبطل لا تخالو اب الفقه عن مشبهه للتدبر معرفة الادلة وتضييق الشيء على ما هو عليه انتهت وقوله واما ذلك من كرهته كاحه الظاهر مادامت كل رهة اخذنا محاسن من جواز تزوجه لها بعد فراقها لظراح (قوله وهي كالحج تسج) انما هو في هذا كالذي بعده دون ما قبله ما امر اذ لا واعلم ان ما ذكره الشارح هنا في

(قوله ولم يقل انما) اي الغنائم (قوله تحرق ما جمعه) استثنى بعضهم من ذلك الحيوان وعليه فاقترنا ما كانوا يفعلونه به وقال في الفتح دخل في عموم كل المار الغنيمة السبي وفيه بدلال مقتضاه اهلاك القرية ومن لم يقاتل من الناسوا يمكن ان يستثنوا من ذلك ويلزم من استثنائهم عدم تحريم الغنائم عليهم وتوحيده انه كانت لهم عبيد وامهات فلورين لهم السبي لما كان لهم ارقولهم ارم من صرح بذلك اه وقد يقال يمنع المحصر لجواز ان يكون لرق ١٥ سبب آخر واسباب اخرى غير السبي بدليل استرقاق

كالفقير والمسكين ولم يقل لغنائم بل كانت تأتهم نار من السما تحرق ما جمعه وكانت في صدر الاسلام صلى الله عليه وسلم خاصة لان النصره ليست الاب وحده ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما ياتي وذكر هذا الباب كما صنع المصنف هنا انسب من ذكره بعد السيرة لا مقدم ان ماتت ايدي الكفار من الاموال ليس لهم بطريق الحقيقة فهو كوديعة تحت يده مال غيره سعيه رده اليه ولهذا ذكره عقب الوديعة لتسليمته لا يقال لهم بل كالفاسد فيكون الانسب ذكره عقب الفاسد لان التشبيه بالفاسد بان صرح من وجهه لكن فيه تكلف وانما الاظهر التشبيه بالوديعة من حيث انهم جواز تصرفهم فيه مستحق الرد لغيرهم والاصل في الباب قوله تعالى ما آفاه الله في رسوله وقوله واعلموا انما غنمتم من شيء وفي خبر وفد عبد القيس وقد فسر لهم صلى الله عليه وسلم الايمان وان تطعموا من الغنم تجلس متفق عليه (الي مال) ذكر لانه الاغلب وان قيل حذف اللام اولى ليشمل الاختصاص (حصل) لتلا من كافر) وخرج به خصوصه دلهم الذي يستلوا عليه فله مباح فله كآخذ كافي أرضا (بلا قتال ولا يمان) اي اسرع وضو (خبل وركاب) اي ابل وبلا مؤنة أي لمواقع كاهو ظاهر (تجزية) ونواح ضرب على حكمه كذا في بعض الشارحين والوجه عدم الفرق بينه وبين غيره مما هو في حكم الاجرة حتى لا يسقط باسلامهم ويؤخذ من مال من لاجرة عليه لانه وان كان اجرة فقد انى صادق عليه ومنه صبي دخل دارنا فاحذه مسلم وماله حرق يلا بنا بخلاف كل دخل دارنا فاحذه لان آخذ يحتاج لمؤنة أي غالبوا والوا في كلامه على بابها لا يجني او اذا امل في قلبه حيلة التي انتفاع به لا مجموعه كالشار واليه في تفسير ولا الضالين وسباني فيقول التفويض ماله تعلق بذلك وانما يظهر كون ما يعني اولى جانب الاتبات في حدة الغنيمة واما في جانب النبي في حدة التي عنف على بابها والمراد انتفاع كل واحد على انفراد (وعشر تجارة) يعني ما اخذ من اهلها سوى انتم ارام (وما جلاوا) أي هربوا (عه خوفا) ولون غير تافيا يظهر كجيشه الاذرى ورد تقييد بعض الشراح بالمسلمين اخذ من عبارة الشرح والروضة ودخل في الخوف ما جلاوا عنه لغرض

كالفقير والمسكين ولم يقل لغنائم بل كانت تأتهم نار من السما تحرق ما جمعه وكانت في صدر الاسلام صلى الله عليه وسلم خاصة لان النصره ليست الاب وحده ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما ياتي وذكر هذا الباب كما صنع المصنف هنا انسب من ذكره بعد السيرة لا مقدم ان ماتت ايدي الكفار من الاموال ليس لهم بطريق الحقيقة فهو كوديعة تحت يده مال غيره سعيه رده اليه ولهذا ذكره عقب الوديعة لتسليمته لا يقال لهم بل كالفاسد فيكون الانسب ذكره عقب الفاسد لان التشبيه بالفاسد بان صرح من وجهه لكن فيه تكلف وانما الاظهر التشبيه بالوديعة من حيث انهم جواز تصرفهم فيه مستحق الرد لغيرهم والاصل في الباب قوله تعالى ما آفاه الله في رسوله وقوله واعلموا انما غنمتم من شيء وفي خبر وفد عبد القيس وقد فسر لهم صلى الله عليه وسلم الايمان وان تطعموا من الغنم تجلس متفق عليه (الي مال) ذكر لانه الاغلب وان قيل حذف اللام اولى ليشمل الاختصاص (حصل) لتلا من كافر) وخرج به خصوصه دلهم الذي يستلوا عليه فله مباح فله كآخذ كافي أرضا (بلا قتال ولا يمان) اي اسرع وضو (خبل وركاب) اي ابل وبلا مؤنة أي لمواقع كاهو ظاهر (تجزية) ونواح ضرب على حكمه كذا في بعض الشارحين والوجه عدم الفرق بينه وبين غيره مما هو في حكم الاجرة حتى لا يسقط باسلامهم ويؤخذ من مال من لاجرة عليه لانه وان كان اجرة فقد انى صادق عليه ومنه صبي دخل دارنا فاحذه مسلم وماله حرق يلا بنا بخلاف كل دخل دارنا فاحذه لان آخذ يحتاج لمؤنة أي غالبوا والوا في كلامه على بابها لا يجني او اذا امل في قلبه حيلة التي انتفاع به لا مجموعه كالشار واليه في تفسير ولا الضالين وسباني فيقول التفويض ماله تعلق بذلك وانما يظهر كون ما يعني اولى جانب الاتبات في حدة الغنيمة واما في جانب النبي في حدة التي عنف على بابها والمراد انتفاع كل واحد على انفراد (وعشر تجارة) يعني ما اخذ من اهلها سوى انتم ارام (وما جلاوا) أي هربوا (عه خوفا) ولون غير تافيا يظهر كجيشه الاذرى ورد تقييد بعض الشراح بالمسلمين اخذ من عبارة الشرح والروضة ودخل في الخوف ما جلاوا عنه لغرض

١٤ نهاية خامس الشارح الى دليل كل منها (قوله حتى لا يسقط) أي فلا يكون المال المحاصل من الكفار قيا الا عند انتفاع كل من الثلاثة لما ذكره من ان الواو في حيز التي لا تنفاه الجميع أي جميع المتعاطفات وقوله لا مجموعه أي يجب كونه فيما يتفاهوا احدهم الثلاثة وان وجد الا تنزاع لان في المجموع في السلم عن الحيلة وهو يتحقق بقى أي واحد منها مع وجود الاخرين وقوله في تفسير الخ أي من اب الصراط المستقيم هو صراط النعم عليهم وهم غير المنضوب عليهم وغير الضالين فاشترط لكونه صراطا مستقيما في كل من كونه صراطا المنضوب الضالين وقوله في جانب الاتبات الخ يمتنى ان قوله في الفصل الا في الغنيمة مال حصل من كفار قتالوا يمانا في معنى ان الغنيمة تتحقق بواحد من القتال والايماق فالواو يعني او ولو جاءت على بابها لا يقتضي ذلك لانه لا يفي كون المال غنيمة من الجميع من القتال والايماق (قوله ومنه صبي) أي يبيى ان مثل الهبي المراد حيث دخل بلا امان ما وقوله لان آخذ يحتاج لمؤنة أي فيكون غنيمة وتو له

العلماء هو عبارة من الرض (قوله ايضاً) أي لقوله أنه لو اصرأه مؤمنة الا أنه وقوله لا بد لأي بل يجب لفظ النكاح أو التزوج لظاهر قوله تعالى ان أراد التي ان يستنكحها كذا في شرح الرض من غير خلاف فسط ما في مائتين الشيخ من قسميه ما وقع في نسخة من قوله ايضاً وقوله بالاول والثاني ولم ادر من أين هذا التصويب (قوله وقضى بملء) قال في شرح ودخل في الخوف لم يصعد وقوله ما جلاو أي الكمار وقوله نعم هو أي الخوف وقوله يجوز أي وأنهم عدايان خلافه (قوله لا نه ليس بني) أي في المسئلة الاولى وهي ما أهدها كفرناني غير حرب (قوله اراد من السارق) أي اجماء فله السارق (قوله كهو في دارهم) معتمد ١٠٦ (قوله بخلاف أخذ الصالة) يؤيد أخذ تطيل ما أهدها والحرب ففقه عماد كرم

فوجه ما ذكر في ما جلاو
منه بعد تقابل الجيوش
(قوله فقتض بالعدة) أي
آلة الحرب وقوله والعدد
كل ما يستعمله (قوله
ولو اغتشاء) راجع لمص
ما قبله كافي الزكاة وغيرها
اه سم على ج وبني
أن يقال مثله في الآية
والمؤذنين وسائر من يشتغل
من فحوكسبه بمصالح
المسلمين وبذلك قوله
والحق جسم المأجرون
ومن ذلك ايضاً ما يكتب
من الجائمية للشفتين
بالعلم من المدرسين والمفتين
والطلبة ولومبتدين كما
ذكره الشارح فيستغنون
ما يصح لهم مما يوزي
قيامهم بذلك وانقطاعهم
من أكسابهم ولكن ينبغي
لمن يتصرف في ذلك مراعاة
المصلحة فيقدم الاحوج
فلا حوج ويفاوت بينهم
فيما يباح لهم بحسب

اصحاب لما تقرر من تحوله لخوفهم من غير زانهم هو على العال بدليل أنهم لو فرض
تركهم ما لا يجوز عز دواهم عن حله كن فياً ايضاً كما هو ظاهر وما جلاو عنه بعد تقابل الجيوش
غنية لكتمه ما حصل التقابل صارية حصول القتال فلا رد على كلامه (ومال) واختصاص
(منه قتل أومات) على الرض (مال ذى) أو ما أهدها ومؤمن (ما تلا وارث) مستغرق
بان لم يترك وارثاً أصلاً أو ترك وارثاً غير حائر لجميع ماله في الاولى وما مضى عن وارثه
في الثانية لبيت المال كايته السبكي ولا اعتراض على الحدسب تحوله لما أهدها كافر لثاني
غير حرب فله ليس بني ولا غنية مع صدق تعريف التي عليه ولما أخذ خبره من دار
الحرب سم انه غنية مختصة وكذا ما أهدها والحرب ففقه لان فريسة في القتال والايها
تدل على أن الكلام في حصول غير عقد وغنوه وهذا حاصل بقعداً وقنوه من فتيه حكمهم
عليه بأنه ليس بني ولا غنية واتجه به لا رد على حد الثاني وكان السارق لما خاظر كان في معنى
القاتل على أنه سيذ كرحكمه في السير كما لقط الاظهر اراد من السارق لولا ذكره ثم
ما يبيده غنية لان فيه مخاطرة ايضاً فقه بتمونه بما سره فاعلى ان الاذ به بحث ان أخذ
ما لم يهدر تار بالامان كهو في دلوهم ووجهان فيه مخاطرة ايضاً بخلاف أخذ الصالة السابق
ولان الحرب لما كانت ففقه كانت في معنى القتال (فخص) جميع التي مختصة بهم
مساوية بخلاف الاذغة الثلاثة في قولهم يصرف جميعه لمصالح المسلمين لنا القياس على الغنية
المختصة بالنص يجمع ان كل ارجع اليان الكمار واختلاف السبب بالقتال وعدمه
غير مؤثر (وجهه خمسة) مساوية (أحدها مصالح المسلمين كالنفور) وهي محال
الخوف من أطراف بلادنا فقتض بالعدة والعدد (والقضاء) أي قضاء السداد لا العسكر
وهم الذين يمكنون لاهل التي في منازلهم فيرزقون من الاخماس الاربعة لا من خمس
النجس فانهم ومؤذنيهم كما قاله الماوردي (والعلماء) يعني الشفتين بساوم الشرع وألتها
ولو مبتدئين ولو اغتشاء كما قاله الزكشي فتلا عن الفرائز والأذمة والمؤذنين وسائر من
يشتغل عن فحوكسبه بمصالح المسلمين لمعوم ففقههم والحق بهم المأجرون عن الكسب
لامع الفرائز كما قاله الفرائز والطاء الى رأى الامام معشر بسعة المال وضيقة وهذا
السهم سكانه صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه وعياله ويدخر منه مؤنة سنة

من انهم ويشرب الى ذلك قول الشارح والمطالع الذي رأى الامام ومحل اعطاه المدرسين والأذمة
وشعورهم في مقابلة ذلك أن لا يكون لهم مشروط في مقابلة ذلك من غير بيت المال كل وظائف المعيشة فلا مام والمطبيب
وقضوهم من الوقت لم يصعب مثلاً ان كان ولم يوازتهم في الوظائف التي قاموا بدفع اليهم بما يحتاجون اليه من بيت المال
زيد في ماطر لهم من جهة الاذاف (قوله مصالح المصلين) كمن يشتغل بتجهيز الموتى من خفر القبر وغنوه (قوله ويدخر
منه مؤنة سنة) فان قلت رد على هذا ما هو ثابت عنه صلى الله عليه وسلم من أنه اخذوا لا توفع في الدنيا فكان يتقل من
العيش ما أمكن ومن ثم قالت عائشة رضي الله تعالى عنها ما شيع آل محمد صلى الله عليه وسلم من خبز الشعير يومين متتابعين
حتى قبض قلت قال ابن عمر في شرح الشمازل جوامع ذلك ما نصه ويجاب أخذ من كلام النووي في شرح مصدق بأنه كان
يفعل ذلك أو احتياجه لكن تعرض عليه حوائج الخاجين فيخرجه فيها نصفه فانه ادخر مؤنة سنة وانهم لم يشعوا كاذكر لاه

ويصرف

الروض ولو في حدود الله تعالى بلا خلاف اه أي خلاف غيره فان في قضائه خلافا على جواز تصرفه ان يكون في غير حدوده تعالى (قوله الامن وره حجاب) أو صار لتخصيصه بحدود (قوله وأفضل نسبه للمؤمنين مريم) هذا لا يدخل في انحصار من ولعله ذكره تبيين (قوله وتطوعه قاصدا) كقائم أي كتطوعه قاصدا (قوله ولا يطل صلاة من خاطبه بالسلام) أي بلا طلب منه أي بقوله في التشهد السلام عليك أي النبي (قوله ولو ضل) أي إذا كانت الأجابة متوقفة عليه (قوله ويحل له لم يبق عندهم ما أخرجه انتهى) (قوله ويؤيه الاول) هو قوله وهذا السهم كله (الحق قوله فالتقاسم) (الحق) (قوله ما كان يعطاه) يظهر أن محل جواز الاخذ فيما لم يفرزه مالا حرم مستحقه أما ذلك ١٠٧ فيما كان من أفرزه فلا يجوز

ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله الاكثرون قالوا وكله الاربعة الاخماس الآية بحملة ما كان له من التيء أحد وعشرون من خمسة وعشرين قال الرواني وكان يصرف العشرين للمصالح قبل وجوبها وقيل نديا وقال الفريابي كان النبي عكاه في حياته وانما خمس بعد موته وقال الماوردي وغيره كان في أول حياته ثم نسخ في آخرها يؤيد الاول ان غير المصالح ماله مما آفاه الله عليكم الاتمس والخمس مردود عليكم ولم يرد عليهم الا بعد وفاته عليه افضل الصلوات والسلام ولومع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال فالتقاسم كما قاله الفريابي في الاحياء جواز اخذه ما كان يعطاه لان المال ليس مشتركا بين المسلمين ومن ثم من مات وله فيه حق لا يستحقه وارثه ما خلفه في ذلك ابن عبد السلام دفع النضر في الاموال العامة لاهل الاسلام كالالمجانين واليتامى لا ينافي الاول لما أتى به المصنف رحمه الله تعالى من أن من غصب أموال الأشخاص وخطأها ثم فرقها عليهم بقدر حقوقهم جاز لكل اخذ قدر حقه أو على بعضهم من ومن وصل اليه شيء فمعه عليه وعلى الباقي بقسمة أموالهم لان أعيان الاموال يصطاح لها المالا بجملة تجرد تعلق الحقوق (يقدم الالههم فالاهم) وجوبا واهم هاسد الثغور (والثاني بنو هاشم) بنو (المطلب) لانه صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذوى القربى الذي في الآية بينهم دون بني أخيهما عبد شمس وتوفى جميعا في ذلك بقوله فمن بنو المطلب شيء واحد وشبهك بين أمابه وواه البخاري أي لم يفرقوا بيني هاشم في نصريه صلى الله عليه وسلم جاهلية ولا اسلاما ولا عبرة بالانتساب لا بأعدون الامهات لانه صلى الله عليه وسلم لم يطر إلى يبر وثمان رضى الله عنهما شيئا مع أن أمهاتهما نعمتان ولا يرد عليه ان من نعم الله صلى الله عليه وسلم انتساب أولاد بنته له في الكثرة وغيرها كان بنته رقية رضى الله عنها من عثمان وأمامة بنت قيس بن زب من أبي العاص لان هذين ماتا صغيرين فلا فائدة لذكرهما وانما عقب أولاد فاطمة من صلى رضى الله عنهم وهم هاشميون أبوا الكرامة في الاعطاء من التيء أمأا صلى شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم والسيادة فظاهرا هم أولاد البنات أيضا فظهير ما مر في آله انهم هنامن ذكر في مقام الاماء كل مؤمن تقي كافي خبر صنف (يشترك فيه الغني والفقر) لا ملاق الآية ولا عطائه صلى الله عليه وسلم العباس وكان غنيا ومحله اذا انتزع المال فان كان يسيرا لا يسد عبال التوزيع قدم الاحوج فالاحوج (والنساء) لان الزبير كان يأخذ منهم امه صبغية عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويفضل الذكر) على الاتي فله سهمان وهما سهم لاه عطية من الله تعالى

ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله الاكثرون قالوا وكله الاربعة الاخماس الآية بحملة ما كان له من التيء أحد وعشرون من خمسة وعشرين قال الرواني وكان يصرف العشرين للمصالح قبل وجوبها وقيل نديا وقال الفريابي كان النبي عكاه في حياته وانما خمس بعد موته وقال الماوردي وغيره كان في أول حياته ثم نسخ في آخرها يؤيد الاول ان غير المصالح ماله مما آفاه الله عليكم الاتمس والخمس مردود عليكم ولم يرد عليهم الا بعد وفاته عليه افضل الصلوات والسلام ولومع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال فالتقاسم كما قاله الفريابي في الاحياء جواز اخذه ما كان يعطاه لان المال ليس مشتركا بين المسلمين ومن ثم من مات وله فيه حق لا يستحقه وارثه ما خلفه في ذلك ابن عبد السلام دفع النضر في الاموال العامة لاهل الاسلام كالالمجانين واليتامى لا ينافي الاول لما أتى به المصنف رحمه الله تعالى من أن من غصب أموال الأشخاص وخطأها ثم فرقها عليهم بقدر حقوقهم جاز لكل اخذ قدر حقه أو على بعضهم من ومن وصل اليه شيء فمعه عليه وعلى الباقي بقسمة أموالهم لان أعيان الاموال يصطاح لها المالا بجملة تجرد تعلق الحقوق (يقدم الالههم فالاهم) وجوبا واهم هاسد الثغور (والثاني بنو هاشم) بنو (المطلب) لانه صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذوى القربى الذي في الآية بينهم دون بني أخيهما عبد شمس وتوفى جميعا في ذلك بقوله فمن بنو المطلب شيء واحد وشبهك بين أمابه وواه البخاري أي لم يفرقوا بيني هاشم في نصريه صلى الله عليه وسلم جاهلية ولا اسلاما ولا عبرة بالانتساب لا بأعدون الامهات لانه صلى الله عليه وسلم لم يطر إلى يبر وثمان رضى الله عنهما شيئا مع أن أمهاتهما نعمتان ولا يرد عليه ان من نعم الله صلى الله عليه وسلم انتساب أولاد بنته له في الكثرة وغيرها كان بنته رقية رضى الله عنها من عثمان وأمامة بنت قيس بن زب من أبي العاص لان هذين ماتا صغيرين فلا فائدة لذكرهما وانما عقب أولاد فاطمة من صلى رضى الله عنهم وهم هاشميون أبوا الكرامة في الاعطاء من التيء أمأا صلى شرف النسبة اليه صلى الله عليه وسلم والسيادة فظاهرا هم أولاد البنات أيضا فظهير ما مر في آله انهم هنامن ذكر في مقام الاماء كل مؤمن تقي كافي خبر صنف (يشترك فيه الغني والفقر) لا ملاق الآية ولا عطائه صلى الله عليه وسلم العباس وكان غنيا ومحله اذا انتزع المال فان كان يسيرا لا يسد عبال التوزيع قدم الاحوج فالاحوج (والنساء) لان الزبير كان يأخذ منهم امه صبغية عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويفضل الذكر) على الاتي فله سهمان وهما سهم لاه عطية من الله تعالى

صلى الله عليه وسلم يأتيوا ما عثما فامه كافي جامع الاول وأروى بنت كزير بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس اجلت انتهى وعليه فقول الشارح مع أن أمهم هاشميتان فنه نادر بالنظر لعثمان وفي تمذهب الاسما واللقاب بعد مثل ما ذكر وروى أروى أم حكيم البيضاء بنت عبد المطلب عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وعليه في قوله أمهم هاشميتان بالنسبة لام عثمان فان أم حكيم أم أمه لأمه (قوله الاحوج فالاحوج) أي نعمتها كما بالافرازا خدام قوتهم يجوز بيع المرتزقة ما فرزهم لو ان يقبضوا فان جواز البيع يدل على انه لم يلكوه (قوله لان الزبير كان يأخذ منهم امه) أي نياة عن غنى القبض قط لانه كان يأخذ لنفسه

الهدية مطلقا) أي بخلاف غيرهم من ولادة الامور لاستغناء التهمة عنه (قوله ولا يقع منه الا لولا ظهوره) أي لولا صدور منه ذلك ظهوره وحيدته فيقال لاحاجة تخصيصه بما لا يكره ذلك (قوله بعيدا لضرورة الخ) أي قد يقال لا بعيد فيه مع الرواية الاخرى السابقة والروايات يفسر بعضها بعضا واما القدرة على الجماع فهي مفهوم من لفظ الشباب (قوله قوله) ويؤخذ منه) أي من قوله كالأثر وقوله لم يسقط أي وعلمه فهل يقاتلون على عدم اخذه كما قالوه إلى كاه أولا وبقرق فيه نظرا والاقرب الثاني وبقرق ١٠٨ بان ذم أهل الزكاة لاشتغال بحق المستحقين وصاحب الدين اذا امتنع من

قبوله أجبر عليه لتفريق ذمة من عليه الدين ولا كملك أهل التي ذمة فدية عدم مقوله حفظ إلى الرضا بل اخذهم إياه فان أبس من اخذهم فيجوز ان الامام يصرفه في المصلح ويمنع ثلثه منهم من الموقوفين من الاصل فيرد عليهم على بقية الاصناف (قوله وجوب تعييبهم) قيل ذلك الاصل مع فرقه والابعد وجود الاقرب وان كان الاقرب يصحبه في الاثر كالاعمام والاخوة وأولادهم مع وجود ابن الميت أو ابنه (قوله نعم لو ظهر لها) أي القبط والمنفى بالعمان (قوله استرجع المدفوع لها) أي هو وظاهر ان علماء والا فانقول قول المرجوح عليه لانه القام (قوله ورد بجامس) أي من عدم حرمانهم وافرادهم بنفس كامل (قوله البيم والفقير)

تستحق بقراءة الاب بخلاف الوصية ولا ينافي ذلك أخذ الجدمع الاب وابن الابن مع الابن واستواء عمل بجهتين ومثل بجهة لان التشبيه بالأثر من حيث الجهة لا بالنسبة لكل على أفراد (كالأثر) ويؤخذ منه أنهم لو أعرضوا عن سهمهم لم يسقط وصية ذلك في السير ومن المطلق الآية استواء صغيرهم وصالحهم وصدما وجوب سهمهم ولا يقدم حاضر عوضع التي على غائب عنه وبما الاثر في اعطاء الغنى كالأثر واما لوقته شيء لكن مقتضى التشبيه بالأثر وقصغام نصيب ذمك وهو الواجبه (والثالث الشاهي) للآية (وهو) أي البيم (صغير) لم يبلغ سن أو احتلام لغيره لا يتم بعد احتلام حسنة المنصف وضعه غير سواء الذكر والأنثى (لأبيه) وان كان له جد ولو لم يكن من ولد المرتبة وشمل ذلك ولد الزنا لا قبط والمنفى بالعمان نعم لو ظهر له البيم استرجع المدفوع لها فيما يظهر اما فاقد الام يقال له منقطع ويتم البيم فاقد له والطيور فاقد لها (ويشترط) اسلامه و (قوله) أو مسكنه (على المشهور) لان لفظ البيم يشعر بالحاجة وقائده ذكهم هناك شمول المساكين لهم عدم حرمانهم وافرادهم بنفس كامل والثاني لا يشترط وقال القاضي له مذهب أصحابنا والأما كان ذكره فاقد له دخوله في الفقر امور بجامس ولا بد من ثبوت ثلث من الاسلام والبيم والفقر وكونه هاشميا أو مطليبا للبينة واعتبر جمع في الاخيرين الاستغناء في نسبهم له ووجه بان هذا النسب أشرف الانساب ويطلب ظهوره في أهله لتوفر الدواعي على اظهار اجلهم فاحتيط له دون غيره لذلك ولسهولة وجود الاستغناء به فالأول الاقرب الحاق أهل الخس الأولين بغيره في اشتراط البينة لسهولة الاطلاع على حالهم غالبا (والرابع) والنامس المساكين وابن السبيل) ولوقولهم من غير بين وان اتهموا ثم اوجه في مدهي تفصيل له عرف أو عيال تكليفه بيعة نظرا بما في ذلك الآية وسياق يان مساكين شمل الفقر او لمساكين لان وهو الكفاية وثالث وهو الزكاة ولا بد في الجميع من الاسلام ولو ابن سبيل ولو اجتمع وصفان في واحد أعطى بأحدهما الا انزوع مع فقر القرائع من اجمع فيه يتم ومسكنه أعطى بالتم فقط لانه وصف لازم والمسكنة منفكة كذا قاله الماوردي وجزم غيره قال الاثر وهو مرفع ساقط لان البيم لا بد من فقر أو مسكنة ونسب عليه فارق أخذ غار هاشمي مثلا لهما هاشميا الاخذ بالفقر ولما جئنا بالسكنة لمصلحة صاحبها أو بجبايته بل المراد انه يعطى من سهم البني لا من سهم المساكين (ويم) الامام أو نائبه (الاصناف الاربعة) وجميع آحادهم (الثانوية)

أي المشروط في البيم ولا ينافي ما ساقى من أن المساكين مطعون بغير دقوله (قوله في الاخيرين) بالعلم أي كونه هاشميا أو مطليبا وقوله مع أي البيعة (قوله أهل الخس الأول) هو خمس المصلح أي فيشترط في اعطاء من ادعى القيام بشئ من مصالح المسلمين كالا شغال بالعلم وكونه زنا أو خطيا اثبات ما ادعاه بالبيعة (قوله وله مال) أي الفقراء والمساكين (قوله مع فقر) أي كالفقر وقوله القرابة أي كونه من بني هاشم والمطلوب وقوله أعطى بالتم الخ معقود (قوله والسكنة منفكة) أي فانما في وقتها لا يستقبل انصافا كقولنا والمساكين في وقتها يستقبل انصافا كقولنا وله ثمنه فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الصنفه فقال اليم لا يزول أيضا بالبلوغ اه سم على ج وقول سم في قوله أي هو ما قبل بلوغه

وأضاف يأخذ بطاهره أحد معطوف على قوله لاية ما طلبكم فهو جواب ثان قوله وان ودين الطلاق يدهي الخ) الرد
أقره ج لكن عبارة ورد بان هذا الطلاق يدهي وقد صرحوا في البدهي بأنه لا يجب فيه الرجعة إلا ان يستتي هذا لما فيه من
استمراءك ظلامه الا دعى قوله أو تترى خمس بيت المال من تأطره قال الشهاب سم يحتاج ان يقول وأربعة أخماس
تخس الباقية من مستحقها أو أولاتهم اه وفيه نظيران الظاهران المراد بخمس بيت المال ما قبل أربعة أخماس الباقين

قوله ما لم يوجد متبرع أي من القضاة الخ (قوله ما لم يهزمهم) أي المرتزقة (قوله من مهم سبيل الله) أي فان احتاج الى
شيء بعد ذلك أو لم يوجد جش من التي فعلت اغتيال المسلمين (قوله وان صرح ج ١٠٩ بالخواب) اعتمد الزبدي في حاشيته

وعكن الجمع بينهما يصل
النسب على ما لو أمكن
الضبط بدونه والوجوب
على ما ذكره عن الأيوبي

هذا الجمع قوله لان القصد
الخ (قوله العرافة حق)

أي وهي التدبير لأمور
الناس والقيام بسياستهم

وفي المصباح عرفت على
القوم اعرف من بلب قتل

عرافة بالكسر فاعراف
أي حذر أمرهم وقائم

بسياستهم وعرفت عليهم
بالضم لئلا فاعريف

والجمع عرفة انتهى
فالعرف حصة من عرف

على القوم كقتل ومن
عرف بالضم ككرم وفي

القاموس عرف ككرم
وضرب صار عريضا

وككتب كتابة عمل العرافة
وعبارة المختار والعريف

الغيب وهو دون الرئيس
والجمع عرفه بابه اذا صار

عريضا ظرفا واذا باشر
ذلك حصة كتب (قوله

ولكن العرافة في النار)
ومن ذلك مشايخ الاسواق

والطواقف والبلدان (قوله
وهم من تلزمه نفقتهم)

يعاونه على قتال الاعدا في المعر
بصر فانه يعطون ما يحتاجون اليه لهم وليس لهم ان كانوا أهلبه لارضاة ونحوها لقيامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم

بنيتهم للجهاد ونصب أنفسهم
(قوله بسيد الخدعة) ومثل عبيد الخدعة اما مؤاخذة بل وغيرهم من الاحرار الذين يحتاج اليهم

بالعطاء وجوب اظهار الالة نعم يجوز التفاوت بين آحاد الصنف غير ذوى القربى لان اتحاد القرابة
وتفاوت الحاجة المتبرعة في غيرهم لا بين الاصناف ولو قل الحاصل بحيث لو عم لم يسد مسدا
خص به الاحوج للضرورة وقيل يخص بالحاصل في كل ناحية من فوائدهم) كذا ورد
أن النقل لا ظم لاشي فيه أوفيه ما لا ينبغي بحاصله اذا وزع عليهم بقدر ما يحتاج اليه في
التسوية بين المنقول اليهم وغيرهم انما هو واقعة الالة المقتضية لوجوب تعميم جميعهم في
جميع الاقاليم وبصرف بين وبين الزكيات ان التشوف لها في عملها فقط لان الغالب ان لا يفرقها
الا الملاك بخلاف التي علان المقررة الامام أو نائبه وهو لخدمة قاره وتشوف كل من في
حكمه لوصول شي من التي اليه مع انه لا مشقة عليه في النقل فاندفع ما يسبكو هنا ومن قد
من الاصناف الاربعة صرف نصيبه لباقيهم منهم (وأما الاخماس الاربعة) التي كانت لرسول
الله صلى الله عليه وسلم مضمومة الى خمس الخس (فالظاهر ان المرتزقة) وقضاةهم واقترع
ومؤيديهم وعمالهم ما لم يوجد متبرع (وهم الاجناد المرشدون في الديوان للجهاد) لصلو
النصرة بهم بعده صلى الله عليه وسلم معوا ذلك لانهم ارسدوا فزعمهم للقب عن الدين وطلب
الرزق من ماله تعالى وخرجهم المتطوعة والغزو اذا انشطوا فيعطون من الزكاة دون التي
عكس المرتزقة ما لم يهزمهم عن كتابتهم فيكمل لهم الامام من مهم سبيل الله (فضع) ندبا كما
صرح به الامام وهو ظاهر كلام أي الطيب وان صرح بالوجوب وأهمه كلام الرضا
لان القصد الضبط وهو غير متصرف في ذلك (الامام ديوانا) بكسر اللال أي دقرا اتد له بمر
رضي الله عنه فانه أول من وضعه لما كثر المسلمون وهو فارسي معرب وقيل عري (ونصب)
ندبا (لكل قبيلة أو جماعة عريضا) يعرفه باحوالهم ويجمعهم عند الحاجة وروى أبو داود
وغيره خبر العرافة حق ولا بد لئلا يناس منها ولكن العرافة في النار أي لان الغالب عليهم الجور
فحين تولوا عليه (ويبحث) الامام وجوبا بنفسه أو نائبه (عن حال كل واحد) من المرتزقة (وعبالة)
يهم من تلزمه نفقتهم (وما يمكنه فيعطيه) ولو غنيا (كتابهم) من نفقة وكسوة وسائر
مؤنتهم مما اعطى ذلك الزمن والرخص والاعلا ومطادة الحمل والمرواة وغيرها لانهم نسب
وعلم لتفرغ للجهاد ويزعمون زاده عبال ولو زوجة واحدة ويعطى لامهات أولادهم وان
كثرون كما اقتضاه اطلاقهم خلا فلا ين الرضاة لان حالهم لا اختيار له فيه ولا ذرعي في
الزواج لانهم لا يمسكونهم وليس له خدمته الذين يحتاجهم لانما زاد على حاجته الا ان كان الحاجة
الجهاد والوجه الحاق مطوأة بمثل العيين بسيد الخدعة فلا يعطى الا لمن يحتاجهم لخدمة
أو دفع ضرر (ويقدم) تدبيرا في اثبات الامم في الديوان (والاصطفاة رشا) نلبرة دقرا وافر رشا

وهم من تلزمه نفقتهم) ومنهم من يحتاج اليهم في القيام بما يطلب منه كسياس وقواسم يحتاج اليهم في خدمة قضاة ودوابه
يعاونه على قتال الاعدا في المعر
بصر فانه يعطون ما يحتاجون اليه لهم وليس لهم ان كانوا أهلبه لارضاة ونحوها لقيامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم

التي يضمن خمسة أحماس لخمسة أشهر صريح العبار وهو أضعف لئلا يلاصق التصرف في جميعه للامام جامع
بحسب ما سبق في باب على ا. قوله من مستحقها أو أوليائهم لا يصح إذا لم يستحقوا لها معين حتى يصح منه التصرف وانما التصرف
للامام جامع في قوله وما وجهه ١١٠ هو تابع في هذا النصير بل لا يمكن لم يتقدم المصير في كلامه مرجع بخلاف ما قد تقدم

المندفع الآتي في كلام
الشارح ما كماله قبل فص
رجوع المصير فيه الى
القائل المفهوم من قيل
(قوله برده قوله أي ناق
الخ) قال الشهاب سم بل
لا حاجة لتعريب قوله أي
تائق الخ لصفة التصبر أي
الى النكاح الذي هو العقد
لكنه طريقا لوله الذي
ينوقف عليه فان الحاجة
لشيء حاجته لطريقه (قوله
فوع من انشاء) عبارة
شرح الروض فوع من
الاختصاص اه ولعل عبارة
الشارح محرفة عن
الكسبة (قوله أي غرة
البياض) قال الشهاب سم
انظر المراد فان الاول
لا يتفاوت بتفاوت البكارة
والثبوت اه وقد قيل
لامانع من قصصها
واشراقها بزوال البكارة
وان لم يدرك ذلك (قوله
بصغ أصلا لذلك) نظيره
الشهاب سم بأنه لا بد للحكم
من أصل كذا أو سنة
أو إجماع أو قياس (قوله
الاحصاء) راجع للسند
قوله (قوله أو سنك) عطف
في خدمته أو خدمة أهل

(ولا تقدم هو) وهم ولد النضرين كناية عن غيرة وقيل ولد نضر بن مالك بن النضر وتسل عن
أكر أهل العلوقيل يرد ذلك هو بذلك لنقضهم أي تبعهم أو أشد منهم (وقدم منهم بن
هاشم) لشرفهم بكونه صلى الله عليه وسلم منهم (و) في (الطلب) لأنه صلى الله عليه وسلم قرنه
بهم كأمهم وما ذكره بعضهم من أنه أشار بالواو الى عدم التقرب بينهم وبين بنى هاشم محل نظر
إذا الوجه خلافه لأن كلامه في الاول يؤول الى عدم التقرب بينهم وبين بنى هاشم كأمهم
يقدم منهم الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم) في (عبد نضر) لأنه شقيق
هاشم (ثم) في (قوله) لأنه أخوه لا يسه (ثم) في (عبد النضر) لأن خديجة منهم (ثم سائر
الطبقات الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فبعد في عبد العزى بن عبد الدار
ثم بنى زهرة بن كلاب أخوال النبي صلى الله عليه وسلم ثم بنى تيم لأن أباهم وعاشه منهم وهكذا
(ثم) بعد قرش يقدم (الانصار) لأنهم الجيدة في الاسلام وينبغي كما أفاده الشرح تقديم
الانصار منهم لأنهم أحوال النبي صلى الله عليه وسلم الانصار كلهم من الانصار والخروج (ثم
سائر العرب) لشرفهم على غيرهم وظاهره تقديم الانصار على من عدا قرش وشاوان كان أقرب
له صلى الله عليه وسلم واستوا مع العرب لكن خالف السرخسي في الاول والماوردي في
الثاني (ثم الجهم) من سائر قبهم النسب كالعرب فان لم يجتمعوا على نسب اعتبر ما يرويه أشرف
فان استوى اثنتان هناك فكذلك لا بد لأن العرب أقرب منهم الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأشرف ومضى استوى اثنتان قربا قدم اسمها فان استويا سائبا فسبقهما السلام هجرة
كذلك كره في الفقه لكن المعتمد في الرخصة أنه يقدم بالسبق للأصلام ثم بالدين ثم بالنسب ثم بالهجرة
ثم بالانصاف ثم بغير الامام ولا يشكل تقدمهم بالنسب على السن ههنا عكس الرابع ما في
الصلاة لأن المدار هنا على ما به الاختلاف بين القبائل ثم على ما يريده الغشوع ونحوه والسن
أدخل في ذلك من النسب لأن الغالب ان السن كلما زاد كثرت لغو وتقص النثر (ولا يثبت)
نباؤنيل وحوا (في الديوان) أي ولا زمان ولا من لا يصح للفرز) لتوجهه بالقتال وأصفه
أو جين عنه لغيرهم وحمله في المرتزق أماعيله فيثبتون تبعه الهوان فاهمهم قصص كاجتهه الجلال
البقي (ولو مرض بعضهم أو جن ورجز واه) ولو بعد مدة طويلة (أعطى) وبقى اسمه
في الديوان لئلا يرغب الناس عن الجهاد (فلم يرجح فالظاهر أنه يعطى) أيضا كذلك لكن يعطى
اه من الديوان والذي يعطاه نهاية محبة الله تعالى به الا أن قاله السبكي والثاني لا يعطى
لعدم رجاء نفسه أي لا يعطى من أربعة أحماس التي المدة للقاتلة ولكن يعطى من غيرها
ان كان محتاجا وحمل الخلف في اعطائه في المستقبل أما الماضي فمعطاه جزما وظاهر كلام
ابن الرضا فمر بما في المعتمد اشتراط مسكنه وجرى عليه السبكي وقال ان النص يقتضيه
(وكذا) يعطى عون المرتزق ما يلدو بذلك الموقن وهو (زوجته) وان تعدت ومستولاه
(وأولاده) وان سافروا أصوله الذين تزعم مؤنتهم في حياته بنظر اسلامهم حكمهم

بيته حيث كان بمن يقدم (قوله لأنه شقيق هاشم) اقتصر عليه لأنه أقرب النبي صلى الله عليه وسلم
من المطلب والافيد يسم شقيقهما كأمهم (قوله السرخسي) نسبة الى سرخس بنغ السنين ووالاهما مملتين ثم جامعة
ساكنة بعد هاشم وقيل ساكنان الرامع الخ لخاصة طبقات الاسنوى (قوله لكن خالف السرخسي الخ) معتمد (قوله فان
استوى اثنتان هناك) أي في قوله كالعرب وقوله وذلك أي قوله اعتبر ما يرويه أشرف (قوله ثم بالدين) أي يقدم الاول في الدين

على خلاف (قوله) وعدت محرم التعرض والاقاية النظر (الخ) عبارة الضمة وعدت محرم التعرض كالوجه فان لم يشعروا جاز
النظر وان علت لان غايته المحرقة كالعرض خال الشهاب سم فيه تامل (قوله) ونظرها اليه كذلك أي فنظر منه
ماعد ما بين سره وركبته كاذ كره التشارح فيما كنبه على شرح الروض ١١١ ونقله عن العباب (قوله)

لا يهدأ) بنافسه قوله
الآتي وظاهر كلامهم
بقائه نذب النظر وان
خطب الخ (قوله) لانها
الاصل لعل هذا المدي
عن يرى ااحدة النظر
الوجه والكفين الآتي
في المتن (قوله) ولا يترتب
عليه منع خطبتها أي
فما اذا كان نظره بعد
الخطبة اما اذا كان قبلها
فلا يترتب عليه ترتب
ما ذكره كالآتي (قوله)
عائله أي اما المتجنون

الآدمي فلا تقطع الزوجة الكافرة كما أفق به الولد رجه الله تعالى لانها عطية مبدأة لها
ومثلها الباقون فان أسلمت بعد موعنه فالتظاهر اعطاها الاستعانة منه وهو الكفر (اذا
مات) ولو لم يرح كونه من المرتقة بعد لثلا عرض الناس عن الجهاد الى الكسب لاغناه
عيالهم وما استنبطه السبكي من هذا ان الفقيه أو المعيد أو المدرس اذا مات يعطى موعنه عما
سكان يأخذ ما يقوم به ترفياله في السلم فان فضل شيء صرف ان يقوم بالوظيفة ولا ينظر
لاختلال الشرط فهم لانهم تبع لانهم اتصف بعدة مخدثهم معتقعة في جنب ما مضى كزمن
الطاعة والمتع اغما هو تقرير من لا يصلح ابتداء بظهور الفرق بين المرتقة وغيره وهو ان
السلم محبوب للفنوس لا يصدني عنه فكل الناس فيه الى ميلهم اليه ولجهاد مكره للفنوس
فيحتاج الناس في اوصاد أنفسهم عليه الى اتقان الاعطاس من الاموال العامة وهي اموال
المصلح اقرب من الخاصة كالآوقاف فلا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه لانه مال
معين مقيد بتفصيل مصلحة نشر العلم في ذلك المثل فكيف يصرف مع اتقاء الشرط وقضية
هذا ان عون العالم بطون من مال المصلح الى الاستغناء ولا يصدق فيه (قطعي) المستولدة
(والزوجة حتى تنكح) أو تستنفي بكس أو غيره فان لم تنكح فالى الوت وان رغب فيها كما
اقتضاه اطلاقهم وان تطرقت (والاولاد) ذكور أو إناثا حتى يستقلوا أي يستقنوا ولو قبل
بلوغهم بكس أو ضرورة أو وقت أو نكاح لا يترتب الجهاد كذا بقدره على الكسب
اذا بلغ كما هو ظاهر لانه بالبلوغ صلح الجهاد فاذا تركه مع قدرته على الكسب لم يطرأ عليه
في وقت العطاء الى الامام بخمس العطي نعم لا يفرق الفلوس وان راجت وله اسقاط بعضهم
لكن بسبب لا بغيره ويجب طالب اثبات احمد ان رآه أهلا في المصلحة وليسهم اخراج
نفسه ان استغنى لامع الحاجة لغيره فلا يجوز (فان فضلت) صبط بالثقة يضبط المصنف
ولا يتعين ذلك (الاخماس الاربعة من حياض المرتقة) وقيل ان الاطراف لهم خاصة (وزع)
الفاضل (عليهم) أي المرتقة ان حال دون غيرهم كاتقله الامام عن فحوى كلامهم (على قدر
مؤنتهم) لانه قهر (والاصح انه يجوز) له ان يصرف بعضه أي الفاضل لانه (في اصلاح
الثغور وفي السلاح والعكرام) وهو ان يسل لانه موعنة لهم والثاني المتع بل وزع عليهم
لا احتفاظهم كالتقية وعنه ابن الرقصة وصرح كلامه انه لا يترتب على فقير المال
شيء ما وجد له مصر فالويل بناقصوا طاعت وصاحب اقتضاها رآه وان خاف نازله وهو ما نقله
الامام عن النص تأسيا بأبي بكر وعمر فان زلت فعلي اغناها المعلم القسام هاتم نقل عن
المحققين انه لا اضرار ولا خلاف في جواز صرفه المرتقة عن السنة القابلة وله صرف
مال التي في غير مصرفه ونوعين المرتقة اذ ارمعه (هذا حكم منقول الى)
فاما عقاره من بناء وأرض (فالذهب انه) لا يصير وقفا بخس الحصول وان تعلقه باليمنى
عن الامام عن الثمعة واعتمده بل الامام بخيرين انه (يبيع) وقفا ويقسم غلته في كل سنة

(قوله) والمتع انما هو الخ)
قال سم على ج قوله والمتع
الخ هذا لا يصدق بترتيب من
لا يصلح للتدريس عوضا عن
أبيه وسناب عنه كما يفيد
قوله فان فضل شيء عرف
ان يقوم بالوظيفة وقضية
فرق غيره اهتمام هذا
وعليه فهل يستثنى ما لو شرط
الواقف أن تكون الوظيفة
بعدموت المدرس ولولده وانه
يستتاب عنه ان لم يصلح
لباترتم احق يجوز تقرير
الود قبل صلاحه ويستتاب
ولا يقرر غيره الى صلاحه
فميزم الاول وقرر هو
فه نظراتي (أقول)

والاقر بانه يقرر علما بشرط الواقف يستتاب عنه (قوله) نعم لا يفرق الفلوس الخ) شخص من الاحتياط بالفلوس يقتضي انه
دفع غير هامن العروض كالحبوب واليابس وراي في تقريرها التيقن لكن على هذا ينظر وجه تخصيص الفلوس بعدم الانخراج
مع جواز غيره (قوله المرتقة ان حال) أي المتأهلة (قوله) وهو ما نقله الامام) معتقده (قوله) عن السنة القابلة) أي فيمكن كونه بذلك
وينبغي ان لا يرجع على تركه بذلك اذ اما اولاهم استحقوه بمجرد حصوله فاعطوا لهم عن السنة القابلة دفع لما استحقوه الا ان

فلا يصح عليه لسقوط تكليفه وسياق وجوب الاحتجاب عليها منه ومنع الولي من النظر (قوله ولأنه إذا حرم نظر المرأة
 إلى عورة مثلها فإلزام الرجل) قال الشهاب اسم لكن المراد بصورة مثلها غير المراد بصورتها فاحتجب فيه (قوله من دأب الخ)
 بيان للفتنة (قوله وكذا عند النظر بتهمة) معطوف على قول المصنف عند خوف الفتنة (قوله وقال البلقيني ترجع عورة
 المدرك) قال الشارح فيما كتبه على شرح الروض مراده بذلك أن المدرك مع ما في المنهاج كان الفتوى عليه اه وأقول
 (قوله وما حلت) أي من التعبير ١١٢ بين الأمور الثلاثة وقوله عليه أي قوله على المرتزة (قوله فتصيه لو ارثه) لا يقال

هذان في نفسه ما تقدم من
 التفرق ا من مات وله
 في بيت المال حق لا يستحقه
 ولورثه لا تقول السراديا
 تقدم ان من له استحقاق
 في بيت المال لمكون من
 الساكن أو بني هاشم أو
 المطلب لا يستحق ورثته
 بحيث يأخذ أو ثاب لا يخذ
 ما يستحقه هو قطع النظر
 من مورثه (قوله أو عكسه)
 بأن كان قبل جمع المال
 وبعدمها

فصل في الغنية وما يتبعها

(قوله وما يتبعها) أي
 كالنفل الذي يشترط من
 الحاصل عند الامام (قوله
 كغداء الاسير) أي
 حيث كان مافيا كان تلف
 فلا ضمان لعدم الترام
 الحربي (قوله والارد
 لما لك) على العبد ومعلوم
 ان الكلام في المالك
 المنبر عن الاسير املو
 قال الاسير لغيره قاذي
 فضعل فهو فرض على
 الاسير بده (قوله هل

(كذلك) أي على المرتزة بحسب ما جازم لانه انفع لهم أو رقيم اعيانه عليهم أو يباع ويضم
 غنه بينهم وما حلت عليه كلام المصنف ظاهر ليرافق الروضة كأصلها أو أخذها على عمومها
 فهو وجه وفهم من كلامه أنه لا يصير وقفاً نفس المصروف بل لا بد من اشتاؤه وقته وهو كذلك
 والاشخاص الاربعة من الجنس الخامس حكمها ما مر بخلاف الجنس الخامس الذي الصالح
 فانه لا يقسم بل يباع أو يقبض هو أو وليه يصرف غنه أو غلته فيها ومن مات من المرتزة بعد
 جمع المال وغنم المدة فغنيته لو ارثه كل دين أو قبل تمامها أو بجمع المال فقسطه له أو عكسه
 فلا شيء أو علم بما تقرره لاشي له اذ مات قبل تمامها أو قبل الجمع ولو ضاق المال عنهم بأن لم
 يسد بالتوزيع مسد احدى الأوج والاوزع عليهم شسبة ما كان لم يصبير الغاضل ديناً
 لهم ان قنابان مال التي الصالح فان قلنا انه لا يبيش سقط قالة الماوردى يمكن أطلق في الروضة
 ان من هز بيت المال من اعطاه يبقى ديناً عليه لا على نظره

ف (فصل في الغنية وما يتبعها) (الغنية مال) هو جري على الغالب فالاختصاص كذلك
 (حصل من) ما لك (كفيل) أصليين حريين (يقتال ويبيعان) لضوئيل أو بل لامن ذميين
 فانه لم يولد ليخص والواو يعني أو فلا يراد بالماخوذ يقتال الراحة والسكن فانه غنيمة ولا يصفى فيه
 اماماً أحذوه من مسلم مثلاً فهاهنا فيصير دمه مالاً لك كغداء الاسير برأيه كذا أطلقوه والأوجه
 ان يحمله ان كان من ماله والارد لما لك ويحصل عدم الفرق لأن اعطاه عنه يتضمن تقدير
 دخوله في ملكه وسياق فين امهر من زوج ثم طلق قبل وطع هل يرجع الشطر للزوج أو
 للمدق ما يتبين بحجة هنا أو ملما حصل من مرتدين في كاهرو من ذميين برأيه وكذا ان لم
 تبانه الدعوة صلاوا بالنسبة لنيينا على الله عليه وسلم ان يغسل يدين حق والافهوك في قالة
 الادريج ولا يرده على التعرض ما هو واعنه عند الالتقاء وقبل شهر الملاح وما صلحو تليداً
 وأهدوه لنا عند القتال فان القتل الما قرب وصور كالتحقق الموجد صوار كانه موجود بطريق
 القوة المترة منزلة الفعل بخلاف ما تركوه بسبب حصول خيلنا في دارهم فانه في علام لما يقع
 تلاق لم تقوم مشابة القتال فيه وتما حكمنا بكون البلاد المفتوحة صلحا غير خفية لان خروجهم
 عن الملبج الكلية صبره في حوزتنا لاشابة لهم فيه وجه بخلاف البلاد فان بدهم باقية عليها
 ولو بغير الوجه الذي كان قبل الصلح فلا يصدق معنى الغنية فيها ومرفي تعريف التي عماله تعلق
 بذلك (فقد منه) أي من أصل المال (السلب) خضع الامم لقتال المسلمين ولو تخوّن وصي
 وان لم يشترط له وان كان القتل ضو قور يسه وان لم يقاتل كما اقتضاه إطلاقهم أو نحو امرأة
 أو صبي ان قاتلوا له أعرض عنه أم لا لغير المتفق عليه من قتل قتيله عليه بينة فله سلبه

يرجع الشطر للزوج الخ واصله ان كان للامع الزوج أو وليه زوج للزوج أو احتيا رجع للدافع لكن هذا
 قد يشكل على ماورد المبيع بعيب ورجع بالنكاح على البائع حيث قالوا بعد المشتري مطلقاً سواء أده هو أو وليه أو اجني
 وأي فرق بين هذا وبين الاداعن المشتري وأي فرق بين هذا وبين ماورد أي من الزوج حتى يأتي فيه تفصيله (قوله وانما
 حكمنا الخ) وادعى قوله لانه لم يقع تلاق الخ (قوله لان خروجهم عن المال) أي الذي تركوه بسبب حصول خيلنا الخ
 (قوله ماله تعلق بذلك) وعنه السرقه من دار الحرب ولو قطعت (قوله وان لم يقاتل) أي القتل (قوله أو نحو امرأة) من الضو المبد

الظاهران قوله على ما في المتاج خير الترجيع المعنى والترجيع على طبق ما في المتاج من جهة قوة الإدراك ومن جهة المذهب فهو راجع دليلا من مذهبنا قائل (قوله ودعوى بعضهم) هو ج (قوله محدودة) اذ ظاهر كلامهما (الح) هذا الاطلاق ما دعاه

(قوله وكذا نحو عين) وهو المسمى بالمصلحة ووجه عدم استحقاقهما السلب ان المخذول وان كفأ نشر من قتله لكم منع من السلب لكثرة اراجيفه للمسلمين وان العين لم يقتل نشر قتله حال الحرب المعتبر لا استحقاق السلب لانه انما يقتل حين ذهابه لكشف احوال الكثرة (قوله التي عليه) أي ولو حكا أخذ أم فرسه المنتهى عمه لقتال الا (قوله وهو المسمى بالزدية) والامة اهـ ج (قوله لكن الاوجه ان يكون) أي المسموك مع كلامه ١١٣ (قوله ولو زاد سلامه على العادة)

ففيه ذلك انه لو كان معه آلات للحرب من أنواع متعددة كسيف وبنديقه وخفيرو دوس ان الجميع سلب بصلاف ما زاد على العادة كان كان معه سيفان فاعطى واحدا منه لو في سم على ج قوله في المقت وسلاح وعبرة المنهج الحرب قال في الباب يحتاجها اهـ وهو شامل للتقدم نوع كسيفين أو ربحين أو أنواع كسيف ورمح وقوس وفضيته انخراج ما لا يحتاج اليه وينبغي الاكتفاء في الحاجة بالتوقع فكل ما توقع الاحتياج اليه كان من السلب اهـ وعلى هذا فيمكن حل قول الشارح ولو زاد سلامه على المادة أي بحيث لا يحتاج له (قوله انه لا يعطى واحدة) والغيرة فيه

فلم لا يستحق ذلك ذي مسلم فن لا يولون خروج باذن الامام وكذا نحو عين ومخذول (وهو ثياب القتل) التي عليه (واخلف والران) وهو خف طويل لا يقدم له بلبس الساق (والآلات الحرب كدروع) بدال مهمة وهو المسمى بالزدية (وسلاح) للثبوت بدء على ذلك وقضية مظهره السلاح على الدرع ان الدرع غير سلاح وهو كذلك وقد يطلق عليه (ومركوب) ولو بالقوة كان قتل راجلا وعنه ان يبيده مثلا وظاهر كلامهم هاته ان لا يكتفى امة السلامه حينئذ انزل الحاجة عليه بفريق بينه وبين ما قاله في الجنبية بانها تابعة لمركوبه فاكتفى بافاده غيره ولا كذلك هذا لكن الاوجه ان يكون كالجنبية معه ولو زاد سلامه على العادة فقياس ما باقي في الجنبية انه لا يعطى الا واحدة انه لا يعطى الا سلاحا واحدا وهو الاوجه (وسرج وجام) ومقود ومهماز للثبوت يده على ذلك حسا (وكذا سوار ومنطقة) وهما من جفافيه وطرق (وغاتم وفتحة معه وجنبية) واحدة لا أكثر منها ولا مركوبه كما ذكره ابن القطن في فروعه ثم انخره في واحدة من الجنبات المستحق (تقاد) ولو لم يقد هان نفسه كما اقتضاه كلامهم (معه) امامه أو خلفه أو يمينه فتوقع ما في الروضة كصله ما بين يديه مثال لا يقد في السلاح الذي عليها تزدل الامام والظاهر انه من السلب لانه انما يحمل عليها بالقتال بعينه الحاجة اليه (في الانظر) لاتصال هذه الاشياء مع احتياجه للجنبية والثاني لا يستحقها لانه ليس مقاتلا بها فاشتهت ما في خيمته (لاحقية) مشدودة على الفرس فلا يأخذها ولا ما فيها من لدراهم والامتعة (على المذهب) لاتصالها معه وعن فربه مع عدم الاحتياج اليها والطريق الثاني طرق التواب كالجنبية فلم يوجب عملها او قاية لظهوره اتجه دخولها (وانما يصدق) القتال السلب (بركوب غير ركني به) أي الركوب أو الفرو السالمين (شركا) اعلی (في حال الحرب) كان أغرى عليه كلبا عقور اذ قتله قاله القاضي وقول الزركشي ان قياسه ان يكون الحكم كذلك فيما لو أغرى عليه مجنوناً أو أعمى يستحقه وجوب بطلانته مردود اذ المقتس عليه لا يملك الموتى يملك فهو المعصود ولما كان الرقيق لا امره (فلور من حصن أو من الصف أو قتل نائماً) أو غافلاً أو مشغولاً أو نحو شجهم (أو أسيراً) لغیره (أو قتلته وقد انهمز الكفار) بالسكينة بخلاف ما اذا تميز أو أوقصدوا نحو خديعة لبقاء القتال (فلا سلب) اعدم التفرير بالنفس الذي جعل له السلب في مقابلته بخلاف ما لو قتله مقبلاً على القتال أو

١٥ نفيه خا لقتال في ساعه على ما يأتي في الجنبية (قوله ومهماز) قال في المختار المهماز حديدية تكون في وخرخف الرض (قوله وهيمان) اسم لكيس الدراهم (قوله ولا ولامه ركوبه) أي وان كان صغيرا ويستحق ذلك من حرمه التعزير بين الولد والدة ولها وينبغي ان يحل تسليم الام للقتال حيث كان بعد شرب الخمر وجود ما يستغني به الولد عن أمه والاركت أمه في الغفلة أو يعلم مع أمه لقتال حتى يستغني عن الابن ان رأى الامام ذلك (قوله والظاهر انه من السلب) هو ظاهر ان لم يكن معه من فومه غيره والاقليس له الا واحد منهم او اربعة فقياساً أخذ له (قوله ثم لوجهها) أي الحقيبة (قوله كان أغرى عليه كلباً) أي ووقف في مقابلته حتى قتله لانه خاطر بروجه حيث صبر في مقابلته حتى غره الكلب قاله القاضي ج

هذا المصنف لا حاصل دعواه انما حسمه الامام من الاتفاق على منع التسليم الا لزوم منه ان ذلك لوجوب سترها وجهها في طريقها وان فقهه منه الامام حتى وجهه به بل يجوز ان يكون للمصلحة التي ذكرها وهذا لا يحيد عنه ولا يصح رده بان ظاهر كلامه ما ذكره لان المارضة التي دفعها ليست بين الجوار الذي ذكره القاضى عياض والخمرية والتمهي

(قوله والحرب) أى والحال وقوله ١١٤ ولو اتخذه أى جرحه (قوله لما يأتى) أى من قوله لانه لا يأتى الله عليه وسلم اعطى سلب

أى جهل لعنه الله الخ (قوله فان لم يقتله) أى بان جرحه ولم يقتله وقته الثاني (قوله فان منعه) أى الممسك (قوله ثم لاحق له) أى للامر وقوله في رقبته) أى للامر وما ذكره صريح في ان من امره كالر لا يستقر بالتصرف فيه بل انصبة فيه للامام وظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان امره في الحرب أو غيره كان دخل دارنا في غير امن فأسره (قوله وفرض بقائه) أى الامتناع وقوله مع هذا أى قوله قطع يد الخ (قوله حيث لا منقطع) أى يكون ذلك بالمصلحة فيخرج به ما لو كان باكثر من اجرة التل (قوله ولو شرط خاية) قوله ولو بلسان الخلف قد يؤخذ منه ان المدين يجرم عليه عدم توبة الدين اذا دلت القرينة على الطلب من الثالث (قوله أربعة اقسام) أى العنيفة (قوله وقد يفهم كلامه الخ) يتأمل قوله

مدر اعنه والحرب فقتله فانه يستحقه فقتل ذلك ما لوقته وقد انزموه كروا عن قرب أو كان ذلك منه بغيره أو كان تحيزهم الى فئة قريبة ولو اتخذه واحد وقتله آخره فهو للمصنف لما يأتى فان لم يقتله فثلاثي أو أمسكه واحد ولم يقتله الحرب فقتله آخره فلهما فان منعه فهو الامر ولو كان أحدهما اسلبة كعقل كان ما ثبت له لولا المانع غنيمه فانه لا يرى وعبارة الحرر من وراه الله من حذف المصنف وراعاة لامرهم ففهم صورته بما ذكره الاول وقول السبكون ان هذا احسن ان لا يترجم في الاختصار الا بيان معنى الاصل من غير تغيير ولا لم يميز ممنوع فمن شأن المختصر تغيير ما أوهم سيما ان كان فيما يأتى به زيادة مسئلة على ان المصنف التزم في خطيته ذلك لما قاله السبكي غير ملائق لصنعه بالكتابة (وكفاية شره ان يزيل امتناعه بان يبقا) حتى يزيل شوقه (وعينه) أو العين الباقية له (أو يقطع يديه ورجليه) لا يصل الى الله عليه وسلم اعطى سلب أى جهل لعنه الله تخشعي ابني عمر ادون قتله ابن مسعود رضى الله عنهم (وكذا الواسره) قتله الامام أو من عليه أو فداه فم لاحق له في رقبته وقد انه لان اسم السلب لا يقطع عليها (أو يقطع يديه ورجليه) أو قطع يدا ورجليه (في الاظهر) لانه ازال أعظم امتناعه وفرض بقائه مع هذا وما قبله نادى والثاني لا واختاره السبكي فقال لا يستحق السلب الا بالقتل لظاهر خبر من قتل قتيله فله سلبه (ولا ينضم السلب على المشهور) لقضائه صلى الله عليه وسلم به للقتل ولم يقتله والآخر ينضم لاطلاق الآية فيه فحسمه لاهل النبي والباقي للقتل (وبعد السلب فخرج) مجتهدا فوقية أو بطله (مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما) من المؤن اللازمة ويكون ذلك من رأسه ان الغنيمه حيث لا منقطع فلا يجوز له اخراجها مع وجود منقطع ولا باكثر من اجرة التل لاه كولى النبي كقوله الماوردى (ثم ينضم الباقي) ولو شرط عليهم عدمه فيحصل خمسة اقسام متساوية ويكتب على ورقة لله أو للمصالح على أربعة فذئبن وتخرج في بنادق ويخرج فخرج لله يحصل خمسة فخمسة السابعة في النبي كقوله (تفهمه) أى المال الباقي (لاهل خمس النبي يقسم بينهم) كالمسبوق والاربعة الباقية للقاتلين وتقدم قسمتها بينهم لمضورهم ويكره تأخيرها لادارتها بل يجرم ان طلبوا انقيالها ولو بلسان الحال كما يحسمه الاذرى وأفهم كلام المصنف انه لا يصح شرط الامام من غنم شياؤها وقيل يصح وعليه الاثمة الثلاثة (والاصح ان النقل) يخفى انما لو سلمنا (يكون من خمس التل المرصدة الخ) اذ هو المأثور كما جاءه من ابن المسيب والثاني من اصل العنيفة كالسلب والثالث من أربعة اقسامها كالصنع في الزينة وانما يجري هذا الخلاف (ان نقل) بالتفتيش معدى ولو احدثوه ما نقل عن خطه والتشديد معدى لاتنين أى جعل النقل بان شرط الثلث مثلا (عالمين في هذا القتال) وغيره ويقتصر الجهد على الحاجة وقد يفهم كلامه ان التفصيل لتباين كون قبل اصابة القتم وهو

ما بينهم كلامه فان كلامه ظاهر في خلاف ذلك فانه خير بين ان يشترط لجزأ ما يستقيم وبين ان يعطى من مال المصالح الحاضر عنده فالخصم في كون التفصيل انما يكون قبل اصابة المظنم من أين يوجد وهو صيغة ج وانهم السبب امتناع التفصيل مع الجهل بالقدرة ما غنم وهو كذلك بخلاف ما اذا عي كقوله ويجوز ان ينقل من مال المصالح الحاصل عنده في بيت المال ويبحث تعيين قدره اذا لا حاجة لا غنم الجهل حينئذ الى آخره ما ذكر

يشه وبين الاتفاق على منع النساء كاسبق (قوله والهم قصيص الكلام الوجهوا الكثرين) عبارة القصة وافهم قصيص
 حل الكسفة بالوجه حرمة كشف ما عداه من البدن حتى اليه وهو ظاهر في غير البدن له عورة ويحفل فيها لانه لا حاجة
 لكشفها بخلاف الوجه انتهت وقوله فخصص حل الكشف بالوجه أي فيما ذكره القاضي عياض وما في القصة إلى
 ترجحه فكان الشارح فهم أن مراده ما في المتن فصرح به اذ ذكره لكن قد يقال عليه ١١٥ ان ما في المتن ليس فيه ذكر حل

ولا كشف (قوله فيه
 يجوز) أي حيث جعل
 بين مفعولاً بهما
 الظرفية وهي من الظروف
 الغير المتصرفه لكن قد

ما قال الامام انه ظاهر كلام الاصحاب أما بعد اصابتها فيمتنع ان يخص بعضهم ببعض ما أصابوه
 (ويجوز) بزما (ان ينقل من مال المصالح الحاصل عنده) في بيت المال ويجب تعيين قدره
 ادلا حاجة لا اعتقار الجمل حيث قد اقتضاء كلامه من التخصيص بين الجنس ومال المصالح محمول
 على ما ذكره نظيره ان أحدهما اصح والأول منه فعله (والنقل زيادة بشرطها الامام أو الأمير)
 عند الحاجة لمطلقاً (لن يفعل ما فيه نكايه في الكفار) زائدة على نكايه الجيش كدلالة
 على قامة وتأسيس وحفظ ممكن سواء استحق سلباً أو لا ونقل قسم آخر وهو ان يزيد من
 صدره أن محمود في الحرب كزوج حسن أقدام وهو من سهم المصالح الذي عنده أو من
 هذه الغنيمة (ويجتهد الامام أو الأمير) في قدره بحسب قوة العمل وخطره وسددها لانه
 صلى الله عليه وسلم كان ينقل في البداية ربع والى جعة الثلث والمراذلت أربعة أخماسها
 أو ربعها أي المصالح واليه أبلغ البلاء الموحدة وسكان الدال المهمة وبعد هاهنا في السرية
 التي يمتنع قبل دخول دار الحرب مقدمة والوجه بفتح الراء السرية التي يأمر هابل جوع
 بعد توجه الجيش لدارنا وانما تنقص في البداية لانهم مستريحون اذ لم يطل بهم السفر ولان
 الكفار في غفلة ولان الامام من ورائهم يستطهرون به والى جعة بصلافها في كل ذلك
 (والأخماس الأربعة) أي الباقى منها بعد السلب والموت (عقارها ومقوله لثلاثين) ثلاثة
 وفعله صلى الله عليه وسلم (وهم من حضر الوقعة) يعني قبل الفتح ولو بعد الاشراف عليه
 بنية القتال) وقيد بعض الشارحين بمن يسهم له ولا حاجة اليه لان من يرضى له من جعة
 الثنائين كما يحرم عيانياً في قوله صرح بذلك السبكو والتخلل والمرحف لانيه لهما حصص في القتال
 فلا يردان (وان لم يشاقتل) أو قاتل وحضر بنية أخرى لقول أبي بكر وهما إنما انغمضوا من شهيد
 الوقعة ولا تخالف لهما من الصحابة ولان القصد منهم الجهاد ولان الثالب ان الحضور ويرى
 اليه ولان فيه تكتير سواد المسلمين فله له لو هرب أسير من كفار فحضر بنية خلاص نفسه
 دهن القتال لم يستحق الا ان قاتل لكن محله ممن لم يكن من ذلك الجيش والا استحق فيما
 يظهر ولو انهم لم يضر غير محرف ولا متخير لقتل قريب لم يستحق شيئاً عما غنم في غيبته ولا يرد
 ذلك لانهم زامه أبطل نية القتال فان عادوا وحضر شخص الوقعة في الانشاء لم يستحق الا ما
 غنم بعد حضوره وصدق بغيته مضرب لقتال أو متخير لقتل قريب ان عاد قبل اقتضاء الحرب
 فيشارك في الجميع والسر بالبيعة أو الدار الحرب لكل سرية غنمها ولا يشتركون فيه الا ان
 تعاونوا واقتدوا أميرهم والجهة فان بعثهم الامام أو الأمير من دار الحرب فكلهم جيش واحد
 فيشتركون فيما غنم في كل منهم وان اختلف الجهات المبعوث إليها وحش البعد عنهم وبلغ
 بكل جاسوسها وطريقها ولا يرد واحد من هؤلاء على كلامه لانهم في حكم الحاضرين
 (ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال) ليس (وفيما) الوحضر (قبل حيازة المال) جميعه بعد

(قوله قال الامام الخ) معتمد
 (قوله بعض ما أصابوه)
 يتأمل هذا مع ما سبق
 من انه بعد اصابتها
 تنقل من ظهره منه
 نكسكايه في الحرب يتم
 وأيتهم على حج صرح
 بالتوقف المذكور لاهم
 ألان يحصل ما يأتي على
 ان المصادره من سهم
 المصالح لانم الاخماس
 الأربعة (قوله أو من هذه
 الغنيمة) أي أو من سهم
 المصالح الذي هو من هذه
 الغنيمة (قوله أو ربعها)
 أي يناله على النفل من
 الاخماس الأربعة الذي
 تقدم انه مرجوح ولو
 قال أو المصالح ليكون اشارة
 الى وجهين مما سبق بل
 وزيد أو أسل الغنيمة
 كان أوضح (قوله ولا حاجة
 اليه) أي بل لا يصح ان
 أراد به السهم الكامل
 فان أراد به ما أخذه قبل
 أو صكره فقوله لا حاجة

اليه جميع وسياتي الحكم على الرضخ بانه سهم ناقص (قوله والمرحف) عطف تفسير (قوله لانيه لهما) مراعاة لفظ ان كان
 العطف تفسير بانه هو الطاهر (قوله والسر بالبيعة) أي من دار الاسلام أي الخ بدل قوله الاتي فان بعثهم الامام
 أو الأمير من دار الحرب الخ (قوله من دار الحرب) أما المبعوث من دارنا لا يشتركون ان تعاونوا واقتدوا أميرهم والجهة
 له حج ويقاتل لهم المردة للشارح بقوله أو لان بعثهم الخ

يقال ما المانع من جعل الفعل بجملة المحذورات ولا يخطر من محرم ميثاقين الخ (قوله امتنع قتلوه وخوفه) يعني انما منعه من ذلك (قوله والثاني يحرم الامايد وفي المنة الخ) جعل ذكر الثاني والثالث بعد الاستثناء في كلام المصنف الذي هو جزء من الوجه الاول (قوله ندفع هذه التوهجات شرهه انذ كور) قال الشهاب سم واقول قد شكك على هذا التقرير ان

(قوله حقنك) أي لاضر الملك فلا يورث المصلحة عنه بمجرد ذلك بل الامر مع من رآى الوارث ان يشكك وارشاد عرض (قوله وممنه) أي المقاتل (قوله ١١٦ والاغواء) وينبغي ان يحذف في الاغواء اذ لم يكن ناشئا عن القتال والاغواء من

انقضه الوقعة (وجه) أنه يعطى العوقه قبل تمام الاستيلاء والاصح المنع لانه لم يشهد شيامن الوقعة (ولومات بعضهم بعد اخضاعه والمجازة تحقه) أي حقنك كما قاله ابن الرضا وقال الاخرى ان كلامهم محمول عليه لماسيد كان الغنية لا تحق الا بالقصة أو اختيار التهلك (لوارثه) كسائر المحقوق (وكذا) لومات بعضهم (بعد الاقتضاء) المقتال (وقبل الميزان في الاصح) لوجود التقاضي قبل ذلك وهو اقتضاء القتال والثاني لانه على انه قتال بالاقضاء لسمع الميزان (ولومات في) أثناء القتال قبل حيازة شيء (فلهذا به لا شيء) فلا حق لوارثه في شيء أو بعد حيازة شيء فله حصته منه وفارق استحقاقه لهم فرسه الذي مات أو خرج عن ملكه في الأثناء ولو قبل الميزان به أصل والفرس نافع جاز بقوله لم يمتنع وممنه ويرجع في الأثناء غير مانع له من الاستحقاق وان لم يكن مرجوا بالجنون والاغواء كاللوث (والاظهار ان الاجير) ابارة عين (السياسة) لا يوجب حقت الامنة والتاجر والمحقرف) كائنيما (سهم لم اذا قاتلوا) لشهودهم الوقعة وقيل لهم والثاني لانهم لم يقصدوا الجهاد اما من وردت الاجارة على ذمته أو بغيره فليطأ فويل يعطى وان لم يقاتل واما الاجير الجهاد فان كان مسلما فلا اجرة له لطلان ابارة لا يحضر والمصنفين عليه ولم يستحق السهم في أسد وجهين قطع به القوي وانقضى كلام الرازي ترجمه وهو المحقق لا عراضه عنه بالاجارة المتأدية له ولم يحضر بجاهد أو جهدا يفرق بينه وبين ضوا تجارة لانها لا تنافيه ومن ثم أثرت نية القتال معها كما تقر (ولراجل سهم ولقارص) وان غصب الفرس لكن من غير حاضر والا لولا به كالموضع فرسه في الحرب فوجده آخر قتال عليه فليس له السهم (ثلاثة) واحدة واثنان لفرسه واه الشيطان وان لم يقاتل عليه بان كان معه أو قرب به ميثاقا لذلك ولذاته قاتل واحدا أو في سفينة بقرب الساحل واقتل ان يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها كاحل ابن كج الحلاق النص عليه ولو حضر افرس مشترك اطبا همه شركا بينهما فان ركبها هو كان فيها قوة الكر والفرس هما أعطيا أربعة اسهم مسمان لها ومسمان الفرس والا فمسمان لها فقط ثم الاوجه ان يرضع لها بالاغناء فيه ولو غزا فهو عبيد ونسأه ومسمان قسم بينهم مساوي الجنس بحسب ما يقتضيه الرأي من تساوي فضل المالحضر معهم كامل والا فلهم الرضخ وله الباقي ومن كل منهم في الحرب اسهم له فيما يظهر (ولا يعطى) من معه أكثر من فرس (الافرس واحد) للاتباع (عربيا) كان (أو غيره) كبرذون وهو ما أوأه عجميان وهجين وهو ما أوأه عربي خط ومقرف وهو مكسك لصلاح الجميع للكر والفرس وتعاونهما فيه كخاوت الرحالة (الابيعر وغيره) كليل وبغل اذ لا يبلغ صلاحية الخيل ثم يرضع لها ولا يبلغ جهاسهم فرس ويقاوت بينهم فيفضل الغيل على البغل والبغل

المرض (قوله ولم يستحق السهم) أي ولا الرضخ أيضا اه ج (قوله وهو المقتد) قال سم على ج وهل يعطى السلبام لا فيه نظير (أقول) والاقرب الاول أخذ من عموم قوله في المدينتين قتل قبل ان يلهي سلبام (قوله ومن ثم أثرت نية القتال معها) أي القبارة (قوله ولا قلة) أي الفرس (قوله واه الشيطان) أي هذا الحكم ومع ذلك يستعمل ان هذا اللفظ نطق به صلى الله عليه وسلم عند قسمة الغنائم وعبارة ج تبع المعنى فلا يتابع رواه النجاشي (قوله وان لم يقاتل) أي والفرس انه حضري نية لقتال (قوله ميثاقا لذلك) خرج بذلك ما عليه السبل عليه فلا شيء له بسببه لا يفتس معد للقتال وان احتج اليه في جعل الاقتال وقوله ثم الاوجه ان يرضع لها أي ويشم بينهما (قوله ولو غزا فهو عبيد) من الفرس المجانين (قوله فيما يظهر) وينبغي ان مثل ذلك مالو كان راجلا في الابتداء ثم صار فارسا على الأثناء ولو قبل ان يفضله يسير فطلى سهم فارس (قوله وغيره كليل الخ) ومن التبريد والركب طائر وقاتل عليه وبقي مالو حصل أدى آدميا وقاتل عليه هل يسهم له بان يعطى كل سهم راجل أو لقتال و يرضع الجاهل فيه نظير والاقرب الاول (قوله ولا يبلغ جهاسهم) (قوله لا يركب) باهر اه يختار وقوله ولا يفرأى بالكسبر اه يختار

عبيد) من الفرس المجانين (قوله فيما يظهر) وينبغي ان مثل ذلك مالو كان راجلا في الابتداء ثم صار فارسا على الأثناء ولو قبل ان يفضله يسير فطلى سهم فارس (قوله وغيره كليل الخ) ومن التبريد والركب طائر وقاتل عليه وبقي مالو حصل أدى آدميا وقاتل عليه هل يسهم له بان يعطى كل سهم راجل أو لقتال و يرضع الجاهل فيه نظير والاقرب الاول (قوله ولا يبلغ جهاسهم) (قوله لا يركب) باهر اه يختار وقوله ولا يفرأى بالكسبر اه يختار

ما ذكر في توجيه التقييد في النظر الى الامر مقتضاه ان التعرض له في نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة أولى من التعرض له في نظر الامرء كالا يفتي فكان يفتي التعرض له فيما ذكر وجهه منه حكم نظر الامرء بالاولى فلتأمل اه واعلم ان قول الشارح والبعض الذي تعرض له المصنف الى آخر السودة هو عبارة ١١٧ شاوي ولا يملك الشارح ولكن

في الشارح اسقاط بعض

الفاظ من الفتاوى لا بد منها لعله من الكتب (قوله ولا محرمية) الصواب حذفه (قوله لجريان الناس عليه الخ) ينبغي ذكر لوافيه (قوله وفارقت) أي الصغيرة في السن (قوله لانه رد للمحرم)

معطوف على ما فهم من قوله فليس ذلك اتفاقا هو تفسير لما اراده المصنف بالرد فانه قال رد المصنف المذكور انما هو رد لدعوى الاتفاق فقط لانه رد للمحرم (قوله الضيقة) اتفاقا جهذاها وبالعلة فيها فيما ياتي في نظر الى حال نظرها اليه الا في كاهو طاهر والافلاعى للتقييد بذلك بالنظر لجرد نظره الباحث لم تنظر اليه فتأمل (قوله واسلامه) مجرد عطف اعلى قوله ان لا يبقى (قوله لا في شمول

(قوله بفتح او) أي واد (قوله ادلا يدخل) أي ادلا يليق بالامر ان يدخل الخ لانه يأثم بذلك (قوله ان بازت الاستعانة

على الحار قال الشيخ والغاير انه يفضل البصر على البخل بل نقل عن الحسن البصري انه سبهم له لقوله تعالى فا اوجنتهم عليهم من خيل ولا ركاب ثم رأيت في التعليلة على الحاروى والافلاعى تفضيل البخل على البصر ولم أر في غيرهما وفيه نظرو جمع والدرجة الله تعالى يجعل الاول على نحو المجهن والثاني على غيره والحيوان المتولد بين مريض وما يسبهم له حكم ما رخصه (ولا يعطى لفرس) لانفع فيه كغيره وهو ما لم يبلغ سنة و (أنحف) أي مهزول ويطلق به كما قاله الأذرى الحرون الجوح ولو كان شديدا فو ماله لا يكر ولا يفرضه الحاجة بل قد يملك صاحبه (وما لاغته) بفتح أوله المجهن أي نفع (فيه) أنصو كبروهرم لعدم فائده (وفي قول يعطى ان لم يعلم نهي الامير عن احضاره) كالشيخ المحرم و فرق الاول بان هذا انتفع برأي مودعائه ومحمل ما تقرر في السهم اما رخص فعطى له أي ما لم يعلم النسي عن احضاره فيما يظهر اذا لا يدخل الامير دار الحرب الا فرسا كاملا ولا يؤثر طر وعضه ومرضه وسوجه أثناء القتال كما علم مما مر في موته ولو احضر أنحف فضع فان كان حال حضور الوقت مخصصا سبهم له والادلا كما يثبت بعض المتأخرين (والبلد والصلى) والمجنون (والمرأة) ومثلها الخ من مالم يثبت كونه والا مسمى والرمم وفائدة الامراف والتاجر والمحرط اذ لم يقتل ولا نوب القتال ولا يشكل الزمن بالشح المحرم لان من شأن الزمن نقص رأيه بخلاف المحرم الكامل المائل (والذى) و يطلق به كما يثبت الأذرى المعاهد المؤمن والحربي ان جازت الاستعانة بهم وأذن الامام لهم (اذا احضروا) وان لم ياذن سيدو لى وزوج الوقت (فلهم) ان كان فهم قبيح وان استحق المحرم السلب خلا فالان الرعة لاختلاف السبب (الرضخ) وجوب الالاباع في ذلك وهو لسيد العبد وان لم ياذن اما البعض فالوجه كما اعتمدته الدرجة الله تعالى تعالى الأذرى وغيره انه كالعبد اذا الرقيق ليس من أهل فرض الجهاد والبعض كذلك فيكون الرضخ بينه وبين سيده مالم تكن مهاباة ويحضر في فوته فيكون الرضخ له وكون الغنية اكسابا لا يقتضى الحاقه بالاحرار في انه يسبهم له لان السهم لهما يكون لكاملين وهو ليس كذلك وان اعتمد بعض المتأخرين كالدمعري انه ان كان مهاباة وحضر في فوته اسبهم له والارض لان الغنية من باب الاكساب والرضخ كشيء ما كانت صرف له في فوته والاقسم به بقدر حريته وارخص لسيد بقدر رقه (وهو) أي الرضخ في القعة العطاء القليل وفي الشرع شيء (دون سهم يجتهد الامام في قدره) لانه لم يرد فيه تحديد مرجع الى رأيه ويفاوت بين مستحقه بسبب تفاوت نفعهم فم يرجع المقاتل ومن قتاله أكثر لى غير مو لفراس على الاجل والمرأة التي تدلوى الجرحى وتنسى العطاش على التي تحضن الرجال بخلاف سهم الغنية فانه يستوى فيه المقاتل وغيره لئلا يفس عليه والرضخ لا يجادل لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفراس كاجرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد لانه تبع السهام فنقص بعض قدرها كالخكومة مع الاروش المقدرة (ومحله الاخلاص الاربعة في الظاهر) لانه سهم من الغنية يستحق بحضور

هم أي بان ثمر السلون بحيث لو اضع من أريد الاستعانة بهم من الكهار الى من أريد قتلهم فلو مناهم (قوله لكن لا يبلغ) أي لا يجوز له وقوله ولو كان غابة (قوله لا يتبع السهام) قضيه ان من فرسه انجف حثلا يعطى ولعرسه قدر لا يبلغ سهم واجل ولعله غير مردوان المراد من هذه العبارة اذا كان الركب من لا يسبهم له بان كان حسيما مثلاما لو كان من يسبهم له فانه يعطى لنفسه سهم رجل ولعرسه جز لا يبلغ السهم وقد يؤخذ ذلك ما قدمه فيما لو ركب اثنتان فرسا لا يبلغ لكر والفر

(المس) كانه معطوف على قول المصنف كالنظر الى محرم لكن في هذه هذه العطف متوقفة والمراد ان الصديق والمسوح كالحر في
 جعل النظر فقط لا في نحو المس الخ (قوله) وانما جعل نظره لانه المشترك (جواب عما قد يشوبهم من تعسده الصديق
 المشترك من مناقاة لعل نظر السيد لانه المشترك (قوله) ان ملحق نظر السيدة (المصدر ضاعوه وقلوه ولا كذلك
 (قوله) فان اكرهه الخ) اي ولا يصدق ١١٨ في دعوى ذلك لا يبينه (قوله) ويجوز ان يبلغ الخ) اشر به الى ان هذا مستثنى

من مفهوم قوله فيما
 سبق وفي الترخيضي
 دون سهم فيبني ويجوز
 ان يبلغ به سهم راجل
 ان رآه ولا سناجر بقدر
 يبلغه ومهمومه انه
 لا يجوز ان يلد عليه وان
 رآى الامام ذلك

الوقفة الثانية ناقص والثاني ليس اصل القضية كالقول والثالث انه من خمس الخمس سهم
 المصالح (قلت انما يرخص لذي) وما الخ به من الكفار (حضر بلا آجرة) ولو يبعها لولا الانثى
 له غير هاجما وان زادت على سهم راجل (و) كان حضوره (باذن الامام) او الامير بلا
 اكرامه (على الصحيح والله اعلم) والا فان اكرهه الامام او نائبه الامير على الحضور فله
 آجرة منه فيما يظهر ولا اثر لاذن الا حادو الثاني فيما اذا اذن له الامام لا يرخص له والثالث
 ان قاتل استحق والا فلا ويجوز ان يبلغ الآجرة سهم راجل ولو حضر بلا اذن الامام او
 الامير فلا يرخص له بل له تزيروه ان رآه ولو توث طائفة ولا امرهم من جهة الامام فكما
 في الفسخ واحد اها وحسن والا فلا حكم المصنف عن الشيخ أبي محمد

كتاب قسم الصدقات

كتاب قسم الصدقات

(قوله ذكرها) انث
 الصبر مع رجوعه لفضل
 لكونه صدقة (قوله)
 ولشعرها) أي في حد
 ذاتها ما مع تقسرها
 بالزكوات لا تشمل ولله
 خبر بالزكوات التفسير
 قصود الباب واحد
 الضمير على اعتبار الوض
 ثم رأيت في جملته شعرها
 لفضل وضما هو صريح
 فيما قاله (قوله) لا يحتاج
 الى رابط شعوى) أي كان
 يقال كتاب قسم الصدقات
 وهي الزكوات ويجب
 قسمها على الفقراء الى
 آخر ما في الآية ثم شول
 قاله فقير من لامل الخ
 (قوله) أو مجموعها) أي
 الجمل (قوله) من غير

أي الزكوات المستحقها وجه الاختلاف أو اعلم سميت بذلك لاسعها بصديق باذنها
 ولشعرها للفضل ذكرها في فصل آخر الكتاب ورتبهم على ما يأتي من مخالفات ابتدأ بالمعامل
 لتقدمه في القسم لكونه يات ذه عوضا لتسليها الآية المشار فيها بلام الملك في الآية الأولى الى
 المطلق ملكهم وتفرعهم وبني الطريقة في الآية الأخيرة لتقسيمه بالصرف فيما أعطوه
 لاجله والا تزدو ذكرها أكثر الاحباب كالخمس هالانه كسابقه مال يجمعه الامام ويخرقه
 وأقلمه كالم آخر لا كانه اتفق به ما من ثم كان أنسب ويرى عليه في الرضوخا تقسمه في الحرر
 بقوله تعالى انما الصدقات الآية فليمن من الحضر باغما عدم فقرها غيرهم وهو يجمع عليه ونما
 وقع الاختلاف في استنباطهم الفقير من لامل الخ هو كمال مظهر لا يحتاج الى رابط شعوى اما
 الرباط الشعوى فذكر كوريل متكرر في كلامه الآية وقرض عدم ذكرها يأتي من ان
 هؤلاء الاصناف الثمانية هم المستحقون لهذه الصدقات بفرج عن كونه مفلسا اذ دلالة
 السياق محكمة وهي قاضية عند من له أدنى ذوق بان المراد قسمتها المستحقها وانهم الميئون
 في كلامه (ولا كسب) حلال لا تقبله (يقع) جميعه أو مجموعه (موقعا من حاجته) من مطعم
 وملبس ومسكن وما اثره لا بد له منه لنفسه ومعه الذي تلزمه مؤنته لا غيره وان اقتضت
 العادة اخافه خلافا للسبب ومن تبعه من غير امره فولا تقير كمن يحتاج الى عشرة ولا يجد
 الا درهمين وقال المحاملي الاثلا والقاضي الآية وهو الارجح وان اعترض بأنه يقع موقعا
 وقضية الحد ان الكسوب غير فقير وان لم يكن كسبه وهو كذلك هاو في الخ في بعض صورته كما
 وفيه تلزم نفقة فرعه بخلافه في الاصل لا تنفق عليه طرخته كآبائي ان وجد من يستعمله
 وقدور عليه أي من غيره شقة لا تختمل عادة فيما يظهر وحل له طأيه ولا يهوا لا أعطى وان
 ذالم الذي عليه قدره ولو ما على المحتج غير فقير ايضا فلا يسلم من سهم بصرف الفقراء في

اسراف) المراد به ان يجوز له ان يقرضه في الصرف على ما يليق به وان كان
 في المعام والملاص الضيقة فليس المراد به ما يكون سببا لغيره على السفيه (قوله) وان لم يكن كسب) يعني ينفع على ان المراد
 لا كسبه بالقرض ان لا يقدر عليه (قوله) وفيه تلزم نفقة فرعه) أي فلا تلزم نفقة فرعه الكسوب وان لم يكن كسبه وقوله
 بخلافه في الاصل أي فليمن فرعه انصافا وان كان هو مكسبا لم يكن كسبه سم على ج (قوله) غير فقير ايضا) أي هلوكذا
 في نفقة القرى يجوز كانه القطر على المحتج فيهما كآبائي

السيد أي في نظره إلى محله كنه (قوله) وأخذ منه حل مصالحة الأجنبية (الظاهر أن ذكر المصالحة مثال وآثره لأن الابتلاء به غالب) وحسب ذلك لا يتأق قول الشارح وأقيم تخصيصه الخ وقد نقل الشهاب سم عن الشارح أنه ينبغي تقييد كل من المأخوذ والمأخوذ منه بالحاجة ثم قال قلت وحسب ذلك لا يتأق قول الشارح (قوله) غير وجهها (انظر ما وجهه والذي أتاهم التخصيص حرمة من الوجه أيضا) (قوله) فيلحق بها الآخر (في ذلك) أي ١١٩ في حرمة من ماسوى الوجه

والبدن ولو بماتل (قوله)

من وراء حائل) بحث

الشهاب سم تقييده

بالريق (قوله) فيميز

طريقة (الرفي) أي مع

ما قدمه من الحكمة في

ذلك (قوله) ولو مع أمن

الفتنة) أي أخذ أمن

(قوله) بأنه ينبغي أن لا

يتم (الخ) ضيف (قوله)

وزكاة الفطر) أي على

القول به والاطاعة عند

الشارح أن الذين لا يبيع

وجوب الزكاة مطلقا كما

ذكره بقوله بان التمسك

الخ (قوله) وغيرهم) منه

قراء العاقلة (قوله) لزمه

بيعه فيما يظهر) مثل

مالو كان يده) بخار غلته

لا تفي بنفخته وغنسه يفي

بتصميم بامكية أو وظيفة

يحصل منها ما يكفي

فيكف بيع العقار ذلك

ولا يدفع له شيء من الزكاة

(قوله) خرج عن اسم

الفقر) خذ لا فاعين

اعتاد السكن بالاجرة

ولكن جرى الزيادة على

ما في ج (قوله) أو لطلب

ما معه في الدين وتراعى إلى الرفي فيه الناشئ عن تناقض حكمه هنا وفي العتق بأنه ينبغي أن لا يتمتع بملكه وجوب نفقة القريب وزكاة الفطر من وجوب التمسك عدم منه لقفلة وعلى التمسك ثم يفرق بان تلك مواصفة في مقابلة طهرة البدن وهو ليس من أهلها التعلق بالدين بغيره وماها المطلقة الاحتياج وهو قبل صرف ما يده غير محتاج وبان نفقة القريب يجب مع الدين كاذكره في الفاس فوجوب الزكاة فيه ونفقة القريب معه يقتضيان الشيء ثم هذا الحد فقير الزكاة لا فقير العرايا ونفقة المومن وغيرهم مما هو مملو في محله ومن له عقار ينقص دخله من كفايته فقير أو مسكين ينبغي إعطائه كفاية العمر الغالب كما يأتي نعم أن كان غنيا ولو باعه حصل ما يكفيه دخله لم يبعه فيما يظهر (ولا يبيع الفسق) والمسكنة (مسكنة) الذي يحتاجه ولا يبيع فان اعتاد السكن بالاجرة أو في المدرسة ومعه ثم مسكن أو له مسكن خرج عن اسم الفقر بما معه كما يحسنه السبكي (ونباه) ولو لم يقبل بها في بعض أيام السنة وان تقدمت ان لا يبيع بها أيضا فيما يظهر خلافا لما وجهه كلام السبكي ويؤخذ من ذلك أن حالي المرأة اللائق بها المحتاجة لقرن بمادة لا يبيع شرطه ونفقة المحتاج لغيره ولو لم يبعه لكنه ان اختلت مروا به بخدمته لنفسه أو شئت عليه مشقة لا تصح له عادة وكتبه التي يحتاجها ولو نادرا كره في السنة من علم شرعي أو آله أو لطلب وليس ثم من يفتي به أو وعظ لنفسه أو غيره وان كان في البلد أو على ما يتنظ من نفسه لا يتنظ به من غيره ولو تكررت عنده كتب من فن واحد بقيت كلها المدرس أو المبسوط لغيره فيبيع الموز إلا أن كان فيه ما ليس في المبسوط فيما يظهر أو نسخ من كتاب يفي له الامع لا الاحسن أو آله الختري فيكف جندى من تركه أو لا حله ان لم يبعه له الامام يملك ما من بيت المال كما هو ظاهر وتطوع احتاجها موثقين عليه الجهاد فظهر ما صرح في الفاس كآتي في بقية موثق ماذكر ما دام معه يمنع إعطائه بالفقر حتى يصرقه (وماله الغائب في مرحلتين) أو الحاضر وقد حيل بينه وبينه (وماله) (المؤجل) لانه معسر الآن فيها فإخذالي ان يصل أو يصل اماما دونها ولا حائل فحكمه كالحاضر وقتية الاطلاق عدم الفرق بين ان يصل قبل مضى زمن مسافة القصر أم لا وهو كذلك لان الدين لما كان معدوما لم يشعر به زمن بل أعطى إلى سألوه وقد تم على خلاصه بخلاف المال الغائب ففرض فيه بن قرب المسافة بعده (وكسب لا يبيع) يشرعا أو عرفا فخرته أو أخلاه بمرأته لكونه كالعدم كالولم يجد من يسهله الام مال حرام أي أو فيه شبهة قوية فيما يظهر وأفي انظر إلى بان أبواب البيوت الذين لم يجز عا دهم بالكتب أي وهو يميل عبر وأتهم لهم الاخذ وكلامهم يشمله وقوله في الاحياء ان ترك الشر يقضو النسخ والتجارية عند الحاجة حافة ورعونة تقص وأخذ الامساخ عند قدرته اذهب الرواة فحمل على ارشاده فلا كل من الكسب فان اراد منه من الاخذ فحقه الاول حيث أخيل الكسب عبر وأتم عرفا وان كان

والفرق بين كتب الطب وكتب الوعظ ان الانسان يعط بنفسه غالب ولا يطع نفسه بل يحتاج الطبيب اه سم على منهج (قوله) فيبيع (المؤج) أي المختصر (قوله) لانه معسر الآن فبها) أي ما لم يجد من يضره على الاجرة لا يفي فلا تنظر لا خصال تله وما تفتي بدمه معلقة اه ج وساق في كلام الشارح ما يصرح به في قوله وشرطه أي ابن السبيل الحاجة (قوله) وكلامه يشمله) معقدون قوله أي الضر إلى في الاحياء

الطلاق (قوله لا يباع مغلطة الناس لم الخ) هذا يتعلق بمعاقله كما يدرك بالتأمل وإنما هو من جملة ما يرد به اختيار المصنف (قوله على ما به عليه ابن الرفعة) في النسخة كانه عليه ابن الرفعة وانظر ما مراده بالذي به عليه ابن الرفعة ولعل (قوله أو بدم شري) (مرح) قال ع لو كان ضيقا ليعطى ما يحتاجه من الكسب هو محتمل اه سم على منه في كتاب قسم التي عواضية ولا تقرب اعطاء ذلك لاحتياجه (قوله وامكن مادة تأتي تحصيله) ومن ذلك ان تهر فيه قوة بحيث اذا راجع الكلام فهم كل ١٢٠ مسائله أو بعضها (قوله مثله) أي الكسب (قوله وانقد نذر) أي بان كان الصوم

لا يضره (قوله اعطى لا ضرورة) قد يمنع بان من قدر على الصوم وقت النذر ثم طرأ ما يمنعه منه سقط وجوبه فبقره عن الصوم هنادون الكسب قد يقال هو مانع من وجوب الصوم فكان الكسب (قوله ولما ظهر الاخبار) قال الماوي في شرحه على الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم انا أو القلم الله يعطى وانا أقسم مانعه والمراد ان المال مال الله والعباد عباد الله وانا أقسم بآذنه ما له بينكم فمن جعل له قليلا أو كثيرا فادان الله وقد يشمل قسمة الامور الدينية والعلوم الشرعية أي ما أوحى الله اليه من العلوم والمعارف والحكم بقسمه بينهم فيبقى الى كل أحسما يليق به ويحتله والله يعطى قوم ذلك لمن يشاء اه (قوله أو زوج) قضية ما تقدم من عدم

أنسأ الكسب الم (ولو اشتغل) يحفظ قرآن أو (بدم) شري ومنه بل أه في حق من لم يرضه الله فبالسب على الباطن الماهر للنفس أو آله وامكن مادة تأتي تحصيله فيه كما قاله الذاري وأقره (والكسب) الذي يحسنه (عنه) من أصله أو كاله (فقير) فيعطى ويترك الكسب لتمدن يغمه وهو ما امن لا يتأتى منه التحصيل فلا يعطى اذا كان يليق به مثله (ولو اشتغل بالنوافل) من صلاة وغيرها وقول بعضهم المطلقة غير صحيح اذ لو صار من كسب ورائية كلف الكسب كما يعلم من الملة الاتية (فلا) يعطى من الزكاة من سهم الفقراء أم لا وان استغرق بذلك جميع وقته خلافا لفقهاء لان نفعه فاصر عليه سواء الصوفى وغيره نعم أتى ابن الزري بأنه لو نذر صوم الدهر وانقد نذره ومنعه صومه عن كسبه اعطى للضرورة حينئذ كالو احتاج للنكاح ولا شيء منه فيعطى ما يضره فيه (ولا يشترط فيه) أي الفقير (الزمانة) ولا التخلف عن المسئلة على الجدي) فم المصدق اسم الفقير مع ذلك وظاهر الاخبار ولا نه صلى الله عليه وسلم اعطى القوى والسائل وضدها والقدس بدم شري طرطان (والكني بنفقة قريب) أصل أو نزع (أو زوج) ولو في عدة طلاق رجعي أو بائن وهي حامل كما قاله الماودي (ليس فقيرا) ولا مسكنا (في الاصح) لاستثنائه ولنفق وغيره الصرف اليه بغير الفقر والمسكنة والذوق نعم لا احتياجه ما لا غيرهما ثم لا يعطى المتفق قريبه من سهم المؤلفة ما يفتيه عنه لانه بذلك يسقط النفقة عن نفسه ولا ابن الميمل الامازاد بسبب السفر ولا احد هابا بالنسبة لكثرة حقوق الاخذ عن بلان المزكي اخافه ولو سقطت نفقتها بان شوز لم تسقط لقدمتها على النفقة حالها بالطاعة ومن ثم لو سافرت بلا إذن أو معه ومنعها أعطيت من سهم الفقراء المساكين حيث لم تسد على العود حالها ليعذر بها الا في سهم ابن السبيل اذا عزمت على الرجوع لانه انتهاء المعية ونزع بذلك المكني بنفقة متبرع فيجوز له الاخذ وعبد المصنف عن قول أصله كاشد بين والروضة لا يعطى من سهم الفقراء الغيبه صدق الحد على القريب بانه فقير غير أن انما لم ينطه لكونه في معنى القادر بالكسب ولما المكسبة بنفقة الزوج ففتية قطعها بخله في ذمته الى تغييره بما ذكره لان منيع أصله يوهن ان الحد غير مانع بالنسبة للقريب لما قرره المعترض ان فقير ولا يعطى وليس كذلك بل هو غير فقير لان قدره بعضه كقدره لتزويله منزله فحامله المصنف أو وجهه وأدق وأفهم قوله المكني ان الكدم في زوج موسر امام مصر لا يكتفي فتأخذ تمام كفايتها بالفقر ويؤخذ منه ان من لم يكفها ما وجب لها على الموسر لكونه

اعتبار الاسراف والتقضي في حد الفقر ان المرأة لو كانت لا يكفها على ما يليق بها نفقة الزوج لا عساره مثلا أخذت من الزكاة ما تحتاج اليه في تحصيل النفقة التي تليق بها نحو ما اذا كانت من ذوات الهيات ثم رأيت قوله الاتق ويؤخذ منه الخ (قوله ولا حدهما) أي الفقير والمسكين (قوله لكفاية ضوق الخ) قال في شرح العباب وبشت ابن الرفعة ان الابن لو كان عيال جاز أن يعطيه أبوه من سهم المساكين ما يضره عليهم لان نفقته لا تنزع الاب اه سم على ج (قوله أو معه ومنهما) أي من الفقر وقوله أعطيت لم يبين ما تعطاه فان كانت تعطى كثيرا كفاية العمر الغالب اشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها الى الزوج فلا يعدها تعطى كفايتها الى عودها ووجوب نفقتها اه سم على ج

المراد انهم على قول أبي حامد لا يعرف هذا النص القاضي لكن لان الثلاث ان يقول بانه قد علمه ابن اربعة او نحو ذلك (قوله بصفاتها) يعني الحرمة عندنا من الفتنة لكن الشارح اعني المحقق لم يذكر ذلك في مقام ادعوى المصنف بانه هو مفسد الشارح هنا وانما ذكره في مقام الاعتذار عن نسب الى المصنف الحرمة عندنا من الفتنة ١٢١ كتابه بمرجعة كلامه (قوله

والاوجه حل نظر محله

الخ) أي اذا قلنا بطريقه

المضبوقة قوله نظر محله

أي اليه فهو مصدر مضاف

لفاعله (قوله) لكن ان حرم

النظر قطريه الشهاب

سم وث حاشية الزايد ان

انظره حرام حتى على

طريقه الرازي (قوله) واذا

كأن حراما على الكافرة

الخ) قضية هذه الشرطه

لا يبرر على المسئلة المتكبر

للذمية من النظر اذا قلنا

بعدم الحرمة على الكافرة

الذي هو مقابل الاصح

وفيه وقفة لا تخفى وانظره

مع اطلاق قوله فيما

تب قول المتن فيلزم المسئلة

الاختصاص منها (قوله) وان

عائشة لم تبلغ مبلغ النساء

أي بان لم تراهن (قوله) رد

بان استدلالهم الخ في هذا

رد كذا في بعده نظر ظاهر

(قوله) أو كسب حلال) أي

وليس فيه شبهة أخذها

قدمه في قوله أو فيه شبهة

قوية الخ (قوله) فيبسطه

أي بل أو خمسة أو ستة

تقدم من ان ذلك أوسع

فغير على الأوجه (قوله) وقد

لا يمكن الا أساسا بالمعنى كما

أكله تأخذ عام كفايتها بنظر ولو منه فيما يظهر وأنه لو غاب زوجها ولا ماله ولم تقدر على التوصل اليه وعجزت عن الاقتراض أخذت وهو ظاهر كما يؤخذ من كلام الفرائدي وقاوى المصنف من ان الزوج أو البعض أو أصر أو غاب ولم يترك متقفا ولا مالا يمكن الوصول اليه أعطيت الزوجة أو القريب بالفقر أو المسكنة ويسن لها ان تعطي زوجها من زكاتها ولو بالفقر وان أخفقها عليها كما قاله الماوردي خلافا للقاضي (والمسكين من قدر على مال أو كسب) حلال لائق (يقع موقض من كفايته) وكفاية عورة من مطعم وغيره مما (ولا يكفيه) كمن يحتاج عشرة فيبسطه أو ثمانية وان حلت ثمانية أو أنساء ومن ثم قال في الإحياء فذلك انما وهو قبيح وقد لا يمكن الا أساسا وجلا وهو غنى ولا يمنع المسكنة للمسكين ومعلمه مما هو محسوبا والمقدان المراد بالكتابة هنا وفيما امر كفاية العسر الثالب تطهير ما باقي في الاعطه وان فرق بينهما الاقبال يلزم على ذلك أخذنا كثر الاغنياء بل الملوك من لا كاة لا تأخول من معه مال يكفيه ربه أو قارب يكفيه دخله غنى والاغنياء عليهم كذلك فضلا عن الملوك فلا يلزم ما ذكر وقد علم من ذلك ان المسكين أحسن حال من الفقير خلافا لمن عكس واحتجوا بقوله تعالى أما السفينة فكانت لمساكين حيث سمى مالكها مساكين فدل على ان المسكين من ذلك ماهر (والعامل) المستحق لانه كان يفرق الامام أو نائبه ولم يحصل له أجره من بيت المال هو (ساع) يجيبها (وكتب) ما وصل من ذوى الاموال وما عليهم وحاسب (وقاسم وحاشر) وهو الذي (يجمع ذوى الاموال) أو السهمان وحافظ وعريف هو كالنفس القبيحة ومشد احتج اليه وسكيال ووزان وعدا يعجز بين الاصناف (لا) الذي يعجز صيب المستحقين من مال المساكين لانه أجره عليه ولا يفرق ما قد يفيض الامام لابل أجره من أصل الزكاة لان خصوص سهم العامل ولا (القاضي والوالي) على الاقيم اذا قاما بذلك بل يرزقهما الامام من خمس الرصد لصالح لان عملهما هو قضية كلامه مدخول في فضل الزكاة وصرفها في عموم ولاية القاضي وهو كذلك كاتقه الرازي عن المروزي وقوله ما لم ينصب لهما منكم خاص والأوجه جواز أخذ من سهم التارم اذا استدلت فلا صلاح ومن سهم القاضي المتطوع ومن سهم المؤلف الضعيف النية وظاهره ان لم يمنع حقه في بيت المال جاز له الاخذ بنحو الفقر والقرم مطلقا وسأقي في الزكاة ان غير السبكي يفت القطع بجواز أخذها لانه (والثلاثة) جمع مؤلف من التأليف وهو جمع القلوب وهو (من أسلم وثنيته ضعيفة) في أهل الاسلام أو في الاسلام نفسه بانه على ما عليه اثنتا كثر العلماء ان الإيمان أي التصديق نفسه يزيد وينقص كثره فيعطى ولو امرأة أو ثقبوى إيمانه (أو) من ينسب قربة له يمكن (له شرف) بحيث (يتوقع إعطائه اسلام غيره) ولو امرأة (والذهب انهم يسلطون من الزكاة) نص الا (معلمهم) فهو موزع الزكاة لان لكل ما دعى ان الله تعالى أعز الاسلام عن التأليف بالمال اثنيون حصة في النص فيه على انها اثنا عشر رد القول من قال ان مؤلفة

١٦ ثم يا نا في مختار (قوله) كتابة العبر القالب) أي بان نسبة إلّا خذنفه اسماعونه فلا حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كتابة ما يستلجه الا من زوجة وعبدودية مثلا بتقدير خاتما أو بلحاذا عدمت بقية عمره الغالب (قوله) ومشد هو الذي ينظر في مصالح الخ (قوله) والأوجه جواز أخذها (أي) ما ذكره من القاضي الخ (قوله) والثلاثة) ظاهره انهم يسلطون ولومع التفتي اه سم على منهج (قوله) هو جمع القلوب) أي هنا والافهوا لجمع بين الاشياء مطلقا على وجه مخصوص

لاحتمال انكار النبي صلى الله عليه وسلم على ميمونة وامامة لنتظر هاتين الوجوه والكيفية وان الوجوه التي قالها ابن عبد السلام تتبع التماسين رؤيتهم الروح والكيفية (قوله فهو معها كبدتها) أي فينتظر لها بشرط العدالة فالمراد كبدتها التي تقرر حكمه فيما مر فلا يقال ١٢٢ ان في العبارة تشبيه الشيء بنفسه وقدم ان ما عبر به أصوب من قوله مازله نظر هاتين

فذلك (قوله وذلك الرجل تغذرجل الخ) قدم هذا (قوله وقد يصح من ماحل قطره الخ) انظر ما وجه قطع هذا مما ينسب فيما مر (قوله وفي شرح مسلم الخ) أي هو القضاء فهو قوله محال ليس بصورة متبديعا قدمه وقد صرح بتبديعه ج في شرح الارشاد (قوله) وقبل زمن فهو معاملة يصرم) يعني النظر اذا المس لان فيه المعاملة كالمصر (قوله) لكن به ضرورة مانع خلافه الخ قضية جعل هذا قيد المحل للظهور والمس لظهوره حتى يماصره تسكيا لمصرم عليه النظر والمس لا تتفاه شرط المحل الذي هو حضور من ذكر وظاهر العلة خلافه وان الحرمة انما هي من حيث ان لا يؤدب وروايات في ما ياتي في الثاني ظاهرا (قوله ولا ذميا) معطوف على قوله غير أمين (قوله) واتى بولون غير الجنس الخ) كذا في نسخ الشارع والظاهر ان قوله واتى سرقه الكتبة عن قوله (قوله والشأن في معنى الفنازي) لكن جعلها

الاستكثار يبطون من غير ان كانا لهم يملكون وعندنا لا يبطون منها قطعوا لا من غيرهما على الاصح والقول الثاني لا يبطون ولشأن يبطون من جنس الجنس الرصد الصالح وهذا منها ومن المؤلفات أيضا من قتال أو يعرف ما في الازة حتى يحملها منهم الى الامام ومن يقاتل من يلبس من الكفار أو البغاة فيبطون ان كان اعطاها اسهل من بحث جيش وحذفها لأن الاول في معنى المملول والثاني في معنى الفنازي وظاهر قوله الا في الواقع القسمة على سبعة ان المؤلفات قسمة على وان قسم الملك وهو كذا في الرضة وغيره ان لا يباع متاخرين يوزم الشيخ في شرح منبه على قوله يتاخره قوله بعد قبيل الفصل الثاني والتسعة يبطها الامام أو الملك ما يراه نعم اشتراط ان لا امام دخل في الاخيرين ظاهر لتسوية الصالح العامة فلا وجه لتوقف اعطائه الاولين على نظر الامام ثم اشتراط جمع في اعطائه الاربعة الاحتياج اليهم مفرغ على انه لا يبطي المؤلفات الا الامام ولا ينافي ذلك ما مر في الاخيرين من اشتراط كون اعطائهم اسهل من بحث جيش اذ ذلك يعني من اشتراط الحاجة اليهم بل الضعف والتبرف في الاولين كافي في الحاجة (والقالب المكتوبون) كافرهمهم الآية أكثر العلم بشرط صحة كتابتهم كاستدركه طرح المعلق مقتضاها على العمل فان عتق بما اقتضيه مواده فهو غارم وان لا يكون معهم وطاعا لغيره وان قدروا على الكسب وانما لم يسط الفتيان والمساكين القصار ان على ذلك كافر لان حاجتهما تتحقق يوما بيوم والكسب يحصل بل هو كفايته ولا يمكن تحصيل كفايته الا بالترجيح غالبا لا حاول الضموم توسيعا لطرف العتق لتشوف الشارع بالسبوحه طرف الغارم ولا اذن السيد في الاعطاء واذا احصينا مستنابعه من كل اوصى بكتابة عبد فجز الثلث من كله لم يسط ولا يبطي مكاتب نفسه من زكاته ويسترد منه ان يخر نفسه أو عتق بغير المدفع هو قائل ان يبطي لغيره من زكاته لان المكاتب ملك السيد فكأنه اعطى ملكه بخلاف القارم نعم ان تلفه قبل العتق والبراءة لا يخرم هذه التلفه على ملكه مع حصول الغرض المقصود ولما منع من انفاقه في غير العتق وان كان له كسب لكن قبل كسب ما عليه لا بعده ليقوى ظن حصوله المتشوف اليه الشارع (والقارم) المدين ومنه مكاتب استدان الضموم وعتق كافر وانما يبطي (ان استدان لنفسه) ضامرا صرفه (في غير معصية) طاعة كان أو مباحا وان صرفه فهو لولم يذب اذا علم قصده الا باح أو لا الكلا لا يدفعه لا ينفقه ويعمل ذلك بقرائن تفيد ما ذكره وتقبل الرافعي الاستدانة للمعصية بما لو اشترى خيرا في ذمته محمول على كافر اشترىها وقبضها في الكفر فيستقر بدلها في ذمته أو براء من ذلك انه استدان شيئا قصد صرفه في تحصيل خمر وصرفه فيه فالاستدانة بهذا القصد معصية وبغيره لا استدانة سوى على الغالب فلا تأنيص ما لغيره عدا أو صرف في النفقة كان الحكم كذلك وأما قولهم ان صرف المال في الملاذ المباحة ليس بسرف محله فبين صرف من ماله لا بالاستدانة من غير رياء وقائه أي عاليا فيما يظهر من سبب ظاهره لا يقال

في معنى من ذكره فتشقي ان القتال والخوف يبطان من مهم العامل وان من يقاتل من يلبس من الكفار يبطي من مهم الفناز ولا يبطي ذلك مراد وانما يبطون من مهم المؤلفات (قوله أو الملك) أي حيث قلنا به وعليه فلا مناقضة (قوله ظاهر) أي ومع ظهوره في ذلك المعنى كاستدانة ان الاعطاء لا يتخص به (قوله بل الضعف) أي كاف (قوله بشرط معصية كتابتهم) لو كون الكتابات لجميع مكاتب كباقي (قوله فهم ان الله) أي عاليا وهو مستدرك على قوله ويسترد ذمته الخ

وأمر أي يقدم أمهر أي أكثره لرفه على غيره ولو كان الأمر من غير الجسر وغير الدين كرجل كثر إذا العبارة لنفسه هو فيها كاذب كونه وما في نسخ الشارح غير صحيح كما يدرك بالتأمل وإن أضاء الشئ على ظاهره (قوله) ويجعل الفرق (قوله) الاحتياط المحرمه التي هي الأصل هنا (قوله) فيقدم من يصل نظره إليه) انظر ما المراد من يصل نظره إليه على طريقة الرافعي الزاوية ولعل المراد من يصل نظره لعمل الذي به العلة وعليه فاقول السرف والركه لا يمنع ١٢٣ منه إلا المرأة الأجنبية وما

ينبغي ما يقدم فيه زوجته أو أخته خاصة ثم من ذكره بعد لكن يصكر على هذا بالنسبة للشق الأول قوله فقير ضار الحق الخاضع حين يصل له النظر لمير المراد (قوله) والنظر ليس بذلك أي الغصه وما بعده (قوله) ولا على ما يجب تعلية كما في الظواهر من (قوله) وسيعلم مما صرح به في الصداق الظاهر أنه معطوف على قوله كما في الصغير في سيعلم لما عتقه من عدم القصر على ما ذكره وهو مخالف لما في القصة فليراجع (قوله) فاشتدت الوحشة بينهما) تأمل هذه العبارة (قوله) وعليه فلا يمنع تلك الشرط أيضا) هذا لا موقع له في كلام الشارح وهو تابع فيه القصة لكن فيها ظاهران المتعارفان خلاف موقع ما اختاره الشارح فيما مر من عدم قصر جواز النظر لتعلم على ما يجب تعلية فالجواب أن ذلك القصر ثم نقل فباع قضية كلام المصنف في الصداق أن ما لا يجب تعلية كذلك ثم

لو أتى هذا لم يتبيند بالاسراف لا ما تقول المراد بالاسراف هنا الزاد على الضرورة أما الاقتراض للضرورة فلا حرمه فيه كما هو ظاهر كلامهم في وجوب البيع للضرورة المعسر وانما (أعطى) الأول دون الثاني لتقصيره بالاستدانة للعصية مع صرفه فيها (قلت) الأصح يعطى إذا تاب) ما لا ان غلب على القطن صدقه (واقعا علم) وكذا إذا صرفه في مباح كمكسه السابق ولا يعطى غارم مأت ولا واطمعه لأنه ان عصى به فواضع والأفصر محتاج لأنه لا يبالغ به والثاني لا يعطى لأنه ربحا انتخذ ذلك ذريعة ثم يرد (والأظهر اشتراط حاجته) أي المستدين بأن يكون بحيث لو قضى دينه عاممه تمكن تاجر جهاد في الروضة وأصلها المصوم فيترك له عاممه ما يكفيه أي الكفاية السابقة للمعسر القالب فيما يظهر ثم ان فصل معه متى صرفه في دينه وغيره باقية والأفصر منه الكل ولا يكلف كسب الكسب هذا لأنه لا يقدر على قضاء دينه منه غالباً لا يتدرج فيه حرج شديد والثاني لا يشترط المصوم الآية ومقتضى ما تقدم في الفلاس من وجوب الاستدانة على عاص بالاستدانة يعي تطهيره هنا وفي فرقان ذلك حق آدمي فخط فيه أكثر (دون حلول الدين) لأنه يعي الآن مديننا (قلت) الأصح اشتراط حلوله والله أعلم لعدم حاجته إليه الآن (أو) استدانة (لا صلاح ذات البين) أي الحال بين الزوجين بخلاف فتنة بين محصنين أو قبلتين تنازعا في قليل أو مال متفق وان عرف قاته أو متفق فيستدين ما يسكن به القنينة ولو كان ثم من يسكن غيره (أعطى) ان حل الدين هنا على المتقصد (مع الفتي) ولو يشق الامتناع للناس من هذه المكرمة (وقيل) ان كان غنياً بقدر (فلا) يعطى ادليس في صرفه إلى الدين بما ينك المرواة ويربان المخطأ هنا الجمل على مكرام الاخلاق المقضى عدم الفرق وأفهم ذكره الاستدانة الدال عليها المطف كاتمراته لو أعطى من ماله لم يسطو منه ما لو استدان ووفى من ماله ومن الغارم الضامن لغيره لا لتسكين قنينة وهو معسر بما على معسر يعطى فان وى فلا رجوع كعسر ملتزم على موسر بلا إذن وصرفه إلى الاصيل المسراوى أو وهو موسر بما على موسر فلا يتم ذلك الضمان بالاذن وبدونه وهو ما اقتضاه كلام الرافعي في الشق الثاني واستوجهه الشيخ رحمه الله تعالى أو موسر بما على معسر أو أعطى دون الضامن ومن استدان لنحو عمارة مصدوق في ضعيف وطأ أسير يعطى عند الجزع التقد لا عن غيره كالتعار كذا جرى عليه ابن القري تمالوا وري وول وياي وغيرهما قال لسرخي حكمه حكم ما لو استدانه لعملة نفسه وجزم به الجازي وصاحب التور وقل الأذرى أنه الذي يقتضيه كلام الأكثرين وأعمده أبو الدرجه الله تعالى على أنه لو قيل لأثر انشاء بالتقدي أيضا جلا على هذه المكرمة العام ففهم الم يكن بعيدا وظاهران ما اكسبه مكاتب وغو غارم وابن سليل لا تمن عليه صرف قدوما أخذ فيما أخذه (وسيعلم) الله تعالى غزاة في علم) أي لا سهم لهم في ديوان المرتبة بل هم منطوق يفزون اذ انشطوا

(قوله) وانما أعطى الأول) هو من استدانة لنفسه دون للعصية والثاني هو من استدانة للعصية وصرفه فيها (قوله) لا يطالب به (أي) لا (قوله) عاممه تمكن (أي) صار مسكينا (قوله) فيستدين ما يسكن به) في س على ج قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الا حالا الا ان يجاب بانها قد تكون بان يشتري في ذمته بمن مؤجل ما يصرقه في تلك المجهلة كابل الدين اه (قوله) فان وى) يعني الضامن ما على الاصيل بما يقضيه من الزكاة فلا رجوع له على الاصيل

قال عليه الخ (قوله كاذم بر بشره اعطى تظلم ما عاودتم الخ) هذا الكلام قطع فيه التظلم على اليد عتب قول المستفت
ويباح النظر من قوله فلو حقه قطع (قوله مبنى على القول بصل تظلم وجهه الخ) قد يقال لو كان كذلك لما تجبى بالمعاملة وتصورها
(قوله لا يعمل استعماله) أي ١٢٤ بدنها فهو تظلم لا تظلم وقوله لتجبر الصبح له سقط فيه واومن الكتب (قوله ورد)

بل هم في حقهم وسناهم وسبيل الله وضعا الطريق الموصلة تعالى ثم كثر استعماله في
الجهالة لا بسبب الشهادة للموصلة في الله تعالى ثم وضع على هؤلاء لانهم جاهلون بالافاق مقابل
فكثروا افضل من غيرهم وأما ضياع جود غيره الخافس عليه أ كثر العلماء بالخ حديث
فيه قدأ جيب عنه أي بعد تسليم محته أي زعمها الحاشية والافضل من فيه غير واحد بان في
سند جود لا وبان فيه عتقة مدلس وبان فيه اضطرر بالمال لا تخم أنه يسمى بذلك لثما التزاع
في مراد الآية بسبيل الله لا سيما وخبر لا تحمل الصدقة الا لخدمة ذكر منها الفارز في سبيل الله
صرح في ان المراد بهم من ذكرناه (في طون مع القوي) امانة لهم على الغزو ورواها لا حظ
لهم في التي كالا حظ لاهله في الزكاة فان عدم واضطررنا في المرتزقة اعاه الاغنياء عنان
أموالهم لان الزكاة (وابن السبيل) هو شامل لذكره الاتي فقيهه تغليب (عنى سفر)
من يله الزكاة وان لم تكن وطنه وقد همة لما يلو قوع الخلاف القوي فيه اذ اطلقه عليه
محاذير ليل هو عندنا القياس على الثاني يصاح احتياج كل لاهية السفر (أو محتاج) به معنى
بذلك الملازمة السبيل وهى الطريق وأورد في الآية دون غيره لان السفر محل الوحدة
والانفراد (وشروطه) من جهة الاعطال لا التسمية (الحاجة) بان لا يجدهما قوم بمواضع سفره
وان كان له مال بشيرة ولو دون مسافة القصر وان وجد من يقرضه على المعقود يقرضه بينه
وبين مام من انقراط مسافة القصر وعدم وجود مقرض بان الضرورة في السفر والحاجة
فيه أغلب ومن ثم يفرقوا فيه بين القادر على الكسب ولو بلا مشقة كاتقضاء اطلاقهم
وبين غيره لا تحقق حاجته مع قدرته هنادون مام (وعدم المعسرة سواء كان السفر طاعة
أم مكرها وأما محالها ولو سفر زهرة بخلاف سفر المعسرة بان معنى بلا فيه كسفر الهائم لان
انصاب النفس والذات بما لا غرض صحيح حرام وذلك لان القصد باعطائه امانته ولا يمان على
العصاة فان تاب أعطى لبقية سفره (وشروط أخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الحرة)
الكاملة الا للكتاب فلا يعطى بمحض ولو في ثوبه (والاسلام) فلا يدفع منه الا كافر اجابا
فيم يجوز استحقاق كافر وعبد كمال أو جبال أو حاط أو نحوهم من مهم العامل لانه أجرة لانه
بخلاف غرضه وان كان مائا أخذ أجرة أيضا لانه لا أمانه له ويؤخذ من ذلك جواز استحقاق
ذوي القربى من مهم العامل بشئ محاذ كرخلاف محله فيه بلا جارة لان فيما يأخذ حينئذ
شائبة زكاة فهو بهذا ينص عموم قوله (وان لا يكون هاشميا ولا مطليا) وان منعوا حقهم من
الناس بغير مسلم لقاضى أوضاع الناس وانما القيل لمجدولا لا لمجدود بنوا المطالبين الا ل
كاهم وكأثر كاذم كل واجب كندو كذرة ناه على ان يسلم ما لا يندو صلا واجب الشرع على
أوجه احتمالين كاذم خذت جميع ذلك من انشاء الولد للوجه الله تعالى بان يحرم عليهم الاضعية
الواجبة والجزء الواجب من اخصية النطوق وحرم عليه صلى الله عليه وسلم الكل لان مقامه
أشرف وحلته الهدي لانه شأن الملو ك بخلاف الصدقة (وهكذا أموالهم في الاصح)

أي يتعين ابن الصلاح
(قوله لا يخليل بشيرة) فيه
انه لم يذكر الشهوة فيما
حتى يأخذ هذا المختز
وعبارة العتقة وبحال الحياة
ما بعد الموت فهو كالحرم
انتهت فقل الشرح انما
مدل عنها لانه لا يمتد
مقتضاها فراجع معتمده
لكن كان عليه ان يقدم
ما يصح ان يكون هذا المختز
فصل في التطبقة
(قوله ويحرم خطبة
التمسوحة أي وأما العتقة
فستأق في التملك تكر
هذا ايضا قبل التناق
(قوله من بقية مواع
التكاح) أي سائر الموانع
على ما أتى بجانبه (قوله
حيث قل خطبة مع عدم
خلوها الخ) الظاهر ان هذا
للرود عن برى الزعم الاتي
من جواز خطبة العتقة عن
شبهة ولو بالتصرح لمخالص
الرد عليه بضعف ما ذهب
اليه فليتأمل (قوله من
المطقة ثلاثا) أي بعد انقضاء
العدة (قوله وهذا يدفع
قول من ادعى عبارة
العتقة قول من قال الخ
وهي الاصول تأمل (قوله)

(قوله لا في مقابل) هي بمعنى الام (قوله وعدم وجود مقرض) لم ينقدم هذا في كلامه وقد تقدم قوله عن
ج (قوله ولو سفر زهرة) صرح في ان الهائم مام بسفره وعبارة الشيخ في شرح منهجه والحق في أي سفر المعسرة سفر
لا التزم جميع كسفر الهائم (قوله وحرم عليه صلى الله عليه وسلم الكل) غرضه أو خلا

ووجه ان دفعه ان هناك ما هو افسادها الخ) هلا كان المنع عدم استبرائها الذي هو من موانع النكاح (قوله عليه)
متعلق بورد وبارة الغنم وهذا ينفع ايضا انه لا يرد عليه قول الماوردي الخ (قوله وقاسه تحريم نحو اخت زوجته) كذا
في نسخ الشارح وهو صحيح في آمن كلام الماوردي وليس كذلك وانما هو كلام ابن التقيب كما يعلم من حواشي شرح
الروض فقل الكتب أسقطت من الشارح قال ابن التقيب قبل قوله وقاسه الخ ١٢٥ (قوله ولم يرد ذلك البلقيني) قال

الخير الصريح مروي القوم منهم والثاني قال المنع فهم لا يستثنونهم خمس الجنس كما تقدم ويقرب
بينهم وبين بني اخوتهم مع هذه حديث ابن أخت القوم منهم بان أولئك لم يكن لهم أب
وقبائل ينسبون اليهم غالباً لمحض نسبهم لساداتهم فحرم عليهم ما حرم عليهم بتحقيق الشرف
موا اليهم ولم يعطوا من الجنس لثلاثا وهو في جميع شرفهم وأختي المصنف في الخ تارك
المصلاة الا لا يقبضها الا لولاه أي كسبي ويجنون فلا يعطى له وان غاب وليه بخلاف ما لو
طرا أبه ذره ولم يجبر عليه فانه يقبضها ويجوز دفعها للقاسق الا ان علم اليستعين على
معصية فيحرم أي وان أجازها علم القدر ولا يحرم دفعها وأخذها كما يجوز دفعه فويلهم يجوز
دفعها امر بوطء من غير علم بخمس ولا قدر ولا صفة ثم الاولى توكيلها لغيره وامس الخلاف
فوفصل في بيان مستند الاعطاء وقد المعطى (من طلبز كاه) ولم يطلب وأريد اعطاؤه
وأثر الطلب لانه الأغلب (وعلم الامام) وغيره على لاية الدفع واقتصر على ذكره لان دخله
فيها أقوى من غيره والمراد بالمعطية الطن كما يعلم مما يأتي (استقصاه) لها (أو عدمه) عمل
بعله ولا يخرج على خلاف القصد بل العلم لان أمر الزكاة مبناه على المسألة وليس فيها اضطرر
بالغير (والا) بان يعلم من حاله شيئا (فان ادعى قرا أو مسكة) وانما غير كسوب (لم يكافئ يئنه)
انصرها ولا يخفى أيضا وانهم ولو كان جلد اقرب أو قول الشارح وماله يشهد بصحة ما كان
كان شيئا كبيرا أو زنا جرى على الغالب ومثل الزكاة بما ذكر الوقف على الفقراء والوصية
لهم (فان عرفه مال) فنيته (واذ ينفقه كلف) البيئته وهي رجلان أو رجل وامرأتان ولولم
يكون ثمن أهل الخيرة الباطنة بجمله لان الأصل في ثقه وأمالو كان المال قدرا لا ضئيلة لم يطلب
بيئته الا على نصف ذلك المقدار وعلى تمام كفايته بلائنه ولا يمين والوجه كما قاله المحب
الطبري بجي ما في الودعة هناك دعواه التلف بسبب ظاهرا أو خفيا وان فرق ابن الرقصة
بينها بان الأصل في عدم الضمان وهما عدم الاحتفاظ وجزمه الزكوى وغيره (وكذا ان ادعى
عيالا في الاصح) يكافئ بيئته بذلك لسهولة ولها الثاني لا يقبل قوله والا وجه ان المراد بالعيال
من تزمه مؤنتهم فغيرهم يسألون لا تقسم أو يسأل هو لهم خلافا لسبكي (ويعطى مؤلف
بقوله بلا يمين ان ادعى ضعف نيته دون شرف أو قتال لسهولة إقامة البيئته عليهما وتمز رهاقي
الاول (وغازو ابن سيل) بضمه (بقولهما) من غير عين لانه لا امر مستقبل وانما يعطيان عند
الانحراج لئنيها له (وابن خربا) بان ضعف ثلاثة أيام قريسا ولم يترصد الفخرو ولا انتظارا
أهبة ولا رفقة (استرد) منهم ما أخذوا وكذا يخرج الفارزي ولم يفرز ثم رجع وقال الماوردي
ولو وصل بلادهم ولم يقاتل لبعد المدلول بترده لان القصد الامتلاء على بلادهم وقد

الشهاب سم يمكن تسيده
كلام الماوردي بضم ما قاله
البلقيني فلا يتناقضان (قوله
قال) أي الغير المذكور
(قوله) ولا بسد فيه حيث
يتوقف عليها (عدل عن
قول الصفة ولا بسد فيه
اذا لم كونها وسيلة فقد
كتب عليه الشهاب سم
ما لفظه هذا لا يظهر كفايته
في نفي البعد بل لا بد من
توقف النكاح عليها والا
فلا وجه لوجوبها (قوله
مع الخطبة) أي بضم الخاء
ويوجد في بعض النسخ
من الخطبة وهو قريش
(قوله اذ النكاح لا يتوقف
عليها الخ) قال الشهاب سم
فتبين اعتبار التوقف
في الوسيلة بل يكفي فيها
لاضمار ولو في الجملة (قوله
والمنفعة عن نكاح)
الاصوب حذف قوله عن
نكاح (قوله يشبه) متعلق
وطه (قوله عن ردة) أي
فوفصل في بيان مستند
الاعطاء الخ (قوله) وقد
المعطى (أي وما يتبع ذلك
من حكم الاعطاء نفسه) (قوله)

وأريد اعطاؤه (أي بان افضاء المال والا فلا يعطى واجب على الامام حيث علم حاله) قوله عمل بمله (أي ما لم تدره بيئته فان
صارته عمل ما دون عمله لان معوازة على (قوله الوقف على الفقراء) أي فاذا ادعى انه من الفقراء دفع له منه بلا يمين وان كان
جلد اقربا (قوله لان الأصل) عمله يقول المصنف كلف البيئته (قوله عدم الاحتفاظ) أي فلا يصدق الا بيئته مطلقا (قوله خلافا
لسبكي) أي حيث قال المراد بالعيال من تزمه مؤنتهم وغيرهم ممن تقضى الروايات باضاقة أهج (قوله وغازي) ومثله المؤلف
اذ قالوا انا خلتنا دفع من خلفنا من الكفار وأنا في جوارفة من مانعها

من الزوج اذ المرتدة لا يحل نكاحها فلا تحمل خطيئته من حيث الزدة (قوله مستندة بالقرآن والأشهر) أي خلافاً لما قال ان كانت عتبتها لاقرء من قطعاً (قوله أبلغ من التصريح) لاختصاصه ان الابنية فيها ليست من حيث افعال المقصود فالصريح أبلغ من هذه الحثية المتفق ١٢٦ لعدم احتياج الذهن فيه الى الانتقال من أمر الى أمر آخر والابنية في الكفاية

المعط الذي أشار اليه
(قوله بانه محال لما تقرر)
أي من الحكم ولم يذكر
عنه قوله لرد (قوله فاضل
ابن السبيل مطلقاً) أي
قل أو أكثر (قوله لتبين انهما
أعطيافوق حاجتهما) هذا
التعليل يقتضي انهما لو
اتفقا في الطريق أو المقصد
بزيادة على المعتاد استرد
الزائد منهما لتبين انهما
أعطيا فوق حاجتهما
(قوله ويتصور دعواه) أي
العامل (قوله وابن الرقة)
أي وماصور به ابن الرقة
رد بخبر وجه الخ (قوله أو
عدل وامرأتين) أي
عدل شهادة بقرينة قوله
وامرأتين اذ لو كان المعتبر
كونه عدل رواية لم يشترط
فيه التعدد ولا الذكورة
مع المرأتين (قوله وان
عري) أي الاخبار (قوله
وقد يحصل ذلك بثلاثة)
أي الاستفاضة (قوله ولو
عدل رواية ظن صدقه
قضيته انه لو لم يظن صدقه
لم يحمده قوله وقد يتوقف فيه
ما ن خبر العدل بمجرد عيبه
ألفان ولا عبرة بما يجده
في نفسه مع خبره (قوله

وجد وخرج رجوع موته في أثناء الطريق أو المقصد فلا يسترد منه الاماني والحاق الزايفي
الامتناع من الفزو بالوث رده ابن الرقة بانه مخالف لما تقرر ولو فضل شيء منهما بعد
رجوعهما المعتد فاضل ابن السبيل مطلقاً وكذا فاضل النفازي به دغزو ان كان شياؤه وقع عرفاً
ولم يقتر على نفسه لتبين انهما أعطيا فوق حاجتهما (ويطالب حامل ومكاتب وغارم) ولو
لا صلاح ذلك البين (بينه) السهولة ليجاء الدعاء كافي طلبه من رب المال أو من الامام اذ ابنيه
لدي انه قبض الصدقة وتلفت في يده لا يفرط ويتصور دعواه مع علم الامام بجهالة اذ هو
الباسع ليجالو طلبه من الامام حصته من زكاة وصلت اليه من ثابته يعمل كذا ليكون ذلك
الثائب استعمله عليها حتى اوصلها اليه وقلة الامام انصبت اترك العمل أو مات مستعمله
فطلب عن قولي عمله حصته وماصور به السبكي من اتيه لرب المال ومطالبتهم مع جهل حاله
ردبانه ان فرق فلا حامل وان فرق الامام فلا وجه لمطالبة المالك وابن الرقة بما اذا استأجره
الامام من خمس الحسن فادى انه قبض الصدقات وتلفت في يده من غير فريط وطالب بالاجرة
رد بخبر وجهه مما نحن فيه لانه لا شأني به بآجره من خمس الحسن لاسيما ان كافة والا ذري بما اذا
فوض التفرقة اليه أيضاً ثم جاء وادى القبض والتفرقة وطلب آجره من المصالح فرد بطلب
ما قبله (وهي) أي البينة فيلاد كمر (اخبار عدلين) أو عدل وامرأتين وان عري عن لفظ شهادة
واستشهد ادعوى عندهما كمر (وتقني عنها) في سائر الصور التي يحتاج الى البينة فيها (الاستفاضة)
بين الناس من قوم يعدون طوطوهم على الكذب وقد يحصل ذلك بثلاثة كافة الزايف وغيره
واستبرأ ابن الرقة بربان القرض هنا حصول الظن الجوز لا إعطائه وهو ما سئل بذلك
وبه يفرق بين هذا وما يأتي في الشهادة وما صرح بذلك قولهم (وكذا تصديق رب الدين
والسعد في الاصح) بلاينة ولا يمين ولا نظراً لاحتمال التواطؤ لانه خلاف الغالب والثاني
لا احتمال ما يصرح به يؤخذ من اكتفاءها بخبار الثرم هما وحده مع تهمته الاكتفاء بخبار
ثقة ولو عدل رواية ظن صدقه بل القياس الاكتفاء بيمين وقع في القلب صدقة ولو طسقا كما
يؤخذ من كلامهم ما تم بحث الزكوى في الثرم والسيدان محل الخلاف اذا وثق بقولهما
وغلب على الظن الصدق قالوا لم يقد قطعاً ولما هم من أول الفصل الى هنا ما علم به الوصف
المقتضى بالاستحقاق شرع في بيان قدر ما يعطاه كل فقال (ويعطى الفقير والمسكين) ان لم
يحصن كل منهما كسباً بقرينة ولا تجارة (كثافة سنة) لتكرار الزكاة كل سنة فحصل
اكتفائه بها (قلت الاصح المنصوص) في الامم (وقول الجهور) يعطى كل منهما (كثافة العمر
الغالب) أي ما ياتي منه لان القصد اغناؤه ولا يحصل الا بذلك فان زاد عمره عليه أعطى سنة
بسنة حكمه لآتي به الى الدرجه التي تعالي اذ لا حد لها اعطاه ما من يحسن حرفة تكفيه
لائقة كما هو أول السلب فيعطى عن آفة حرقته وان كثرت أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه
لذلك رصده غالباً باعتبار زيادة بلده فيما يظهر ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والنواحي

كثافة العمر الغالب) أي وأما الزوجة اذ ادام بكفها حققة زوجها من له قرب يجب نفقته عليه
فينبغي ان يسلوا كفاية يوم يوسم لانهم يتوفون على وقت ما يدفع حاجتهم من توسم فزوج المرأة أمانيته مال أو غير
ذلك ومن مكثافة قريبه (قوله كاتفي به الوالد) أي واذ المات في انشائها لا يسترد منه شيء لما ان الاربعة الاول من
الاصناف بل كون ما أخذوه ملكاً مطلقاً

وقته وهرم

الشراح يعني أن الكلام الذي اشتمل عليها وصف بالالغاء اصطلاحهم (قوله وقد عين) انظر ما معناه مع أن الالباب المستبعدة لا تكون الالباب فالتعيين مشترط في الشكل ولا يصح أن يراد قد عين في الالغاء وان اقتضه قوله الا تخرج من عين الخ (قوله عقار يستقل) أي ونحو ما شئنا أن كان من أهلها اهـ ج (قوله ان كلام الخ) ١٢٧ أي ويصير ملكا حيث

لشترائه بثمنه (قوله) وحينئذ ليس له اخراج (قوله) فهو منه انه لو لم تزمه بعدم لاخراج حل وصح الاخراج وان تكرر ذلك منه هـ
 اهـ سم على ج وصريحه ان مجرد الامر بالشراء لا يقتضي المنع من الاخراج وقد يتوقف فيه فيقال مجرد الامر بالشراء امتثل منزلة الالتزام (قوله ولو ملك هذا) أي من ذكر من الفقير والمسكين أو من لا يحسن الكسب (قوله والوجه أنهم) أي المصورون (قوله ويحتمل الفاضل) هل ينقل كما يأتي في شرح قول المصنف ولوعدم الاصناف الخ ان الفاضل عن حاجاتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فهدا مختص بالمصورين وذلك بنسبهم ولا يفتي ما فيه اهـ سم على ج أقول يعني بالقصاص انه ينقل (قوله) بخالفه صريح كلامهم معتقد (قوله وما في الودائع) اسم كتاب (قوله المسار) وهو الكتاب كناية حقيقة (قوله والا حوط تأخير) أي

وتقديرهم ذلك في أرباب المتاجر باعتبار تعارفهم أو ما في زمننا فالوجه الضبط فيه بخاص ولو أحسن أكثر من حرفة والشكل يكفيه أعلى عن أوراس مال لا دفع وان كفاه بعض فقط أعلى له وان لم تكفه واحدة منها أعلى لواحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله ببقية كفايته فيما يظهر والعمر الغالب هنا ستون عاما وبعد هاتنة ثم سنة كأعلم مما هو وليس المراد إعطاء من لا يحسن ذلك إعطاء تفقد يكفيه تلك المدة لتفوقه بل عن ما يكفيه دخله (فيشترى به) ان كان غير مجبور عليه أو قوله (عقار يستقل) هو مفتي به عن الزكاة فيملكه ويورث عنه (واقطع) للمصلحة العائدة عليه اذ الفرض انه لا يحسن تجارة ولا حرفة والا قرب بكنهه لئلا يكتفى ان الامام دون المالك شراءه نظير ما يأتي في الفلز في الزكاة بالشرع او عدم اخراجه عن ملكه وحينئذ ليس له اخراجه فلا يحصل ولا يصح فيما يظهر ولو ملك هذا دون كفاية العمر الغالب بل له من الزكاة ككفايته بكنهه السبكي وأطال في الرد على بعض معاصريه في اشتراطه انصافه يوم الاعطال بالفقير والمسكين أي باحتياجه حينئذ فلعلموا بقوله الاول قول الماوردي لو كان منه تسعون ولا يكفيه الأربع مائة أعلى الشجرة الاخرى وان كفته التسعون لو أوقفها من غيرا كسبا فباستين لا تبلغ العمر الغالب هذا كله في غير محصورين أما المحصورون فسيأتي أنهم يملكونه والوجه أنهم يملكونه على نذر كفايتهم كما يأتي به الوالد رحمه الله تعالى ولا ينافيه ما يأتي من الاكتفاء بل مقول لان محله كاهو ظاهر عند انتفاء المالك وبقربان ذلك منوط بالعرف لا يستحق معين فنظر فيه لاجتهاده ورعاية الحاجة الواجبة على الامام واثباته انما يقتضي الاتم عند الاخلال وحينئذ فلا مرجع الا الى الكفاية فوجب ملكهم بمسبها ويحفظ الفاضل عنها الى وجود غيرهم وما ادعاه السبكي فيه الوزارات الزكاة على كفاية المستحقين لكن عرفا وقتهم انه يلزمه فتحها كلها عليهم وينقل بعدهم لو زنتهم يخالفه صريح كلامهم كما عرفت به وان كان ما زاد من الزكاة على كفايتهم يحفظ لوجودهم وسكت المصنف عن أقل ما يدع من الزكاة لوجه جواز ما ينطلق عليه الاسم وما في الودائع لان سرهم من ان أقله نصف درهم وأكثره ما يخرج من حال الفقر الى مال الفتي محمول على أولوية ذلك في حق المالك عند عدم انحصار مستحقها أو انحصارهم ولم يوجبهم المال (و) يعطى (المكاتب) المسار (والقارم) أي كل منها (تدريته) ما لم يكن معه وظه بعضه والا لحاقه فقط وحمل ما ذكر في القارم لتبصير اصحاب ذات الدين لما مر انه يعطى مع الفتي (وابن السبيل) ما يوصله مقصده بكسر الصادان لم يكن له في طريقه اليه مال (أو موضع ماله) ان كان له مال في طريقه فان كان له ببعضه بعض ما يكفيه نعمته كفايته ويعطى (رجوعه أيضا) ان عزم على الرجوع والا حوط تأخيرها الى شروعه فيه ان تبصره ولا يعطى لمدة الإقامة الاقامة مدة للمسافر في الفريضة وهو شامل لما لو اقام الحاجة يتوقفها كل وقت فيعطى للثانية

أي ان وجد شرط النقل بان كان المفق المالك اهـ ج أي امان كان المفق الامام فلا يحتاج الى اعتبار شرط فيه لانه النقل من غير شرط وقوله الى شروعه فيه أي في الرجوع (قوله مدة المسافر) اقتضته انه لا يعطى لما زاد على مدة المسافر وان كان عدم خروجه لا يستلزم رقة أو أهبة يصل عدم حصوله لاقبل ما يقطع مدة السفر ولويسل باعطائه في تلك المدة لم يكن بعيدا او تقدم لم يزل تأخر خروجه لا يستلزم ما ذكره في سطره منه

أفلا اذ هنالامعجيبه فمعلوم حده هو هذا التبدليس في النسخة التي ما هنا عجزنا عن فهمها (قوله) أجبنا مثلهنا
 معقول القول (قوله) وخرج بين عين) فخرجت على الفرج منه ما يعرفك ما في هذا الفرج على أنه لا يلاق موضوع الفرج منه
 كالا يفتنى على انما ذكره ١٢٨ فيه امر معلوم لا توصف به واما قوله الاسنوى من هذا النص فهو مدفوع بما

عشر وما هو القيد كما ان في به والدرجة الله تعالى خلا فلبعض المتأخرين (و) يعطى
 (الغازي) اذا لم يأت وقت نوجوه (قد راجعته) اللاتفة وبعونه كما صرح به الفري في بيان أي
 يصرون في النسخة وقال الرازي انه غير بعيد وقياسا في الكسوة (لنصفه وكسوة ذاهبا ورجعا
 ومقباهناك) أي في الثغر أو ضره الى الفتح وان طالت الاقامة لان اسمه لا يزول بذلك بخلاف
 السفر لان السبل ويعطيان جميع المؤنة لا ما زاد بسبب السفر قط ومؤنة من تزمهما
 مؤنته ولم يقدر والاعطى لاقامة الغازي ويجه كما يجسه الاخرى اعطاه لافل ما قلن اقامته
 ثم فان زاد زوجه ويختار النقل حينئذ لار الحرب الساجدة أو تنزل اقامته ثم لعلمة المسلمين
 منزلة اقامته ببلد المال (و) يعطيه الامام لا المال لا امتناع الابدال في الزكاة عليه (فرسا) ان
 كان ممن يقاتل فارسا (وسلاحا) وان لم يكن بشره ما ياتي (ويصرونك) أي الفرس والسلاح
 (ملكاه) ان اعطى الثمن فاسترى لنفسه أو دفعها له الامام ملكه اذا رآه بخلاف ما اذا
 استأجره أو أعاره لبلد الكونغ ما موقوفين منه فله شرائها من هذا السهم وبهاؤها
 ووقفها من نسبه ذلك عاريه زاد الامام لا يملكه ولا تحذفه منه وان تغفل القول قوله
 فيه يمينه كالدفع لكن لما وجب رد ما عندنا فله الحاجة منها اشياء العارية (ويعاها) أي
 من جهة الامام للغازي (ولان السبل ممر كوابن كان السفر طويلا أو) قصيرا ولكنه
 (كان ضياعا لا يطبق المني) بالضابط المار في الحج كما هو واقع دفعا لضرره وبخلاف ما اذا
 قصر وهو قوي وأعطى الغازي ممر كوابن غير الفرس كما علم من صريح العبارة لتوفر فرسه
 للحرب اذا ركوبه في الطريق يضعفه (وما ينقل عليه الزاد من متاعه) الحاجة اليه (الآن يكون
 قد رآه من نفسه) لا تنفاه الحاجة وافهم التعيير بها استرداد الممر كوابن وما ينقل
 عليه الزاد والمتاع اذا رجعوا هو كذلك ومحل في الغازي ان يملكه له الامام اذ رآه لانه الحاجة
 اليه أقوى استحقاقا من ابن السبل قلنا استردمته ولو ما ملكه اياه وشمل اطلاقه ابن السبل
 ما لو كان سفره للفرقة لكن يمت الزكشي منع صرف الزكاة فيها لضرورة اليه والاوجه
 جعله على ما اذا كان الحامل له على السفر التزعه فوي على المؤلف ما يراه الدافع والمعامل اجرة
 عمله فان زاد مسهمه علمه لرد الفاضل على بقية الاصناف أو نقص كل من مال الزكاة أو مسهم
 المصالح ولو رأى الامام جعل العامل من بيت المال اجرة أو وجالة جاز وبطل مسهمه فقتسم
 الزكاة على بقية الاصناف كالولي يمكن عامل (ومن فيه صفتا استحقاقا) لزم كذا كقبح غلام
 أو غار (يعطى باحداهما فقط) وانسيرة اليه (في الاظهر) لانه مقتضى العطف في الآية
 والثاني يعطى بهما لانهما من ان اخذوا الفرم أو الفرم مثلا فاخذ فرسه وبقي فقيرا أخذ
 بالفقر وان نزع فيه كثيرون فقامت مع كذا فذه الزكشي فاعاهاوا اخذهم جادة واحدة أي أو
 مريبا ولم ينصرف في المأخوذ أولا كذا فذه الشيخ رجه الله امان زكاتبين فقيرا أخذ من

تقدم في الشرح من قوله
 ولو من غير معي كزوجي
 من شئت فالحاصل انه
 كان ينبغي حذف الفرج
 والمخرج منه (قوله) أو لا
 ان يترك أي بان يصرح
 بالترك حتى لا يتكرر مع
 الاعراض التي (قوله)
 وبسبب غلبة أهل
 الفضل (المصدر مضاف
 لمعوله) (قوله) لان الضرر
 (قوله) اذا كان أي دخل
 (قوله) ويغفر النقل أي
 حيث كان المفقود
 المال أو الامام فله النقل
 مطلقا فلا يحتاج بالنسبة
 له لقوله ويغفر الخ (قوله)
 لا امتناع الابدال) صريح
 في ان الامام ابد المصاري
 فيه المصلحة المستحقين
 وقوله فاسترى لنفسه
 أي باذن الامام (قوله)
 للمار في الحج) أي بان يفتنه
 مشقة لا تختمل عادة
 (قوله) ولو لم يملكه أي
 شيئا (قوله) والاوجه جعله
 الخ) قضيت انه اذا كان
 الحامل على السفر مجرد
 التزعه لا يعطى ويضافه
 ما جزم به بقول المصنف

وعدم العسفة من قوله ولو سفر تزعه الان يحصل الاول على ما اذا كانت التزعه جامعة على اختيار واحدة
 طريق يسلكه مثلا لا في أصل السفر فلينأمل أو كانت التزعه لأز النجوم مرض به (قوله) يعطى باحداهما أي علمت تكن
 احدي المقتنين الفقر والاخرى التي فانه يأخذ بصفة البت لا بصفة الفقر والمخني انه يعطى من سهم البتالي لا من سهم الفقرا
 كما صرح في كلام السارح بعد قول المصنف والراجح وانما من المسكين وان السبل

هنا أي في الأمراض وهذا من كلام الفارق (قوله أي عيوبه) تفسير لسبوه (قوله وهي ذكر الغير بحالسه أو في نحو ولده الخ) أي بان يقول فلان الفاسق أو أبو الفاسق أو زوج الفاسقة مثلاً وخرج بذكره ذكر ولده أو زوجته فقط من غير تعرض
 في فصل في قصة الزكاة بين الأصناف (قوله وما يتبعها) أي من من الوسم والإعلام بإحدها (قوله يجب استيعاب الأصناف) في فتاوى السبوطي في كتاب الزكاة ما المراد بتقرير البلد الذي ١٢٩ تصرف إليه الزكاة هل هو من

أدرك وقت الوجوب
 بنية تقطع الترخص أم لا
 فأجاب بقوله المراد بتقرير
 البلد من كان يولد المال
 عند الوجوب بصرح به
 الإمام وغيره سم على
 ج وبإشارة على منهج
 فرج هل يشارك القادم
 بعد الحلول الموجودين
 منده غير يشاركهم أن
 كانوا غير محصورين ولا
 فلا وهو هكذا مذكور
 وأما شئنا ج بخلافه
 الآن يحمل كلامه على
 المحصورين (قوله ولو
 زكاة الفطر) معناه قوله
 وان اختار جمع أي من
 حيث التفتوى (قوله
 لثلاثة قراء) قضيت أنه
 على هذا لا يدفعها للخبر
 الفقير والمساكين من
 ذوي السهمان وعليه
 فضاف ما اختير في زكاة
 المال من دفعها الثلاثة
 من ذوي السهمان وان
 لم يكونوا من الفقراء لم يكن
 قال ج بعد قوله أو
 مساكين مثلاً وهي
 تقتضي النسوية بينهم

واحدة بصفة ومن الأخرى بصفة أخرى كذا زاهي ما أخذ من التي عاشر
 (فصل) في قصة الزكاة بين الأصناف ونقلها وما يتبعها (يجب استيعاب الأصناف)
 الخاتمة بالزكاة ولو زكاة الفطر وان اختار جمع جواز دفعها الثلاثة فقره أو مساكين
 وآخرون جواز لو واحد أو أطال بعضهم في الانتصار به بل تقل الروايات عن الأئمة الثلاثة
 وآخرين جواز دفع زكاة المال أيضاً إلى ثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار لمعذر
 العمل بمذهبن أو لو كان الشافعي جالفاً به اه (ان قسم الإمام) أوثانيه (وهناك عامل)
 لم يصل الإمامه شيأ من بيت المال لان اقتضاهما أضافها إليهم جميعهم فلم يميز حرمان بعضهم
 كالأوصى أو أقر أو يزوج أو يكره وما تشبهه الذي عن الإداري وأقره من ان يحمل جواز
 إعطائه حيث لم يوجد متبرع ممدود فالأوجه وقال السبكي وغيره جواز وان وجد فيبقى
 ان أذن له الإمام في العمل وان لم يشترطه شيئاً وان شرطه أن لا يأخذ شيئاً لا يستحق ذلك
 بالعمل فريضة من اقتضاهما فلا يحتاج لشرط من الخلق كما يستحق القنينة بالجهاد وان لم
 يقصد الاعلاء كلمة الله تعالى فلا يخرج عن ملكه الا بما نقل فيمضى في الأخيرة حصة الصنف
 كلهن وجد من أفراد (والأ) بان قسم المال أو الأمام ولا عامل هناك أو جعل للعامل أجره
 من بيت المال وكانهم لم يخطروا هناك لكونه فريضة لان ما يأخذ من بيت المال في حكم
 البذل على ما ظنفت هنا بالكتابة بخلافهاتم (فالقصة على سبعة) منهم المؤلف كما مر بحالسه
 (فان فقد بعضهم) أي السبعة أو الثمانية ولم يبال بشمول هذا الفقد العامل لتفدية حكمه
 أي صنف ظا كثر أو بعض صنف من البلد بالنسبة إلى المال وحده ومنه ومن غيره بالنسبة
 للإمام (فعل الموجودين) تكون القصة فيمضى في الأخيرة حصة الصنف وعلى وجد من
 أفراد لان الممدوم لاسمهم قال ابن الصلاح والموجود الا ان أربعة فقير ومساكين وغارم
 وابن سبيل والامر كما قال في غالب البلاد فان لم يوجد أحد منهم حفظت حتى يوجد بعضهم
 وبمذكور هذا أيضاً بقوله والأفرد على الباقي ولا تنكر لاراد ذكرها الضرورة القسم
 وتم لبيان الخلاف (واد قسم الإمام) أوثانيه المفروض إليه الصرف (استوعب) ختم من
 الزكوات الحاصلة عنده أمد كل صنف) لسهولة ذلك عليه ولا يجب عليه استيعاب جميع
 الأصناف بزكاة كل مالك بل له إعطاء زكاة شخص يكاملها الواحد وتخصيص واحد بنوع
 وآخر بغيره لان الزكوات كلها في يده كازكاة الواحدة وجذا يميز ان المراد في قولهم أول
 الفصل بالزكاة الجنس ومحمل وجوب الاستيعاب كقوله الزكوى الذي يقبل المال فان قل
 بان كان قد ورثه عليهم لم يملكه الاستيعاب لغيره بل يقدم الاحوج فالأحوج
 أخذ من نظيره في التي (وكذا يستوعب) وجوباً على المعتمد (المالك) أو وكيله الاحاد

١٧ نهاية
 في الأخيرة بتأمل ما المراد بالأخيرة ولعلها معقولة في غير محلها الانتهاء في قوله التي فيمضى في الأخيرة حصة الخ وقوله ان
 جعل للعامل الخ تحرز قوله السابق لم يصل الإمامه شيأ من بيت المال (قوله بخلافهاتم) أي هو ما بالشرط ان لا يأخذ شيئاً
 فانه لو لم يأخذ من الزكاة شيئاً مع الشرط لكان ما يقابل سبعة بالكتابة بخلافه هنا فان الاجرة في مقابلة عمله لم يفته شيئ
 (قوله والموجود الا) أي في زمنه

لأنه قال لا يكون غيبة كما هو واضح ثبته (قوله ومجاهدة بضم) هو على حذف مضانين ليصح اللفظ أي ومن أنواع المباحة غيبة ذي مجاهرة الخ (قوله أن لم يسمع بالإعراض) هو بكسر هـ من الأعراض أي جعل وجوب الذكركان لم يسمع بالإعراض من الخطبة أي إذا ادّعى به فيمرض ولا يجب عليه الذكرك (قوله أن بازن الخ) أي بان كانت الخطبة (قوله أن انصهر المسفقون) هل يشترط حين تدفع إليهم الزكاة كونهم من بني آدم ولا حتى لو لم استحقاق جماعته في البلد من الجن يجوز دفعها إليهم فيه نظراً والأقرب أنه لا يجوز الدفع للجن لقوله في الحديث صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم إذا ظهر منه أن الإضاعة ماله هو وهو مقر أن بني آدم (قوله أي الناجزة) انظر المراجع اهـ سم على ج ويحتمل أن المراد مؤنثه بوليته وكسوة فصل أخذ ما بقي في صدقة التطوع (قوله وهو) أي ليلع وقوله المراد فيه أي ابن السبيل (قوله وإنما الفرد للمسلم) ١٣٠ أي من قوله وأفرده في الآية دون غيره لأن السفر محل الوحدة والافتراء

(أن انصهر المسفقون في البلد) بأن سهل ضبطهم ومعرفة عددهم عادة نظير ما تأتي في التكاثر (ووفيهم) أي ضللتهم أي الناجزة فيما ينظر (المال) السبيل عليه حينئذ وما وقع في كلامهم في موضع آخر من عدم الوجوب يجوز على ما ذهب إليه المالك قال (والأ) بأن لم ينصروا ولا انصهروا ولم يضمنهم المالك (يحب إعطائهم ثلاثة) كما ذكر من كل صنف لأنهم ذكر في الآية بلفظ الجمع وأقله ثلاثة إلا أن السبيل وهو المراد فيه أيضاً وقضاً أفرد المفسرين على أن إضافته للمعرفة أوجب هو مفعول فكان في معنى الجمع وكذا قوله في سبيل الله والحاصل أن المصروفين بصدقة قوام الوجوب ويجب استيعابهم أن كانوا ثلاثة أو أكثر ووفيهم المال فهم يجوز أن يكون العامل متقدماً حيث حصلت به الكفاية قال أهل صنف غرضه حسنة أو بعض الثلاثة مع القدرة عليه غرضه أقل مقبول ثم الإمام الغضائفي بما عدده من الزكاة لأن ما به يختلف المالك كقوله الملبوس وما كرم التفصيل بين المصور وغيره بالنسبة للتعميم وعدمه أما بالنسبة للثبوت وجد وقت الوجوب من كل صنف ثلاثة فأقل ملكوها وان كانوا ثلاثة المالك بنفس الوجوب ما حكمه استقرار ثبوتهم وان كان ورتبهم إضفاءً والمالك كما اعتده المالك درجة الله تعالى وحيثما تستعقل كذا منه والنية لسقوط الدفع لا لتأخر أخذ من نفسه لنفسه ولم يشاركهم في من حدث ولهم التصرف فيه قبل قبضه إلا لا امتداد إليه ولا براعته وان كان هو القياس إذا غالب على الزكاة التحديد كإشارته إلى الزكاة ولو انصهر صنف أو أكثر دون البقية فلكل حكمه وتقدم في الوكالة جواز التوكيل بما فيه وهما انهم يمكنون على قدر كفايتهم لأن المصلحة في هذا الباب كالمعسر (وتجب التسوية بين الأصناف) سواء أأقسم المالك أم لا أمامه وان كانت حاجته بعضهم أشد لا تنصيرهم ولأن ذلك هو مقتضى الجمع بينهم أو التبرك بهم حيث استحق العامل لم يزده على أجره مثله فإن زاد الثمن رد الزكاة إلى باقي ما بقي أو تنقص من الزكاة أو من بيت المال كالمعسر ولو تنقص منهم صنف آخر عن كفايتهم زاد منهم صنف آخر فاضل هذا على أولئك كما يصح عما يأتي في وقع في تصحيح التنبيه فصحيح نقله لأن تلك الصنف والمعتد خلافه (لأن أحاد الصنف) فلا يجب التسوية أن تنصير المالك لعدم انقباض الحاجات التي

(قوله فاضل أو أكثر) راجع لقوله ويجب استيعابهم لأن قوله يستفرون فاعلمت بما لو كانوا ثلاثة فقط كما يأتي في قوله أما بالنسبة للمالك حتى وجد الخ (قوله عما عدده من الزكاة أي دون سهم الصالح وعليه لو لم يكن عنده شيء من الزكاة هل يسقط ذلك أو يوقى لهم أن توجد زكاة أخرى فيؤدي منها فيه نظراً والثاني أقرب لاستحقاقهم به دخول وقت الوجوب فثبت على المفسر (قوله من كل صنف) أي من جميع الأصناف أو من بعضهم وكذا لو وجدت الثلاثة من صنف واحد وكتب أيضاً لطلب القيمة قوله من كل صنف شمل

ذلك الغرض أو المسافر إن زكاهم لا يشكليهم من أنهم إذا لم يخرجوا استردوا وأخذوا فليسوا من الغزاة والمسافرين وقيلهم إنهم إذا زكاهم قبل خروجهم تبرأهم لم يملكوا إلا دار يقال هو لا ماله انصهر وأملكوا مملوكاً مطلقاً والاصل خروجهم لو لم يمتوا (قوله ملكوها) أي وان لم يبقه وهـ (قوله إذا غلب على الزكاة) ومقتضى هذه العلة امتناع الاحتباس في الكفاية والتسوية (قوله وهما انهم) أي وتقدم هنا وذلك في قوله بقوله المصنف في تربيته عقاراً مستقلة ولا وجه أنهم يمكنون على قدر كفايتهم (قوله فإن زاد الثمن) أي عن الزكاة لأن الزكاة هي حصة العامل إذا أقيمت على ثمانية أو ما دون الثمن أن لم توجد الثمانية بل وجد بعضهم (قوله رد) معتد وقوله قل لا تؤثرك أي في بلد آخر

خامسة من النواع (قوله والاولى ضبطه بالعرف) وهو مرد الفتل كما اشار اليه لا ذري حيث غنره به (قوله محمول) أي
كلالة. (فصل في اركان النكاح) (قوله كما حكاها ابن حنبل في كتابه المسمى بالاشراق) (قوله

(قوله وبه فرق هذا) أي قول المصنفين آحاد المصنف وما قبله هو قول المذاهب فوجب التمسك بقوله (قوله والاولى ظهور منع نقل
الزكاة في غيره) ما حده المصنف الذي يمنع نقل الزكاة اليه في ردود المتجه منه ان ضابطها في البلد ونحوه ما يجوز الترخيص
يلوذه ثم رأيت ج مضمي على ذلك في تناوبه في نفسه أنه يمنع نقلها الى مكان يجوز ١٢١ فيه التصريح بجواز المال ما يجوز

من شأنه التفاوت ثم نسب التمسك الى ان تساوت ما جاء به بفارق هذا ما قبله بان الاصناف
محمودون في ثمانية فافل وعد كل صنف غير محصور غالبا فسقط اعتباره (الا ان يقسم
الامام) اوتابا به وهناك ما يبدد صدق الزرع (في حرم عليه التفضيل مع تساوي الحاجات) التي
من شأنها التفاوت لان عليه النعم فكذا التسوية ولا مناهم فلا خوات بينهم عند تساوي
ما جاء به بخلاف المالك فلهما وهذا ما جرى عليه الا في شرحه عن التفضيل وهو التمسك وان
قال المصنف في الروضة قلت ما في الثقة وان كان فربا في دليل فهو خلاف مقتضى المطلق
الجمهور واصحاب التسوية وجرى عليه ابن القري المالواختلفت الحاجات في اعيانها المتوطنون
أولى عند عدم وجوب التسوية وعلى ما في الكتب تسوية التسوية عند تساوي ما بينهم وفارق
هذا ما قبله ان الاصناف محصورون في ثمانية فافل وعد كل صنف غير محصور غالبا فسقط
اعتباره وجاز التفضيل (والا يظهر منع نقل الزكاة) من بلد الى بلد (الوجوب الذي به المستحقون الى بلد
آخر فيه مستحقوها تصرف اليهم لغير المصنفين صدقة تؤخذ من اغنيائهم وترد على فقراءهم
ولا امتداد لطعام اصناف كل بلد الى الزكاة ما فيها من المال والتقل وحشمه به فافرق
الزكاة الكفارة والصدقة والوصية لفتقها أو صا كين اذ الم ينص الموصي ونحوه على نقل
اغيره والثاني الجواز لا مطلق الاية وتقتل عن أكثر العلماء استمراره واذا منعنا النقل حرم
ولم يصروا على من اتاحه الحكيم يبلد المال لا المالك ان العبرة ببلد المدين لا بالدين لكن الاوجه
ان له مصرفا في أي بلد شاء لان ما في الذمة لا يوفى ما به محلا مخصوصا لانه امر متقدر
لا محسوس فاستوت الاماكن كلها اليه فيعتبر مالكوه محله في دين يلزم المالك الاخراج عنه والا
بان كان في ذمة قوم يلزم اخراجها عنه حاله فيستحل ان المدة يحمل قبضه منه فيخرج حينئذ على
مستحقه جميع زكاة السنين السابقه ويحل له الا اول فيعتبر هذا ايضا لا بالقبض تبين
تعلق وجوب كل حول مر به وقد كان حينئذ غير موجودا لكان أي الوجود لدرجة التفضيل
باعتبار بلد المدين ومحل ما تقرر في مال مقيم يبلد أو بادية لا نظم عنها اما الامام فله نقلها
مطلقا لما امر ان الزكوات كلها في يده كزكاة واحد وكذا السامي بل يلزمه نقلها للامام اذ
يأذن له في تصرفها ومنه تقرر له دخل فيما بان له مال الامام غيره ولن يجازه النقل اذن المالك
فيه فيما يظهر لكن لا ينقل أو يأذن الا في عمله لا خارجه كما يؤخذ مما مر في زكاة الفطر وقد
يجوز المالك ايضا كما لو كان له في كل محل مشرونة شاء فله اخراج شاءه باحد ما حذر من
التشخيص مع الكراهة وكان حال الحلول والمال ببادية لا مستحق فيه فافرقه في أقرب محل

أم لا وسواء مال غيره وماله لان ولايته عامة وقوله ومنه فاض أي مثل السامي (قوله بان لم يولها الامام غيره) أي بان ولاه
الامام ولم يول غيره وقوله حذر من التشخيص مع الكراهة انظر ما طرشه في انظر وجع من الكراهة وقد يقال طرشه ان
يدفعه الامام أو لسامي أو يخرج شاتين في البلد ويكون متبرعا بالزيادة وقياس ما تقدم في دبر ان زكاة أن يقع الجميع واجبا
لصدمة نافي التبرئة (قوله والمال ببادية) كالبادية البصرة فافرقه بقصر الزكاة لا قرب بلد المحل حولان الحلول ولو
كان المال للتبرئة ولم تكن له قيمة في البصرة أو قيمة قليلة بالنسبة لغير البصرة في أي اعتبار أقرب محل من الجبروع فيه بمن
منه وعمله اذ يمكن في الشبهة من مصرفه في أي

فقال تزوجت مع امرأة الفقه تزوجته وهي الأصوب لما مر (قوله فيه الواجح) أي في مسئلة التوبة أي قوله فيها
 لكن خرم غير واحد به لا بد من زوجته أو زوجها أي مع قوله لفلان في الشق الثاني وظاهره أنه لا يشترط قوله فلا تنفي
 الشق الأول فليراجع (قوله وفي ١٣٢ تعليق البغوي الخ) من جملة كلام المنظر كاي لم من قول الشارح انتهى لكن ليس

في كلام الشارح ما يصح
 تسليطه عليه وميلوه
 الفقه وقد قيل في صحة
 تزوجت أو نكحت نظر
 لترده الى قوله انتهى
 قوله وفي تعليق البغوي
 الخ من جملة ما قيل (قوله
 لان هذا انشأ شرا)
 قال الشهاب سم لوجه
 لكونه انشاء مع خصوص
 (قوله ولو عدم) من باب
 طرب اه مختار (قوله
 قبض الساعي) مفهومه
 انه لا مؤنة عليه اذا ذهبا
 للامام (قوله وقوعها
 في خطر) أي هلاك (قوله
 فان وجد) الاول أو وجد
 (قوله فيرد بالنصب) أي
 لاه في جواب النفي ويجوز
 رفعه بتقديم مبتدا
 أي والافهور بحاي يجب
 رده (قوله وان نص على
 ذلك) أي اعطاء نفسه
 وعونه وان عينه لا يأخذ
 من غير اقرار لانه بصير
 قابضاً مقبضاً من نفسه
 فان اقر به جاز (قوله فكان
 ما يأخذ) أو المقتضى خلافه
 حيث لم يستأجر ما اذا
 استأجر فيجبوز كونه
 هاتماً أو مسلطاً (قوله ولا الحرية) وقياص ما مر من جواز توكيل
 الصبي في ضرورة الزكاة مدم اشتراط البلوغ حيث عينه ما يأخذ وما يدفعه (قوله ويجب على الامام) هل واولع أنهم
 يخرجون الزكاة ويحمله مالم يعلم أو يشك تردديه سم أقول والا قرب الثاني بشقيه لانه مع عمله بالاخراج لا فائدة له بل يست
 الا ان يقال فائدة نقلها للمحتاجين وامكان التعميم والنظر فيما هو اصح

الاس

هاتماً أو مسلطاً (قوله ولا الحرية) وقياص ما مر من جواز توكيل

الصبي في ضرورة الزكاة مدم اشتراط البلوغ حيث عينه ما يأخذ وما يدفعه (قوله ويجب على الامام) هل واولع أنهم
 يخرجون الزكاة ويحمله مالم يعلم أو يشك تردديه سم أقول والا قرب الثاني بشقيه لانه مع عمله بالاخراج لا فائدة له بل يست
 الا ان يقال فائدة نقلها للمحتاجين وامكان التعميم والنظر فيما هو اصح

الضيمر ومتعضلا لخبار أو قرى سامنه مع عدمه اه (قوله وايدال الخ) معطوف على فتح ناهلكام (قوله ان لم يطل
 الفصل) أي بين لفظهما اذا لم يقل المتأخر الا بعد لفظ المتقدم (قوله وقوله ذلك) أي بان قال بعد العقب الكافية فوبت بما
 قلته النكاح (قوله اشتراط اللفظ الصريح في الاختلاف) أي ولا تنكح الكافية على المذهب (قوله لمن عنده) لا اخفاء
 (قوله ولا يصير التأخير) أي فان آخر وتلف المال في يده ضمن ذلك (قوله مباح وسه) ومنه ما جرت به العادة في زمننا من
 وسه المتضمنين أموالهم بكافة أسماهم على ما يسمون ولوا شملت أسماؤهم على اسم ١٣٣ معظم كسب الله ومحمد وأجد

لكن ينبغي ان لا يردوا
 في الوسع على قدر الحاجة
 فاذا حصلت بالوسع في
 موضع لا يصحون في
 موضع آخر لم يفسد من
 التعذيب العموان بلا
 حاجة فان انتقل المالك في
 الموسوم من مالك الى
 آخر ما زلت في ان اسم بما
 يسل به انتقالها اليه
 وظاهر كلام الشارع ان
 الوسع لما ذكر مباح وان
 يتميز بغير الوسع (قوله
 ودون ميسم البقر والغنال)
 ظاهره انها مستويان
 (قوله وهو أولي) أي صفرا
 (قوله أو فاء التيء كلف)
 أي وان كان غيره أقل منه
 ولا يجب عليه تصغيره
 أيضا (قوله وكذا ضرب
 وجهه) أي الأدي وان
 كان خفيا ولو بقصد
 المزاح والتصيد جاز كر
 الاجماع فيه وما وجه
 غيره فيه الخلاف في
 وسه والراجح منه التصريم
 (قوله الاضمار ما كقول)
 أي ويشرط اعتدال الزمن
 أيضا (قوله حيث الحق)

الناس خلاف نحو زرع وغر لا يسن فيه ذلك بل يبعث العامل وقت وجوبه من اشتداد
 الحب وادراك الثمر كما قاله الجرجاني وغيره لانه لا يختلف في الناحية الواحدة كثير اختلاف
 والاشبه بكافة الاذرى انه لا يبيع في زكاة الحبوب الا عند تصغيره باختلاف الثمار فانها
 تفر من حيث فان يبعث خارجا يبعث الساعي الا عند حفاها ومعلوم مما مر ان من تم حوله
 ووجد الضيق ولا عنده بلزومه الاد لغر ولا يصير التأخير للمجهول لا الصغير (وبين وسه
 ثم الصدقة والتيء) وخيله وجبره وبغاله وقلته لا يتباع في بعضها وفيما في الباقي لتتميز
 ليردها واجدها ولا يملكها المتصدق فانه يكره ان تصدق بشئ ان يملكه من دفعه له بغير
 ضوابط اما ضوم غيرهما فباح وسه وهو ميملة وقيل محبة التأثير بغيره وقيل المحملة
 للوجه والمجبة لسائر البدن ويكون (في موضع) ظاهرا صلب (لا يكثر تسمره) لينظره والاولى
 في القم آذناها وفي غيرها غنزاها كون ميسم الغنم الطير فوقه البقر فوقه الابل والوجه
 ان ميسم الغنم فوق ميسم الجردون ميسم البقر والغنم وان الغنم فوق الابل ويكتب
 على ثمن الزكاة ميسرها من غيرهما من زكاة أو صدقة أو طهرة أو فقه وهو ابرك وأولى اقتداه
 بالسلف لانه أقل ضررا للثة حروفه قاله الماوردي والى في حكاية في المجموع عن ابن
 الصباغ واقره على ثم الجزية بخرقة أو صغار بضع الصاد أي ذلوه هو أولي وانما جاز قطع انها
 قد تفرغ على التماسه لان الفرض التميز لا لا كرو قد مر ان قصد غير الدراسة بالقرآن
 يخرج عن حرمته التقضية لحرمة مسه بلا طهر وبه رد مالك السنوي ومن تبعه هنا الحرف
 الكبير ككاف الزكاة أو صاد الصدقة أو جيم الجزية أو فاء التيء كلف كما قاله الاذرى
 (ويكره) الوسع لتفسير ادى (في الوجه) انتهى عنه (قلت الاصح) تفرجه وبه جزم البغوي و
 صحيح مسلم) خبر فيه (لن فاعله) وهو مرسل الله عليه وسلم به لوقوس في وجهه قال
 لمن الله الذي وسع وجهه وحينئذ قال بالكرهاه أراد كراهة التصريم أو لم يسله هذا (واقفه أعلم)
 اما وسه وجهه الأدي فخر ابا الاجاع وكذا ضرب وجهه كما يأتي في الأثرية ويحرم الخشاء
 الاضمار ما كقول والوجه ضبط الصغير بالعرف أو بما يسرع معه البرع وتلف الاله قد
 يرجع لمقابله ويبحث الاذرى تفرج ان الزكاة ليل على البقر كثيرا لتمازج خدمته ان كل انزله
 مضطررا لا يتحمل عادة كذلك به يرد تغليظ بعض الشارعين حيث الحق ان الزكاة ليل على
 الجبر بمكسه في الكراهة ثم ان لم يحفل الا ان الفرض لم يذكر جنته انجبت الحرمة
 فوه فصل في حصة التطوع وهي المرادة عند الاطلاق غالبا (صدقة التطوع سنة)
 مؤكدة للاثبات والاحاديث الكثيرة الشهيرة فلهذا انفس الصبح كل امرئ في ظل
 صدقة حتى يفصل بين الناس وقد تحرم ان علم أي ولو يغلب طه أنه يصرها في مصيبة

الاولى بين الحق لان المخطر غير الحق فوه فصل في صدقة التطوع (قوله عند الاطلاق غالبا) أي لا يقد تطلق على
 الواجب كزكاة وهل نطق على التذرع والكفارة ودما الخ لا يفسد تطوع في كلام الله به وشرحه الشيخ ما يفيد الثاني
 (قوله حتى يفصل بين الناس) أي في يوم القيامة (قوله انه يصرها في مصيبة) وهل يملكها حينئذ أم لا يسه تطوع الاقرب
 الاول ولا يلزم من الحرمة عدم الملك كما في بيع العنب لمعاصر الخمر

انه ما رتول الشلوح على الجلبه لا اعمل منا وان اقلده مبيع الشلوح هنو المبره الاولى المتفقه وقد اتي فيها ما راجاه
التاخر الحلي عاتبه عليه الشارح هنا فكان على الشلوح ان يصير عاها اعم ثم يقول وتماثل الشلوح بلبسه لا بيان
الصنالح (قوله في قوله قد زويتكما) صوابه في قوله قال (قوله بعد يتيقنه او ظنه صدق الخبر) ليس هذا من جمل ما نقله

(قوله يمكن جريان ذلك) أي الوجوب المفهوم من يجب لعمه طر (قوله انه يلزم للموسرين) راجع الفرق بين هذا لو ما ذكره
في المضطر وقده وربما ذكر في المضطر المحتاج ما اذا كان الباذل من غير اياه بر او كان المضطر غنيا لكن قدما ما نقله
ووجهه مع غيره الملازمه دفعه بمجاافلا اشكال اه سم على ج (قوله وان لم يكنه ما له اوكسبه) يؤخذ منه ان المراد
بالقني هنا ما شغل القادر على الكسب (قوله عدم الاعتبار) أي انه اخذ الصدقة (قوله وبكره) أي القني (قوله ويحرم
عليه) أي القني ولو بالقدره ١٣٤ على الكسب وحيث قد غلبت الاستثناء لا عن التزالي وانهم قوله ان اظهر

الفاقة انه لا يحرم عليه
السؤال ان يعرف حاله
(قوله ان اظهر الفاقة أي
اوسال اه ج أي ومنه
حرمه القول حينئذ
المدفوع اليه أي فيمالو
شيئا الشهاب الرمي اه
سم على ج وقول سم
المدفوع اليه أي فيمالو
سأل امالو اظهر الفاقة
وظنه فانه من عظمه
يملك ما اخذه لا يقبضه
من غير رضا من صاحبه
اذ لم يسمع له الاصل على
الفاقة (قوله واستثنى)
أي التزالي (قوله مالو
كان يستغرق الوقت) أي
بحيث كان اشتغاله بالم
يتمه من الاكتساب
ومنه مالو كان الزمن
للاذي يزيد على اوقات

لا يغلب في المضطر تصرفهم بعدم وجوب البذل الا بوضع ولو في الذمة لمن لم يكن معه شيء
نعم من لم يتأهل للالتزام وليس له ثم ولو يمكن جريان ذلك فيه وسأاتي في السبره يلزم للموسرين
على الكفاية فتعطل اطعام المحتاجين (وتعطل لقني) ولومن ذوى القربى غير تصدق اليه على غنى
قلعه ان يستغرق وقتا آتاه الله وبكره ان تعرض لاختها وان لم يكنه ما له اوكسبه الا يوما
وليظهروا الوجه اخذ اعاصم اقامه للاعتبار يكسب حرام او غير لائق به قال الاسنوي
وبكره اخذها وان لم تعرض لها ويحرم عليه ذلك ان اظهر الفاقة واستثنى في الاحياء من
تصرف سؤال القادر على الكسب مالو كان يستغرق الوقت في طلب العلم وقبضه ايضا سؤال
القني حرام لن وجدا يكفيه هو ومعه في يومهم ويلتزم ومستمعهم آتية يحتاجون اليها والوجه
جواز سؤال ما يتبع اليه بعد ذلك وان كان السؤال عند خاد ذلك غير متيسر والامتنع
وقيد بعضهم غاية ذلك بسنة ونزع الاذرى في التقديم لو بحث جواز طلب ما يحتاج اليه الى
وقت سلمه عادة تصير السؤال والا طاعه ولا يحرم على من علم شيء ماثل او مظهر لفاقة المدفع
اليه خلافا لا ذرى حكما لم يحرم عليه ما في شرح مسلم لان الحرمة انما هي لتزوره
باظهار الفاقة من لا يطعمه لو علم غناه من علم واعطاه لم يحصل له تقرير ومعلوم ان سؤال
ما يحسدوا له من الاصدقاء فهو حرام على الا يشك في رضائانه وان علم شيء اخذته لاحرمه
فيه ولو على النفس لا يتبادر المسامحة به ومن اعطى لوه فظن به كفترا وصلاح او نسب
او علم وهو في الباطن بخلافه او كان به وصف باطن بحيث لو لم يطمعه حرم عليه الاخذ
مطلقا ويجري ذلك في الهدية ايضا فيما يظهر بل الوجه الحاق سائر عقود التبرع بها
مكسوبة وهبة ونذر وقبول الا ذرى نذر الشزوع قبول صدقة التطوع
الا ان حصل للمعطي ضرر او قطع رحم وهو محمول على ما اذا كان في الاخذ ضرر
في الحل او هنك لمرؤاة او نفع في تناول سائر ما راضه خبرنا انك من هذا المال

الاشتهال لا يتأثر فيه الا اكتساب عادة فهو كالعدم (قوله سؤال القني حرام) أي موع ذلك يملك وانت
ما اخذه وحل حرمه السؤال في غير ما اعتدوا له على ما ياتي (قوله وآتية يحتاجون اليها) قال في القوت عن الاحياء
ويكنى كونها خزينة اه سم على ج وظاهره وان لم تلق بهم وينبغي خلافة (قوله ونزع الاذرى الخ) مقبول قوله ما اعتد
سؤاله أي كظم وسواك وقوله انما هو لتزوره وقضية التعليق بما ذكرناه لا يحرم عليه سؤال من عرف بصله لعدم تقريره
(قوله حرم عليه الاخذ مطلقا) هل يملك في هذه الحاله على قياس ما ياتي من قوى شيئا الشهاب الرمي الى اولو يعرف بصله
يعلى هنا لاجل ذلك الوصفية نظر والثاني اوجهه ما لم يوجد قبل بخلافه وعليه فهل يطل الوقوف والتنقيب نظر ثم رايته
قوله الا في وجب حرم الاخذ يملك ما اخذه الخ تعين الفرق لكن في بطلان ذلك عدم انتقاد الوقوف والاذر اه سم
على ج وقد يقال لا يلزم من عدم مطلق المدقة بطلان الوقوف والتنقيب لاجل افعالهم لاجل افعالهم موعودة والاقر بعد مته
(قوله وهو محمول) أي نذر التزهر

الشيطان وإن أذاه صنيع الشارح بل هو تمييز الشيطان لهذا القول كما سيصرح به في قوله ثم قال لا يجب فرضه الخ
المعنى لنقص ما أضافه هذا المصنف فكان الأمر بسحق قوله بعد تبيينه الخ لبيان قوله ثم قال لا إلها كاهر كذلك في شرح

(قوله وأنت غير مستتر) أي حترض السؤال (قوله متى أدل نفسه) ومنه بل أقعه ما اعتمد من سؤال اليهود والنصارى ومع ذلك شك ما أخذه حيث لم يطمع على ظن حقه ليست فيه (قوله وألح في السؤال) ظاهره وأن لم يؤذ السؤال اه سم على ج (قوله أو أذى السؤال لم اتصافاً) أي ومع ذلك شك ما أخذه (قوله وإن كان محتاجاً) أي الآن يضطر كما هو ظاهر اه سم على ج (قوله وحيث أعطاه) أي وحيث حرم السؤال ملك ما أخذه بخلاف جهة المباح في الوقت كالتي هي صفنا الشهاب الزملي اه سم على ج وكتب أيضاً قوله حيث أعطاه إلخ وقضيته له أو أعطى غنياً ظنه فقيراً ولو علم غناه لم يطمع له ملك ما أعطاه لما عر عن فتاوى صفنا أنه حيث حرم السؤال ملك لا اتخذ ما أخذه بنفسه ١٥٣ جله على غير ذلك وإن منظره

الغاية لك الآن يكون

التصديق لوعليّ حاله لم

المستأجر والمالك
في كل سنة

يعطيه وهو يعيد ما صرح
بالأشياء التي لا تُرى

به الشارح ان كل من اخذ

وطن الادافع فيه صفة

لولاها لم يدفع له ولم تكن

فمنعواك ما أخذوا حرم

علمونهم، وانه اذا اظهر

عليه ليوم واحد في الشهر
مئة ألف كذا وكذا

صحة لم تكن فيه فالعمر

اوسال علی وجه اذل به

نفسه حرم عليه الاخذ

ولكن بما أننا أخذنا إذا

كانت تحت لوعلى الدافع

منه الى المعتصم من الدافع

بجاءه لم يسمع من الداع
الذي لا يتورع

إليه (فوه يتعين حمل

أوله) هو قوله تعالى

السؤال وقوله وثانيه

هسوقموله والى انبرد

الدائل (قوله على نحو

وأنت غير مستشرف ولا سائل لتخذه وفي شرح مسلم وغيره متى أخذ نفسه أو الخ في السؤال
أو أذى المسلم حرم اتفاقا وإن كان محتاما كما في أبيه ابن الصلاح وفي الأحكام متى أخذ من
جورته المسئلة على ما بين باعث العطى الحايضه أو من الحاضرين ولولا ما أعطاه فهو
حرام أجماعا ويلزمه رد اهـ وحيث أعطاه على غنى مفعو عوفى الباطن بخلافه وأولع بما به
لم يعطه لم يحل الا تخدما أخذته كعبه الماد في الوقت كما قاله بعض المتأخرين وهو ظاهر وما
ذهب إليه الجيلي من حرمة السؤال بالله تعالى أن أدى إلى تضيق ولم يأمن أن يردو إلى أن
رد السائل صغيرة ما لم ينهروا الاكبيرة يتعين جل أوله على ما إذا أدى بذلك وثابته على نحو
مضطرب مع العلم بحاله والاعتصوم بما قاله غريب (وكافر) تنسب على كبد وطبة أجر ومن
كلامه الحري وبه صرح في البيان عن الصبري ولكن الأوجه كما قاله الأذري أن ذلك في
له عهد أو ذمة أو قرابة أو برجي إسلامه أو كان يابدا بناسير ونحوه فان لم يكن فيه شيء من
ذلك فلا ياتی منع اعطاه من خصصة التطوع (ودفعه سرا) أفضل منه جهرا الاية ان
تدوا الصدقات فتعماهي ولان غنما بحيث لا تمل شمله ما انتقبت بعينه كما عين الله البقرة
في اخفاءها من السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله ثم ان كان من يعتقده به
وأظهره الناس من غير راي ولا صفة فهو أفضل لما لا زكاة فظهرها أفضل اجماعا كما
في المجموع وقول الماوردي الائمال السلطان محمول على ما لو افق محذور او انه وضعف
(وفي رمضان) لا يباح في عشره الا خيرا أفضل لغيره الصدقة أفضل قال في رمضان ولغير
الغناء عن الكسب فيه وبليه فيما يظهر عشر الحج في الاماكن الشريفة كمكة ثم
المدينة وعند الامور المهمة كتنزوه ومن سفر وكسوف واستسقاء أفضل وليس المراد
بذلك ان من اراد صدقة نذبه تأخيرها حتى يعمد كزبل الاعتناء فوجود ذلك بالكثير
منها فيه لانه اعظم أجرا وأكثر نفعه (واقرب) تنزهه فتنه أولا الاقرب فالأقرب من المحارم
ثم الأرواح والوجه ثم غير المحرم والرحم من جهة الأب ومن جهة الأم سواء ثم محرم الرضاع

والأدب في انجبه كبرية (قوله ان ذلك) أي ان عمل احتسابه في حقه فيمن الخوهي ظاهرة ويعلم ان المراد من حله على الثاني والكافر الاحتساب وبعبارة سم على منهج قوله وكافر أي ولو جرحا خلافا لبعضهم اه ج (قوله فان لم يكن فيه شيء من ذلك فلا) أي فلا يستحب له (قوله وبأن منع اعطاه) أي الكافر (قوله كنز ومريض) أي له أو غاضبه كثر به أو صدقه بغير حق قال سم على ج في فتاوى السبوطي في كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكره كراهة تنزيها وعطاه السائل فيه قرينة ثاب عليها وليس بمكره فضلا عن أن يكون حراما هذا هو المتقول الذي دللت عليه الأحاديث ثم اطال في بيان ذلك اه وقول سم السؤال في المسجد ومثله التعرض ومنه ما جرت به العادة من القراءة في المساجد في أوقات المأوا لتستدق عليهم وشمل ذلك أيضا ما لو كان السائل في المسجد يسأل غيره فيكره ذلك هذا كله حيث لم ندع اليه ضرورا ولا انتفت الكراهة

الرضي أو حذف قوله ثم قال الخ والاثبات بأي التفسير يقبل قوله بعد بيقينه الخ فبعد أن هذا التفسير ليس من جملة ما نقله
الشيخان وإنما هو تفسير له (قوله لما تقر) أي من الاحتياط هنا (قوله وهذا) أي بما ذكر من موافقه جمع من السلف
لا بن عباس (قوله فالتسكاح ١٥٤ أولي) فتدفع هذه الأولوية قبل المساواة بان التسكاح يرتفع بالثبوت بليل أنها ترفع بعده

وان بقيت آثاره بخلاف
البيع (قوله من تقي
صحتها) أي التوقيت
بعمره أو عمرها (قوله
كأنى آخر الخبر الخ) يعني
تفسير الشغار عياني
(قوله والمدوم الأظرب
أولى) أي من غيره من
بقية الأظرب وينبغي أن
يحمل ذلك إذا لم يظن أن
إعطائه يجعله على زيادة
الضرر لظنه أنه إنما أعطاه
خوفاً منه (قوله ودفعها
بعد القريب) أي ومن
في معناه من محارم الرضا
والمصاهرة الخ (قوله
وفي غيرها) عطف على قوله
في البدأ وفي غير البدأ
قال ج وفي غيرها الجار
أولى منه اه وهي أولى
(قوله وأهل الخير)
أي حيث كانوا فقراء (قوله
ومن البراءة) أي من
أرباء فلان أصاره فبين
غناه ففدت البراءة أو
بشرط الأصنافين
غناه يطلب مر اه سم
على ج وفيه أيضاً قول
المصنف عما يحتاج إليه
لم يصبه الحاجة بالنسبة
لنفسه فهل هي ما دفع

ثم المصاهرة ثم الولي من أعلى ثم من أسفل أفضل ويجري ذلك في محواز كاه أيضاً إذا كانوا
بصفة الاحتفاق والمدوم الأظرب أولى بغيره والحق به المدوم غيرهم (و) دفعها بعد
القريب إلى (جار أفضل) منه لغيره فعمل أن القريب البعيد الدار في البلد أفضل من الجار
الاجنبي وفي غيرها وأهل الخير والمحتاجون أولى من غيرهم مطلقاً وبكره كافي المجموع عن
الشيخ أبي حامد وأقره الأخذه من يسده حلالاً وحراماً كالسلطان الجائر وتختلف الكراهة
بقلة الشبهة وكثرة ولا يحرم إلا أن يتقن أن هذا من الحرام الذي يمكن معرفته صاحبه وقول
الغزالي يحرم الأخذه من أكثر ما له حرام كذا معاملة شاذ آخره أي على أنه في بسطه جرى
على المذهب فحمل الورع اجتنب معاملته من أكثر ما له راقلاً وإنما يحرم وإن غلب على
أنظر أنه بالان الأصل المعقود الأملاك البدول يثبت ثمانية أصل آخرها ضرورة خاصته
ولم يرد بالبقية الظن اه قال غيره ويجوز الأخذ من الحرام أن قصد به رده على مالكه ما لم يكن
مقتباً أو ما كلاً أو شاهداً فيلزمه التصريح به إنما يأخذ به رد على مالكه لتسليسه واعتقاد
الناس في صدقه ودينه فيردون فتوافه وحكمه وشهادته (ومن عليه دين أوله من تلزمه نفقته
يستحب) اه (ان لا يتصدق حتى يؤدي ما عليه) تقديم لآلهم وعيادته الرضا وضوءه والحرر
لا يستحب له أن يتصدق في الأولى أو لأن أهمية الدين أن لم تقتض الحزمة على هذا القول
فلأقل من أن تقتضي طلب عدم الصدقة قال الأذهرى وهذا ليس على الإطلاق إلا بقول
أحد فيها أنظر ان من عليه صدق أو غيره إذا تصدق بضعه وغيب عما يقطع به لوقوعه لم يدفعه
لجهة الدين أنه لا يستحب له التصديق بمثلها الراد أن المسارعة لبراءة الذمة أولى وأحق من
النطوع على الجملة (تلت الأصم تحرم صدقته) ومنها البراءة من له مومر فيما يظنهم وقوا
وله بهينة (بما يحتاج إليه) حالا (لنفقة) ومؤنة (من تلزمه نفقته وأولون) ولو مومر جلاله
أولاً (البرجو) أي يظن (له وظه) حالاً في الحال وعند الحول في المؤجل من جهة
ظاهرة (والله أعلم) لأن الواجب لا يجوز تركه لسنة ومع حزمة التصديق عليه إلا حذراً
أقرب به إلى الدرجة لله تعالى وما يحرم من المجموع من التحريم عما يحتاجه لنفقة نفسه محمول
على من لم يصبر على الإضافة وعليه حمل قولهم في التبعيم يحرم على عطشان أيتها عطشان
آخر فلا ينافيه ما يحرم في الرضا من جواز ذلك إذ هو محمول على من لم يصبر على ما ذكر
وعليه يحمل قولهم في التبعيم يجوز المضطر ابتداء مضطر آخر مسلم ولا يرد على الكتاب لأن
من تلزمه نفقته يشمل نفسه أيضاً واستشكل جمع ذلك ثبات كثير من الأصناف والسلف
تصدقوا بما يحتاجونه لغيره محمول على ملهم من عيالهم التكامل الرضا والصبر والزيادة
كما يدل على ذلك قولهم لو كان من تلزمه نفقته بالغا فلا رضى بذلك مسكان الأفضل
التصدق أما إذا ظن وظل منه من جهة ظاهرة ولو عند حلول المؤجل فلا بأس بالتصدق حالا
بل قد بين ثم ان وجب إذا توافه الطلب صاحب له أو عصيانه بسببه مع عدم رضا صاحبه

الأمر أو ما يدفع المشقة التي لا تتحمل عادة اه سم على ج أقول الظاهر الأول
وينبغي أن يحمل ذلك ما لم يرتب عليه ضرر لعلها وان لم يصل إليه به ضرراً أو وصل إليه الضرر من أجزائهم وان لم يتضرروا
(قوله من جهة ظاهرة) وظاهره وان لم يطلبه صاحبه ويؤيده ما يأتي في قوله ثم ان وجب إذا توافه فور الخ (قوله ولا يرد على
الكتاب) هو قوله بما يحتاجه لنفقة نفسه

في الثاني (قوله والتفويض) أي ولم يعمد التفويض (قوله فاذا أطلق شخص الخ) هو من كلام السائل لا من كلام الأذري (قوله وسئل عن المأخذ) أي وقع السؤال أي البحث عنه (قوله أن الأصل عدم اجتماع مستبرأين) أي لأن المعبران أمور ووحدة والأصل فيها عدم ظاهر الأصل بالاصطلاح أهل الأصول المقابل لظاهر كاشياً في مقابلته به وحاصل كلام الفتاوى في تفسير كلام الأذري أنه يجوز فيه أمران إما أن يراد بالأصل ما ذكر من اصطلاح أهل الأصول

(قوله حرم الصدقة) أي بما يمكن نه يدع من الدين وإن قل بجده مثلاً (قوله قبل وفاته مطلقاً) أي جهة يرجو الوفاة منها أم لا (قوله كاتحرم صلاة النفل) ينفي الأرواتب ذلك القرض القوي ١٢٧ سم على حج أقول وكذا الخواف فوت راتب الحاضرة

فيقدمه على القضاء وإن كان قوياً بالاشتغال به لا يمتنع صبراً (قوله وقوله منه) أي لم ينكر عليه (قوله خالفه في شرح مسلم) أي في جعل الضيافة كالمصدق وهو المتمد ١٨ شيئاً يادي (قوله أمساك الفضل) انظر ما المراد بالفضل الذي يمسكه وهو المال بالفضل الذي يسقط التصديق به انصرو بكرة لم ينصرو ولعله ما ذكره الشارح بقوله وبمستغبره الخ الآية يلزم عليه بالفاضل هو غير المحتاج إليه فلا حاجة لجمع بينهما في قول الحواهر وغير المحتاج إليه لا يمتنع الفضل (قوله أن المراد

بالتأخير حرم الصدقة قبل وفاته مطلقاً كاتحرم صلاة النفل على من عليه فرض فوري (وفي استنباط الصدقة بما فضل عن حاجته) المارة من حاجة نفسه ومجونه ومعهم وليلهم وكسوة فصلهم ووفاته فيه (أوجه) أحدها تنس مطلقاً ثانياً لا مطلقاً ثالثاً هو (أصحها) أنه إن لم يشق عليه الصبر (بلا) يستحب له بل يكره غير خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى أي غنى النفس وهو صبرها على الفقر وهذا التفصيل جمع بين ظواهر الأحاديث المختلفة كهذا الحديث أما التصديق ببعض الفاضل عن ذلك فينبغي أنما ظنم المقارن لكل كالمسك والخرج بالمصدق الضيافة فلا يشترط فصلها عن مؤنة ما ذكره في مافي المجموع خلافاً للقوي في وجوبها وهو محمول على ما ذكره أبو بشره إلى المفاق أدنى ضرر يمتنع الذي لا راد له على أنه خالفه في شرح مسلم ويكره باقي الجواهر أمساك الفضل وغير المحتاج إليه كما يجب عليه البيهقي وبمستغبره أن المراد بالباقي ما زاد على كفاية سنة أخذاً من قولها أيضاً إذا كان بالناس ضرورة لزمه بيع ما فضل عن قوته وقوت عياله سنة فلان أي أجبره السلطان ويؤيده قول الروضة عن الإمام يلزم الموسر الواسع عازداً على كفاية سنة ويسن لمن ليس في واجبها التصديق عقب كل معصية كما قاله الجرجاني ومنه التصديق بدينار أو نصفه ويسن لمن ليس في واجبها التصديق بالقدوم وهل قبول الزكاة لمعتلج أفضل من قبول صدقة التطوع أو لا وهذا من روج الأول جماعة منهم ابن القري لأنه أمانته على واجب ولأن الزكاة لا منه فبارج الثاني آخر ولم يرجح في الروضة واحد منهم سائر قال عقب ذلك قال الغزالي والصواب أنه يختلف بالامتناع فان عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة وإن قطع به فإن كان التصديق لم يأخذ هذا منه لا يتصدق ظلياً أخذها فإن أخرج الزكاة لا بد منه وإن كان لا بد من إخراجها ولم يمتنع بالزكاة تغيير وأخذها أشد في كسر النفس ١٨ أي فهو حينئذ أفضل

كتاب النكاح

هو لغة النحر والوطء وشراً عاقده يشبه باليسة وطء اللفظ الاتي وهو حقيقة في العقد عجزاً في الوطء لعمدة فيه عنه ولا تعالاً أن يكون حقيقة فيه ويكتفي به عن العقد لاستنباح ذكره كقوله وأرادته في حتى تم كحزباً يريد له عليها حتى تدق في عسلته وقيل حقيقة فهما

١٨ نهايه نا على الحاجة الباهرة (قوله يؤيده قول الروضة الخ) أي في الحيض فليراجع (قوله والمصواب أنه الخ) محقق (قوله وإن قطع به) أي الاتي تصديق (قوله ولم يصدق بالزكاة) أي لم يصدق بأخذها منها على أهل الزكاة في كتاب النكاح (قوله باللفظ الاتي) أي وهو الاتكاح والتزويج وما شئت منها (قوله مجاز في الوطء لعمدة الخ) أي وذلك علامة المجاز كقولك في البلد ليس جاراً وقوله فيه أي النكاح وقوله عنه أي الوطء (قوله ولا تعالاً الخ) هذا أيضاً يظهر ناعاً أنه حقيقة في الوطء مجاز في العقد أما على القول بأنه حقيقة فهما فلا لأنه إذا استعمل في العقد على هذا يكون مستملاً في حقيقة (قوله أن يكون حقيقة فيه) أي الوطء (قوله ويكتفي به) الوطء والحال وقوله لاستنباح ذكره أي النكاح وقوله كقوله والآن لا يكتفي به عن غيره ١٨ حج وقوله وأرادته أي الوطء

يبلغني الذي قرره وحينه فلا ينقض ذلك المصوم لان الانسان لم يشرع في تحصيل الاصل الا للاحول فهمها وان حكم بجهة العقود ترجيحاً لظاهرها على الاصل واماً ان رآب الاصل القالب على خلاف اصطلاح أهل الاصول وحسنه فذكر المصوم قبله امثال (قوله في البصر لو تزوج امرأه الخ) سابق فقصمه (قوله ليس بشئ) هو آخر كلام البصري فكان

(قوله فلو حلف) يفرع على كونه حقيقة في العقد (قوله حلف بالعقد) لا الوطء الا اذا نواه اهـ فيضنا يادي وقضيته انه قيل ذلك منه ظاهر لو لم وجهه شهرته فيه وان كان محالاً فراجع ثم قضية قوله انه نواه انه لا يثبت به حيث لا يتصور ان دلت القرينة على ارادته كان حلف لا يثبت زوجه ويثبت خلافه علماً بالقرينة (قوله ولو زني بامرأة) يناهض ان الوطء لا يجرى نكاحاً ولا يترتب عليه ما ذكر لان النكاح حيث أطلق حصل على العقد الاخرى بنية فهو قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم معناه لا تنكحوا من عقد عليها آباؤكم وهو يفيد ان من زني بها أوه لا تحرم (قوله والاخبار الكثيرة) قال ح وقد جمعها فردت على الماتة بكبرى في تصنيف معتبه الا فصاح عن أحاديث النكاح اهـ (قوله وهذه) أي استيفاء الله (قوله أو اباحه) معقد (قوله ولا يجب عليه) مستأنف وقوله وطؤها أي وان كانت بكر افلوع زناها ولو بطأها لقياس وجوب الوطء فدل هذا المسئلة لا لكونه حقاً لها (قوله من خصائصه) رخصاته صلى الله عليه وسلم فمعنا منها ما انخص به على أمته وان شاركه غير أمته فيه من بقية الانبياء ومنها ١٢٨ ما احتسب من سائر الخلق فلا ينتقض عدم ما ذكره الشارع من اختصاص

بأن فيه ما شره الله في النبي صلى الله عليه وسلم غيره (قوله لئلا يراها) علة لا مستبلة ذكرها عليه رد على من نفى الفائدة في ذكرها لا ان يتوهم يجب ذكرها مع التروهم المذموم ولا تالم تنقض الوقوع فيه سبباً للمباله لا يستقل بانخذ الحكم من الكتب بل يصح منها ويسأل العالم بها (قوله كالضحي) لو تزوجته ان الواجب عليه أقل الضحي

فلو حلف لا ينكح حنث بالعقد ولو زني بامرأة لم يثبت معاصرة وقد بلغ بهن القويين اسماءه الف أو ربين أو الأصل فيه قبل الإجماع الآيات والأخبار الكثيرة وفائده حفظ النسل وتزويج ما يضر حريمه واستيفاء الله والتعزير وهذه هي التي في الجنة وهل هو عقد غلبك أو اباحه وجهان يظهر أثرهما في حلف لا يباحشها وزوجة والاصح لا حنث حيث لا ينية وعلى الأصح الأول فهو ملك لا ينفع للضمة فلو وطئت شبهة فالمرها انما طأ ولا يجب عليه وطؤها لانه حقه وقد اقتضه تكريم الاحباب بذكر ثمن من خصائصه صلى الله عليه وسلم اذكر كما استغيب لئلا يراها هل فيعمل ما لو نذر طر فلعن على وجه التبرك فتقول هي أنواع أحدده الواجبات كالضحي والوزر والاضحية والسواك لكل صلاحة والمشاورة وتفسير متكرر آهوان خاف وان علم ان طأه يزج فيه عتاده لا فاعتراف ومعاراة الصدوقان كقولهم من صلب مات معصراً ولا يصح على الامام القضاء من المصلح وغيره نسألوا لا يشترط الجواب فوراً فلو اختاروا واحدة لم يحرم طأها أو كرهته توقفت الفرقة على الطلاق وقولها اغترت نفسي ليس طلاقاً في أوجه الوجهين والأوجه جواز تزوجها بعد فراقه أو نكح وجوب التهميد عليه لا الوزر الثاني المحرمات عليه صلى الله عليه وسلم كمدقه وقلم خط وشعر لا آكله خضوف

لا أكثره وقباصه في الوتر كذلك اهـ خطب على المنبر أقول قضيت انه كان الواجب عليه ركعة واحدة أو ويحتمل انه ثلاثة ويجعل الأقل في حقه بالنسبة للوزر على ادنى الكمال بخبر بينه وبين الضحي بان الاقتصار على الركعة في الوزر خلاف الاولى أو مكرره ولا كذلك ركعتا الضحي (قوله والسواك لكل صلاه) ظاهره ولو خلا (قوله والمشاورة) أي للاحبابه في الامور المهمة (قوله ولا يجب على الامام) صريح بحد على من ذهب اليه (قوله وغيره) اهـ أي وذلك وقت زول الامر به (قوله ولا يشترط الجواب) أي من المرأة لمصول الفرقة (قوله فلو اختارته) أي التي صلى الله عليه وسلم (قوله لم يحرم طأها) أي بعد اختارها (قوله بدفرتها) أي حيث يحسب دون الثلاث اما لو كان ما فلا يتصور نكاحها لها انتفاء المحلل لانه لا يجوز نكاح زوجه صلى الله عليه وسلم بصلاب اباحه نكاحه صلى الله عليه وسلم بعد الثلاث لم يثبت والاصل عدم الخصوصية (قوله كمدقة) أي على ما بين الذل ومن الصدقة الوقوف هو شامل لما وقف عليه بخصوصه فلا يصح وما وقف على عامة المسلمين فلا يصل له أخذ شيء منه وان جرت العادة بالسماحة منه كالمشرب من السفائيل والوضوء من الماء المسبيل له وقد مر جوابان المدرس الوقوف على مدارس خاصة يجوز لغريم وقت عليه دخولها والشرب والطهارة من مائها والجلوس فيها والنوم حيث لم يضيق على أهل الجربان العادة بالسماحة في ذلك ونحوه (قوله وتعلم خط) جره لقوة شبهه المتكرين فيما افترو عليه صلى الله عليه وسلم انه ينقل الاخبار من الكتب القديمة

ينبغي أن يقول عقبه اه (قوله من جهل مطلق) أي ولا يضمن خلوه من جهل الزوج بمجاورة المطلق أي ولا يضمن معرفته إياها أما بعينها أو باسمها ونسبها كما أوضحه في الفتنة أتم إيضاح (قوله لا في إحدى بناتي) أي بشرطه بغير ما بعينه (قوله بخلاف المقود عليه) فيه تسع بالنسبة للزوج ولا قننه من غير موقوف عليه (قوله ولا بناتي هذا الخ) وجه المناقاة أنه حمل المداة شرطا فلا يصح المقيد إلا إذا وجدت ثم حكم بحصته بالمستورين مع اتفاقها (قوله لا بمنزلة الرخصة) قال (قوله أو متكتا) أي أو أكله متكتا (قوله ويحرم تزوج لأمته) أي صلاحه عن بدنه (قوله ومد العين) أي بان يود أن يكون له مثل ذلك (قوله ونكاح كتابية) أي بعقه (قوله ثم نسخ) أي بوعه ذلك لم يتفق أنه صلى الله عليه وسلم زاد عليهن ولعل الحكمة في النسخ منع كونه لم يفعل أن تكون له النسبة على زوجها بعد التزوج لأنهن مع إباحته صلى الله عليه وسلم (قوله إيجابا وقبولا) وفي نسخة لا قبولا وما في الأصل هو الصواب (قوله وعلى زوجها) أي يجب ١٢٩ عليه (قوله وأبى الوصال) أي التواهي بين الوصيين

أومكتا ويحرم تزوج لأمته قبل قال عدد دعت له حافة ومد العين إلى متاع الناس وغاشية العين وهي الإجماع بما يظهر خلافه من مباح دون الخديعة في الحرب وأمسالك من كرهت نكاحه ولو أمة فيجب أخراجها عن المأكل ونكاح كتابية لا التبري بها ونكاح الأمة ولو مسلمة والممن يستكرهه الثالث التفضيفات والمباحة وهي نكاح تسع وسم الزيادة عليهن ثم نسخ وينقذنا كاحم عمر مولى عمر مرقه وبلاوى وشهود وبغض الهبة إيجابا وقبولا ولا مهر والواهبه له وإن دخل بها يجب إجابته على امرأه رغب فيها وعلى زوجها إطلاقها له تزويج من شاء من شاع ولو لنفسه من غير أن متولى الطرفين تزوجه الله تعالى وأبى الوصال وصفي المنهم وخمس الخمس وأربعة أخماس التي ويغني عنه ويحكم ويشهد لنفسه وفرعه وعلى عدوه ويحسم لنفسه وإن يقع له ويجوز الشهادة بما ادعاه وتقبل شهادة من شهد له أخنظام غيره إن احتاجه ويجب إظهاره وبذل النفس دونه ولا ينتفخ وشوعه بالنوم من شفه صلى الله عليه وسلم وألونه جعل الله ذلك قرية ومظلم هذه المباحات لم يفعله إلا أربع الفضائل والاسكراهي تحريم زواجه على غيره ولو مطلقا وتختار أن فرقه ولو قبل الدخول وسراري وتفضيل نسائه على سائر النساء وتوازين وعقلهن مضاعف وهن أمهات المؤمنين أكراما قط كعوفي الأوبة قال والنسوة وتحريم سواهن إلا من ورعها وبأفضل نسائه العالم حرمة ابنه عمران ثم فاطمة ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم خديجة ومن فضله على ابنها من حيث الأمومة ثم هاشمة كآفتي بذلك لو أدرجه الله تعالى وهو خاتم النبيين ومسيد ولد آدم وأول من تشق عنه الأرض وأول من يقر باب الجنة وأول شافع وأول مشفع وأمنه حبر الأمم معصومة لا تجتمع على ضلالة ومضوفهم كصفوف الملائكة وشريعته مؤبدة ناصحة لغيرها ومجزمة ما قبله وهي القرآن ونصير بالرب عب مسيرة ثم وجعل له الأرض مسجدا وزنا طاهرا وأحل له القنائم ولم يورث وتركته صدقة على المسلمين وأكره بالتضاعفات الخمس

عليه وسلم لمن لله علانا الخ (قوله جعل الله بذلك) أي المشهور والمؤمن بولعه مفروض في المسلمين (قوله وهي تحريم زواجه على غيره) نقل القاضي أنه يحرم على سائر الأم زواجه نساء أبنائهم اه ابن شرف على النحر برولا برذلك على الشارح لاه يكفي في غيره من النصارى امتياز بذلك عن أمته عليه الصلاة والسلام فاقدمناه (قوله ولو قبل الدخول) في ادخالهن في الزوجات تسع (قوله أكراما قط) أي دون جواز الظاهر وعدم تقص الوضوء بلهن وغير ذلك (قوله وتحريم سواهن) أي عن نهي ما (قوله إلا من ورعها) أي ككوتهن ورأيا أو شلوه أو جدر (قوله ثم فاطمة) وقد نهم ذلك بمصم فقال فضلى القباغت عمران فاطمة فأمهات من قدر الله وقول الناظم فاعلم أي خديجة وقوله أمهات من قدر الله أي هاشمة (قوله لا تشيع) صفة كاشفة للهمة (قوله وصرفهم) أي في ملائمتهم حيث فعلت على الوجه المطلوب منهم (قوله وشريعته مؤبدة) أي المعجزات الظاهرة المسفرة (قوله ولم يورث) وكذا غيره من النبياء بعده هاشم النصوصيات بالظن لأمته (قوله وخمس بالعلمي) وهي الشفاعة في فصل القضاء أي الحكم بين الناس حتى يدعي أهل الجاهل بها أو أهل النار

الشهاب سم أن الكلام هنا في الانحلال بالبناء وفيما يأتي في السنورين في الاستعداد للغير (أي قوله فلورويحي أن الأوجه
 البها (قوله لا الملائكة) خلافاً لـ (قوله وهو أكثر الانبياء اتباعاً) أي وهم الذين آمنوا به (قوله ويرى من خلفه) أي حقيقة
 (قوله ولا تبطل صلاة من خالفه) أي السلام ولا غيره (قوله وباسمه) أي في حياته أو بسببها (قوله والتسكي بكنيته) أي
 ولويس ما تضمن ابتداء كالي القاسم (قوله مطلقاً) أي سواء كان اسمه محمداً أم لا وسواء كان في زمنه أم لا (قوله ومن
 زفي بضرته) أي في حياته (قوله وتقبل الهدية مطلقاً) أي سواء كان الهدية في خصوصه أم لا (قوله ولا احتلام)
 أي الثاني عن رؤيا منسوبة لـ ١٤٠ من الشيطان اما مجرد خروج التي من غير جاع فلا يتجلبج لوزا سكونه

من امتلاء أوعية التي
 (قوله وصلى بالانبياء) أي
 كالصلاة التي كان يصليها
 قبل الاسراء فلا يقال
 الصلاة لم تكن فرضت
 حين صلى بالانبياء (قوله
 وكان أيضاً الأبط) أي
 بلا شعر (قوله ويلقنه
 سلام الناس) أي بتبليغ
 الملائكة ولو يوم الجمعة
 الامن كان بضرته عليه
 الصلا والسلام فانه
 يسمع صلاة من صلى
 عليه ثم بلا واسطة ملك
 (قوله ولم يصل عليه
 جماعة) أي بعد موافقه
 قبل والملائكة في ذلك
 انه لا يليق بضره التقدم
 للماء بضرته منطلياً
 له صلى الله عليه وسلم وان
 لم يكن ذلك تقدم ما عليه
 لكن مجرد صورته تقدم
 فلم يفعله أحد وقيل لعدم
 ثبوت اثلاثه واستقراره
 لاحد الامامة عما كانت
 الخلفاء بعده (قوله ونفقة

ونخص بالمعظمي ودخول خلق من أمته الجنة بغير حساب وأرسل الى الانس والجن
 لا الملائكة كما يأتي به الدرر والدرج الله تعالى وهو أكثر الانبياء اتباعاً وكان لا ينال قلبه ويرى من
 خلفه وقطوعه قاعدا كقائم ولا تبطل صلاة من خالفه بالسلام ويجرحه الصون فوق
 صوته نداءه من وراء الجدران وباسمه والتسكي بكنيته مطلقاً في الذهب وتجب اجابته في
 الصلاة ولا تبطل ما زاد فعلاً كثيراً كاجتنابه الاسنوي وشمله كلامهما وكان يتبرك ويستشفى
 ببوله ودمه ومن زفي بضرته أو استحب به كفرون نظر المصنف في الزوال والادبانه ينسبون
 اليه وتعمل له الهدية منطلقاً على جوامع الكلم وكان يؤخذ عن لذي باعده الوحي مع بقائه
 التكليف ولا يجوز الجنون على الانبياء بخلاف الانعام ولا الاحتلام ورويته في النوم حق
 ولا يعمل بها في الاحكام لعدم ضبط الناسم ولا تأكل الارض لحوم الانبياء والكذب عليه هذا
 كبيرة ونوع الماء الطهور من بين أصابعه وصلى بالانبياء ليلة الاسراء وكان أيضاً الأبط ولا
 يجوز عليه الخطا ويلقنه سلام الناس بعد موافقه بشهد لجميع الانبياء الا ان يوم القيامة
 وكان اذا أمني في الشمس والقمر لا يظهر له ظل ولا يقع منه ايلاء ولا طهار ولا يتصور منه
 لعان وقتل الفخر الى ان يرى انه كان لا يقع عليه الغياب ولا يجتمع دمه البعوض وكل موضع صلى
 فيه وضبط موقفه اتمتع فيه الاجتماع بمنته ودية وجوب الصلاة عليه في التتمد بالخير
 وعرض عليه جميع الخلق من آدم الى من بعده كما ظاهراً في الفخر وكان لا يقتل ولا يظهر
 ما يخرج منه من الفسائط بل يتعلمه الارض كما ظاهراً في الحافظ عبد الغني ومن كان في قلبه حرج في
 حكمه عليه بكفره قاله الاصطخري ولم يصل عليه جماعة بل صلى الناس افراداً (هو) أي
 النكاح بمعنى التزوج أي تأهله بزوجته (مستحب لاحتاج اليه) أي نائق به بتوطئه قلوبه (يحب
 أهبتها) من مهر وكسوة وفصل التمكين ونفقة وموم ولو نخصها كما اقتضاء كلام الاحياء أو
 مشغلا بالعبادة فغير المتفق عليه بل معشر الشباب من استطاع منك الباءة فلتزوج قاله
 أغض للبصر وأحصن الفرج والباءة بالمفصلة الجماع والمراد هو مع المؤنث وايه من كان منك
 ذا طول فليزوج والقول بان المراد الجماع يتأنيه ومن لم يستطع فليبع بالموم لان من لا شهوة
 له لا يحتاج للموم وتأويله بان التي من استطاع منك الباءة بقدرته على التواضع بعيد
 لاضرر وقيل لا حاجة اليه كما لا يخفى ولم يجب مع هذا الأمر لا في ما طالبكم وردان المراد به
 لحلال من النساء وايضاً فلا يأخذ بنتاً هرة أحد فان الذي حكوه قولاً لا فرض كفاية لبقاء

رويه) أي بوليته (قوله ولو نخصها) أحده غاية لا احتمال ان هناك من قال بعدم احتياجه اليه
 لقطع أوعية التي (قوله يا معشر الشباب) خصهم بالذكر لانهم هم الذين تغلب عليهم الشهوة والاختلاف غيرهم (قوله والمراد
 هو) أي الجماع (وله ولم يجب) أي التزوج وقوله مع هذا الأمر هو قوله فليزوج (قوله ورد) أي قوله ما طالبكم (قوله
 وايضاً فلا يأخذ الخ) أي فليس في الايمان بل على عدم وجوده منهم دل على عدم وجوده عنا الاجاع الذي أشار اليه بقوله
 وايضاً الخ ومنه يعلم انه ليس من فروج الردل فوجبه لعدم الوجوب (قوله فان الذي حكوه) أي الذي حكوه قولاً
 أو هو وجوب القدح الخ

لهذا التفرع اذ لم يقدم قبله ما يفرع عنه وبعبارة التخصف والاول (قوله أو موكله) أي موكل العاقد (قوله لا انعقاد النكاح
 جمعا) أي بين الزوجين والعديون (قوله لا يقال هذه عن التخصف في الاصح) قال الشيخ سم كيف هذا مع قوله في الاصح
 لانه أهل الشهادة في الجملة ولم يقل لا انعقاد النكاح به في الجملة كما قال في هذه الآية قوله في الاشكال هذه عن التخصف

(قوله ولا يلزم بالندم مطلقا) سواء احتاج اليه أم لا (قوله لاقتضيه اليه أم لا) (قوله خلافا لبعض المتأخرين) أي ابن حجر (قوله
 والوجه الحق التسري بالنكاح في ذلك) أي في كونه لا يسن وقضيته لباحة بل من النكاح والتسري (قوله وما يوجهه)
 أي ولحدود التي يوجهه (قوله صرح) أي عليه فيكون مستخدما (قوله ١٤١) ودعوى انما أي قوله ان لا ينكح
 وقوله دون الاولى أي قوله

استغيب ترك (قوله يله
 لا فرق بينهما) وهو مضى
 اذ المتبادر منها ما واحد
 هو الطلب لغير الجازم
 من غير اعتبارنا كد
 وعنده اه ابن حجر
 (قوله وحلوا الامر) أي
 الاكثرون (قوله اصح)
 اصح خبر قوله ولبينا
 (قوله وبكر ارشادا)
 ومع ذلك شلب لان
 الارشاد الأرجح الى
 تكميل شره كالغفة
 هنا كالشره خلافا
 أخذنا مطلقا ان الارشاد
 نفعوا وأثموا واذ اتينا بتم
 لاؤاب فيه اه ج وهو
 فيد حيث يرجع لتكميل
 شره لا يتصلح لقصد
 الامتثال وان لم يرجع
 انك فلاؤاب فيموان
 قصد الامتثال وبعبارة
 الشارح في باب النساء
 بعد قوله المصنف وبكره
 المتضمن ما نصه قل

النسب ثم لو ناف المستوفين طريقا فدم مع قدره وجوب ولا يلزم بالندم مطلقا وان استغيب
 كما أحق به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المتأخرين وما يحته بعضهم من وجوبه أيضا لغير
 لو يطلق مطلقا في القسم ليقع باسقاطهم قوة التسليم لما ظاهره وإن ريد ان الإطلاق يدعي
 وقد صرحوا في البديهي بنسب الرجعة فيه لوضوح الفرق بين الزمة التي تختلف فيها بمعنى لها
 فوجبرده ويصعب ما يكون طريقا فدمته ولا كذلك مطلقا البدعة اذ لم يستقر لها في ذمته
 حق نظامه رده ومنع جمع التسري في هذا الزمن لعدم التخصف مردود كما يأتي في ما نصه
 فحين تحقق ان ما يسميها مسلم لا فحين شك في ما يسميها بالان الاصل الحل ولا فحين تحقق ان ما يسميها كافر
 من كافر واشترى خصيبت المال من نظره لمطاعنا وما نقل عن النص من عدم استغيب
 النكاح مطلقا في دار الحرب خوفا على ولده من التدين بينهم والافتراق محمول على من لم
 يغلب على ظنه ان زناؤه يترجى اذ المصلحة المحققة الناجزة مقدمة على الغسدة المستقبلية المتوهم
 والوجه الحق التسري بالنكاح في ذلك لان ما علل به باقي فيه والضرر الثلاثة في كلام
 المصنف راجعة كله للعقد اذ به أحط طرفه وهو التزوج أي قبول التزوج ولا محذور
 فيه وبما يوجه في اليه رده قولنا أي نائق اليه بثوفاة لاوطوه هذا بجماز منهم وولا اعتراض
 فيه فافهم القول بأنه ان أراد ما العقدا لاوطه لم يصح أو به ووأهته العقدا وباليه لاوطه
 لكن فيه تصف (فان قد هاهنا استغيب ترك) قوله تعالى وليستف الذين لا يحسدونكم الا بالآفة
 وبغير افعي والمصنف في الروضة بان الاول ان لا ينكح ودعوى انهم دون الاولى في الطلب
 مردودة بأنه لا فرق بينهما وفي شرح مسلم بكرة فقه ورد بان مقتضى التسري عدم طلب الفعل
 وهو اعم من التمس من الفعل بل ومن طلب الترك وقيل يستغيب فقه وعليه كثير من الآية ان
 يكونوا اقرب اجمع الخبر الصحيح تزوجوا النساء فانهن باتينكم بالمال ومع أيضا لا تحقق على
 الله ان يبينهم منهم النكاح ريدان يستغيب في مهمل من ترك التزوج تخافة العيلة فليس منا
 وحوالوا الامر بالاستغيب في الآية على من لم يجز وجه ولا لاله لم عند التأمل في شيء مما
 ذكر اذ لا يلزم من الفقر واثباته بالمال والا عانة وخوف العيلة عدم وجدان الابهة لغيره
 السابق لاسبابا ولبينا لمن لم يستطع فعله بالصوم فانه هو اه أي فاطم اصح وهو صريح
 فيما ذكر لا يقل تأويلا (وبكر) ارشاد (تموه بالصوم) لم يدب المدحس وكونه بشير
 طرارة والشهوة انما هو في ابتدائه فان لم تنكحه تزوج ولا يكسر هاهنا كونه بل بكرة

السبكي الصحيح ان فاعل الارشاد لم يدغمه لا يثاب ويجرد الامتثال يثاب ولها يثاب فبالأقرب من وجوب من محض
 قصد الامتثال اه (قوله بالصوم) ولا تدخل الصوم في المرأة (قوله تزوج) أي مع الاحتياج وعليه فان لم ترض المرأة بضعته
 ولم يرضه على المهر تكلفه بالاقتراض ونصوه (قوله ولا يكسر هاهنا كونه بشير) أي احتلفوا في جواز التمسك في القاء النطفة
 بعد استقرارها في الرحم فقال أبو اسحق المرزدي يجوز اقله الطغفة والمعلقة وتقل فقلص أي حنيفة وفي الاحياء في مجت
 الغزل ما يعل به قهره وهو الاوجه لانها بعد استقرار آية في الصلق للمبا الترخ للروح ولا كذلك لغزل اه ج وحكي
 الشارح خلافا في كتاب امهات الاولاد احوال فيه وظاهر كلامه في اعتماد عدم الحرمة قبرا ج

لمنوع بل العلة فيه غير هذه فهو غير أهل لانتفاء النكاح به لا جلة ولا تخصيصاً لا لا شكل غير متأت كالجواب عنه الذي
 حاصله تسامى الاشكال (قوله لا احتمال أن يطالب غير من أمسه) يعني أنه يحتمل أن الولي خاطب رجلاً حاضر غير الذي
 قبل وأمسكه الأعمى فلم يصادف ١٤٢ قبله لمحال عدم مخاطبته بالإيجاب التي هي شرط كونه إذا كان هذا امرهم

له ذلك كما أنه البقوى ونقله في المطالب عن الإصحاب لانه نوع من النكاح ان غلب على الطن انه
 لا يقطع الشهوة الكمية بل يشترط في الحال ولو أراد ما دونه لم يستعمل ضد الادوية لا يمكنه
 ذلك وما جزم به في الأفر من الحرمة محمول على القطع لها مطلقاً (فان لم يخف) أي يتق (هـ)
 للنكاح بعدم وقوعه لموطعة أو لعارض ولا علة به (كره) (ان قصد الإهبة) لا التزامه
 ما لا يقدر عليه بلا حاجة ومباين في كلامه ان شرط صحة نكاح السفينة الحاجة ولا يرد هنا
 (والأ) بان يوجد الإهبة مع عدم حاجته للنكاح (فلا) يكره لقدرته عليه ومقاصده لا تنصير
 في الوط بل يبحث فيه عن الحاجة تأنس وخدمة وكلامهم بما (لكن العبادة) أي الغض لها
 من المتعبد (أفضل) منه اهتماماً بشأنه وقدرته لما ذكرناه من محل اختلاف فآله السبكو
 وغيره لأن ذات العبادة أفضل من ذات النكاح قطعاً ويصح عدم التقدير ويكون أفضل
 أي فاضل كما قاله الشارح وما اقتضاه ذلك من ان النكاح ليس بعبادة ولو لم يتبعه الفاضل
 صرح به جمع مستدلاً على ذلك بصحة من الكافر ممنوع اذ حصته منه لا تنفي كونه عبادة
 كعبادة المساجد والعتق ولا يمسلي الله عليه وسلم أمر به والعبادة انما تنافي من الشارع
 وأتقى المصنفاته ان قصد به طاعة من ولا صالح أو أعفاف كان من عمل الآخرة ويتأبط به
 والا كان ما ما وسبقه اليه المأوردى وعليه ينزل الكلامان ومحل ذلك في غير نكاحه
 صلى الله عليه وسلم اما هو فقرة قطعاً لان فيه نشر الشريعة المتلفة بمحاسنه الباطنة التي
 لا يطاع عليها الرجال ومن ثم توسع في عدد الزوجات مالم يوسع لغيره ليحفظ كل مالم يحفظه غيره
 تتعدوا ما طاعة العدد المقابل به الكثرة في بل خروجها عن المحصر (تأت فان لم يتعبد بالنكاح
 أفضل في الأصح) من البطالة لثلاثي به في الفواضل فافضل هنا يعني فاضل مطلقاً
 والثاني تركه أفضل منه لخطر في القيام بواجبه وفي الجمع اتقوا الله واتقوا النساء فان أول
 فتنة في إسرائيل كانت من النساء (فان وجد الإهبة وبه علة كهرم أو مرض دائم أو فتنة)
 كذلك بخلاف من يعين وقتادون وقت (كره) (النكاح) والله أعلم لعدم حاجته مع عدم
 قصص المرأة المؤدى غالباً إلى فسادها وبه يندفع قول الأعيان بسن لنحو موصح تنسبها
 بالعالمين كما بسن امرار الموسى على رأس الأصيل وقول الفزاري أي نهى ورد في نحو المحبوب
 والحاجة غير منحصرة في الجماع وما اقتضاه سياق كلام المصنف من عدم مجي تلك الأحكام
 في المرأة غير مردفي الأم وغيره فانه للثقافة والحق في الحاجة للثقافة وخاتمة من اتمام
 حجة وفي التنبيه من جاز لها النكاح ان استحاجته نكاحاً لا كره وقتله الا درعي عن الإصحاب
 ثم قتل وجوبه عليها اذا لم تستدفع عنها الفجرة الا به وما ذكره على ضعف قول الزنجاني بسن لها
 مطلقاً لا تنفي عليها مع ما فيه من القيام بأمرها لو سهرها وقول غيره لا يسن لها مطلقاً لان
 عليها حقوقاً ظاهراً لا زوج لا ينسرها القيام بها ومن ثم ورد الوعيد الشديد في ذلك ولو علت
 من نفسه عدم القيام أو لم تنصح إليه حرم عليها اه وما ذكره أخطاها (ويستحب دينه)

بهذا لتعليل كما هو واضح
 فلا يتأتى قول الشباب
 سم لا ينبغي إمكان ضبطه
 على وجهه ينتهي معه هذا
 الاحتمال كان قبض أنف
 وشقة من وضعه في
 (قوله ان غلب أي المصو)
 على الفن الخ (قوله)
 وكلامهم بأباه) معتد
 (قوله وقد نرا ما ذكر)
 أي من قوله الغض لها
 (قوله وما انتفاء ذلك)
 أي التقدير (قوله ممنوع)
 أي ما يستدل به على انه
 ليس بعبادة مطلقاً بعبادة
 ج بعد قوله جمع قال
 بعضهم حصته من الكافر
 ممنوع الخ (قوله اذ حصته
 منه) أي الكافر (قوله)
 ويتأبط عليه) أي على
 القصد والنكاح باقي على
 إباحته كما قاله بعضهم
 وصريح الشارح هنا
 خلافه وهو انه قصد
 الطاعة بصيرته طاعة
 وعند عدم قصد ما هو
 مباح لكن قوله فيما يصح
 بعدم انتقاده يقتضي
 بقائه على إباحته (قوله)
 كرهه النكاح) لو طرات
 هذه الأحوال بعد العقد

فهو يلحق بالابتداء أو لا قوة الدوام زردية الزركشي والثاني هو الوجه كما هو ظاهر اه ج (قوله) يبحث
 ورد في نحو المحبوب) أي في تزوجه (قوله ثم قتل وجوبه) معتد (قوله عدم القيام بها) أي بجائته المتعلقة بالنكاح كاستعمالها
 الطيب اذا أمرها بالتزويج ما توافقه الزينة عند أمره وأضرار ما تزين به لها وليس من الحاجة ما جرت العادة به من تهيئة
 الطعام ونحوه فزوج لعدم وجوبه عليها (قوله حرم عليها) ومثلها في ذلك الرجل

أنه إلى القاضي اه ووجه عدم تأنيبه أن هذا الاحتمال ظم معه أيضا وكذلك لا يأتى قول شيخنا في حاشيته هذا شيئا
عليه صحة شهادته على من أقرب أذنه أمسكه حتى شهد عليه عند القاضي ويمكن الجواب بأن النكاح يحتاج له نظر
إلى هذا الاحتمال وإن كان يسدا اه ووجه عدم تأنيبه أيضا أن الاحتمال المذكور منتفى في الإقرار لعدم اشتراط

(قوله يصح من هذه) أى الكاكية (قوله وبطلان نكاح تلك) أى تارك الصلاة (قوله زدت من تقوم) نسب غير الشارح
هذا القول إلى أحمد وسقاه ابن حجر التبرك وذه والمقول في مذهبه خلافه ١٤٣ قال في منهي الإرادات ومن

تركها ولو جلا وعرف
فعل وأمر حكر وكذا
تملونا وكلا إذا دعاه
إمام أو نائبه لقطعها وأبى
حتى تضائق وقت التي
بعدها ويستتاب ثلاثة
أيام فإن تاب قطعها وإلا
ضرب عنه قال شارحه

ولا قتل ولا تكفير قبل
الدعوى كذا قال صاحب
الافتاء من أئمة الحنابلة
أيضا ومنه علم أن النساء
الموجودات في زمننا
أنكحن ما يصح حتى عند
أجدد من أئمة عنه (قوله
ويحتمل تلك) أى تارك
الصلاة وهذا هو المعتمد
مطلقا (قوله هدم) أى
الكاكية ولغيره تلك أى
تارك الصلاة (قوله أكثر
أولاد) قال ج وأص
أقبالا اه (قوله أى غرة
البياض) الإضافة بانيئة
(قوله وتكره بنت الزنا
والفاسق) أى وذلك لأنه
يعبر به الداء أصله أورثا
أكتسب من طبع أبها
(قوله لكن لا أصل له) أى

بحيث وجد فيه صفة العدالة لا الخعة عن الزنا فقط لغير المتزوج عليه فاطفر بذات الدين تربت
بذلك أى استغنت أن قلت أو افتقرت أن لم تضل وفي مسألة تارك الصلاة وتايصة تردد
فيصمحل أن هذه أولى للاجماع على صحة نكاحها وبطلان نكاح تلك زدت من تقوم ويحتمل
تلك لأن شرط نكاح هذه مختلف فيه ووجه مصمحل الأول وهو ظاهر في الأسرانيّة لأن
الخلاف القوي إنما هو في غيرها ويحتمل أن الأولى لقوى الإيمان والعلم هذه لا منه من
فتنتها وقرب ساستها إلى أن تسلم ولغيره تلك ثلاثتته هذه (بكر) لا ما رجع تعمله بانهم
أعذب أقرواها أى الذين كلاما أو هو على ظاهره من أبييته وحلاوته وأتقن أرحاما أى أكثر
أولاد أو أرضى باليسير من العمل أى الجماع وأغرغرة بالكسرى أى أحد من معرفة الشر
والغفلة وبالعظم أى غرة البياض أو حسن الخلق ورادتهم سامعا أو دهم الثيب أولى
للمعز عن الافتراض ولن عنده عيال يحتاج إلى كماله تقوم عليهن كما استصوبه صلى الله
عليه وسلم من جارية ينسب كافي الأحياء أن لا يزوج ابنته البكر إلا من بكر ليرتوح فها
لأن النفوس عن الاتساع بالولف مألوف مجبولة ولا ينافية ما تتر من نيب البكر ولو للثيب
لأن ذاك فيما من لزوج وهذا فيما من لولوى (نسيبة) أى معرفة الأصل طيبة لنفسها
إلى العلماء وأعلماء تكرر بنت أن نالوا الفاسق والحق بها القسطة ومن لا يعرف أبوها الخبر
تغيره والتفكير ولا تضعها في غير الأكله همه الحاكم واعترض (ليست قرابة قريبة) لغير
فيه التي عنه وتعلمه بان لولدى بى ضيقة لكن لا أصل له ومن ثم نازع جمع في هذا الحكم
بأنه لا أصل له وبأنكاحه صلى الله عليه وسلم عليا كرم الله وجهه ويرد بان ضيقة الولد المباشرة
غالب من الاستصباح القرابة القريبة معنى ظاهر يصلح أصلا لتلك والمراد القرينة من
هى في أول دربان أغولة والمومة وفاطمة بنت ابن عمه بى بعيدة ونكاحها أولى من
الاجنية لا تنفاه ذلك المعنى مع حنوا الرحم وتزوجه صلى الله عليه وسلم لا يرب بنت جش مع
كونها بنت عمته لمصلحة حل نكاح زوجة المتبنى وتزويجه زين بنته لا فى العاص مع
انها بنت حالته بتقدرو وقومه بعد النبوة واقعة حال فطية فاحتمل كونه لمصلحة يقطعا
وعلى معاد كرم مستقل بالنسب وينسب كونهما ودودا ولودا يعرف في البكر بأقربها وأقرب
القتل وحسنه الخلق وكذا بالنسبة وفاطمة ولدى من غيره الأمهلة وحسنه والمراد بالجمال كالأقنى
به والودح الله تعالى إلى الوصف القائم بالذات المستحسن عند ذوى الطبع السليمة ثم تكره
ذات الجمال المغرط لأنها تزهر به وتطلع بها أعين الغيرة ومن ثم قال لجد ما سلت ذات جمال
فقط وخفيفة المهر وإن لا يزيد على امرأة واحدة من غير حاجة ظاهرة ويقاس بالزوجة السرية

لغيره (قوله يصلح أصلا) أى وإن لم يثبت وقوله تلك أى الكراهه (قوله بسقطها) الصير راح لقوله فاحتمال كونه (قوله
وكل معاذ ذكر) أى من دينه الخ (قوله وينسب كونهما ودودا) أى مضمية لزوج (قوله وحسنه الخ) عبارة ج أى يحسب
طبيعه كما هو ظاهر لأن المقصد الملقه وهى لأن أصل الأبنك (قوله ما سلت ذات جمال قط) أى من فتنة أو نطع فاجر بها أو
تقره عليها اه ج (قوله وإن لا يزيد على امرأة) أى واحدة (قوله من غير حاجة) كونهما توهم حصول ولدهما واحتياجه
لخدمته (قوله ويقاس بالزوجة السرية) أى حتى فى النسب تقدم الأمراة على غيرها

الخاصة فيه بل مع الغائب قائل (قوله ومن ثم بطل السرخ) أي قبل العقد لا بعده كما سيأتي قال الشهاب مع قضية هذا المصنف انما ذكر لا يتأني على الاول وفيه ما فيه فليصور اه (قوله وتخصص استجابة المستور) انظر ما تقدم

(قوله أو العوز المدبرة) أي التي تغيرت أحوالها (قوله والأوجه تقديم ذات الدين مطلقا) أي جيلة ام لا (قوله ثم الولادة) في ج تقديم الولادة على شرف النساء (قوله بحسب اجتهاده) قال ج تبني كآيس تحري هذه الصفات مباحين لما ولولها تحريمه بانه كاهن ووضعه اه (قوله ١٤٤) ومن ان يزوج في شوال قال النووي في شرحه لم يقل عائشة رضي الله

عنها قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال ويخفى في شوال وهذا الحديث رد ما كانت الجاهلية عليه ومقتضيه بعض العوام اليوم من كراهة التزويج والتزويج والدخول في شوال باطل لا أصل له وهو من آثار الجاهلية كانوا يطهرون بذلك ما في اسم نول من الاشاة والرفع اه وصح الترغيب في مزارعنا روى الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج ابنته فاطمة عليا في شهر ربيع على رأس اثني عشر شهرا من الهجرة اه بنسبى وكتب ايضا لطف الله به قوله ويسن ان يتزوج في شوال أي حيث كان يمكنه وفي غيره على السواء كان وجده سبب للشكاح في غيره فله (قوله تحرم التريض) أي بان كانت رجبية (قوله والافضة) عطف تقصير (قوله من نظره

كما قال ابن لعماد وان لا تكون شقرا قبل الشقرة يصاح ناصع يله قط في الوجه لو لم يشيروا به ولا ذات مطلق لما اليه رغبه أو عكسه ولا في حله له خلاف كان زنا أو شتم بامها أو به فزعه أو أصله أو شك بضره أو وفي حديث عنه الديلي والخطابي انتهى عن نكاح الشهيرة الزينة الذبيحة والهيمة الطويلة الموزونة والهيمة القصيرة الذميمة أو العوز المدبرة والهندرة العوز المدبرة أو المكثرة للهنأى الكلام في غير محله أو القصيرة الذميمة ولو قصارت نكاحها فالات فالوجه تقديم ذات الدين مطلقا من العقل وحسن الخلق ثم النسب ثم البكارة ثم الولادة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده ويسن ان يتزوج في شوال وان يدخل فيه وان يصدق في المصداق يكون مع جمع أو أول النهار (وإذا قصد نكاحا) ورجا الاجابة وما نظره اه (قوله من عند السلام) لان النظر لا يجوز الا بعد غلبة الظن يجوز ويستتر أيضا ان يكون عالما بما هو اعان نكاحا وعدمه تحريم التريض والافضة النظر مع علمها به كونه كالتريض فاطلاق الحرمة حيث كان باذنها أو مع علمها به لغت في نكاحها محمول على ما ذكر (سن نظره اليها) فلا مرية في انظر الصريح مع تعليله بانه احرى ان يؤدم بينه أي شوم المودة والافضة وقيل من الادم لانه يطيب الطعام ونظره اليه كذلك ووقته (قبل الخطبة) لانه لا يزوج الا بعد الخطبة والكسر ومعنى خطب في رواية أراد الخطبة لا آخر اد الألقى الله في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها وظاهر كلامهم يقام خطب النظر وان خطب وهو الوجه ودعوى الاباحة بعده ها قطع لانها الأصل الا ما أذن فيه للشروع وهو لم يأذن الا قبل الخطبة معوم ذلك المحرم بل يؤخذ من مجموع الخبرين المذكورين انه قبلها وبعد ها وان كان الاول أولى (وان لم تاذن) هي ولا وليا اكتفاه بانه صلى الله عليه وسلم في رواية وان كانت لا تملك بل قال الادريج الاولى عدم علمها لان الله تفرق بينه وبينه ولم ينظر لا بشرط ما لا تملكها كما هي مخالفة للرواية المذكورة (وله تكرير نظره) ولو اكره ثلاث فيما ينظر حتى يتبينه هيئتها ومن ثم لو اكره في نظره حرم ما زاد عليها لا ينظر فيه في حاجة الشبهة الادريج (ولا ينظر) من الحرمة (غير الوجه والكفين) والروائي وان نظره في حالة الشهوة الادريج (ولا ينظر) من الحرمة (غير الوجه والكفين) ظهورا بطنان رؤس الاصابع الى الكوع بلا من شيء منه لدلالة الوجه على الجمال والكفين على خصب البدن واشترط النهر وكثير من سرقا عادهما محمول على ان المراد منع نظره غيره أو نظره ما أدى الى نظره غيره أو رؤيته مع عدم علمها لا تستلزم تعمد رؤيته ما عادهما فان دفع ما مال اليه الادريج من ان ظاهر كلام الجمهور الجواز مطلقا سرت أولا

الخالج) وخرج بالها نحو ولها الامر فلا يجوز له نظره وان بلغه استواءهما في الحسن وتوجهه خلافا لهما به اه ج وسيا في كلام المصنف الجواز (قوله وهو الوجه) خلافا ج (قوله الخبرين المذكورين) هما قوله خطب وقوله اذا ألقى الله الخ (قوله وسواء في ذلك أخاف الفتنة) أي ولو مع الشهوة لا تستلزم تعمد (الخ) أي فان اتفق من ذلك غير قصد للنظر وجب الغض سريعا وان علم انه متى نظر اليها أذى ذلك الى نظره غيرها لم يحرم النظر وبعت اليها من بهناتها ان أراد

هذه الاستثابة مع ان توبة العاصق لا تلحقه بالمستور كما قدمه قبله ولعلمهم بفرق بين ظاهر الفسق وغير ظاهره (قوله ولو اختصم زوجان الخ) هذا الاموقع في كلام الشارح وهو تابع في ارادة التمهيد ج لكن ذلك انما اورد لا اختياره قبله الفرق بين الحاكم وغيره فكما يقول محل اعتبار العدالة الباطنة بالنسبة للحاكم في الحكم الواقع قصد اختلاف الواقع تبعا

(قوله من يعمل له) اي وجلا كان او امرأة كاخها او مسح يباح له النظر (قوله ولو لم يلا يحل له نظره) كالصدور وفي ماله ان تكبت الحرمات والعودة هل يجوز لها وصفه بالمخاطب ام لا فيه نظر ١٤٥ والاقر الاول (قوله وانما

غسله) اي بشرط عدم وجوب محرمه (قوله لا تقطاع الشهوة) اي مع احتمال كونه كالمسحول ذكره او اؤفقه فلا يرد انه يحرم على الرجل تقبيل المرأة الأجنبية وبالعكس مع انقطاع الشهوة بالموت (قوله لا مسح) اشار به الى أن المراد بالعمل هنا ما يشمل الخصى والمجبوب ويدل به مقابلته بالمسح الآتية في كلام المصنف (قوله عاقل مختار) اما المختون فليس بمخاطب ومع ذلك يجب عليها الاحتجاب منه كما يأتي ويجب على وليه منه (قوله في نحو امرأة) ومنه الماء (قوله وليس الصوت) ومنه الزنا (قوله منها) اي العورة (قوله وكذا لو التذبه) اي فيقولان اللذة ليست باختيار منه (قوله ومنها في ذلك) اي في قوله ما لم يتحقق منه فتنة (قوله وهي) اي العورة (قوله الى المحصن) في نسخة الى الكوثر وعبارة

وتوجيه بان الغالب ان مع عدم علم الاستمرار ما هما وبان اشتراط ذلك بسبب النظر اما من فها رفق فينظر ما عدا ما بين سرتها وركبتها كما صرح به ابن الرقعة وقال انه مفهوم كلامهم أي تعلمهم عدم حل ما عدا الوجه والكففين بانه عورة وسببه لذلك ان ياتي ولا يعارضه ما يأتي انما كالخبرة في نظر الاجنبي البان النظر هنا مأمور به ولو مع خوف الفتنة فاقطع بما عدا عورة الصلاة وفيما يأتي من خوف الفتنة وهو جاف بما عدا ما مطلقا اذ ان لم يقبض يسكر ولا يقول لأریده ها ولا يرتب عليه منع خطبتها لان السكوت اذا طال واشهر بالاعراض جازت كما يأتي وضرب الطول دون ضرر قوله لأریده ها فاحتمل ومن لا يتدبره النظر ولا يريده بنفسه كما أطلقه جمع حسن ان يرسل من يحل له نظرها لتأملها وبمعناه ولو بما لا يحل له نظره كما يؤخذ من الخبر فيستقي بالبحث ما لا يستفيد بالنظر وهذه المزيد الحاجة اليه مستثنى من حرمة وصف امرأة امرأه رجل (ويحرم نظرها) ويجوز وخشى وخشى اذ هو مع النساء كرجل وعكسه فيحرم نظره لها ونظرهما له احتياطوا فافضل صلاة بعد موته لا تقطاع الشهوة بالموت فليبق الاحتياط حيث قد مضى لا مسح كما يأتي (بالغ) ولو شياهما ومختصة وهو التقيس بالنساء عاقل مختار (الى عورة حرة) خرج منها فلا يحرم نظره في نحو امرأة كما تأتي به جمع لأنه لم يرها وليس الصوت منها فلا يحرم سماعه ما لم يتحقق منه فتنة وكذا لو التذبه على ما يحسنه الزركشي ومنها في ذلك الامر (كسيرة) بان بلغت حدا نشتم في لادى الطباع السليمة (أجنبية) وهي ما عدا وجهه وكفها لا اختلاف لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ولا يهتادوا من نظر المرأة الى عورة منها فاولى الرجل (وكذا وجهها) أو بعضه ولو به من عينها (وكفها) اي كل كف من رأسها او من رأس الاصابع الى المحصن (عند خوف فتنة) اجابا من داعية نحو محس لها أو خلوها وكذا عند النظر بشهوة بان يلتذبه وان أمن الفتنة قطعاً (وكذا عند الامن) من الفتنة فيما ظن من نفسه من غير شهوة (على الصحيح) ووجهه الامام باتفاق المسكين على منع النساء ان يخرجن سافرات الوجوه وبان النظر مظنة الفتنة ويحرك للشهوة فالتدقيق بحساس الشريعة سيد البلب الاعراض من تفاصيل الاحوال كالخلو بالاجنبية وبه اندفع القول بانه غير عورة فكيف حرم نظره لانه مع كونه غير عورة نظره مظنة لفتنة أو الشهوة فظلم الناس عه احتياط على ان السبكي قال الاقرب الى صنع الاحجاب ابوجهها وكفها عورة في النظر والثاني لا يحرم ونسبه الامام للمعصوم والنسبين لا كثرين وقال في الموضع انه الصواب وقال القيني التراجع بقوة المذكور والفتوى على ما في المناهج وما نقله الامام من الاتفاق على منع النساء اي منع الولاية لمن معارض الحكام القاضي عياض عن العلماء انه لا يجب على المرأة ستر وجهها في طريقها وانما

١٩ نهاية خا المصباح المعصوم وزان مقدوم وضع السوار من الساعده ولعل التصديره أولى لان المعصم شامل (رأس الساعده من جهة الامام) او المحصر وما بينهما بخلاف الكوثر فانه خاص بالطرف الذي يلي الامام (قوله من داعية نحو محس) يؤخذ منه ان ما يط خروف الفتنة ان يخاف ان يدعو نفسه الى مس لها أو خلوها (قوله وبحرك) عطف مغاير (قوله وبه) أي وبما لوجهه الامام وقوله اندفع القول بانه اي الوجه (قوله والفتوى على ما في المناهج) معتمد

وأما الشارح فثبت اختار عدم الفرق بين الحائض وشعره وأنه يكتفى بالشور فبما لو كان العاقد الحائض فلابق لا يراد هذا في كلامه معنى لان المستور اذا كنى فيما يوقع قصد اختياره أو كنى في قوله بأن يكون يعرض صفة المسلول الخ) هذا من أجل ما قبل النافية وقوله أو يكون ظاهره في الاسلام الخ مثال النافية (قوله) يكتنون أو أراه (أو أصغر الخ) بحجاجة النصفه كمنع أو جنون ادعاءه فقدم الشارح الجنون ١٤٦ مع أن شعره عهدا يرجع له لانه الذي يقال فيه عهد وأما الصفر فظاهره يقال فيه يمكن

كأهو كذلك في عباراتهم ذلك سنة وعلى الرجال غرض البصر عن المرأة وحكامه المصنف عنه في شرح مسلم وأقره عليه ودعوى بعضهم عدم التعارض في ذلك ادمنعهم من ذلك ليس لكون المستور واجبا عليهم في ذاته بل لأن فيه مصلحة عامة وفي تركه إخلال بالمرأة مردودة انظرا هل كلامهما أن المستور واجب ذاته فلا يتأتى هذا الجمع وكلام القاضي ضعيف وحيث قيل بالجواز كره وقيل خلاف الأولى وحيث قيل بالتحريم وهو الأرجح من النظر إلى المنتبة التي لا يبين منها غير عينها ومحارها كما يحسنه الأذري لا سيما إذا كانت جيلة فكيف في المحار من خناجر وانهم يخصص الكلام بالوجه والكفين حرمه كشف ما سوى ذلك من البدن وما اختاره الأذري تبعا لجمع من حل نظر وجهه وكشف عورتهم من الفتنة من نظرها لا ية والقواعد من النساء ضيف مردود بما من حد البلب وان لكل ساقطة لاقطة ولا دليل في الآية كما هو جلي بل فيها النارة الحرمه بالنقيضه بغير مترجات زينة واجتماع أي بكر وأنس بام أمين وسفيان وأضرابا ربعة رضى الله عنهم لا يستلزم النظر على أن مثل هؤلاء لا يقاس بهم غيرهم ومن ثم جوزوا المتاهم الخاوة كإيأني قيل الاستبراء أن شاء الله تعالى (ولا ينظر من محرمة) بنسب أو رضاع أو مصاهرة (بين) نفسه تجوز أو خصه قوله لا في الأمايين (سرة وركبة) لانه عورة فيحرم نظر ذلك اجزاء (ويحل) نظر (ماسواه) حيث لا شهوة ولو كفر إلا أن المحرمه تحرم الما كنه فكتنا كرجلين وامرأتين ثم لو كان الكافر من قوم يعتقدون حل المحارم كالمجوس امتنع نظره وخوفه كاتبه عليه الزكوى واخذ تعبيره كل وضحة حل نظر المرأة والركبة لانهما غير عورة بالنسبة لنظر المحرم وهو كذلك وان اقتضت حجارة ابن المقرئ تبعا لغيره حرمه ذلك (وقيل) يحل نظر (ما يدور في المهنة) بفتح الميم وكسر هاء أي الخلعمة وهو الرأس والعنق واليدان إلى العندين والرجلان إلى الركبتين (قط) إذا ضرورة لنظر ماسواه (والاصح حل النظر بلا شهوة) ولا خوف فتنة (إلى الأمة) ولو أم ولد أو خرج بها المبعضة فكالحرة قطعاً وقيل على الاصح والثاني يحرم الأمايد وفي المهنة إذا حاجته والثالث يحرم نظرها كلها كالحرمة وسأني زجيسه (الأمايين سرة وركبة) فلا يحل لانه عورتها في الصلاة فاشبهت الرجل والنظر بشهوة حرام قطعاً لكل منظور إليه من محرمة وغيره غير زوجته وامته والتعرض له هنا في بعض المسائل ليس للاختصاص بل لحكمة تظهر بالتأمل قاله الشارح رحمه الله تعالى والبعض الذي تعرض له المصنف هو مسألة الأمة والصغيرة والامرد وأدفعهم تعرضه أن يحرم نظر الأمة والصغيرة بشهوة متفق عليه بين الرافعي والمصنف رحمه الله تعالى محل الخلاف بينهما في الأمة والامر دعته انتقاماً والحكمة مع ما ذكرته أن الأمة لما كانت في مظنة الامتثال والابتذال في الخلعمة وبخاطلة الرجال وكانت عورتها في الصلاة أمايين سرتها ولو ركبتها فقط كل رجل رعاها توهم جواز النظر إليها ولو بشهوة فالحاجة وأن الصغيرة

يحرز زانه حصل عهد وصفها ما تغلبا ومعناه في الصفر أمكن (قوله) ادعاء وارثه أو أولادها قضيته انه لا سمع دعوى أحد لزوجين ذلك قبحا راجع (قوله) تبيينه منه (قوله) قال الشهاب سم هذا غير ظاهر في الولي الذي زاده على المتنا سبأني انه اذا تاب زوج في الحال (قوله) أو غيره (قوله) فكيف في المحار) جمع محبر كعطل وهو ما يبدو من النسيب اه مختار وفي القاموس المحبر كعطل ومنه المحدثه ومن الصين ما در بها ودا من السرقع أو ما يظهر من فاقها (قوله) وما اختاره الأذري (أي من حيث الدليل (قوله) وان لكل ساقطة الخ) أي ومن أن لكل الخ الجوز التي لا تشتهي قد يوجد لها من يريد بها ويشتهيها (قوله) بل فيها الإشارة بتأمل وجه الإشارة فان ظاهرها جواز النظر

أن لم تخرج إلا بنية ومفهومها الحرمه اذا تزيفت وهو عين ما ذكره الأذري (قوله) الأمايين (سرة) فانه دل على أن الحرمه تطر ما بينهما لا تنفس معنى بينهما فانه معنى لا يتعلق به النظر (قوله) وهو كذلك (قوله) فالح (قوله) وكسر هاء أي يفضو أيضا دمعوى (قوله) وسبأني ترجمته (أي في قوله) والاصح عند المحققين الخ (قوله) لكل منظور إليه) يشمل عموم الجادان فيحرم النظر إليها بشهوة (ولو لم يتعرض له) أي النظر بشهوة

قال الشهاب المذکور هو شامل لما قبل به فیما سبق فی الخبر قوله كصغر أو جنون فانظر ما أفاده المحصر هنا مع قوله هنا التوق
عهداً وأنتبه اه (قوله ما لم يقرأ قبل عندما كنهه سدل الخ) هذا ما أخذ من القوت فلا ذری لکنه ذکره بالنسبة لاتفاق
الزوجین وبالنسبة لاتعريف الزوج الآتی فی المتن وظاهر ان قوله أى بالنسبة لحقوق الزوجة انما أتى فی الشق الثاني
خلافاً لمصنعه الشارح كابن حج من تأتیه فی الشق الاول بل قصره علیه ومن ثم امتسكه المحقق سم بما حاصله ان
(قوله ضبطه لم يمس) أى من قوله بلغت حد ان تشهى فيه الخ (قوله وقارفت الجموز الخ) ١٤٧ دفع به ما قد قال قضيته ان
الجموز لو كانت شهوة

من صغرها واسقر ذلك
بها الى ان صارت جموزاً
انما يحرم نظرها لعدم
سبق الشهوة لها ووجه
الدفع ما سقت الإشارة
اليه في كلامه من ان
الشهوة اذا بلغت حسناً
تشهى فيه بغير رضو
الشهوة (قوله الا الفرج)
أى قبل أو بدو أو ينبغي
ان مثل الفرج يحمله اذا
خلق بلا فرج أو قطع
ذكره بغير النظر اليه
اعطاه حكم الفرج (قوله
على العمد) خلافاً لما
(قوله لمكان الضرورة)
أضافة بيانته أى للضرورة
والتعبير به يشعر بانها
كثيرها عند عدم الحاجة
وليس من الحاجة مجرد
ملاعبة العصى (قوله من
يرضعها) للتعبير بالارضاع
جرى على القالب والا
فالمذاعلى من يشهد
العصى بالاصلاح ولو
ذكرنا كلالة ما على فرجه
من النجاسة مثلاً وكدهن
الفرج بما يزيل ضرره
ثم لا فرق في ذلك بالنسبة

لما ان كانت ليست حظوة لاشهوة لا سيما عند عدم تعبيرها بجموزها فجاز النظر اليها ولو
بشهوة وان الامر لما كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية الى مخالطتهم في أغلب
الاحوال وجماعهم جواز نظريهم اليه ولو بشهوة للحاجة بل للضرورة دفع تلك التوهمات
بتعرضه المذكور وأفاده تحريم نظر كل من الرجل والمرأة الى الآخر بشهوة اذا لم تكن
بينهما زوجية ولا محرمية ولا سيديية بطريق الاولى وتحريم نظر كل من الرجل الى الرجل
والمرأة الى المرأة والمحرم الى محرمه بشهوة بطريق المساواة وتأهيله بحسن تعرضه المذكور
(و) الاصح حل النظر (الى الصغيرة) لا تشهى لانهما غير منطقتين للشهوة بل يران الناس عليه في
الاعصار والامصار ومن ثم قيل حكاية الخلاق فيها أى فضلاً عن الإشارة لقوته بكاد ان يكون
خراً فلا جوع وتجويز المأوردى النظر لى لا تشهى وان بلغت نفع سنين غير ماصر اذا الوجه
ضبطه بما يران المأدعى الاشتباه وعدمه عند أهل الطباع السليمة فان لم تشته لهم لشهوة
بها قدر فيما يظهر زوال تشوهاها فان كانت مشتبهة لهم حيث يحرم نظرها والا فلا وفارفت
الجموز بسبق اشتباهها ولو تشبهت برافة تشبهت ولا كذلك المفيدة (الافرج) فلا يصل نظره قال
الرافى كصاحب العدة اخاف ورد المصنف دعوى الاتفاق بان القاضي جوزه مراً فليس ذلك
اتفاقاً بل فيه خلاف لا يهرد الحكم كما فهمه ابن المقرئ ككثير مصرح بالجويز واما فرج الصغير
فكفرج الصغيرة على المتمدن وان صرح المتولى وتبعه السبكي بجواز النظر اليه الى التمييز
متمدن والحاكم ابن محمد بن عياض قال رمت الرسول الله صلى الله عليه وسلم في صغرى وعلى
خرقة وقد كشفت عورتى فقال غطوا عورتى فان حرمة عورة الصغير تحرم عورة الكبير ولا
ينظر الله الى كل شيء عورته واستثنى ابن القطان لا من زمن الرضا والتربية لمكان الضرورة
وهو ظاهر ويحق غير لام ممن يرضعها بما يظهر (وان نظرت البسد) العدل كافة البغوى
وغيره ولا تكفى الصفه عن الرافعة خلافاً لابن العماد وغير المشتري والمبعض وغير المكاتب
كأى الى روضة من القاضي وأقره أى وان لم يكن معه وفاء خلافاً للقاضى (الى سيديته) الضيفة
كأفاله او احدى وغيره (ونظر محسوح) ذكره كاه واثناه بشرط ان لا يلقى فيه ميل لفساد
أصلاً واصلامه في السبله وعدالته ولو اجنبياً لا جنسية متصفاً بالعدالة أيضاً (كالنظر الى
محرم) فينظر ان منها ما عدل ما بين السر والركية وتنظر منهم اذ قلل قوله تعالى أو ما ملكت
أيمانن أو التابعين غيراً أولى الاربعة وبلغان بالحرمان أيضاً في الخلوة والسفر ونزل الأذرى
لا احسب في تحريم سفر المسحوع معها خلافاً لما في السبكي ولا خلافاً في جواز دخوله
عليه بغير حجاب لا في ضو محل المس وعدمه فخص الوضوء وانما حل نظره لانه المشتركة
لان المالكية أقوى من المالكية فابج المال ما لا يباح للمولود قضية ذلك محل نظرها
لمكاتها وللمشركين لا بغيرها وقد صرحوا بخلافه فالوجه في الفرق ان ملحق نظر

لم يتماثل اصلا به بين كون الام قادرة على كفالته وامتناعها عن مباشرة غيره او عدمه (قوله الضيفة) أى بالمعنى السابق
في البدوه العدة (قوله غير أولى الاربعة) أى الشهوة (قوله وانما حل نظره) أى السيد لانه أى تاتى الإشارة اليه في
كلامه بعد قول المصنف الزوج النظر الخ من قوله ونحو ما الخ

الزوجة معترفة بسقوط حقوق الزوجية فكيف تثبت لها مودة القوت فخصه الطلاق الشصين وغيرهما انه لا فرق في الحكم
بطلانه بتصادفهما على فسق الشاهدين أو باقرار الزوج بين أنه سبق منهما القرار بعد التمهاند التقدأم لحكم بصدقه النكاح
أم لا ثم ساق كلاما للماوردي صريحا في خلاف ذلك وقال عقبه وقد انهم كلامه يعني الماوردي انه اذا قرأوا لاجسته ثم ادعى

(قوله أو الاشتراك) هو واضح فيما اذا كان بينهما مهاباة ونظرت في غير نوبتها اما اذا لم تكن بينهما مهاباة أو كانت فنظرت في
نوبتها فالحاجة موجودة ثم ما ذكر في المشترك في مثله في البعض (قوله الاذنها) أي الاوقات الثلاثة وقوله انما هو أولك أي
للداخل وقوله كالمجنون أي البالغ ١٤٨ كتاباتي من قوله أما المراهق المجنون الخ (قوله ولو ظهر منه) أي المراهق بقرينة

دللت على ذلك (قوله ذلك
فخذ الرجل) أي ومنه
بقية المودة حتى الفرج
(قوله مع ذنبك) أي
الحائل وأمن الفتنة
(قوله من وراء حائل)
ظاهرة ولو كشف لكن
قال سم على ج مانه
لا يمد تقيده بالحائل
الزوق بخلاف القليظ
م راه (قوله فيلقم) أي
في حرمته من الخ
(قوله ويؤيده الملاحم
سومة الخ) فدينغ التأييد
بمجرد ذلك فان العاقبة
كالهففة مشهورة بخلاف
مجرد الدرس باليد مع
الحائل (قوله ويصير نظره
أمرد) أي ولو على أمرد
منه اه ج (قوله وهو
من لم يبلغ) أي باعتبار
المادة القابلة للناس
لاجنسه (قوله بان لم يندر
وقوعها) بيه على ان
مجرد الخوف لا يكفي
في الحرمة وان كان هو
المتبادر من الخوف فان
الخوف يصدق بمجرد

السيدة الحاجة وهي منتفية مع الكتابة أو الاشتراك ولا كذلك في السيد ويؤيده نقل
الماوردي الاتصاف على ان السيد لا يلزمه الاستدذان الا في الاوقات الثلاثة وعلمه بكثرة
حاجته الى الدخول والخروج والمخالطة والحرم البالغ لا يلزمه الاستدذان الا فيهما ينظر
كالمرهق الاجنبي بل أولى وأطال المصنف في مسودة شرح المذهب وكثير من المتقدمين
والتأخرين في الاستدذان لقابل الاصح في الصداق ابا و ابن اية بانها في الامه المشتركة وعن
خبر أبي اودان فاطمة رضى الله عنها استترت من عبده عليه وعلى الله عليه وسلم لما وقد اتاهها
فقال ليس عليك بأس لتأهوا وأولك وغلامك ما كان صبي اذ الغلام يختص حقيقة به وبانها
واقعة حال محبة وبهزة العدة التي في الاحرار قبل المالك أولى مع ما غلب بل اطردهم من
الفسق والخبور لكن يتأمل ما مر من اشتراط عدالتها يندفع كل ذلك كما افاده الأذرى
(و الاصح ان المراهق) بكسر الميم ضرب الاحتلام أي باعتبار غالب سنه وهو قرب
خمس عشرة سنة فيما يظهر (كالبالغ) فيلزمها الاحتجاب عنه كالمجنون لظهوره على عورات
النساء والثاني في النظر كالحرم وعلى الأول يلزم عليه منه النظر كالمجنون منه سائر المحرمات
ولو ظهر منه تشوف لنفسه فكالبالغ قطعاً والمرهقة كالبالغة اما المراهق المجنون فيقتضى
تصايله المحاق المراهق بالبالغ يظهره على عورات النساء وحكايته لانه ليس مثله وخرج
بالمراهق غيره فان كان بحيث يحسن حكاية ما رآه على وجهه من غير مشوه فكالحرم أو يشوه
فكالبالغ أولاً يصح ذلك فكالمدم كما قاله الامام (وعمل تطرير الرجل الى رجل) مع أمن الفتنة
بلا مشوه اتفاقاً (الامامين سره وركبة) فصرح بظهوره مطلقاً ولو من محررم لانه عورة والمراهق
كالبالغ نظراً كان أو متجاوزاً كاجنحه الأذرى ويجوز للرجل ذلك فخذ الرجل بشرط حائل
وأمن فتنة واشد منه حل مصالحة الاجنبية مع ذنبك وانهم تقتضيه الحل معها بالمصالحة
حرمة من سر وجهها وكفها من وراء حائل ولو مع أمن الفتنة وعدم المشوه ووجهه أنه مظنة
لاحدهما كالنظر وحينه فيلقم الامر في ذلك ويؤيده الملاحم حرمة معانقة الشاة
لكونهما من وراء حائل (ويحرم نظره أمرد) وهو من لم يبلغ أو ان طالع الحيعة غالباً وينبغي ضبط
ابتدائه بحيث لو كان صغيراً لاشبهت الرجل مع خوف فتنة بان لم يندرو قوعها كما قاله ابن
الصالح أو (يشوه) اجماعاً وكذا كل منظر واليه فائدة ذكره في تمييز طريقة الرافعي
وضبط في الاحياء المشوه بأن يتأثر بجمال صورته بحيث يدرك من نفسه فرقا بين المتصو وبينه
وقرب منه قول السبكي هي ان ينظر فيلست دون لم يشته زيادة وقاع أو مقدمة له فذا الزيادة
في الفسق وكثيرون يقتضرون على مجرد النظر المحبة طائفة من الامم وليسوا اسلمين

احتماله ولو على بعد فلا يمتن ظن الفتنة بان كثرة وقوعها (قوله أو يشوه) ع والظاهر ان شعره رأسه كافي بدنه منه
فيحرم النظر الى شعره المغسل كالتص اه سم على منهج (قوله فائدة ذكرها) أي الشهوة وقوله أي الامر (قوله
يبحث بدرك) أي بالذرة (قوله فرقا بين المتصو وبينه) أي بحيث تسكن نفسه اليه ما لا تسكنه عند رؤية المتصو وبوضعه قوله وقرب
منه قول السبكي الخ وقوله زيادة وقاع هو من إضافة الصفة الى الموصوف أي وان لم يشته وقاعاً زاد على مجرد اللذة

سفه الولي وفسق الشاهدين انه يلزم بهمة التكاثر حتى يقر عليه لو اراد به وبعوا عرفانه الملاحق لاجل اقراره السابق والظاهر ان مراده ان يلزمه بما اقتضته اقراره السابق من حقوق الزوجية من نفقة ومهر وغيرهما لان اقرارها الى آخر ما ذكره رحمه

قوله لعدم حله بحال اي ومع ذلك نظرنا للمرأة أشد انشام من القواطع على الراجح لما يؤدى اليه الزمان اختلاط الانساب (قوله سترى غيبه) اي عاقبة هذا الكلام (قوله ونزاع في المهمات) اي لا سخوى (قوله وقال الشيخ ابو حامد) مرادهم به الاسفرائيني عند الاطلاق (قوله ولا مسوطه) اي مع استقصائه النصوص فيها (قوله ولعله وقع للشافعي) اي التعبير به عند حصول الخ (قوله كما أتى به الوالد) الخ - لا فالج وينبغي تفسيدها لجواز عدالة الناظر والنظر واليه أخذنا لما مره في نظره عند المرأة لما نظر للمسوح ومن قوله الا في الوجه حل نظره لما ذكره الخ (قوله شعور ولد ١٤٩) (أمر د) امل التقيده به لان

المشابهة في الغالب انما تقع بين شعور الام وولدها والا فلا ينافيه استواء المرأة ومضن اجنبي عنها وتفسيره تدريتها فينبغي جواز النظر اليه وفي سم على حج وينبغي انه يجوز تلمس نواحيها لكن ان كانت متزوجة فينبغي امتناع تلمسها بشعر رضاء زوجها او ظن رضاء وكذا بغير رضاءها اذ اسكانت عز بالان مصطنعاً ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة هذا الخطاب اه وينبغي تفسيده ذلك بأمن الفتنة وعدم الشهوة وان لم يعتبر ذلك في الخطوبة نفسها (قوله وسماح وصفها) قضيته انه لو أمكنه ارسال امرأه تنظرها له ونصفها له لا يجوز له النظر

منه (قلت وكذا) يحرم نظره (بغيرها) اي الشهوة ولو وقع أمن الفتنة (في الاصح المنصوص) لانه مظنة الفتنة فهو كالمرأة اذ الكدر في الجليل الوجه التي البدن كما يقيد به المصنف رحمه الله في التبيان وغيره بل هو أشد انشام من الاجنبية لعدم حله بحال وقد حكى عن أبي عبد الله الجلاء قال كنت أمتني مع استاذي يوما فأتيت حداثا جليلا فقلت يا استاذي ترى عذوب الله هذه الصورة فقال - ترى غيبه نفسي القرآن بعد عشر من سنة والثاني لا يحرم والاول الامر د بالاحتياط كالنساء ورد لما في ذلك من المشقة الصعبة عليهم وترك الاسباب اللازمة له وعلى غيرهم غض البصر عند توقع الفتنة لاجتماع مخالطة الناس لهم من عصر العصابة الى الآن مع العلم بانهم لم يؤمروا بغض البصر عنهم في كل حال كالنساء بل عند توقع الفتنة ونزاع في المهمات في العز والنص وقال الصادق الشافعي على ما بينه في الروضة انما هو اطلاق يصح حله على حالة الشهوة اه وقال الشيخ ابو حامد لا أعرف هذا النص للشافعي كتابه عليه ابن الرفعة ولم يذكره البيهقي في معرفته ولا سننه ولا مسوطه وتبعه المحاملي على عدم معرفته للنص وقال البيهقي ما يحمله المصنف لم يصرح به أحد وليس وجه اننا نساكن الموجود في كتب الاصحاب انه ان لم يخف فتنة لا يحرم قطعاً فان خاف فوجهاً وما ذكره عن النص مطعون فيه ولعله وقع للشافعي ذلك عند حصول شهوة أو خوف فتنة واما عند عدم الشهوة وعدم الفتنة فانه لا يحرم النظر بلا خلاف وهذا الاجماع من المسلمين ولا يجوز ان ينسب للشافعي ما يخرج الاجماع اه وقال الشارح لم يصرح هو اعني المصنف ولا غيره بتكليفات في المذهب اه فلم يمتثلوا انما قاله المصنف من اختياره لا من حيث المذهب وان التمسد ما صرح به الرافعي كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى وشرط الحرمة على كلام المصنف ان لا يكون الناظر محرماً بنسب أو رضاع أو مصاهرة ولا سيادة وان لا تدعو الى نظره حاجة فان دعت كالمواكب المخطوبة فتصوول أمر د وقد ذكر عليه رؤيتها وسماح وصفها جاز له نظره ان بلغه استواءها في الحسن والا فلا كما يحمله الاذن في ظاهر ان محله عند انتفاها الشهوة وعدم خوف الفتنة والوجه حل نظره لما ذكره ومسوح بشرطهما المار وتخرج بالنظر المس فيصير وان حل كما هو

وقد يتوقف فان الغلب ليس كالممانسة فتدبرك الناظر من نفسه عند الممانسة ما تقتصر العبارة عنه (قوله جاز له نظره) قضية اطلاقه انه لا يشترط لجواز زوجه الامر د رضاه ورضاء وليه وعليه فيمكن الفرق بينه وبين نظرات الزوجية بانه ينسأح به في نظر الامر د ما ينسأح به في نظر المرأة ومن ثم كان التمسد جواز نظر الامر د لجليل عند أمن الفتنة (قوله وعدم خوف الفتنة) ولا يقل ان ذلك منزل منزلة النظر اليها لان الخطوبة محل التبع في الجملة اه خطيب (قوله والوجه حل نظره لما ذكره) اي عموماً الامر د (قوله وتخرج بالنظر المس) اي يؤول بمائل على ما مره في قوله وحينئذ فيلحق بها الامر د في ذلك وقد منعنا من تسمية تقييدها بالرفق لكن عبارة الشارح في السير بعد قول المصنف ومن ابتدأه أي السلام مانصه ويحرم تقبيل امر د حسن لا بحرمة بينه وبينه ونحوه لو من شيء من بدنه لا حائل كما مر اه فان كان مراده بما ذكره هنا فغير صحيح لان ما هنا سوى فيه بين الحائل وغيره وان اراد غيره فليتأمل (قوله فيصير وان حل) اي النظر

الله تعالى في الضمائر في قوله انه يلزم بوجه النكاح حتى يرفع عليه الختام في الزوج كالا يعني (قوله وذكر ان الرفع الخ) هذا
 واجمع لاصل المسئلة (قوله واكاما أو الزوج بينه الخ) أي وانفصال ذلك كإجماع بالاولى وكان الاولى ذكره قبل كما في النقصه
 لا تصحاح العبارة (قوله متنازع فيه) أي من حيث نقله عن الكافي بدليل قوله وانما هو الخ وعبارة النقصه متنازع في كونه فيه
 أي الكافي فغل في كونه مستقما من المكسبة من الشرح (قوله وهنا كذلك) قال في النقصه وقول بعضهم شرط ١٥٠
 (قوله فيما يظهر) عبارة بنصنا ١٥٠ الزيادة والجملة به أو من تحي من بدنه حرام حتى في طريقة الرافعي لانهم أحسن

ظاهر لانه أخش وغير محتاج له وانقلوبه بقصره لكن ان حرم النظر فيما يظهر والفرق بينهما
 وبين المس ظاهر (والاصح عند المحققين ان الامه كالحره والله أعلم) لا شتر كما في الاثونه
 وخوف الفتنة بل جال كثير من الاماء أكثر من جبال كثير من الحرائر فهو فلعن أعظم واما
 ضرب عمر رضي الله عنه امة استمرت كالطرقه فلها انتصين بالحرائر بالنكاح فغير دال على
 الحل لاحفال تمده بذلك في الاذي عن الحرائر لان الاماء كن يقصدن ان تزاغلن قال تعالى ذلك
 أدنى ان يعرفن فلا يؤذين وكانت الحرائر تعرفن بالستر فتشبهن اها اذا استمرت الاماء حصل
 الاذي للحرائر فامر الاماء بالكشف ويعتبر في الصانعة من أهل الفجور (والمرأة مع المرأة
 كرجل ورجل) فبحر فصل عند انتفاء الشهوة وخوف الفتنة سوى ما بين السريرة والركبة
 لانه مودة (والاصح تحريم نظر) كافرة (ذميمة) أو غيرها ولو حريمه (الى مسئلة) فيلزم المسئلة
 الاحتجاب منها لقوله تعالى وندائن فلواجزها النظر لم يبق للتخصيص فائدة وضع عن عمر
 رضي الله عنه منه الكاينات دخول الحمام مع المسلمات ولا تهاجم تحجبها للكافرو الثاني
 لا يحرم نظر الى اتحاد الجنس كالرجال فانهم لم يفرقوا فهم بين نظر الكافر الى المسلم وعكسه
 نعم يجوز على الاول نظرها لمسايد وعند المهنة على الاشبه في الرخصة كاصلا وهو العفو قيل
 لقومه والكنهين قط ورجع البقيتي انها مأموا كالا جنبي وصرح به القاضي وغيره ثم يحمل
 ما قرره وجه لم تكن الكافرة محرما أو محلوكة المسئلة والاجاز لهما النظر اليها كما اتفق به
 المصنف في الثانية ويحتمل الزكشي في الاولى وهو ظاهر وظاهر ايراد المصنف يقتضي ان
 التحريم على الذميمة وهو صحيح ان قلنا تكليف الكفار بفروع الشريعة وهو الاصح واذا
 كان حراما على الكافرة حرم على المسئلة المتكئين منه لانها تصيبها على محرم واما نظر المسئلة
 اليها فتقتضي كلامهم جواز موهو المعتمد لانتفاء العلة المذكورة في الكافرة وان توقف الزكشي
 في ذلك وقول ابن عبد السلام والفاطمة مع الضيقة كالكافرة مع المسئلة مردود كما قاله
 البقيتي وان حرم به الزكشي (و) الاصح (حواظر المرأة) البالغة الاجنبية (الى بدن) رجل
 (اجنبي سوى ما بين سريره وركبته ان لم تقب قننة) ولا تارت بشهوة لنظر عائشة رضي الله عنها
 الحبشة ليعلمون في المسجد النبي صلى الله عليه وسلم راها وشارك نظره اليها بان يدها عورة ولذا
 وجب ستره بخلاف بدنه (قلت الاصح التحريم كمو) أي كظفره (لها والله أعلم) لقوله تعالى
 وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن وخبرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم امره بموتن وتوام صله وقد رآها
 بنظران لان أم مكتوم بالاحتجاب منه فقالت له أم سلمة أليس هو أعمى لا يصير فقال
 أنعميوا وان أمم السما تبصر انه وليس في حديث عائشة انها نظرت وجوههم هو أبادهم وانما
 نظرت ليعلمهم وحريمهم ولا يلزمه تمده نظر البدن وان وقع من غير قصد صرفته حالاً وان ذلك
 كان قبل نزول آية الحجاب أو ان عائشة لم تبلغ مبلغ التسعة وقول الجلال البقيتي ان ما اقتضاه

(قوله والفرق بينهما
 وبين المس ظاهر) أي
 وهو ان المس ظاهر
 لتريك الشهوة (قوله
 بالنكاح) أي بالثيمة (قوله
 ذلك أدنى ان يعرفن) أي
 يميزن عن الاماء والفتيات
 اه يضاهي (قوله
 ويعتبرن في الصانعة)
 أي فلا يلزم من كشف
 وأنها النظر اليها بفرقة
 فغل الامر به ان المنسدة
 فيه أخف من المنسدة
 المترتبة على المستر من
 قصد الحرائر بالزنا (قوله
 سوى ما بين السريرة) أي
 نظر سوى الخ (قوله ولو
 حريمه) أي أو مرتدة
 (قوله والاجاز لهما النظر
 اليها) أي فيما عدا ما بين
 السريرة والركبة (قوله في
 الثانية) هي قوله أو
 محلوكة (قوله في الاولى
 هي قوله لم تكن الكافرة
 محسرا) (قوله حرم على
 المسئلة) لعل الغرض من
 ذكره هنا التنبيه على
 استنباطه من المتن والا
 فقد صرح به في قوله قبل
 فيلزم المسئلة الاحتجاب

(قوله فتقتضي كلامهم جواز) أي لمسايد ما بين السريرة والركبة (قوله كآله البقيتي) أي خلافا لما في حيث قال حرمة
 ومثله أي الكافرة فاسقة بصاح أو غيره كآل زيادة يحرم التكشف لها اه وما قاله ظاهر لانها علموا به حرمة نظر الكافرة
 بوجودها وبني ان يحرم على الامراء التكشف لهن هذه علة لما ذكر

الضرورة وهي لا تتصور هنا مخرج اه قال الشهاب ميم رد المنع ان من صور ذلك ان يزيد معا شترها اه ولعل المراد انهما يشهدان انه معتد عليهما فليسعين مثلا ويريد معا شترها والافقي قال انه قلها ثلاثا ويريد معا شترها كان ذلك متعذرا لا تترافعا بحصة العقد وتخرج عن صورة المسئلة (قوله باذنها او بينة الخ) انظر هذا العطف في فصل فين يستعد

(قوله من حرمة نظرها) أي المرأة (قوله في انه لا فرق) أي بين الوجوه والكفين وغيرهما (قوله تعبد النظر المهم) قد يقال يمكن جعل كلام ابن عبد السلام على ما اذا علم ان النظر من غير الوجه والكفين (قوله وعلم بحاصرها) أي السر والركبة (قوله ملحقان) أي خلافا لـ (قوله اما النكتي) اتقدم له ذكره بعد قول المصنف يحرم تطرخل قلعه ذكره هنا للتصريح بالتعبد بيلوغ السن المذكور وعزوه للصبيوع (قوله انقلوبة) أي انقلبت (قوله الرجال والنساء) أي حيث لا يوجد حرمه يحرم نفسه (قوله لانه ابلغ الخ) يفيد انه يلتزم بنظر الشريك فيه ان لمس ابلغ في اللذة واورد ١٥١ عليه انهم علوا عدم انتقاض

الوضوء عن الشعر والطفر والسنان لانه لا تارة فيه وهو مخالف لما هنا وقد يجب بيان المنق في هذه التقوية التي من شأنها تحريك الشهوة والتثبت عنها مطلق اللذة وهي كابية في القصر احتسابا (قوله كما يحرم نظره) أي بل يحرم وان جاز النظر كما مر لان المس ابلغ من النظر في اثاره الشهوة (قوله لتحذر من جل) أي غير الاحمد لما صراحه يحرم مسه ولو بماتل (قوله مردود) أي فيحصل نظره ومسها ايضا لكن قال سم على حج فضية كونه كالحرم ان باقى في مسه تفصيل المحرم الى آخر ما ذكره قديرا جع (قوله وقد يصح الخ) معتد (قوله ما حصل نظره من المحرم)

المن من حرمة نظرها الوجه ويديه بلا شهوة وعندا من الفتنة لم يقل به أحد من الاحبار استدلالهم بحاصري قضية ابن ام مكتوم والجواب عن حديث عائشة صريح في انه لا فرق في برده ايضا قول ابن عبد السلام بآزماءه جزم للذهب بسبب على الرجل سد طاعة تشرف المرأة منها على الرجال ان لم تنته به فيه وقد علمنا تعبد النظر اليهم ومردب نظرها اليه للخطبة كقولها (وتنظر هالي محرمها كمسكه) أي تنظره اليها فتعبد منه بلا شهوة ما عدا ما بين السر والركبة وعلم بحاصرها ملحقان بما يصل نظره اما النكتي للشكل فيما لم بالاشد فيكون مع النسبة رجلا ومع الرجال امرأة اذا كان في حسن يحرم فيه نظره الواضح كما جزم به المصنف في باب الاحداث من المجموع ولا يصل لاجنبي ولا اجنبية انقلوبة فان كان محلو كالمرأة فهو معها كمسكه ولا ينافي ما تقرره في المجموع انه ينسبه بعد موته الرجال وانما المصنف في الشهوة بعد الموت بخلها فاحسبه (ومنى حرم النظر حرم المس) لانه ابلغ في اثاره الشهوة اذ لو ازيل به اضرار بخلاف ما لو نظر فآثر لانه لا يضر فيصير من الامر دكا يحرم نظره وذلك ان جل فخر وجل من غير ما تامل ويجوز به ان لم يصف فتنة ولم تكن شهوة وقد يصح النظر دون المس كان أمكن الطبيب معرفة العلة بالمس فقط وكعضو اجنبية مبان فيصير نظره فقط على ما ذكره في الخادم والامع حرمة مسه ايضا ما دبر الحلي فيحصل نظره ومسها خلافا لادري وما افهمه كلام المصنف من انه يجب حل النظر حل المس اعطى ايضا فلا يصل لرجل مس وجه اجنبية وان حل نظره بفحوص خطبة أو شهادة أو تعظيم ولا لسد مس من من يدين عيدها وعكسه وان حل النظر وكذا للمسوح كاهر وما ذكر زيادة على ذلك من غير ما يراه فيحصل نظره لاسمه مردود وقد يصح مس ما حصل نظره من المحرم كبطنها ورجلها وتقبيلها بالاماتل لغير حاجة ولا شفقة بل وكبدها على مقتضى عبارة الرضة لكن قال الاسنوي ان اختلاف اجاج الامنوسيه ان الرافعي عبر بسلب العموم المسترط فيه تقدم النقي على كل وهو ولا لمس كل ما يصل نظره من المحارم أي بل بعضه باعتبار قول لا يصل ليد ان يتزوج كل امرأة فغير المصنف بعموم السلب المسترط فيه تقدم الاثبات على كل فقال يحرم مس كل ما حصل نظره من المحرم وفي شرح مسلم جعل

وكذا من غير ما على ما صرح في قوله وأفهم تخصيصها الحل معها بالمصاحفة حرمة مس غير وجهها الخ (قوله لغير حاجة) أي من الحاجة ما حرت به المادة من حلق رجلي المحرم وضو الحلق كنسلهما وتكيس ظهره مثلا (قوله لكن قال الاسنوي) ضعيف (قوله وسببه) أي مقتضى عبارة الرضة (قوله ولا لمس) أي ولا يصل (قوله المسترط فيه تقدم الاثبات على كل الخ) يريد عليه ان المسترط في عموم السلب تقدم كل على النقي لا تقدم الاثبات عليها وقوله فقال يحرم مس كل ما حصل نظره من المحرم مرد عليه ان هذا الترتيب ليس فيه نفي وأجاب ج من الارادين بقوله بعد قول الرضة من المحرم أي كل ما لا يصح نظره منه حتى يطابق ما ذكره من شرط سلب العموم بقوله المسترط فيه الخ يعني ثابته بان المراد بتقدم الاثبات على كل تأخير النقي عنها اه وجه التعليل (قوله وفي شرح مسلم جعل مس) أي بماتل وببونه

الانكاح (قوله أو يجهورها) أشار سم إلى خضفه لأن ولا ينحل المحجور لا تكون إلا بطريق الوصاية والوصي لا يعتبر
أدنه خلافاً لما في العزيز (قوله وكذا أولت معه) أي الخاطب (قوله بدار الحرب) ليس بقيد كاتقل من الزيادة (قوله في
الذين يوجب مهر المثل) قال في العباب لمعه إذا اعتقد حله أو جهلت خبره اه قال الشهاب سم وقد يقال حيث اعتقد

(قوله عند عدم القصد) أي الشبهة والحاجة (قوله مع اتماهما) أي الشهوة وخوف الفتنة (قوله ويحصل جوارزه) أي
ومع ذلك لا يعتمد ما قدمه من الحرمة عند اتفاد الحاجة والشبهة وما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن المصدق بمحلول على
الشبهة (قوله صادق بدار كرم) أي من تمتد الشبهة وعدمه (قوله وردت مع عدم قصد الخ) وانظر ما لا وافضل من شاعر قبل
نكاحها هل يعمل زوجها ناره الآن اعتباراً بوقت النظر لا بتقدير اتفاده كان يجوز له النظر أو يحرم اعتباراً بوقت اتفاده
وكذلك لو انفع من حال الزوجة ١٥٢ هل يجوز نظره بعد الطلاق اعتباراً بوقت الانفصال أو لا اعتباراً بوقت

النظر وبأنى مثل ذلك
في شر الزوج بالنسبة
لنظرها ولا مدان العبرة
في ذلك كله بوقت النظر
وتقل في الدرر من شيعنا
الحلي ما يوافق ما قلناه
وعر شرح الروض خلافة
وفيه وثقة فلينا عمل
وليراجع ثم ما تقر من
التعدد فيما انفصل منها
بعد بلوغ حد الشهوة أما ما
انفصل من صغيرة
لا تشتهى فالظاهر أنه
لا تردد في حل نظره وان
بأقت حد الشهوة (قوله
يحرم) أي النظر (قوله
بما رأتين تفتين) ومنه
يؤخذ أن عمل الاكفائه
بما رأتة ثقة ان تكون
للعالجة ثقة أيضاً (قوله
وليس الأمر دان) أي
والا كرم منها (قوله بامن
الاقتان) هو ظاهر ان لم

مس رأس المحرم وغيره مما ليس بعورة اجلأ أي حيث لا شهوة ولا خوف فتنة وجهه سواء
أمس الحاجة أم شقة ومقتضى ذلك عدم جوارزه عند عدم القصد مع اتفاد ما يحصل جوارزه
حينئذ لا مصلح في تنهيه وسلم قبل فاطمة وقبل المديق المصدق لا يقال ان ذلك كان لشبهة
لان الثابت انما هو اتفاد الشهوة وما سوى ذلك صادق بدار كرمناه وعبر أصله وغيره بحيث
يدل على وإقصائه السبكي لان حيث أمم مكان والقصد ان كل مكان حرم نظره حرم مسه
ومضى اسم زمان وليس مقصوداً هنا وردت مع عدم قصد بل قد يكون مقصوداً إذا اجنبية
يحرم معها أو بل بعد نكاحها ويحرم بعد طلاقها وقبل زمن نحو مسامحة يحرم ومعه يعمل
(و يماحان) أي النظر والمس (لقد صدقنا وعملنا) الحاجة لكن بمحضرة مانع خلوة كحرم
أزواج أو امرأة ثقة لحل خلوة رجل بامرأتين تفتين وليس الأمر ان كل امرأتين على الطلاق
المستنف وان يحسن بهنهم لان ما علموا به فبما حسن استحياء كل بمحضرة الأخرى غير متأت في
الأمر دين كاصحوا به في الرجلين ويشترط فقد امرأة تحسن ذلك كعكسه وان لا يكون غير
أمن مع وجود أمين فأقاله الزركشي بما صاحب الكافي وشروط الماوردي ان بامن الاقتان
ولا يكشف الا قدر الحاجة فأقاله الفضال في فتاويه ولاذمي مع وجود مسلم أو ذمية مع
وجود مسلمة وببحث الباقين تقديم مسلمة فمسلم غير مرأق فمرأق فكفار غير مرأق
فمرأق فامرأة كفرة فحرم مسلم فحرم كافر فاجنبى مسلم فكفار اه ووافقه الأذرى على
تقديم الكافرة على المسلم وفي تقديمه لها على المحرم نظر ظاهره والأوجه تقديم نحو محرم مطلقاً
على كافر لنظرة ما لا تنظره في ومسوح على مرأق وانى ولو من غير المجلس والذين على
غيره ووجود من لا يرضى إلا بالآ كرم من أجرة مثله كالعدم فيما يطهر بل لو وجد كافر يرضى
بدونها ومسلم لا يرضى إلا بها احتل ان المسلم كالعدم أيضاً أخذنا بما نرى ان الام لو طلبت أجرة
المثل ووجد الأب من يرضى بدونها سقطت حصة الام ويحمل الفرق والأوجه في الأمر
مجيء نظير ذلك الترتيب فيه فيقدم من يعمل نظره إليه فغير مرأق فمرأق فحرم مسلم بالغ فكفار
ويعتبر في الوجه والكف أدنى حاجة وفيما عداها جميع تيمم الأفرج وقربه فيعتبر بأدنى على

يتعين أيضاً فان تعين فينبغي ان يعالج وكيف نفسه ما أمكن أخذاً للمساياتي في الشاهد عنه نعمته (قوله ذلك
نحو حرم مطلقاً) أي كبيراً أو صغيراً (قوله على مرأق وانى) عبارة ج واهم رأي ويقدم الامه ولو من غير الخ وهو
تفديدان الكافر حيث كان أعرف من المسلم يقدم حتى على المرأة المسلمة وما يشهد ما ذكره الشارح من ان محل تقديم الأنثى
على غيرها حيث لم يكن أعرف منها (قوله ولو من غير الجنس) أي الا للحرم بالنسبة للكافرة على ما مر (قوله والذين على غيره)
أي الجنس ظاهره ولو صياغ غير مرأق فيوافق ما مر من سم (قوله من أجرة مثله) أي وان قلت الزيادة (قوله احتل ان
المسلم كالعدم) معتمد (قوله ويستبرأ الوجه) أي من المرأة (قوله وفيما عداها جميع تيمم) قال في شرح الروض وقضيته فأقاله
الزركشي انه لو خاف شيئاً خافاً حتى عضو باطن امتنع النظر يسيبه وفيه نظر اه سم على ج

الزوج الحبل وجب المهر وان لم يتقدمه أيضا (قوله دون السفه) أي على ما يأتي نفسه (قوله ولا أرض البكارة) في نصفه مانصه ويجب أرض البكارة لو كانت بكر أو صرح في المجموع في الكلام على البيع الفاسد بدم وجوب أرض البكارة فيه وفرق بينه وبينه الخ وهذه النصفة هي الواقعة لما قدم نصيبه في باب البيع من وجوب أرض البكارة مع مهر تيب (قوله قوله أو عالة) هي كبر الذكر (قوله والنظر لغير ذلك) أي غير ما ذكر من الأمور المجرده (قوله أمرت امرأة الخ) أي قهرا علموا بطلبهم يد الكشف بما يجب لا يؤذم ولا يتف شيامن أسبابها أو امتنع وأدت محاولة كشفها لالتلاف شيء من أسبابها فإظهار الضمان لنسبة التالف إليها لا يقال هي مأذون لها في الفعل من جهة الشارع وذلك مسقط للضمان لأنها لا يلزم من مجرد الإذن عدم الضمان كما صرحوا به فيما لو بيعت سلعة إلى من ذكرت بسوء عده فاجهضت حيث قيل فيه الضمان مع أن كلاما من الرسول ومرسله مأذون له من جهة الشرع لأن يقال إن امتناعها من التمكن من الكشف ومعالجتها مقتضى لاحت التالف عليها ومسقط للضمان وأما لو حصل الضرر بمرءة ١٥٣ الكشف بامتناع من أريده

كشف وجهها للشهادة عليها متلافة الأقرب ضمان المتعنة لأن ذلك نشأ من امتناعها فانسب إليها (قوله لا بد) أي لصحة النكاح حتى لو شهدا على شخص بانه زوج أو يتزوج امرأة من غير معرفة نسبا ولا صورا لم يصح الزكاح على ما هو المتبادر من هذه العبارة ثم رأيت في ج بعد الكلام على نكاح الشغار ما صرح بعدم اشتراط معرفة الشهود لها حيث قال مانصه وتردد الأذرى في أن الشهود هل يشترط معرفتهم لها كل زوج والذي أنهمه قول المتولي

ذات هو اشتداد الضرورة حتى لا يبعد الكشف عن ذلك هتك السر وأما (قلت ويباح النظر لوجه فقط لعمامة) كسيع وشراء العرج بالعمدة وطالب بالتمسك (أو شهادته) فمطلعا وأداهما عليها كنفه لفرج ليشهد بولادة أو زنا أو عالة أو انضمام أفضاء أو التمسك لمرضاة الحاجة وتعمد النظر للشهادة غير ضار وإن تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون فيما ينظر ويرقى بينه وبين ما صرى في المماثلة بأن النساء ناقصات وقد لا يقبلن والمحارم قد لا يشهدون وأيضا قد يسمو هذا باعتناء الشهادة والنظر لغير ذلك عهدا غير مفسق خلافا لما لا يرى لانه صغيرة وتكاف الكشف لفحصم والأداء فان امتنع أمرت امرأة أو غصوها بكشفها قال السبكي وعند نكاحها لا بد أن يعرفها الشاهدان بالنسب أو يكشف وجهها لأن الفصل عند السكاح بمنزلة الأداء اه ولو عرفها الشاهد في الثقب لم ينجح للكشف فعليه بجرم الكشف حيثئذ لا حاجة إليه ومتى خشي قتله أو شوهته لم ينظر إلا أن تعين قال السبكي ومع ذلك يأتي بالشبهة وإن أتى على الفصل لا فصل ذو وجهين لكن خالفه غيره فبحث الحبل مطلقا لأن الشهوة أمر مباح لا ينفك عن النظر فلا يكاف الشاهدان لها ولا يؤخذ منها كالإناخذ الزوج يحمل قلبه لبعض نسوة والحاكم يحمل قلبه لبعض المحصنات والأوجه ٣٠ الأول على ما هو باختياره والثاني على خلافه وما يجتبه الزكشي من كون حمل نظر الشاهد مفرا على المذهب وهو عدم الاكتفاء بتعريف عدل أمامه العمل كإيا في الشهادة فلا شك في امتناعه فيه نظر لأننا وان قلنا به النظر أحوط وأولى كفي بذلك حاجة بحجوزة (وتعليم) الأمر وأخى وقول الشارح وهو أي التعليم الأمر خاصة تبع فيه السبكي والمعتد أن جوارحه غير مقصور عليه ولا على ما يجب تعليمه كما هو مسمى علم عصره ج في المصدق

٢٠ نهاية ما اعتذر بمحمل الشهادة عليها منهم مثله لكن رجح ابن العباد ما لا يشترط معرفتهم لها بل الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو دعوا الأدلة لم يشهدوا إلا بصورة العقد التي معهمها كما قاله القاضي في فتاويه اه ثم ذكر كلاما بأدبه كلام ابن العباد فراجعته وكتب عليه سم مانصه قوله لكن رجح ابن العباد واعتقده اه (قوله مثل منزلة الأدلة) أي بؤداه الشهادة لا يلا اعتداده به من معرفة أشهود علمه بنفسه أو عينه (قوله إلا أن تعين) أي وبأن مثل ذلك في جميع الصور التي يجوز فيها النظر ماعدا الخطيئة على ما صرح بها (قوله فبحث الحبل مطلقا) أي حمل النظر للشهادة بشبهة أولا (قوله والأوجه حمل الأول) هو قوله يأتي بالشبهة وقوله والثاني هو قوله فبحث الحبل مطلقا وقوله على خلافه أي ثابتة فيه ما نظره ج وهو ظاهر في القاضي أما الزوج فتدفع أن تعامله لما أوجب عليه بعض نسائه محذور اللهم إلا أن يقال إن المراد دليل على حقه الحبل المؤدى إلى الجور في القصة (قوله مفرا على المذهب) معتد (قوله أمامه عليه العمل) ضعيف (قوله كإيا في الشهادة) أي من الاكتفاء بتعريف العدل (قوله فيه نظري) معتد أيضا (قوله وان قلنا به) أي على المرجوح والغدير في به راجع لجواز التعريف (قوله مقصور عليه) أي الأمر

مالم يحكم كما يحسنه أو بطلانه) فيدق في الهر ونفي الحله وجوب التعزير رأى أما إذا حكم بحسنه قالوا يجب السعي ولا حول ولا
 تعزير وما إذا حكم ببطلانه فوجب عليه الحله (قوله أما الوطئ في نكاح بلا ولي الخ) التائب وكذا الوطئ في نكاح الخ (قوله
 أوجهها أنه كالمسبة) كذا في التفصّل وفي نصفه من الشارح أوجهها لو ثبت أن رجلاً الظهور والابطال الخ وظاهر أن

(قوله عند قد جنس) وانما يحتاج لهذه الشروط حيث لم يكن غير من توفرت فيه أمره على ما تقدم من حج (قوله فاشتدت
 الوحشة) أي طلب كل منها لا تخير (قوله والأوجه عدم اعتبارها) أي الشروط (قوله وبغض لشرائط المدّة قهراً) أي في
 الإصرار ومعه (قوله إن لم يتعها) ١٥٤ أي فإن منعها حرم عليها النظر وظاهره ولو لم ينظر العورة لكن قال سم على

منهج بحث الزركشي
 حرمه نظرها العورة
 فروجها إذا منعها منه
 حرأه وكتب أيضاً حفظه
 الله قوله إن لم يتعها اعتد
 حج البوازي ولم ينهل وكتب
 عليه سم فرع الخلاف
 الذي في النظر إلى الفرج
 لا يجرى في مسه لا تنه
 المسألة ولم أر أحداً قال
 بضم من الفرج له
 وإن كان أخصاً إلى بصر حوا
 بذلك ورأيت في كتب
 الخفية أنه لا بأس بالرجل
 أن يمس فرج امرأته
 والمرأة أن تمس فرج
 زوجها سبباً له ولعل
 وجهه أنه محرم لا شهوة
 بلا ضرر وبترتب عليه
 (قوله ومن ثم لم يفتكحه)
 أي حيث لم يفتكح ضرر
 بذلك تأهو وأضع وتصدق
 في ذلك وكتب أيضاً لطف
 الله به قوله ومن ثم زناها
 عكسها أي وإن تكرر
 (قوله ورد) الظاهر رجوعه لما قاله ابن الجوزي لكن تضعيفاً كثر المحدثين له لا يقتضي
 وضع فعل المراد به رد تحسين ابن الصلاح له (قوله فلا يجل بشهوة) أي النظر وأقبحه جل النظر بلا شهوة إلى جميع بدنها
 (قوله زوجته المعتدة) أي لا يجل نظره إلى شيء من بدنها مطلقاً (قوله ونحوها) أي كالمشركة (قوله والفرق) أي بين قدامه
 نظره اليد والرجل حيث جاز نظر الأول وحرم نظر الثاني (قوله فقبض موارثها) أي قدامه النظر وشعر المرأة وعانة الرجل
 وإطلاق القدامه شامل لقدامه نظره الرجل وعليه فتنبه وجوب الموارث للشرع بدانته مشكل ويقاس القدامه بقدمه ذلك
 إلى جميع أجزائه حتى شعر الرأس فليراجع عبارة الأنوار فيجب على من خلق عانته موارثه أخصرها التلا ينظر إليه وانما يحد
 وجوب موارثه النظر من المرأة

والدائرة
 وضعه فعل المراد به رد تحسين ابن الصلاح له (قوله فلا يجل بشهوة) أي النظر وأقبحه جل النظر بلا شهوة إلى جميع بدنها
 (قوله زوجته المعتدة) أي لا يجل نظره إلى شيء من بدنها مطلقاً (قوله ونحوها) أي كالمشركة (قوله والفرق) أي بين قدامه
 نظره اليد والرجل حيث جاز نظر الأول وحرم نظر الثاني (قوله فقبض موارثها) أي قدامه النظر وشعر المرأة وعانة الرجل
 وإطلاق القدامه شامل لقدامه نظره الرجل وعليه فتنبه وجوب الموارث للشرع بدانته مشكل ويقاس القدامه بقدمه ذلك
 إلى جميع أجزائه حتى شعر الرأس فليراجع عبارة الأنوار فيجب على من خلق عانته موارثه أخصرها التلا ينظر إليه وانما يحد
 وجوب موارثه النظر من المرأة

قوله بعد أخذ ما يأتي الخ تهايت في على نسخة الأصل (قوله نصديق سيده) هل المراد تصديق في النكاح أو في الإذن لامة
للزنى كما أنشاءه راجع وكذا يقال في الولي (قوله سقط حكم الإقرار في حقه) أي ما في حقها فلا يسقط قطعية المهر
كما هو ظاهر لأنه محقق أدى فلا يقبل رجوعه فيه (قوله لأن دعواه) قال سم كان مرجع المهر المجرد إقراره فهو من إضافة
والسراة وبنياسة عكسه بناء على الأصح من حرمة نظر أحدهما إلى الآخر (قوله برذلك) لم يذكر خبر القول والمنازعة
وفي ج بعد قوله برذلك قدمت في محبت الاستنفاذ بالشارع في أحياء الموات ١٥٥ ما برده فراجع اه ثم رأيت في

فصل في الخطبة بكسر الخاء هي التماس النكاح (تصل خطبة خلية عن نكاح
 وعدة) تصر بماتر يضاو يحرم خطبة النكوحه كذلك اجماعناهم ماوسيعلم من كلامه
 اشتراط خلوه ايضا من خيصة موانع النكاح ومن خطبة الغير وما اورد على مفهومه
 من المعتدة عن وطئ شبهة حيث تصل خطبتها مع عدم خلوها من العدة المانعة للنكاح لان ذا
 العدة لاحقه في نكاحها اربان الجائر انما هو التعريض فقط خلافا لنظم جواز التصريح
 لها وهو مفهوم من قوله الا تصر بماتر بعدة فسأوت غيرها وعلى منطوقه من المطلقة
 فلا تاحيث حرم على مطلقها خطبتها حتى تنكح زوجا غيره وقصدت منه اريد ايضا بانها ما قام بها مانع
 فاشبهت خلية محرما له فكذلك لا ترد الحريم لان الراد ان الخلية من سائر الموانع لا تقتصر
 وبسبب اندفع قول من ادعى انه رد عليه ايهاه حل خطبة الامة المستفرشة وان لم يعرض
 لسيدها وفيه نظر لم ينف من ايذائه اذهي في معنى الزوجة انتهى والوجه حرمته مطلقا
 ما لم يتم قرينة ظاهرة على اعراض السيد عنها ومحبته لتزوج بها وجه اندفاعه ان هنا ما ناهو
 افسادها عليه بل مجرد عمله بامتنع ادتطر غير له مع سؤاله في ذلك ايذائه أي ايذاءه وان
 فرض الامن عليها من الفساد وقد عرف ان انتفاع سائر الموانع مرادوه من جلتها وبهذا
 يتضح ايضا عدم ورود قول الماوردي عليه يحرم على ذي اربع الخطبة أي لقيام المانع منه
 وقيل به تحريم نحو ائخذ زوجته اه والبر البلقيني ذلك فبعت الحمل اذا كان قصده
 انها اذا اجابت ايان واحدة وكذا في نحو ائخذ زوجته وهو متجه والوجه حل خطبة
 صغيرة نيب أو بكر لا يجبر لها خالفا لنص خلافه الا ان اراد ان يقع عقد فاسد

الحرمة بالجلين والمرأين مع انهما شامل للام مع انهما بل ظاهر فيه لان التقييد فيما امر بجد التصور لا للاحتراف
فصل في الخطبة (قوله في الخطبة) أي وما يتبعها من حكم من استنبر الخ (قوله وهي) أي شرعاً وقه (قوله التماس) أي
التماس الخاطب النكاح من جهة الخطوبة (قوله وعدة) أي ونسر كما يأتي (قوله وسيعلم من كلامه) أي بعمدة ما قرره به
والأفليس في كلامه ما يبلغ منه ذلك (قوله فسلوت غيرها) أي المعتدة عن شبهة (قوله حرم على مطلقها خطبتها) ومنها نوافقه
معها على ان تزوج غيره لخلع له فحرم (قوله وان لم يرض) الواو الحال (قوله وفيه نظر) أي في الحل (قوله والاوجه حرمته)
أي ما ذكر من خطبة المستقرشة (قوله وهو محبة) أي بحث الحل

المصدر لفصول والمنع دعواهم مجرد انفراده وقوله عن نفس الحق أى النكاح اه (قوله والحاصل لها حينئذ عتلت الخ) توقف
 الشهاب سم في مطابقة هذا الحاصل لما صرح اقتباسهم من اعتباره دعوى نكاح مفصل وذ كر ان هذا وأورد على الشراح
 فلم يجب بفتح بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم (قوله وان لم يل المال الى قوله لان العاويله الى آخره) فتنبه ذلك ان
 الشيب الباقية التي لم أسفها بعد البلوغ ١٥٦ لا يزوحها الا لا كذا في حواشي النسخة لابن قاسم وفي كون هذا قضيتها

تطرا لا يفتي (قوله واعتبر
 (قوله على انه يمكن ان يقال)
 قد تدفع هذه العداوة وان
 الخطبة هي القاسم النكاح
 وقد وجدوا نعدرت
 الاجابة لما عني الان اعتبر
 في معنى الخطبة انها
 التماس النكاح من تعتبر
 اجابته وهو الظاهر وقد
 يقال يكفي في معنى الخطبة
 كونه عن تعتبر اجابته بعد
 زوال المانع وقبه بعد (قوله
 وانهم قوله) أى المصنف
 (قوله قال لكن يلزم الخ)
 أى قال للزبد (قوله ولا
 يتأيد ما نقله) أى عن
 الاصحاب (قوله مع حرمه
 نكاحه) أى فلا يتم ان
 لوسائل حكم المقاصد
 (قوله وفارقت) أى الحرمه
 (قوله وقد يقال من كلام
 هو وهو معتقد) قوله ان
 أو يمسها) أى الخطبة (قوله
 كان وطئ) أى الشخص
 وقوله بشبهة متعلق بطئ
 وقوله فان عدته أى العمل
 (قوله ولا تفصل له) أى
 لصاحب العمل (قوله
 اذا لا يعمل له) أى لبقاء عده
 الاولى (قوله ولا تعرض

على انه يمكن ان يقال يمنع كون ذلك خطبة لعدم الجيب لها ويحمل خطبة نحو مجوسية
 لينكحها اذا أسلمت وافهم قوله فعل عدم نكاحها هو ما نقله عن الاصحاب وقال الغزالي نكس
 أى وهو المعتقدوا حقها به فعله على الله عليه وسلم وجرى عليه الناس وأيده غيرهم بان الوسائل
 حكم المقاصد قال لكن يلزم منه وجوبها اذا أوجبت النكاح وهو مستبعد اه ولا بد فيه
 حيث توقف عليها ولا يتأيد ما نقله بتصرعهم بكارهه خطبة المحرم مع حرمه نكاحه لان
 محله حيث لم ينظمها يتكحها مع الاحرام والاحرم وكذا يقال في خطبة الحلال المحرمه
 وفارقت العدة بتوقف الاغتصاء على اخبارها الذي قد تكون كاذبه فيه بخلاف الاحرام فان
 الفصل منه لا يتوقف على اخبارها وقد يقال ان أو يمسها مجرد الالتماس كانت حينئذ وسيلة
 للنكاح فليكن حكمها حكمه من تدب وغيره أو الكيفية المخصوصة من الاتيان ولا ياتيا مع
 الخطبة ففى سنة مطلقا فادعاء أنها وسيلة للنكاح وان الوسائل حكم المقاصد ممنوع اطلاقه
 لعدم صدق حد الوسيلة عليها اذ النكاح لا يتوقف عليها بالطلاق لان كثيرا ما يقع بدونها وخرج
 بالخطبة الزوجة فحصر خطبتها تصرع بها وتعرض ايضا كاهروا للعدة عن نكاح لكن لما كان فيها
 تفصيل ذكره بقوله (لا تصرع) من غير ذى العدة استبراء أو (لمتدة) عن وفاة أو شبهة
 أو فرار أو طلاق مان أو رجعي أو شفع أو انقضاء فلا فصل اجمالا لانها قد ترغب فيه فتكتب
 على انقضاء العدة وظاهر ان هذه حكمه فلا ترد العدة بالاثم وروان أمن كذبها اذا علم وقت
 فراتها ما اذا العدة فصل له ان حل نكاحها بخلاف ما اذا لم يحل كان وطئ معتدة بشبهة
 لحملت فان عدته تقدم ولا فصل له خطبته اذ لا يعمل له نكاحها (ولا تعرض لرجعية) ومعتدة
 عن ردة لانها جاني معنى الزوجة لعودها للنكاح بالرجعة والاسلام (ويحمل تعرض) بغير
 جاع (في عدة وفاة) ولو حاملها لقوله تعالى ولا جناح عليكم في عرضته من خطبة النساء
 وخشية القاتلها العمل ليحصل الانقضاء فادرة ولا ينظر اليها (وكذا) يحل التعريض (البائن)
 معتدة بالافراء والاثم (في الاظهر) لمعصوم اليه ولا تقطاع سلطنة الزوج عنها والثاني
 المتع لان صاحب العدة ان يتكحها فاشبهت الرجعية أو ورطه بان ثلاث أو رضاع أو لعان
 فانه يحل التعريض لها فاعلموا ورويان بعضهم أجرى فيه الخلاف أيضا فحل المصنف بترخيصه
 والعدة عن شبهة قيل بما لا خلاف فيه وقيل بحايه الخلاف ولو اوجبوا جوابا ولو احم
 خطبته في التفصيل المذكور ثم التصريح ما يقطع به في الرغبة في النكاح كقوله اذا انقضت
 عدتك نكحتك والنمرض ما يحل ذلك عدمه كلف جيلة ومن يجد مثلك ان اقتساق
 اليك خير الاتبعي أيجلرب رغب فيك وكذا في رغب فيك كما نقله الاستوى عن صاحب كلام
 الأم واعنده وهو بالجامع كعندي جاع رضى من جومعت محرم ونحو الكفاية وهى الدلالة
 على الشيء بذكر لا زمة قد يفسد ما يفيد التصريح كتريد ان أفق عليك نكسة الزوجات

لرجعية) أى ولو باذن الزوج (قوله والاسلام) اما في الرجعة فظاهر واما في الاسلام فهو معنى انه
 يتبع بلا ملامه انما يخرج عن الزوجة (قوله بغير جاع) أى اما به فيصير كمن يقول عندى جاع رضى (قوله فحل المصنف
 بترخيصه) أى جريان الخلاف (قوله والعدة من شبهة) هذا علم من قوله قبل وما أورد على مفهومه من العتدة من وطء شبهة الخ
 ولعل حكمه ذكره هنا التنبيه على حكمية الخلاف فيه (قوله ما يقطع به) أى بسببه (قوله هو بالجامع) أى التعريض بالجامع

الظهور وهذا هو ما مر في الزوج الخ) عبارة شرح الزوجين من العراقي والشافعي وغيرهما وهو العداوة هنا كما لا يخفى
ثم لظهور الفرق بين الزوج والولي المخير بل قد يقال لا حاجة الى ما قاله بنو العراقي لان انتفاء العداوة الى آخر ما في الشرح
أي قد شترط انتفاء العداوة بين الولي ومن من من أشترط انتفاء ما بينهما وبين الزوج فانظر ما في الشرح مع هذا (قوله
ولجواز مباشرته) معطوف على قوله لعمدة ذلك (قوله نقلة لا تختصهما المولية) ١٥٧ الأولى بتقديم المولية على لا تختصهما

(قوله أو شبهة) هذا العطف

يناقض ما سبق قريبا

(قوله وإن وصف بالحل في

ذاته الخ) قال الشارح باسم

في كون الوصف بالحل

باعتباره ذاته ونظروا الوجه أنه

باعتباره ذاته وحامو باعتباره

عارضه من الاشتباه والظن

حلال وانتفاء الأثم للمنفرد

لا يقتضي كون الحل لذات

اه (قوله ولو خلقت بلا

بكاوة) مكرر مع قوله السابق

خلقها بلا بكاوة والاول

ساقط في نسخ (قوله قبل

لعقد متعلق بدعوى قوله

وهم في ذكر النكاح) أي

والحل ان من عندها

يتناولون في ذكر النكاح

(قوله بالنسبة للنكاح) قيد

كل من المخير وغيره به

عليه شيئا وسبقه سم

لكن بالنسبة لمفهومه

الاتي في قوله لا لدون

مهر المثل الخ قال خلاف

ما وجه مني به بنى ج

(قوله وإن كرهت) أي

بان كان فاقدا لاهله وبه علة

(قوله كزوجي من شئت)

أجبتك مثلا اه ج قوله

والسدك فيصير وقد لا يكون تعريضا كذا كذا ما عدا وأنت ذلك وكون الكفاية بالغ من
التصريح باتفاق الفقهاء وغيرهم انما هو الخط مناسب تدقيقهم الذي لا راعيه الفقيه وانما
يراعى ما دل عليه المضاطب العرفي ومن ثم اختلف الصريح هنا ثم (وشرح) على عالم بالخطبة
وبالاجابة وبصر احتوا وبصرمة الخطبة على الخطبة (خطبة على خطبة من) حازت خطبته
وإن كرهت (قد صرح) لفظا (باجابته) ولو كافر لم يحترم ان يسمي الصبي عن ذلك والتعجيل
بالاخ فيه للثالب ولما فيه من الايداع الخطبة ويحصل التصريح بالاجابة بان يقول له المخير
ومنه السيد في أمته غير المكتوبة وال سلطان في محنة فائدة لا بالحل ولا جادا وهي والولي
ولو بمخيرة في غير الكف أو غير المخيرة وحدها في الكف وقد عيّن أو وليها وقد أدت في اجابته
أو أدت في تزويجها ولو لم يغير من كزوجي من شئت ولا بمن أدت مكتوبة كتابة مختصة
مع سيدها وكذا مبعضه لم يغير والا فنه مع وليها أجبتك مثلا وذلك لان القصد اجابة لا يتوقف
المعقد بعد هاهنا على امر متقدم عليه ولا يقسم سكوت بغير مخيرة مقام تصريحها بخلاف ما انص
عليه في الام قد تقدمه الشيطان من الدار كي نقل الاوجه الضعيفة والفرق بينهما بين الاكفاء
به في استئذانها في النكاح انه بتخصيصه ما لا يستصاف اجابة الخطبة والاوجه في رضيتك
زوجاته صريح كاجبتك خلافا لزوج كونه تعريضا وخرج عن عين ما لو قالت له زوجي
من شئت فانه يصل لكل أحد خطبتي انص عليه أي قبل ان خطبها أحد كما في الجبر وقول
الاستوى وحل لكل أحد خطبتي على خطبة غيره بحسب ما فهمه وعلى الاول فلا خصوصية
لهذه (الاذنة) أي الخطبة من غير خوف ولا حياة والا ان يترك أو يعرض عنه المخير
أو يعرض هو كان بطول الزمن بعد اجابته حتى تشهد قرائن احواله باعراضه فانقلبه الامام
عن الاحصاء ومنه سفره السيد المقطوع وقبس بالاذن والترك المذكورين في الخبر ما ذكر
(فان لم يجب ولم يرد) بان لم يذكر له واحد منهما أو ذكره ما أشتر باحدهما وبكل منهما
(لم تحرم في الاظهر) المقطوع به في السكوت اذ لم يطل به حتى يقرر وكذا ان أجبت تعريضا
مطلقا أو تعريضا لم يعلم الثاني بالخطبة أو علم ولم يعلم بالاجابة أو علم ولم يعلم كونها بالصريح
أو علم كونها به ولم يعلم بالحرمه أو علم ما حصل اعراض منها أو من أحدهما أو سمعت الخطبة
أو نكح من يجر مع الخطبة معها أو طال الزمن بعد الاجابة بحيث يعد مخرضا ولكن الاول
حرييا أو مرئيا لاصل الاجابة مع سقوط حقه بخواتمه أو اعراضه والمرئيا لا يكره وطروءه
قبل الوط يعقب العقد بالخطبة أولى والناسي تحرم لا طلاق الخبر وقطع بالاول في السكوت
لانه لا تطل شيئا ومن خطب جسامعا أو مرئيا لم يخرج خطبة أحداهن حتى يحصل اعراض
أو يقعد على أربع ويستحب خطبة أهل الفضل من الرجال لمن خطب وأجاب والخطبة

لم تخبر أي بان كانت نيبا (قوله والا فنه) أي من السيد (قوله مقام تصريحها) خلافا لـ (قوله وخرج عن عين) أي في قوله
وقد عيّن أو وليها الخ (قوله والا ان يترك) بان تصريح بعدم الاخذ فلا نافي قوله الاتي أو يعرض هو الخ (قوله ومنه سفره
البعيد) ويطور ان المراد بالانقطاع انقطاع الرسالة بينهما وبين الخطبة لا انقطاع خبره بالكلمة اه (قوله وطروءه)
أي في لو عاد لا سلام لا يعود حقه (قوله لا لانه لا تطل) أي الخطبة (قوله أو مرئيا) أي مع قصد ان ينكح منهن أربعة اخذا
بما قدمه فبالو كان نقته أربع وخطب خامسة أو نحوها خت زوجته ونقضته الحرمه عند الاطلاق

التابع له الشارح (قوله وانما زوج يحضره الخ) وهو ما علم ان هذا في غير المحرم كونه عليه سم (قوله وان لم يكن لها) أي لقراءة الام (قوله واما قول أم سلمة الخ) كان الأولى ذكر هذا منسوبا من رواه لنا في ردده الاتي الذي حاصله انهم لم يقل لابنها والا فبعد ان صدر بهذه

١٥٨

(قوله ولو أتي) أي على ما يأتي وهو غايته في الضمير المضاف اليه (قوله باذنه) أي بادن الخليفة ولا بد

(قوله بين الاعراض والاموال) أي من قوله أو معاونه (قوله بان الاعراض أشد حرمة لعل المراد ان من فرق بقول الاعراض أشد حرمة أي احتراما لمحض من هتكها بخلاف الاموال (قوله مساويه) أي لو لم تتعلق بما يريد كمن أراد الزواج وكان فاسقا وحسن الفسقة مع الزوجات فيذكر فزوجة الفسق وان لم تفسد الزوجة من ذلك (قوله لانه لفظ) أي قول الرسول لا يصلح الخ (قوله وأمامعاوية) هو غير ابن أبي سفيان (قوله وهي ذكر الغير بما فيه) أي ما باليس فيه فهو كذب صريح (قوله لا بصصلاح) من الاوصاف الجديدة (قوله ومن أنواعها الخ) وقد تقدم ذلك بعضهم فقال القدح ليس بغيبة في ستة متقدم ومرفوع محمد

مكمله بعد العدد الشرعي أو لم يرد الواحدة حرم على امرأه ثانية خباته بالشرط السابقة فان لم يكمل العدد ولا أراد الانتصار على واحدة فلا حرمه مطلقا لا مكان الجمع (ومن استشير في الخلع) أو نكح طاهر يدا لاجتماع به أو معايلته هل يصح أو لا أو لم يستشر في ذلك كما يجب على من علم بالمبيع عيبا لا يظهر به من يريد شراءه مطلقا فلا مشاورة جرى على القالب وعلم عدم الفرق بين الاعراض والاموال خلافا لمن فرق بينهما بان الاعراض أشد حرمة من الاموال وذلك لان الضرر هنا أشد لان فيه تكسيف وضع وهتك ماء وذوالمز وأيسم في الاموال بما لا يسمع به هنا (ذكر) وجوب ما كافي الا ذكر الزوال بوضوح شرح مسلم كفتاوى الفقهاء وابن الصلاح وابن عبد السلام وتفسيره في الرخصة بالجواز غير مناف للوجوب (مساويه) الشرعية وكذا العرفية فيما يظهر أخذ من الخبر الاتي وأمامعاوية فصولك لامله أي عيوبه سميت بذلك لانها من عيبها أي ما يتجر به من ان لم يتجر بضموا يصلح لك كما قاله المصنف كالفرق بين ما يناديه انظر الاتي لا احتمال انه صلى الله عليه وسلم علم من حشنته انهم وان اكتفت بفصول يصلح لك تنظر وصفا أقم بما هو فيه فين هذا لفظ المحذور ولا يقاس به صلى الله عليه وسلم في ذلك غيره فيلزمه الاقتصار على ذلك وان توهم قص أخش منه لانه لفظ لا يتبع به فلا بد من إياه (به دق) ليحذر بذلك لتبعية الواجبة وضع انه صلى الله عليه وسلم استشير في معاوية أو بجسمه فقال أما لو حرم فلا يصح عصاة عن عاتقه وهو كتابة عن كثرة الضرب وأمامعاوية فصولك لامله نعم ان علم ان الاكسور لا يفيد أمسك كالضطر لا يباح له الا ما اضطر اليه وقد يؤخذ منه وجوب ذكر الاختلاف لا خفاء في العيوب وهذا أحد أنواع الغيبة المباحة وهي ذكر الغير بما فيه أو في خصوصه أو زوجه أو ما يماكره أي عرفه أو شرا ما لا يضر صلاحه وان كرهه فيما يظهر ولو بإشارة أو إيماء وبالقلب بان أمر فيه على استحضار ذلك ومن أنواعها المباحة أيضا التظلم الذي تدر على انصافه والاستعانة به على تغيير منكره دفع معصية والاستفتاء بان يذكر حاله وحال خصمه مع تعيينه للفتي وان أغنى إجابته لانه قد يكون في التبيين فائدة ومجاهدة يضيء أو يدعه ان لم يبال بما يقال فيه من جهة ذلك فخلعه جلاب الحياء فسقط حرمة لكن لا بد كغير ما تباخر به والوجه ان المجاهرة بصغيرة كذلك فيذكر حافظا وشهيرة بوصف يكرهه فيسهل كالتعريف وان أمكن تعريفه بغيره لاعلى وجه التقيص والوجه عدم الحرمة في حاله الاطلاق ولو استشير في نفسه وفيه مساو فالوجه من ترديه واقتضاه اطلاعهما وجوب فصول أصلا لم يكن ان لم يسمع بالاعراض فان رضوا به مع ذلك والازمة الترك أو الاختيار عاقبه من كل مذهب شرعا وأعرفا فيما يظهر نظير ما مر وما يحسنه الاذرى من تحريم ذكر ما فيه حرج كزنا عيب وان أمكن توجيهه بان له مندوحة عنه بترك الخطبة بل رده قولهم في باب الزنا لم يصاب استره على نفسه لا وجوبه وقول بعضهم لو علم رضاهم بمبينة فلا بد من تركه مردود بان استشارتهم في نفسه دالة على عدم رضاهم فتعين الاخبار والتارك كان تقرر ومقتضى ما تقرر ان فرضهم التردد السابق فيما لو استشير

وانظر في سقاومستفت ومن طلب الاعانة في إزالة منكر (قوله لا بد من نذر على انصافه) مفهومه الحرمة اذا لم يكن كذلك (قوله ومجاهرة بضم) ظاهره وان لم يقصد بذلك نجره عن المعصية (قوله مع ذلك) أي ذلك (قوله والازمة) أي والارضا بالاصح الخ (قوله من حرج) أي فيما لو استشير في نفسه في

من اذن المرأة المتزوجة لمن يلى ايضا كاتبه عليه شيئا لى لاحتمال اوثنة الخطي فالحاصل انه لا بد من اذن المرأة لكل من التفتى ومن يلىه واذن الخطي لمن يلىه (قوله ويكنى سكونا) أى العتيقة (قوله امتنع على الاب تزويج أمها) أى كابتع عليه تزويجا وقضة التعبد بالثيب انه تزويج أمته البكر القاصر فطرا مع (قوله اثنان من عصبتهما) أى وهما أقرب (قوله ويستحب للقاطب أو نائبه) قال في شرح البهجة الكبير ترك الاعتذار وي عن ابن مسعود وموقوفا وهو موقوف على اذ اراد احدىكم ان يخطب لحاجة من نكاح أو غيره فليلق ان الحمد لله حمده ويستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له واشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وألحافهم الذين آمنوا بقوله الله ١٥٩ حق قاتله ولا تخونن الأولاءنتم مسلمون

يا أيها الناس اتقوا ربكم
الذى خلقكم من نفس واحدة الى قوله رقبيا
يا أيها الذين آمنوا اتقوا
الله وقولوا قولا سديدا
الى قوله عظيما ونعمى
هذه الخطبة خطبة
الحاجة وكان القضاة
يقول بعدها أما بعد فان
الأمور كلها بيد الله يقضى
فيها ما يشاء ويحكم ما يريد
لامرؤنا مقدم ولا مقدم
لما نرؤنا لا يجمع اثنان
ولا يتفرقان الا بقضاه
وقدر وكتاب فلتسبى
وإن عاضى الله تعالى
وقدر ان يخطب فلان بن
فلان فلا تفت فلان
على صداق كذا أقول
قولى هذا واستغفر الله
لجولكم أجمعين (قوله
ان جازت الخطبة بالتصريح)
أى بان كانت الخطوبة

فى نفسه ليس للتعبد فليزعمه ذكر ما فيه بترتيب السابق وان لم يستمر وهو قياس من علم
جميعه عينا بلزعمه ذكره مطلقا (ويستحب) القاطب أو نائبه ان جازت الخطبة بالتصريح
لا بالتعريض كأيضه الجلال البقنى وهو ظاهر اذ لو صحت فيبانه تعريض صار تعريضا
(تقدم خطبة) بضم الخاء (قبل الخطبة) بكسر هاء الخبر على أمر ذى مال السابق وفى رواية
كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أى عن البركة فيبدأ بالحمد للثناء على الله تعالى ثم
بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم روى بالتقوى ثم يقول جئتكم خاطبا كرىتمكم
وان كان وكلا فالجاءكم موكلا خاطبا كرىتمكم أو قاتلكم فيخطب الولي أو نائبه كذلك ثم
يقول لست بمرفوع عنك أو نحوه (و) يستحب خطبة (أخرى) كما ذكر (قبل العقد) عند
أرادة التفات به سواء الولي أو نائبه والزواج أو نائبه وأجنبي قال شارح وهى آكد من الأولى
(ولو خطب الولي) كما ذكرتم قال زوجتك الى آخره (فقال الزوج الحمد لله والصلاة والسلام
على رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) الى آخره (مع النكاح) مع فخل ذلك بين لفظهما
(على الصحيح) لانه مقدمة القبول مع قصره فليس أجنبي عنه والثاني لا يصح لان الفاصل
ليس من العقد وهو المارودى وقال السبكي انه أقوى (بل) على الصحة (يستحب ذلك)
لغير المار (قال الصحيح) وهو فى الادل كما يضل (لا يستحب) ذلك (والله أعلم) بل يستحب
تركه نحو ما من خلاف من أبطل به وما فى الكتاب هو المذهب فلو كان مكان الامع فى الروضة
وأصله ان يديه بزيادة الوصية بالتقوى وأطال الاذرى وغيره فى تصويبه وتلاوم معنى واستبعد
الاول بان عدم التدب مع عدم الإعلان خارج عن كلامهم قال فى الادل كارويسن كون التلى
امام العقد اطول عن خطبة الخطبة (فان طال الذكر الفاصل بينهم ما أى بين الإيجاب والقبول
بحيث يشعر بالاعراض عن القبول وضبطه الفضل بان يكون زمنه لو سكت فيه طرأ الجواب
عن كونه جوابا والاولى ضبطه بالعرف (لم يصح) السكاح جزا الاشعاره بالاعراض وكونه
مقدمة للقبول لا يستمدى اقتضا طوله لان المقدمة التى قام الدليل عليها ما ذكره قط فمشتتر
طوله وقول بعضهم لو قال زوجتك فاستوسم فاقبل لم يصح مع المازعة فيه بأنه وهم مفرقة

خليفة من النكاح والعقد (قوله فيما به تصرص) أى بان كانت الخطوبة فى عدة نسبه أو فرقان (قوله صار نصريحا)
ومقتضاه صريحها محتذ وهو ظاهر لان التصريح حدث وقع حرام (قوله السابق) أى فى أول الكتاب (قوله جاءكم موكلا)
ينبى ان مثله جئتكم خاطبا كرىتمكم أو قاتلكم (قوله أو قاتلكم) الفتى السلب والفتاة الشابة والفتى السبى
الكريم اه مختار (قوله فيخطب الولي) هو ظاهر ان كانت الخطوبة بغيره هانت وقب الإجابة من الولي على انهما
له فها فلو لم تأذن له فى الإجابة لم يخطب وعليه فالخطبة من المرأة نفسها أو آجأت قول يخطب لاجئها أو لولان الخطبة لا تلتق
بالتساقفة نظرو لا يبعد الأول لان المقصود منه بغيره الذى كبريل هذا ظاهر اطلاقهم (قوله وهى آكد من الأولى) معقد (قوله
لانه) أى الحمد لله الخ مقدمة الخ (قوله وما فى الكتاب) أى من قوله قلت الصحيح الخ (قوله والاولى ضبطه) يجوز ان يكون مراد
الفضل بما ذكره ضبط العرف فلا تافى بينهما (قوله قبل لم يصح) أى لا دما ذ كراجنى عن العقد وقوله مع أى خلافاً

العهدة كاهن ظاهر (قوله أو أحدهما) أي أوقات أحدهما (قوله وعقبة الخنثى الخ) مكرور مع ما مرنا (قوله من هي حال العقد الخ) من مفعول زوج المذكور في المتن (قوله في غير محل ولا يشه) في بني إلى كاهن ظاهر (قوله والجوز) أي (قوله لا بالنسبة للور) أي أمه أو أخته الخ في نفسه فبما لمسمى فيجب مهر المثل وان كان دون ما سمى الزوج لانه المرد الشرعي دون النكاح (قوله نعم في اشتراط فرائه الخ) فقد وقوله نظرا في تنفيذ القبول قبل ذكر المهر وما يتعلق به (قوله وان كان الخ) غاية (قوله في أثناء ذكر المهر وصفاته) ١٦٠ أي أو قبل ذكره بالمرأة (قوله أي عدمه) أي الاشتراط (قوله وفيه ما فيه)

أي فالوجه العصة كما تقدم في قوله نعم في اشتراطه الخ (قوله ويستحب قول الولي) أي لا يطلب ذلك من غيره وعليه فلا تاتي به أجنبي لا تصح السنة ولا يكون جهل الولي بذلك عذرا في الاكتفاء به من الشيريل ينبغي له العلم بذلك حيث جوزه (قوله قبل العقد) أي فيقول ذلك أولا ثم يذكر الإيجاب ثانيا بالصفة السابقة من غير ذكر المظروبة والمهر مع صفته من حلول وتأجيل وغير ذلك (قوله زوجك) أي أريد أن أزوجه الخ وعليه فلا قبل الزوج لم يصح النكاح (قوله والظاهر الزوج) أي عن حضرة سواء الولي وغيره (قوله عقبه) أي العقد فيطول بما سول الزمن عرفا وينبغي أن من لم يحضر العقد مندب ذلك

على أن الكامة في البيع عن اتقضى كلامه لا تضر وقد مر ردّه ويؤخذ عما قدمناه ثم اشتراط وقوع الجواب عن غوطب ونحوه وكيفية إن يسمع من غيره وان قبل على وفق الإيجاب لا بالنسبة للور وان يتم المتدنى كلامه حتى ذكر المهر وصفاته وغير ذلك مما تاتي بحجته هنا ثم في اشتراط فراغه من ذكر المهر وصفاته نظرا وانما اشتراط هذا ثم بالنسبة للور لأن ذكره من المتدنى شرط فهو من تمام الصيغة المستقلة فاشتراط الفراغ منه ولا كذلك المهر فالوجه صحة الشق الآخر بعد تمام الصيغة العصة وان كان في أثناء ذكر المهر وصفاته قال الأخرى في غيبته بعد ما حكم عن فتاوى الفضال الاشتراط وهذا الاشتراط أي عدمه ظاهر على طريقة العراقيين فيما أراه وهي المذهب انتهى لكن في قول الأول في باب البيع بمساواة النكاح ليس في ذلك إلا أن يقال به حينئذ منع تكامل المتدنى لا يسمى جوابا فيقع لغوا وفيه ما فيه ويستحب قول الولي قبل العقد زوجك على ما أمر الله تعالى به من امساك بمروءة أو تمرح بأحسان والظاهر زوج عقبه ببارك الله لك وبارك عليك وجمع ينكح في خبر لعمدة الخبر به ولكل منه ببارك الله لكل واحد منكما في صاحبه وجمع ينكح في خبره وظاهر كلام الأذكار استحباب قوله أيضا كيف وجدت أهلا ببارك الله لك ما سمع انه صلى الله عليه وسلم لما دخل على زينب خرج فدخل على عائشة فلم يقل وعليك السلام ووجه الثبوت بكانه كيف وجدت أهلا ببارك الله لك ثم فعل ذلك مع كل من شاكل قال ما قالت عائشة فان قيل قولن له كيف وجدت أهلا لا يؤخذ منه نفيه مطلقا لانه من نوع استصحاب مع الجانب خصوصا العامة فلهذا الاستفهام ليس على حقيقته بل على انه صلى الله عليه وسلم لم يجب عنه وانما هو لتقرير أي وجدتم على ما تصب مع ذلك ينبغي أن لا ينسب هذا إلا الماروف بالسنة وهو بالفاء بالموالين مكرره والاختصاصية أول قياها ويقول ببارك الله لكل منكما في صاحبه ثم إذا أراد الجماع فغطيا ثوب وقدم ما قبله بالتنظيف والنظف والتقبيل ونحوه مما ينشط له لا مراه به قال ابن عباس رضي الله عنهما في مثل الذي علمن أي أحب أن تزني زوجتي كما أحب أن تزني لي لهذه الآية وقول كل منهما وان أيس من الولد فاكتمناه الما نوسم بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا ويحضر استحضار ذلك بصديق في ربه عند الأثر لا فله أثره في صلاح الولد وغيره ولا بكرة لقبيلة ولو بهرناه ويكره ان يتكلم أحدهما في أثناءه بما لا يتعلق به ويحرم ذكر تفاصيله

أدلى الزوج وان طال الزمن من لم تنتف نسبة القول إلى التهنئة عرفا (قوله استحباب قوله) أي بعد الدخول وينبغي أن يسمع به بالعدالة في مقابلة ذلك ولا ينبغي ذكر أوصاف الزوجة بل قد يحرم ذلك إذا كانت الأوصاف مما يسيئ من ذكرها (قوله كيف وجدت أهلا) ووجه الاستدلال انه صلى الله عليه وسلم أقرها على ذلك كثيرا وأما قولها ذلك فيجوز أن يكون ناجية أدمتها وأنها كانت فهمت استحباب ذلك منه صلى الله عليه وسلم بطريق ما قولها وانما هو) أي استفهام (قوله وهو بالفاء) أي الالتئام أي عرس بالفاء والبنين مكرره (قوله وقول كل) أي ويستحب (قوله وان أيس من الولد) أي لكبره وغيره من صغر السن أو الخلل (قوله ويحضر استحضار ذلك) أي قوله بسم الله الخ (قوله بما لا يتعلق به) هل منه ما يرغب الزوج في الجماع مما

ولم يكاد يتم جواز العزل وجها ضعيفا بالاضافة عنه بالسلطان (قوله ما لو كان لها آكارب) لفظ ما يدل من ماني قوله وما زاده الخ (قوله نعم ان اذنته الخ) هذا الاستدراك مكررمع ما مر آنفا (قوله قد قد قالوا ولو ناداه الخ) توقف سببنا في الاخذ من هذا الذي قالوه اذ قد شال ان مرادهم بطرف الولاية طرف اللد مثلا (قوله في طرفي ولايته) كذا في النسخ وصوابه ولا يتما كاهو كذلك في فتاوى والده (قوله ولم يحسن) توقفه الشيخ بما صاله انه اكره بحق فقياسه الحنف في فصل في

يفعله التماسه لوط من الفسخ مشافيه نظرو الاقرب الكراهة ولا يافيه قوله بما يتعلق به لان الظاهر ان المراد به ما يتعلق به بما يتوقف عليه مقصوده من الجماع كان يطلب منها ان تكون على صفة يمكن معها قيام مراده في لوطه (قوله بل صح ما يتيه كونه كبيرة) ظاهره ولو مره واحدة (قوله وهو يتفكر في محاسن اجنية) أي أو امر دفتصورها بصورة فيما يظهر (قوله حل ذلك) معتقد (قوله امهال التزل) ويظهر ذلك باخبارها ١٦١ أو يقران ندل عليه (قوله كالافراط فيه) أي الجماع (قوله نعم في الخبر) هرقى حكم المستثنى مع عدم الايمان مع الواسطة (قوله وفيه يوم الجمعة) أي ويندب فعليه الخ (قوله وان لا يتركه عنه قدومه) أي في اليلة التي تقب قدومه مثلا من السفر بل أو في يومه ان اقتضت خلوه (قوله من سفر) أي تحصل به غيبه عن المرأة عرفا (قوله ووطه الحامل) أي بعد ظهوره ولو باخبارها حيث صدقها فيه (قوله بل ان نلب على ظنه حرم) ظاهره ولو خاف الزنا وهو ظاهر ان قوى الطن يحسن التصق باليقين وكان الضرر المترتب عليه للولد مما لا يحصل عادة كهلاك الولد ولا يشك في هذا

بل صح ما يقتضي كونه كبيرة اما ووطه حليلته وهو يتفكر في محاسن اجنية حتى خيل اليه انه يطوها فافقه اختلف فيه جمع متأخرون والذي ذهب اليه جمع محققون كابن القراك وابن البرزى والكمال الزداد شارح الارشاد والجلال السيوطي وغيرهم حمل ذلك واقضاء كلام التقي السبكي وما قبل من انه يحسن ترك لوط عليه أول الشهر ووسطه وآخره لما قيل ان الشيطان يصرفهم رديعهم ثبوت شيء في ذلك وبقرضه الذكر الوارد عنده ويندب له اذا سبق ازاله امهال التزل وان يصرف به وقت الصبر لا تنقله الشيع والجمع المرطين حينئذ ذهوب مع ادمه امهال التزل كالا فراط فيه مع التكافؤ فيه بعض الالطاف ففهمه بان يجيد داعية من نفسه لا واطاعة كنفكر نعم في الخبر الصحيح امر من رأى امرأة فاجنبه به معلا بان ما معز وحته جامع المرتبة وفيه يوم الجمعة قبل الذهاب اليها وليلتها وان لا يتركه عند قدومه من سفر والتقوى له بادى به بباحة مع رعاية القوانين الطبية مع قصد صالح كعفة أو نسل لا بوسيلة محبوب فيكون محبوبا فيما يظهر وكثير من هؤلاء الذين يقولون لعنه امور ضارة جدا فليصدروا وطه الحامل والمرضع مكروهة ثم من غلب على ظنه ضرر الولد بل ان غلب على ظنه حرم ومن اطلق عدم كراهته محمول على ما اذا لم يحسن منه ضررا

فصل في اركان النكاح وتوابعها وهي خمسة زوجان وولي وشاهدان وصيغة وقدمهال انتشارا لخلاف فيها المستدعي اطول الكلام عليها فقال (انما يصح النكاح بايجاب ولومن هازل ومثله القبول (وهو) ان يقول العاقد (زوجتك أو تكنتك) مولوي دلالة مثلا (وقبول) من تبط بالايجاب كما مر آنفا (بان يقول الزوج) ومثله وكيله كاسية كره (زوجتك) (أو تكنتك) بما لا بد من دال عليها من نحو اسم أو ضمير أو لونه أو قبلت) أو وضعت كما حكاه ابيهرة الوزير عن اجماع الامة الاربعة وان توقف فيه السبكي ومثله احببت أو اردت فافه بعض المتأخرين (نكاحها) بمعنى نكاحها بطابق الايجاب والاستحابة معنى النكاح هنا اذ هو المركب من الايجاب والقبول كما مر (أو تزويجا) أو النكاح أو لتزويج لا قلت ولا قبلتها ولا قبلته الا في مسئلة للتوسط على ماني الى اوصه لكن رده

٢١ غايه خا مرق في الزهر من جواز وطه المرهونه ان خاف ان تالته ليس ثم ضرر محقق ولا مظنون وغايته ان سبب التبع مجرد توهم الحمل فين تحصيل وبقرضه لا ضرورة على الزهر لبقه لا بد وان خاف مجرد التوقف في فصل في اركان النكاح (قوله وتوابعها) أي نكاح النكاح والشهادة على اذن المرأة (قوله وهي) أي الاركان (قوله وشاهدان) عدلان كماله عدم اختصاص ادمه ادمون الاخر بخلاف الزوجين فانه يستغنى عن منهما ما لا يعتبر في الاخر وجعله سماج ركنا واحدا لعلقه الصديق ما قلنا لف بينهما (قوله ومثله القبول) أي في انه يستغنى عن التازل (قوله كما مر آنفا) أي في آخر الفصل قبله قوله فان طال الذكرا الفصل بينهما يصح الخ (قوله من دال عليها) أي الزوجة (قوله وان توقف فيه السبكي) أي في رخصت (قوله لا قبلت) أي خط من يترك نكاحها أو تزويجها وتزويجه لكن ودوه معتد

موانع الزواج (قوله وان تقطع المنون) أي لا يزوج في زمنه وان أوجعت حلقه أنه لا يزوج حتى في زمن الاقامة (قوله ولو زوج لا بد من الخ) وموصوته ان لا يبعد زوج وادى ان تزويجه قبل تاهل الاقرب وادى الاقرب أنه بعده فاضمير في قوله انه يرجع للابعد وادى اربابنا رجاء الرجوع والرجوع (قوله بطريق الاولى) فيه وثقة لا تخفى بل بوجه انه لا اختلاف فيما دون

(قوله ولا يشترط فيها) أي في مسئلة المتوسط والمحصن في مسئلة المتوسط ان يقول الولي بعد قول المتوسط زوجت بذلك فلان تزوجته الله أو زوجته اياها ولا يكتفي زوجت بدون الضمير ولا زوجتها بدون ذكر الزوج وان يقول الزوج بعد قول المتوسط تزوجتها فلا تزوجت أو قبلت نكاحاً هالاً قبلت وحدها ولا مع الضمير نحو قبلته (قوله لكن جزم غير واحد الخ) معقد (قوله أو زوجتها) أي فلا يكتفي زوجت فقط ولا يجمع ذلك من ضم لفلان على ما يأتي (قوله فقال قبلته على ما مضى) مرجوح (قوله أو تزوجتها) أي أو قال المتوسط الخ (قوله قال تزوجت) أي ولا يحتاج الى ذكر ما يدل عليها وفي هذه تختلف مسئلة المتوسط غير المحاصر في قوله ولا يدين دال عليهم نحو الخ (قوله ولا يكتفي هنا) أي في مسئلة المتوسط بخلافه في البيع (قوله على انه لا بد) أي ١٦٢ في مسئلة المتوسط (قوله التخصيص مطلقاً) أي سواء أتى الولي بلفظ الانكاح أو

الستروج فليس قبلت نكاحاً راجعاً لا يكتفي وقيل تزويجه راجعاً لزواج (قوله اذ لا يشترط توافق القطين) أي اما التوافق معنى فلا بد منه كما مر في قوله قبيل الفصل وان قبيل على وفق اليجاب بالانسية للوراء وتضيته انه لو كان الولي جداً وله بنتا ابنين فقال للزوج زوجتك موليتي قبل نكاح احدهما بالطلان وهو ظاهر فباساء على البيع (قوله كان ينبغي تقديم قبلت) أي على تزوجت (قوله وفي تعليق

ولا يشترط فيها أيضاً فتطلب فلو قال الولي زوجته انتك فقال زوجت على ما اقتضاء كلامهما لكن جزم غير واحد بأنه لا يضمن زوجته أو زوجتها ثم قال الزوج قبلت نكاحها فقال قبلته على ما مضى أو تزوجتها فقال تزوجت مع ولا يكتفي هنا ثم ونسب الوالد رحمه الله تعالى على انه لا بد ان يقول الولي زوجتها فلان قالوا اقتصر على زوجتها لم يصح كما يؤخذ من مسئلة الركيل وأوفي كلام المنصف التخصيص مطلقاً اذ لا يشترط توافق القطين وما قيل من انه كان ينبغي تقديم قبلت لانه القبول الحقيقي ممنوع بل الكل قبول حقيقي شرعاً ومرض ذلك لا يرد عليه لان غير الاول هم قديم قدم لنكتة كارد على مشكك أو مخالف فيه والتطهير في هذه تزوجت أو نكحت لتردده بين الانحصار والقبول وفي تعليق البغوي في قوله تزوجت قال أحصاها لا يصح لانه اخبار لا عقد انتهى مردوداً لانه على الاكتفاء بمجرد تزوجت من غير ضم ضمير والاصح خلافه كما مر وجبته في التلخيص صحيح لكن لا يخلو عن ذلك الموجب لنفسه لاخباره أو تزويجه منه لا لتردده الذي ذكرنا من هذه الاشياء كما ثبت ولا يضر في ذلك ما تمسكتم ولوم عارف تأتني به ابن المقرئ ولا ينافي ذلك عدمهم كما مر في أنعمت بضم التاء وكسرهما تخملاً للمعنى لان المدارق المصنعة على التعارف في محاورات الناس ولا كذلك القرعة وابدال الزاي جيماً وعكسه والكاف همزة كأنتي بذلك والدرجة الله تعالى وفي تساوي بعض المتقدمين مع انكحاً كما هو لغة قوم من اليمن وقال النزالي لا يضر تزوجت لك أو اليك لان اللفظ في الصيغة اذ لم يفسد بالمعنى ينبغي أن يكون كأنها في الاعراب والتذكير والتأنيب انتهى ومراعاة بانها في الصيغة الصلات وهو صريح

البغوي) مستند النظر ولو قال ما في الخ كان أوضح (قوله والا مع خلافه) أي خافى التعليق مع ما بينه فيما من ان التطهير مبنى على عدم اشتراط ما يدل على المرأة الاصح انه لا يدين ذكر ما يدل على العقد العصة بتزوجت فقط ظاهر والتطهير فيه مندفع (قوله خافى التعليق) أي من عدم العصة (قوله عن ذلك الموجب) وهو الضمير أو نحوه (قوله الذي ذكر) أي في قوله لتردده بين الخ (قوله ولوم عارف) خلافاً في المعارف (قوله ولا ينافي ذلك) أي عدم الضرر هنا (قوله لان اندا في الصيغة على المعارف) في كون فتح تاء التكلم من التعارف في محاورات الناس ولوم عارف نظراً لقبول المماثلة مع أميل (قوله وابدال الزاي جيماً) أي لا ضرر بما في مثل ذلك فيقال لوالد الزوج في المراجعة راجعت زوجتي لعقد نكاحي فلا يضر أو قال زوتك أو زوتني (قوله والكاف همزة) ظاهره ولوم عارف وظاهره وان تمكن لفته ولا لفته بلسانه (قوله يصح انكحاً كما مر) يصح أيضاً ازوجتك ولوم عارف في الدرس عن الزمى ما وقفه ووجهه ان معنى ازوجتك فلانة صيرتك زوجاً لها وهو مساو للمعنى ازوجتكها ونقل عن شيخ الاسلام أيضاً ما يخالفه (قوله والتذكير والتأنيب) أي وكل منهما لا يفسد (قوله الصلات) أي هو لك أو اليك الخ

الثلاثة (قوله بالولاية العامة) متعلق بالثلاثين (قوله ولم يصدرونها مفسق) أي لهما من تلك الوساطة لا تصفان مفسق ولا عالة وهذا متقول عن الزركشي لكن نقل الشهاب سم عن كثر شيعة البكري تصويب انصافهما بالمدلة قال أي الشهاب المدكور ومقاله الاستدلال بالبكري لا ينبغي العدول عنه (قوله وظاهر كلامه عدم الفرق الخ) تقدم هذا (قوله

قوله مع نفي الصداق) أو الاقتصار على بعض ما سمع الولى (قوله لحصول المقصود) أي مع تقدمه (قوله لا يلفظ التزويج) ولا يصحرا لخطأ فيهما على ما مر من ابدال الزاي جيمًا وعكسه (قوله بامانة الله) أي يجعلون تحت أيديكم كالأمانات الشرعية (قوله وكلته ما ورد في كتابه) أي من صفاته كنعوم امانا بلكم من النساء لو فاضى زيد من موطن أزوجنا كما (قوله واضح في ذلك) أي من القياس (قوله بما عملك من القرآن) ينبغي أن المراد من هذه الصيغة بشعابك اباها ما عملك من القرآن وقد كان - لو ما له أي زوجين (قوله وكذا بكتابته) ظاهره ولو لفائب وعبرة سم ١٦٣ على حج قال في متن الروض

ولا بكبة قال في شرحه في غيبة أو حضور وانها كتابة قال بل قال انائب زوجتكم ابني أو قال زوجتها من فلان ثم كتب بلفظه الكتاب أو الظير فقال ثبت لم يصح بما حصه في أصل الروضة في الاول وسكت عن الثانية لانها سقطت من كلامه الى ان فرق في شرح الروض بين ما هنا والبيع بأنه أوسع بدليل انقضاء بالسكيات وثبوت الخرافة انتهى وهو صريح في عدم الصحة بالكتابة لكونها كتابة وهو شامل للآخرين وغيره لكن حيث صح عقد الاخرى بالسكيات للضرورة على ما ذكر فيتمثل تخصيصه بالخاضر لنقص الضرورة فيه

أي هذا كرو غير من افتقار كل ما لا يجل بالمعنى وسيعلم بما يأتي حخته مع نفي الصداق فيعتبر الزوجه هناك كره في كل من شق العقد مع واقعها فيه كزوجتها والاوجب مهر المثل صرح به الماوردي والزواجر (ويصح تقدم لفظ الزوج) أو وكيله سواء قبلت وغيره (على) اللفظ (الولى) أو وكيله لحصول المقصود (ولا يصح) السكاح (الالفاظ التزويج أو الانكاح) أي ما اشتق منهما ولا تكرار في هذا مع ما مر لاجام حصر الصحة في تلك الصيغ فيصح نحو أنا تزوجك الى آخره وذلك لما مر من استقوا الله في النساء فانكم أخذتوهن بامانة الله واستظمتن فروجهن بكامة الله وكلته ما ورد في كتابه ولم يرد فيه صوابا والله قد سمع لان في النكاح ضربا من التبديل يصح نحو لفظ اباحة وبك وبه وجعله تعالى السكاح بلفظ الهبة خصوصية صلى الله عليه وسلم لقوله الصلوة من دون المؤمنين صريح واضع في ذلك وغير البخاري ملككم ايمانكم من القرآن ما فهم من معمر قاله التيساري لان رواية الجمهور زوجة كما هو الجماعه أولى بالمقط من الواحد أو رواية بلعني لفظ الترادف أوجع صلى الله عليه وسلم بين الظنين اشارة الى قوة حق الزوج وانه كالمالك وينتقد نكاح الاخرى باشارته اتي لا يختص بنفسها لظن وكذا بكتابته على ما في المجموع وهو محمول على ما اذا لم تكن له اشارة مفهومة وتعذر تركيله لاضطراره حينئذ يوفق بكتابته في ذلك اشارته التي يختص بنفسها لظن (ويصح) عقد النكاح (بالهبة في الاصح) وهي ماعدا العربية من سائر اللغات كما في المحرر وان أحسن قاله العربية اعتبارا بالمعنى لا بالمفظ لا يتعلق به انجازا كما في ترجمته والثاني لا يصح اعتبارا باللفظ الوارد والثالث ان يجز عن العربية صح والا فلا ويشترط أن يأتي بما بعده أهل تلك اللغة صريحاً بهذا ان فهم كل كلام نفسه والاخر فان فهمها تفهم ونسما غير ما بينها فهو جهان يرجع اليقين المتع كما في الهمي الذي ذكر لفظ الطلاق وأراد معناه وهو لا يعرفه قال وصورته ان لا يعرفه الا بعد اتسائه بها فلو أخرجه عنها قيل مع ان لم يطل الفصل ويشترط فهم الشاهدين ذلك أيضا كما سأتى (لا بكتابة) في المصنف كالتسك بنى فلا يصح النكاح (قطعا) وان قوى بها السكاح

ويجوز التسميم وهو الاقرب وهذا قد يقال ما يمنع من ان القاضي يزوجه حيث تمكن اشارة صريحة تأتي تصرف في أمواله (قوله وهو محمول) أي صحة نكاحه بالكتابة (قوله اشارة مفهومة) أي لكل أحد ما ذاقها لظن دون غيره سائر الكتابة فيصح نكاحه بكل منهما (قوله وتعدروا كيله) مفهومه انه لو أمكه التوكيل بالكتابة أو الاشارة التي يختص بهما لظن تعيين لصحة نكاحه أو كيله وهو قريب لان ذلك وان كان كناية اضافية في التوكيل وهو ينتقد بالكتابة بخلاف النكاح (قوله اشارته التي يختص بهما الخ) أي فيصح نكاحه بالضرورة حيث تعذر تركيله (قوله لانه) أي النكاح لفظ الخ (قوله يرجع اليقين الخ) معتمد (قوله ان لم يطل الفصل) أي عرقا لا بخبر بين الايجاب والقبول (قوله فهم الشاهدين ذلك) أي ماني به الماعدان

هنا) يعني هينئذ نكحهم أو هو محرم أي لما في صحة نكاحهما من الخلاف (قوله عين قوله ولا ينقل) قال الشهاب مع هذا
 خروج قطعا بل غاية الأمر أنه لازم ولا إشكال في تخريم الأزام (قوله والامامو القاضى) أي وشمل كلامه أولا في قوله
 وإسراء أحد المتأخرين الإمام والقاضى أي هما أكبرهما في أن أحدهما يمنع صحة العقد منهما وأعلم أن هذا الشمول
 قطع الظن عن قوله ولا ينقل الولاية في الأصح فزوج السلطان (قوله لا أن يحصل كلامه على التصديق) أي بان يقول
 (قوله لا لا يعلم) أي أطاع لاه مصدر صي (قوله وقوله ذلك) أي نوبت (قوله اشترط اللفظ الصريح) أي في الخلاف
 بأن يقول استخففتك أو أذنت لك ١٦٤ في ترويج فلانة مثلا (قوله ولو قال زوجك الله بنيتي لم يصح) أي بخلاف ما أوقال

وتورثت القران على ذلك لانه لا مطلق اسمه بشرط حضورهم لكل فرد فدر منه على النية
 وبه فارق لبيع وإن شرط فيه الإشهاد على ما مر فيه وقوله ذلك غير مؤثر لان الشهادة على
 اقتراحه لا تعدل على نفس العقد ولو اختلف فاقض بقها في ترويج امرأة اشترط اللفظ الصريح
 ولو قال زوجك الله بنيتي لم يصح كما قبله المصنف عن الغزالي وأقره بما على أن ذلك كناية وهو
 كذا وان نقل الرافعي عن العبادي ما يقتضي صحاحته وخرج بقولنا في الصيغة الكتابية في
 المقود عليه كما قال أبو ذوات زوجتك أحدها أو نيتي أو طاعة ونوايا معنيتها ولو غير المعناه
 فانه يصح ويغري بأن الصيغة هي المحللة فاحتيط لها لا تروى لا يكتفي زوجت ابنتي أحد كما يطلق
 (ولو قال) لوى (زوجتك) إلى آخره (قال) زوج (قوت) مطلقا وقيلته ولو في حصة
 المتوسطة على ما مر (لم ينقد) النكاح (على الذهب) لا تتعاطى النكاح أو الترويج كما مروى
 قول ينقد ذلك لانه تصرف في ما أوجبه الولي فانه كالمعاذ لفظا كما هو الأصح في تطهيره من
 البيع ورفق الاول بأن اتفق ولو ان انصرف إلى ما أوجبه البائع الا انه من قبيل المكاتب
 والنكاح لا ينقد بمختلف البيع وقبل المانع قطعاً وقيل بالصفة قطعا (ولو قال) الزوج لوى
 (زوجتي) ينقل (قال) الولي (زوجتك) بنيتي إلى آخره (أوقال الولي) للزوج (زوجها) أي بنيتي
 (قال) الزوج (زوجتك) إلى آخره (صح) انكاح فها بما ذكر الاستدعاء الجازم الدال على
 الرضاوى المصحين ان غاب الوأمة قال لني على الله عليه وسلم زوجتها فقال زواجكها ولم
 ينقل انه قال بعده ترهجت أو لا غيره مخرج زوجتي زوجتي أو زوجتي وترهجتا ههنا فلا يصح
 لانتفاء الجزم نعم ان قيل أو أوجب ثانيا يصح أيضا قل زوجتها أو زوجتها لا استدعاء
 لفظ دون الترويج ولا زوجت نفسى أو بنيتي من بنيتك لان زوج غيره فهو عليه وان أعطى
 حكمه في نحو أنما نسك طالق مع النية (ولا يصح ما يقه) فيفسده كما يصح بل أولى لمزيد
 الاستياها نولو قال زوجتك ان شاء الله وقصد التعليق أو أطلق لم يصح وان قصد التبرك أو ان
 كل شيء عشتته تعالى مع كلهم نظيره في الوضوء ولو بشر شخص (ولو قال) ان عنده هو
 بمعنى قول الشارح جليله وانما قال ذلك لبيان المصنف بالفاء الدالة على التخصيص في قوله فقد
 زوجتكها (ان كان اتى بعد زوجتكها) فقبل وبات أتى (أوقال) شخص لا آخر (ان كانت
 بنيتي طلق وتعدت فقد زوجتكها) فقبل ثم بان انقضت عدتها وانها أذنت له أو قال ابان

طلقك الله فانه بنفسه لان
 ما لا ينقد من الشخص
 مفرد اذا أذنت له الله
 كان كناية وما ينقد منه
 مفرد يكون صريحا
 (قوله ونوايا معنيتها) يؤخذ
 منها انه الواحلتافي
 النية بطل العقد وهو
 ظاهر وفي ما لزوجها
 الولي ثم مات ثم اختلفت
 الزوج مع الزوج في انها
 المعناه بان قالت است
 المعناه وقال الشهاب
 أنت المعناه قول العبرة
 بقولها أو يقول الشهاب
 فيه نظروا الاقرب الاول
 وثيق ايضا ما لوقالت است
 المعناه في العقد وقال
 النعم ودل أنت المقصودة
 بالنية ونما الولي سمى
 غيرك في العقد غلطا
 ووافقه ما الزوج على
 ذلك فصل العبرة بقولها
 لان الاصل عدم النكاح
 أو العبرة بقول الشهاب

فيه نظروا الاقرب الاول لان الاصل عدم الغلط (قوله ولا يكتفي زوجت ابنتي أحد كما مطلقا) نوى الولي معها تحتها
 منها أولا على ما انتفاء اطلاعه عليه فقل الفرق بين هذا وبين زوجتك إحدى بناتي ونوايا معنيتها حيث صح ثم لا ههنا انه
 يعتبر من الزوج القبول فلا بد من تبينه ليقع الإشهاد على قبوله الموافق للإيجاب والمرأة ليس العقدوا لخطاب معناه الشهادة
 تقع على ما ذكره الولي فاختار فيما لا يشترق في الزوج (قوله بخلاف البيع) ظاهر في ان قلت كناية في البيع فاحتاج الى
 نية وقضية ما في البيع خلاصه (قوله إلى آخره) أي فلانة (قوله أو زوجتها) أي فلا يكتفي واحده منهما أي القبول (قوله لان
 الزوج غير معقود عليه) عبارة التي يراى قوله أما الكناية في المقود عليه الخ ومثل الزوجة للزوج إذ نوايا معنيتها بان قال زوج
 بنتك ابنتي وهو مخالف لما انتفاء كلام الشارح من البطلان في زوجت ابنتي من بنتك (قوله ونما قال ذلك) أي الشارح

القاضي لاحد ثوابه مستغفلك على حالة الاحرام في تزويج موليتي ومع ذلك في الحديث بقول الشارح لان تصرفهم بالولادة
 اه من حاشية الشيخ (قوله والاولى ان ياخذ بالبرء) انظر هل يحتاج في ادائه هذا الاولى الى اذنه فلا بد ايضا لاحتمال انه
 الولي (قوله وخلوها عن الموانع) هذا لا يختص بما اذا كان الولي غائبا كالاختصاص (قوله والاقتضاهما) هذا لا حاجة اليه مع
 قوله وتصدق في غيبة ولما اذمن المعلوم ان تصديقه التام يكون باليمين على انه لا يفتي في ماقى تغييره بقوله والا من الاجام (قوله

(قوله ويجب فرضه الخ) معتقد (قوله فلو قال الولي) تفريع على ما قاله البقيني (قوله ١٦٥ وفيه نظر) معتقد (قوله فها هو

ظاهر) أي لان ان في
 هذا التركيب ليست
 بمعنى اذ خصلا فها هي
 ظاهر بما هنا التبعين صدق
 الخبر اما فيما نحن فيه
 قالك منع من حملها على
 معنى اذ ووجب استعمالها
 لتعليق (قوله) ويجعل
 الاول هو قوله ان كانت
 فلا تلحق وقوله والثاني
 هو قوله ان شئت (قوله
 لما يقرر) أي من مزيد
 الاحتمال ها (قوله ولا
 توقيته) أي حيث وقع
 ذلك في صلب العقد اما لو
 توافقا عليه قبل ولم يتعرضا
 له في العقد لم يضر لكن
 بدني كراهته اخذنا من
 نظيره في الخلل (قوله
 وجزا) أي التوقيت (قوله
 مخاذا كافة العلماء) أي
 ولا يحسد من ذلك بهذه
 النسبة (قوله حرمت
 مرتين) ويقرر نخصة
 أدلة القليلة من الوضع بما
 مسته البار وقد تقدم ذلك
 الجلال السبكي فقال
 واربع تكرار النسخ لها
 جاءت من الاجماع والاشارة

بمع ربيع ان كانت احدا من ماتت زوجتك بنى قبيل (قال ذهب بطلاه) لقصد لصيغة
 بالتعليق والطريق التي في حقه وجهان من القولين فيمن باع مال مورثه او زوج أمه
 غانا حياته فان مائة من المبيع أو التزويج وقرق الاول ينفذه اجزم الصيغة ذلك وتزوج
 ولما الولي بشر باثي فقال بدت بقتله اوطاه صدق الخبر ان صدق الخبر قد زوجتك ما ظاهرا يصح
 لا غير تعليق بل تحقيق لان ان هنا بمعنى اذ كقوله تعالى وخافوا ان كنتم مؤمنين كذا نقله
 الشبان ثم فلا ووجب فرضه فيما اذا يتبين صدق الخبر والا فلفظ ان لا يلق وتوقف في ذلك
 السبكي قال البقيني ومحل كون التعليق مائة اذا كان ليس مقتضى الاطلاق والا فنعقد
 فلو قال الولي زوجتك ابنتي ان كانت حية وكانت غائبة وتحدث عرضها أو ذكر موتها أو قلها
 ولم يثبت ذلك فان هذا التعليق يصح معه الا قد وفيه نظر لان ان هذا ليست بمعنى اذ كما
 ظاهر والنظر لاصل هذه الجملة لا يفتي بيقين الصدق فيما مضى وبحد غير الحصة في ان كانت
 ثلاثة موليتي فقد زوجتك او في زوجتك ان شئت كالبيع اذ لا يعلق في الحقيقة انتهى
 ويجعل الاول على ما اذا علم انها موليتي والثاني على ما اذا لم يرد التعليق ولا تعاقب بالبيع كما يقرر
 (ولا توقيته) عدة معلومة او مجمدة ففقد لصحة النسي عن نكاح المتعة وجزاء ولا رخصة
 المفسطر ثم حرمة غير خبر ثم جازع الفسخ وقبل صحة الوداع ثم حرمة ابد بالنص الصريح الذي
 لوليع ابن عباس لم يستمر على حاله مخاذا كافة لعلمه وما حكي عنه من الرجوع عن ذلك لم
 يثبت بل صح من جمع من السفاهة وافقوه في الحل لكن خالفوه في الابطال وعليه
 أحكام النكاح ووجه انازع الزكشي في حكاية الاجماع فقال الحل لا يحقق وان ادعى جمع
 نفسه وكذا الحوم الجارية حرمت مرتين ويحتمل البقيني حقه عند توقيته عدة حرمة
 او غيرها لانه يصح بقتضى الواقع ممنوع فقد صرح الاحصاء في البيع بأنه اذا قل بعنتك
 هذا حياتك لم يصح البيع قال النكاح أو ولي الموت لا يرفع آثار النكاح كلها فان التعليق
 بالجملة المقضى لرفعها بالموت محال فلتفقد ما حيث ذوب يتأبط لا فم لا يبالا لا يلزم من
 نفي جهتها اني حصة العقد لانه لا يلزمه على قواعدنا وان فصل عن زفر حقه وانما
 التوقيت ومثل ما تقرر مالم لا يفتي بعدة لا يفتي الدنيا الماغاليا كما افاده الوجه الذي قد تعالى
 بناء على ان العدة بتبصير العقول لا بجامع (ولان نكاح الشغار) يتجنيان أولا ههنا كسورة الم
 عنه في خبر العيصين من شتر الكاب رجلاه في البيوت مكان كانهما يقول لا ترفع رجل
 بنتي حتى ارفع رجلك فبذلك أومن شتر البيه اذ اخلا لفلان من المهر أو من بعض الشرط
 (وهو) شرعا كما في آخر الخبر ليعلم ان يكون من نفسه صلى الله عليه وسلم من نفسه براب
 عمر لويه أو نافع رويه عنه وهو ماصرح به الغاري وأبو داود وغيره مع اليه (زوجتكها) أي بنتي

قبله ومتممة وغيره • كذا الوجه ومحمد بن الدر (قوله ولان المرات الخ) وجهه التعليق بدفع ما ورد على الاول من
 الفرق بينهما ما بان انك يفتي في المبيع او رثته المستبرى والزوجية تنقطع بالموت (قوله لا يلزم من نفي جهتها) أي المدة
 المعلومة والمجهولة (قوله وان قل عن ربيع من أمته بنفسه) قوله ومثل ما تقرر (أي في بطلان (قوله ولا نكاح الشغار)
 أي ولا يحسد من ذلك به ماصرح به في متن الروض (قوله أومن شتر البلد اذ اخلا) أي من السلطان

وعلى انه لم يزوجها الخ) انما في هذا اطلاق على نفي العلم فقط كما هو القاعدة في المثل على نفي فعل الغير (قوله فحين الثاني) أي على الوكيل كما هو ظاهر (قوله وانما بطل تركه لولي الطفل الخ) هذا من جهة كلام المتعرض الى آخر السواد جوا بما هو قديم على قوله بل الملاقى وهيب قول الشهاب سم فيما كتبه على ج كما هو جواب اشكال على العصمة فيما ذكره بقوله وفارق التقيد في حالة الاحاق بالكتبه ١٦٦ الخ مع ان ج ختم السواد بقوله اذ ان الثاني لهذا التوهيم (قوله ولو ذكره) يعني

لوكيل (قوله بين ملاك في البابين) يعني بابي النكاح والوكالة فانه في الروصف كرمثله ما اذا وكل الولي من بزج

(قوله لا يفسد النكاح) أي بخلاف البيع وغیره (قوله استعجاب) أي قوله زوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك بعلة زوجتي بنتك وزوجتك بنتي وقوله قلب النكاح مستعمل في قول نكاح نفسه وتزوج بنته فكانه

ال قلب نكاح بنتك وزوجتك ابنتي (قوله قائم مقام زوجتي) أي بعد (قوله بيع الاول فقط) أي بغير المثل (قوله) والتفويض أي لعدم التفويض اذ صورة التفويض في الامانة يقول زوجتك بما لا امر وبالعلة فلا يمكنه ذكر لها مهر وذلك موجب لمهر المثل اذ لم يوجد تفويض والا فلا يجب لها شيء الا بالتدخل أو الفرض على ما يأتي غيب

(أي ان تزوجني) أو تزوج ابني مثلاً (بنتك بضع على واحدة) منها صدق الاخرى فيقبل ذلك وعلة البطلان التشرية في البضع لا ركلا جعل بضع مولى له مودة الله كحاح وصدقا الاخرى فاشبه تزويجهما رجلين (فان لم يعمل البضع صدقا) بأن قال زوجتك بنتي على ان تزوجني بنتك ولم يرد قبل (فلا يصح) العصمة للنكاحين بغير المثل لاستفاد التشرية في البضع وما فيه من شرط متفق عليه لا يفسد النكاح ومقتضى كلامهم أي على أن تزوجني بنتك استعجاب قائم مقام زوجتي والواجب القبول ببدول وجعل البضع صدقا لاحد هابط من جعل بضعه صدقا فقطع في زوجتك على ان تزوجني بنتك ويضع بنتك صدقا بنتي يصح الاول فاما وفي عكسه يبطل الاول فقط واما الثاني لا يصح لوجود التعليق قال الا دري وهو المذهب وزعم البلعيني ان ما يحسمه المصنف مختلف للاحادث العصمة ونصوص الشافعي (ولو سمي) أو أحدهما (ملا مع جعل البضع صدقا) كان قال بضع على أو البضع صدقا الاخرى (يبطل في الاصح) لبقا معني التشرية والثاني يصح لانه ليس على صورة تفسير التشرية ولا يخل عن المهر ولو قال لمن فعل له الامعة زوجتك أمي على ان تزوجني ابنتك برتبة الامة فزوجته على ذلك مع النكاح لعدم التشرية فيما ورد عليه عقد النكاح بغير المثل لكل منه الدم التسمية والتفويض في الاولى وفساد المسمى في الثانية اذ لو صح المسمى في الزم عقد نكاح الاب بارية ابنه وهو ممنوع ولو طلق امرأته على ان يزوجه بغير مولا بنته وصدق البنت بضع المطلقه فزوجته على ذلك مع التزوج بغير المثل لفساد المسمى ووقع الطلاق على المطلقه أو طلق امرأته على ان يتزوج بغير مولا بنته ويكون حلالا لها ماضيا من نفسه فاعتقه على ذلك طلقته وغذ العتق في أحد وجهين نقه في أصل الروضة عن ابن كج وهو الظاهر ورجع الزوج على السيد بغير المثل والسيد على الزوج بغيره المبدوء به من كلامه وغيره انه لا بد في الزوج من ثلثة أو ثلثه من المرأة فلو جعل حلها لم يصح نكاحها احتياطا لعقد النكاح وقد مثل الوالد رحمه الله تعالى في قول الا دري في قوته وغيره ان الاصل في عقود العوام الفساد والعلم بشرط عقد النكاح حال العقد بشرط كالألاء اذا طلق شخص زوجته ثلاثا ومثل على انه قد فادها وهل يصح لو مثل عن الشرط ولا يعرفه الا أن ولا يباينها عند العقد هل يحتاج الى محال أم يجوز التحديد ونحو ما تفسر فاما ما فاجاب بأن معنى قوله المذكور ان الاصل عدم اجتماع معتبراته وان كان الاصح المحكي بهصته لانها الظاهر من العقود الجارية بين المسلمين وسيفقد ذكره العوام مثل ادغيرهم كذلك أن القالب في عقود العوام فسادها لعدم معرفتهم معتبراتها بخلاف غيرهم وأما الألاء وغيرهم ان العلم بشرطه حال عقده شرط للمحلول على انه شرط لجواز مباشرته لا للعصمة حتى اذا كانت الشرط متحققا ففسر الامر كان النكاح صحيحا وان كان للبشر بمحضائيا مباشرته وبأن اذ قدم عليه طالب بامتناعه

اتفي التفويض هنا وجب مهر المثل (قوله في الاولى) هي قوله زوجتك وقوله في الثانية هي قوله على أن تزوجني فني (قوله ووقع الطلاق) أي وبني ارجع المطلق على الا يخرج المثل لفساد العوض (قوله طلق) أي باتاني المستثنين انتهى مؤلف (قوله ورجع الزوج) أي فيما لو طلق امرأته على ان يتزوج بغيره الخ (قوله أو ثلثة) أي ثلثا قول (قوله فلو جعل يحلها) أي استخرج له كان شك في محرمته لم يلزم عدمها به أو كان المعهود عليه نكحي وان اتفق بالاقوة تباين

موليته وحزمه بالمالان وتقل في باب النكاح فيها العفة عن البغوي وآثر مخفي عليه بالتناقص فافى والده الشارح باعتقاد ما في باب الوكالة وتضيف ما في هذا الباب ويرد ما جع به بعضهم مما ذكر لكن الشارح لم يجد ما يعالج منه المراد بالباين (قوله

(قوله في البصر) استغفار اني قوله - حتى اذا كانت الشروط الخ (قوله من بعض اصحابنا الخ) معتقد (قوله انه لا يصح) أي لا يصح النكاح مع عدم العلم بالشروط وقوله وعليه أي على ما حكاه أبو إسحق الأسفرائني (قوله عدم العفة) سياقه في الشرح ما به صرح به بان هذا هو المقصد وان ما في البصر ضعيف وسند كرهه عما يخالفه (قوله لانه عام) متصل بمخصوص (قوله دليل انهم الخ) متعلق بقوله لانه عام (قوله وهو) أي الولي (قوله نعم ان المعلقة) أي من قوله وان كان الاصع الحكم صحت الخ (قوله على الوجه المذكور) أي في قوله فاذا اطلق شخص زوجته فلا واصل الخ (قوله وليس مستغلا بالغة) قضيته ان من لم يحصل من الفقه ما ذكر ولكنه مشتغل به ليس عاميا وانما هو ١٦٧ غير مراد وعليه فكان الاولى

ان يقول وان كان مشتغلا
بالفقه الخ لان يقال انه
حيث كان مشتغلا بالفقه
كان التسالب عليه الجست
من تصحيح العقد وان لم
يكن عنده من الفقه
ما يفتدي به الى باقيه
(قوله ومن جعل مطلق)
أي بان لا يعرفها وجه
كان قيل له زوجها هذه
ولم يسم اسمها ولا نسبها
انتهى ج وفيه كلام
حسن فليراجع (قوله وفي
الثلاثة) أي الولي وزوج
والمرأة وقضيته انه لو قال
الولي لرجل لا يعرفه
اسمها ولا نسبها زوجتك بنتي
قبل انه يصح النكاح

في البصر لو تزوج امرأة يعتقد انها بنته من الرضاع ثم تبين خلوه صح النكاح على المذهب
وحكي أبو إسحق الأسفرائني من بعض اصحابنا انه لا يصح وعندي هذا ليس بشئ أو على انه
مخصوص بشرط صرحوا باعتبار تحققه كحل المنكوحه وعليه قالوا في مسئلة البصر عدم العفة
لانه عام لجميع الشروط بدليل انهم صرحوا بانها لو زوج أمه مورثه فلانها حية فبان متابع
والشك هنا في ولاية العاقد بالملك وهو من أركان النكاح وبأنه لو عقد النكاح بمضرة خنثين
فبانا رجلين صح والشك هنا في الشاهدين وهما من أركانه أيضا لو طارها كثيرة في كلامهم
فلم ان المطلقة فلا تأخذ في الوجه المذكور لا تحمل لاطفها الا بعد التخليل بشرطه والمراد بالعالى
ههنا من يحصل من الفقه شيئا يتدى به الى الباقي وليس مستغلا بالفقه ولا بد في الزوجة من
الخلو من نكاح وعقد ومن جعل مطلق على ما قاله المتولي وأقره التمولي وغيره وفي الولي من
شخص قد روي صوابا أو ثمة أو خنثية وغيره ما عاين في في الثلاثة من تعيين الا في احدها ينافي
واختيار الا في الجبرة وعدم اسوام (ولا يصح) النكاح (الابضرة شاهدين) ولو اتفقا فبان
يسمى الا يجب القبول لغير المصحب لانكاح الاول وشاهدي عدل لما كان من نكاح على غير
ذلك فهو باطل والمعنى فيه الاحتياط لارضاع وصيانة الانكحة عن الجودوين احضار جع
من أهل الصلاح (شرطهما حية) كاملة فبها (وذكره) حقيقة وكونهما النسيين كقوله ابن
اله مادلا نعتي في روق ولا يامرأ أو لا يفتي الا بان ذكر كالتولي بخلاف ما لو عقد على
خنثى أو له وان بان عدم الخلل والفرق ان الشهاد والولاية مقصودان لغيرهما بخلاف المقعود
عليه فاحتيط له أكثر من ثلوعه على من شك في كونه محرما فبان غير محرم لم يصح كما
قاله خلافا لروايتي ومراغما فيه (وعداه) ومن لازمها الاسلام وانكشاف المذكور ان في

بخلاف ما تقدم في المرأة من انه لو قال زوجها هذه ان لم يعرف اسمها ونسبها لم يصح (قوله واختيار) أي بشرط اختيار الخ
(قوله وصيانة) عطف مقاب (قوله وكونهما النسيين) انهم انه لا يكتفى بحضور الجني وقيد ج عاذا لم تعلم عدلته الظاهرة
(قوله فبان غير محرم لم يصح) معتقد (قوله ومراغما فيه) أي في قوله وحكي أبو إسحق الخ والمعتقد العفة ويفرق بينهما وبين
العقد على الخنثى المشكل حيث لم يصح وان ثبت أو ثمة بانه لا يصح العقد عليه بخلاف المحرم فانه يصح العقد عليه في الجملة
اه مؤلف وهو مخالف لما في الشرح وما في الشرح هو المعتقد ففرع استطرادي هو وقع السؤال في اللرس عما يقع كثيرا
ان من يريد الزواج باخذ صهر لسعيد الخولوس عليها في محل الذي يريدون العقد فيه خارج المسجد فهل يكون ذلك مقبولا فلا
يصح العقد ام لا فيه نظرا والجواب عنه ان الظاهر صحة العقد لان الطالب عليهم اعتقادهم باخذ ذلك لم يكن مما ينافي
و بتقدير العلم بالتصريح فيمكن ان ذلك مخيرة لا توجب فسق ولو وقع السؤال ايضا عما سمع به البلوي من لبس القبول في القطيعة
لشهود والولي هل هو مفسق يقصد التقدم لا والجواب عنه ان الظاهر ان لا تنكح بمجرد ذلك فساد العقد ما بالنسبة
لشهود فلا ن الطالب ان العقد يصح بحلسه جماعة كثيرة ولا يلزم ان يكون الجميع لابين ذلك فان اتفق ان فهم اثنين
سالمين من ذلك اعتد بشهادتهما وان كان

خطا صريح) أي لانه لا يصح النكاح بالوكالة الفاسدة (قوله ويرفع نسبه) لانه اذا جعله الزوج أو الشاهدان أو أحدهما
أخذ من مسئلة بعدها (قوله مع ان هذا بعينه) هذا من جملة المائة المنقصة وقوله لان الوكيل الخ هو وجه عدم المناظرة (قوله
لان الوكيل لم تثبت وكالة بقوله الخ) أي لانه لم يقع منه. لا العقد المدكور وهو مضمونه ما ذكر ولم يقع منه ان قال قبل ذلك أنا

حضورهما اتفاقا وامافي الولي فله ان يقول له ذلك فقد كونه عدليك. في التبريم ومعرفة ذلك مما ينبغي على كثير من
الناس ومثل ذلك في المجلس على الحرر (قوله فانما هو عليه قول) فنتهه انه لو كان العاقد آخرس وله اشارة بضمها
كل أحد لا يشترط في الشاهد السمع لان المشهود عليه الاثنان ليس قول ولا مانع منه (قوله ومنه من بطلته شديدة) تقدم في
السمع ان البصر يصح معه ١٦٨ المبرور ان كان بطلته شديدة حال العقد بحيث لا يرى أحدهما الاخر ولعل الفرق بين

ماها وتم المقصود
من شهود الاكابر اثبات
القديمات عندنا سارع
وهو منتف مع الظلمة
وكتب ايضا لطافاته به
قوله ومنه من بطلته أي
لعدم علمه بالموجب
والقابل والاعتقاد على
الصوت لا نظره ولو
سمع الايجاب والقبول
من غير رؤية الموجب
والقابل ولكن جرد في
أخبره بان الموجب
والقابل فلا فرق لان
يكفي مسألة المدكورة
(قوله وفي الاصم أيضا)
فيه تورك على المصنف
حيث ذكر الخلف في
الاصم ولم يذكره في

الاصم (قوله فلا يكتفي خبره بثقة بمسألة أي بدعائه المسبقة امامه) أي بدعائه بمسألة ما هو بطل العقد لا يعرف
فيصع كما في قوله هذه ان فهم كل كلام نفسه الخ (قوله فترته ورشادته) أي الاب (قوله وذلك لان اعتقاد الخ) على كل كلام
المصنف (قوله لا يقال هذه) أي قوله لا اعتقاد الخ (قوله وأما ضيقه) أي الاصم وقوله الى الحاكم أي الى ان باقي الحاكم
(قوله غير من أمسه) هذا يشكك عليه عدة شهادته عن من اتفق ادته وأمسه. في ثم عليه عند القاضي ويمكن الجواب
بان النكاح يحتاج الى ثبوت في هذا الاحتفال وان كان بيده (قوله والآخر ان شاهده ان) قال سم على حج وعبارة الروض
وشرحه ولو شهدوا بان كانوا من ثلاثة اخوة والآخر غيرهم لمن فيه لا وايه لا ان يقع بوكالة منهم أو من أحدهما عنه
بمعينه جاز بخلافه ما اذا قد غير هو وكالة عن ذكر لم يصر اه والمتبادر من قوله لا وكالة منه بعد تعيين الشارح الغير في قوله
والعاقد غيرهما بقوله من ذية الأولى ليهية تسمية عدم الصحة بما اذا حضر اثنان من الثلاثة عند ثبوت ما واكلهم وأعليه فلو صدق
العقد عن نفسه لا واسطة الوكالة فلا يعتمد الصحة لعرفه العقد والوكالة فليتمل انتهى (أقول) الصحة واضحة ان كانت
أذنت له في تزويجها اما لو خصت الاذن بالآخرين الا آخرين وأذنت له في تزويجها فليتمل (قوله بان كلامهما) أي السيد والولي (قوله
بستوري العدة) ولو كان العاقد الحاكم كإباني

وكيل فلان لما قال الرقبي قد اذن لي سيدي (قوله لا يمكن وقوعه) أي منع قسمة المولى في الإيجاب في بعض الصور كما
في الكوفة وهذا هو محل الفرق بين البيع والنكاح (قوله لم يصح) أي وإن توافر بدليل العلة وصرح بهذه العلة في القصة
(قوله بقول عدل) المراد بالجنس المساق في تزويج المحجور من اشتراط عدلين (قوله وموؤن النكاح أخف الخ) لعل الخلل
هنا مقيد ليخرج ما إذا كان من السرة وموؤن أخف ثم رأيت عبارة ١٦٩ الروضة ناصية بما رجيت (قوله

وقول الشارح والحكمة
الخ) صدر عبارة الشارح
في المحرر وللتأني
في المحنة بالبلوغ عن
الحاجة لا مطننة لم اقتصر
في التنبؤ على الحاجة
الظاهرة لاستزائها
للبلوغ بخلاف الخفية
التي أشلوا بها الأطباء
فكانه قيل بالنفحة محتاجة
وبالغ ظاهر الحاجة

(قوله واعتقد جمع) مقعد
(قوله ولم يلحق الفاسق)
أي فلا بد من مضي مدة
الاستبراء وهي سنة (قوله
اذما طهرته المعاملة)
أي معاملته معاملة غيره
كما هان فانه عومل فيه
المستور معاملة من ثبتت
عدالته وكتب أيضا قوله
اذما طهرته المعاملة أي
بين الحماكم وغيره في
الاكتفاء بالمستورين
(قوله ومن ثم لو رأى)
أي القاضي وقوله لو
طلب منه أي القاضي
(قوله انه لا يتولى العقد)
أي عقد النكاح وقوله
الابضرة فمن ثبتت عنده
أي القاضي (قوله ما لم يل

لا يعرف له ما مضى على ما نص عليه واعتمده جمع لكن الذي اختاره المصنف وقال انه
الحق انهم عرف ظاهره بالعدالة ولم يزل هذا الحماكم من ثم بطل الاستبراء بغير عدل ولم
يلحق الفاسق اذا اناب بالمستور وسقط استتابة المستور عند العقد (على الصحيح) لجرأته
بين أوساط الناس والعوام فلو كلفوا بغيره العدالة الباطنة ليضربوا المصنف بالطلال الامر
وشق ومن ثم صح المصنف في نكت التنبيه كإن الصلاح انه لو كان العاقد الحماكم اعتبر
العدالة الباطنة فعلم السهولة معرقها بغير رجعة التزكيت ومن ثم صح المتولي وغيره عدم الفرق
وهو المقعد اذ ما طهر بقوله للمعاملة يستوي به الحماكم وغيره ومن ثم لو رأى مالا يد مصروف
فيه بلا منازع جاز له كغيره شرائؤه منه اعتمادا على ظاهر اليد وان سهل عليه طلب الخفية
وقد يقال يؤخذ من قوله لم يلحق به جماعة بأدبهم مال لا منازع لهم فيه فحتمه بينهم
لم يجهم الا ان يتواعده انهم ملكهم مثلا فيضربوا بعد فحتمه على العمل كهم انه لا يتولى العقد
الابضرة من ثبت عنده عدالتهما وان ذلك ليس شرطاً لفحصه بل لجواز الاقدام فلو عقد
مستورين فينا عدلين صح أو عقد غيره معهما فافسقين لم يصح كما يأتي لان العبرة في العقود
بما في نفس الامر ولو انتمعت زوجان أقر اعنده بنكاح بينهما مستورين في نفقة حكم بينهما
ما لم يلحق الشاهد لان الحكم هنا في تابع مثله فبما قبلهما على ما مر من ابن الصلاح
وصريح كلام الحنابلة بغيره عدم لزوم الزوج البص من حال الولي والشهود وواجب بعض
التأخير في ذلك لامتناع الاقدام على العقد مع الشك في شره مردود بأن ما علم به انما
هو في الشك في الزوجين فقط لما مر انهما المقصود ان الذات فاحتيط لهما أكثر بخلاف
غيرهما فجاز الاقدام على العقد حيث ظن وجود شر وطه ثم ان بان خلاف ما ظن بان فساد
النكاح والانلا ومقابل الصحيح لا يتخذ بحضورهما التعذر انبأتهما (لا مستورين الاسلام
والحرية) الواو بمعنى أو لومع ظهورهما بالحرية بان يكونا في موضع يحتل فيه المسلمون
بالكفار والاحرار بالعبيد ولا غالب أو يكونا ظاهري الاسلام والحرية فلا دليل لا بد من
معرفة حاله فيما باطن السهولة أو الوقوف على الباطن فيما وكذا البلوغ وغيره مما مر ثم ان بان
مسألة أو حر أو ألبا مثلان انعاده كالو بان الخنثى ذكر (أو ولو بان فسق) الولي أو (الشاهد)
أو غيره من موانع النكاح كجنون أو غم أو صراخه وارته أو وارته أو عهده أو انتبه
(عنده العقد فباطل على المذهب) كما لو بانا كافرين لان العبرة في العقود بما في نفس الامر
وخرج بعينه العقد تنبيه قبله ثم تنبيه قبل مضي زمن الاستبراء كتنبيه عنده والطريق الثاني
هو صحيح في أحد قولين اكتفاء بالتزويج (ولغايبين) الفسق أو غيره يعلم الحماكم حيث
سأغه الحكم بطله فيلزمه التفرق بينهما ولو لم يترافعا اليه ما لم يصح ما كراه بعضه أو
(يبينة) تشهد به مفسر سواء كان الشاهد عدلاً أو مستوراً أو كون الصبر بول ما خبر عدل

٢٢ نهاية خا فان علم فرق بينهما (قوله على ما مر من ابن الصلاح) أي في قوله ومن
ثم صح المصنف الخ (قوله ولومع ظهورهما) أي الاسلام والحرية (قوله أو وارته) فضنته انما ادعاه أحد الزوجين لاسمع
دهواه (قوله تنبيه قبله) أي فلا يضرب (قوله كتنبيه عنده) فيضرب وهو واضح في الشاهد دون الولي لانه لا يشترط لفحصه عنده
بعد التوبة مضي مدة الاستبراء (قوله حيث سأغه الحكم بطله) أي بان كان يجتهد (قوله تشهد به مفسراً) أي وقت العقد

والحكمة في الثالثة الخ أي جعله الطهور قبل هذه الحكمة بحسب ما فهمه (قوله من نكحها) أي ظهور التوفيق قال
الشم ابسم وكان المراد بظهوره فيه وجوده فيه (قوله ما ثبت آخر) أي أو ثبت مقابله بديل الآية (قوله خفف ظهور

قوله لا تفر من النكاح) أي فانه يبطل (قوله وقضته) أي قوله ولان اقدمه (قوله من التحليل الاول) أي وهو حق الله
(قوله ثم ان علم المفسد الخ) معتمد (قوله ولم يسبق منه اقرار بصحته) ويثبتها اذا ارادت بعد الوطء مهر المثل وكان أكثر من
المعنى حيث لم يسبق منه اقرار بصحته وبهذا يثبت النكاح في المطلق قول يثبتها وطء له لو اقبلت لذلك وحكي فساد له لم يرفع
ما وجب من التحليل لما علم من بعض الاحكام وان اقرارهما ويثبتها انما يثبتها فيما يتعلق بمحضها لا غير منه يؤخذ
اعلموا طلقها ثم اقبلت بينة فساد النكاح ثم اعادها اذنت اليه بطلت من نكاح لان اسقاط الطلقة حق لله تعالى فلا تفسده
البينة أيضا ويحتمل خلافه اهـ وكتب ايضا لطف الله به قوله ولم يسبق منه اقرار بصحته أي عليه يسقط التحليل تبعا
وعبارة شيخنا الذي ينادى عند قوله اذا ١٧٠ لم رد نكاحا الخ ما تصه وان ترتب على ذلك عدم صحة النكاح وترتب على ذلك

سقوط التحليل لو فوهه
تبعا اهـ وهو مخالف لما
ذكرناه من جـ فرفع
وتبع السؤال عن طلق
زوجته فلا نكاحا ما علمنا
هل يجوز ان يدعى فساد
العقد الاول لكون الولي
كان فاسقا أو الشهود
سكن ذلك بعد مدة من
السنين وهل له الاقدام
على هذا الفعل من غير
وقامعة من نكاحه
الاول وهل يتوقف نكاحه
الثاني على حكم ما حكم
بصحته وهل الاصل في
عقد المسلمين العصة أو
الفساد واجتنابهما
صورته الحمد لله لا يجوز

بالفسق ولو غير مفسر محله فيما قبل العقد بخلافه بعد لا تصادح ظاهر افلا بد من ثبوت مبطله
(أو اتفاق الزوجين) على فسدهما عند العقد سواء علم به عند أم بعده ما لم يقرر قبل عندها كم
انه بطلين ويحكم بصحته والا لم يثبت لا نكاحهما أي بالنسبة لحقوق الزوجية لا لتقرر النكاح
وذكر ان الرفعة في المطلب يستلزم قبول اقرار السفيه في ابطال ما ثبت لخاص المال ومثلها
الامة ثم محل بطلان ما نكحها انما هو فيما يتعلق بمحضها دون حق الله تعالى فلو طلقها ثلاثا
ثم توافقا فأما الزوج بينة فساد النكاح بطلان أو بغيره لم يثبت ذلك بالنسبة لسقوط
التحليل لانه حق لله تعالى فلا يرفع بذلك قاله انوار زكي ولان اقدمه على العقد يقتضي
اعتدائه باستتمام معتبراته تطير ما في الضمان والحوالة وقضيته مع ما علم من وجهه عليه
وهو غير مراد فالقول عليه من التحليل الاول هو ما علم خفف قول الزبيلي تنع بينته ان
يثبت السبب ولم يسبق منه اقرار بصحته ثم ان علم المفسد لهما العمل بقضيته باطنا
لكن اذا علم الحاكم مسافري بينهما نظيره الا في قبيل فصل طلاق الا لا زمنه
وما نقل عن الكافي من عدم التعرض لهما بمحلول في غيرها كما مع انه منازعة وفيه وانما هو
بطلان لا زكي ويثبت السبب قول بينته اذا لم يرد نكاحا بل التحليل من المهر أي ولم يسبق
منه اقرار بصحته وخرج باقيا أو الزوج ما لو قامت حسيبة ووجدت شروط قيامها فتسمع
كانت له الاثوار وغيره واعتدوه وذكر البغوي في تطبيقه ان بينة الحسيبة تقبل
لكنهم ذكروا في باب النكاح ان محمل قبول بينة الحسيبة عند الحاجة اليها كان طلق
نكح من زوجته وهو معاشرها أو اعتق رقيقه وهو ينكر ذلك اما اذا لم تدع اليها حاجة فلا

له ان يدعى بذلك عند القاضي ولا تسمع دعواه بذلك وان واقته الزوجية عليه حيث اراد به اسقاط
التحليل ثم ان علم بذلك جاز له فيما بينه وبين الله تعالى العمل به فيصنع نكاحه لخاص غير محمل ان واقته الزوجية على ذلك ومن
غير واقعة منه لا يجوز للانسان ان يصدق في عدة نفسه سواء كانت عن شبهة أو طلاق ولا يتوقف حل وطئه لهما وثبوت
احكام الزوجية على حكم ما قبل المدة على علمه فساد الاول في مذهبه واستصحاب الثاني لشروط العصة المختلفة كلها أو
بعضها في العقد الاول ولا يجوز تغير القاضي التعرض له فيما قبل وأما القاضي فيجب عليه ان يقر بينهما اذا علم بذلك والاصل
في العقود العصة فلا يجوز الاعتراض في نكاح ولا غيره على من استند في فعله الى عقد ما لم يثبت فساد بطريقه وهذا كله
حيث لم يحكم ما حكم به النكاح الاول من يرى مع نسق الولي والشهود اما اذا حكم بما فلا يجوز له العمل بخلافه
لاظهاره ولا باطنانه ومقران حكم الحاكم يرفع الاتفاق ولا فرق فيما ذكر بين ان يسبق من الزوج تقليد لغيره امانا
الشافي عن يرى صحة النكاح مع نسق الشاهد والولي أم لا وبعبارة اخرى في شرحه ثم محل بطلان ما نكحها في قوله فليس
له التعرض لهما (قوله ووجدت شروط قيامها) ومنها الاحتياج اليها كما لو لم يعلمها بطلان له فلا نكاحا له مباشرها بحكم
الزوجية فشهد يبطل النكاح عند القاضي وبهذا يجب عن قوله الا في وهنا كقولك الخ

الحاجة الخ) أي والحكمة في حذف ما حذف ذكر ما ذكر في أحد الجانبين دون الآخر ما تقرر وألا وانما ظاهرا لحذف ظهور الحاجة ولم يقل غسفت الحاجة اذ الظهور ليس بقيد كما مر بجواب قلتن (قوله لعدم الحاجة حالا) هذا ظاهر في حاجة الوط يمكن تقدم أن من الحاجة في المخوفة الاحتياج للهرة أو الثقة وفي المخزون توقع الشئ له أو الاحتياج للخدمة على ما مر فهلازم تزويج الصغيرة والصغير لذلك (قوله لا يتبع التعين) ومعلوم انه انما أفرد ١٧١ لخلافه (قوله في فلان)

انظر هل هو قيد وما قلته
(قوله وجرى منه) أي
الحاكم (قوله والا) أي
وان لا يقع من الحاكم
فمنع خلافا لما في حاشية
الشيخ (قوله لتتق حصة
العقد) أي وعدهم بغير
الامضاء حتى تفارق ما قبلها
(قوله الالتزام) قال الشهاب
سم أي بان يرى الحاكم
الزامه بما لا يرجوع له
فاد الحق بلا التزام لذلك
لكن باذن الحاكم فله
الرجوع بخلاف ما اذا
اتفق بالزما كما يرى
الالتزام بالارجوع فلا
رجوع هذا حاصل مراد
الشيخ اه (قوله فان ادهى
قل زوج علم الخ) قال
الشهاب المذكور بقل من
شبهه البرلى هذا متعلق
بجميع الصور السابقة
والعنى ان جميع ما تقدم
اذا اعترف الزوجان بان
الحال كاذك كان تنازعا
وزعم شكل انه السابق
وانما تعلم ذلك فيه هذا
التفصيل يعرفان المعنى
هذه تراجمة الرافعي الكبير
(قوله على التعين) انظر

تسمع وهنا كذلك تنبه على ذلك والفرجة الله تعالى وهو حسن (ولا تأثر قول الشاهد بن كذا)
عند العقد (فاسقين) مثلالا منهم ما قران على غيرهما ثم له اثر في حقهما فلا حضرا اعتداهما
مثلا ثم ماتت وورثها سقط المهر قبل الوط وفسد المسمى بعده فصب مهر المثل اي ان كان
دون المسمى أو مثلا كتر كما يجته بعض المتأخرين وهو واضح لئلا يلزم أنما أو جبايا قبل الوط
حتى الهما على غيرهما (ولو اعترف به الزوج واتكرت فرق بينهما) مؤاخذه له بقوله وهي
فرقة فسح لا تنقص عددا (وعليه) أي الزوج اقرب بالنسب (نصف المهر) المسمى (ان لم يدخل
بها والا) كان دخل بها (فسكه) عليه ولا يرهنه لان حكم اعترافه مقصور عليه ومن ثم ورنه
لكن بعد حفظها ان عقد بعدلين ونحو باعترافه اعترافا ليطال ولي أو شاهد فلا فرق بينهما لان
العصمة فيه وهي تزويجها والاصل بقاؤها ولو لكن لو مات لم ترهنه وان ماتت أو طلقها قبل
وط فعلا مراً أو بعده فلها أن الامرين من المسمى ومهر المثل ما لم تكن محجور اعطيا بنصفه
فلا سقوطا لفساد اقرارها في المال كما مر ويحت الاستوى ان يحل سقوطه قبل الوط عما اذا
لم تقبضه والا لم يسترده أخذ من قول الرافعي لو قال طلقها بعد الوط على الرجعة فقلت بل
قبله صدقت وهو مقر لما ظهر فان كانت قبضته لم يرجع به والا لم تطالبه الا بضعفه والنصف
الذي ينكره هناك بمثابة الكل هنا وما اوجب به عن ذلك بان الزوجين في تلك التفتا على
حصول الموجب للهرة وهو العقد واختلاف في القدر وهو الوط وهنات في السبب
الموجب له فلو ملكا هاشيا منه ولكنه بغير سبب تدبيره الوالدرجة الله تعالى بان الجواب
الذكور لا يجدي شيئا والتمتد التسوية بين المستثنين اذا لجامع المتعبر بينهما من في يده
المال معترف فانه لغيره وذلك الغير ينكره فيقر المال في يده فها ونقل ابن الرضا عن الآخر
امور قالت تكفي بغيره وشهد فقال بل بها صدقت يعني لان ذلك انكسار لاصل العقد
قال الزركشي وهو مانع عليه في الامر ودنيته فترجع على تصديق مدعي الفساد فالاصح
ان القول قوله وفي كلام ابن الرضا ما يدل عليه حيث ظاهرا كان ينبغي تخريجه على دعوى
العصمة والفساد (ويستحب الاشهاد على رضا المرأة حيث يمتد رضاهما) احتياطاً لئلا من
انكارها هو بحث الاذني يندبه على الهجرة البالغة ثلاث رضة من رضى اذنها وتحمدها في طهره (ولا
يشترط) ذلك لصحة النكاح لان الاذن ليس ركناً في العقد بل شرطاً فيه لم يجب الاشهاد عليه
ورضاها الكافي في العقد يحصل باذنها وبينة أو باخبار ولها مع تصديق الزوج وعكسه
وشمل ذلك الحاكم به أفتى القاضي والبنوي وما قاله ابن عبد السلام والقبيني من ان الحاكم
لا يزوجهما حتى يثبت عنده اذنها لا يلى ذلك جهة الحكم فيصب ظهور مستنده مبنى على ان
نصرف الحاكم حكمه الصحيح خلافه وأفتى البنوي بان الشرط ان يقع في قلبه صدق الخبره
بانما اذنت له وكلام التفهال والقاضي يؤيدو عليه يحتمل ما في الجبر من الاحصاء انه يجوز

كيف يتأتى هذا التقديم مع اضافة سبق الى ضمير المدعي المفسدان الصورة ان يقول كل في دعواه انها تعلق افي السابق وأي
تصين بعد هذا الواقع في كلام غيره ان هذا التقيد انما هو عند اتقاء تلك الاضافة وصارة الروض لو تداعيا المسمى بينهما
لم تسمع أو عليها سمعت ان ادى كل علمها به السابق لان ادهى علمها بالسبق أي لاحدهما كما قال شارحه قال فلا تسمع للدعوى
(قوله لكن بعد حفظها) أي وجوباً (قوله لم يرجع) أي الزوج (قوله بان الزوجين في تلك) أي قوله أخذ من قول الرافعي الخ

الجليل بالدهي ٨١ فالصورة الاولى مساوية لما في المتن هنا وانما شخ الاسلام يصنفه ان لا يعرّف بها مجموعته من غير
 تشييد لعدم الجليل وهو ظاهر قتيلا (قوله في غير هذه الصورة) يعني صورة ما اذ لزوجه اوليان المنفعة على الصورة الحقة
 في فصل فبين عقد النكاح (قوله وما ينتميه) أي كالتوقيل الاذن وكيفية الاذن من نطق أو غيره (قوله ولو وكالة من
 الولي) أي أو من المرأة كما شأنه الغاية بل ذلك أولى لعدم العصة منه فيما لو اذن به الولي (قوله لتمامه) أي في ان
 يتزوجها وقال سم على ج ولا يخفى ان ١٧٢ للمرأة لا تكون ولية على المجهور الا بطريق الوصاية وسيأتي في قول

المصنف بل ينح أي الضيف
 باذن وليه أو بقبله النكاح
 قول الشرح ووليته في
 الاول أي فيما اذا بلغ
 سفها الاب فالجفوصى
 اذنه في التزوج على
 ماصر في العزير لكسبه
 ضيف الخ فخل ماذكره
 هنا مبني على كلام العزير
 فلا يبرر وكتب ايضا لطف
 الله به قوله قتلها أو مجبور
 أي من سفية أو مجنون
 هي وصية عليها (قوله الا
 ولي الحديث) أي اقرا
 الحديث الخ (قوله بغير
 اذن) أنهم لم يهاذا
 أنكحت نفسها باذن ولها
 مع وهو مخالف لما
 من قوله ولو باذن من
 ولها الفسخ الى وكيل
 على ان الغنوم هنا غير
 مر ادلا قال قوله يعني
 الحديث الا قول المرأة
 نفسها بل على انه لا فرق
 بين الاذن وعدمه لانا

اقتاد صي أرسله الولي للغير ليزوج موليته والوجه محي مما صر في عقده بمستورين
 هنا وان الخلاف فيهما وفي جواز ما شرته لافي العصة كما هو ظاهر لما مر مدارها
 على ما في نفس الامر
 في فصل فبين عقد النكاح وما ينتميه (الزوج امرأة نفسها) ولو (باذن) من ولها
 (ولا غيرها) ولو (وكالة) من الولي بخلاف اذنه القتل أو مجبور هو ذلك لا فلا تخلفا
 اذ لو جاز له التزوج نفسها لم يكن للعقل تأخير ولا غير من الصبيين كما قاله الا أنه كالحجود وغيره
 لانكاح الاول الحديث الماروا بما امرأة أنكحت نفسها بغير اذن ولها فتنكحها بما لم
 وكره ثلاث مرات وصح ايضا لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها لم يكن لها ولي قال
 بعضهم أصلا وقال بعضهم يمكن التوجه له جاز لها ان تفوض مع خطيبها أمرها الى من يحتمل عدل
 فيزوجها منه لا محكم وهو كالمالك وكذا لو ولت معه عدلا مع على الفسار وان لم يكن بمجتمدا
 لشدة الحاجة الى ذلك كما جرى عليه ابن القري تيمنا لعله قال في المهمات ولا يختص ذلك
 بقصد الحياكم بل يجوز مع وجوده سفر أو حضر ابتداء على الصحيح في جواز التكميم كما ذكره
 في كتاب القضاء قال المرافى ومرا الا سني ما اذا كان الحكم مالحا لقتلها أو ما الذي اختاره
 النووي اعتكفى العدالة ولا يشترط كونها مالحا لقتلها أو شرطه السفر وقد افترض أي
 ولو قلنا ضرورة وابتداء الا نرى وحاصله ان المدار على وجود القاضي وقصد له على السفر
 والحضر ثم لو كان الحياكم لا يزوج الا بدولهم لمواقع لا تقتصر في مثله عادة كافي كثير من
 البلاد في زماننا اتجه جواز تولية أمرها لعدل مع وجوده وان سلمنا انه لا ينزل بذلك بان
 علم موليه بذلك حال التوليف فخرج بتزوج ما والويل امرأة لتوكل من زوج مولته أو ولى
 موليته لتوكل من زوجها أو ليل قبل لها عن نفسها سواء أقال عن أم أطلق فوكلت وعقد
 الوكيل فانه يصح لانها سفيرة مخففة ولو ابتلى ولاية امرأة الامامة نفذ حكمها للضرورة
 كما قاله ابن عبد السلام وغيره وقيل له تصح تزويجها وكذا الزوجت كافرة بكفرة بدار
 الحرب غير الزوجان عليه بعد اسلامها أو مجبور اذنها لوليها لمقتضى الكافة (ولا
 تقبل نكاحا لاحد) ولاية ولا وصاية لان محاسن الشريعة تقتضي فطرها عن ذلك
 بالكيفية لما قصد منها من الحيلة وعدم ذكره أصلا والخفى فيما ذكرتمثالها كما جزم به ابن

الجليل بالدهي ٨١ فالصورة الاولى مساوية لما في المتن هنا وانما شخ الاسلام يصنفه ان لا يعرّف بها مجموعته من غير
 تشييد لعدم الجليل وهو ظاهر قتيلا (قوله في غير هذه الصورة) يعني صورة ما اذ لزوجه اوليان المنفعة على الصورة الحقة
 في فصل فبين عقد النكاح (قوله وما ينتميه) أي كالتوقيل الاذن وكيفية الاذن من نطق أو غيره (قوله ولو وكالة من
 الولي) أي أو من المرأة كما شأنه الغاية بل ذلك أولى لعدم العصة منه فيما لو اذن به الولي (قوله لتمامه) أي في ان
 يتزوجها وقال سم على ج ولا يخفى ان ١٧٢ للمرأة لا تكون ولية على المجهور الا بطريق الوصاية وسيأتي في قول

قول الاول خاص فيقدم على هذا العام (قوله وكره ثلاث مرات) أي كره دونه فتنكحها بما لم يأتى
 التصريح به عند قول المصنف واذا اجتمع اولياء الخ فتتلاقى في جرح أماديت الرافى (قوله وكذا لو ولت معه) أي الخاطب
 (قوله وحاصله ان المدار الخ) معتمد (قوله لا بدواهم لمواقع) أي بالنسبة لزوجة (قوله لا يثبت له) أي ذلك العقد (قوله
 مع وجوده) أي القاضي (قوله وقيل تصح تزويجها) أي لغيرها لانها ٨١ حج وقصة اطلاق الشارح عدم الفرق
 والاقرب ما قاله حج لانها متمكنة من تفويض أمرها لغيرها لكونها قاضيا (قوله بدار الحرب) ليس بقصد فيما يظهر
 وتقتل منه من شئت الى يادى (قوله تقتضي فطرها) أي تطلبه على وجه الباقية والكال لا يتجرم عليها ذلك بنهى الشارع
 وان حرم عليها حيث فاعلى العقد الفاسد ان علمت بفساده (قوله والخفى فيما ذكرتمثالها) أي ومع ذلك لو نال الزوج
 فبني ان لا حد على الوالى لانام تحقق أو نته وبتقديرها قاله يصح عقدها في الجلة عندهم قال به

للتقدمة بان ادعى شخص على الولي انه تزوجه اباه (قوله فكلمه) بوسيا في انه يقال لها ما ان تقرى او تطلق وكان الاولى
الاتصال عليه وظاهر ان المراءاة اقرت لها بعبارة واحدة والا فالزوج من اقرته أولا كما هو واضح (قوله على نفي العلم)
قال الشهاب سم متعلق بكل من حلفت وحلفت كسب في قوله أخرى ما نفسه هذا مسلم في حلفه لا في حلف الولي بل انما

(قوله بان زوجت نفسها الخ) أي ووكلت من زوجها وليس من أوليائها بجلوها مثلا (قوله دون السنفه) كأياني (أي على
ما يأتي ومنه ان محل ذلك حيث كانت الموطأ أرضه مختارة الى آخر قوله مهر مثلها بذكر الاقرار ارض (قوله كما صرح به)
أي بسد وجوب ارض البكر في النكاح الفاسد وقوله بسد وجوب الخ قيل من قوله كما صرح به الخ وقوله وقرق بينه أي
النكاح وبينه أي البيع (قوله وان اعتقد التصرم) أي ولو لم يقلد (قوله والا ١٧٣ فكل الجمع عليه) أي فلا تغز برجت

حكم بجمعه ويحدث
حكم بطلانه (قوله أما
الوطأ في نكاح بلاولي)
أي بان زوجته نفسها
بدون ذلك وكان الاولى
ان يقول وكذا الوطأ لان
هذا مشارك لما قبله في
الحكم فلا يصلح ان يكون
تحياله (قوله فلا حد
فيه) أي وبأن (قوله كما
أقربه الوالد) أي لقول
داود بجمته وان حرم
تقليده لعدم العلم بشرطه
عنده (قوله بشرطها
الا ٢٣) أي بان كانت
محتاجه على ما يأتي (قوله
ملك الاقرار به غالبا) أي
ومن غير الغالب (قوله
دون اخنها) أي غلواذي
انه زوجها بانها أو أنكرت
الاذن فيبني تصديقها
لان الأصل عدم الاذن
(قوله من زوج) أي ولو

المسلم في كتاب الخلفاني وبجته المصنف في المجموع في فواض الموضوعات لم أرفقه تلافان
انضمذ كونه ولو بعد المصدق مع ما مر وقد جزم فيك السبكي في كتاب الخلفاني كما قاله
الزركشي (والوطأ في نكاح) ولولي الدبر (بلاولي) بان زوجت نفسها بغير شاهدين ولم
يحكم ما فيه بشئ (وجوب) على الزوج الرشيد دون السفه كأياني (مهر المثل) كما صرح به
الشيخ الميرزا المصنف لفساد النكاح ولا يجب ارض البكر لو كانت بكر او صرح في المجموع
في الكلام على البيع الفاسد بسد وجوب ارض البكر فبسه وقرق بينه وبينه بان اتلاف
البكر ما أذن فيه في النكاح الفاسد كالنكاح الصحيح بخلاف البيع الفاسد فانه لا يلزم
منه الوطأ (لا الحد) وان اعتقد التصرم لشبهة اختلاف العلماء في صحة النكاح لكن يتر
مقتضى عدم ما لم يحكم ما كجمته أو يطلأ والافكا لجمع عليه كما قاله الماوردي ويتبع
حينئذ في مخالف تقضيه أما الوطأ في نكاح بلاولي ولا شهود فلا حد فيه كما في به الوالد
رحمة الله تعالى بوسيا في مبسوط طي باب الزان شاه الله تعالى (ويقبل اقرار الولي بالنكاح)
على موليته (ان استقل) حالة الاقرار (بالنشاء) وهو المجرم من أب أو جدا فواض في
مجنونة بشرطها التي بان لم تصدقه البائنة لغيره من ملك الاشارة الى الاقرار به غالبا
(والا) بان لم يكن مستقلا لا تنفاه اجباره حالة الاقرار كان ادعى هو نيب انه زوجها حين
كانت بكر أو لا تنفاه كفاءة الزوج (فلا) يقبل الجزاء عن الاشارة دون اخنها (ويقبل اقرار
المرءة البائنة الما قبله) ولو سفهة فاسفة سكراته بكر أو ثيبا (بالنكاح) من زوج صدقتها
على ذلك ولو غير كف (على البسديد) وان كذبا الولي وشهود عينتهم أو أنكر الولي الرضا
بدون الكف لا حتم لا نسيانهم ولا نهتهم ان لم يقر انكار الغير له ولا يضمن تفصيلها
الاقرار فتقول زوجني منه ولي بغيره مدلين ورضاي ان كانت عن بشر رضاها ولا
ينافي ذلك ما سياتي في الدعوى من الاكتفاء باقرارها المطلق لان محله في اقرار وقع في جواب
دعوى لان تفصيلها ياتي عن تفصيله وما هنا في اقرار مبتدأ ولو أنكر المجرم أو أحد وهى
لا نخر قدم السابق فان وقعا معا قدم اقرارها كما رجحه البلقيني في تدريسه لتعلق ذلك

سبها على ما يأتي في قوله وبجته بعض انه لا بد من تصديق الزوج السفه من تصديق وليه (قوله صدقتها على ذلك) أي وبأن
يصدقها مقتضى كلامه على ما ذكره الزركشي ومن تبعه ان الحان تزوج ما لا وهو أحد وجهين حكاهما الامام وقال
الفتا لا وتصله الزا في عنه آخر الطلاق اعتبارا بقوله في حق تفهوا وطريق حلها ان يطلقها اه وهذا هو القياس فهو
المعقد اه ج وهل زوجها من الاقرار كالطلاق له سم عليه (أقول) ينبغي ان يكون كالطلاق تزوج حال (قوله)
لا حتم لا نسيانهم) ظاهره وان بعد ذلك عادة قرب المدعى كان ادعته من أمس (قوله لان تفصيلها) أي الدعوة (قوله)
وهي لا نخر قدم السابق) أي ان المجلس الحكم وان أسند الآخر الترويج الى تاريخ مقدم وذلك لان نسبه واقراره يمكن
بجمته لعدم المعارض الا ان فاذا حضر الثاني وادعى خلافه كان مريدا لرفع الاقرار الاول وما حكم بشبوه لا يرتفع الا بيمينه
(قوله في تدريسه) أي بخلافه لاسمحه في نصحه من بطلان نكاحهما وجرى عليه في المنهج

يختلف على البت كما أفاده كلام شرح الروض وهو ظاهر اه (قوله بسبب غيرها) عبارة الغضبة بسبب فعل غيرها اثنتان
ولعل لفظ فعل سقط من الكتب (قوله أفراد أو جملة) تأمل (قوله خرساء) أي لاشارة لها بمفهومه (قوله أو صبية) انظره
مع ان الصورة انه تزوجه أوليان بانها (قوله أو خرساء بعد الترويج) لا حاجة اليه لان قوله خرساء يشمله (قوله ويمنع
قوله وفيما اذا احتل الحلال) أي في سبق وعدمه وفي منعة احتمالان مع أو جهوها انه كالمنعة اخذنا ما يأتي في نكاح

اثنتين انه مثلها اه حج وهذه هي الأقرب لقوة جانب المرأة يتعلق الحق بها (قوله دون عين السابق) بقي ما عور عن السابق ثم
نسي وينبغي ان حكمه حكم ما مر ١٧٤ في قوله وفيما اذا احتل الخ (قوله يعتبر مع تصديقه) أي في قبول اقراره (قوله

وهو متبني) ولعل الفرق بين هذا وبين الضمة حيث قبل اقرارها لان صدقها وان كذبها الولي على ما مر ان اقرار السفيه يفرسه المهر والنفقة فكان اقراره يتعلق بالمرأى والنظر فيه ما روي فاعتبر تصديقه ولا كذلك المرأة فان اقرارها لا يفرسها شيئا فبعض اقرارها ما يتعلق ببدنها لم يعتبر تصديق الولي (قوله دون عكسه) أي بان مات السالك (قوله ومع ذلك يقبل رجوعها) أي تثبت في حقها أحكام الزوجية من الارث (قوله ولو بعد موته) أي وصمة التركة (قوله على المطالبة) أي بقوله هذم زوجي (قوله لو أقر بالنكاح) أي لنقض (قوله ادعى نكاحا لم يسمع) والفرق بين هذا وما تقدم من

ببدنها وصفها وصورة الزكشي وأفتى به الوردية الله تعالى وفيما اذا احتل الحلال احتمالان في الطلب أو جهوها الوقتان ربحي الظهور والباطل وكذا لو علم السابق دون عين السابق واحد الزوجين القن يعتبر مع تصديقه تصديق سببه ويبحث بعض الشراح انه لا بد مع تصديق الزوج الضمة من تصديق وليه وهو مقبوع ولو قال رجل هذه زوجتي فسكت أو امرأة هذا زوجي فسكت ومات القرويه الساكت دون عكسه وفي الأولى لو أنكرت صدقت بينهما ومع ذلك يقبل رجوعها ولو بعد موته كما يأتي آخر الجدة لانها مفرقة عن عليها وقدمات وهو مقبوع على المطالبة وفي التفة لو أقرت بالنكاح وأنكر سقط حكم الاقرار في حقه حتى لو عاد بعد ذلك وادى نكاحا لم يسمع ما لم يدع نكاحا جديدا وما اقرت على ما أفتى ببعض المتأخرين فيمن مات عن زوجة في منزله فشهدت بيته بأنه كان أقر بطلانها فلا تقبل موته بسبعة أشهر فقامت بيته بأنه أقر قبل موته أم في عقد نكاحه من انه لا يسمع دعوها ويثبتها الان ادعت نكاحا مفصلا ومنه انه قد كررها فاعتل بفساد لشرطه ثم تقيم بيته بذلك بخلاف دعوها بمجرد اقراره لان دعواه مجردة عن دعوى نفس الحق غير ممنوعة على الأصح ويخلاف دعوها بالنكاح وانه أقر بانها في محضته وعقد نكاحه ولم يفصل بذكر مضي زمن يمكن فيه العدتان والتفصيل وغير ذلك لانها لم تدع اقراره بما يقع نكاحها واقاره بانها في محضته وعقد نكاحه لا يقتضي اقراره منه لاحتماله أمر على السواء للنكاح السابق يلزم منه تكذيب البيته باقراره بالثلاث ونكاح آخر أحدها بعد ما كان التفصيل والارث لا يثبت بالشك اه والحاصل انها حجت ادعت بأنه أقر بانها في نكاحه بعد مضي امكن التفصيل من طلاقها الاول وأقامت بيته بذلك قبلت وورثت والا فلا وعلى هذا يحصل قول المترجم البني تسمع دعوها ويثبتها وتزوجه ولا منافاة بين البينتين لا مكان زوال المانع الذي انشأته الأولى بالتفصيل بشرطه اه لمخصوا القديم ان كانا غريسين ثبت النكاح والاطولت بالبيته لسهولة قتلها عن القديم عدم القول مطلقا وهو قضية كلام المصنف ومنهم من تفاه عن القديم وجهه على الحكاية عن الغير (ولاب) وان لم يل المال لمرور تسعة بعد البلوغ على النص لان المار عليه خلاف ما لم يزعم ان ولاية تزوجه تابعة لولاية مالها (ترويج البكر) وتزادها المذرة لفظة وعرفا وقد يفرقون بينهما

قبول رجوع المرأة ولو بعد موت الزوج ما ذكره الساجد بقوله لانها مفرقة عن عليها وقدمات فطلقون الخ (قوله لان دعواه مجردة) كان مرجع المهر مجرد اقراره فهو من اضافة المصدق لأخفول والمعنى دعواه بمجرد اقراره وقوله عن نفس الحق أي النكاح اه سم على ج (قوله للنكاح السابق) أي لاجل النكاح والامران هما نكاحه السابق على الطلاق الثلاث والنكاح الحاصل بعد التفصيل (قوله باقراره بالثلاث) أي هو هي مقدمة عليه فلا رث كذا ينبغي بديل قوله والارث لا يثبت بالشك اه سم على ج (قوله والحاصل انها الخ) تأمل هذا الحاصل فانه لا يطابق ما قدمه من اشتراط التفصيل اه سم على ج (أقول) ويمكن الجواب بان قوله وقامت بيته أي مفصلة لا قرويه ترك هذا التقيد اعتمادا على ما قدمه (قوله لمرور تسعة) أي لها وكذا الي بلغت وشيده أي واستقر رشدها والزوال ولاية المال بلاوغها

التكاح) أي في جميع الصور ولا يغيثه أنه في الصور الثلاثة الأولى من صور الاستنباء محكوم بطلانه لأنه إذا لم يحصل من الزوجين تداع كامل مما عمن الشيخ عميرة فليراجع (قوله ولو حلفها الحاضر الخ) هذا موضوعه قبل قول المتخولوا أنرت (قوله والمصر) ذكره هنا سببا للبكر (قوله وعلى من حاضت) أي بالفعل (قوله وعلى من ولدت) أي أول ولادة وقوله ساعة طمئت أي حاضت وقوله أو أوهنت أي طربت العشرين الخ أي فالمصر مشترك في هذه العاقبة لا يعلم المراد منه إلا القرينة (قوله بحال صدقتها) يعني بالثبوت ولو الرأى الأول في الزوجين بنتي ابنك جارية ترش في ذمتك متلا فلا يصح وطريق الصحة أن يثبت الصدق لو لدوه بقبضه وهل استحقاق البهات كالأمامة ونحوها كاف في اليسار لأنه ممكن من الفراغ عنها وتحصيل حال الصدق أم لأنه نظر والأقرب الأول أخذ بما قالوه في باب التغليس ١٧٥ من أنه يكلف النزول عنها

ومثل ذلك ما لو شجعه في جهة الوقت والدوان ما بقي بذلك وإن لم يقبضه لانه كالوديعة عند الناظر وعند من صرف الجارية وكسب أيضا حفظه الله قوله بحال صدقتها أي بان يكون في ملكه ذلك نقدا كان أو غيره دخل في ملكه بقرض اذ ذلك أو غيره فالمدعى لو كان في ملكه عند العقد وينبغي أن مثل ذلك في الصحة ما يقع كسيرا من غير الزوج كايه يدفع عنه لولي المرأة قبل العقد الصدق فهو وان لم يدخل في ملك الزوج بمجرد ذلك ولادين عليه يحصل به قضاءه لكن العادة جارية بعدم رده اليه وعدم

فيطلقون البكر على من انزها السكوت وان زالت بذكر ثم او يحضون العذراء بالبكر حقيقة والمصر تطلق على مقابلة الحيض وعلى من حاضت وعلى من ولدت أو حبست في البيت ساعة طمئت أو أوهنت العشرين (صغيرة وكبيرة) عاقلة أو مجنونة (بغير انزها) غير المدعى في الثيب أحق بنفسها من ولها والبكر زوجها أو هو هو جمع عليه في الصغيرة وبشرط لصحة ذلك كفالة الزوج وفساده بحال صدقتها عليه كافي به والدرجة التي تعلى فلزوجها من معسر لم يصح لانه جها حقها وليس مفرغا على ان اليسار معتبر في الكفالة بخلاف بعض المتأخرين وعدم عداوة بينهما بين الزوج كايجهنم العراقي وعدم عداوة ظاهرة بينهما وبين الولي والأقارب زوجها إلا انزها بخلاف غير الظاهرة لان الولي يحتاج لموليته بخلاف العار وغيره وعليه يحمل إطلاق الماوردي والرواني الجواز واعتبر الظهور وهذان ماص في الزوج لظهور الفرق بين الولي المجبر والزوج لان انتفاء العداوة بينهما وبين وليها يقتضي أنه لا يزوجه إلا من يحصل لها منه حظ ومصلحة وشقة عليها أما مجرد كراهتها من غير ضرر فلا تزول لكن يكرهه تزويجها منه كائن عليه في الام لا يقل يلزم من اشتراط عدالته انتفائه عداوة لتفسيها لا تافع ذلك لما سيعم في موضعها أنها قد لا تكون مضقة والحق الخفاف بالمجبر وكيله وعليه فالظاهر أنه لا يشترط فيه ظهوره والوضوح الفرق بينهما بلجواز مباشرة دون محنته كونه (بغير مثلها حال من تعد البلد) وسيأتي في مهر المثل ما يقع منه ان يحمل ذلك فمن لم يصدن الاجل أو غير تعد البلد إلا بالزوج بل وبغير تعد البلد واشترط ان لا تتصرف به لتصرفه أو عي والافصح وان لا يلزمها الخ والاشترط انزها قاله ابن الصمد اثلا بينهما الزوج منه ضعيفان بل الثاني شاذ لوجود العلة مع انزها (ويستحب استئذنها) أي البكر بالبائنة العاقلة ولو سكرته تطمس القلب لم عليه جلا خير مسلم والبكر يستأمرها أوهاجعا بئنه وبين خبر الدارقطني المسار أما الصغيرة فلا إذن لها لو بحث بعضهم نفيه في الميزة لا إطلاق الخبر ولان بعض الأئمة أوجبوه ويستحب حينئذ عدم تزويجها إلا بالحاجة

مطالبة الزوج به وتصرف المرأة فيه فيزول متزولة ملكه ونزوح بقولنا أولاد في ملكه من ان الزوج يستعير من بعض أقاربه مثلا مصصا أو نحوه ليدفعه المرأة إلى أن يسرقه فقع لها الصدق أو يسترد ما دفعه لها ليرده على مالكه فلا يكفي لعدم ملكه والبعد المترتب عليه فليس حديث وقبولان معتبرينها (قوله وليس مفرغا) أي قوله فلا زوجها الخ (قوله بينهما بين الزوج) أي لا ظاهرة ولا خفية (قوله أما مجرد كراهتها) أي الزوج (قوله أنها قد لا تكون) أي العداوة (قوله وأحق الخفاف) أي في الشروط المذكورة (قوله لا يشترط فيه ظهورها) أي بل يكون مجرد العداوة مانعا (قوله لوضوح الفرق بينهما) وهوان شقة الولي تدعو إلى رعاية المصلحة ولومع العداوة الباطنة بخلاف الوكيل فانه لا شقة له فربما جلت العداوة على عدم رعاية المصلحة (قوله وبلجواز) أي يشترط بلجواز الخ (قوله أن يحمل ذلك) أي عدم جواز المباشرة الخ (قوله والأجاز بالزوج) ومنه ما يقع الاتمن حصل بعض الصدق حالوا وبعضه مؤجلا باجل معلوم فبمع (قوله والافصح) ضيف (قوله ويستحب حينئذ) أي حين كانت صغيرة

لا حدها الخ قوله تعين الحلف الثاني أي لا احتمال انما لم يستحقه (قوله ومن ثلثة اقراءه) أي لا احتمال عدم صحة الحلف لثلاث
نوعيه فحسب الاقراء من وقت الوطء فراجع (قوله اما ان تقرى) أي اقرارا لمعتبرا ميمنا (قوله وشمل الحلالة) في هذا

(قوله وليس له تزويج ثيب ولو ١٧٦ كان لها فريضة اصيلان فوطئت في أحد عاها وزالت بكارها صارت ثيبا

أو مطلقه ويندب ان يرسل ثقة لا تحتسبها لموليتها وأما أولى تعلم ما في نفسها (وليس له
تزوج ثيب) عاقلة وان عادت بكارها كما صرح به أبو خنيس الطبري في شرح المختار (الا
ياذن) غير مسلم الثيب أحق بنفسها من ولها ووجه أنه لما رست الى جال زالت غباوتها
وعرفت ما يضرها وما ينفعها منهم بخلاف البكر (فان كانت) الثيب (صغيرة) عاقلة حرة
(لم تزوج حتى تبلغ) لوجوب اذنها وهو معتد من صغرها أما المجنونة فتزوج كما يأتي وأما القننة
فبزوجها السيد مطلقا (وليد) أبو الأب وان علا (كأب عند عدمه) أو عدم أهلية لانه
ولادة وعصوبة كالأب بل أولى ومن ثم اختص بتولي الطرفين وكيل كل مثله لكن الجسد
يملك فمسوا وكما ين قال وكيل الواحد يتولى طرفا فقط (وسواء) في وجود الثيب به التخصيص
لا اعتبار اذنها (زالت البكارة) وطه حلال أو حرام أو شبهة وان عادت وان كان الوطء لمعالجة النوم
أو نحوه لانها في ذلك تسبي ثيبا يشعلها الخ وبراد الشبهة عليه فتولسهم ان وطأها لا وصف
يحل ولا حرمة غير صحيح لان معناه ان الواطئ معها كالمتخلف في عدم التكليف فلا يوصف
فعله بذلك من هذه الحينسية وان وصفها لم يل في ذاته لعدم الاثم فيه وقولهم لا يتخلف من
الاحكام الخمسة أو الستة محله في قبل للمكلف (ولا أنزل) والمبالاة مكسرة (قطعة) وحيدة
-يض وأصعب (في الاصم) خلافا لشرح مسلم ولو لم يأت في الدرر لعدم معارضة الرجال
بالوطئ في حمل البكارة وهي على غباوتها وحياتها وقتبته ان القور أطو وطئت في فرجها ثيب
وان غيبت البكارة والارح بخلافه بل هي كسائر الانكارات كنظيره الا في الفصيل وان فرق
بعضهم بينهما لما اشترطوا والمأثم مبالغة في التفرقة شارح الفصيل لاجله من الطلاق
الثلاث ولا خلاف هنا ان المدعى على زوال الحياء بالوطء وهو هنا كذلك أما لو زالت بذكر
حيوان غير آدمي فقد رد فلا وجه انها كالثيب ولو خلفت بذكر بكاره فحكمها حكم الانكارات
حكماء في زيادته لوضعه من الصغرى وأقره وتصدق المكلف في دعوى البكارة ولو فاسقة
بلايين كما قاله ابن القري وبمعناها بما ينظر في دعوى الثيب بقبل العقد وان لم تزوج ولا
تستل عن الوطء فان ادعت الثيب بصد العقد قد زوجها ولها من غير اذنها انطقا فهو
المصدق بعينه لما في تصديقها من ابطال النكاح بل لو شفت أربع نسوة بقيت بعنده العقد
لم يسل بل جوز انزالتها بغيره أصعب أو انها خلفت بدونها كاذكره الماوردي والواقف وان أفتى
القاضي بخلافه (ومن على حاشية التسب كخ أو هم) لا يرون أب وأب وابن كل منهما (لا تزوج
-صغيرة) ولو لمجنونة (بجمل) أما الثيب فظاهر وأما البكر فظن المار وليسوا في معنى الأب
لو فور شفتته (وتزوج الثيب) الماقلة (البالغة) انظر سماء بشارته المفهمة أو بكتابتها بكنيته
الاذري وهو ظاهر ان ثوبه الاذن كما قالوا في ان كتابة الانعاس بالطلاق كناية على الصبح

وان زالت بكارها بسببه (قوله وحياتها) عطف تفسير (قوله وان فرق بعضهم) أي ج (قوله فحكمها) فلو
حكم الانكارات (وينبغي بحجج مما تقدم عن ح) هنا (وقوله وتصدق المكلف في دعوى البكارة) أي فيمكنه يسكونه في الاذن
وتزوج بالاجبار (قوله ولو طمقة) مثل ذلك ما لو زوجت بشرط البكارة ولا هي الزوج بعد العقد والندول انه وجدها
ثيبا لان الاصل عدم ادعاءه ويتقدر له وجدها كذلك ما زان يكون زوالها بعدة حيز أو نحوه فهي بكر ولو لم توجد
العدرة (قوله وهو ظاهر ان ثوب) قصد في الكتب ومثله اشارتها التي ضمها الفطن دون غيره في انها كناية تحتاج الى التنية
(قوله ان ثوبه الاذن) أي ويصل ذلك بكتابتها ثانيا

التعبير مسامحة لا تخفى (فصل في الكفاءة) (قوله في درجة واحدة) أي مرتبة واحدة (قوله كالخوة) أي أشقاء
أولاب عند قديمهم (قوله وان سكنت) غاية أخرى (قوله الالوية) أي ننشأ من عدم تزويجها كغيرها (قوله اذ لاحق
(قوله في زوجها الاب ثم الجد) أي صغيرة كانت أو كبيرة ثيبا أو بكرًا (قوله أو ١٧٧ بقولها أذنت له في ان يعقل)

أي أو بقولها ثم في جواب
أذنت لا يكمل مثلاً في ان
زوجها من فلان فقالت
ذلك (قوله وهم في ذكر
النكاح) ظاهره رجوعه
لقوله رضيت عن رضاه
الخ (قوله لان رضيت
أي لا قولها رضيت
الخ (قوله أو بما فعله)
أي أي وقوله مطلقاً أي
سواء كان في ذكر النكاح
أم لا (قوله بما فعله) أي
بان تقول ان رضى اني
رضيته بما فعله (قوله
رضيت ان أزوج) أي
وان لم يقدم عليه
استئذان من الولي (قوله
قبل كال العقد) أي فلو
رجعت قبل العقد وأمه
بطل اخفا (قوله لكن
لا يقبل قولها فيه)
أي الرجوع (قوله اذا
استؤذنت) أي سواء
كان الاستئذان من الجبر
أو من غيره (قوله بالنسبة
للكناح) متعلق بكل من
قوله الجبر ولغيره (قوله
وفيها نظر) معقد (قوله
لتمييز الولادة) أي عن
بقية العصبية (قوله كما
رجع) أي ما ذكر من

فالولم تكن إشارة مفهومة ولا كتابة فلا وجه انها كالجنونة في زوجها الاب ثم الجد ثم الحام
دون غيرهم أما التناحية العاقلة فتزوج (بصرح الاذن) ولو بلفظ الوكالة لأب أو غيره أو
بقولها أذنت له في ان يعقل وان لم يذ كر نكاحاً كما يحسنه بعضهم ويؤيده قولهم بكفي قولها
رضيت عن رضاه أي أو أي أو بما يفعله أي وبهم في ذكر النكاح لان رضيت أي أو بما
تفعله مطلقاً ولا ان يرضى أي الا ان تريد به بما فعله فلا يكتفي سكوتها بغير مسلم المارومع
خبير ليس أولى مع الثيب أمره ويصلح ما في آخر الفصل الا في ان قولها رضيت ان أزوج
أو رضيت فلان زوجاً متضمن الاذن للولي فله ان زوجها به بلا تعبد باستئذان وبشرط عدم
رجوعها عنه قبل كمال العقد لكن لا يقبل قولها فيه الالبينة قال الاسنوي وغيره ولو أذنت
له ثم عزل نفسه لم ينعزل كاتقضاء كلامهم لان ولايته بالنص فلم يزوجها عزله لنفسه وتقييد
بعضهم له بما اذا كان قبل الاذن والا كان رده أو عضله باطلاً فلا تزويجها الا باذن جديد
فيه نظر لما ذكرناه (ويكتفي في البكر) البالغة العاقلة اذا استؤذنت وان لم يعلم الزوج
(سكوتها) الذي لم يقترن بضو يكتم مع صياح أو ضرب خد الجبر قطعاً ولغيره بالنسبة للنكاح
ولو لغيره كف عوان فانه كما كاشه كلامه لا دون مهر التمثل أو كونه من غير نقد البلد (في
الامع) بغير مسلم السابق وقوله حياتها والثاني لا بد من النطق كافى الثيب وسكوتها
قولها لم لا يجوز ان أذن جواباً لقوله لا يجوز ان أزوجاً أو أذنت اما اذا لم تستأذن وانما زوج
بعضتها فلا يكتفي سكوتها وأما البغوى بانها أذنت بخبره يوافيها فزوجت ثم قالت لم اكن
بالغة حين اقروا صدقت بينهما وفيه نظر اذ سكوتها يبطل النكاح بمجرد قولها السابق
منها تنقضه لا سيما مع عدم ابدائها عذراً في ذلك (والعق) وعصته (والسلطان كالان)
فيزوجون الثيب البالغة بصرح الاذن والبكر البالغة بسكوتها ولو كان السلطان كالان في
هذا لا ينافي انفراد عنه بمسائل منه يزوج فيها دون الاخ كالجنونة (وأحق الاولياء) بالتزويج
(أب) لأنه أشقاهم (ثم جد) أو الاب (ثم أبوه) وان علانته بالولادة (ثم أخ لاوين أو لاب)
أي ثم لاب كما صيد كره لا دلالة بالاب (ثم ابنه وان سفل) كذلك (ثم عم) لاوين ثم لاب (ثم
سائر العصبة كالارث) خاص بسائر العصبات والافستى منه الجد فانه يشارك الاخ ثم
ويقدم عليه هنا (ويقدم) مدلولاً على مدلول باب لم يميزها هو أقوى من ذلك في سائر
المنازل وحينئذ تقدم (أخ لاوين) على أخ لاب في الاظهر الحد يد كالارث ولانه أقرب وأشق
وتراية الام مرتبة وان لم يكن لها داخل هنا كما يرجع الم الشقيق في الارث وان لم يكن لها
دخل فيه اذ الم لازم لارث والتقديم هنا لولاي لان قرابة الام لا تدخل لها في النكاح ولا
يرجع بها للاف الارث كالوكان لها معان أحدهما مثال وأجاب الاول بما مر من خروج قولنا لم
يتمزج اخ ابنا مع أحدهما الاوين والآخر لا يملكه أخوها لها فهو الولي لا دلالة لها بالجد والام
والاول انما يدل بالجد والجد وكذا لو كان أحدهما معقاً فيقدم لا خالاً بل هما سواهما ولو كان

٢٢ نهاية خا القرابة وعبارة مع بها (قوله لا خالاً) صورة كونه ابن عم وخالا كان يكون لثخص
عمان لاحدهما بنت وابن فتزوج بنت عمه فأتى منها بنت فأخوها ابن عمها وخالها وابن النساء ابن عم فقط فابنا العم
مرتبة واحدة ولا يرجع أحدهما بالثالثة ثم رأيت سم على ج صورها بان تزج زيدا صراً فابنت من غيره فيأتى منها ولد
ويتزوج اخوه بنتاً المذكور فيأتى منها بنت فولد زيدان عم هذه البنت وأخوها بنتها وخالها

له الا في الولاية) أي في التصرف في اول الزوج والا في قوله السابق فانهم ان كان وليا لم يخ (قوله ولا عايط لونه) أي بدون رضا الكل (قوله وعلم عاتري الخ) انظر من أين علم وما الذي الى هذا فهم اعتمدوا في المتن وهو ساقط في بعض النسخ (قوله وتكتفي به) أي برضاها في الحب والعنف بها وهو واضح (قوله نعم الخ) وهو محترز لقوله فيما روى لم يرضوا به أول مرة (قوله

قوله فهي غير مقتضية) دفع به ما قد يتوهم من ان البنوة اذا اجتمعت مع غير هاجلبت الولاية عنه لانه اذا جتمع المقتضى والمانع قدم الثاني وحاصل الجواب ان البنوة لا صدق عليها مفهوم المانع وهو وصف ظاهر منضبط معرف يقضي الحكم وغايته ان البنوة ليست من الاسباب المقتضية لقتحاح اذ الاسباب المقتضية لها هي مشاركتها في النسب بحيث يمتنع من قام به السبب بدفع العار عن ذلك النسب وليست مقتضية لفعل ما تعبر به الام حتى تكون مانعة من تزويجها (قوله ولو أني) أي ولو كان المتقاضي (قوله لجه) ١٧٨ الجملة بضم اللام القرابة اه مختار (قوله وفي الخ) أي العصبية

الذني (قوله بزواج من يليه بانه) أي مع ذن المرأة لا بعد كما هو ظاهر فلا يكفي اذ في المقتضى وحده لجواز كونه أني والاذن له لاخ (قوله ويقدم هنا على أبي الجدة) أي يوم أبي المتقاضي يقدم على جد جده وهكذا كل من أقرب للمعتق بدرجة يقدم على من فوقه من الأصول (قوله مولى أبيها) أي بعد قدمه ومعلوم ان الكلام بعد قدمه عصبية النسب (قوله مادامت حية) دخل فيه ما لو حلت الميتة وليس لها أب ولا جد فزوج عتيقها السلطان لأنه المولى لمجنونة الا ان دون عصبية العتقة من النسب كاخيهما وابن عمها اذ لا ولاية لهم على العتقة الا ان قال قيل هذا

أحد ما ابتدأوا الاخر الام قدم الابن (ولا زوج ابن بنته) خلافا لمرئي كالآفة الثلاثة لعدم المشاركة بينهم في النسب فلا يمتنع بدفع العار عنه ولهذا الزوج الاخ للام وأما قول أم سلمة لانها عمر قمر فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن أريد به عمر المعروف لم يصح لان سنة حفيظ كان نحو ثلاث سنين فهو طفل لا يزوج فالظاهر ان الزاوي وهو موان الرابدة هو من انطباع رضى الله عنه لانه من عصبة لواله موافق لابننا فظن ان الزاوي انه هو ورواية قمر فزوج أمك باطلا على أن نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يقتضون في خواستها به ويقدر ان ابنها وانما الخ فهو ابن عمها ولم يكن لها ولي أقرب منه ومن يقول ولايته كإخيه (فان كان) ابنا (ابن ابن عم) لها أو فروع أو طمسية أو نكاح مجوس (أو معتق) لها أو عصبية لمعتقها (أو قاضيا زوج به) أي بفك النسب لا بالبنوة فهي غير مقتضية لامانة (وان لم يوجد زوج المعتق) الرجل (ثم عصيته) ولو أني غير الولاء لمعة كلمة النسب وفي الخ) هنا في النسب بزواج من يليه بانه وجوبها فيما يظهر خلافا للفقوى ليكون وكلا منه بقدر ذكره (كالأثر) في تزويجهم فيقدم بعد عصبية المعتق معتق المعتق ثم عصيته وهكذا انضم إلى المعتق وابن أخيه يقدمان هنا على جد موكدا على ما تقدم هنا على أب الجد وابن المرأة لا تزويجها بالبنوة وابن المعتق بزواج يقدم على أبي المعتق لان التعصبة ولو تزوج عتيق بمرأة الأصل فانت بنت زوجها مولى أبيها كإخاه الأستاذ وأما وهو المنقول لتصريحهم بما يأتي من الولاء لمولى الأب وان انتفى كلام الكفاية إلا بزواجها إلا إلحاق (وزواج عتيق المرأة) بعد قدمه عصبية العتقة من النسب (من زوج الميتة مادامت حية) لبقاء الولاية عليها كإبي الميتة فبذلك ترتب الولاء ويكفي سكوتها ان كانت بكرًا كما عمله كلامهم وجرى عليه الركن في نكاحاته وان خالف ذلك في ديباجة لا يقال كلامهم بهم انها لو كانت مسلمة والمعتقة وولها كافرين زوجها أو كافرة والمعتقة مسلمة وولها كافرا لا يزويجها وليس كذلك لاننا نرى الله ما معلوم من كلامه الا في اختلاف الدين (ولا يعتبر اذن المسئلة في الاصح) ادلا ولاية لها ولا جبار فلا يثبت له والثاني يعتبر لان الولاء لها والعصبية تمام زوجون بالانتم فلا أقل من مراعاتها وأما المرأة كعتيقها

مشكل بان العتقة اذا كانت معتقها وولها كافرين لا يزويجها المولى الكافر واذا كانت كافرة فبما ومعتقها مسلمة زوجها ١١ كافر لا تحل له معها دين ولا زوج معتقها الاسلام ووجه الاشكال أن المرأة حيث جنت فليس لا تعيها تزويجها لو قاس كون الكافر بزواج عتيقته اخته الكافرة عند سلام العتقة ان يزواج أخوها المجنونة عتيقها ولا ينتقل السلطان فثبت يمكن الجواب بان المجنونة اذا تزوجت انحازت بالاجبار ولا ية الاجبار لم تثبت لغير الأب والجهد من الأقارب وانما تثبت ابتداء السلطان بخلاف الكافر مع المسلمة فان ولايته عليها من حيث النسب باقية فاستتبعت الولاية على عتيقها واختلاف الدين وان صلح مانع من تزويج اخته المسلمة لم يصلح مانع من تزويج عتيقها الكافرة (قوله ويكفي سكوتها) أي العتقة

بالتكاح) متعلق برضاها(قوله منها) تقدم هذا قريباً(قوله معنى ظلت كفانه) أي هو معين كما يدل من التفسير الآخر(قوله) أوله قد بشره) أي الخير(قوله الناقل) وصف للقد(قوله ولو في معين) غاية في النائب أي وإن كان النائب نائبه في شيء معين أي شامل لأن النكحة وقوله حيث أطلق متعلق بالشامل(قوله المعتدة فيها) أي الزوجة(قوله ليعتبر مثلها في الزوج) انظره مع ما سبق في التغيير بقوله الرض وإن كان الآخر أخص(قوله إن الفاسق إذا تاب لا يكافى العفيفة) أي وإن كان الفاسق يغير زنا كما في بواله الشارح خلافاً لما في وان تبعه الزاني(قوله والاقرب بنا له) ١٧٩ قد يتوقف في هذه الأقربة

فيماذكر لكن بشرط اذن السنة الكاملة نطقا ولو بكر الا لا تسخى فان كانت صغيرة تيبا
امتنع على الاب تزويج أمها الا اذا كانت مجنونة وليس للاب اجبارا مرة البكر البالغ (اذا
ماتت) المعتقة (زوج) العتقة (من له الولاء) على العتقة من عصمتها فقدم ابنها وان سفل ثم
أو هائل ترتيب عصمة الولاء وان اعتقها اثنان اعتبروا هائلا فهو كلان أو بولي أحدهما الآخر
ويما شران معا وزوجه لمن أحدهما الآخر مع السلطان فان ما اشترط في تزويجها اثنان
من عصمتها من ثل واحد أو أحدها كفي موافقة أحد عصمتها الآخر ولو مات أحد هما وورثه
الآخر استل بتزويجها وعتقة الخنثى المشكل بزوجهما فإنه وجوباً كان اقتضاء كلام الحاوى
والهيسمة من زوجه فرض ثوبته ليه يكون وكلا أو ولياو المعتقة بزوجهما ذلك بضمها مع
قربها أو الأفع معتق بعضها أو الأفع عصمتها والأفع السلطان وزوج الحاكم أمه كافراً أسلمت
بأنه ذكر الكذا الموقوف لكن باذن الموقوف عليهم أى ان المحصر أو الأفياذن الناظر فيما يظهر
كأقضى به الولد رجة اعتقته اذ اقتصت العتقة تزويجها المالم فلا يزوج بحال اذا لم يكن
وولى الموقوف عليه وناظر المحسد ونحوه لا يتصرفون الا بالعلمة ولا يصح في تزويجها
فيه من نعلق المهر والنقعة والكسوة بكسبه (فان فقد المعتق وعصيته زوج السلطان)
وهو هنا وفيما هو يأتي من عملها ولا يتبها ما كان وانما كافضى والتولى لعقد ولا تنكح
أو هذا النكاح خصوصه من هي حالة العقد يعمل ولا يتبها ولو مجتزأة واذنت له وهي خارجة
عن محل ولا يتبها ثم زوجها بعد عودها له كإباني لا قبل وصولها له بل لا يجوز له ان يكتب
بزوجها ولا يتبها انه يجوز لهما ان يكتب باحده في غير محل ولا يتبها لان الولاء لا عليها
لا تتعلق بالمطالبة فلو تزحضره وعلافة ثم فان الحكم يتعلق بالمدى فكفى حضوره (وكذا
يزوج) السلطان (اذا عزل القريب) ولو بجبر (أو المعتق) أى امتنع أو عصيته اجماعا لكن
بعد ثبوت العزل عنده بامتناع منه أو سكوته بغيره بعد أمره به والمرأة والمطالبة حاضران
أو وكيلهما أو بينة بعد تزوجه أو ثوابه فيتم ان فسق بغيره لشكره منه مع عدم غلبة طاعته
معاصيه كاذكره في الشهادات تزوج الاعداء الاقلال العزل صغيرة واقاء المستغفانه
كبيرة باجماع المسلمين مراده انه مع عدم تلك الغلبة في حكمه لا يصير به هو وغيره بانه صغيرة
وحكايتهم تلك زوجها ضيقا والجواز كذلك لا غشائه عنه بالسلطان وسيعلم بما يأتي انه تزوج
أيضا عنه غيبة الولي وأمره من نكاحه لمن هو ولها فطو جنون بالغة فهدت الجبر ونز والولي
أو ثوابه أو حبسه ومنع الناس من الاجتماع به كاعتبه الا انزهي وقصدته حيث لا يقسم ماله
وما زاد جمع من الخاق عيا تقرر ماله أو كان لها أقرب وجهل أهم اقرب اليها محمول على ما اذا

(قوله وليس للاب اجبار
 أمه) أى فلا بد من اذن
 منها ان كانت بالغه والا فلا
 تزوج (قوله تزوجها اذنه)
 أى مع اذن العتيقة أيضا
 ان تزوج فلا بد من اجتماع
 لاذنين وكذا لا بد من سبق
 اذنها للخصي اذ لا يصح اذنه
 لمن يليه بتقدير ذكر كونه
 لا اذنا لذته العتيقة في
 تزوج ليصح توكيله (قوله
 ما العبد) أى الموقوف (قوله
 نحوه) أى المصد (قوله من
 طلق المهر والنفقة) ظاهره
 ان خاف العنت وهو ظاهر
 العلة المذكورة (قوله
 ان يكتب بتزويجها) أى
 والحالة انها خارجة عن عمل
 ولا يشه (قوله لا تنطق
 الخطاب) أى الزوج (قوله
 وكذا تزوج السلطان) وتطم
 بعضهم المسائل التى تزوج
 فيها الحاكم فقال
 نحن محرومة بقررحكمها
 فيها رد الامر للحكام
 فقد الولى وعضله ونسأله
 وكذا ان فيه مع الاحرام
 وزاد السهم ط. على ذلك

مسائل نظمہ بقولہ عشر ونزوحاً کم عدم الولی • والقعدوا الاحرام والعسل السفر حبس توابع و نکاحہ •
 اوطنہ او حافذا ماتہر وقتا محجور ومن جنت ولا • ابی وجدا لا یتاح قد ظہر أمہ الرشیدہ لا ولی لها ویست
 المال مع موقوفہ اذا ضرر مع مسلمات عقلت و ادبرت • او کو ثبت او کان او لدن کفر (قولہ لکن کرہ) ای ثلاث
 مرات قولہ یاہ ای العسل (قولہ و البواز کذا) ای وجہا نصف (قولہ اہ) ای الحام کہ قولہ و اجرامہ و نکاحہ ای الولی
 (قولہ او حبسہ) ای ولو فی البلدی الصور الثلاث لا یتجابہ العسل (قولہ حیث لا یقسم مالہ) ای بان تقطع خبرہ ولم یثبت مرقۃ

خصوصاً في غير العدة لاسبابها اذا كان حصولها في الاب لطلعه في العن (قوله حتى لا ينافيه الخ) علمه لقوله مع كون الخ الذي حصل به الفرق بين هذه المسئلة والتي بعدها فالصغير في ينافيه برجع لاصل الحكم في هذه الذي هو جواز تزويج السيد أمته الخ

(قوله وزوجها في الاخيرة) هي قوله أو مناصب (قوله وهي في غير محل ولايته) أي وهو أيضاً في غير محل ولايته أحياناً من قوله ألا في انتقاله يصح الخ قوله ١٨٠ وأذنه أي الولي (قوله من تزويجه) أي وأذنه في النكاح وهو محرر من تزويج

بعد النكاح من الاحرام صحيح كما يعلم من (قوله فيكني وجوده مطلقاً) في محل ولا ينفك أم لا (قوله وقد صرح بالثانية) هي قوله أو منها (قوله قياساً على ما لم يصح الخ) هذا القياس يقتضي ان الثانية هي ما لو كان الخروج منه والاولى اذا كان منها ويحل عليه قوله بعد وزعم ان خروجها الخ وانما سماها ثانية نظر القول لو أذنت له ثم خرجت لغير محل ولايته الخ (قوله ومثلها الاولى) هي قوله وتخلل الخ (قوله فقد قالوا الخ) في الاستدلال بجمرد ذلك على شمول محل الولاية لقياسين وبغيرها نظر بلو زحل الطرفين على آخر بلدى القليبيين بان يكون أحدهما واقفاً لا يخرج بدهم والاخر كذلك (قوله في وقت واحد) أي لشخصين بعد اذنها لكل من الولي والقاضي (قوله لم يقبل) أي حيث لم يصدقه الزوجات والا قبل فيما يظهر أخذنا بما أتت به في الفصل الا من قوله ولو تزوج الاب بعد قاضي الاقرب الخ قوله قبل تزويجه أي والثاني الخ (قوله لنقص المهر في الاولى) هي قوله اذا دعت النكاح والثانية هي قوله أو ظهرت حاجة مجنونة (قوله اذا تزوج باجبار الخ) (أي بان لم يدهه بقوله أو هدهم) ولم يطلب على الظن تحقيق ما هده به أو لم يقدر عليه هذا وقد يشكل عدم الوقوع هنا مع اجبار الخ كما يأتي به بعد قول المصنف واقع طلاق مكره من قوله أو يفتي حنث تأمل (قوله ولو امتنع) أي الولي وقوله من التحليل أي بعد الطلاق (قوله لم يضر) أي الولي فيمكنه فعله وان لم يأمر بزوج الخ كما

أخذنا بما أتت به في الفصل الا من قوله ولو تزوج الاب بعد قاضي الاقرب الخ قوله قبل تزويجه أي والثاني الخ (قوله لنقص المهر في الاولى) هي قوله اذا دعت النكاح والثانية هي قوله أو ظهرت حاجة مجنونة (قوله اذا تزوج باجبار الخ) (أي بان لم يدهه بقوله أو هدهم) ولم يطلب على الظن تحقيق ما هده به أو لم يقدر عليه هذا وقد يشكل عدم الوقوع هنا مع اجبار الخ كما يأتي به بعد قول المصنف واقع طلاق مكره من قوله أو يفتي حنث تأمل (قوله ولو امتنع) أي الولي وقوله من التحليل أي بعد الطلاق (قوله لم يضر) أي الولي فيمكنه فعله وان لم يأمر بزوج الخ كما

فكانه قال انما اثبات هذه المسألة حتى لا ينافي ما جرى عليه في هذه المسألة ما قاله في المسألة الاخرى وهذا صواب عما في حاشية الشيخ (قوله في تزويج أمة الخ) هو غير مقدم الخلاف فهو من جملة مقول القول وقوله الظاهر وصف لقوله ما هو هذا صواب (قوله ولا يأنم) أي غير المخير في فصل في موانع الولاية للنكاح (قوله في موانع الولاية للنكاح) أي وما يمنع ذلك كترجيع السلطان عند غيبة الولي أو إهرامه (قوله نعم) أي المبعوض وهذا استدراك صوري (قوله تزويج بالملك) مقدم (قوله ومثله) أي المبعوض (قوله بل أولى) قد تدفع الاولوية بان ملك المكاتب ١٨١ معرض للزوال ولا كذلك

والثاني يلزمه اجابته اعفائها واختاره السبكي وغيره والمعتبر في غير المخير من عينته جزما كاقصاء كلامه الان اصل تزويجهما يتوقف على انهما ولا يأنم في الباطن لعزل المانع يحل بالكفاءة علمه منه باطننا ولم يكنه اثباته
فوفصل في موانع الولاية للنكاح (الولاية لزوج) كله ولو مكاتباً ومبعضاً وان قل لنقصه نعمه خلافًا لقنواي البغوي تزويج أمة ملكها يعضه الحر يشهد على ان السيد يزويج بالملك لا بالولاية يقوم مثله المكاتب بل أولى لتسام ملكه لكن باذن سيده وأقهرهم في ولاية الرقيق جواز كونه وكيلًا وهو كذلك في القبول لا بالإيجاب كما صرح في الوكالة (وصي ومجنون) انفسهما أيضا وان قطع الجنون تقليد الزمته المقتضى لسلب العبارة فيزوج الابعد زمنه فقط نعم لو قل جدا كيوم في سنة انتظرت كالاغصاء كاجتناب الاذرى ولو قصر زمن الاقامة جدا فهو كالعدم أي من حيث عدم انتظاره لامن حيث عدم صحة انكاحه فيه لو وقع ويشترط بعد اقامته صفاءه من آثاره ليعمل على حدة في انطلق كأقهره قوله (ومختلف النظر) وان قل وبحت الاذرى خلافه بتعين حله على نوع لا يؤثر في الظرف في الاكفله والمصالح (هرم وأعمى) أصلي أو طرأ أو باسقام شغلته عن اختيار الأكلفاء (وكذا المحجور عليه بسقه) بان بلغ غير رشيد أو بذرق ماله بعد رشده ثم حصر عليه لا ولاية له (على المذهب) اذ لا يلي أمر نفسه فغيره أولى وصح توصيته في قول النكاح لا إيجاباً كما صرح نظيره في الرقيق والطريق الثاني وجهان أحدهما هذا الثاني يلى لانه كامل النظر في أمر النكاح وانما حصر عليه لحفظ ماله أما سفيه لم يحصر عليه فيلبي كاجتناب الرافعي وهو ظاهر نص الام ومقتضى كلام المصنف هنا كإلزامه وهو المأمور وان صح جمع خلافه وأما المحجور عليه بغيره فيلبي لانه كامل وانما حصر عليه لطف الغيرة بالنقص فيه (ومتى كان) المعتق أو (الأقرب) من عصبة النسب أو الولاء متصفا ببعض هذه الصفات فالولاية في الاولى لا قرب عصبات المعتق على العتيد كالارث وفي الثانية (لا بعد) نسباً فلا اعتق امة وما نص ابن صغير وأب وأخ كبير زوج الاب أو الاخ لا الحاكم على المنقول العتيد وان نقل عن نص وجمع متقدمين ان الحاكم هو المزوج وانتمره الاذرى وجماعه جمع متأخرون وقول البقعي الظاهر والاحتياط ان الحاكم هو الذي يزويج بعارضه قوله في المسألة نصوص تدل على ان الابعده الذي يزويج وهو الصواب لان الاقرب حينئذ كالعدم ولا جاع أهل السيرة على انه صلى الله عليه وسلم تزوجه وكيله عمرو بن أمية أم حبيبة بالخيشة من ابن عم أبيه أخا ابن سعيد بن العاصي وعمان بن عفان لكفر أبيها أبي سفيان رضي الله عنهم ويقاس بالكفر سائر الموانع السابقة والآتية

والثاني يلزمه اجابته اعفائها واختاره السبكي وغيره والمعتبر في غير المخير من عينته جزما كاقصاء كلامه الان اصل تزويجهما يتوقف على انهما ولا يأنم في الباطن لعزل المانع يحل بالكفاءة علمه منه باطننا ولم يكنه اثباته
فوفصل في موانع الولاية للنكاح (الولاية لزوج) كله ولو مكاتباً ومبعضاً وان قل لنقصه نعمه خلافًا لقنواي البغوي تزويج أمة ملكها يعضه الحر يشهد على ان السيد يزويج بالملك لا بالولاية يقوم مثله المكاتب بل أولى لتسام ملكه لكن باذن سيده وأقهرهم في ولاية الرقيق جواز كونه وكيلًا وهو كذلك في القبول لا بالإيجاب كما صرح في الوكالة (وصي ومجنون) انفسهما أيضا وان قطع الجنون تقليد الزمته المقتضى لسلب العبارة فيزوج الابعد زمنه فقط نعم لو قل جدا كيوم في سنة انتظرت كالاغصاء كاجتناب الاذرى ولو قصر زمن الاقامة جدا فهو كالعدم أي من حيث عدم انتظاره لامن حيث عدم صحة انكاحه فيه لو وقع ويشترط بعد اقامته صفاءه من آثاره ليعمل على حدة في انطلق كأقهره قوله (ومختلف النظر) وان قل وبحت الاذرى خلافه بتعين حله على نوع لا يؤثر في الظرف في الاكفله والمصالح (هرم وأعمى) أصلي أو طرأ أو باسقام شغلته عن اختيار الأكلفاء (وكذا المحجور عليه بسقه) بان بلغ غير رشيد أو بذرق ماله بعد رشده ثم حصر عليه لا ولاية له (على المذهب) اذ لا يلي أمر نفسه فغيره أولى وصح توصيته في قول النكاح لا إيجاباً كما صرح نظيره في الرقيق والطريق الثاني وجهان أحدهما هذا الثاني يلى لانه كامل النظر في أمر النكاح وانما حصر عليه لحفظ ماله أما سفيه لم يحصر عليه فيلبي كاجتناب الرافعي وهو ظاهر نص الام ومقتضى كلام المصنف هنا كإلزامه وهو المأمور وان صح جمع خلافه وأما المحجور عليه بغيره فيلبي لانه كامل وانما حصر عليه لطف الغيرة بالنقص فيه (ومتى كان) المعتق أو (الأقرب) من عصبة النسب أو الولاء متصفا ببعض هذه الصفات فالولاية في الاولى لا قرب عصبات المعتق على العتيد كالارث وفي الثانية (لا بعد) نسباً فلا اعتق امة وما نص ابن صغير وأب وأخ كبير زوج الاب أو الاخ لا الحاكم على المنقول العتيد وان نقل عن نص وجمع متقدمين ان الحاكم هو المزوج وانتمره الاذرى وجماعه جمع متأخرون وقول البقعي الظاهر والاحتياط ان الحاكم هو الذي يزويج بعارضه قوله في المسألة نصوص تدل على ان الابعده الذي يزويج وهو الصواب لان الاقرب حينئذ كالعدم ولا جاع أهل السيرة على انه صلى الله عليه وسلم تزوجه وكيله عمرو بن أمية أم حبيبة بالخيشة من ابن عم أبيه أخا ابن سعيد بن العاصي وعمان بن عفان لكفر أبيها أبي سفيان رضي الله عنهم ويقاس بالكفر سائر الموانع السابقة والآتية

الخ (قوله بان بلغ غير رشيد) أي في ماله اما من بلغ غير رشيداً فسق فهو داخل في الفاسق وسباني حكمة (قوله اما سفيه لم يحصر عليه) بان بلغ رشيداً ثم بذق ولم يحصر عليه والمراد ببلوغه رشيداً ان يحضره بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافي الرشيد تقضي العادة رشيداً من مضي عليه ذلك من غير تعاطي ما يحصل به لا تجرد كونه لم يتعاطى ما ينافي البلوغ خصوصه (قوله فالولاية في الاولى) هي قوله ومتى كان المعتق وقوله وفي الثانية هي قوله أو الاقرب (قوله وان نقل عن نص) أي لثافي ولم تشكركم ليكون المذهب معتقاً خلافه

عما في حاشية الشيخ (قوله بخلاف الرضا عليه السلام جازية) قال الشيخ بان كان أهلا لها اه وبذلك ما ساقى عن الاذني (قوله خالف الخ) وصف لعرف (قوله وعنه عن النسيق فيه وفي آية الخ) قضية هذا الساق ان ابن القاسم مثلا وان كان ضعفا لا يكافي الحقيقة وان كانت بنت فاسق وفي شرح الروض ما قد يعالج فيه غير ارجح (قوله كنف علما) هو صغير المؤنة الرابع الى (قوله ينبغي تأخير هذا) أي قوله ومعنى كان الخ (قوله ومعنى زال المانع) أي تخلف زواله وقوله عادت الولاية أي ما لا ينفق ان يعتبر في زوال التبذرح من تصرفه غلب على الظن زواله (قوله فلا اعتبار بهما) أي الابد والاقرب (قوله) وقوله وجزم فيما لو تزوجها أي الماورى ولا يعارض ما قبله لان هذا مريض فيما لو بعد العقد الزوج وما قبله فيما لو مريض ولم تلم حقيقة الحال (قوله والاغله) قال الامام ومن جملة ذلك الصرع اه مؤلف (قوله في زمن الاعمال) أي المذكور (قوله واذا (أيضا الخ) معتبر (قوله ان الغاية ثلاثة) ١٨٢ أي فينتقل بعد الثلاثة الى ابد وفي س م على منهج و ينتقل من اول

المدة حيث أحسب أهل النظر انه يزعم على الثلاثة اه ثم هل المراد بهل انظره واحد منهم أو لا بد من اثنين فيه نظروا الاقرب الاول ثم لوزوج الابد اعتمادا على قول أهل النظر فزال المانع قبل معنى الثلاثة بان بطلانه فيسأل على ما لوزوج الحاكم لثبته الاقرب فيان عدمها (قوله) ولم يقتصر ما زاد عليها (هذا) انظره في ان المسدة ان لم تزده في ثلاثة انتظرت فالثلاثة ملقمة بما دونها وفي كلام ج انتهى زاد على يومين لم ينتظر (قوله) س كما في الجنون) بضدان افاقه الجنون لا تنتظر وان لم تزده على الثلاث لم له

ولذا قيل كان ينبغي تأخير هذا عن كله ومضى زال المانع عادت الولاية ولو زوج الابد فادى الاقرب انه زوج بعد تأهله قال الماورى فلا اعتبار بهما والرجوع فيه الى قول الزوجين لان المقدس ما قبله في قول غيرهما وجزم فيما لو تزوجها بعد تأهله الاقرب بعدم الصحة سوله اصل ذلك لم يعل (والاعمال ان كان لا يدوم غالبا) يعني بان قل جدا كالحاصل بهيجان المرة الصغرى (انظر افاقه) قطع اقرب زواله كلنا ثم (وان كان يوم) يوما ويومين أو (ليلا انتظر) لكن على الاصح لان من شأنه تعقيب الزوال كالحكم النوم وقيل لا تنتظر افاقته بل تنتقل الولاية الى الابد كالجنون والسكر لا تعقب معنى الاعمال فان دعت حاجتها الى التكاثر في زمن الاعمال أو السكر قطا هو كلامهما عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك بخلاف القول وبما تقرره لم ان قول الشارح أي يوما ويومين فأكتر كما عبر به في الروضة وأصلها اشار به الى ان الخلاف بين فيادون الثلاثة كما استفاد من الكتاب بطريق الاولى غير ان حمل الشارح على ذلك أفاد كونه مقفولا وأفاد ايضا ان الغاية ثلاثا وان أهم كلامه الزيادة اذهي أقل الكثير وأكثر القليل وقضاها الشرح ما أحكاما كثيرة ولم يقتصر ما زاد عليها (وقيل تنتقل الولاية للابد) كما في الجنون (ولا يصدق) انظر من كان له كتابة أو اشارة منقصة والزوج الابد مريضه تزوج منه تزويجه بالكتاب فمع ما فيه فراجعه ولا (الصبي في الاصح) فقد تقرر منه على البحث عن الاكله وتعذر شرهانه فيما هو وتعذر نفسه والا فمقبولة منه في أما كن تاني والثاني يصدق له نفسه كشهادة ورد بحاصر نعم لا يجوز لقاض تقبض ولاية العقود البسلة ثم فرغ من ولاية القضاء وعلم بحاصر ان عقد بهو معين لا يشبه بشرائه معين أو يسه (ولا ولاية للقاسق) غير الامام الأعظم مجبرا كان ولا يصدق بشرب الخمر ولا أعلن بفسقه أو لا (على المذهب) بل تنتقل الولاية للابد غلب لان كساح الابوي مرشداً على عدل والقول الثاني انه يلى لان الفسقة لم ينصوا من التزويج في عصر

المدة حيث أحسب أهل النظر انه يزعم على الثلاثة اه ثم هل المراد بهل انظره واحد منهم أو لا بد من اثنين فيه نظروا الاقرب الاول ثم لوزوج الابد اعتمادا على قول أهل النظر فزال المانع قبل معنى الثلاثة بان بطلانه فيسأل على ما لوزوج الحاكم لثبته الاقرب فيان عدمها (قوله) ولم يقتصر ما زاد عليها (هذا) انظره في ان المسدة ان لم تزده في ثلاثة انتظرت فالثلاثة ملقمة بما دونها وفي كلام ج انتهى زاد على يومين لم ينتظر (قوله) س كما في الجنون) بضدان افاقه الجنون لا تنتظر وان لم تزده على الثلاث لم له

• صور بما اذا تكر وجبونه لاسم نقلان بحث الاذني انه اذا قل الجنون كيوم في سنة انتظرت الاولين الافاقه وقوله ولا يصدق أي في ثبوت الولاية (قوله ومشبه تزويجه) قد فرغ من تزويجه ضروري في حقه بخلاف تزويجه الاستفاد عنه بالانتقال لغيره على ان ما صرف في تزويجه مقيد بما اذا تعذر تركه وعلى ما ذكره الشارح فاستثنى الكتابة من عدم صحة النكاح بالكتابة وكذا استثنى الاشارة اذا فهمها الفطن دون غيره فيصير مع كونها كتابة على ما فهمه المطلقة (قوله وتعذر شرهانه) أي عدم قبولها (قوله ورد بحاصر) أي من قوله تعذر شرهانه (قوله وعلم بحاصر) لعلمه في قوله لقد تقرر الخ (قوله ان عقده) أي الاهي (قوله بغير معين) أي كان ذلك زوجتك بهذه القواهم بخلاف ما لو قلنا زوجتك بكذا في فستك أو أطلق فيصير ثم ان كان له ولاية المال وكل من يقبضه الا وكل هي (قوله لا يشبه) أي ذلك المعين بل ثبت مهر المثل (قوله على المذهب) وعلى هذا لو أنت وهو عدل ثم فسخ ثم تاب فباحتها من ان لم تاذن ففاسق فخرى ثم في احتاج الى اذن جديد بطلان الاول بصر وجهه عن الولاية انها كذلك

الضعفة المذكورة في المتن ووقع في نسخة الشيخ كلفهما بغير التثنية فجعل الشيخ الضعيف الضعفة والسنة وهو غير صحيح لأنه يقتضي أن المبتدع كلفهما ذهون غير الله لمق يدل على عاقبه عليه فيما هو (قوله مطلقا) هذا الإطلاق بالنسبة لأنواع الفسق أي سواء كان فسقهما بزيادة أو بغيرها بشرطه (قوله والمعتبر في الخ) هذا منه مصير إلى رأي الروائي (قوله)

(قوله بان الوازع) أي المصل وقوله الطبي أي المنسوب إلى الطبع يسكون الباء وهو الجسلة التي خلق الله الإنسان عليها وأما الطبيعة فهي مزاج الإنسان المركب من الاخلاط (قوله فيزوج بناته) لو كثر أبكار أهل بيته لم يزوجهم لأنه أب بائنه التزوج أولاً ولا بد من الاستئذان لأن تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظير ومال من الأول اه سم على حج لكن مقتضى قوله أن لم يكن لمن ولي خاص الثاني وذلك لأنه اشترط في تزويجه فقد التزوي ١٨٣ العدل بان لا يكون لها أخ أو نحو

فتمنع تزويجه بالولاية العامة وهي لا تقتضي

الاجبار بل عهده (قوله)

زوج حالاً أي وإن لم

يشرع في رد المظالم ولا

في قضاء المصاوات مثلاً

حيث وجدت شروط

التوبة بان يزعم عزمها

على رد المظالم (قوله وينما

واسطة) ومنها حرم

المرواة (قوله وأصحاب

الحرف الدينية) أي التي

لا تليق بهم على ما تقتضيه

عبارته حيث جعله مؤبداً

بعد اشتراط مضي مدة

بعدم التوبة والبولوغ

والاسلام وهو ظاهر

بناء على ما ذكره من

أن الشرع بعدم الفسق

لا العدة ولا يمارض هذا

ما صرح من أن يحل الاكتفاء

بمحض رد الحرفة الدينية

عند النكاح حيث لم

يخل بمرواته لأن المستبر

الأولين وعلمه العزيز عبد السلام بان الوازع أقوى من الوازع الشرعي وأتى الغزالي بانه من سكان لوسبلناه الولاية انتقلت إلى ما كتم فاسق ولي والأفلاطون ولا ميل إلى الفتوى بغيره إذ الفسق عم العباد والبلاد قال المصنف وهو الذي قاله حسن وينبغي العمل به واختاره ابن الصلاح في فتاويه والمغند ما اقتضاه إطلاق الكتاب لأن لما كتم زوج بالضرورة وقضاؤه نافذ أما الامام الأعظم فلا ينعزل بالفسق فيزوج بناته أن لم يكن لمن ولي خاص وبنات غيره بالولاية العامة وإن فسق تخفى بالشأنه ولولا الفاسق توبه به عصية زوج حالاً كما قاله البنيوي وهو المعتمد لأن الشرط عدم الفسق لا العدة وبينهما واسطة ولذا زوج المستور الظاهر العدة والمهي إذا بلغ والكافر إذا أسلم ولم يصد ومنهما مفسق وإن لم تحصل منهما ملكة فحملهما إلا أن على ملازمة التقوى وأصحاب الحرف الدينية يولون كافر في الرخصة القطع به (وبلى الكافر) إلا في غير الفاسق في دينه وهذا أول من تغير كثيرين بعدد في دينه لما تقرروا في السلف فوالى (الكافرة) الأصلية ولو عتقت مسلم وإن اختلف دينهما سواء أكان الزوج مسلماً أم ذمياً وهي مجبرة أو غير مجبرة لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض لا اله إلا الله اجتمعوا فيزوج اليهودي النصرانية والكس كالآث وقضية التشبيه عدم ولاية حرة على ذمية وبالمعكس وإن المستأمن كاذب وهو كما أفاده الشيخ ظاهر ومعهما البلقيني ومرواة ولاية النصراني على اليهودية إن تزوج نصراني يهودية فيأقده بنت منها فتغير بعد بلوغها دين أبيها أو أمها وتختار دين أمها وظاهر كلامه عدم الفرق بين أن يكون زوج الكافرة كافراً أو مسلماً هو كذلك لكن لا يزوج المسلم فاضهم بخلاف الزوج الكافر لأن نكاح الكفار محكوم بصحته وإن صدر من فاضهم أما المرتد فلا يلي بحال ولا يزوج أمته بملك كالأيتام وأهم كلام المصنف أن الكافر لا يلي مسلمة ولو عتقت كافراً ولا مسلمة كافرة وهو كذلك لعدم الموالاة بينهما نعم لو لم يولد السبي تزوج أمته الكافرة كالسبي إلا في صان حكمه ولقاضي تزوج الكافرة عند تعدد الولي لنفسه ولا مسلمة توكيل نصراني بمجوس في قبول نصرانية لأنها بائنة نكاحها لا تنسبها إلا في نكاح مسلمة إذ لا يجوز لها نكاحها بحال بخلافه توكيلهما في طلاقها لأنه يجوز لها طلاقها وتصور بان أسلت كافرة بعد

في الشهادة العدة ودناه الحرفة التي لا تليق بمرتبتها وتختل بالمعتبر في الولاية عدم الفسق ودناه الحرفة لا تقتضيه وإن تخل بمرواته (قوله لما تقرروا) أي من أن الشرط عدم الفسق لا العدة (قوله وقضية التشبيه) أي بالآث (قوله وظاهر كلامه) هذه عين قوله السابق سواء أكان الزوج مسلماً الخ (قوله فلا يلي بحال) أي حتى لو زوج أمته أو موليته في الردة ثم أسلم لم يبين صحته بل هو محكوم ببطلانه لأن النكاح محال لا قبل الوقوع وان قلنا السيد تزوج أمته بالملك لأن ملك المرتد موقوف (قوله) ولا يزوج أي المرتد قوله أمته بملك أي أماً تزواها قلنا تزواها ملكه يارده وأما تزولها قلنا بالوقوع وهو الظاهر (قوله) كالأيتام (قوله) أي لم تكن لولي السيد (قوله) نعم لو لم يولد السبي (قوله) أي السيد مسلماً كان أو كافراً أو ولي السيد المسلمة اه سم على منهج (قوله عند تعدد الولي) أي عند ما وعده أو عتقت (قوله في طلاقها) أي المسلمة

بالنسبة لقطع بعضهم أي فلبعض المذكور قطع بالطلاق في تزويج الصغيرة وانما التزويج بخلاف تزويج الصغيرة بالمجرب
فانه لم يقطع بالطلاق فيه بل - كما - فانه خلافاً لما كان الاصح بالطلاق افعال عدم المكافاة (قوله) أخذت امرأتي في شروط
الاجابة (أي عاذ كراهة شرطاً لجواز المباشرة) (في فصل في تزويج المجرب عليه) (قوله) من انه يزويج السنية (انظر

(قوله) لا لا ضابطه هنا) أي فيما لو كان يتزوج له (قوله) ينسب (الفرق) أي لانه اذن في نكاح كل امرأه اذ ادها الوكيل
بمختلف امرأه فان سمها واحدة لا ينعان فلا ينافي ارادة الزوج واحدة معينة في نفس الامر بحيث لا يتعدى لغرضها (قوله)
ورد بغير (أي من قوله) لان ١٨٦ وفور شقته (قوله) وان صح العقد (أي بغير التمس الذي زوج به) (قوله) فانه يتأثر بفساد
المسمى (أي فائز لمخالفة

فيه ولا كذلك النكاح
وليس المراد ان المسمى
يفسد هنام صفة النكاح
بل الواجب على الزوج
ما سمها قطع حيث كان
مهر المثل (قوله) ولم
يصح بغير الاكفاء قضيته
عدم العدة وان كان غير
الاكفاء اصح من حيث
اليسار وحسن الخلق
وتجودها ولو قيل العدة
لم يكن بعداً (قوله) وانما
لم يلزم (قوله) أي
التزويج من الاكفاء
(قوله) والاخر موسر
قال صح كانه بعضهم
ومحله ان سلم ما لم يكن
الاول اصح لحق الثاني
وشدة بمثل مثلاً (قوله)
تصين الثاني) أي فان
زوج من الاول لم يصح
وقد يشكك على ما مر
انه لو زوجها بغير التمس

وتم من يبدل أكثر منه مع الحرة ولعل الفرق ان الضر هنا ضوت الاسر اشدهن قوات الزيادة المطلوب
في المهر لادوام النكاح (قوله) ولو قالت (أي) ولو كانت غير شديدة (قوله) ويؤخذ من هذه المسئلة) هي قوله فان قالت وكل
ولا تزوجي نفسك (قوله) جعلت اليك ان تولى عن نفسك خرج بهما لو قال جعلت ان تولى عنى أو أطلق ونهمن المباشرة
بنفسه فلا يسل قوله (قوله) بطل غرضه (أي) عن نفسه (قوله) لا يولى (الاحاجة) أي حيث لم ياذن له المولى في التوكيل
(قوله) يلزم الا احتياجا (أي) يلزم الوكيل (قوله) تطير ما مر (أي) في توكيل المجرب (قوله) فان أطلق (أي) الولي (قوله) فارق
التقييد (أي) التقييد بالعين التقييد بمالك الكف كان قالت تزوجني من كف بحيث يصح التوكيل من غير تعرض للكف
(قوله) (أي) في مسئلة الكف (قوله) وهو (أي) العرف العام معمول به الخ (قوله) بلعين (أي) هنا (قوله) وهو (أي) العرف
انخاص (قوله) كبيع حصرم (كزويج (قوله) فقهه (أي) فقه ما لم

ما المراد بتزويجه المتني هل هو القبول له أو الاذن له وقوله فوض له ذلك انظر التفويض عن وفي نسخة مكتوبة هذا الجمل قبل وأصل هذا في شرح الروض فانه ذكر خلافاً في الوصي هل يزوج السفهه أولاً ثم قال قال المصنف في غيره وقصد الشافعي على كل من المستثنين وليس اختلاف بين من نمه على أنه يزوجه محمول على وصي فوض اليه التزويج اه وأشار والده

(قوله من ان عدم الخ) وفي نسخة المرفوعة في نفس الامر وعدم الخ (قوله وانما بطل تركيل الخ) جواب سؤال ورد على صحة التوكيل المطلق وقد قالت المرأة فوجي من كف حيث صح التوكيل ووجب التزويج من الكف ولم يحتمل قول ولي العاقل بيع عاقر وهناك على البيع بغير التمثيل فيصح ويجب على الوكيل مراعاته ١٨٧ (قوله ويتقدم بالسوغ الشرعي

أي وهو عن التمثيل الحال من نقد البلد (قوله يعني اذنها) انما فسر بذلك لان التعبير بالاستئذان يفهم انها لو اذنت بلا سبق استئذان لم تكف وانه لو استأذنوا لم تأذن اكتب به وكلاهما غير صحيح (قوله والاوجب التمين) أي فلو لم حسين فيصير العصة و زوج الوكيل بغير التمثيل وبفصل الفساد أي فساد التوكيل وهو الاقرب لانه لم ياذن له في التزويج بغير التمثيل وقد فسد الجمل عليها لاختلاف فيها لكن ماسيات للشايع من انه لو عقد وكيل الولي بدون ما قدره له من العصة بغير التمثيل يرجع الاول (قوله لم يصح) أي لتطبيق وقوله الاذن أي للقاضي (قوله فلا وجه بطلان الوكالة) أي لعدم

المطلوب عين مع ان الفرق المذكور يدفع ما قيل ان تراعى عليهم من ان عدم تعيين الزوج له لا يفسد الاذن اذ ليس فيه تصريح بالتحاكم المستعمل لطلاق فكما يجوز هنا لو يتقدم بالكف فكذلك يجوز هنا لو يتقدم بالعين وانما بطل تركيل ولي الطفل في بيع ماله جائز وهناك لأنه اذن صريح في البيع المستعمل شرعاً اذا اهل العرف لقيام استمالونه في الاذن في التبن فليس هذا نظيره فمن فيه وانما نظيره ان يطاق لوكيل في بيع ماله موليه والظاهر كقوله السبكي انه يصح ويتقدم بالسوغ الشرعي (ولو وكل) فغير الحاكم عن يتوقف على اذنها (قبل استئذانها) يعني اذنها (في النكاح لم يصح) النكاح (على الصحيح) لانه لا يملك التزويج بنفسه حينئذ فكيف يفوضه لغيره اما اذا اذن وان لم يصر بحال التوكيل فانه يصح كاجته الزكشي وهو ظاهر اعتبار ايجاب في نفس الامر اما الحاكم فله تقديم تاليه من تزويج موليه بناء على الاصح ان استئذنه في شغل معين استصلافاً لا توكيلاً ولو ذكره دناير انصرف للقالب والاوجب التمين ان اختلفت قبيلتها كالصبي ومقابل الصحيح لان على تزويجها بشرط الاذن فله نعم بعض ماله لغيره ولو قالت لهما كم اذنت لآخران يزوجني فان عضل فزوجني لم يصح الاذن كما استظهره الزكشي أو وكل المهر بجلان ثم زالت البكارة وطمعت التزوج فلا وجه بطلان الوكالة ولو قال لوكيله في النكاح تزوج لي فلانة من فلان وكان فلان ولها الفسق أبها ثم انتقلت الولاية لأب أو قال له زوجها من أبها فلان الأب وانتقلت الولاية لأخ مثلاً لا يمكن لوكيل تزويجها من صاروليا كاجته الزكشي أيضاً وصح اذنها ولو لم يزوجها اذ طمعتا زوجها وانقضت عدمه لا توكيل الولي لمن تزوج موليته كذلك لان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية وظاهر ان الاولى أقوى من الثانية فيكتفي فيها بما لا يكتفي به في الجعلية ولان باب الاذن أوسع من باب الوكالة كذا أتى به الوالد رحمه الله تعالى وما جع بعضهم بين ما ذكر في البابين يحمل عدم العصة على الوكالة والعصة على التصرف اذ قد تبطل الوكالة ويصح التصرف مردوداً به خطا يصح مخالف القول ولقبول وكيل الولي للزوج (زوجت سلمت فلان) ابن فلان ويرفع نسبه الى ان يميز كائناً عن كدام الجرحاني ثم يقول موكل أو وكاله عنه مثلاً ان جعل الزوج أو الشاهدان أو أحدهما وكاله عنه والام يتجوز لذلك وكذا لا بد من تصريح الوكيل بما ايجاباً في ان جعلها الولي أو الشاهدان

الاذن (قوله من صاروليا) أي لعدم الادلة في التزويج منه فاشبهه ما لو اذن لسان في تزويج امرأة معينة له فقبل نكاحها له غيره فلا يصح لعدم الاذن فليبرهن علمت رغبة الزوج في تلك المرأة (قوله لان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجعلية) قد تشكل في هذا الفرق من غير من البطلان مما لو قالت للقاضي اذنت لآخران يزوجني الخ الا ان يقال ثبوت الولاية منه أقوى منها لغيره فالتطبيق الاذن للقاضي ثم ولم يزوجها أو قال الولاية لأب ثابتة هنا حال الاذن وولاية القاضي تثبت الا عند عضل الاخ ومن ثم جرى الخلاف في ان تزويج الحاكم حينئذ بالولاية أو الوكالة وهذا الثاني هو الاقرب (قوله ما ذكر في البابين) أي باب الوكالة وباب الاذن (قوله ولقبول) أي جواباً لقوله وكذا لا بد من تصريح الخ) لظاهره ان التصريح بالوكالة فينأخذ كشرط لصحة العقد ولو توجه فيه شرط على التصرف لا غير فوجه أي الوكالة

في حوائج شرح الرضخ التي تنجم عن هذه ترويح الوصي ورواقته مالي الشخصية (قوله وقد لا تكن الواحدة) انظر هل المراد الواحدة من الامه او مناهل من الزوجات ثم رأيت في حوائج سم عن بحث الشارح ما يصرح بان المكلام في الزوجات

(قوله في كونه وكيل بقوله) أي ثم ان صدق الموكل بعد العقد في ذلك فظاهره الاذ يقول قوله في عدم التوكيل فحينئذ يطلان النكاح كما يأتي في قوله وانكار الموكل في نكاحه الخ (قوله لا يمكن وقوعه) لا يقال كما يمكن وقوعه عقد البيع فلو قيل يمكن وقوع النكاح فلو قيل بان معرض ١٨٨ الولي عن الموكل ويزوج الوكيل فيقبل لنفسه لا تاخول المراد ان عقد البيع

اذا وقع البائع الموكل واشترى له الوكيل يمكن الغناء فحينئذ يقع البيع فلو قيل كما لو اشترى معييا بمن في القصة وسمى الموكل فلان العقد يقع فلو قيل وتلقو النسبة ولا مكملات للنكاح فانه حيث ملق العقد بالموكل لا يمكن وقوعه فلو قيل (قوله لا يبي) أي اوله وترجبه ما لو قال زوجت ابني بنتك فلا يصح كما قدمه الشارح لان الزوج ليس بمعقود عليه (قوله على من تكافئه) صريح هذا انه لم يدين له في التوكيل امرأه والام تشترط المكافأة بل يقبل نكاح المينة وان لم تكافئ الزوج لكنه يشكل على ما مر من ان الزوج لو اذن في نكاح امرأه ولم يدين له

والوجه الاكتفاء في العاري كونه وكيل بقوله ولا ينافيه ما مر من عدم الاكتفاء بانحازار الرقيق بان سيده اذن له في التجارة لاهتمامه بآليات الولاية لنفسه مع ان هذا يستلزم جاري الوكيل لان الوكيل لم تثبت وكالته بقوله بل ان العقد منه بطريق الوكالة الثابتة بتعريفه بخلاف الرقيق (وليس الولي لو قيل الزوج زوجت بنتي فلانا) ان فلان كذا (فيقول وكيله قبلت نكاحها) وانما احتج في البيع تطالب الوكيل لانه يمكن وقوعه ولا كذلك النكاح ومن ثم لو حذف قوله ههنا لم يصح لان الشهود لا اطلاع لهم على النية والوصي لا يقبل أولا كاذ كرمع التصريح وكالته اي جعلت ثم يبيح الولي ولا يرد عليه هذا العلم بما قدمه في الصفقة ولو كانا وكيلين قال الوكيل للزوج زوجت بنت فلان من فلان وقال الوكيل الزوج ما ذكر وانكار الموكل في نكاحه فلو قاله يطل النكاح بالكلية بخلاف البيع لو فوجعه فلو قيل كاهر ولو اراد الاب قبول نكاح لانه محصوره فيقبل له الولي زوجت فلانة يابنك فيقول الاب قبلت نكاحها الابني ولا يشترط في التوكيل بايجاب النكاح او بقوله ذكر المهر فان لم يذكر الزوج عقده وكيله على من تكافئه بمهر المثل فاقبل فان عقد بازيد مع مهر المثل تكفيه في اطلاع خلافا لما في الانوار وان عقد وكيل الولي بدون ما قدره له مع مهر المثل خلافا لابن المقرئ ويمكن جعل كلامه والانوار في نفي الصفة على المهر لا النكاح وان عقد وكيل الزوج باكثر مما اذن له فيه مع مهر المثل خلافا لما في الانوار كاهر نظيره ولو قال شخص لا تزوجني فلانة بعد ذلك هذا امتنا فضل مع ومملكته المرأة في اوجه الوجهين كما عهده الوالد عهده الله تعالى فيما لا ذرى وكان قرضا لاهبه فيما يظهر كالتضام ما صرح في الوكالة في اشترى عبد فلان بثلثي هذا (ولزم الجبر) أي الاب والجد وان لم يكن له ما الاجبار في بعض الصور لا نية فالمراد به من شأه الاجبار ومثله الحاكم عند عدمه أي أصلا أو بان لم يكن الرجوع اليه والجبر بالنسب محمول مقدم (تزوج) بالرفع فاعل مؤنر (مجنونة) أطلق جنونا (بالفة) محتاجة لظواهر تفسير ما بان أو لظهر أو لثقة ولو نيا وحذف الحاجة اكتفاء بالرفع لانه مظنة اقبال (ومجنون) أطلق جنونه بالغ (ظهرت حاجته) بظهور امارات قوته بدورانه حول النساء أو بتوقع الشفاء فيقول عدل طبيب أو باحتياجه لمن يخدمه ولم يوجد من يقوم بذلك من شجره وموثر النكاح أخف من ثمن سرية ومؤثره وانظر الى ان الزوجة لا يلزمها خدمته وان

التوكيل فان أعجب مما هنا فرض الكلام فيما لو قال له تزوج من شئت فنتا شكل اشتراط كون وعدت المرأة مكافئة لان صريح ما مر انه لا يشترط في المرأة كونها مكافئة لتعميم بقوله من شئت اللهم الان يعمل قوله هنا على من تكافئه على من نفع له (قوله بدون ما قدره له) ظاهره وان كان ما ساء الوكيل فوق مهر مثلها وقوله بعد التقدير المثل ظاهره وان كان ما ساء الوكيل دون مهر المثل (قوله وكان قرضا) قضية قوله قرضا انه يلزمه رد مثله الصوري لكن تقدم في القرض انه لو قال اشترى كذا بشئوك هذا فضل انه يلزمه قيمة الثوب وقياسه ههنا قيم الثوب فلو احتجافها صدق القرض (قوله لانه أي الباطن) أي من مال المجنون لا من مال نفسه (قوله يقول عدل) أي لا يشترط لفظ الشهادة ولا كون الانبياء بنفسه القاضي بل يكفي في الوجوب على الجبر مجرد اخبار العدل بالاحتياج (قوله لمن يخدمه)

بضم الدال له محتاج

(قوله ان من بينه وبين آية) كذا في نسخ الشارح بالياء المتناه من تحت في قوله آية ولعلها معرفة عن النون واللازم نحو قوله لا يغفل الذي هو خبر عن ضمير يعود على المتبدا (قوله والا كان الاتصاف حاجة) أي تأتدق التثنية لها (قوله كمن بلغ

(قوله لا ف فيها) أي الجنون والجنونة (قوله لئلا الذي جبلن عليه) أي في الأصل فربما استمدت الحالة التي الفها قبل الجنون من غير قصد فلا يقال هي بعد الجنون لا تتميز لاحتمال تجنب ما يستقيم فعله (قوله لم يزواجني فيها) مفهومه انها لم تزواجنا ما أمجنونين وان أمزجهما التزويج لعله غير مراد بل المار ١٨٩ على الضرر وعدمه اه تم

رأيت في ج بدقوله
هنا العقد كذا أطلقوه
وهو بعيدان مهلت
تدريها وتختل للحاجة
لنكاح فلا ينبغي
انتظارها حيث لا يؤيده
ما مر في أقرب بندرة أفاقته
وهو يقتضي انه لو غلبت
الافاقه وتضررت في مدة
الجنون لا يجوز تزويجهما
(قوله ان هذا) أي قوله
حتى يبقيا وبأذنا الخ
(قوله فلا يلزم تزويجهما)
أي بل لا يجوز في الجنون
الصغير ويجوز في الجنونة
إذا ظهرت مصلحته وكان
المزوج الأب أو الجد كما
بأنى (قوله وبه) أي بما
في النكاح من الاخطار
الخ (قوله على من شاعت)
أي لرادته فإلته (قوله)
فان امتنع الكل) أي
دون ثلاث مرات فان
عضوا ثلاثا تزوج الأبعد
على ما مر (قوله ولو تزوج)
الاول ان يسير بالقاء لا ين
مفرع على ما قبله (قوله)
أما لو أذنت لاحدهم

وعدت فقد لا في اكتفاء دعاية طبعها ومساخطة به غالباً أكثر من بعد تركه عونة وجها
وذلك للحاجة وقول الشارح والحكمة في المخالفة بينهما ان تزويجهما يفيد هاهنا المهر والنفقة
وتزويجهما يفيد ما لا يفيدهما من غير ذلك بل وجود الحاجة كفى فيها
إذا المناط في كل الحاجة لا غير كما يصرح به كلام الروضة وأصلها فانهم يقيدانها بالحاجة
بظهور وأما رات التوفيق لكن يلزم من ظهوره فيه ظهورها بمضالفة فيها لئلا الذي جبلن
عليه فن ثم ذكر الظهور وفيه دونها وقد صغر الشرح في منهجها يفيد التسوية بينهما واعتذر
عن المصنف بان البلوغ مخلفة الحاجة الى النكاح ولهذا لم يقيد الجنون بالبلوغ فلا حاجة
عليه وقيل ان ذلك من الاحتياط الذي هو من أنواع البديع وهو ان يحذف من الاول
ما أثبت آخره وعكسه مخفف ظهور الحاجة في الجنونة وأثبت البلوغ فيها وحذف في الجنون
البلوغ وذكر فيه الحاجة كافي قوله تعالى فنة تقابل في سبيل الله أي مؤمنة وأخرى كافرة
أي تقابل في سبيل الشيطان ولا يخالف ما مر وقول المصنف الاثنى وزوج الجنونة أب
وجدان ظهرت مصلحته ولا تسترط الحاجة لان ذلك في جواز التزويج له وهذا في زوجهما
إذا اتفق جنوبه ما لم يزواج حتى يبقيا وبأذنا وتستمر أفاقتهما الى قيام العقد وهم عايمان
هذا في غير الأبكر بالنسبة للصغير (لا صغيراً وصغيراً) فلا يلزم تزويجهما ولو لم يجنونا بآبائي
وان ظهرت النبتة في ذلك لهدم الحاجة سالما مع ما في النكاح من الاخطار والمؤمن به فارق
وجوب بيع ماله عند النبتة (و يلزم الجبر) بالنسب وهو الأب والجد (وغيره ان تعين) كاخ
واحد أو عم (أباً بالغاً) (مصلحة التزويج) دعت الى كسب خصمها وحصول الفرض
بتزويج السلطان لا نظر اليه لان فيه مشقة وهتكاً على ان تعدد الأولياء لا يمنع التعمين على
من شاعت منهم كآل (فان لم تكن خاتمة أشقاء أو آب) (فسألت بعضهم) ان يزوجهما (لزمه
الاجابة في الاصح) ثلاثاً يؤدى الى التواكل كشاهدين معهما غيرهما لطلب منسما الاداء فان
امتنع الكل زوج السلطان بالعضل والثاني المنع لا مكانه بغيره (واذا اجتمع أولياء) من
النسب (في درجة يورثه) كاخوة أشقاء أو آب وأعمام كذلك أذنت لكل منهم باقراده
أو قالت أذنت في ثلاثين شاهداً كل واحد منهن (استحب ان يزوجهما أشقاهم) بسبب
النكاح ثم أورعهم (و) بمثل ذلك (استحب رضاهم) أي باقسم لان الاقارب أعلم بشروط العقد
والاورع أبعد عن التهمة والاسر أخب بالأكفاهوا استحب رضاهم لانه أجمع للمصلحة ولو زوج
المغضول مع أمالو أذنت لاحدهم فلا يزوج غيره الا وكاله عنه وأما الوالدان زوجوا فانه
يشترط اجتماعهم وخرج بالولياء النسب المعقون فيشترط اجتماعهم أو توكلهم نعم عصبة

أي معينا (قوله فلا يزوج) أي لا يجوز ولا يصح (قوله فانه يشترط اجتماعهم) أي يحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم
فيكون تزويجهما بالولاية عن نفسه وبالوكالة على باقهم أو باجتماعهم على الإعجاب وكتب سم على حج قال الاستاذ في الكفر
فان تشاؤوا طلب الاتفراد عاقل اه فاطن من تزوج الحاكم حينئذ لانها أذنت للجميع وقصدت الجميع بعض
بعضه وتزويج البقية مشكل لانهم لم تاذن بالبقية فوجدنا اه (أقول) الأقرب انه لا يزوج الحاكم قبل تراجع لتقصير الاذن
على غير المتمتع فزوجهما دون الحاكم

سفيها ولم يحصر عليه) أي بخلاف من يزعم أنه قد حذر ولم يحصر عليه قصره فانه قد كان الأولى حذف قوله ولم يحصر عليه لانه
ان لهذا الخبر تأثيرا (قوله حيث لم ياذن فيه وليه) قال الشهاب سم ينيح رجوعه لمصلحة الولي ايضا وما في حاشية الشيخ من

(قوله فن مرع) أي خرج منه القرعة (قوله فان تشاحوا) لفظ رواية أبي داود فان تشاحوا واول لفظ جامع الاصول وتخرج
أحدث الرعي والاعلام اشبهوا وكلاهما من التشاح بالميم والراء قال ابن رسلان أي تنازعوا واستخفوا قال الله تعالى
حق يتكلمونك فيما يحبر بينهم وبه يعلم ما في كلام الشيخ كنه من نسخ المنهج ولفظ تخرج أحاديث الرافعي حديث عائذ أيا
امرأه تكتمت نفسها بغير اذن وليها فنكحها باطل فنكحها باطل فان دخل في افله المهر بما استقل من
فرجها فان اشقبر وقال السلطان ١٩٠ وفي من لا ولي له روه الشافعي وأجدو أودو الترمذي (قوله فان تعدد) أي

المتعق كواياه النسب فيكفي أحدهم فان تعدد المتعق اشترط واحد من عصبة كل (فان
تشاحوا) فقال كل منهم أنا الذي أزوج واتخذنا مطب (أقرع) بينهم وجوبا قطعنا النزاع فمن
أقرع منهم زوج ولا تنتقل الولاية للحاكم وأما خبر فان تشاحوا قال السلطان وفي من لا ولي له
فمحمول على العصب فان تعدد في ترصاه فان رضى الكل أمر الحاكم بتزويجها من أصلهم
ولو أذنت جماعة من القضاة على ان يستقل كل منهم فتنازعوا فمن يزوج فظاهر كما قاله
الزركلي عدم الأقرع لان كلا منهم مأذون على افتراءه ولا خطه فيه فليأذن الى التصرف
ان شاع بخلاف الولي والوجه كما قاله ابن داود ان أصحاب أقرع السلطان فان أقرع غيره جاز
وان ذهب ابن كج الى تعين أقرع السلطان بين الأولياء (ولو زوج) بعد القرعة (غير من
خرجت قرعته وقد أذنت لكل منهم) ان تزوجها (مع) تزويجه (في الأصح) لان ذلك فيه
اذ القرعة قاطعة للنزاع لاسالبه للولاية والثاني لا يصح ليكون للقرعة فائدة وردعها ولو
بادر قبل القرعة مع قطع من غير كراهة فخرج قوله وقد أذنت لكل منهم ما لو أذنت
لأحدهم فزوج الآخر قلته لا يصح قطعا كما (فلوزجها أحدهم) أي الأولياء وقد أذنت
لكل منهم (زيدا ولا آخر عمر) أو وكل الولي فزوج هو ووكيله أو وكل وكيلين فزوج كل
والزوجان كافيان وأسقطوا الكفاية والابطال مطلقا لان كان أحدهما كافيا فنكاحه
صح وان تأخر (فان) سبق أحد العقدین (وعرف السابق) منه ما يبين أو تصادق معتبر
ولم ينس (فهو الصحيح) والآخر باطل وان دخل بها المسبوق فخير الصحيح أيما أمر أقرعها
ولان فهي للأول منهما (وان وقامعا) فباطل وهو واضح (أو جهل السبق والمعية
فباطل) لتعذر الامضاء الاصل في الابضاع المحرمة حتى يتحقق السبب المبيح ثم يندب
لها كما ان يقول ان كان قد سبق أحدهما فقد حكمت ببطلانها لتصل شيئا وثبت له هذه
الولاية فاحاجة قال المتولي وغيره (وكذا) ببطلان (لوعلم سبق أحدهما ولم يتعين) وأيس من
تعينه (على الذهيب) لما ذكره ويجوز العلم بالسبق لا يفيد انما توقف نظيره من الجنتين
فإن يحكم ببطلانها لان الصلاة أذنت بحجة لا يطرأ عليها باطل لها ولا كذلك العدة دلالة

انما مطب وقوله فان رضى
لكل أي بان أذنت في
التزوج بأي واحد منهم
(قوله أمر الحاكم) فضيته
انه لو استقل واحد
يتزوجها من أحد
الخطابين من غير أمر
الحاكم لم يصح وان كان هو
الأصح (قوله فليأذن الى
التصرف) أي أحدهم
أي له ذلك كله ان يشاور
بقيتهم فليطبعوا بقولهم
(قوله بخلاف الولي) أي
فان أمسكوا وروجع
موالهم (قوله استغيب
أقرع السلطان) أي بين
الأولياء لان القرعة منه
أقطع للنزاع مهران
وجدت من غيره (قوله
ذات أقرع غيره جاز) أي
حيث كان رضاهم في
أقرعها والأفلا تعدد
بأقرعها (قوله وقد أذنت)

أي والاطال (قوله لكل منهم ان يزوجها) ثم كره ان كان الفارح الامام أو ثبته اهـ مع ومفهومه عدم
الكراهة اذا كان الفارح غيره وفيه نظر لان سبب الكراهة جريان وجه بعدم حصة النكاح والاطال مع يقتضي انما جاز
سواء أقرع الامام أو غيره (قوله وردعها) أي في قوله اذ القرعة قاطعة الخ (قوله من غير كراهة) بتأمل وجه عدم
الكراهة مع وجوب القرعة فانه مقتضى الوجوب حرمه المبادرة فمضاع كراهتها الا ان قال القرعة انما تقب اذا طلبت
بعد التنازع فيجوز ان المبادرة التي لا تكرر معها ولو ان يبادر أحدهم قبل التنازع ومطلب القرعة (قوله أو تصادق معتبر)
بان كان من يحضن اختيار (قوله وان دخل بها) فامة (قوله أيما امرأة) ما في هذا التركيب وامثاله زائدة (قوله وثبت له)
أي الحاكم (قوله لا ذكر) أي في قوله لتعذر الامضاء (قوله فلم يحكم ببطلانها) أي حتى تصادق جماعة بل تماثلها الاحتمال
حصة احدهما وذلك مانع من إعادة الجمعة

جواز رجوع الصغير فيه الاقرار فيه وقصة من حيث الحكم (قوله ومن هذه المسئلة يدل اتفاق سائر الاصحاب (الح) أي لانها لو كانت صحيحة اتفق الاصحاب هنا فله صيغة الدور ولشلايم لانه بالتسري كذا قاله في التقييه ولانتهاب سم في هذا الاستدلال منازعة في حواشي التصفه (قوله نعم ياتي هنا ما في المجنون (الح) نسه الشيخ في حاشيته على ان الشارح ضرب (قوله بخلاف هذا) أي فان المدار فيه على علم الزوج استعق به جواز الاقدام ١٩١ على الوطه (قوله واذا قلنا

بطلانها) أي على المحدث
كما اذا جمل سبق أو علم
ولم يتبين سابق وأيس من
معرفة (قوله والا) نقل
بالبطلان كان علم السابق
وقين ثم نسي وتضررت
بطول الانتظار فرغت
أمرها للقاضي فسخ (قوله
وبحسب) أي على المحدث
وجوب (قوله ولا تطالب)
أي الزوجه وهذا متعل
بقول المصنف حتى يتبين
وينبغي ان لها المطالبة
بالمهر اذ رقت أمرها
لقاضي فسخ لان الفسخ
اذا كان منها أو بسببها
يسقط المهر (قوله بحسب
حالهما) أي ثم اذا تعين
النسي فهل ترجع المرأة
عليه بزيادة على نصف
نفقة الفقير واذا تعين
الفقير فهل يرجع الغني
على المرأة بزيادة على
ما يرجع به على الفقير فيه
نظرو ولا يعدل رجوعها
ذكر فيها (قوله فان فقد)
أي الحاكم أو قعد الوصول
اليه أو امتنع من الحكم الا
برشوة وكتب أيضا قوله
فان فقد أي بان كان في
محل دفع الوصول اليه

بضم سبب ولان المدار هم على علمه تعالى وهو يعلم السابقة بخلاف ما هنا وبند لما حكم هنا
أي انظير ما مر ان يقول فمضت السابق منها والطريق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني
مخرج من ظاهر الحديث ورد بهما واذا قلنا يبطل ما ويرى منه فسخ بالملحى لو تعين
السابق فلاز وجبة والا فسخ ظاهر فقط فاذا تعين فهو الزوج اما اذا لم يقع بأس من تعين
السابق فيجب التوقف الى معينه كما في الفخار (ولو سبق معين ثم اشبهه بالنسيه (وجب
التوقف حتى يتبين) السابق لتحقق صحة العقد فلا يرتفع الا يقين فيعتان منها ولا يترك
غيره ولو ان طال عليها الامر مركز وجبة العقود حتى يطلقها أو يموت أو يطلق واحد ويموت
الاخر ثم بحث الزركشي كالقبضي انهاء عند الياس من التبين أي عرفا فاطلب الفسخ من
الحاكم وبسبب اليه لقصوره وكالفسخ بالغيب وأولى ولا تطالب واحدة منها بمجرد وضع
الامام عدم وجوب الثقة حاله التوقف لتغذر الاحتتام وقطع ابن كج انها عليها نصف بحسب
حالتها بحسبها المما وكلام الشرح الصغير يقتضي ترجيعه وهو المقدم وليس في الروضة
تصریح بترجيع وعلى الوجوب لو تعين السابق منه ما وة انتقام الرجوع الاخر عليه بما اتفق
الاذا كان باذن الحاكم كما هو به الانسوى وغيره فان فقد رجوع به ان اشهد كما في نظاره وقول
أي عاصم المبادئ الذي حكاه في الروضة وأصلها ويرى عليه من المقرئ انه انما يرجع اذا اتفق
بنفسه اذن الحاكم وقطع به ان كج حمله الى المرحه الله تعالى على ان المبدأ لا يذن لها الا لزام
والا لزام الشخص لا يرجع به على غيره ولو لمات أحدهما ماتت زوجته أو هي فارت زوج
(فان ادعى كل زوج) عليها (عليها بسبقه) أي سبق نكاحه على التعيين والام تمتع الدعوى
(سمعت دعواهما) كدعوى أحدهما انفراد (بناء على الجديد) الاصح كاص (وهو قبول
أقرارها بالنكاح) لان لها حينئذ فائدة تمتع أيضا على ولها ان كان مجبر القبول اقراره به
أي الادعاء أو كل منهما على الاخره السابق على الاخر ولو للخصم لان
الزوجه من حيث هي زوجة ولو لمة لا تدخل تحت السيد حينئذ فليس في يد واحد منهما
ما يدعيه الاخر وتسمع دعوى النكاح في غير هذه الصورة على المجبر في الصغيرة فان اقر ذلك
وان انكر حلف فان نكل حلف الزوج وأخذها والكبيرة لكن الزوج يستعليقه تخليفها
ان انكرت ولا تسمع دعواه على ولي نيب صغير وان قال فكتمها بكر الا انه لا يملك الانشاء
فليقبل اقراره به عليها قاله البقوي ويؤخذ من تعليله انه لو كان ثمينة يريد اطلاقه عليه سمعت
فيما يظهر كابد على ذلك ما في الدعوى (فان) أقرت لها ما كتمته أو (انكرت حلفت)
هي وضبطه المصنف بخطه بضم أوه أو أنكر ولها المجبر حلف وان كانت رشيدة على البت
وهي على نفي العلم بالسبق توجه اليه بسبب غير هالك واحد منهما مجبر انفراد
أو اجتماعا وان رضيا بين واحدة كآله البقوي ورجحه السبك وهو المحدث وسكت المصنف
كل افي هناك ما يخالف ذلك المصنف بضمه مما اقرراه في الدعوى وغيرها ويستثنى من

فه مادة (قوله الا لزام) أي بان كان مذهب القاضي يرى وجوب الثقة عليهما من غير تراجع (قوله لان لها) أي الدعوى
(قوله لا دعوى أحدها) أي الزوجين (قوله لكل واحد منهما) أي جوبا (قوله وان رضيا) غاية (قوله كآله الزركشي)
وفي نسخة البقوي هي أولى لان الزركشي متأخر عن السبكي

عليه بخطه وكتب به فلم لوجدت أو رمت أو جئت جنونا تخاف عليه منها إلى آخره ما تقدم ومعلوم أن الشارع لما ضرب على هذا الاستدلال لأنه لا يرتضي حاشية الشيخ من أن الأولى ما في الأصل من هذا الاستدلال لم يلاحظ فيه ذلك (قوله أو يؤمر بفراقها) نائب الفاعل هو الجار والمجرور أي يحصل الأمر بفراقها والألف المحذورة لا تؤثر وعلى ما ذكرناه فلأما مومر ومعلوم وهو الولي ولعله على مذهب من يرى صحة الفراق منه لكن فيه وقفة لا تخفى وقد شبه الشيخ

(قوله أو ممتوثة) أي وعندها ١٩٢ خيل (قوله وينفخ النكاح) أمله المراد ينفسخ الحاكيم وعبارة ج فصحا أيضا

وهو محتمل إلا في صياها
الخ وهي تفيد أنه لا ينفسخ
بنفسه بل لا بد من نسخ
الزوجين فليراجع (قوله
عن حلف) أي على البت
(قوله بل يبطل النكاحان)
صنف (قوله وهي عن صرح
أقراؤها) أي بان كانت
بالنسة عاقلة ولو سقته
وفاسقه وسكرته بكر أو
نيسا كإمره بمسقول
المستفسر يقبل أقرار
البالغة الخ (قوله فلتأنيب)
أي يجوز له (قوله وما أقومه
ما تقر) أي في قوله ويقرها
مهر المثل (قوله من
أقراؤها) أي حثيفة أو
حكما بان نكحت وودت
اليمن على الثاني (قوله والا
اعتدت الخ) والقياس
أي أنها لا ترضى من الأول
لقد عاها بعد زواجه
ومن ثم سلمت الثاني بلا
عقد عاها بآثارها (قوله
أما ان تقرى) أي أقراها
يعتده بان يكون لواحد
منهما فقط (قوله وبه
صرح العراقيون) معتمد
(قوله الشيب بالثقة) أي
ومعلوم أنها أدت له (قوله

تخليها ما لو كانت خرسا أو ممتوثة أو ممية أو نكحت بعد التزوج فلا يجب عليها بنفسه
النكاح كالتحليل الجورى عن النص وإذا حلفت لها بقي التداوى والخصال بينهما والمتنع لها
هو ابتداء التداوى والتحالف بينهما من غير بط الدعوى بل من حلف فالتحالف كذا قتله
عن الإمام والقزالي وأقراء واقترضا بان المتصور عليه وعليه الآخر من عدم تحالفهما
مطلقا وهو الوجه كما اعتده والدرجة الثالثة قال جمع فينبى الاشكال وقال ابن الرنة
بل يبطل النكاحان بصلهما قال الأذرى وهو المذهب صرح به الجرحاني واقضاه كلام غيره
وذكر عليه الشيخ في شرحه على البهجة (وان أقرت لأحدها) على التسليم بالسبق وهي ممن
يصح أقرارها (ثبت نكاحه) بأقرارها (وسماع دعوى الآخر وتقطيعها) مستد مضاف
للقول (٤) أنها لا تملك سبق نكاحه (ينبنى على القولين) السابقين في الأقرار (لمن قال هذا
أن يبدل لغيره) بل يتم لغيره لغيره وان قلنا نعم هو لا يظهر (قسم) تجمع الدعوى وله قطيعها
وجاهان تقر أو تنكح فيفسخ بغيرهما مثل لأنها ألت بينهما وبين بعضهما أقراها الأول
ولو قطيعها الحاضر فلتأنيب قطيعها في وجه الوجهين ومحلها إذا حلفت أنها لا تملك سبقه ولا
تاريخ العقدين فان اقتصر على أنها لا تملك سبقه تعين المحلف الثاني وبسوى هذا الخلاف
في حكمل تخمين يديان شيئا واحدا وما أقومه ما تقر وعن أن أقراها لا يفيد زوجية
محلها ما تمت الأول كما قاله الماوردي والأما ردت زوجة فلنا في وقتها لأول عدة وفاة ألم
يعاها والاعتدت بان كثر الأمرين منها ومن ثلاثة أقرا عدة الوط ما لم تكن حاملا والقياس
أنها ترجع على الثاني بما قرنته لأنها انما غرمته لغيره أما إذا قطعت بين الردف لا غرم عليها
وان أقرت لهما معا فوهو لغيرها لهما ما ان تقرى أو قطعت (ولو تولى) جدم طرفي عقد في
تزوج بفتأنيبه) البكر أو المحنونة كما استرطه المستفسر به يعلم اشتراطا جبارا وبه صرح
العراقيون واعتد ابن الرنة فتمتنع ذلك في بنت الابن التييب (بالبالغة العاقلة) (بان ابنه الآخر)
المحبور عليهم الأب فهم لم يمت أو ساقط الولاية (صع في الأصح) القوة ولانته وشفقته دون مائر
الأوليه ومثل إطلاقه لزوم الإيجاب قبول وهو كذلك وجواز الثانيان قلبت نكاحا هاديون
الواد وهو الوجه كما اعتدته والدرجة الثالثة تعالى خلافا لما صاحب الاستحسان لعون من وعن زم
أن الجمل المتسلمة من متكلم واحد لا بد لها من عاقل يدل على كمال اتصالها بالانكاح الكلام
معها فلتأنيب غير ملتزم مردود بان هذا الأول ولوله لا العصة ومقابل الأصح أنه لا يصح لأن خطاب
الانسان مع نفسه غير متطهر لغيره كل نكاح لا يحضره أربعة فهو سفاح ورواه البيهقي
والدارقطني ويتولاها فغيره بالحدثي وكيله بخلافه وكيله كسبائي ولو تزوج الحاكم
من الأولى لها الجنون ونصب من يقبل وزوجاته وبالعكس مع كاتبة عليه الزكوى وفي
البرلوراد الحاكم تزوج بمجنونة بمجنون فلان نص فيه والقياس عدم توليه الطرفين ولم

وشمل الإطلاق لزوم الإيجاب أي فلا يكفي أحدهما فقط (قوله وهو الوجه) خلافا لـ (قوله فهو سفاح) تزويج
أهكذا (قوله رواد البيهقي) ويجاب بان الجدة تزل منزلة الزوج والولي قد حضر النكاح أربعة حكما وله ولا يتولاها غير
الجدة فهل الحاكم كسبائي أو النكاح مع به في قوله وفي البرلوراد الخ

في حاشيته على ان هذا الاستدراك مضروب عليه في بعض النسخ ونظائر ان قوله واما الامة الخ معني على هذا الاستدراك
قوله فلونكم من يستغرق مهر مثلها ما له (صحيح) هلاك فلونكم من يستغرق ماوجب بعده ما له ليشغل ما اذاتر زوجها

(قوله وان زوجها احدهما) أي احموا بين العم (قوله اذمنناه فوض امرى الخ) أي يصح لفظها على ذلك وان لم يعرف
معناه (قوله لان حكمه) أي الخليفة (قوله وواحدة في الايجاب وواحدة في القبول) طريقه ان يتولى هو طرفا القاضى آخر
كما تقدم في قوله وعليه في الاقرب كما قاله البلقيني عدم تعيين الصريح (فصل ١٩٣ في الكفاءة) (قوله بل حيث

لا رضاه) مقابل قوله

لا ائمنته مطلقا فكانه قيل

لا تعتبر الكفاءة على الإطلاق

واقترانها واجب لا رضا

الخ (قوله فبما سواهما) أي

المسؤول عنه (قوله أو أخ

مسئلا) أي الولي (قوله

أو ذميا في ذمته) أي اذا

ترافعا للساعة عند العقد

والاقليل لنا التعرض لهم

على ما يأتي في نكاح الكفار

(قوله معينا) أي يشتمه

أو وصفه كائن فلان مثلا

لائم امتكنه من السؤال

عنه (قوله ورضا الباقي

صريحاً) أي وان لم

نصرف الكفاءة لاهي ولا

ولها لانهم مقصرون بترك

البحث عن ذلك (قوله

الارسية) أي تنشأ من عدم

تزوجها كان خفيف زناه

بها ولم ينكحها أو تسلط

فاجر عليها (قوله وذلك) أي

وجه العفة (قوله والجهور

الخ) جواب عن سؤال

تقديره لا دلالة في تزويج

النبي صلى الله عليه وسلم

تزوج ابنة أخيه بانه البالغ وان لم تزوج ابنة عمه بانه البالغ لانه لم يتول الطرفين
وان زوجها أحد هما بانه الطفل لم يصح اذ ليس فيه قوة الجسدية وعليه فالاقرب كما قاله
البلقيني عدم تعيين الصريح في بلوغ الصبي فيقبل بل يقبل له أبوه والحاصل كمن تزوجها منه كالولي
اذا أراد تزويج موليته وليس له تولي الطرفين في تزويج صبيده بامته بناء على عدم اجباره وهو
الاصح (ولا تزويج ابن العم) مثلاً اذ مثله في ذلك المعنى وعصيته (نفسه) من موليته التي لا ولد
لها أقرب منه لائتمانه في امر نفسه ولانه ليس كالجد بل يزوجه ابن عمه في درجته (لا شراكه
معه في الولاية لا ائمنته عليه به فان فقد) من في درجته (فالقاضي) لبلدها يزوجهامنه
بالولاية العامة لفقدولها وفي قولها زوجي من نفسك باز القاضى ان تزوجهامه الا ان
اذمنناه فوض امرى الى من يزوجهك اياي بخلاف زوجي فقط أو عن شئت لان المفهوم منه
تزوجيها اجنبي فلما أراد القاضى نكاح من لا ولي لها) غيره لنفسه أو لشجوره (زوجته من
فوقه من) الولد ومن هو مثله (أو خليفته) لان حكمه نافذ عليه وان اراده الامام الاعظم
زوجته خليفته (وكلا يجوز زلواحد تولي الطرفين) غير الجدل كما مر (لا يجوز ان يوليوكلا في
أحدهما) يتولى هو الآخر (أو وكيلين فبهما) أي واحد في الايجاب وواحد في القبول
(في الاصح) لان فضل وكيله كفضل اختلاف القاضى وخليفته فان تصرفهما بالولاية العامة
والتي يجوز لا تنقذه ببيعة

فصل في الكفاءة وهي معتبرة في النكاح دفع الله لارائه مطلقاً والامام
سقطت بالاسقاط كقيمة الشروط بل حيث لا رضاهن المرأة وحدها في جب وعنة ومع ولها
الاقرب فبما سواهما على ما يأتي (زوجها الولي) المنفرد كاب أو أخ مسئلاً أو ذميا في ذمته
كأيا في نكاح المشرک (غير كف مرضاها أو) زوجها (بعض الاولياء المستنون) في درجة
واحدة كاخوة غير كف (رضاه) أو وصية كما صرح به في الوسيط وان سكنت البكر
بعد امتنذ انافه معينا أو وصف كونه غير كف (ورضا الباقي) صريحاً (صحيح) التزويج
مع الكراهة وقال ابن عبد السلام بكره كراهة شديدة من فطلق الارسية وذلك لان الكفاءة
حقها وحدهم وقد رضوا باقائها ولانه على الله عليه وسلم امر فاطمة بنت قيس وهي قرشية
بنكاح اسامة حبسه وهو مولى وزوج أبو حذيفة سالم المولاه بنت أخيه الوليد بن عتبة
متفق عليه والجهور ان مولى قرش ليسوا الكفاءة لهم وزوج بنته من غير اكفاء وان
جاز ان يكون لاجل ضرورة قبله نسلهم وخرج قوله المستون الابعدا عنه وان كان ولها

٢٥ نهاهنا لفاطمة ولا تزيج ابني حذيفة لبنت أخيه لان مولى قرشاً أكفاء لهم (قوله وزوج
بناته الخ) ولا يشك انهم زوجهم بالايجاب لا نقول يجوز ان يكون استأذنها فلا جباراً فاطمة حين زوجها عليها كانت
بالغة لانها ولدت وقرش تبني البيت قبل النوبة بنحو سنين وتزوجها على رضى الله عنها في السنة الثانية من الهجرة في
رمضان ومعلوم ان سنها حينئذ يزد على مدة البلوغ عاشر ولكن في كلام بعضهم ان اولدت سنة احدى وأربعين من مولده
صلى الله عليه وسلم تكون ولادتها حينئذ سنة البعث النبوى وعليه فلا يقال انها زوجت دون البلوغ فلا يعتد بانها الجواز
انها بلغت بالنسب أيضاً وبالحجض

بدون مهر مثلها وكان مائز وجهها يستغرق ماله (قوله بل لا بد من تعيين المهر والمرأة) كذا في النسخ ولم يقط أن قبل
 وأول المرأة من الكتبة (قوله والاول من الخ) أي أن قلنا بصحته على خلاف ما مر (قوله أي المحجور عنه) أي حصارا وحكما على
 ما مر (قوله كرامة لاوليها الخ) أي فانها تحكم كرامة الشهاب سم وينبغي ان الكلام كله مع عدم التحكيم أمامه فيني
 (قوله وتقدم غيره) جملة معترضة وقوله لا يسلب كونه وليا أي خلافا لما زعمه لاحقه فيها اهـ جـ (قوله ولا خادما له وانه)
 أي الاقرب (قوله لانه) أي الابد ١٩٤ (قوله على ما استثناء البغوى) كذا في نسخة والاولى اسقاطه لما يأتي في قوله

وعلم مما تقر الخ على ان
 هذه النسخة مضروب
 على بعض المؤلف (قوله
 ويكتفى به اذا رويت)
 معتق (قوله نعم لورضا
 بتدريجها غير كنه) محذور
 قوله أول مرة فكان الأولى
 عدم الاستدراك وكتب
 أيضا العالف الله به قوله نعم
 لورضا الخ منه ما لو جهل
 الكفاءة حالة العقد ثم علوا
 بعد ما هو لم يفسحوا (قوله
 دون رضا الباقي مع) أي
 خلافا لـ (قوله والمطلق
 قبل الدخول) بقي ما لو
 طلقها ثلاثا وانقضت عنهم
 فترجعت بائنا ثم طلقها
 وانقضت عنهم ثمانية وقياس
 ما مر انه لا يحتاج في تزويجها
 منهل رضا الباقي منهم
 ذلك من قوله أول مرة
 (قوله والحاصل انها في
 ثلث الخ) وبه يجب ما
 اعترض به بان ما هنا مخالف
 لما في باب الخيار من انه
 ان تزوجها بعيب فان علمت
 فيه قبل النكاح فلا خيار

وتقدم غيره عليه لا يسلب كونه وليا (ولو زوجها الاقرب) غير كنه رضاها فليس للابد
 اعترض اذ لاحقه الا في الولاية ولا نظر لتضرره بل هو العار له نسبته لان القرابة
 يكثر انتشارها فيشق اعتبار رضا الكل ولا خابط له فيه فيقيد الامر بالاقر ولا بد عليه
 ما لو كان الاقرب ضو حذيرا ومجنونا فان المختبر حينئذ رضا الابد لا به الولي والاقر كالعدم
 (ولو زوجها أحدهم) أي المستورين (به) أي غير الكف علفه يجب أوعنة (رضاها دون
 رضا هم) أي الباقي لم يرضوا أول مرة (بمع) وان جهل العقد عدم كفايته لان الحق
 لجميعهم وعلم مما تقر وان التقي من العيوب شرط الكفاءة في الجملة ولا يجب أوعنة فلا بد من
 رضاها ويكتفى به اذا رويت وان لم يرض الاولياه (وفي قول يصح ولهم القسح) لان
 القسح يقتضي الخيلار فقط كعيب المبيع وبرد بوضوح الفرق نعم لورضا بتدريجها غير
 كنه ثم خالها الزوج ثم زوجها أحدهم من المطلق رضاها دون رضا الباقي مع تأهو قضية
 كلام الروضة وجزبه ابن القري وأقضى به الواو درجه الله تعالى لرضا هم به أولا وان جزم
 صاحب الاقارب بقباله وفي معنى الخلع الفاسخ والمطلق رجعا اذا اعاها بعد عيبتها والمطلق
 قبل الدخول (ويجوز القولان في تزويج الاب) أو الجسد (بكر اصغره أو بالغة غير كنه
 بغير رضاها) أي البالغة المجبرة بالنكاح (في الاظهر) التزويج (باطل) لوقوعه على خلاف
 القسمة (وفي الاخر مع والبالغة الخيار) حالا (والصغيرة) الخيار (اذا بلغت) لما مر ان
 قص انما يقتضي الخيلار ويجوز الخلاف المذكور في تزويج غير المجبرة أذنت في التزويج
 مطلقا وقيل لا خيار وسيأتي في باب الخيلار ما يعلم منه انه حيث كان هناك اذن في معين
 منها أو من الاولياه مكنت ذلك في صحة النكاح وان كان غير كنه ثم قد ثبتت الخيلار وقد لا
 والحاصل انها متى نلت كفايته فلا خيار الا ان بان معينها أو رقيقا وهذا محمل قول البغوى
 لو اطلقت الاذن لولها أي في معين فبان الزوج غير كنه فثبتت ولو زوجها المجبر غير كنه
 ثم ادعى صحتها المكن صدق بيمينه وبان بطلان النكاح وانما لم يكن القول قول الزوج لانه
 مدع للصحة لان الاصل استحباب الصغر حتى يثبت خلافه ولانه لا بد من تحقق انتفاء
 المانع ولا يؤثر مباشرة الولي للعقد الفاسد في تصديقه لان اطلاق لغيره مع عدم انزاعه عن
 الولاية بذلك لا يفسد وكذا تصدق الزوجة اذا بلغت ثم ادعت صحتها حال عقد المجبر عليها
 بغير الكف (ولو طلبت من لاوليها) سوى الما لم يسد غيره أو لفسد شرطه الناقلة
 (ان تزوجها السلطان) الشامل للقاضي وثابه ولو في معين كما مر حيث اطلق (بغير كنه

لها وان جهلت ثبتت الخيلار وثبوته فرع صحة النكاح وما هنا يقتضي بطلانه لعدم الكفاءة (قوله الا ان فصل
 بان معينها) أي بخلاف ما لو بان فاسدا أدنى والنسب والحرفة مثلا فلا خيار لما حدث أذنت فيه بخلاف ما لو زوجت من
 ذلك بغير اذنها فالنكاح باطل (قوله ثم ادعى صحتها) أي المجبر (قوله لان الاصل استحباب الصغر) ومقتضى هذه العلة انه
 لو مات الزوج وادعى وارثه صحتها حتى لا ترتب لبطلان العقد صدق (قوله لا يفسد) وفي نسخة لانه صغيرة وهي أصوب
 على ان لا يلزم من مباشرة للعقد الفاسد علمه بفساده (قوله وكذا تصدق الزوجة) قياس ما يأتي في الضحية ونحوها ان محل
 ما ذكر اذ لم يمكنه بعد بلوغها اختاره (قوله حيث اطلق) أي السلطان وقوله ولهم حظ أي المسكين

أن يجوز وهو حينئذ كسنة المرأة المذكورة (قوله ومكنته) لعل الصورة أنه لم يطأها قبل ذلك (قوله مردود الخ) قال
 الشافعي المذکور لیکن لو جعلت فساد النكاح واعتقدت وجوب التکین فیه نظر (قوله لم يصح الاستئنه) قال الشافعي
 المذکور الأصافی عدم صحته نظر فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحته (قوله تعلق مهر المثل بذمته) أي

(قوله برضا) أي النبي صلى الله عليه وسلم وهي (قوله وخص جمع ذلك) أي الذي (قوله وعلى الأول لو طلبت) مفهومه أنها لو لم تطلب وحكمت ابتداء لا يصح ولله غير مراد بل يكفي علمها بامتداعه (قوله ولم يبعها لقاضي) أي وليس ثم فاض يرى تزويجها من غير الكف ٥١ حج (قوله ابن زوجها من) أي غير الكف (قوله ١٩٥ باعتبار به السابقين) وهما التباينة

فقد لم يصح) التزوج (في الأصح) لما فيه من ترك الاحتياط عن هو كالتائب عن الولى
الخاص بل وعن المسلمين ولهم حظ في الكفارة والثاني يصح كالولى الخاص وصحبه البقوى
وزعم ان ما صحه المصنف ليس بمعتق وليس لما شافى نص شاهد له ولا وجه له وليس كما قال
وخبر فاطمة بنت قيس لا ينافيه اذ ليس فيه انه صلى الله عليه وسلم زوجها السامة بل اشار
عليها به ولا بد من زوجها فمجرد ان يكون زوجها ولى خاص براضاها ونص جمع ذلك بما
اذ لم يكن تزويجه لتوخيبة الولى أو عسفه أو حرمله والالم يصح قطع البقاء حقه وعلى الاول
لو طلبت ولم يجبه القاضي فهل له ان يمسك به لزوجها منه لقصوره أو يمنع عليه
كالقاضي محل نظروا الوجه الاول ثلاثا بدى ذلك انفساها ولا ليس كالتائب باعتبار به
السابق (وخصال الكفارة) أى الصفات المعتبرة فيها يعتبر مثلها في الزوج حسن والعبرة
فيها بحال المقدنم ترك الحرفة الدينية قبل لا يؤثر الان مضت سنة كما أطلقه جمع وهو واضح
ان تلبس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها أصلا والاعلا بمن مضى زمن قطع
نسبها عنه بحيث صار لا يدبرها وقد ثبت ابن العماد والزركشي ان الفاسق اذا تاب لا يكفى
الضعيفه وصرح ابن العماد في موضع آخر بان الزاني المحسن وان تاب وحسن توبته لا يعود
سكنا كما لا تعود غفته وأفتى به الواقدري رحمه الله تعالى وبان المحبوس عليه بسفه ليس يكفيه
الرشيدة وبما تقررون ان العبرة بحالة المقدنم ان طرأ الحرفة الدينية لا تثبت الخيار
وهو الوجه لان الخيار في النكاح بعد صحتها لا يوجد الا بالاسباب الخمسة الآتية في باب
والعق يقتضي قى وليس طر ذلك واحد امن هذه ولا في مضاهها وأما قول الاسنوى
ينبغي الخيار اذا تجدد الفسق فردد كما قاله الاذرى وابن العماد وغيرهما من طر والى قبيل
النكاح وقول الاسنوى تغير به وهم أحداهل (سلامة) للزوج (من العيوب المنتهية للخيار)
ففي جنون أو جذام أو برص لا يكفى ولو من جهات ان تعد النوع وكان منها ما أقم لان
الانسان يعاف من غيره مالا يعاف من نفسه أوجب أو عسفه على العمدة لا يكفى ولو لو رتقه
أو قرنه أما العيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كمنى وقطع اطراف وتشوه صورة خلافا
لجمع متقدمين بل ظل القاضي يؤثر سكل ما يكرس سورة التوطين والروايات ليس الشيخ كفا
لشابة واختبر وكل ذلك ضعيف لكن ينبغي مراعاته بخلاف زعم قوم رعاية البلد فلا يكفى

تاب وان كان بكر او على هذا فنقول ان العماد الزاقي المحسن لا يكون كافاً وان تاب في مفهومه تفصيل وهو ان غير الزاقي اذا تاب ومضت مدة الاستبراء كاملاً الضعيفة وان غير المحسن لا يتكافى الضعيفة وان تاب كالحسن وما ذكره عمر بن العماد الخ في تفسير قوله اولاً والمعبره فيها بحالة العقد (فخرج في) وقع في الدرس السؤال عما لو جاءت امرأة بمجهولة النفس الى الحاكم وطلبت منه ان يزوجهام من ذي الحرفة الدينية وضوء هانبل يبيحها ألم والجواب عنه ان الظاهر الثاني للاحتياط لامرئ النكاح فلها تنسب الى ذي حرفة سريعة وجرى ذلك فتزوج بيها من ذي الحرفة الدينية باطل والنكاح محتاط له (قوله بان الزاقي المحسن) ومثله البكر وبغني ان مثل الزنا لاولاً (قوله وليس طرد ذلك) أي الحرفة الدينية (قوله فتعبر به) أي طرد الزنا (قوله قال القاضي عزير) أي في الزوج

ان ولىء (قوله تطهير امرى في السفينة) أى من حيث مطلق الوجوب وبه يدفع ما في حواشي الصفه (قوله من الخروج اليها) أى الزوجة اذا كانت بغير بلده (قوله نعم لو قدر له الخ) الاستدراك على قول المصنف ولا بدل عما أذن فيه (قوله وكذا قوله والاقرب خلافه) خلافاً لـ (قوله ولا لبعضه) أى اذا قصت حرمته بخلاف ما دلت عليه أوزادت كما قاله الروافى في البصر كذا بينه عن المواتش وهو ١٩٦ قريب ثم رأيت في الخطيب وحواشيه شرح الروض الرملى (قوله نعم أولاد

فاطمة منهم) أى من نى هاشم (قوله وقد يتصور) هو في معنى الاستدراك (قوله حتى لا ينافيه) حتى هنا تعليلية والضمير راجع لقولهم لان وصحة الرق الثابت من غير شك الخ (قوله ببعض الظاهر) صفة للتلاف (قوله لان محل الاول) هو قوله وقد يتصور تزويج هاشمية برفيق والثاني هو قوله في تزويج أمة عربية بغير هاشم وبصور تزويج الهاكم اللازمة بما اذا كان مالاً الامه امرأة واوليا لها كم فانه يزوج امها باذن منها وقضية التقييد لما كم ان ولى المرأة لو كان غير الهاكم يزوجها من رقيق باذن من سيدها وان كانت عربية ثم رأيت في سم على منهج مانعه جواباً عن الاشكال وقد يتندر بان المراد هنا بيان عدم الكفاءة ليجب ذلك غير السيد كوكيله في تزويج أمته من غير تعيين يقع وكذا في تزويج ولى المرأة أمها اه أى ولى السيد

جبلى بلديا فلا راعى لانه ليس بشئ كافي الروضة وظاهر ما مر ان التقي من العيوب معتبر في الزوجين خاصة دون آبائهما فلان الارض كفى ان أوها سليم ذكره المروى في الاشراف والاقرب بخلافه فلا يكون كفاً لها لامتعريه (و) نأنيها (حربة فالرفيق) أى من يرقى وان قل (ليس مكلفاً لحرة) ولو عتيقة ولا لبعضه لانهم اعتبرها به تنضرب بانفائه نفقة المصيرن (والعتيق ليس كفاً لحرة أصلية) لتقصه عنها ووجوبه امرأة أو ملك فيه لا ينفى عنه وصحة الرق فاندفع ما لكثير من المتأخرين هنا وكذا لا ينافى من عتق نفسه من عتق أوها ولا من من الرق أحداً بقاءً وأبائه أقرب من لهمس أحداً بأنها أو من لها بالأسد ولا ترسها الام (و) نأنيها (نسب) والعبرة فيه بالآية كالا سلام فلا ينافى من أسلم نفسه أوله أو بان في الاسلام من أسلمت أبيها أو كان لها ثلاثة أبناء فيه وماز من عليه من ان العاصبي لا يكون كفاً لابنة التتابعي صحيح لا زال فيه لما يأتى من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض فاندفع ما للادري هنا واعتبر النسب في الآباء لان العرب تغضرب فيهم دون الامهات فلان نسبتهن تشر فيه لا يكتفي بهما من لم يكن كذلك وحيتث (قاله) اما وان كانت أمة عربية (ليس كفى عربية) وان كانت أمها هاشمية لان الله تعالى اصطفى العرب على غيرهم وميزهم عنهم فضائل جمة كما صحت به الاحاديث (ولا غير قرشي) من العرب (قرشية) أى كف عفرشية لان الله تعالى اصطفى قريشاً من كنانة المصطفين من العرب فأباً (ولا غير هاشمي ومطلي) كفاً (لهما) نظيران الله اصطفى من العرب كنانة واصطفى من كنانة قريشاً واصطفى من قريش بني هاشم وصح خبر عن بنو المطلب شئ واحد فهم لما كانوا قريشاً من اولاد فاطمة منهم لا يكتفونهم غيرهم من قبيلة بني هاشم لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان اولادها ينتسبون اليه في الكفاءة وغيرها كما صرحوا به ويرد على من قال انهم كفاه لهم كالأطعمة الاحباب وقد يتصور تزويج هاشمية برفيق وفيه النسب بان يتزوج هاشمي أمة شرطه فتلد بنتاً فهي مثل مالك أمها فبزوجها من رقيق وفيه نسب لان وصحة الرق الثابت من غير شك ألغت اعتبار كل مال معه مع مسكون الحق في الكفاءة في النسب لسيدها لا لها على ما جزم به الشيخان حتى لا ينافيه قولهما في تزويج أمة عربية بغير هاشم في مقابلته بعض الخصال ببعض الظاهر في امتناع نكاحها ووصو به الا سنوى لان محل الاول في تزويج المالك والثاني في تزويج الهاكم (والاصح اعتبار النسب في النكاح كالعرب) قياساً عليهم فالفرس أفضل من النبط وبنو اسرائيل أفضل من الفط كقوله الماورى ولا عبرة بالنسب الظلمة بخلاف الروضة بامرة جائرة وضوحها لان أقل من اتيها ان تكون كالخرف وقول التثنية ولهم عرق في النسب فيه متبر محمول على غير ما ذكره عامر كتحديد بني اسرائيل وسكذا ما قيس بذلك من اعتبار عرقهم في الحرف أيضاً تعين جمله على غير ما يأتى عنهم

ومعاني آخر الفصل أى من جهة تزويجها برفيق محمول على السيد وهذا الاعتذار على هذا الوجه في شرح من الروض (قوله أفضل من النبط) طائفة منهم طائفة القرأت (قوله من الفط) بكسر القاف كافي المختار (قوله بامرة جائرة) أى بان كان أهلها (قوله وضوحها) أى فبنت من اتصف بشئ من ذلك لا يكتفى به من لم يمتصه فبمع مشاركتها لآبائها في قبيلة الخصال المتعبرة

ولي السفيه) أي جوعه كرجوع المتوكل (قوله غير المكاتب والمبعض) أخرجهما لأنهما ليسا من محل اختلاف فلا يجران
 جزاء (قوله ولأنه لا يجرع النكاح) عبارة القوت لأنه لا يجرع فكيف يجرع عليه وعبارة شرح الروض ولأن العبد يجرع
 وقوله بالطلاق (قوله بالجر) لم يظهر في وجهه فليتأمل (قوله حينئذ) أي حين إذ كان مؤمرا الذي هو معنى قوله والا (قوله
 قوله خالف) أي قوله بمرف لهم (قوله وفي آياته) المتبادر من هذه العبارة أن الفسق لا يؤثر في الإمهات وليس مراد لما
 سياتي في قوله وإن فسق الخ (قوله ولو ذميا فاسقا) أي إذا توافر الفاسق والذم المتعاين ١٩٧ العبد على ما قدمناه (قوله أو

مبتدع) أي لا تكفره
 يبدعه كما هو ظاهر
 كالسبعة والرافضة (قوله
 أوسنية) ظاهر قوله ولا
 ابن أحد هوان سفلان
 أو هانسا أو مبتدعا
 والزواج عيبا سائبا (قوله
 كف لهما) أي الضعيف
 والسفيه (قوله وفسق
 كف لفاسقة مطلقا) أي
 بالزنا أو شرب الخمر أو
 غيرها (قوله أو اختف
 نوعهما) أي نوع الفسقين
 (قوله ويمرر ذلك) أي
 قوله إلا أن زاد فسقه
 (قوله بل لا يؤثر ذلك)
 معقد (قوله أن من يشر
 فهو ذلك) أي وإن كان
 بموضع (قوله وسقوط
 النفس) عطف تفسير
 (قوله وظل الروابي الخ)
 معقد (قوله والمعتبر
 فيه بلد الزوجة) أي
 فلا واجب الولي في بلد
 ومولته في بلد أخرى
 فالعبرة ببلد الزوجة لا ببلد
 العقد فلا ينافي قوله
 إلا في أي التي بها حالة

من انه روي في آياته ولا يجرع لهم ولا يشرعهم خالف ما ذكره الأئمة لأنهم أعلم بالعرف
 وهو بعد أن عرفوه وقرروه لا ينسخ فيه والثاني لا يعتبر فهم لأنهم لا يعتنون بصحة الأنساب
 ولا يدونونها بخلاف العرب (و) رابعها (عنه) عن الفسق فيه وفي آياته (فليس فاسقا) ولو
 ذميا فاسقا في دينه كما صرح به ابن الرضا أو مبتدع ولا ابن أحد هوان سفلان (كف عتقة)
 أوسنية أو قتله من الروابي وأقره لقوله تعالى الخ كان مؤمنا مكن كان فاسقا لا يستنون
 وغير الفاسق ولو لم يستنوا كف علما وغير مشهور وبالصلاح كف كالمشهور به وفسق كف
 لفاسقة مطلقا إلا أن زاد فسقه أو اختلف نوعهما كما يجسه الاستنوي ومنزعة الزكشي
 مردودة بظهور الفرق ويحرم ذلك في كل مبتدع ومبتدعة (و) خامسها (حرفه) فيه أو في أحد
 من آياته وهي ما يشرع فيه لطلب الرزق من الصنائع وغيرها وقد يؤخذ منه أن من يشر
 صنعة دينية لا على جهة الحرفة بل لنفع المسلمين من غير مقابل لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل
 ويؤيده ما يأتي من يشرع في ذلك اقتداء بالسلف لا بغيره مرأته (فصاحب حرفة دينية)
 بالهجر والمذموم ما دللت على ما يستعمله المروءة وسقوط النفس قال المتولي وليس منها
 قبارة بالنون وبغيره بالتاء وقال الروابي ترى فيها عادة البلد فإن الزراعة قد تفضل القبارة في
 بلد وفي بلد أخرى بالعكس وظاهر كلام غيره أن الاعتبار في ذلك بالعرف العام والمعتبر فيه بلد
 الزوجة لا ببلد العقد لأن الدار على عاها وعدهم وذلك أعما عرف بالنسبة لعرف بلدها أي التي
 هي بها حالة العقد وذلك في الأنوار تفاضلا بين كثير من الحرف ولعله باعتبار عرف بلده
 (ليس) هو أو ابنه وإن سفل (كف أرفع منه) لقوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في
 الرزق أي سببه في بعضهم بصله بغير وسهولة وبعضهم بضدها (فكأنهم جهنم حارص) ويظن
 ودناخ (وراج) ولا ينافي عده هنا ما ورد من نبي الأرمي الغنم لأن ما هنا باعتبار ما يعرفه
 الناس وغلب على الرأى بعد تلك الأزمنة من التساهل في الدين وقلة المروءة (وقيم جام) هو
 وأبوه (ليس) كف من حيث خطا (والأوجه أن كل ذي حرفة فيها مباشرة تجاسة كالجزارة على
 الأصح ليس كف الذي حرفته لا مباشرة فيها هوان بجهة الحرف التي لم يذكرها فيها تفاضلا
 متساوية إلا أن اطراد العرف يتفاوتها كما مر ويؤيد ذلك قول بعضهم أن القصاب ليس كقوا
 نيت السمك خلافا لقولهم (ولا خياط) كف (بنت ناجر) وهو من يجلب البضائع من غير
 قسمة يجف من البيع والظاهر أن تفسيره بالجلب جرى على القصاب كما يدل عليه تفسيرهم
 القصاب بانهما يتقلب المال لقرض الربح وأن من له حرفة دينية ورعية اعتبر ما شتهر به
 والأغلب الذي بل لو قيل بتبليها مطلقا لأنه لا يتناول من يسيرونه من البعد (أو بزاز) وهو بائع

العقد (قوله التي هي بها) فضيحه اعتبار بلد العقد وأن يجزئها لعارض كزيارة وفي نيتها العود إلى وطنها بغير خلافه ثم
 وأيت في سم على ج مانعه قوله أي التي هي بها الخ أن كان المراد التي بها على وجه التوطن فواضح أن كان المراد على عزم
 العود لبلدها فشكل بخلاف لما قبله (قوله لقوله تعالى والله فضل بعضكم الخ) وجه الاستدلال في الآية ما يفهم من أن
 أسباب الرزق مختلفة وبعضها يشرع في بعض (قوله ولا ينافي عده هنا) أي من الحرف الدينية (قوله أن القصاب) أي
 الجزار (قوله وهو من يجلب) من باب ضرب ويجلب جلبا أيضا يؤيد بطلب طلبا منه اه مختار (قوله اعتبر ما شتهر به) مع

وهو صحيح) أي كون ما ذكر من مباح على القول بان السيد اجباره أو عدم مجبى الخلاف في تزويج العبد وما في حاشية الشيخ فيه نظرا لما ينشئ (قوله مثال) أي في الواقع فلا ينافي قوله وانما جعل الخ (قوله كصده) أي عبد المكاتب (قوله وخرج ولها ما) أي النكاح والمال (قوله على نكاح المولى) كذا في نسخ الشارح ولعل المكتبة أسقطت عنه لفظ أمة قبل قوله المولى

(قوله وفي آياته النسوبة بالهيم الخ) وعليه فلو كان المال في آياته أقرب من المال في آياته فقصاص ما مرف في التفاوت بين المنسوبين إلى المولى أو إلى ١٩٨ العتيق أنه لا يكتادها ويحمل الفرق فيكون كثرة لها كان المشتركين في الصلاح

المختلفين في مراتب أهله
والأقرب الأول ثم رأت
سم على منجم قتل المستقر
بشعن مروج بولج
نفسه الذي يظهر أن
مرادهم بالمال ههنا من
يسمى بالمالي العرف وهو
العتيق والمحدث والغنى
لا غير أخذنا مرف في الوصية
(قوله لا يكتفى بآيته)
ومثل ذلك من يصفه
نصفه بالقرآن السبع
لا يكتفى بآيته من يصفه
كله لواحدًا ويصفه
بقراءة معلقة (قوله من
لا يصفه) وكذا اعتبر حفظ
القرآن في نفس الأب
كذا اعتبر في غيره أصوله
كما تقدم في العالم والقاضي
(قوله وحال حائل الخ)
هذه المعانيط معانها
مختلفة لكن المراد منها
واحد (قوله وطود مائل)
أي جبل الخ (قوله ان الله
يسمى عبده من الدنيا)
أي الزائد على الحاجة
(قوله على أنه) أي صلى
الله عليه وسلم (قوله بحال

الزجر ولا ما) أي كل منهما (كنت عالم أو قاض) لا يقتضاه العرف ذلك وظاهر كلامهم ان المراد
بينت العالم والقاضي من في آياته النسوبة إليه أحدهما وان علانا مع ذلك تقتضيه
والجاهل لا يكون كماله كماله في الأوار وان أوهم كلام الروضة خلافه لان العلم اذا اعتبر
في آياته فلا ينسب فيها الأولى اد أقل مراتب العلم أن يكون كالحرفة وصاحب الحرفة
لا يكتفى وصاحب الشريعة وبحث الآخرين العلم مع القس لا أثره اذ لا نظره حيث في
العرف فخلا عن الشرع وصرح بذلك في القضاء فقال ان كان القاضي أهلا فناموز يادة أو
غير أهل كاهو الغالب في قضاء زعمنا هذا واحد منهم كقرب العهد بالسلام في النظر إليه
تطرو ويحيى فيه ما سبق في الظلة المستولين على الرقاب بل هو أولى منهم بعدم الاعتبار لان
النسبة إليه عار بخلاف الملوك ونحوهم انتهى والأقرب ان العلم مع القس بجزالة الحرفة
الشريعة فتعتبر من تلكا الحيشة والأوجه كما يحسنه أيضا وقفه غيره عداوى البغوى ان فسق
أمة وحرفها الدينية تؤثر هنا أيضا لان المدا رهن على العرف وهو قاض بذلك وان كان ظاهر
كلامهم خلافه وأتى الورد رجه الله تعالى بان حافظ القرآن عن ظهر قلب مع عدم معرفة
معناه لا يكتفى بآيته من لا يصفه (والاصح ان اليسار) عرفا (لا يعتبر) في بدو ولا حشر ولا
عرب ولا هم لان المال ظل زائل وحال حائل وطود مائل ولا يخفى به أهل المروآت والبصائر
وأما خبر الحسب المال وأمام ماوية فمعلومك المحسول والمأ على ان حكمته مطابقة لخطير
الاسترخع المراف لحسبها وما لها الحديث أي ان الغالب في الأغراض ذلك وكل صلى الله
عليه وسلم شأن دم المال الى ما عرف من الكتاب والسنة في ذمه لا سيما قوله تعالى ولو لولأ أن
يكون الناس أمة واحدة لجلنا إلى كفر بالرحن ليسوهم مستقامن قضا الى قوله وان كل ذلك
لما نتاع الحياة الدنيا وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يسمي عبده المؤمن من الدنيا كما يسمي
أحدهم مريضه من الطعام والشراب ولوسويت الدنيا ضد الله جناح بعوضة ما عني كافرا
منها شربة ماء ومن ثم قال الأئمة لا يكتفى في انعطبة الاقتصار على دم الدنيا لانه مما عاوى به
منكر والمعاد أيضا وثانيسه على أنه نعم بما سدر قامنغرا وان لم يكن منغرا شرعا فاندفع
مالا لا ذرى وغيره ههنا الثاني يعتبر بلا هذا كان مسر الم ينفع على الولد وتتضرر هي بفقته
عليها ثقة المصيرن بلزوم فقته لما عند فقد سما يقوم بغيرها وعلى الاول لو زوجها ولها
بالأجبار عسر بحال صدها عليه لم يصح النكاح كما مرف ليس مباحا على اعتبار اليسار كما قاله
الزركشي بل لا تبعضها حقها فهو كالوزوجها من غير كفه ولا يعتبر الجاهل والبلد قال في
الروضة وليس البطل والكرم والطول والقصر معتبرا قال الأذرى وفيما اذا أنظرط القصير في

هداتها عليه لم يصح كونها الزوج الذي يحجوره المصير يتباها جبار ولها ما يمدع أبو الزوج الصداق الرجل
عنه بعد العقد فلا يصح لانه كان حال التقدم صرا فالطريق انه يجب الأب لانه قيل التقدم مقدر الصداق ويقبضه له ثم
بزوجها وينبغي ان يكون مثل الحبة لولا ما يقع كبرامن ان الأب يدفع عن ابنه مقدم الصداق قبل العقد فانه وان لم يكن
هبة لكنه ينزل منزلة ما قبل فديته انه هبة ضمنية لولا فان دفعه لولى الزوجة في قوة ان يقول ملكك هذا لا يخفى ودفعته لك
عن صداق بنتك الذي قدر لها (قوله وليس البطل الخ) معتد

باب ما يحرم من النكاح (قوله سئلنا) قال الشهاب سم لا يثنى قرب حمل من على التبعيض بل أقربته أي باب الألواد

(قوله مما يحرم المرأة) أي ومع ذلك لو وقع صم لانه ليس من خصال الكفائة (قوله وصوره ذلك) أي المقابل (قوله يجوز تزويجه) أي بالامة (قوله بخلاف تزويج الصغيرة مجبوا) لانه من جرح ١٩٩ ولا فالمتقدم عدم الصحة كما تقدم

(قوله كما قاله البغوي) وفي

نسخة البلقيني ولمل

ما في الاصل هو الاول

لانه الاوفق بما مر من

القاضي والبغوي من

تلازمته (قوله في صورة

الصغيرة) أي دون

الصغير والمجنون (قوله

أخذنا من الخ) في أخذه

مما مر نظرا لذي

يؤخذ منه الجواز فلا راجع

(قوله ثبت له الخ) أي

لانه قد ينظر له ما

خفي على الولي من حقوق

الضرر فأنه مالم

تزوج البالغ بمعية يجهل

عيا

فصل في تزويج

المجنون عليه

(قوله المجنون عليه) أي

وما يتعلق به كزوم مهر

المثل اذا نكح بلا إذن

ووطئ غير رشده (قوله

لحاجة تمهده) أي المجنون

(قوله فان لا جنبيات الخ)

أي قالوا لم توجد اجنبية

تقوم بذلك فهل زوج

للضرورة أولا لندرة

قد هن فليق ذلك لالام

الاغلب فيه نظر وقضية

الملاقوم الثاني (قوله أن

قضية ذلك) أي قوله فان

للاجنبيات الخ (قوله أما غيره

فإنه لا يحكي شيئا من عورات النساء

فإنه لا يحكي شيئا من عورات النساء

فإنه لا يحكي شيئا من عورات النساء

فإنه لا يحكي شيئا من عورات النساء

الرجل نظر وينبغي أن لا يجوز للاب تزويج ابنته عن هو كذا ذلك فانه مما اعتبر به المرأة (و) الاصح (ان بعض الخصال) المعترة في الكفائة (لا تقابل بعض) أي اذا تغيرت قصبة بخصلة فلا تزوج حرمه بمعية برقيق عري ولا سلمية من العيوب ذنبتة بمعية نسب ولا حرة فاسقة بمعية ذنيب ومقابل الاصح ان دناه نسبة تعبير بمقتضى الظاهر وان الامة العربية يقابلها الحر البهي وما حاكمه التلويح عن الامام من ان التتقي من الحرف الذنينة يعارضه الصلاح وقاوا اليسار ان اعتبر صلاحي بكل خصلة غيره مبنى على مقابل الاصح وصورة ذلك انه لو كان أبوها مالم من الحرف الذنينة أو غيره مالم منها لكنه صالح جبر الصلاح جميع ما ذكر وكان كذا (وليس له) أي الاب (تزوج ابنته الصغيرة) لانه ما من العت بخلاف المجنون يجوز تزويجه بمشرطه (وكذا اعمية) بسبب ثبت له الخ فلا يصح النكاح (على المذهب) بانه خلاف القسطة وفي قوله صم وثبت له الخ اذا بلغ وقطع بضمه بالطلان في تزويجه الرضا والقرناء لانه بذلك مالم في صم لا ينتفع بخلاف تزويج الصغيرة مجبوا وان زوج المجنون أو الصغير مجبوا أو عيها أو قطعها أو الصغيرة حرم أو أعمى أو أقطع فوجهان أحدهما كما قاله البلقيني وغيره عدم الصحة في صورة المجنون والصغير وقوله عن نص الام لانه انما يزوجه ما بالمصلحة وهي منتفعة في ذلك بل عليه ما ضرر فيه وقضية كلام الجمهور في الاستكلام على الكفائة تعصم الصحة في صم والصغيرة لان ولها انما يزوجه ما بالاجسام الكف والكف وكل من هؤلاء كف فاما غنى هذه وما قبله اختص اذ المخطئ المار وهذا المصلحة ولان تزويجها بغيرها هو تزويج نمره فاحتط له أكثر وهذه الاوجه لكن يظهر حرمه ذلك عليه أخذنا من شروط الاجار (ويجوز) تزويجه (من لا تكافئه باقي الخصال في الاصح) لان الرجل لا يتعبر باستفراش من لا تكافئه نعم ثبت له الخ اذا بلغ ناقضه كلام الشارح والروضة وان تنازع في ذلك لا ذري قصد صراحة في أول الخبر حيث قالوا زوج الصغير من لا تكافئه وصحناه فله الخ لا اذا بلغ والثاني لا يصح ذلك لانه قد لا تكون له فيه غبطة

فصل في تزويج المجنون عليه (لا تزوج مجنون صغير) اذا حاجة اليه حال وبعد بولوه لا يدري حاله بخلاف صغير عاقل فان الظاهر حاجته اليه بعده ولا مجال لحاجة تمهده وعدمته فان الاجنبيات ان يقمن بها وقول الزركشي ان قضية ذلك ان ما ذكر في صغير لم يظهر على عورات النساء أما غيره فليق بالبالغ في جواز تزويجه لحاجة الخدمه ممنوع (وكذا) لا تزوج مجنون (كبير) أي بالغ لانه بغيره المهر والتفقه (الاجابة) لانه كذا حاصله حالا كان تظهر رغبته في النساء بدوراه حولهن وتعلقه بهن أو ما لا كتم في شفاه ما سخر فإمائه شهادة عدلين من الأطباء بذلك أو بان يحتاج الى من يخدمه ويتهمه ولا يبيد في محله من يحصل به ذلك وتكون مؤنة النكاح أخف من ثمن أمة فيزوجه ان أطلق جنونه كما في الاب ثم الجدم سلطان كولا يما له وظاهر كلامهما ان الوصي لا يزوجه وهو الراجح به أني ابن

للاجنبيات الخ (قوله أما غيره) أي عن يظهر على ذلك (قوله ممنوع) لعل سنده المتع ان المجنون حيث لم توجد فيه الشهرة فلنائبه لا يحكي شيئا من عورات النساء وكالمعية (قوله بشهادة عدلين) أي أو واحد كما قدمه (قوله الى من يخدمه)

بالضم أه مختار وقوله وتكون أي والحال

الحرمة من جهة أفراد النكاح وأما جل من على البيان فلزمه قصار البيان واحتياجه للتجديد اه (قوله مساوية) أشار
 الشهاب سم الى التوقف فيه والتوقف فيه ظاهر (قوله أنه يحرم) هذه هي العبارة الثانية فهي خبرنا بينهما (قوله ولو
 احتمالا كالتفنية) أي قصرم ظاهر اذا الصورة أنه قبل الدخول بها ما هي في الباطن منقبة عنه قطعاً (قوله حيث لم يدخل
 بأهها) له قيد في قوله ولو احتمالا كالتفنية بالعلمان كإدتمناه والافتقار ان الوجهين في قبول الشهادة وما بعده ويرى ان
 (قوله من أنه تزوج السفه) ٢٠٠ جرم بضمه حج (قوله يجب الاقتصار عليها) أي حيث كانت الحاجة الوطء ما

لو كانت الخدمة نسائية
 جواز غير الواحدة (قوله
 انه لا يجمع له) أي الجنون
 (قوله حتى لا يكون فيها
 موضع الوطء) أي لا يصلح
 (قوله فيمنك أو
 يتسرى الخ) مقتدوساً
 لشرح ان مثله السفه
 على ما يأتي (قوله والظاهر
 انها) أي الزوجة (قوله أو
 برص) من باب طرب (قوله
 كان الحكم كذلك) أي من
 جواز جمعه بين اثنتين
 (قوله أو يؤمر بفرقتها)
 لعل صورة الأمر أن يكون
 جنونه متعلقاً بفؤم في
 وقت الاقامة وقد نبهناه
 ان الكلام في المطبق بدليل
 قوله بعد أما لو كان متقطع
 الجنون على أنه في نسخة
 مضروب على قوله نعم إلى
 قوله وأما الامة (قوله
 بحسب الحاجة) أي بوجه
 التمتع بما إذا أيضاً (قوله فلا
 يزوج حتى ياذن) ظاهره
 وأبدت الاقامة بل وان
 قلت جداً كيوم في سنة
 لكس قال مع فيه تقدم
 بعد قول المصنف بوزن المبر تزويج الخ مانه أما اذا قطع جنونها فلا يزوجان حتى يبقا باذنا
 وتستمر فاقتهما إلى تمام العقد كذا الظهور وهو بعيدان عهدت ندرت الحاجة للنكاح فلا ينبغي انتظارها حينئذ
 ويؤيده ما مر في أقرب ندرت فاقته اه (قوله غير محسوس) ظاهره ولو يجب أو أخصها (قوله لا يفضل ذلك) معناه (قوله لا
 أن يفرق) أي بما كان يخص الصغير من ضرر الزوجة اذا لم تلق به بعد كماله ولا كذلك المرأة (قوله تستأذن فيها) أي فلوزوجها
 في هذه الحالة ثم أقامت لم يضر ذلك في جهة النكاح ولا خيارها كما يأتي (قوله الشامل من مر) أي من القاضي ووفاه

تفصيلها
 وتستمر فاقتهما إلى تمام العقد كذا الظهور وهو بعيدان عهدت ندرت الحاجة للنكاح فلا ينبغي انتظارها حينئذ
 ويؤيده ما مر في أقرب ندرت فاقته اه (قوله غير محسوس) ظاهره ولو يجب أو أخصها (قوله لا يفضل ذلك) معناه (قوله لا
 أن يفرق) أي بما كان يخص الصغير من ضرر الزوجة اذا لم تلق به بعد كماله ولا كذلك المرأة (قوله تستأذن فيها) أي فلوزوجها
 في هذه الحالة ثم أقامت لم يضر ذلك في جهة النكاح ولا خيارها كما يأتي (قوله الشامل من مر) أي من القاضي ووفاه

فيما قبل الدخول وما بعده (قوله تقبول شهادة) أي عدم قبول شهادة لها وكذا في جميع ما يأتي بعد قوله وهل يأتي الوجهان في انتقاض الوضوء الخ) الذي يظهر عدم تأنيها لان الكلام هنا بالنسبة للباطن كما هو ظاهر فنهى ان كانت قبل الدخول بماها انتقض الوضوء بما قطعه او حرم النظر واغلاطها كذلك وان كانت بعد الدخول لم ينتقض قطعا وحل

(قوله أي حاجة في الاصح) قال حياتي ان الزوج ولو معسر يلزمه اعدام نكاحه المبرضة مطلقا وغيره ان خدمت في بيت أمهاو يتردد النظر في المحنونة هل هي كالبرضة أولا وحديثنا لو احتج لاحكام المحنونة ولم يتدفع حاجتها بالازواج اتجه ان للسلطان تزويجها لحاجة الخدمة ان جطناها كالبرضة وان كانت تخدم لوجوب خدمتها في الزوج كما يزوج المحنونة لحاجة الخدمة فيما مر بل هذا أولى لوجوب الخدمة هنا لانه اه (قوله لماصر) أي في قوله اذلا احبارا لغيرها (قوله ولا خيار لها) أي على الراجح المرجوح (قوله كالحكم لها وعليها) وقضية كلامه ان الوصي لا يزوج وهو المقتدر لقصور ولايته وبه فارق السلطان اه ج (قوله ولا يصح اقرار وليه) ظاهره وان سبق ٢٠١ من السفيه اذن للولي في تزويجه

وقياس ما ذكره في السفيه ان يحل عدم القبول عند عدم السفيه لولييه ان أريد مرجع الضمير في قوله حيث لم يأذن له فيه النكاح فان كان المراد به الاقرار كما هو الظاهر اتجه ما ذكره (قوله حيث لم يأذن له فيه) أي في الاقرار (قوله نعم) ومنه ان يتوقع شقاؤه من مرض ينشأ عنه حدة وجوب عدم حسن التصرف أو غير ذلك كحرارة تنشأ من عدم استفرغ الخ وان لم ينشأ عنها عدم حسن التصرف (قوله وكذا ثلاث مرات) أي

تفصلها (للمصلحة) كنفقة ويؤخذ من جعل هذا مالا للمصلحة ان الفرض فيمن لها منق أو مال ينفعان الزوج والا كان الاتفاق حاجة أي حاجة (في الاصح) لما مر والثاني نعم كالأب والجد ولا خيار لها بعد افاقتها في فسخ النكاح لان التزوج لها كالحكم لها وعليها (ومن حجر عليه) حسا (بذنه) بان يذوق ماله أو حكا كن بلغ ضيفا ولم يحجر عليه وهو السفيه الممل (لا يستقل بنكاح) كمن لا يقني ماله في مؤثرا ولا يصح اقرار وليه عليه ولا اقاروه هو حيث لم يأذن فيه وليه وانما يصح اقرار المرأة به لانه يقيد هاونكاحه بغيره (بل يتكبح باذن وليه أو يقبل له لولي) النكاح باذنه لصحة عاونه فيه بعد اذن الولي وبشرط حاجته لفسخ النكاح بنحو ما مر في المحنونة ولا يكتفي فيها بقوله بل لا يكتفي بدعائها في الخدمة وظهور قرائن عليها في الشهوة ولا يزوج الا واحدة فان كان مطلعا فان طلق بعد الحجر أو قبله كما هو ظاهر ثلاث زوجات أو ثنتين وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة فيما ينظر في سريامة فان قصير منها أبطلت ومن هذه المسئلة يعلم اتفاق سائر الاحكام على بطلان الدور في المسئلة السريمية كما أوضح ذلك الناشري في نكته أتم ايضاح ولا يزاذه على حليته وان اتسع ماله نص عليه نعم لو جعنت أو رعت أو جنت جنونا يخاف عليه منها كانت كالعدم لكن هل تركت نكته أو يؤم بفرقتها اذ لم يكن له ولد منها لم يرج شقاؤها هذا موضع نظرو الاقرب الى كلامهم تركها كما في نظيره في نكاح الامة والاوجه تعيين الاصح من التسري أو التزوج بالمرد التزوج بخصوصه لان التحصين به أقوى منه بالتسري (فان أذن له لولي وعين امرأة) تلحق به دون المهر (لم يتكبح غيرها) فان فعل لم يصح ولو بدون مهر المعينة بخلاف ما لو عين مهرها متكبح ما يدمته أو اتصه لانه تابع قال ابن أبي الدوم ما تهر من تعيين المرأة بحول على ما اذا لحقه مغارم بسبب الخافعة فلا عدل الى غيرها وان كانت خيرا من المعينة نسبوا جلا ودنيا

٢٦ نهاية خامس متفرقة على ما يفيد قوله لمرات (قوله فان تهرج منها أبطلت) أي حيث أمكن فان تعد ذلك المأدم من رغب فيها لمرات فأمسأ ولصبر ورتها مستولدة قياسي ما مر فمن سقت ان يضم معها غيرهما من امرأة أو أمة (قوله على بطلان الدور في المسئلة السريمية) أي وذلك لانه لو كان الدور صحيحا لمر حيث كان مطلعا فان يقول بعد نكاحه لامرأته ان طلقها فانت طالق قوله ثلاثا لا يقع عليه الطلاق بعد ويستثنى عن التسري (قوله نعم يأتي هنا ما مر) وعليه لو احتاج اكثر من واحدة لم يزوج لكن في نصفه الضرب على قوله نعم يأتي ما مر في المحنونة بطله وكتب بدله نعم لو جعنت أو رعت أو جنت جنونا يخاف عليه الى آخر ما تقدم ولا يستفاد من هذه النسخة حكم ما لو احتاج لاكثر من واحدة وما في الاصل أولى (قوله لان التحصين به أقوى) أي العفة عن الميل للاجنبيات ولكن ينظر ما وجهه فان السرية زوجا كانت أجل من الحرية وذلك أقوى في تحصيل العفة عن الاجنبيات وقد يقال المراد بكون التحصين به أقوى انه يحصل به صفة كمال بالنسبة لغيره كنبوت الاحصان الميزة عن التسري (قوله فان فعل لم يصح) أي ما لم يكن خيرا من المعينة على ما يأتي

كل من النطو والخلوة فذلك لانها ربيبة فلا وجه لجرمان الوجهين وهذا تعلم في استنباطه اشارح كاستقرار البقيني
 (قوله فان صدق الزوج والزوجية) أي والزوج قط كما يعلم عامر وأما في نقصان علمه لا احكام التي ذكرها بعد (قوله
 فاستلقه ابوها) كان جن قبل الاستطاف والاقل من تمدينه المتبرأ استطاع السكاح (قوله ولم عامر ان الاخصر الخ)
 لكن يضمنه حينئذ بيان جهة ٣٠٢ القرابة (قوله والمرضة بين أيتك ولو من الرضاع) هنا سقط في نسخ الشارح

وعبرة النقص والمرضة
 بلين أيتك أو أمك ولو
 رضاعاً ومولوداً أحدها
 رضاعاً وأخت رضاع وبنت
 ولداً المرضعة أو الفحل
 نسباً أو رضاعاً وان سفلت
 ودونها مهر او تنقته فينبغي الحصة قطعا كالوعين مهر اخرهم بدونه اتبني وهذا ظاهر لا شبهة
 فيه (ويتركها) أي المينة (بمهر المثل) لانه المرد الشرعي (أو أقل) منه لان نفسه ورضاه (فان
 زاد) عليه (فالمشهور صحة السكاح بمهر المثل) أي بقدره (من المسمى) الذي نكح بعينه المأذون
 له في السكاح منه وبقوملاذ لا تبرع من صفيه وقال ابن المسيخ القياس بطلان المسمى
 جميعه لانهم لم يرض الا بجميعه وترضع مهر المثل أي من تعدد البلد في ذمته واعقده البقيني
 وأراد القياس عليه نكاح الولي بالاذن لا بالقرابة يفرق الغرض بما حاصله ان تصرف
 الولي وقع لغيره مع كونه مخالفا للشرع والمصلحة فبطل المسمى من أصله والسفينة هنا تصرف
 لنفسه وهو عكس ان يصدق بمهر المثل فإذا زاد بطل في الزائد كسرى لما عا مشتر كباقي راذن
 شركه ومضى فريق المصلحة مسائل بطل فيها العقد من أصله بتوجهه بما وافق ذلك
 ويخصه وبأن في المصدق انه لو نكح لطفه بغير مهر المثل من مال الطفل أو أنكح موليته
 القاصرة أو التي لم تأذن بدونه فسد المسمى ومع السكاح بمهر المثل أي في النقص من تعدد البلد
 فيوافق ما هنا في ولي السفينة (ولو قاله انكح بالنف ولم يدين له امرأة نكح بالقل من ألف
 ومهر مثلها) لا متناع للز باده على ما اذن فيه الولي وعلى مهر المكسوحة فإذا أنكح امرأة
 بألف وهو مساو لمهر مثلها أو ناقص عنه صح به أو زاد عليه صح بمهر المثل منه خلافاً لان
 الصباغ ولما الزائد أو نكحها بأكثر من ألف بطل السكاح ان نقص الألف من مهر مثلها لتعذر
 صحتها بالمسمى وبمهر المثل لان كلا منهما أزيم من المأذون فيه والأصح بمهر المثل لانه أقل من
 المأذون فيه أو مساو له أو أقل من الاثني عشر ألف مهر مثلها أو أقل مع المسمى لانه أقل من
 مهر المثل أو أكثر مع مهر المثل ان نكح بأكثر منه والأصح بالمسمى اما اذا نكح بقدر أو امرأة
 كان نكح فلا نكح بالثان كان الاثني عشر مثلها أو أقل فنكحها به أو بأقل منه صح بالمسمى لانه
 لم يضاف الاذن بجائزه أو بأكثر منه لما الزائد في الاولى لزم باده على مهر المثل وانعقد به
 لمواظمتها ما اذن فيه وبطل النكاح في الثانية لتعذر المسمى وبمهر المثل لان كلا منهما أزيد
 من المأذون فيه بغير ما مر أو أكثر منه فلاذن بطل من أصله (ولو أطلق الاذن) بأن قال له
 أنكح ولم يبين امرأة أو لا تدرا (فالأصح صحتها) لان له مردا كما قال (ويترك بمهر المثل) لانه
 المأذون فيه شرعا أو بأقل منه فان زاد ما الزائد (من تليق به) لم يترك من يستغرق مهر
 من مثلها لم يصح السكاح كما اختاره الامامون قطع به الغرض لا لثبوت المصلحة فيه والأوجه انه لو لم
 يستغرقه وكان الغاقل فانه لما النسبة اليه مر فاما كان كالاستغرق ولو زوج الولي المجنون هذه
 لم يصح فيها بظهور اعتبار الحاجة فيه كالفدية وهي تندفع بدون هذه بخلاف تزويجه للصغير
 المائل فانه منوط بالمصلحة في ظن الولي وقد تطهره في نكاحها ولهذا جاز له تزويجها بأربع كاهن
 والثاني لا يجب له ايد من المهر والمهر أو القية والام يثبت ان يملك من يستغرق

وقوله ودونها مهر او تنقته فينبغي الحصة قطعا كالوعين مهر اخرهم بدونه اتبني وهذا ظاهر لا شبهة
 فيه (ويتركها) أي المينة (بمهر المثل) لانه المرد الشرعي (أو أقل) منه لان نفسه ورضاه (فان
 زاد) عليه (فالمشهور صحة السكاح بمهر المثل) أي بقدره (من المسمى) الذي نكح بعينه المأذون
 له في السكاح منه وبقوملاذ لا تبرع من صفيه وقال ابن المسيخ القياس بطلان المسمى
 جميعه لانهم لم يرض الا بجميعه وترضع مهر المثل أي من تعدد البلد في ذمته واعقده البقيني
 وأراد القياس عليه نكاح الولي بالاذن لا بالقرابة يفرق الغرض بما حاصله ان تصرف
 الولي وقع لغيره مع كونه مخالفا للشرع والمصلحة فبطل المسمى من أصله والسفينة هنا تصرف
 لنفسه وهو عكس ان يصدق بمهر المثل فإذا زاد بطل في الزائد كسرى لما عا مشتر كباقي راذن
 شركه ومضى فريق المصلحة مسائل بطل فيها العقد من أصله بتوجهه بما وافق ذلك
 ويخصه وبأن في المصدق انه لو نكح لطفه بغير مهر المثل من مال الطفل أو أنكح موليته
 القاصرة أو التي لم تأذن بدونه فسد المسمى ومع السكاح بمهر المثل أي في النقص من تعدد البلد
 فيوافق ما هنا في ولي السفينة (ولو قاله انكح بالنف ولم يدين له امرأة نكح بالقل من ألف
 ومهر مثلها) لا متناع للز باده على ما اذن فيه الولي وعلى مهر المكسوحة فإذا أنكح امرأة
 بألف وهو مساو لمهر مثلها أو ناقص عنه صح به أو زاد عليه صح بمهر المثل منه خلافاً لان
 الصباغ ولما الزائد أو نكحها بأكثر من ألف بطل السكاح ان نقص الألف من مهر مثلها لتعذر
 صحتها بالمسمى وبمهر المثل لان كلا منهما أزيم من المأذون فيه والأصح بمهر المثل لانه أقل من
 المأذون فيه أو مساو له أو أقل من الاثني عشر ألف مهر مثلها أو أقل مع المسمى لانه أقل من
 مهر المثل أو أكثر مع مهر المثل ان نكح بأكثر منه والأصح بالمسمى اما اذا نكح بقدر أو امرأة
 كان نكح فلا نكح بالثان كان الاثني عشر مثلها أو أقل فنكحها به أو بأقل منه صح بالمسمى لانه
 لم يضاف الاذن بجائزه أو بأكثر منه لما الزائد في الاولى لزم باده على مهر المثل وانعقد به
 لمواظمتها ما اذن فيه وبطل النكاح في الثانية لتعذر المسمى وبمهر المثل لان كلا منهما أزيد
 من المأذون فيه بغير ما مر أو أكثر منه فلاذن بطل من أصله (ولو أطلق الاذن) بأن قال له
 أنكح ولم يبين امرأة أو لا تدرا (فالأصح صحتها) لان له مردا كما قال (ويترك بمهر المثل) لانه
 المأذون فيه شرعا أو بأقل منه فان زاد ما الزائد (من تليق به) لم يترك من يستغرق مهر
 من مثلها لم يصح السكاح كما اختاره الامامون قطع به الغرض لا لثبوت المصلحة فيه والأوجه انه لو لم
 يستغرقه وكان الغاقل فانه لما النسبة اليه مر فاما كان كالاستغرق ولو زوج الولي المجنون هذه
 لم يصح فيها بظهور اعتبار الحاجة فيه كالفدية وهي تندفع بدون هذه بخلاف تزويجه للصغير
 المائل فانه منوط بالمصلحة في ظن الولي وقد تطهره في نكاحها ولهذا جاز له تزويجها بأربع كاهن
 والثاني لا يجب له ايد من المهر والمهر أو القية والام يثبت ان يملك من يستغرق
 (قوله ودونها مهر او تنقته) (قوله فان صدق الزوج والزوجية) (قوله فاستلقه ابوها) (قوله ولم عامر ان الاخصر الخ) (قوله لكن يضمنه حينئذ بيان جهة ٣٠٢ القرابة) (قوله والمرضة بين أيتك ولو من الرضاع) (قوله هنا سقط في نسخ الشارح)

أي حيث نكح به بغير مهر المثل اما يدون مهر المثل لم يصح كاتقدم لانه زاد خبر (قوله من تليق به) مضوموه مهر
 انه لو نكح من لا تليق به لم يصح نكاحها وان لم يستغرق مهر مثلها ماله ولا يرضى الاستغراق وهو واضح (قوله فلونكح
 من يستغرق الخ) ينبغي ان يحمل ذلك حيث كان ماله يزيد على مهر اللا تنقته فما مالو كان ماله بقدر مهر اللا تنقته أو دونه فلا مانع
 من تزويجها بغيره يستغرق مهر مثلها ماله لان تزويجها به ضروري في تحصيل النكاح اذ الغالب ان ما دون ذلك لا يوافق عليه

وهي نضجة بلبن أخيك أو أخلك ونبتا نسباً أو رضاعاً وإن سفلت ونبت ولد أرضته أمك أو أرفع بلبن أمك نسباً
 أو رضاعاً وإن سفلت نبت أخ أو أخت رضاع الخ (قوله وناقلتك) اتعلم يذكرك من أرضعت ولدك لأنه بصدد بيان من يحرم من
 النسب ويحل من الرضاع وأما من أرضعت ابنك فهي تحل من نفسها والرضاع مما كلاً لا يخفى (قوله لما علت أن سبب انتقاله
) قوله ثم لو تعدت من أجمعه الولي والمأثم) وفيه ما لو لم يكن ثم ولي ولا مأثم أم لا فيه قطر والاقرب الأول صانته
 له عن الوقوع في الزنا (قوله لكن أتى الولد الخ) معتمد وجهه نكرة مذكورة ٢٠٣ (قوله لم يلزمه شيء) ظاهره وإن

جهلت سفهه وقضية
 قوله لا ٢ قوم من ثم لو
 كملت الخ خلافة فليراجع
 والظاهر الأول لأن ما ذكر
 من خطاب الوضع لا يقتضي
 فيه الحالين العلم
 والجمل (قوله قطعاً للشبهة)
 هو ظاهر حيث لم يعلم
 بخساد النكاح أما إذا علم
 فينبغي أن يزان فيجب عليه
 الحد لكن إطلاق قوله
 لم يلزمه شيء الخ يفيدني
 الحد ولوم العلم بالفساد
 ويوجه بأن بعض الآفة
 كالامام مالك يقول بحصة
 نكاح السفينة وينبت
 لوليها التحليل وهذا
 موجب لاسقاط الحد
 على أن في كلام بعضهم
 ما يقتضي جريان الخلاف
 عند نافي حصة نكاحه
 (قوله وممكنه مطاوعة)
 أي ولم يسبق لها تمكين
 قبل والاقتداء بغيرها
 الأمر بالوطء السابق ولا
 شيء في الثاني لاتحاد الشبهة
 على ما يأتي (قوله بخلاف

مور مثلها ما له ولهذا لو قال له أنكر من شئت بما شئت لم يصح له المهر بالجبر بالكلية بطل
 الإذن من أصله ومن ثم لم يثبت فيه تقريب الصفة وليس لسفيهه إذن في نكاح أو كحل فيه
 لأن مهره لم يرفع إلا مباشرة (فإن قبل له ولية اشترط إذن في الأصح) لما من مهره عبارة
 هنا الثاني لا يشترط لأن النكاح من مصلحتهم على الولي عايتها (ويقبل له) (مهر المثل فأقل)
 كالمهر له (فإن زاد عليه) (مع النكاح مهر المثل) ولست أزيد لأنه لا تنفاد أهليته للتعريم وبطل
 المسمى من أصله كما مر أيضاً فإنه (وفي قول بطل) النكاح كالمهر المثل لا يكثر من غير المثل
 ويرد بأنه يلزم من بطلان النكاح بطلان البيع إلا مرد له بخلاف النكاح (ولو نكح السفينة)
 أي المجهور عليه (بلا إذن) من وليه الشامل لها كما عند فقهاء الأصول أو امتناعه (فباطل) نكاحه
 لأنه عبارة في فرق بينهما من لو تعدت من أجمعه الولي والمأثم وخشي الفتنة جاز له
 الاستقلال بالنكاح حيث نكح ما يحسنه ابن الزمعة كما مر في الأولي لم يلبس أولي لكن أتى الولد
 بخلافه (فإن وطئ) منكوحته الرشيدة المختارة (لم يلزمه شيء) أي حدة قطعاً للشبهة ومن ثم
 لحقه الولد ولا مهر ولا بصديق الخ كائن سفينة في الأم سواء في ذلك الظاهر والباطن
 وما نقل عن النص من لزومه ذمته في الباطن ضعيفاً أما صغيرة أو مكروهة أو نكحة أو مجنونة
 أو سفينة فالأوجه وجوبها لها فأصح به المأثور في المكروه وغيره ما ذكرتموها
 إذا لم يصح تسليطهن ومن ثم لو مكنت بعد العقد وعلت بسفهن ومكنته مطاوعة لم يجب
 لها شيء كصاحبها وظاهره ونحوها أو قول لسفيهه لا تخو قطعاً يدعى مثلاً قطعاً حيث لم يلزمه
 شيء ولم يؤثر حالان البضع محل تصرف الولي مكان إذن في اتلافه غير معتبر بخلاف قطع
 البدن وضعوها ولأن البضع مقوم بالمال شرعاً لا بد من أن لا ينضم معفه ما يدخل فيه
 بخلاف قطع نحو البدن وقول الأسنوي ينبغي أن تكون المروجة بالأجر كالسفيه فإنه
 لا تقصير من قبله إقامته تأذن والتمكين واجب عليها مردود إذا لا يجب عليها التمكين حينئذ
 (وقيل) يلزمه مهر (مثل) ثلاثاً لو وطئ عن عقراً وعقوبة (وقيل أقل محمول) لأن به يتدفع
 الخ المأثم كور (ومن جبر عليه بغيره مع نكاحه) كما قدمه في الفس وأعاد هنا طائفة لما
 بعده وذلك لعمدة عبارة ثم ذمته (ومؤثر النكاح في كسبه لا فيما معه) لتعلق حق غرضه به
 مع أحد أثارها باختياره بخلاف الولد المتجدد فإن لم يكن كسب في ذمته ولما لا يفسخ بإعساره
 بشرطه وما يحسنه بعضهم من تخييرها حاله جهلها مردوداً والنكاح السابق على الخبر فهو
 فيما معه إلى قسمة ماله أو استغناءه بكسبه (ونكاح عبدة) ولو مدبراً ومعضواً مكاتباً ومعتقاً

قطعاً (البدن) أي فإن الواجب فيه القصاص أو المأثم وإن وجب العفو (قوله لا يجب عليها التمكين) أي بخساد
 النكاح وعليه فلو ظنت حصة فالوجه ما قاله الأسنوي (قوله وقيل يلزمه مهر مثل) جريان هذا أو ما بعده ظاهر فيما لو
 جهلت سفهه أو علمته وظلت حصة النكاح بدون إذن وليه أجمع العلم بخساد النكاح ففي جريانها ما تقرر والوجه أن الزانية
 فلا مهر لها ويجب عليها الحد إن لم ترع الشبهة السابقة التي قدمناها (قوله عن عقراً) أي مهر وقوله أو عقوبة أي حدة (قوله)
 بخلاف الولد المتجدد) أي فإن حدة وفهره لا يلزم من الوطء الأجل ومؤثره في ماله حتى يقسم (قوله بشرطه) وهو
 بالنسبة للمهر عدم الوطء وبالسفيه بالنفقة مضي ثلاثة أيام بلا اتفاق فتفسح صبيحة الرابع على ما يأتي

الضمير الخ أي فأم أخيك مثلاً لضمير عليك من حيث أنها أم أخيك بل من حيث أنها أمك أو موطأة أهلك كما تقدم وذلك متفق من أئمة فقهنا (قوله بسبب مباح) أي كزوجية والملك قاله الشهاب سم وقد يقال إن ما سبق من استثناء الزكشي والتظهير فيه عايق بقيدان المراد بالسبب المباح طعن الإباحة فليحصر (قوله فرع على الوجه الثاني) قد يقال يناق

(قوله والاتفاق برفقته) أي أو الأبان كانت صغيرة أو مجنونة أو كبيرة لم تقع كخاتمة (قوله بتعلقه برفقته) وهو ظاهر لوجوبه بغير رضا مسقطه (قوله من الخروج إليها) الضمير راسع إلى قوله يسلمه وغيرها (قوله والابطال) ظاهره ولو كانت المعدول إليها خيراً من المينة نسبوا جلالاً وديناً وعليه فيمكن أن يفرق بينه وبين ما تقدم من السفه عن ابن أبي الدم من المينة بأن يهرق أقوى من يهرق السفه ٢٠٤ دليل أن أولى السفه إذا امتنع من الإذن له حيث احتاج إلى النكاح أتم

واجبر على الإذن في نكاح السفه من تلقه بخلاف سيد العبد فإنه لا يجبر على تزويجه وإن خاف العنت على ما مر (قوله ولو كان) غاية (قوله ولو نكح فاسداً) أي بان أذن له السفه في النكاح وأطلق فتكح نكحاً فاسداً فقد شرما من شروطه (قوله نكح) أي جاز له أن ينكح ثانياً نكاحاً صحيحاً (قوله) ورجوعه إلى السيد وقوله كرجوع المولى أي يعتد به (قوله غير المكتاتب والبعض) أي ما خلا قطعا (قوله ولأنه) أي السيد (قوله وإنما أجبر الأب الابن) أي بان يزوجه بغير رضاه قال البقوي أو يكرهه على القبول لأنه أكره بحق وخالفه المتولي والثالث أجبر

عنته بصفة (بلا إذن سيده) ولو أتى أو كافر (باطل) السهر عليه والضمير أصبح إجماعاً لو تزوج بغير إذن سيده فهو باهر وقول الأذري يستثنى من ذلك ما لو عنته سيده فرفضه إلى ما كبرى أجباره فأمره فامتنع فاذن له الحاكم أو زوجته فانه يصح جزماً كالو عضل الولي محل نظر لأنه إن أراد عنته على مذهب ذلك الحاكم لم يصح الاستثناء وعلى قولنا لا لوجهه وإذا بطل لعدم الإذن تعلق مهر المثل بذمته فقط والوجه إن محلها في غير خصوصه بخبره والاتفاق برفقته تظهير ما مر في السفه كما يحتمل الأذري ويؤم في الأثر كالأبام في وطئه أمة غير مأذونة أيضاً بتعلقه برفقته وإن قال الزكشي وغيره أنه بتمت (و) نكاحه (بأنه) أي السيد الرشيد غير المحرم كما قاله ابن القطن وهو المعتقد نطقاً ولو أتى بغير (صحيح) لغيره من الخبر (وله إطلاق الإذن) فينكح حره أو أمة يسلمه وغيرها فأم السيد منه من الخروج إليها (وله تقييدها بمرأة) معينة (أو قبيلة أو بلد أو يسلم ذن فيه) والابطال ولو كان مهر المعدول إليها أقل من مهر المينة نعم لوقوله مهر افتزاد عليه أو زاد على مهر المثل عند الإطلاق صحت الزيادة وزمت ذمته فينتج مما يمد عنته لصفته بخلاف ما مر في السفه ويؤخذ من أن الكلام في العبد الرشيد ومحل ما ذكر في صورة التقدير أن لم يمه عن الزيادة والابطال النكاح لأنه غير مأذون فيه حينئذ ولا يصح الإذن في الرجعة بخلاف إعادة البائن ولو نكح فاسداً نكح صحيحاً بلا إنشاء إذن لأن الفاسد لم يتناول الإذن الأول ورجوعه عن الإذن كرجوع المولى وكذا أولى السفه كما هو ظاهر (والأظهر أنه ليس السيد أجبر بعده) غير المكتاتب والمبعض ولو صغيراً ومخالفاً في الدين (على النكاح) لا يجبر به ذمته مالا كالسكينة ولا يملك الإبطال النكاح بالإطلاق فكيف يجبر على ما لا يملك دفعه وإنما أجبر الأب الابن الصغير لأنه قد يرى تعيين المصلحة له حينئذ الواجب عليه رعائته والثاني أنه أجبره كالأمة (ولا عكسه) بالجهر ورفع أي لا يجبر السيد على نكاحه بأقسامه السابقة أيضاً إذا طلبه منه (في الأظهر) لأنه يشوش عليه مقاصد المثل وفوائده كترجوع الأمة والثاني يجبره عليه أو على البيع لأن المتع من ذلك يرفضه في الغيور (وله أجبر أمته) التي يملك جبرها ولو لم يتعلق بها حق لازم على السكاح

الصغير دون الكبير انتهى على كتبنا الطيف لقبه وإنما أجبر الأب الابن الصغير أي بقبوله لكن النكاح (قوله والثاني) أجبره كالأمة (وعلى هذا الثاني لو طلق السيد من تلاقه زوجته ثلاثاً ثم زوجها ولو لها باذن بعد انقضاء عدتها لم يملكها سيده مع النكاح ثم أذلها كما أباها سيده بعد وطئه لها فنسخ النكاح فلا يحتاج إلى تطلق من العبد وتصل المرأة بطلاق زوجها الأول بعد انقضاء عدتها من أبيها قال بعض أهل العصر والعمل بهذا القول حيث أمكن أولى مما يصلح الآن في التظليل بالصبي قال سلامة ما ذكر من الاحتياج إلى المصلحة في تزويج الصغيرة حيث كان الزوج السيد لا يتوقف صحة النكاح على مصلته انتهى وجهه بتسليمه أنه محل تقابل الأظهر وقد صرح الشارح كتح في شرح الخطبة بأنه لا يجوز العمل به ولو لنفسه وأنه يحتاج مع ذلك إلى عدالة ولي المرأة أو الشهود أو أن يملك يكون العقد صحيحاً عند الشائبة تأمل ولا تقترب عما قيل (قوله التي يملك جميعها) أي لو أحدا كان السيداً ومتعدداً فاشتركت في بيعها ما ملكها

هذا العبرة بالاستثناء (توله على الوجه الثاني) موافقه على القول الثاني (قوله كذا) التي في عبارة الغزالي كعشرين ولما نقلها السلامة ج قال عقب قوله كعشرين بل كانه كالمصرح بانه الخ فاشار الى انه ليس من كلام الغزالي بخلاف ما في

(قوله في جميع ما مر) ومنه المفعلة والسلامة من السيوب ومن دناه الحرفه على ٢٠٥ ما اخذه قوله نعم الخ من ان

ما عدا الرق وذاته النسب
معتبر (قوله عند أمن
ضرر يلحقها) أي ولو باعتبار
غلبة ظنها كان كان مجزوما
أو ابرص وقوله المال
أي لا التمتع (قوله اما
المبعضة) محترز قوله التي
على جميعها الخ (قوله هو من
أنه محترز) قوله ولم يتعلق
بها حق لازم الخ (قوله بغير
اذن القسمة) أي اما
بأذنهم فصيح ثم ان لم يظهر
غرم آخر فذاك والا
فينبغي تبين بطلان
النكاح ثم ما ذكر من العدة
مع الاذن ينبغي ان يحمله
حيث أذن له الحاكم والا
فقياسا ما روي في القس
من بطلان بيع ماله بدون
اذن الحاكم بطلان النكاح
هنا (قوله بغير اذنه) أي
الغن (قوله لم يلزمه
تزوجها) أي وان خاف
عليها الفتى وقوله مطلقا
أي خفيرة أو كبيرة حلت
أولا (قوله عدم مجيء
الخلاف) أي الذي في
قوله فلا يصح انما الملك الخ
(قوله وهو كذلك) من

لحسن عن يكافئها في جميع ما مر واللام يصح بدون رضاها نعم له اجبارها على رقيق ودق
النسب اذ لا نسب لها وانما يصح بينهما من غير الكفء ولو لم يجز لولا انها تكتفيه على الاصح
عند المتولي أي عند أمن ضرر يلحقها في بدنها لان الفرض الاصل من الشر ان المال من
النكاح التمتع (أي حقة كانت) من بكاره أو ثبوتية أو صغرا وكبر لان النكاح بر دعي منافع
البضع وهي ملكه ولا تنضاه مع غيرها فحقا بخلاف العبد اما المعضة والمكاتبه فلا يصحها
كالا يصح لانه هو من ان ليس لها ربح مخرج من غير ربحها الا من مر منها أو ياذنه مثلها
جانية تعلق برقتها مال وهو محصر والاصح وكان اختيار القفا او غلام يصح البيع حينئذ لانه
مفوت الرقبة ومع الفتى لتتوفى الشارع اليه وكذا لا يجوز لغيره زوج أمته بنسب اذن
الفرع ما لا يلد زوج أمته بغيره فاعلم قرأه بغير اذنه لانه ينقص فيقتضي ضرره العامل
وان لم يظهر ربح أو نجارة فته المأذون له المدين بغير اذنه واذن القراء (فان طلبت) منه أن
يزوجها (لم يلزمه تزويجها) مطلقا لنقص قيمتها ولفوات استمتاعه بنحل له (وقيل ان حرمت
عليه) مؤبدا وألحق به ما اذا كان امرأه (لزمه) اجابتها تحصينها (واذا زوجها) أي الامة
سيد ها (فلا يصح ان يملكه بالولاية) لان التصرف فيما يملك استيفاءه ونقله الى الغير انما
يكون بصح الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة والثاني بالولاية لان عليه مراعاة الحفظ ولهذا
لا يزوجه من معيب كأمه وقضية كلامه عدم مجيء الخلاف في تزويج العبد وهو كذلك
قال الرافعي الا اذا قلنا السيد اجباره قال السبكي وهو صحيح (فيزوج) على الاول مبعض
أمنه خلافا للبغوي فأمره (مسلم أمته الكافرة) بخلاف الكافر فليس له أن زوج أمته
المسألة اذ لا يملك التمتع بها أصلا بل ولا سائر التصرفات سوى ازالة الملك عنها أو كتابتها بخلاف
المسلم في الكافرة ولان حق المسلم في الولاية كدوله ثابتة الولاية على الكافرات بالجملة
العامه وعبر في الحرر بالكيفية فسدل المصنف الى الكافرة فتشمل المرتدة اذ لا تزوج بحال
والوثنية والمجوسية ونهسا وجها أحدهما لا يجوز بزوجه البغوي لانه لا يملك التمتع
بها والثاني يجوز وهو المعتمد فانص عليه الشافعي وصحة الشيخ أبو علي وزوجه بشرح
المساوي الصغير لان له معها ارجاء عدم جواز التمتع بها الذي عل به البغوي بزوجه
بالتنع في غير النكاح لا يمنع ذلك كافي أمته المحرم كاخته وقول الشارح أي النكاحية
تأقي الحر مثال قافر زناه وانما جل كلامه على كلام أصله لان النسيئين حكم كافي
المجوسية وجهه كأمه ولم يرحمها شيئا وقوله لان غير هال لا يملك نكاحها أي له والاسمياني
حل الوثنية لوثني (فاسق) أمته كأي زوجها (ومكاتب) كتابه محصية أمته لكن باذن
سيده وليس السيد الاستقلال بتزويجها كعبد (ولا يزوج ولي عبد) موليه من (مجي)

مر (قوله وهو صحيح) أي فيافي الخلاف (قوله ولهذا ثبت) أي المسلم (قوله بالجملة العامة) أي بان كان اماما أو ناته (قوله
اذ لا تزوج بحال) الاولى ولا تزوج بحال لان ما ذكره لا يصلح تعليل للشعور المندول اليه (قوله الخاوي الصغير) لبيان الواقع
(قوله لان له معها) أي الامة المجوسية أو الوثنية (قوله لكن باذن سيده) وانما توقف تزويج المكاتب أمته على اذن السيد
لاهر مما عجز نفسه أو عجزه سيده فيعود وهو ماني يده للسيد فاشترط اذن السيد في التزويج واذا زوج فهو زوج عن
نفسه لا عن سيده وتظهر فائدة ذلك مما لو كان المكاتب مسلما والامة كذلك والسيد كافرا (قوله كعبد) أي المكاتب
أي كان ليس له الاستقلال بتزويج عبد المكاتب بل ياذنه فيه

الشارح (قوله وعلى السابق منهما بالوطء زوجته نصف المسمى) أي لانه الذي نسب في فراغها حيث صبرها ووطئها (زوجته) الآخر أموطأه أو بنته (قوله فيؤخذ من التركة مسمى أربع) قد يقال إذا كانت مسمياتهن مختلفات فأي مسمى يراهي وفي الروضة مخالفة لما ذكره من وجود تصرف راجعاً لاعتبار (قوله لاحتمال أن يكون في نكاحه أربع) هذه أصوب من قول

(قوله التي زوجها المولى) مقتضاه أن الولي تزوج أمه مولى العربية بغير عسمى وقد تقدم في الكفاية ما وافقه وعبارته بعد قول المصنف ولا غيرها مسمى ومطلبي لها انصاف وقد يتصور تزوجها بمثل الخ فإن العسمى دعى بالنسب بالنسبة للعربية وقد تقدم أنه تزوجها بمثل رفيق ودعى بالنسب (قوله خرج ولهما) أي النكاح والمال (قوله ليست كذلك) أي نيب (قوله) فلا يزوجهما السلطان أي ٢٠٦ وزوجهما الأب والجد لانهما أجازا سيدهما فجازا لهما أجازا راجعاً لسيدهما

باب ما يحرم من النكاح

(قوله بيان لما) أي من النكاح بيان الخ (قوله في ضبط ذلك) أي السبب المحرم للقرابة فلا بد عدم شمول التعريضين لمن حرم بالرضاع أو المصاهرة (قوله وهي أنفس على الأثان) لا يظهر ذلك في العبارة التي سلكها عنه بقوله بحرم جميع من شملته القرابة الخ لان القرابة كاشم للأثان تشمل الذكور ونعم ذلك ظاهر فيما سلكه غيره بقوله يحرم من لا دخلت تحت اسم ولد المصومة الخ لظهوره في الأثان بسبب تاء التانيث (قوله وهو الأوجه) أي خلافاً لمع أي يجوز لا دعى نكاح الجنية وعكسه

باب ما يحرم من النكاح

بيان لما أي النكاح المحرم لذاته لا لعارض كالأحرام وحيث تقدمت الترجمة مساوية لترجمة الروضة وأصلها ياب موانع النكاح وهو قحمان مؤيد وغيره والاول اسبابه ثلاثة قرابة ورضاع ومصاهرة وفي ضبط ذلك عبارة ان احداها يحرم على الرجل أصوله وفصوله وفصول اول أصوله وأول فصول من كل أصل بعد الأصل الاول فالأصول الامهات والفصول البنات وفصول اول الأصول الاخوان وبنات الاخ وبنات الاخت وأول فصول من كل أصل بعد الأصل الاول العمات واخالات وهذه للاستدلال في احصاء الاسرار في ثنائها التبدل أي منصور البندادي ووجهها الرافعي وهي أنفس على الأثان وأحضر وجاءت على غلط قوله تعالى انا أحلناك أزواجك الآية فدل على ان من عداهن من الأقارب ممنوع أنه يحرم جميع من شملته القرابة غير ولد العمومة وولد الخولة وبعد بعضهم من الموانع اختلاف الجنس فلا يجوز لا دعى نكاح جنية قاله الصماد بن يوسف وأقرب ما بين عبد السلام وخالف في ذلك القموني وهو الأوجه (حرم الامهات) أي نكاحهن وكذا جميع ما يأتي لان الأعيان لا توصف بجل ولا حرمة (وكل من ولدك أو ولدك من ولدك) وهي الجدة من الجهتين وان علت (هي أمك) حقيقة عند ابتداء الواسطة ويجوز اعنود وجودها على الاصم وحرمة أزواجه صلى الله عليه وسلم لكونهن أمهات للمؤمنين في الاحترام فهي أمومة غير ما نحن فيه (والبنات) ولو احتجاً كالنفسية بالامان لانهم لم تنف عنه قطعاً ولهذا لو أكتب نفسه لحقته ومع النبي

ويجوز زواؤها ان غلب على ظنه انها زوجته ولو على صورة جارية مثلاً وثبت أحكام النكاح للأنثى هل منها ما يقتضي وضوءه بمسما ويجب عليه الفسل ووطئها وغير ذلك ومنه أن يجب عليه أن ينطق عليها ما ينطقه على الذمية لو كانت زوجة وأما الجنى منها فلا يقضى عليه بأحكامنا (قوله وحرمة أزواجه صلى الله عليه وسلم) دفع به ما يقال تعريف الامم كذا مر فانه لا يشمل زواجهما صلى الله عليه وسلم لعدم ولادتهن لاحد من الأمة ومع ذلك حرم من على غيره صلى الله عليه وسلم وممن أمهات المؤمنين (قوله ومع النبي الخ) في نسخة مصححة ومع النبي في وجوب القصاص عليه بقتله لها وادع قد فقه لها القطع بسرعة ما لها وقبول شهادة لها لجهان قلب الأخرى اشبه ما منهم وأصحها كما أفاده الولد لوجه الله تعالى لا انتهي وهو يفيد ان القصاص لا يجب وهو الموافق لما قرره في الجنائيات ان القصاص يسقط بالنسبة لخاسل ما يجب اعتماده باعتباره ضمن النعمتين وما نقل عنه في بعض هوامش تلامذته أنه ثبت لهن جميع الأحكام النسبية الا في جواز النظر وأنطوة فيصير ان احتياطا بهذا الحاصل صريح الشارع في شرحه للجملة فراجعه

الفصلان في نكاحه أربعين ذل يكون في نكاحه أربعين ذل ان سبق نكاح الاربع ونكاح الثلاث ثم الواحدة أو عكسه أو فذلك يختلف ما اذا سبق نكاح اثنتين مثلاً فإنه لا يصح بعده الانكاح الواحدة على أي تقدير وإذا الصورة أنه لم يقع الأربع بعد عقود متى وقع نكاح من قبل ومن لم يخل في عقد واحد بطل الجميع ٢٠٧ كما هو معلوم قوله لا حتمال

لنهن من الزائدات على تلك الأربع) يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان الموطوات زائدات على الأربع فخرج بذلك ما اذا وطئ من سبعا

(قوله ولا غيره من أحكام النسب) فلو طئ مسلم كافراً بالزنا فهل يلحق الولد المسلم في الاسلام أو يلحق الكافرة ذهب ابن حزم وغيره الى الاول واعتقد من تبعوا لوالده الثاني كما صرح به في باب القبط انتهى (قوله ولا كذلك التي) أي بالنسبة للرجل أي ليس مثل ذلك التي يعني لم ينفصل انسانا (قوله أجمعوا

هنا على أنه) أي من أمه (قوله بشرطه) وهو الامكان وتصدفها ان كبرت (قوله ان لم يصدق) أي بان كان صغيراً عند من يقوله أو بخلافه من قوله جنوبه بعد العقد (قوله وان لم تكن بينه وصدفته) بقي ما لوصدق الزوج وحده ولم يتم بينه وبينه انفساخ النكاح ثم ان كان ذلك قبل الدخول فلها نصف الدخول وفيه

هل ينبت لهما من أحكام النسب شي سوى نكاحها حيث لم يدخل بأمها كقبول شهادة لها وحرب القصاص عليه يقتلها أو الحد بقذف لها والقطع بمرقة لها والاولا وجهان أو وجههما كما تأخذه الوردية الله تعالى فانهما كما اقتضى كلام الروضة تصحبه وان قيل انما وقع ذلك في النسخ السقيمة قال الباقين وهل يأتي الوجهان في انتقاض الوضوء بملسها وجواز النظر اليها واغلوها بها والاولا لا يلزم من ثبوت الحرمة المحرمة كما في الملاعة تمام الموطاة بشبهه فبينها والاقرب عندي عدم ثبوت الحرمة انتهى والوجه حرمة النظر واغلوها بالاحتياط وعدم نقض الوضوء بملسها كذا يؤخذ مما في أسباب الحديث (وكل من ولدتها أو ولدت من ولدها) وان دخل (فهي بنتك) حقيقة وبجواز اقتدير مام (قلت والمخوفة من) ماء (زناه تحمل له) لانها اجنبية عنه فلا يثبت لها ثبوت ولا غيره من أحكام النسب وان أخبره صادق كيمي صلى الله عليه وسلم وقت تزوجه بأنهما من ماء لان الشرع قطع نسبهما فلا ينظر لكونهما من ماء فصح فمكره له نكاحها خروجاً من الخلاف (ويحرم على المرأة) وعلى سائر محارمها (ولدها من زنا والله أعلم) اجزاء لانه بعضها وافصل منها انسانا ولا كذلك التي ومن ثم اجمعوا هنا على انه (والاخوات) من جهة أبويك أو أجدانهم لو تزوجه لهما كمنجهولة النسب ثم اسقطها أبوه بشرطه ولم يصدق هو ثبت اخوة له وبني نكاحه كائن على وجهه وجرى عليه العبادي والغاضي غير مكره قالوا ليس لانهم بطا أخوته في الاسلام غير هذا ولو مات الزوج فينبغي أن ترث منه زوجته بالزوجة لا بالاختة لان الزوجة لا تصب بخلاف الاختة فهي أقوى السببين فان صدق الزوج والزوجة انفسخ النكاح ثم ان كان قبل الدخول فلا شيء لها وبعد الدخول فلهما المثل ونفس هذه الصورة ما لو تزوجت مجهول النسب فاستلحقته أو هابت نسبها ولا ينسخ النكاح ان لم يصدق الزوج وان أقام الأب بينة في الصورة الاولى ثبت النسب وانفسخ النكاح وحكم المهر مام وان لم تكن بينة وصدفته الزوجة قطعاً لم ينسخ النكاح لم يخل الزوج لكن لو بانها لم يميزه بعد ذلك تجدد نكاحها لان انفساخها شرطاً وقد اعترف بالفسخ وأما المهر فلا يلزم للزوج لانه يدهي ثبوته عليه لكنها تنكره فان كان قبل الدخول فنصف المسمى أو بعده فكله وحكمها في قبضه كن أقر لنفسه شيء وهو ينكره ومهر حكمه في الاقرار ولو وقع الاستلحاق قبل التزوج لم يميز لان نكاحها (وبينات الاخوة والاخوات) وان سفلن (والعمات والخالات وكل من هي أخت ذكر ولدك) وان علان من جهة الأب والام وسواء أخت له أبوه أو أجدها (فتمت أو أخت أنتي ولدك) وان علان من جهة الأب والام سواء أخت لأبوه أو أجدها (فخالتك) ولم يعمامان الاخصر من هذا كله أن يقال يحرم كل قريب الاما دخل في ولد المسمومة أو اغلوها (ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع ايضاً) أي كل من بالنسب لنفسه على الامهات والاخوات في الآية والخبر المتفق عليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي

فكاه لانه لا أثر لقوله بالنسبة لما يتعلق بها (قوله ومهر حكمه في الاقرار) وهو انه سبق في يمين هو يده حتى يرجع المنكر ويمتد (قوله لان نكاحها) أي وان كذب لانه يشترط لفصل النكاح ثبوت حل المكوح والحل مشكوك فيه الان بخلافه بعد العقد فانما حكمنا بصحة ظاهراً شككنا في رافعه (قوله ولم يعمام) هذا عين مام من أي منصور البغدادى على ما نقله هو عنه (قوله لاني الابن) احتزبه عما لو كان الابن لغيره كان تزوج امرأتها تزوج المذكور ليس صاحب الابن

أو استراذ يلزم عليه الجعم بين مهر النسل والمسمى لبعضهم وانظر ما حكم ما إذا وطئ فوق الرأب على الأربع (قوله قبل الدخول أو بعده) مكرر (قوله ما قلنا) أي لأن العبي المجنون لا يصح تزويجه كما هو قوله بالناس لا أن غيره لا يصح تزويجه كما هو أيضا (قوله أنه يحرم على المحلل استئناء التحليل) الذي في الآثار على المحلل له زيادة له بعد التحلل الذي هو مفتوح الألام (قوله وكذلك أنكر الطلاق) معطوف على قوله إلا أن يكذب في أصل النكاح الولي والزوج والشهود

٢٠٨

(قوله وزعمت) أي الاخت

(قوله فالمرضة بلبنك)

أي سواء كانت المرضة

زوجة أو أمة أو موطوءة

بشبه (قوله بلين أصل)

لعمل المراد أصل الفعل

أو المرضة أو أصل الشخص

الثاني وما هو قوله لا أصله

الأول إذ المرضة بلبنه

أخت كما تقدم لا محالة

انتهى سم على حج (قوله

أم الم) أي من الرضاع

(قوله فهذا) ولا يشكل

هذا كما مر فإن الزوج هنا

ينكح أم أخيه من الرضاع

التي هي أم ذلك الأخ من

النسب وفيما مر الزوج

ينكح مرضعة أخيه مع

اتئامتها عنه (قوله ولا

رضاع متعلق) أي من

حيث المسمى (قوله وان

سفل) أي ذكر كان أو

أنثى بواسطة أو غيرها

فهو شامل للزوجة إن

البنت ترضع على جده لأنها

زوجة من ولده بواسطة

لذا ولد يشمل الذكر والأنثى

وفي كلام بعضهم أنها

لا تحرم تنكها بقول القائل

بنو ثايبوا بناتنا بناتنا •

رواية ما يحرم من الولادة (وكل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو) أرضعت (من ولدك) ولو بواسطة (أو ولدت من أرضعتك أو) ولدت (أو أرضعت (دا) أي صاحب (ابنها) شرعا كليل المرضة التي اللبن وان ولدت بواسطة (فأم رضاع) شرعا (وقس) بذلك (الباقى) من السبع المحرم بالرضاع فالمرضة بلبنك أو بلبن غرضك ولو من الرضاع وبنها كغرضك لو أن محفلت بغير رضاع والمرضة بلبن أمك ولو من الرضاع وان سفلت ومرضعة بلبن أخيك أو ابن أخيك وبفتها نسباً أو رضاعاً وان سفلت بنت أخ أو أخت رضاعاً وأخت غفل أو مرضعة وأخت أمها من نسبها أو رضاعاً ومرضعة بلبن أصل نسباً أو رضاعاً محضاً راضعاً أو رضاعاً (ولا تحرم عليك من أرضعت أمك) أو أختك أو أخت أمك أم أخيك نسباً لأن أمك أو موطوءة أمك (و) لأن من أرضعت (فلتلك) أي ولو لذلك لأنها كآنتي قلباً أجنبية عنك حرمت أمه نسباً لأنها بنت أم موطوءة ابن (ولا أم مرضعة ولدك) كغرضك وهي نسباً أم موطوءة أمك (وبناتها) أي المرضعة كغرضك وهي نسباً بنت أمك هذه الأربعة لا تستثنى من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب بل علت أن سبب انتفاء التحريم عنهن رضاعاً انتفاء جهة المحرمية نسباً فلهذا لم يستثنى كالمحققين فاستثنوا هاتين كلاً من غيرهم صوري يوزيد عليها أم الموطوءة والعممة وأم النحال وأم النحالة وأم الأخ وأم الاخت فهؤلاء لا يحرم من نسب الرضاعاً كما تقرر وصورة الأخيرة أمر أنها ابن أرضعت من أجنبية ذات ابن فهذا نكاح أم أخيه المذكورة (ولا) يحرم عليك (أخت أخيك) الذي من النسب والرضاع (بنسب ولا رضاع) متعلق بأخت بدليل قوله (وهي) نسباً (أخت أخيك لا يك لامه) بأن كان لام أخيك لا يك بنت من غير أمك (وعكسه) أي أخت أخيك لا يك لايه أي بأن كان لاي أخيك لا يك بنت من غير أمك ورضاعاً أخت أخيك لا بأم أو رضاعاً بأن أرضعتها أجنبية عنك (تقرم) عليك المصاهرة (زوجة من ولدت) وان سفل من نسب أو رضاع (أو ولدك) وان علا (من نسب أو رضاع) لقوله تعالى وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ومنطوق خبر يحرم من الرضاع السابق بعين حل من أصلابكم على أنه لا يخرج التثني دون ابن الرضاع ولقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النسب (و) يحرم عليك (أهلنا) وبناتك (أي النسب والرضاع وان علون وان لم يدخل بها الاطلاق قوله تعالى وأمهات نسائكم وحكمته ابتلاء الزوج بكانها وانطلاقها الترتيب أمر الزوجة فحرمت كما يجبها بنفس العقد ليعتبر من ذلك ولا كذلك البنت نعم بشرط حيث لا وطء محبة العقل لا تنقض حرمة العاقل ما لم ينشأ عنه وطء أو استدخال له حينئذ وطء شبهة وهو محرم كما يأتي (وكذا بناتها) أي زوجها ولو بواسطة سواء بعنت ابنتها وبنات بناتها وان سفلن (ان دخلت بها) بأن وطئها في حيثها ولو في الدبر وان كان العقد قدس وكذا ان استدخلت ماله المحرم حالة انزاله على الرأب كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى وان لم يكن محترماً حال

بنوه ابنه الرجال الابعاد وهو ممنوع لانهم انشأ عبروا بزوجته أو ولد بواسطة أو بغيرها وهو شامل الاستدخال

لذلك والاخت قننه له فانه دقيق جداً (قوله كما يجبها) هلزوجة من ولدت أو ولدك (قوله أو استدخال) ظاهره وان كان كل منهما في الدبر وهو ظاهر لوجود معنى الوطء أو الاستدخال وقد قالوا القدر كالتقبل في أحكامه إلا ما احتجى ولم يذكر وهذا في المستثنيات فينسب إليهم منطوقاً لما مر به التور في شرح المذهب أن ما مضى من اطلاقاتهم يضاف إليهم بالتصريح

لأنه يسأل في نكاح من يلقى في (قوله بين عينين) أي هوها الزوجة والأموال الراديين أمرين متعلقين بعينين وقوله وهما بين وصفي عين أي وهي الأمانة ومخاطها المثلث النكاح (قوله الموصى) بنسبه الشيخ سم على أن الشارع ضرب عليه ولاخفاه حيث ذهب الضرب على ما بعده إلى قوله بخلاف المعسر وهو كذلك في نسخة (قوله بشرط التلذذ) أي أما إذا كان البائع أو لهما فلا ملك له أصلا (قوله وكذلك في عكسه الخ) الإشارة فراجعة إلى ٢٠٩ قول المتن ولو ملك زوجته الخ

(قوله انا اتحد العامل) أي ولو معنى نحو قولك وقت داري على أولادي وحسبت ضيعتي على أقدري وصليت يستفي على عتقائي الخاويج منهم وماها تختلف لان العامل في الاول الاضافة والشافى حرف الجر وهما مختلفان (قوله ومن وطني امرأة) أي أو احد دخلت ماله قيسا ماعلى ماسر (قوله لا تنبت بالمحرمة) أي فتقتض وضواء ويحرم نظرها والخلوة وغيرها ذلك والصغير فيهما راجع للنسبة (قوله في نكاح بلاولي) أي وكذا بلاولي ونهود (قوله ولا تزولوه خشي) أي فلا يقرب على وطنه حرمة لأصله على الموطوءة (قوله لا الزنى) أي يوزن في مثل ذلك ما يخرج منه على وجه غير محرم ثم استدخلته زوجته كالوطئها في الدبر ثم سال المتى وأخذته في خرقه واستدخلته وحبلت من ذلك (قوله بخلافه من مجنون) قال

الاستدخال خلا فالرادي ومن تنم اذ هو كالوطء في أكثر أحكامه في هذا الباب وغيره لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في بيوتكم من نسائكم اللاتي دخلتم من الآتية ولم يعد دخلتم لامهات نسائكم أيضا وان اقتضته قاعدة الشافى رحمه الله من رجوع الوصف ونحوه لسائر ما تقدمه لان محله ان اتحد العامل وهو هنا يختلف اذا عمل نسائك الاولى الاضافة والثانية حرف الجر ولا تفرع ذلك لاتحاد عملهما خلا فالزركشى لان اختلاف العامل يدل على استقلال كل بمحكم وبجدة الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كالاختفى وذكر الجوزجوى على الغالب فلا يفهم له وعلم من كلام المصنف عدم تحریم بنت زوج الام أو البنت أو أُمه وعدم تحریم أم زوجة الاب والابن أو بنتها أو زوجة الابيب والاب لمخروجهن عن المذكورات (ومن وطني امرأة) حجة كاهوطاها (بخ) ولو في دبرها (حرم عليه امهات وأبنائها وحرمت على آبائهن وأبنائهن) اجابوا وتثبت هنا المحرمية أيضا (وكذا) الحية (الموطوءة) ولو في الدبر (بشبهه) اجابوا ايضا لكن لا تنبت بالمحرمة ثم اعتبر هنا أي في تحریم المصاهرة وفي لحوق النسب وجوب العدة ان تكون النسبة (في حقه) كاهوطاها بفساد نكاح وكفلها حاليته (قيل أو) توجد شبهة في (حقها) كان ظنته حليلها أو كان ما يحرمونهم وان عمل فعل هذا باهيا قامت النسبة أثرت ثم المتبر في المهر شبهة ناقض ومناه ان توطئ في نكاح بلاولي وان اعتقدت التحريم فليس مستثناة خلا فالشافى لاسم ان معتقده لا يحل له نسبة ولا تزولوه خشي لاحتمال زيادة ما ألج به أوفيه كاقالة أبو القتوح (لا الزنى) فلا يثبت لها والا حد من اصولها وروى ما حرمة مصاهرة بالزنا المتعقب بخلافه من مجنون فان الصادر منه صورة زنا يثبت به النسب والمصاهرة ولو لا ما بفلام لم يحرم على الفاعل أم الغلام وبنته (وليست مباشرة) بسبب مباح كس وقوله ومفاخذة (بشبهه) كوطء في الاظهر) لانها لا توجب عدة فكذلك لا توجب حرمة والثاني كالوطئ مع التلذذ بالزنا ولا نه استمتاع بوجوب القديبة على المحرم فكان كالوطء وما قاله الزركشى من انه رد عليه ليس الاب جارية ابنة فانها تحرم لمافيه من النسبة في ملكه بخلاف ليس الزوجة ذكره الامام محل نظر والله فرعه على الوجه الثاني والا فلا يدل عليه كلامهم انه لا يحرم عليه سوى وطنه (ولو اختلطت بحرم) بنسب أو رضاع ومصاهرة أو محرمة بسبب آخر كلان أو تحمس وتكلف بعضهم ضبط عبارة المصنف بالمضم وتشديد الاء ليشمل جميع ذلك (بنسوة قريبة كبيرة) بان كن غير محصورات (نكح) ان اراد (مجنون) ولو قدر بسهولة على متبقة الحل خلا فالسبكر رخصة منه تعالى وحكمة ذلك لانه لو لم يجزه لدفع رجا انسد عليه باب النكاح فاعوانه انقول لئلا يأمن مسافرتها اليه ينكح الى ان يبقى محصورا بكاربه الرواى ولا يختلفه ترجيحهم في الاوائى الاخذ الى ان يبقى واحدا ذاك النكاح

٢٧ نفيه خا حج أو مكره قال سم عليه مانصه عبارة شرح الارشاد ثم وطء المكره والمجنون من أقسام وطء النسبة فيعطي حكمه اه وقضته ثبوت النسب من المكره الذي اتخذه ويتضاعف الشهاب الرضى خلافه (قوله ليس الاب جارية ابنة) أي بشبهه (قوله لا يحرم عليه سوى وطنه) أي المرأة على أبي الواطئ وابنه سوى الخ (قوله ولو اختلطت بحرم) ومنه عكسه وهو ما لو اختلط محرمها بربال قرية فيأبى فيه ما ذكر ثم رأيت في حاشية شيخنا الزبدي وكاه تركه لتلازمها

(قوله ومن ثم تكلم الولد أمة أبيه كأم) لم ير ههنا في كلامه وهو وقوله كأم ساخطا في لحنه (قوله فالأولى التحليل الخ) أي بدل قوله لم ولا منه العنت الخ (قوله من زيادته عندهم) أي وعند جميع آخرين أنه ليس من زيادته عبارة النكاح وتقصيفه هذا كالجور من زيادته عند جميع وقال آخرون أن أصله شيئا في ذلك وآخرون أن الذي فيه خلافه والحق أن عبارة محتملة انتهت (قوله لم) وجد حرة وأمة لم ير بسيد الخ (كذافي النكاح) أي قوله لا تقدره على أن ينكح بمسدة اقهاره ثم قال عتبه

(قوله مردود) أي خلافا للسبكو ويجوز أن من فرق بين كلامه على مقابلة السبكو (قوله وسياق) تقوية لرد (قوله وإن ظن كذبا) عبارة في بيان قول يقع صدقه في قلبه اه ولا يلزم منه ظن كذبا لجواز أن يكون الحاصل بمجرد الشك وأما قوله فيما يأتي وإن كذبها زوج عتبه فعناء أن تزعم أنها التحقت بزمان فكذبها وأخرج بظن كذبها ما لم يصرح به ولم يقل بعد ذلك لينت الامة فقلت صدقها كما سيأتي في قول الشارح آخر الفصل ولو كذبها ثم رجع قبل (قوله ولو فعل لم يصح) أي ومع ذلك لا يحد لاشبهة (قوله مطلقا) أي انحصروا أولا (قوله واجتنبنا) أي ذات السواد (قوله ومرايه) أي هو وان هذا راجع للشك في ولاية الماتق في كل من أمة مورثة ٢١٠ وزوجة المفقود وما هنا راجع للشك في ذات المرأة هل تحمل أولا وحاصل ما مر

أن العبرة في المفقود عليه
يتيقن الحمل فلا يكتفي
وجوده في نفس الامر
وفي غيره بالنسبة لعمدة
المقدد مطابقة لما في نفس
الامر وبالنسبة لجواز
الاقدم ينظر استيفاء
الشروط (قوله واحدة
منهن مطلقا) أي محصورات
أم لا (قوله وبكرها)
أي فيكون صفة لمخوف
تقدره سبب مؤيد للغير
(قوله كوطا فزوجة أبيه
الخ) يستفي كالباقي
انتهى فلا ينقطع ولأنه
زوجة ابنه نكاح ابنه
لا احتمال زيادة الذكر
الذي وطئ به فلا ينقطع

يحتمل أنه فوق غيره وما فرق به من أن ذلك يكفي فيما الظن فيباح المظنون مع القدرة على التيقن
بخلافه فانه مردود بما تقر من حل المشكوك فيهما مع وجود متيقنة الحل وسياق حل محتمل
بالتقبل واقتضاهما وان ظن كذبها (لا محصورات) فلا يتكف منهن ولو فعل لم يصح احتياطا
للايضاح مع عدم الشبهة في اجتنبنا بخلاف الاول ولا مدخل للاجتهاد فانهم لو يتيقن صفة
بغيره كسواد نكح غير ذات السواد مطلقا كما هو ظاهر واجتنبنا ان انحصرت ثم ما صرح به
بمجرد النظر كما لا يخفى محصور وما سهل كانه كأم حرة في باب الأمان وذكره في الأوراهنا
محصور وبنيهما أوسط تلقى بأحد هما الظن وما شك فيه يستفي فيه القلب قاله الغزالي
والذي رحمه الله الذي انحصرت عند الشك لأن من الشروط العلم عليها وانعزل عن المأزج أمة
مورثة طأ نكاحه فإن سببا أو تزوجت زوجة المفقود فإن سببا فانه يصح ومرايه في فصل
الصحة ولو انطلقت زوجته باجنيس امتنع وطأ واحدة منهن مطلقا لأن الوطء اغنا
يباح بالتعدد والاجتهاد (ولو طرأ مؤبد غير م) يقع البه فهو من إضافة الصفة للوصف
وبكرها (على نكاح قطعه كوطا فزوجة أبيه) بالباء والنون في ضبطهما بمطه (بشبهة)
وكوطا الزوج أم وأبنت زوجته بشبهة فينسخ النكاح الحاقا للدوام بالإنشاء لا بمعنى
بوجبه غير مما يؤيد فاذا طرأ قطع كل ضام وبهذا ينسخ أنه لا فرق بين كون الموطوءة محرما
قوامي كبنات أخيه وغيره أخلاقا في قبيل النكاحية وخرج بنكاح ما لو طرأ على ملك اليمين
كوطا الأصل أمة فرعه فانها وإن حرمت به على الفرع أيد الانقطاع به ملكه حيث لا إيجاب
ولاشي عليه بمجرد دحره بالقبول المأهولة وبمجرد الحل فان غير مقوم ولو عقد على امرأته

النكاح بالشروط بشكل تصور ابن النكاحي لانه ان انقضت كورته نكاحا لم يقطع النكاح كغيره
وان لم ينسخ فالشكل لا يصح نكاحه حتى يتصوره ولو لم ينفذ فالو مادام مشكلا استقال كونه أباً أو جدا أو أم أو زوجا
أو زوجة اه ويجوز أن يصر بمسألة ذكره في العباب في باب الحديث وعبارته مع شرحه لشارح وان مال الى الجال
فأخبر بذلك ثم جامع وأنت موطوءة ولد قال ابن بونس فغلا عن جده وقال أنه في غاية الحسن والذقة لحنه نسباً احتياطا
ولا تحكم بكورته لأن الحسن يكتبه اه بقي أنه لم خص هذا البيض الاستثناء بزوجة الابن وهذا ذكره في زوجة الاب
أيضاً انظر ما لم يمنع من ابصروا أيضاً إذا استدخلت امرأة ذكر وهو قائم لظن أنه زوجها وأنت منه بولد اه سم
على ج (أقول) انما لم يذكره في زوجة الاب لأن الابواضه وكون الابن غشياً لا يقتضي وطؤه انفساخ نكاح زوجة الاب
لجواز كون الولد غشياً لكن هذا في الحقيقة لا يدفع السؤال لأن محصله أن قال هلا ذكره الخ (زوجة أبيه) فلا ينسخ
النكاح ويكون ذلك مستثنى من انفساخ النكاح كوطا فزوجة الاب (قوله كوطا الزوج أم وأبنت زوجته) أي فيصرمان
الاولى مطلقا في الثانية ان دخل بالام (قوله ولاشي عليه) أي الاب لابن في مقابلة الغير أم المهر فليز منه في مقابلة الوطء

مانعه وان كان كثر من مهر الحرة كذا قاله شارح وفيه نظر فانه مع مناقلة لكل مهم الى آخر ما في الشارح فكان الشارح
 قوه من غير تأمل ان قول النصف كذا قاله شارح الخ راجع الى الغاية فقط فغير من ذلك عارى مع ان من المعلوم انه راجع
 لاصل الاستدراك وان الغاية المذكورة انما هي تصريح بما تضمنه قوله في الاستدراك لم ير سببها الا باكثر من مهر تلك

(قوله ولم يخلو طوائفه) أى مطلقا سواء كانت صغيرة أو مكروهة أو نكحة أو غافلة (قوله وعلى السابق منها) زيادة على مهر
 المثل الذى يجب عليه من طئها (قوله بالوطاء ونكته) أى صغيرة كانت أو كبيرة نكحة أو مكروهة (قوله وفيما يلزم الثاني منها)
 أى لزوجه (قوله يجب لصغيرة) أى نصف المسمى (قوله ينسخ نكاحها) أى ٢١١ الكبيرة (قوله ويرجع) أى الثاني

وقوله لا يجر المثل أى كاملا
 وقوله ولا يجر أى من
 المسمى (قوله ولا يجب) أى
 النصف وقوله لعاقلة أى
 ويجب لزوجه على الاول
 نصف مهر المثل لقوته
 البضع عليه (قوله مطاوعة)
 أى ليسير زوجها (قوله
 ما كان يرجع به لو انفرد)
 أى وهو يرجع مهر المثل
 (قوله وجب للوطاء) أى
 لكل من الموطأتين (قوله
 مهر المثل) أى على الواطئ
 (قوله ولزوجه كل نصف
 المسمى) أى على زوجها (قوله
 فنكاح الاولى به) أى
 لانكاح (قوله ويحرم جمع
 المرأة وأختها) قل شيئا
 الزيادة مثل شيئا الرمي
 عن جمع الاختين في الجنة
 فاجاب بأنه لا مانع لان
 الحكم يورث مع الصلة
 وجودا وعمدا لان العلة
 التباغض وقطعية الرحم
 وهذا المعنى متفق في الجنة

على ابنتها وزفت كل نصير زوجها ولو طئها غلطا انفسح النكاحان ولم يخلو طوائفه مهر المثل
 وعلى السابق منها بالوطاء لزوجه نصف المسمى وفيما يلزم الثاني منها وجوه أوجهها
 حكمها كأفاده الشيخ يجب لصغيرة لا تنقل ومكروهة ونكحة لان الانفساح حينئذ غير منسوب
 اليها فكان كالزوجه تزوجه الكبيرة الصغيرة ينسخ نكاحها والصغيرة نصف المسمى على
 الزوج ويرجع على السابق بنصف مهر المثل لا يجر المثل ولا يجر مهر ولا يجب لعاقلة مطلومة
 في الوطء ولو غلطوا وان وطئها ماعلى كل لزوجه نصف المسمى ويرجع على كل الآخر في أحد
 وجهين يظهر كأفاده والد الدرجة الله تعالى ترجمه بنصف ما كان يرجع به لو انفرد ويهدر
 نصفه ولو اشكل الحال ولم يعلم سبق ولا معصية وجب للوطاء مهر المثل وانفسخ النكاحان
 ولا يرجع لاحد ما على الآخر ولزوجه كل نصف المسمى ولا يسقط بالنكاح كذا قاله ابن
 الصباغ ولو نكح امرأتين بنتيها هلاهما بنات الثاني باطل فان وطئ الثانية فقط عالم بالانفساح
 فنكاح الاولى بحاله أو باهلا به بطل نكاح الاولى ولم يفسد نصف المسمى ونعم عليه أبدا
 والوطاء مهر المثل وموت عليه أبدا ان كانت هي الام وان كانت البنت لم تحرم أبدا الا
 ان كان قد وطئ الام (ويحرم جمع المرأة وأختها وأختها من رضاع أو نسب) ولو
 بواسطة لابون أو آب أو أم أو أم ابتداء ودواما لا بد في الاختين والخبر الصحيح في الباقي وحكمة
 ذلك كافيته انه يؤدي الى قطعية الرحم وان رخصت بذلك فان الطبع شغل وضابط من يحرم
 الجمع بينهما كل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو قدرت احدهما ذكر الحرم ثنا كحما
 نخرج بالقرابة والرضاع الماهرة يصل الجمع بين امرأة وأم أو بنت زوجها وزوجه ولدها
 اذا لرحم هنا يفتى قطعه والمك يهل الجمع بين امرأة وأختها بان يزوجه بشرطه الا في ثم
 يزوجه سيدها أو يكون فتوان حرمت كل يتقدر ذكر كورة الاخرى اذا الصبد لا ينكح سيده
 والصبد لا ينكح أمته ويهل الجمع ايضا بين بنت الرجل وزوجه وبين المرأة وزوجه
 من امرأة وبين أخت الرجل من أمه وأخته لا يه الا لا تحرم المناكحة بينهما يتقدر ذكر كورة
 احدهما (فان جمع) بين اختين (بعد) واحد (بطل) النكاحان اذا لم يرجع (أو) بعدن
 وبأني هنا لم يرد نكاح اثنتين فان وقع معا وعرف سبق ولم تتعين سابقة ولم ترجع معرفتها
 أو جمل السابق والمعية بطلا أو قضا (مرتبنا وعرف السابقة ولم تنس) (فالثاني) هو الباطل

اه وهما منه يتلاقعن بعض المواضع الصحاح مانعه بل صرح القرطبي بأنه يجوز نكاح سائر المحارم في الجنة الا الام والبنت
 (قوله وحكمة ذلك كافيته) أى ما في الخبر من قوله صلى الله عليه وسلم فانك اذا فطمت قطعتم أرحامكم اه أسنوى (قوله والمك)
 أى يخرج المك (قوله ثم تزوجه سيدها) أى أو يتزوج السيدة أو لا ثم يمرض لها مرض يمنع حصول العفها (قوله وزوجه)
 أى بنت زوجها من غيره (قوله فالثاني هو الباطل) فرع وقها مرتبا الا ان الاول بلاولى أو لا ثم يمرض لها مرض يمنع حصول العفها (قوله وزوجه)
 براه حكما فان العقد الثاني فينبغي ان العفج هو انعقد الاول المسبق وجوده بالحكم تنبى عنه من حين وجوده لا من حين
 الحكم فقط ولو وقع حكما مستقرا لان أحدهما بهتة والاخر بفساده فينبغي تقديم الحكم بهتة وقوله ويرجع مهرها
 منه ومه انه لو لم ترجع مهرها لا يتوقف

الحرة ولم تر من هذه الحرة إلا بمطلبه السيد وليست خدرا إذا كان وجهه الشارح استمر وأما في نسخة من الشارح ما نصه ثم لوجود حرة وأمة وكان صدق الأمة التي لم يرض حدها بنكاحها الآية أكثر من مهر الحرة الموجودة ولم تر من الحرة إلا بما سألها سيد الأمة أنه لا يجوز له نكاح الأمة في هذه الحالة فقد رتبته على أن ينكح بصدافها حرة وإن كان أكثر من مهر مثل الحرة قاله الأذري اهـ وليس في هذه النسخة تنظير (قوله وقد يقضى شرف السيد الخ) وحينئذ فيجب تعقيد الحكم بما إذا كان

بل يطلان فراجع اهـ سم على ج وقد راجعت ما مر من قول المتن وشرحه وكذا يطلان لو عرف سبق أحدهما ولم يتبين وأيس من تعيينه على المذهب فوجده كذلك وهو أن عمل البطلان إذا لم يرج معرفة السابق والأوجب التوقف (قوله ان صم الاول) أي وإن وقع بلولي أو بلاشهود وحكم بصدقه ما لم يعبره سم فرع إلى آخر ما ذكرنا (قوله والأقرب عدم الاحتياج) أي كون الأقرب عدم الخ هذا الأقرب انما يحتاج إليه فيما إذا لم يعلم عين السابقة بان علم السابق ولم يتعين السابقة اما إذا عرفت السابقة ثم نسبت ٢١٢ فلما عني لا تقتل التوقف الواجب إلى النسخ فراجع سم على ج نعم لما طلب

الفصل من القاضي وينفذ الضرورة وزول به التوقف (قوله فلا فالسودي) أي قوله أم لا خلا فالسودي (قوله وجهل السابق فوطي) أي ولو أكثر من أربع (قوله وما أخذ لدخول من يدفع لمن) وفي نسخة وما أخذ لدخول من يقابل بين معنى الثلاث ومهر مثل الثنتين وعكسه وتأخذ الأكثر من الجميع ونعطي كل واحدة الأقل من صماها ومهر مثلها ووقف الباقي وهذه هي الأقرب لأن كل واحدة لم تحقق ماوجب لها بل أن كان نكاحها محصيا لكونها من

ان مع الاول لمصول الجميع به فان نسبت ورجعت معرفتها وجب التوقف التي تبين الحاصل والأقرب عدم الاحتياج في ذلك فسمي الحكم بأنه لو أراد العقد على أحدهما امتنع حتى يطلق الأخرى أم لا احتمال كونها الزوجة فضل الأخرى فينبغي أن يدور مشقة عليه في ذلك وجهه أما إذا عرفت الأول فالشارح هو الصحيح سواء أعلم بذلك أم لا خلا فالسودي كما تعقبه الزواني لأن غاية الأمر أنه هازل هذا العقد وحزل النكاح جده واعلم أنه يأتي ما ذكر في جمع أكثر من أربع وفيما إذا نكح عشرة في أربعة عقود أو بما وثلاثين وواحدة وجهل السابق فوطي ومات فيؤخذ من التركة مسمى أربع لاحتمال أن في نكاحه أربع ما يجب مهرهن ولو لم يدخل بهن ومهر مثل من دخل بهن لاحتمال أنهن من الزائدات على تلك الأربع وما أخذ لدخول من يدفع لمن ولا أربع ووقف بين وبين الورثة إلى اليسان أو المص والمثل تقرب طويلا في الروضة وغيرهما فارجعه (ومن حرم جمعها بنكاح) كختمين (حرم) جمعها (في الوطع) بل لا به إذا حرم العقد فالوطه أولى لأنه أقوى ولأن التقاطع فيه أكثر (لا ملكتها) أجماعا لأن الملك يقصد به غير الره ولهذا جاز له ملكها وأخته (فان فوطي) في فرج واضح أو دبر ولو مكرها أو باهلا (واحدة) غير محرمة عليه بنصروض وان قلتم تحلل له وظاهر كلامه ان الاستدخال هذا ليس كالوطه وهو ظاهر (حرم الأخرى حتى يحرم الأولى) لثلاث يحصل الجعل المنهي عنه ولا يؤثر وطؤها وان حبلت فيما يظهر تحريم الأولى إذا طهرت لا يحرم الحلال ثم التحريم يحصل بجزيل الملك (كبيع) ولو لم يعضها لنزله أو شرط الخيار فيه للشترى وحده وبيعة ولو لم يعضها مع قبضه باذنه أو بجزيل الحبل المذكور في قوله (أو نكاح أو كتابة) محصية لا ارتفاع الحبل فان عا دحل الأولى بنص فوطي أو طلاق قبل وطه الثانية فغيب في وطه

السباغات استفتت المسمى أو فاسد فمهر المثل للشبهة فلما استحقاقه الأقل من المسمى ومهر المثل وشك كذا في الزائد دفع لما تحقق استحقاقها له ووقف الزائد وانما كانت هذه أولى لأنه يلزم على النسخة التي في الأصل ان للدخول بها بتقدير كونها زوجة إذا دفع لها مهر المثل وسكان زائد على المسمى أخذها ما لا يستحقه وقوله في هذه النسخة ونعطي كل واحدة أي من دخل بها (قوله ولا يؤثر وطؤها) أي الثانية بان تعدى ووطئها ظاهره وان ظننا الأولى وهو ظاهر وقد يعمل قول الشارح قبل وان ظننا تحلل له (قوله تحريم الأولى) أي بل هي باقية على حلها ولو لم يعضها الثانية على غيرهما وقال الاسنوي في التمهيد ما نصه مسئلة يجوز عند التحريم واحدا لا يعضه ثم قال في فروغ المسئلة ما إذا كان له أمتان وهما اختان فوطي أحدهما فانه يحرم عليه وطه الأخرى حتى يحرم الأولى عليه بترجيح أو كتابة وشعر ذلك فان أقدم ووطئها قبل ذلك فانه يتغير في وطئ من شاء منهما ويطهر عليه الأخرى نص عليه في البوطي وكان سببه ان الوطه قد وقع وقد استويا الآن في حجب التحريم فاشبه استواءهما قبل الوطه ولا سبيل إلى تحريمهما على التأييد فيلحق التحريم أحدهما بايعينهما منوطا باختياره اهـ وعليه فلعل النص مؤول (قوله وبيعة) أي ولو لفرعه ولا يضر تركه من الرجوع في هبتها

تبرع بالصل والافلاوجه له اذا كان دينيا بالعمل (قوله) وتخلو جبر شعراء الخ) كان ينبغي تصديعه على الثاني (قوله منه) متعلق باستعالة (قوله نظر للارول) أي استعماله الزمانه أي وان قال جمع يجوز الزامه نظر الثاني وهو تأتي المقدمات منه (قوله وأطلق القاضي الخ) تقدمه الجزم هذا (قوله وحديث) لا ينبغي ان ذكر هذا هنا يزايم عليه ضياع جواب الشرط فكان الاصول ما في النصف من تأخيره عن قول المصنف فلا خوف مع اسقاط الواو منه ٢١٣ (قوله ويجوز جره) أي لان

(قوله أو بدو طهنا) أي
أي الثانية (قوله حلت
المنكوحة دونها) أي
مادام النكاح باقيا فان
طلق المنكوحة حلت
الآخرى (قوله من بقية
الاقسام) أي المشار لها
فيما سبق قوله فان نسبت
ورجيت معرفتها وجب
التوقف الخ (قوله وكلام
المأوردى) أي من انه
ادافد الاول فالثاني هو
الصحيح سواء أعلم بذلك أم لا
خلافا للمأوردى (قوله
في نكاح أو أنكحه)
المراد منها بالنسبة للرفيق
اثنان (قوله وان كان غايه
أي وان كان المطلق وقوله
صبيًا أي بان طلق عنه
وليته أو طلق هو وحكم
بصحته لثما كبراه فيه
والا فالصبي عندنا لا يصح
طلاقه (قوله أقر زناه
عليه) أي بان لم يكن فيه
مفسد مقارن أقرانه
(قوله أو قدرها) أي وقتر
بذلك وعليه ولو عقد
على آخر لم يطلقه ولم يقر
باصابة ولا عدمها وأذن
في تزويجها من الاول :

أيها شاء بعد استبراء العائدة ان أرادها أو بدو طهنا لم يطأ العائدة حتى يحرم الأخرى وعلم
بما مر انه لو ملك أو ما بنتها حرم أحداهم أو بدأ بوطه الأخرى (لاحيض واحراء) ونحو
ردة وعدة لانها أسباب عارضة قريبة الزوال (وكذا رهن) مقبوض (في الأصح) لبقاء الحل لو
أذن له الرهن والثاني يكفي الرهن كالتزويج (ولو ملكها ثم تركه اختها) الحره (أو عكس) أي
تركها امرأته ملكها نحو اختها وتقران الملك والنكاح (حلت المنكوحة دونها) لان فراش
النكاح أقوى للحقوق الولد فيه بالامكان ولا يجامعه الحل للغير بخلاف فراش الملك فبها
(والعبد) ولو مبعضا (امرأته) لان جاع العصاة عليه ولانه على النصف من الحر (وللحر أربع
قط) نظيراته صلى الله عليه وسلم قال لمن أسلم على أكثر من أربع أسكت أر بما وطرق سائرهن
وكان حكمه هذا لعدم موافقه لاختلاط البدن الاربعة المتولدة عنها أنواع النهوة المستوفاة
غالبين وقد تنعبن الواحدة كما مر في نكاح السفينة والمجنون وسكانت شريعة موسى تحمل
النساء بالاحصر مر اعاد لطفه الرجال وشريعة عيسى تمنع غير الواحدة مر اعاد لصلحه النساء
فراعت شريعة ما صلحه النوعين (فان ترك) الحر (خسبا) أو أكثر (معاطلن) أي نكاحهن
لاتقضاء المرجع ومن ثم لو كان فهن من يحرم جمعه بطل فيه فقط وصح في الباقيات ان كن أربع
فأقل أو نحو مجوسية أو ملاغسة أو أمه بطل فيها فقط كذلك (أو مر تبا فاعلماسة) هي التي
يبطل فيها ما يأتي هسما مر في جمع نكاح الاختين من بقية الاقسام وكلام المأوردى ومقابله
ويأتي نظيره ذلك في جمع العبد ثلاثا كثر (وتحل الأخت) ونحوها (والعلماسة) للحر والثالثة
غيره (في عدة بائن) لانها أجنبية عنه (لارجية) ومختلفة عن الاصلاص ومر تدمة بدو وطوقيل
انقضاء العدة لانها في حكم الزوجات (وادلطوق) قبل الوطء وبعده (الحر ثلاثا والعبد) ولو
مبعضا (طالعتين) في نكاح أو أنكحه قبل الدخول أو بعده وكان قناع عند الثانية والا كان
عقبت بعقته بنفله الثالثة (لم تحل له) تلك المطلقة (حتى تنكح) زوجها غيره وان كان صبيًا حرا
عاقلا أو عبدا ما فاعاقلا أو كان مجنونا بالنون أو خصيًا أو ذميًا فذمية لكن ان وطأ في نكاح
لورافعو النساء أقر زناه عليه وكذلك في نحو المجوسى كافي الروضة وما نوزع فيه من ان الكتابي
لا يصل له نحو مجوسية ومقتضاه ان نحو المجوسى لا يحل له كناية رديان كلام الروضة صريح
في حل ذلك فخاله لا رد عليه (وقيب) بضع أوله ليشمل ما لو تزلت عليه أي واتى قصدهما
واستمر بذلك على وضوء وبقي الفاعل فانه ان كان فوقية أو هم اشتراط فعلها وأجنبية أو هم
اشتراط فعله (قبله احشفته) ولومع نوم ولو منها مع زوال بكارته ولو غورا على المعتدون
لف على المشقة عرقه خسنة ولم ينزل أو أقر زناه نحو صوم أو حيض أو عدة شبهة عرضت بعد
نكاحه (أو قدرها) من فاقدها فالمرء يتقدر حشفته التي كانت دون حشفة غيره ويطلقها
وتنقضى عدم القول تعالى حتى تنكح زواجره أي ويوطأها النسب المتفق عليه حتى تدوق

ادعت عدم اصابة الثاني فالتظاهر تصديقها سواء كان قبل عقد زوجها الاول أو بعده ولا يشك عليه ما يأتي عن القمولى من
التفرقة بين كون الإنكار قبل العقد أو بعده لانه مفروض فيمن أخبرت أولا بالانكاح لم أنكرته وما هنا فيها قول لم يسب
اقراره واذن في التزويج من الاول جاز انما ينبت على ظاهرها ان العقد مجرد بيع حله للارول وان كانت ممن لا ينبغي عليها ذلك لا
فرض عليها بمحتمل نسيانها

قوله أولاً لأن لا يكون عقب قوله إلا بشرط ما يجوز أن يكون في محل جر على أنه مطلق من محل كالمجوز أن يكون خبر مبدأ
مخضوف فليخرجنا على الأول والرفع على الثاني لأنه معطوف عليه وانما لم يذكر في الشرط المتقدم لأنه لم يتقدم فيها
ما يظهر فيه الاعراب (قوله وهو أنه يشترط الخ) أشار به إلى زيادة شرط على الأربعة التي ذكرها المصنف هنا كما أشار إلى ذلك
(قوله مسرهاباً) أي وجد التصريح بالاحتفاء بدخول الحشفة مع قولها (قوله وحشة السكاح) منه يعلم أن الطفل لا يحصل
التطيل به إلا إذا كان الزوج له ٢١٤ أباً أو جداً وكان عدلاً وفي تزويجه مصالحة للطفل وكان الزوج لرأولها العدل

عسيلة ويذوق عسيلة وهي عند الشافعي وجوه الفقهاء الجامع غير أحمد والنسائي
أما على الله عليه وسلم فسرهاباً هي بذلك تشبهاً بالعسل بجامع اللذة أي باعتبار المظنة
واكتفى بالحشفة لأن طلة أكثر الأحكام لأن الألف الحساسة وليس الالتذا إذا اجتمع
وقس بالحريرة وشرع تغفر عن الثلاث وتخرج بشك وطه السيلجك العين بل لو اشتراها
المطلق لم تغسله وقبلها وطه الدر وقد رواه أنثى عنه كبعض حشفة السام وكادخال المني
(بشرط الانتشار) بالفعل وإن قل أو أعين بضراً أو سبب لم يشترطه بالفعل أحد
بل الشرط سلامته من ضوعته حر ودبابه المصح مذهبنا ودليلنا ليس لناوطه يتوقف تأثيره
على الانتشار سوى هذا (وحشة السكاح) فلا يؤثر فسدوان وقطوعه لأن السكاح في
الآية لا يقتلوه ومن ثم لو حلف لا نكح لم يحنث به وإن لحق بالوطه منه القسب ووجب
العدة لأن المدافعة على مجرد الشبهة وإن لم يوجد نكاح أصل أو عدم اختلاله فلا يكفي
وطه مع ردة أحدهما أو في طلاق جري بأن لم تدخلت ماءه وإن راجع أو أسلم المرد (وكونه
ممكن جماعه) أي ينشوف إليه منه ما دفعا بأن في غير المراهق (لا طفلاً) وإن انتشر ذكره
كما يصح به المتن وغيره لا تنفاه أهليته لذوق العسيلة وقده البند يعني بأن سبع سنين
واقضى كلام غيره أن المراهق غير المراهق وهو من لم يقارب البلوغ وانما لم يضبط بالتحيز
لأنه غير منظور إليه هنا لأن الجنون يحل مع عدم تمييزه فأيضا من شأنه أن يتأهل للوطه وهو
المراهق دون غيره ولما قلنا طفل لا يمكن جماعه أجماعاً من يمكن جماعه لأن التغير
الذي شرع التطيل من أجله حاصل بخلاف عكسه فأن دفع قيسه عليه (على المذهب فقه)
أي الانتشار وماسده وفي وجه قطع الجمهور بخلافه أنه يحصل التطيل بلا انتشار أو شلل
أو غيره لحصول صورة الوطء أحكامه وفي قول أنكره بعضهم يكفي الوطء في السكاح الفاسد
لأن اسم السكاح يتناول وفي وجه نقل الإمام أضافوا الأصحاب على خلافه أن الطفل الذي
لا يتأق منه الجماع يحل (ولو نكح) من يد الطفل (بشرط) ولها وموافقته هو أو عكسه في
حب العقد (أنه إذا لم يوطأ أو) أنه إذا لم يوطأ (بانت) منه (أو) أنه إذا لم يوطأ (فلا
نكاح) بينهما وضوء ذلك (بطل) النكاح لماعة الشرط فمن لم يقتضى العقد على ذلك حل خبر
لأن العقد المحلل والمحل له وعليه يعمل أيضاً ما وقع في الأنوار أنه يحرم على المحلل استدعاء الطفل
(وفي التطبيق قول) أنه لا يضر بشرطه كالتوكتيم بشرطه أن لا يتزوج عليها وإن هذا شرط
ثم خارج عن السكاح لا يتأق ذاته الموضوع هو لها فسدون العقد بخلاف شرط الطلاق
وتخرج بشرط ذلك أصحاره فلا يؤثر وإن وطأ قبل العقد عليه نعم بذكره إذا قل ما لوصرح

بعضه عدلين في اختل
شرط من ذلك لم يحصل به
التطيل لفساد النكاح
ومنه يعلم أن ما يقع في زمانه
من تعاطي ذلك والاحتفاء
بغير جماع لأن الغالب أو
الحق أن الذين يزوجون
أولادهم لا رادة ذلك أنما
هم السفلة المواطون على
ترك الصلوات وترك النكاح
المحرمات وإن تزويجهم
لا ولا دهم ذلك الغرض
لا مصالحة فيه الطفل بل هو
مفسدة أي مفسدة وكثير
ما يقع فيه أن الزوج لرأه
من غير أولياتها بأن تولد
وجلا أجنبي في ضفتها كما
(قوله لا يتناول) أي الفاسد
(قوله وعدم احتلاله) أي
النكاح (قوله بأن
استدخلت ماءه) أي ماء
الثاني وهو تصور يكون
الزوج الثاني ملقاً برجيا
قبل الوطء ثم وطئ بعده
أو ارتد ثم وطئ بعدهما مع
أن الردة قبل الدخول تغيز
الفرقة (قوله منه عادة) أي
من ذوات الطباع السليمة

(قوله لا تنفاه أهليته لذوق العسيلة) وقد يؤخذ عنه ما ذكرته في شرح الإرشاد أن اشتبه
طبعاً حل لا يقتضى الوضوء به ومن لا فلا وأما اقتضاء كلام غير البند يعني من أن المراهق غير المراهق وهو من لم يقارب
البلوغ فبعبه من عبارة المتن وغيره (قوله وقده) أي من يمكن جماعه (قوله دون غيره) أي ولو استقضى فيما يظهر من
عبارة قوله غير ما لم تقدم عن ج (قوله بجسمه) أي من يمكن جماعه (أي بأن كان ذكره صغيراً جداً) (قوله ردة بان هذا) أي
قوله بشرط أن لا يتزوج

فما به بقوله بل أكثر **فصل في نكاح الكافرة** (قوله اذ هو في النكاح) لا يخفى ان النكاح الذي في المتن الذي جعله الشارح متوقفا على عدم موافقه عليه السبكي كلامه هو النكاح بمعنى عدم العفة وحينئذ قد اعمد ملاقاته كلام الشيخ

(قوله اذ كل الزوجين به ابطال الخ) ولو لم يكن كما على ان لا يابطاها الا مرة فان شرطته الزوجة بطل النكاح وان شرطه الزوج فلا انتهى قال الزركشي ولو تزوجها على ان يحلها للزول في الاستدراك لا يردى فيه وجهان وزعم المسعودي بالعفة لانه لم يشترط العفة بل شرط مقتضى العقد شرح الروض انتهى سم على ج (قوله وان كذبها) غايه (قوله نقله عن الزا) اسمه أبو الفرج (قوله ولا رد ذلك على ماسر) أي في قوله الا ان يكذب في أصل النكاح الولي والزوج (قوله وكذا لو أنكر الطلاق) أي الخلل وبعبارة ج ولو أنكر الطلاق صدق وقوله وكذا لو أنكر الطلاق ٢١٥ عطف على قوله الا ان يكذب في

أصل النكاح (قوله مع ظن الزوج) أي الاول (قوله ولو كذبها) أي في التظليل (قوله لم يقبلها) أي دعواها وقوله فان كان قبل الدخول أي دخول الثاني ما عني الذي فيه به الشارح (قوله أو بعده لم يرتفع) أي العقد (قوله وأنكرتها) أي أو أنكرتها من أصلها ان لم يسبق منها اعتراف بالتظليل (قوله وزعم مونها) أي ادعى

فصل في نكاح من فبارق (قوله وقوبه) أي كثر والبسار وقوله لا ينكح من يملكها أي ولو بمعضا (قوله ولو مستودة) أي فيصرم عليه لتعاطيه عقد فاسد الان ولما هاجمنا من غير عقد (قوله أقوى من فرائض ملك العيين) أي فلا تناق

به ابطال يكون اضماله مكر وهائن عليه ويكره تزوج من ادعت تظليلها من امكانه ولم يقع صدقها في قلبه وان كذبها زوج عينته في النكاح أو الوطء ان صدقها في نفسه حتى لا يلزمه شيء الا ان يكذب في أصل النكاح الولي والزوج والشهود خلافا للزركشي والبقيني وان نقله عن الزا وغيرهم في التهنيد ولو كذبها الزوج والشهود حلت ولا رد ذلك على ماسر لانه انما منع عند تكذيب الثلاثة دون اثنين منهم وممراته يقبل اقرارها بالنكاح على صدقها وان كذبها الولي والشهود وكذا لو أنكر الطلاق ما لم يسل الاول كذبه وانما قبل قولها في التظليل من ظن الزوج كذبها الماسر ان العبرة في العقد بقول أو باهوائه لا بعبرة بالظن اذ لم يكن مستند شرعي ولو كذبها ثم رجع قبل فاقضى به الفصال وممراته امتى أقرت لها كم زوج معين لم يقبلها في فراقه الا بينة وفي الجواهر لو أنكرت ما قبل لم ترجع فان كان قبل الدخول يعني قبل العقد لم يرفع ولو اعترف الثاني بالاصابة وأنكرتها لم يرفع أيضا في المأوى لو غاب زوجته ثم رجع وزعم موتها حل لاختياره ان تزوج به بخلاف ما لو غابت زوجته واختار فرجعت وزعم موتها لم يرفع له ولعل الفرق لما عاهد فصدق بخلاف الاخت

فصل في نكاح من فبارق وقوبه (لا ينكح من يملكها) أو مستودة ومكتوبة (أو بملك بعضها) لتناقض أحكام الملك والنكاح اذ الملك لا يقتضي تزويج وطلاق والزوجة تقتضيهما ومنه التناقض ثبت الأقوى بدق القط الاضطرار ملك العيين أقوى لعدم ملكه بالنكاح شيئا بل ان يتنفع بشي خاص من فرائض النكاح أقوى من فرائض ملك العيين على ان الترجيح هناك بين عينين وهنأين وصفي عين فظهر الفرق وعملوا كملكته كما لو كنه لانه بعد ما بقي عليه درهم وكذا عملوا كفرعه والامة الموقوفة عليه أو الموصى له بخلافها كما لو كنه (ولو ملك) هو أو ملكته لافرقه لان تعلق السيد بالملكته أقوى منه بملك فرعه (زوجته أو بعضها) ملكا تاما (بطل نكاحه) ماسر انه اضمضوا انما لم تنفخ ابارة عين بشرائها لانه لا منافضة بين ملك العيين والمنفعة اما لو لم يتم كان اشترائها بشرط ان يسلها ثم فسخ فاته

ماسر من انه اذا نكح المرأة حرم عليه وطء اختها لامة لان النكاح أقوى (قوله وهنأين وصفي) أي ملكا ونكاح وقوله عين أي أمة (قوله وكذا عملوا كفرعه) الموصى قال سم في حاشيته ج قيد م والموصى ضرب عليه أي الى قوله والامة انتهى وفي كلام الروائي الجزم بمافي الاصل (قوله والموصى له) قال ج وما ذكر في الموصى له يفتنهما اثنين جعله على ما وصى له بخدمة أو منفعة تعلق التأييد لان هذه هي التي يقصد عدم همة تزوجها بالجربان قول بان يملكها بخلاف غيره فانها يتاها كساستا بفرقه فالوجه حل تزوجها اذ ارضى الوارث لانها ملكة ولا شبهة للموصى له في ملكة وقتها أو يمكن حل كلام الشارح عليه بان يقال أي بخلافها كلها لان الاضافة للفرقة تفيد العموم (قوله زوجته أو بعضها) ولو وقفت عليه زوجته أو وصى له بخدمتها فهل ينفع نكاحها كملك ملكته زوجته أولا فيه نظر والا قرب الاول لانها كالمالوكه خصوصا والوقف لا يتم الاجابة والوصية لا تغل الا به

للكلام السبكي غير ظاهر بل مورد هما واحد فم تعليل السبكي و هوهم ما فهموه والد الشارح فتأمل (قوله سواء أثبت
تسكما بذلك الخ) لا حاجة الى هذا التعميم هنا (قوله تنص فساد الدين في الاصل) قال الثناي سم يتأمل اه اقول لعل وحده

(قوله وكذا في عكسه) أي وهل يحل له الوطء أم لا فيه نظر والا قرب الاول فيما لو كان اختيار القلب بلغ لغيره الزوجية أما لو كان
اختار لها ولم يفتتح عليه الوطء لانه فيما اذا كان اختيارها قد ملكته وهو مجتمع عليه وطء سيده وفيما اذا كان لها يكون
موقوفاً لا يدري هل الزوجة باقية بقدر عدم غم العقد أو منتقضة بقدر غمها (قوله غلته أو بعضه ملكاً تاماً) مفهومة
على قياس مفهوم التقييد السابق انهم اتسكح من غلته ملكاً غير تام كان اشتريته بشرط اختيارها وحدها ونكحته ثم فصحت
الشراء فيكون نكاحاً صحيحاً فلا يرجع ٢١٦ اه سم على حج وقضية كلام المنصف الفساد وعليه في فرق بين طرور الملك

على النكاح فيشترط تمامه
فلا ينسخ النكاح بشرط
اختيار المشتري لكونه
دواماً بخلاف طرور النكاح
على الملك فيصطاحه فيبطل
النكاح لوجود الملك في
الجله وان كان مزرعاً لا (قوله
عبدانها وأبنائها) أي لانه
لا يلزم ما عاقبها اه ج
(قوله بان أوصى) رجل يحمل
بجمل أمه) فميتة انه لو
أوصى له بول ولد تلده مثلاً
صح تزويجه من الحر بلا
شرط ولعله غير مراد
وان المراد انه أوصى ببعض
أولاده صح تزويجهما من
الحر اذا اعتقت وولدت
مأ أوصى به فلأوصى بول
ولدت له صح تزويجهما من
الحر بعد ولادة الاول
لا قبله (قوله فاعتقها)
مفهومه انه لو أعتقها

يستمر نكاحه وكذا في عكسه الذي تضمنه قوله (ولا تسكح) المراد من غلته أو بعضه ملكاً تاماً
لتضاد أحكامها هنا أيضاً لانها تطلبه بالسفر لشرط لانه عبدها وهو يطالبها به لقرب لانها
زوجه وعند تقدير الجميع سقط الاصح كأمرو يخرج من غلته عبدانها وأبنائها فيصالحها نكاحه
على المعتد خلافاً لا يزرعه وليس كزوج الاب أمه انه لشبهة الاعاق هنا لا تم وبمجرد
استحقاق النفقة في مال الاب والابن لا نظره ومن ثم لو نكح الولد أمه أيسه جائز كأم (ولا
الحر) كله (أمه غيره) ويطلق بها على الاوجه كما هي به الوالد والدرجة الله تعالى حره ولدها رقيق
بان أوصى) رجل يحمل أمه دائماً فاعتقها الوارث كأمراً آخر الوصية بالنافع (الاب شرط أربعة)
بل أكثر أحدها (ان لا تكون تحته حره) وأمه (تصلح للاستفان) ولو كتابة لهن عن نكاح
الامة على الحره وهو مرسل لكنه اعتضد ولا منه التمسك بشرط بنص الآية وما قيل من
عدم الاحتياج لهذا الشرط للاستثناء عنه بقوله الآتي وان يخاف من زنا مردوداً لا تنقض كثيراً
من تحته صالحه لذلك وهو يخاف الزنا فتجيب لتصرح بحصوله من أحدهما على الآخر
وحيث قد لا يولي التعليل بان وجودها بلغ من استطاعة طولها المنافع بنص الآية والتقييد
بها بالمحصنات أي الحرات الزومات للقال بن ان المسلم اغتار بغيب حره مسلمة وخرج بالحر
كله العبد المبيض فله نكاح الامة لان اوراق ولده ليس بمبا (قيل ولا غير صالحه) للاستفان
لتعويص خيار أوهرم لهمم التي السابق ولا يمكنه الاستفان بطء ما دون الفرج وتضيغه
هذا كالجهر ومن زيادته عند جمع ولم يصرح في الروضة كل ان في الشرحين بشي وجمع
خلاف ذلك والمعتد ما في الكتاب (و) ثاني (ان يهر عن حره) ولو كتابة بان لم يفضل حمامه
أو مع فرعه الذي يلزمه اعاقفه مما لا يباع في الفطرة فيما يظهر ما في يهر مثلها وقد طلبته أولم
ترض الا زيادة عليه وان قلت نعم لو وجد حره وأم لم يرض سيدها الابا كتر من مهر تلك الحره
ولم ترض هذه الحره الاعمال به السيد لم يحل له الامة كما يؤخذ من النص اقتدرته على ان
ينسخ بصدقتها حره وقول بعض الشراح وان كان أكرم من مهر الحره لمحل نظر فانه مع منافاته

الموصى كان رجوعاً عن الوصية بالجل فليراجع في دفعه لو علق سيد الامة عنقها بتزويجها من زيد
فحل صح تزويجها من زيد من غير شرط لان الحره تدارن العقد أو تقيغه فلا تزاد أولادها لا تبعه المصحة م اه سم على
ج بل ينبغي انه لو علق اعتاقه على صفته توجد قبل امكان اجتماعه بعهاده مع تزويجها بالعدم امكان روق الولد الحاصل
حسه (قوله ما دون الفرج) أي كبطها (قوله نعم لو وجد حره وأم الخ) وفي نسخة وكان صدق الامة الذي لم يرض سيدها
بنكاحها الابا كتر من مهر الحره الموجودة ولم ترض الحره الاعمال به سيد الامة والوجه انه لا يجوز له نكاح الامة في هذه
الحالة لقد رتبته على ان ينسخ بصدقتها حره وان كان أكرم من مهر مثل الحره قاله الاذني اه وهذه هي الموافقة لما عزم به شيخنا
الزبدي على ان تلك النسخة لا تخول من تخالف فاصور المسئلة أولاً بأن مأسأه السيد كتر من مهر الحره والتقييد بذلك هو
عين ما ذكره عن بعض الشراح فلا وجه للتطرية فليتأمل (قوله الابا كتر من مهر تلك الحره) أي وهو مهر مثل الامة

التأمل انه كيف يقال فساد الدين في الأصل فمن ثمة ما يجوز ونحوه فان كان هذا امر اده بالامر بالتأهل فالجواب عنه ان
الزبور ونحوه لا يصح التمسك به لاسمائه حكم وموانع لا احكام وشرايع (قوله فالحسن لفضية الدين وحدها) أي في غير
(قوله ويحتمل ان يرجع فيه) معتد (قوله ولا يحل له ابتداء نكاحها) أي الامة ٢١٧ القصيرة (قوله ولعدم حصول

الصالحه هنالاثم) هذا
وجيه جدا (قوله ولم يرج
منه شيئا) أي ومع ذلك
المعتد مالى الكتاب كما
تقدم (قوله فلو قدر على
سوق عاتبة) أي غير
مترجى بل يريد تزويجا
أخذها مما يأتى في قوله
والمطلاهم ان غيبة الزوجة
الح (قوله ويجاوز الحد)
عطف تفسير (قوله
والمطلاهم الح) أي ما وقع
في كلامهم من ذلك وان لم
يتقدم في كلام المصنف
(قوله ولا يشكل الاول)
هو قوله ان غيبة الزوجة
(قوله ان يتأق ما فيها من
التفصيل) تأتي التسميل
في الاول متبعية جدا فلا
ينبغي العدول عنه وكذا
في الثاني وان اتجه الفرق
بينه وبين ما في قسم
المدقات اه سم على ح
وهو وجيه جدا (قوله ولا
الثاني) هو قوله أو المثل
(قوله لان المحجور عليه
الح) قال سم قد يقال
انما هو لا يصلح على الامتناع
نكاح الامة عليه وانما
يصلح لامتناع صرف
مهرها من اعيان أمواله
ونكاحها لا يتوقف على

لكلامهم بعدم قبولنا بالزيادة على مهر مثل الحرية ولا بعدم قبولنا في الامة لان المعتبر في مثلها
خسة لسيده وشرفه وقد يقتضي شرف السيد ان يكون المراد بصلاحيتهما هو رزاقا
فلا وجه عدم اعتبار ذلك (تعلم) للامتناع ثم يحتمل ان يكون المراد بصلاحيتهما هو رزاقا
باعتبار ميل طبعه ويحتمل ان يرجع فيه الى العرف فيمقتضيهما الصالحه فيمقتضيهما الطبع
غير عيب خيال ولا هرم ولا زلول ولا غيبة ولا عجز يرجع الثاني به يعلم ان ارباب احتمال الوطء ولو
توقفا ان القصيرة صالحة فتنتع الامة لتوقع شغافها وهو كذلك فيما يظهر ان أمن العنت زمن
توقع الشغاف بخلاف ما اذا لم يأمن فلا تنهوا ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت أمة نظرا لصلابة
الهناء وعمل بالاحتياط وبه يفرق بين هذا وعدم تطهرهم لحاق خبر النكاح وأيضا فانفس
يحتاط له ومن لم يطهرها باسبابه الخمسة الاثنية غير ما مع وجود المعنى فيه وزيادة (قوله أو
لا تصح) له كصغيرة ولعدم حصول الصالحة هنالاثم جرى في الزوجة في هذه على ما هنا وأطلق
الخلافا ثم ولم يرج منه شيئا (فلو قدر على) حرة (غائبة حلت) له (أمة ان لحقتها مشقة ظاهرة)
وهي كمال الامام ما ينسب مضملا في طلب الزوجة الى الاسراف ويجاوز الحد (في قصدها
أو نواف زنا) بالاعتبار الا ان (مدته) أي مدة قصدها والالم يحل له وزمه السفر لانه ان أمكن
انتقالها معه لبلده كماله ان ركضه والامكان لعدم لان تكليفه التعرّب اعظم مشقة ولا يلزمه
قبول هبة مهر أو أمة لثمة والمطلاهم ان غيبة الزوجة أو المال يبيع نكاح الامة صحيح ولا يشكل
الاول بما تقررين قدر على من يتزوجها بالسفر إليها وأنه ينبغي أن يتأق ما فيها من التفصيل
هنا ولا الثاني بذلك التفصيل ولأجسام في قسم المدقات من الفرق بين المرتين ودونهما
لا مكان الفرق بان الطمع في حصول حرة لم يألفها يخفف العنت وبان الاحتياط هنا أكثر
خشية من الوقوع في الزنا وما في الوسيط من ان قللس نكاح الامة بحول كماله ابن زغبة
على من لم يجبر عليه قال لان المحجور عليه منهم في دعواه خوف الزنا لاجل الغرام ما يؤخذ
منه ان جعل ذلك بالنسبة لظواهر ما في الباطن فقل له لغيره (ولو وجد حرة) رضى (عجز)
ولم يجد المهر وهو يتوقع القدرة عليه عند المحل (أو يدون مهر مثل) هو ويجده (فلا يصح حل
أمة) واحدة (في الاول) لانه قد لا يجد حرة فقصير ذمته مستغلة والثاني لا القدرة على
نكاح حرة وانما وجب شراءه بغير ذلك كما مر في التيم لان الغالب في المنة كونه
نافيا بقدر على منه من غير كبير مشقة بخلاف المهر وايضا فهو يحتاج مع ذلك كلنا أخرى
كنفقة وكسوة والنرضه ان مهر فلا يجمع عليه بين ذلك كله ولا يكف بيع ما سبق في
القطرة كما علم بحسب ما اقتضته عبارة الزوجة فيما يحتمل على ما يحتاجه للخدمة فم يظهر في
نحو مسكن أو نادم نفيس تمكن من بيعه وقصيل مسكن أو نادم لا فهو مهر حرة أنه يلزمه
أخذ اعمام هنالك (دون الثانية) لان العادة حرت بالسماحة في المهر فلا منة بخلاف
السماحة بأكمله لانه لم يستمتع (زوجه) به بغير المثل ولا قطر كما اقتضاه كلامهم الى نها قد
تنزلها باسقاطه ان وطئ لثمة التي لا تحتمل حيث تدور الثاني لا ما فيه من المنة ورد بحسب

٢٨ به خا ذلك بل هو مكن يحرف ذمته (قوله بتطهر ذلك) أي المؤجل (قوله وما اقتضته عبارة الزوجة فيها) أي
القطرة (قوله انه يلزمه) أي البيع (قوله دون الثانية) أي فلا فصل الامة (قوله مع زوجه) حرة ثانية حل الامة والصغير
المهر المثل (قوله له بغير المثل) عبارة ح له بالوطء هو أوضح (قوله والثاني) أي فصل الامة

الامر ائيلة التي الكلام فيها الامر ائيلة فسا في ان النظر لتسها (قوله وقيل انها مخصصة) يعني ناضجة له معش دون البعض لا للجميع الذي هو مراد الاصح كما لا يخفى لا سعة لارادة التخصيص هذا حقيقة الذي هو قصر العام على بعض افراده فمعين ما ذكرتم من ارادة التسع به الذي هو وضع الحكم الشرعي بطلب اذهو المتحقق لها كالا يخفى على المتأمل وحينئذ فلا

(قوله بلحد أو المذاب) عبر بولوا على ان المسود جوار في المسلمين وهو الزاج من حديق الدنيا لا يصب في الاخرة (قوله كافى البصر عومه) أى الخوف (قوله نظر الاول) هو قوله ولا سعة لارادة المحبوب (قوله ومنه) أى فى المحبوب (قوله فى ذلك العنين) وفى نسخة حيث آمن الوقوف فى الزنا اه اقول هذا التفسير السليم فلا حجة لكرمه للمحبوب بينهم ذكره شيخنا الزيدى مع النسخ حيث ٢٤٨ قال بخلاف النسخ والعنين فانه يجوز له ان يتكاح الامه بشرطه وهى واضحة

للتسوية فيما بين النسخ والعنين والسليم (قوله بان الوجة) جواز مقتد (قوله ورحله وقرنه) أى ومقبيرة كما قدمه (قوله صلصلة للاستمتاع) أى باعتبار المهر فى النظر لفساد الناس (قوله وحينئذ فلا خوف) فى ج اسقاط قوله وحينئذ وهو أولى (قوله ويجوز بزه) أى أى على البذل من شروط اه سم على ج (قوله ولم يصرح الشيخان فى الحر الكافى الخ) أى اما السيد فلا يشترط فى نكاحه للامة نى الا اسلامها ان كان مسلما فخرج به وقع السؤال فى الدرس مما لو قلتم تنص السيد ان دخلت الدار فانت حرة به شهر ثم انه تزوج امة قبل دخوله الدار بشهره أيام ملائح يصح نكاحه لا مؤتيق

(و) ثالثها (ان يخاف) ولو خصا (زنا) بان يترقبه لا على وجه التدوير بان تغلب شهوة تقواه بخلاف من غلبت تقواه أو مروءته المانعة منه أو اعتدلا ذلك فتولاه فبالى ذلك لمن شئى العنت حكم أى الزنا أو له الشقة الشديدة حتى به الزنا لا مسيها بلحد أو المذاب والمراهى عندنا كافى البصر عومه بلونافه من امة صبيها تقوة فيه الهالم فصل له سواء وجد الطول أم لا وقول بعضهم اذا كان واجدا له رد الشيخان لوجه ترك التعيد بوجوده لانه يقتضى جواز نكاحها عند فقد الطول ففوت اعتبار عموم العنت مع ان وجود الطول كافى فى التمتع من نكاحها ولا اعتبار بمسقة لانه له عليه البطالة واطالة الفكر ولم يكن ابتلى به وزال عنه ولا سعة لارادة المحبوب دون مقدمته منه لم يقل له الامه مطلقا كما قاله جمع متقدمون نظرا لاول خلافا لروايتي ومن تبعه ومنه فى ذلك العنين وقول ابن عبد السلام يبنى جوارزه المصح مطلقا لا تنفصا فحذروا قول الولد خطأ فاحش لما قلته لخص الامة وهو من العنت ولا يمتنع ما ذكره المصنف فانه لا يلحقه الولد مع ذلك لا يترك الامة قطعاً ولا تنظر الى طرد الولد ووقع الحمل فى المستقبل كالانظر الى طرد البسار فى حق ناكم الامة وبنكاح الامة الصغيرة والائيسة وبما اذا كان الولد يفتق عقب الولادة أو هو يفتق كالمولودكم بطرية ابنه وأطلق القاضي ان المحزون بالنون لا يزوج امة واعترضه بعض الشراح بان الوجة جوارزه اذا عسر ونيف عليه العنت ويمنع على من تورث فيه شرط نكاح الامة ان ينكح امة غير سالحة كصغيرة لا توطن وتقام قرنه لا لايام من به العنت (قال) كل من ماله لا يقدر به على حرة (وامكنه قسر) بشرط اصلاحه للاستمتاع به بان قدر عليها من مثلهما فاصلا مما هو وحينئذ (فلا خوف) عليه من الزنا فلا تحمل له الامة (فى الاصح) لانه العنت به فلا حاجة لارادته وقوله والثانى تحمل له لانها دون الحرية وعلم مما تقر بان اختلاف فى نكاح الامة لانخوف لقطع انتفاعه (و) رابعها (اسلامها) ويجوز له فلا يصح لمسلم نكاح امة كتابية لقوله تعالى من قياتكم المؤمنات ولا جتماع تنص الكفر والارق بل امة مسلمة ولو عولكة لكان (و) عول حرة وعبدة كتابيين امة كتابية على الصحيح) لتكافؤهما فى الدين والمناى النكح كما لا يتركهما الحر للمسلم ولم يصرح الشيخان فى الحر الكافى بالشرط خوف العنت وقدر طول الحرية ولذى فومه السبك وغيره اشترطها كالمسلم لانهم جعلوه مثله الا فى نكاح الامة الكتابية وهذا هو الاول وجه خلافا للثاني حيث ذهب الى ان الشرط انما اعتبر فى حق

ظاهر الم لا لامر فى نفس الامر فيه نظر والجواب عنه الظاهر انه ان استعمل فيه وقت النكاح الشرط المؤمن المعتبرة فى نكاح الحر الامة بان لم يكن تحتها سالحة لوط عونا فى الزنا صاع نكاحها والا فلا كالزوجة من غير عورت زوجها ثم بات حياته ويكن تزوج امة مؤمنة ظاهراً بته فانت حياته ولكن أعققت فى مرض موته امة فتزوجت بحرف مات السيد ولم يخرج من الثلث ولم يجر الورثة فانه يتبين بطلان النكاح فى الجميع (قوله الا فى نكاح الامة) أى ظن الا نكاح للمسلم ونكاح الكتابي

يتوجه قول الشارح في هذا الباب ج ولا دلالة فيه الخ (قوله أول المنتقلين منهم) فلا الشهاب سم أي فاعتبار الأول لان
 الغالب تبعية ابنائه ولا احتراز عن دخول ما عدا الأول مثلا قبل النسخ والتفسير فلا اعتبار بمفهوم الحاصل ان شرط
 (قوله كسكاح الكافي الكافية) أي فانه يحل (قوله وصورة المستله) أي قول المفسر يحل لمعرو عبد الخ (قوله ومما يشترط)
 مراده من ما أشار إليه بقوله بل أكثر (قوله ولا موصى له بمحدثها) أي أي دألي ما تقدم عن ج (قوله ينقد مصنفنا) وهو
 الرجوع وتقول سم عن أ شارح على منعه افرار ولا انعقاد حرا كلوصم عليه ٢١٩ ثم قررنا ما ذكره هنا بما

المؤمنين الاحرار في الرخصة ونكاح الحر المجوسي والوثني الامة المجوسية او الوثنية كسكاح
 الكافي الكافية وصورة المستله كما قاله الشارح التحيز اذا طلبوا من ضابطنا ذلك والافتكاح
 الكفار محكوم بخصه (لا لمسلم في الشهور) لان مدوك المص فيها كقرها فاستوى فيها المسلم
 الحر والثن كالزمن في الثاني في نكاحه ما نسوي به في الرق ومما يشترط ان لا تكون موقوفة
 عليه ولا موصى له بمحدثها أو ولده (ومن يضاهي رق كرقية) فلا
 ينكحها الحر الا بالشرط السابقة لان ارقاق بعض الولد محضو وأيضا ومن ثم لو قدر على
 مبعوضة وامة لم يحل له الامة كما رجحه الركني وغيره بناء على ان ولد المبعوضة ينقد مبعوضا
 وهو الراجح أيضا (ولو نكح حرامه بشرطه ثم أيسر أو نكح حرة ثم نفخ الامة) أي نكاحه هلاله
 يقتضي في الدوام لقوته بوقوع العقد معهما لا يقتضي الابتداء من ثم لم يتأثر أيضا بطروا وم
 وعدة ثم طرور في كناية زوجة حرم مسلم يقطع نكاحها لان الرق أقوى تأثيرا من غيره
 (ولو جمع من أي حر (لا فصل له أمة) أمستين بطلنا طمأ أو (حرة وامة بعدد) وقدم الحرة
 كزوجتك بنتي وأمتي بكذا أو يكون وكذا فلا يمسأ أو وليا في واحد أو كليا في لا آخر قبلهما
 (بطلت الامة) فطما لان شرط نكاحها فاقدر القدرة على الحرة لم يلزم قدم الحرة فانه على
 الخلاف (لا الحرة في الظاهر) فخرقة المصقة وفارق نكاح الاختير بعدم المرح فيه وهذا
 الحرة أقوى والثاني بطل الحرة أيضا فإرا من تبعض العقد أمامن فيه رفق فصم جمعا
 الان تكون الامة كناية وهو مسلم وأما بعدن كزوجتك بنتي بألف وأمتي بجاءة قبل
 البنت ثم الامة فانه يصح في الحرة فطما وفي هذه لقدم الامة ليجابا وقبول وهي فعل له مع
 نكاحهما لاهل قبل الحرة الا بعد نكاح الامة ولو فصل في الأعياب وجمع في القبول
 أو عكس فكذلك علم مما تقرر ان التقييد بمن لا تحل له لان الظاهر انما يأتي فيه ويجوز ان
 يقال خرج بمن لا تحل له من فعله وفيه تفصيل وهو انه ان كان حراما في الحرة فقط أو عبدا أو
 مبعوضا مع فيما والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يرد ولو نكح أمة فاسد افاك المصح في كون
 ولده ارقيا مالم يشترط في أحدها معاقبته بفسقة تعلق لا مطلقا كما أخذه والده رحمه الله في
 فتاوى يعرف بمقرر انه ان ولد النكاح حريقا لمالكه او لو كان زوجها الحر ميا وكذا لو حصل
 من شبهة لا تقتضي حرية الولد أو من زنا ولو تزوج بام ولد الغير فولده منها كالأوم ولو ظن ان ولد

لا يسه اه وينبغي اهلو
 وجد مبعوضتين حرة
 احدهما أكثر من حرة
 الاخرى وجب تقدم من
 كثرت حريتها (قوله ومن ثم
 لم يتأثر) أي ومن أجل انه
 يشترط في الدوام الخو ضعير
 يتأثر راجع لنكاح (قوله
 يقطع نكاحها) شامل لما
 لو كان زوجها ممن تحل له
 الامة لانها صارت أمة
 كناية وهو مسلم (قوله وقدم
 الحرة) أي وانما قال سم
 على ج لم يتعرض لغيره
 ويحتمل انه كافي لفريق
 المصقة في البيع ليعبري
 فيه ما قبل ثم اه أي
 والمفصنة العمة فيما قبل
 العمة منها وما ذكره هو
 معنى قول الشارح الا في
 أمالوم يقدم الحرة الخ
 (قوله بطلت الامة) نظايره
 وان لم تكن الحرة صالحة
 وقياس ما من جواز
 نكاح الامة على غير الصالحة

عمة نكاحها ما ناحت كانت الحرة غير صالحة فليراجع ويؤيده ما يأتي للشارح في نكاح المشرک من اهلو أسلم على حرة غير
 صالحة وامة لم تدفع الامة لان الحرة غير الصالحة كالعدم (قوله فانه على خلاف) والراجح منه الصحة في الحرة دون الامة
 (قوله وفي هذه) أي فبالو كن بصدقين (قوله أو عكس فكذلك) أي صح نكاح الحرة دون الامة (قوله مالم يشترط في
 أحدهما) أي في النكاح الفاسد والصح (قوله بصفة تعلق) أي بان قال ان أنت منك ولد فهو حر فاشترط كان حرا لتعلق
 (قوله لا مطلقا) أي لم يزوجها بشرط في حلب العقد ان يكون أولادها حرا الرائي الشرط وانفقوا ارقا فومن ثم لم تنكح
 الا حرة وجدتها بشرط الامة (قوله ولو كان زوجها الحر) أي بل أو كان هاشما أو عطليا كما تقدم (قوله فولده منها
 كالا) أي فينفرد فيقول متى بعوت السيد ولا يشك الا بشرط الامة (قوله ولو ظن الخ) أي وانما قبل ذلك منه اذا كان
 مما يجزى على منه ذلك

الحل دخول الاول بشرطه فينا عطقا أو احتمالا في الاسرائيلية وتبعية من بينهما أي المتكوفة وبينه أي أبي المتكوفة المذكورة أو جعل الحال فيه ولو في غير الاسرائيلية فلما حصل ان الشرط عدم عدم التبعية فثبت أن أم (قوله وان لم ينتقل أحد منهم) أي غيره كافى النسخ (قوله اختيارا) كذا في النسخ باعتبار معنى نسخة اختيارا بالجمع وهي الاصوب وعليها (قوله يكون حرا كان كذلك) أي حرا الشبهة (قوله في حل نكاح الكافرة) (قوله وتوابه) كحكم ثمود المصري وعكسه وجوب الفسول على الكافرة ٢٢٠ (قوله وضوها) أي كعابد الشمس والقمر (قوله مخاطبون بفروع الشريعة)

المستولدة يكون حرا كان كذلك كافي الاوار وتزومه القيمة لاسد
 (فصل) في حل نكاح الكافرة وتوابه يحرم على مسلم وكذا وثني ويجوز وضوها
 كإباحة السبي بناء على أنهم مخاطبون بفروع الشريعة وقول الشيخ ان ظاهر كلامهم عدم
 منعهم من ذلك سواء وقع حكم عليه الفسخ وهو ظاهر بناء على الاصح من جهة أنكمهم فقد
 قالوا لو كان تحت مجوسية أو وثنية وتختلف عن الاسلام قبل الدخول أنفرت الفقرة أو بعده
 فلا ان يصير على ذلك ان قضاء العدة غير ملاك لكلام السبي كآفاده والقرحة الله
 تعالى اذ هو في الحرير وهذا في عدم منعهم لوضوفا بضمهم وزير افرو البينا مالو طلب نحو
 المجوس مناذك في الابتداء لم يجه (نكاح من لا كتابها كوثنية) أي عابدة وثني أي صنم
 وقيل الوثني غير المصور والمصور الصنم (وجوسية) اذ لا كتاب يبيد قومها الا ان ولم يتقنه
 من قبل فقتلوا وطروها بكت الين لقوله تعالى ولا تكلموا المشركين حتى يؤمن خرجت
 الكتابة ما ياتي فيبقى من عداها على هو ومثل فهو المجوسية عابدة شمس وقر وقول المصنف
 وجوسية عطف على من لا كتاب لها اعلى وثنية فان يقتضى ان لا كتابها اصلا مع انه
 خلاف المشهور وان لم كتابا ينسب اليه زرادشت فليدفع ويرفع (وتعمل كتابية) لمسلم وكذا
 وكذا اغيرهما في ما رتقوله تعالى والمحسنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلك أي حل لكم
 نعم الاصح حرمنا عليه عليه الصلوات والسلام نكحها لا تشر بلوغكوا بالمعنى الفقهية وسلم كان
 بطا صفيه ورخصة قبل اسلامه لعل الزكوى وكلام أهل السير مخالف ذلك (لكين بكرة)
 لمسلم ان لم يرضى العت فيما يظهر كتابية (حرية) ولو لم يرضى في دارهم كما ياتي في الآثار ولاها
 اذ ليسيت حاملانها لاتصدق ان جلهما من مسلم ولان في الاقامة بلو الحرب بتكثير سوادهم
 ومن ثم كرهت مسألة مقبلة ثم كاصرح به في الام (وكذا) تكراه (ذمية على العجم)
 لتلاقتهم خروا عليه البها أو ولده وان كان الله الب حبل النساء في دين أزواجهم
 واثارهم على الاباء والامهات نعم الكراهة فيها أخف منها في الحريسة والثاني لا تكراه
 ولان الاستغناء عن اهل الكافرة جذية بذلك والوجه كإباحة الزكوى تدب نكاحها
 اذ ارجى اسلامها كاقوع لثمان رضى الله عنه انه نكح ضرائه كنية فاحسنت وحسن
 اسلامها لمحل كراهة الذمية كآفاه الزكوى اذ لو جرد مسألة والا فلا كراهة (والكتابية
 يهودية أو نصرانية) لقوله تعالى ان تقولوا انما نزل العكتاب على طائفتين من قبلنا
 (الامشك بئلا بور وغيره) كعصف شيت واديس واربهم صلى الله عليهم وعلى بينا وسلم
 فاعتزل هو وان امر بالجلد به سواء أثبت عسكها بذلك بقوله اأم بالثواتر أم بشهادة عدلين
 أسلم لاه أو حيا لهم معانها لا القتلها ولكن نكاحها وموانظ لا كما ما وشرائع فرق
 القتال بين الكتابية وغيره لكان فيها تعص الكفر في الحال وغيره فاقب مع ذلك تنص فساد

معتمد (قوله قول الشيخ
 الخ) أي في غير شرح
 منبه (قوله اذهو) أي
 كلام السبك وقوله وهذا
 أي كلام الشيخ (قوله
 وجوسية) وهي عابدة
 النار (قوله المزرادشت)
 قال ابن اقرس في حاشية
 الشيخان زرادشت هو
 الذي تدعى المجوس بنونه
 وكذلك الموزيخون بنبطه
 السلطان حمد الدين في
 تاريخه زرادشت بفتح
 الزاي المقسوفة وبالراء
 المهملة بعدها ألف ثم قال
 مضموه مهملة وسكون
 الشين الهجاء ثم تامة شاة
 فوقه هو صاحب كتاب
 المجوس ورجف نغ
 السارج بغير هذا الضبط
 ولعله من تغير في النسخ
 (قوله وكذا غيرهما) أي
 من وثني ومجوس (قوله
 على ما رتقوا) أي من انهم
 مخاطبون الخ) قوله وكلام
 أهل السير الخ) معتمد
 (قوله يخالف ذلك) أي ظم
 بطاها لاه الامد الاسلام
 (قوله ان لم يرضى العت)
 أي وان لم يجد مسلمة (قوله

أو ولده) أي أو بنت ولده (قوله تدب نكاحها) أي الذمية ونظر ان مثلها الحريسة (قوله وعمل
 كراهة الذمية الخ) نصيبه ان الحريسة نائمة على الكراهة وان لم يجد مسلمة أيضا (قوله لاه أو حيا لهم معانها) أي فشرها
 دون شرفها أو حيا فقاموا معانها (قوله بان فيها) أي الكتابية

يل قول الشارح الا في قول الشارح ويشترط في كماله في ومنها يعلم وجوب النسبة على من اعتقلت اختار بالاولى
(قوله لو فوراً) هو غاي في الاجبار وهو احدى وجهين فيه والثاني انه لا يجبرها الا اذا طالت زمن الجنابة (قوله ما لم تكفرهم
اليهود والنصارى) أي على التوزع (قوله فان أبي فكافر أيضاً كاجتهه الاخرى) عبارة ٢٢١ الاخرى عقب قول المصنف

تسلم ان ذنبا هذا
الكلام يقتضي انه ان لم
يسلم قتله كما تريد الوجه
أن يكون حاله كما قبل
الانتقال حتى لو كان له
امان لم يتغير حكمه بذلك
وان كان حراً بيلا اماناً له
قتل الا ان يسلم وهذا واضح
اه (قوله ولو قال لنز وجته
بأكفرة الخ) هذا الفرع

(قوله ومعنى امر) أي
بالعريه (قوله بان عرف
انها الخ) أي اماناً لتوازرو
بشهادة عدلين أسلموا ولا
يكني قول المتأقدين
انها اسرائيلية قياساً على
ما يأتي تريباً (قوله فلا ظهر
حله الخ) قضية اقتضاه
هنا على المسلم والكفاي
وذكره غيرهما فحين
تحل له الكفاية في قوله
السابق وغيرهما انه
لا يشترط حل نكاح المحرمي
والوثني وضوهما الكفاية
اعتبار الشروط وهو
غير مراد (قوله انه سلم
بالتوازي) أي لو لم نكتار
(قوله وانما قبل ذلك) أي
دعوى الكفار ان أول آياته
دخل قبل النسخ (قوله

الدين في الاصل (فان لم تكن الكفاية) أي لم ينفق كونها (اسرائيلية) أي من نسل اسرائيل
وهو يعقوب صلى الله عليه وسلم ومعنى اسرائيل ائمة ان عرف انها غير
اسرائيلية أو شئت اهي اسرائيلية أو غيرها (فالاظهر حلها) سلم أو الكفاي (ان علم) بالتوازي
أو شهادة عدلين لا بقول المتأقدين على المعتمد وانما قبل ذلك بالنسبة للجزية فقليلاً لحسن الدماء
(دخول قومها) أي أول آياته (في ذلك الدين) أي دين موسى أو عيسى صلى الله عليه وسلم
(قبل نسخه وتغيره) أو قبل نسخه وبعد تغيره واجتنبوا المحرف بقينا لتسليمهم به حين كان
حقاً فالمل لفضية الدين وحدها ومن ثم سمى على الله عليه وسلم هرقل وأصحابه أهل كتاب في
كتابه اليمع انهم ليسوا اسرائيليين (وقيل يكني) دخولهم بعد تغيره وان لم يجتنبوا المحرف
اذا كان (قبل نسخه) لان الصلابة رضى الله عنهم تزوجوا منهم ولم يجتنبوا وأدفع المنع لطلان
فضيلة الدين بتغيره وخرج بعلم ما لشك هل دخلا قبل التغير أو بعده أو قبل النسخ أو
بعده فلا نحل منّا كتحتم ولا نبشهم أخذنا بالاحوط وقبل ذلك الذي ذكره كرهنا ما لو
دخلا بعد التغير ولم يجتنبوا ولو أخذنا لا أو بعد النسخ كن تهوداً وتصر بعد بعثته نبينا صلى
الله عليه وسلم أو تهوداً بعد بعثته عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم أو تأسلموا لشرعية موسى صلى الله عليه
وسلم وقيل انها خصصة لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم ولا دلالة فيه لا لحالها
النسخ أيضاً لا يشترط في نسخ الشريعة ما قبلها ارفع جميع أحكامها وقول السبكي ينبغي
الحل عن علم دخول أول أصولهم وشك هل هو قبل نسخ أو تخرى أو بعدهما قالوا لا فاقام
كتاب اليوم لا يعلم انه اسرائيلي الا لا يحتل فيه ذلك فيؤدي الى عدم حل ذباغ أحد منهم اليوم
ولا مانع كتحتم بل ولا في زمن الصلابة كني قرظاً والتضيق وقبضاً وطلب متى بالشام منهم
من الذباغ فابت لا ندهم على ذبيحتهم دليل شرعي ومنهم قبي محسوب لقنوى بعضهم ولا
بأس بالنسخ وأما القنوى به فبطل واستثناء على من أقر به اه ملخص ضعيف مراد ما
الاسرائيلية بقينا بالتوازي أو بقوله عدلين لا المتأقدين كافر فقل مطلقاً التبرق نسبها ما لم
يتيقن دخول أول آياته في ذلك الدين بعد بعثته تنسخه لسقوط فضيلته بنسخه وهي بعثته
عيسى أو نبينا صلى الله عليه وسلم لا بعثته من بين موسى وعيسى لانهم كلهم أرسلوا بالتوراة
والزبور وقدموا حكمهم ومواعظ ولا يؤثر في حكمهم هنا بالحرف قبل النسخ لما ذكره في قول الشارح
اما بعد النسخ بعثته نبينا عليه أفضل الصلوة والسلام فلا تغارق فيه الاسرائيلية غير ما نفهم
ان الاسرائيلية ليهود أول آياته بعد بعثته عيسى قبل منّا كتحتم وليس كذلك والمراد بأول آياته
أول جد يمكن انتسابه لا لتطرين بعدهم بعلم ما يماي من حرمه المتولدة بين من نحل وبين من
لا نحل ان المراد بقوله هنا في الاسرائيلية وغيرها أول آياته أي أول المتكلمين منهم وأنه يكني
في شعرهما دخول واحد من آياته بعد النسخ والتغير على ما حروا لم يقتل أحد منهم لانها
حينئذ صارت متولدة بين من نحل وتصرم وظاهره ان يكني هنا بعض آياته من جهة الام نظير

فالحل لفضية الدين) أي حل نكاحها (قوله الذي كره) أي المصنف في قوله قبل نسخه وقوله وذكرناه أي في قوله أو قبل
نسخه وبعد تغيره وقوله ما لو دخلوا بعد التغير أي ملا تحل (قوله ولا دلالة فيه) أي في قوله تعالى ولا حل لكم
ولا يؤثر في حكمهم هنا) أي في قوله أما الاسرائيلية بقينا (قوله يعلم ما يماي من حرمه المتولدة الخ) وفي نسخ بعد قوله ولا تطرين
بعده وظاهره ان يكني الخ وهي الاولى

من قارو القفال ومبارته اذا قل الامر اعمى كفرة فان لراد شغلها لم ينم منه وان لم يكن على وجه الشتم ونوى فراها منه لانها كفرة ماتت منه انتهت وتطرف الامرى **باب نكاح الميرك** (قوله) وقد يستعمل معه كالقفر (الخ) لعل المراد انه حيث اطلق الميرك شغل الكفى كافى العدة اما شمول الكفى عند اطلاقه لقبر الكفى فلا يفتى بمدد (قوله) مع أبى الطفل (قوله) لا شتر اكهما) أى الكافية ٢٢٢ والسلة (قوله) جزم بمدد اشتراطية الاولى) أى الكافية (قوله) يحمل على نفى

ذلك) أى الاختيار بان
أكرهها على الفسل كما
يؤخذ من قول ج ولا
يشترط في مكرهه على
غسلها الضرورة مع عدم
مباشرتها للفسل (قوله)
فلا ينافى ما تقرر) أى من
انها اذا اغتسلت مختارة
لا بد من نيتها (قوله) فلا
يجبرها على وضوء الفسل
(الخ) سئل السلامة ج
عما اذا امتنع الزوج
من تمكين الزوج لتشمته
وسكتة أو سألته هل
تكون ناشئة أم لا فأجاب
بقوله لا تكون ناشئة
بذلك ومنه كل ما يجبر
المرأة عليه يجبر هو على
إزالته أخذنا مما فى البيان
ان سئل ما ينادى به
الانسان فجب على الزوج
إزالته اه أى حيث
تأذى بذلك تأذيا لا يحتمل
عادة ويصل ذلك بشرائ
الاحوال من جبران
الرجل المذكور أو من
هو معاشره ويؤخذ
من ذلك جواب حادثة

ماتاق تيم (والكافية المنكوحه) الاسرية وغيرها (كسلة) مسكوحه (في نفقة) وكسوة
وسكن (وقسم وطلاق) وغيرها ما عدا نحو التوارث والحديثه فاشترى كهما في الزوجية
المنقضية لذلك (وتجبر) كلفه مسلمة أى له اجبارها (على غسل حيض ونفاس) عقب
الانقطاع لتوق الحبل للوطه عليه وقضيت ان الحنفى لا يجبرها لكن الاوجه انه ذلك لانه
استباح عند قضائه انه كالجنابة فان أبى غسلها واشترط نيتها اذا اغتسلت اختيارا كغسل
الجنونه والمتعة استباحه التمتع وان خالف في الجموع في موضع فجزم بعدم اشتراط نية
الاولى للضرورة كما مر مبسوطا في الطهارة بقول الشيخ ويقتصر عدم النية للضرورة كافي
السلة الجنونه يحمل على نفى ذلك منها فلا ينافى ما تقرر (وكذا اجنبية) أى غسلها ولو فوروا وان
لم تكن مكافئة (وزك) كل خنزير (وشرب) بما لا يسكر وان اعتقد حله وضوءه يصل فيه وإزالة
وسخ وشعر ولو بغضاب ونظروا كل منفر عن كمال التمتع (في الاظهر) لما في مخالفة كل ما ذكر
من الاستدلال والثاني لا اجبالا لانه لا يمنع الاحتجاج واستثنائه بعضهم بمشامخا وروية
ومضرة ومن عدة شبهة أو احرام فلا يجبرها على وضوء الفسل اذا تمتع فيه غير ظاهر والوجه
الاخذ بمعوم كلامهم اذ دوام الجنابة يوجب قنار في البدن فيشوش عليه التمتع ولو بالنظر
(وتجبر) وسلة على غسل ما نجس من اعضائها) أو نفى من بدنها ولو بصغروته فيما يظهر
لتوقف كمال التمتع على ذلك وغسل نجاسة ملبوس ظهر بها أو لونها على عدم لبس نجس أو
ذيرع كربه وخروج ولو لم يصب أو كنيسة ويحرم عليه الاحتجاج بضوء منبسط أو اذا لم يصبه
تقصيه بآمنه الا ذرى وفي قدر ما يجبرها على الفسل من نفق أو كل خنزير وجهان أو وجهها
سما كولو غوغ وكل زوج فيبذل كبر السيد فاقهم بالاولى وليس له اجبار أمته الجنسية أو
الوثنية على الاسلام لان الرق أفاها الامان من القتل (وتحرم متولدة من نفى) أو مجموعى
(وكتابية) جزم لان الانتساب الى الاب وهو لا يحمل مناته (وكذا عكسه) فحرم متولدة من
كتابى ونحو وثنية (في الاظهر) تنقلب الفحرم والثاني تحمل لان انتساب الاب وحمل ما ذكرنا لم
ينلج وتقتاردين الكفاية منهما كما يحكمه عن النص وأقره لان فيها شعبة من كل منهما غير أنا
غلينا الفحرم ما دامت تابعة لاحد أو بما فاذا بلغت واسقطت أو اختارت دين الكفاية قومت
تلك الشبهة لكن جزم الرافى في موضع آخر بغير موهو وأوجه (وان خالف السامرة اليهود)
وهم طائفة منهم أسلمهم السامرى عابد الفحل (والصابئون) من صبا ان رجوع (النصارى) وهم
طائفة منهم (في أهل دينهم) ولو احتملا كل من ضوا الصانع أو عبدوا كوكبا (حومن) كلاردين
نغرو جسم من ملهم الضور أى القدماء لا (قوله) بان لم يصافقهم في ذلك بان واقرهم

وقع السؤال عنها وهي ان جلا ظهر بيده البلوك المعروف وهو انه اذا عبر طيبان انه مما يمدى ولم يمتد
بذلك لكن ينادى به ناديا لا يحتمل عادة بلام زنه مع ذلك على عدم تعلقى ما يضاف به فلا نصير ناشئة بامتثالها وان لم يجبر
الطيبان المذكور ان يبادر كل من ملازم على الخلقة بحيث لم يسبق دينه من العفونات ما تاذى به ولا عبرة بغير دفعه بل يجب
عليها تمكينه ومثل ذلك في هذا التفصيل القروح السالة وضوهم من كل ما لا يثبت اندا ولا يعمل قوله في ذلك بل يشهد
من يعرف حاله لكثرة عشرته (قوله) فيشوش عليه التمتع) أى لو كان التمتع بعد انقضاء العدة وزوال الاحرام (قوله) ولو مضى
فيه) أى وان لم يظهر للجنابة أثر من لون أو غيره (قوله) وتقتاردين الكفاية) حطفي على جملته لم يبلغ

أو المحزون) كاشعظ من النعم لفظاً أو عسفه مخرضة قوله إلا قوماً في الترتيب الخ والحكم هكذا اعتقوله عن الغوي
 (قوله فان اعتقدوا فساد الخ) عبارة الصفه ثم ان اعتقدوا فساد الخسار ائلا فلا تقرر (قوله وكانت بحيث فصل له الآن)
 لا يستفي عنه بقوله هو زائل عند الاسلام كانه الشهاب سم عن شيخه الشهاب البراسي ٢٢٣ للاردمالزال المفسد

المقارن للعقد قبل الاسلام
 ولكن طرأ قبل الاسلام
 مؤيداً لهم من رضاع
 ونحوه فهذا خارج بقوله
 وكانت الخ (قوله دون
 النكاح بلاو الخ) أي
 حيث تنظر والاعتقادهم
 ونورد ذلك الخ (قوله لان
 أثر التاقت الخ) عبارة
 الصفه لان أثر التاقت
 من زوال الصفه عند
 انتهائه الوتقابق ينظروا
 لاعتقادهم انتهت ولا
 يبقى انها الصواب (قوله
 اماما استوفى شروطنا
 الخ) كان الاولى تأخيرها
 عن التولين الا تسعين
 (قوله فان لم يقضه أحد
 ممن ذكر) أي بل يقضه
 غيره كغير الشدة مخرضة
 المقابل الا في المتن
 (قوله كما هو له) وكذا
 فتعسا رعاؤه كانه المراد
 بقوله صار ما يختص به
 ما يشعل الماوله (قوله
 أم لا) راجع الى كل من
 (قوله لما استفي الفقهاء
 فيهم) أي وفيهم واقفهم
 من مائه النصارى اه
 منهم (قوله والتلليل
 المذكور) أي في قوله

فيه بقينا وأما خالفوهم في الفروع (ملا) يحرم من ان وحدت فهم والشروط السابقة مالم
 تكفرهم اليهود والنصارى بكنهه ملتنا وقد تطلق الصابئة أيضاً قوم أقدم من النصارى
 كانوا في زمن ابراهيم صلى الله عليه وسلم منسبون لهابين عم فوج يصيدون
 الكواكب المسبحة وضيغون الاستمالوا لها وينزعون ان الفلك حتى تطلق وليس مما نحن
 فيه اذ لا تحمل منا حكمهم ولا ذنبهم مطلقا ولا يرون بجزية ومن ثم آتت الاصططرى والمعاملي
 القاهر قطعهم لما استفي الفقهاء عنهم في ذلك لا أكثر اقرتهم (ولو تم ودفع راق أو عكسه)
 أي تنصيرهم رد في دار الحرب أو دارنا كما يصرح به كلامهم (لم يشر في الظاهر) لانه أثر
 بطلان ما انتقل عنه وكان مقررا بطلان ما انتقل اليه فلم يشر كسأل أو موقضته ان كل من انتقل
 حسب بلوغه أو ما يقر عليه بقروليس مراداً كما هو ظاهر لا لا لا تعتبر اعتقاده بل الواقع وهو
 الانتقال الى الباطل والتلليل المذكور انما هو للبالغ فلا مفهوم له والثاني يقر لتساويهما
 في التقرر بالجزية وكل منهما مخالف الحق وليس كل مسلم يرتد لانه ترك الدين الحق (فان كانت)
 المنتقلة (امراً) نصراية تمودت أو عكسه (لم يقل مسلم) لانها لم تترك كالمردة (وان كانت)
 المنتقلة (منكوسة) أي المسلم ومثله كافر لا يرى حل المنتقلة (فكرده مسلمة) منتقلة الفرقة
 قبل ابطاء وكذا بعده ان لم تنسل قبل انقضاء العدة (ولا يقبل منه لا الاسلام) ان لم يكن له
 امان فتنقله انظر غريبه والافتناء ما منه وقاماماته (وفي قول) لا يقبل منه الا الاسلام (أو
 دينه الاول) لانه كان مقرراً عليه وليس المراد انه يطلب منه أحدهما ان طلب الكفر كفر بل
 أن يطلب بالاسلام عينا فان أي يرجع فدينه الاول لم يتعرض له وقيل المراد ذلك لوليس
 فيه طلب لكفر لانه اخبار عن الحكم الشرعي كما يطلب بالاسلام أو الجزية وقول الزركشي
 وظاهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما بعد عقد الجزية أي قبل الانتقال مالوتم ودفع راق
 بدار الحرب ثم جاء ناقبل الجزية فانه يقر لمصلحة قولها مخالف لكلامهم (ولو توفون) كتابي
 (لم يشر) لخاص (وفيما يقبل) منه (انقولان) أظهرهما تبين الاسلام فان أبي قحاسم (ولو
 تم دوني أو تنصير لم يشر) لذلك (وبتبعين الاسلام) في حقه (كسأل ارتد) ولم يجرهنا القولان
 لان المنتقل عنه ادون فان أبي قحاسم أيضا كما يصحبه الاذرى وشمله كلام ابن القري في دونه
 (ولا تحمل مردة لاحد) مسلم لا هدارهاو كافر لسلطة الاسلام ومردة لا هداره أيضا (ولو
 ارتد الزوجان) معا (أو أحدهما قبل دخول) أي بوطه أو وصول مني محترم لم يجرهنا (تعتبرت
 الفرقة) بينهما لان النكاح لم يترك (أو) ارتدوا أحدهما (بعده وقت) الفرقة كطلاق
 وظاهر واولاه (فان جمعها الاسلام في العدة دام النكاح) بينهما ما تكده (والا للفرقة
 بينهما) حاصلة (من) حين (الردة) منهما أو من أحدهما ولا ينفذ مذكر (ويحرم الوطء في)
 مدة (التوقف) لتزول النكاح بشرائه على الزوال (واحد) فيه لشبهة بقاء النكاح ومن ثم
 وجبت له عدة ثم يبرر وليس له في زمن التوقف نكاح نحو انتهائ في الرضة كما شرح قبيل

لانه أقر بطلان ما انتقل عنه الخ (قوله فتنقله انظر غريبه) أي يجوز لنا نقده وضرب الرق عليه وأسرته وابن عليه اه شيئا
 زياناً وهذا في الذكر وقامه في المرأة انها لا تنتقل ولكها ترق بمجرد الاستبلا عليها كسائر الحريات ولا ينافيه قوله قبل
 لانها لم تترك كالمردة بل وازان ريدانها لا تقرر بالجزية (قوله فان جمعها الاسلام) أي بان اتفق عدم قطعها حتى اسلموا ليس
 المراد كما هو ظاهر انه يؤخر قطعها ليتمكن من الرجوع الى الاسلام قبل انقضاء العدة أولاً

قوله تعددت نظروها وقوله واختلفت فتدزها (قوله واجتماعهما) هو بالجر (قوله وظاهر كلامه عدم الفرق الخ) مكررم
ما صرح بما (قوله والثانية على المعاهدن) أى اذ لم يكن ترافعه مع مسلم أو ذى بقربة ماسر (قوله مع تقدم كثير من صورة)
(قوله فان كان بعد للدخول) أى ٢٢٤ هما (قوله جرى فيه ما تقرر فى (رد) أى من انه ان كان ديسل للدخول تغيرت
الزوجة الخ

في جواب نكاح المترك
(قوله وقد يطلق على
مقابل الكافي) أى حيث
عطف المتركين على أهل
الكتاب والعطف يقتضى
المغايرة (قوله لما صرح فى (رد)
أى فى قوله لا هداها
الخ (قوله النفي) هو
بعضين نسبة إلى النفي
قبيلة من مذحج (قوله
وان غايته) أى الانقضاء
(قوله من حين اسلامه)
أى يستزوج حالا (قوله
ولو اختلفت زوجة كآخرة)
أى مطلقا كنيئة أو
غيرها (قوله فان كان قبل
نحو طه) أى كاستدخال
المنى (قوله وهى فيها
فرقة لفسخ) أى فلا تنقص
العدد (قوله فبات سورة)
أى المسلم اما سورة
الكافر فبرئ له مات قبل
اسلامه (قوله خارجة عن
ماهية) أى الاسلام
وهى التصديق بالقلب
(قوله مع أبى الطفل) أى
أوجب اسلامه آنذا
من قوله وأما فى الترتيب
الخ ويصرح بهذا المعنى
قول مع أو يطل ان
أصلت عقب اسلام الأب

باب نكاح المترك

هو هذا الكافر على أى صلة كان وقد يطلق على مقابل الكافي فى أول سورة لم يكن وقد
يستعمل معه كالكافر مع المكين لو (أصل كتاب أو غيره) كجوسى أو وثنى (وتحتمل كناية)
يصل له نكاحها ابتداء أو أمة وعققت فى العدة أو أصلت قبلها هو بمن يجعل له نكاح الأمة كما يعلم
عما بأى (دام نكاحه) بالاجماع (أو) أصلت وعقته كناية لثقل أو (وثنية أو مجموعية) مثلا
(فقطعت) عنه بان لم تسلم معه (قل الدخول) أو استدخل ما يحترم (تغيرت الفرقة) بين الما
صر فى (رد) (أو) قطعت (بمده) أى للدخول أو ضوء (وأصلت فى العدة دام نكاحه) اجما لا
ما شذبه النفي (والا) بان أصرت إلى انقضائها وان فارقته اسلامها كما اقتضاء كلامهم قتلها
للمتعة (فالفرقة) بينهما خاصة (من) حين (اسلامه) اجما (ولو أصلت) زوجة كآخرة (وأصر
زوجها على كفره كنيئة كان أو غيره) فكذلك (الذ) كزوجان كان قبل نحو طه تغيرت الفرقة
أو بعده وأصل فى العدة دام نكاحه (والا) فالفرقة من حين اسلامها وهى فيها فرقة لفسخ
الاطلاق لأنها باختيارها (ولو اسلامها) قبل وطه أو بعده (دام النكاح) بينهما اجما
على أى كفر كان ولتساو ما فى الاسلام المناسب لتقرر بطرق هذا ما لو ائتمام (والمعنى) فى
الاسلام نعم استعبر (بآخر اللفظ) المحصل له لأن الدار فى حصوله عليه دون أوله ووسطه
وظاهره جرى بان ذلك فى غير هذا المحل فلو شرف على ثمة الاسلام فبات سورة بعد أولها وقبل
تمامها لبرئ وكان قياس ما فى الصلاة من انه يتبين بالارادته من حين نطقه بالحرمة
ان يقال بالتبين هنا الا ان يفرق بان التكبير ثم ركن وهو من الأجزاء كان ذلك التبين
ضروريا ثم واما ما هناك من الاسلام خارجة عن ماهيته فلا حاجة لتبين فيها بل لا يصح لأن
المحصل هنا قبلها لا ما قبله من اجزائها أو يؤيد قول المصنف والمعنى بآخر اللفظ والاسلام
بالتبعية كما هو استقلالها فيبدأ كترنم لو أصلت بالفسخ عاقلة مع أبى الطفل أو الجنون قبل نحو
الوطه تغيرت الفرقة كما قاله جع منهم النوى خلافا لا تخزين ووجهه البقنى ومن تبعه
به دم عقارة لاسلامه لاسلامها اما المعية لان اسلامه انما يقع عقب اسلام ابيه فهو عقب
اسلامها ولا ننظر الى ان المعية الشرعية مع معلولها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم
للمتبع فلا يحكم الولد بالاسلام حتى يصير الأب مسلما وأما فى الترتيب فلان اسلامها قولى
واسلامه حكى وهو أسرع فيكون اسلامه متقدما على اسلامها وباتى ذلك فى اسلام

قوله مع معلولها) أى كآخرة مع معلولها والمراد به ما يقال اسلام
الأب عملة لاسلام الزوج فيكون مقارناته لاسلام الأب ومن لازم ذلك ان يكون له لام الزوج مقارن لاسلام
المرأة فيعدم النكاح

قد يمنع ان الذي مر من صور هذا الضابط لان تلك الصور في أصل منهن وهذا الضابط فيها اذ ارفعوا اليها في حال الكفر واستغنى المصنف عن اعادة تلك الصور هنا بهذا الضابط الذي حاصله ان حكمهم اذ ارفعوا اليها يحكمهم اذ اسلموا اليها بقرون عليه وما لا (قوله لا ولي لها) أي فيز وجهها الخ بالولاية العامة ٢٢٥ (قوله والاوجهه ليس لنا البص من

اشتمال انكحتمهم على مفسد اولاً أي ليس لنا ذلك بعد الترافع والرد اننا انبصت عن اشتمالها على مفسد ثم ننظر في ذلك المفسد هل هو باق فنقتض السعد اولاً ان فنيقه افا من انا فنقض عقدهم المشتل على مفسد غير زائل محله اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والا فالحق محتج علينا ونحكي بالعمدة مطلقاً هكذا نظهر قلياتنا (قوله لان الاصل في انكحتم الخ) الموافق لما مر في التصانيف في البيع لان الظاهر في انكحتم الخ في فصل في أحكام زوجات الكافرة (قوله ويكفي الخ) هو متصل معنى بقول المصنف هو زائل عند الخ (قوله لما قرر) أي في قوله لا ممتنع ابتداء الخ (قوله فلا يقرون عليه) أي في المعاهد والمؤمن والظاهر انهما كالخبري لان الحواشي فيها متصلة وأما ما تعرض لارزوال مكان لا أمن لها

أبها معه (وحيث ادمننا) النكاح (لا يضر مقارنة العقد) أي عقد النكاح الواقع في الكفر (المفسد من مفسدات النكاح) (هو زائل عند الاسلام) لان الشرط لما ألقى اعتبارها حال نكاح الكافر وصار رخصة لكون جمع من العصابة أسلموا أو أقرهم التي صلى الله عليه وسلم بل وأمر من أسلم على أختين ان يختلوا أحدهما على عشران يختلوا أو ساوجب اعتبارها حال التزام أحكامها لا اسلام ثلاثاً صلى الله عليه وسلم شرطه في الحالين معا ويكفي الخ في بعض المذاهب كما ذكره الجرجاني فان اعتقدوا فساداً وانقطاعه فلا تقر بربل برفع النكاح (وكانت بحيث تصل له الاثوان بقى المفسد) المذكور عند الاسلام بحيث كانت محرمة عليه وقته كنكاح محرم وملا عنه ومطلقة ثلاثاً قبل طهليل (فلا نكاح بينهما) لا ممتنع ابتداءه حينئذ اذا تقررت ذلك (فيقره في نكاح بلا ولي ولا شهود) أو مع اكراره أو قوه لحل نكاحها الا ان فالضابط أن تكون الاثان بحيث يحل ابتداء نكاحها مع تقدمها نسبي به زوجة عندهم (وفي عدة للغير سوى عدة الشبهة وغيرها) (هي منقضية عند الاسلام) بخلافها اذا بقيت لما تقر (و) يقر على غصب حري أو ذى طرية ان اعتقدوه نكاحاً لا على ذى ذمية وهم يعتقدون غصبها نكاحاً فلا يقرون عليه وهو مفيد كما قاله ابن أبي هريرة عما اذا لم يتوطن الذي دار الحرب والافهوا كالخبري اذا لايب الدفع عنه وعلى نكاح (مؤقت ان اعتقدوه مؤبداً) الفاعل كالمؤقت بخلافه اذا اعتقدوه مؤقتاً فانه لا يقرون عليه وان احلوا قبل تمام المدة لانه لا نكاح بعده في معتقدهم وقبلها يمتدونه مؤقوتاً مثله لا يصل ابتداءه وبهذا يفرق بين هذا والتفصيل في شرط ان يغير وفي السكاح في العدة بين بقاء المدة والعدة فلا يقرون وانقضت لا يقرون وحاصله ان بسدها هاهنا لا نكاح في اعتقادهم بخلافهم في ذينك وفيها الحكم في الكل واحد (وكذا) يقر (لوقا من الاسلام) منها ما ومن أحدها (عدة شبهة) كما أسلم فرطت بشبهة ثم أسلمت أو عكسه أو طنت بشبهة ثم أسلمت في عدتها (على المذهب) وان كان لا يجوز ابتداء نكاح الممتدة لان عدة الشبهة لا تقطع نكاح المسلم فهنا أولى لكونه يحتمل في النكحة الكفار ما لا يحتمل في النكحة المسلمين فقلنا عليه حكم الاستدانة هنادون نظائره وفي وجه من الطريق الثاني لا يقر عليه كما لا يجوز نكاح الممتدة أما الشبهة المقارنة للعقد كأن نكح ممتدة عن شبهة ثم أسلم في أثناء عدتها فلا يقر النكاح معها لان المفسد قائم عند الاسلام وتقلان الرقمة أنه يقر لان الاسلام لا يمنع الدوام مع عدة الشبهة بخلاف عدة النكاح فالاولى تعرض للجهل ونهذ الفرق والاطلاق اعتبار التقرير بالابتداء اه أي بالفرق بين عدة الشبهة والنكاح وهو المتمدن لوصفها وطء الشبهة عليه لكونه أباه أو ابنته فلا تقر بكمال اليه الا ذري فان لم يعتقدوا به شيئاً فلا تقرر وحيث لم يقرن بمفسد فلا يجوز اعتقادهم فساداً لانه رخصة في رعايته اعتقادهم حينئذ (لا نكاح محرم) صكبته وزوجه أيسه فانه لا يقر عليها لاجتماعنا لم تعرض لهم في ذلك

٢٩ ثمانية خامس (قوله وبهذا) أي قوله لانه لا نكاح بعدها الخ (قوله وحاصله ان بعدها) أي المدة (قوله بخلافهم في ذينك) أي شرط ان يغير والنكاح في العدة (قوله فلا يقر النكاح) أي كما مر في قوله بخلافها اذا بقيت لما تقر (قوله وتقلان الرقمة) هو اسم كتاب للعبادي واسمه أبو الحسن البغدادي وهو مصنف الرقمة وكان من كبار ائمة اساطير توفي في جادى سنة خمس وسبعين وأربع مائة ثمانون سنة قاله النووي في تهذيبه اه طبقات الاسنوى

لن تأهل) فيد المغز (قوله لا ماساكن) معطوف على اغتيلوا أربع (قوله لأن العدة وقت الاختيار) أي الوقت الذي يدخل به الاختيار وهو بعد اسلام الجميع (قوله ان صحتا أنكحتم) يعني بناء على صحة أنكحتم فكلاد الغتال مبني على صحتها كان كلام ابن الحسد مبني على فسادها خلا لما يوجهه صنعه (قوله لاس من حمة الامة الكافرة الخ) هو تعليق قاصر اذا بنا في صورة العكس على ٢٢٦ انه يوجه انه لو كانت حرة وأسلمت قبله أو بعده قبل الدخول دام النكاح

وليس كذلك كما مر
فالتعليق الصحيح الشامل
لصورتين عاملي عامران
النكاح قبل الدخول لم
يا كدوق يجب عن الثاني
بله انما أثر التعليق بما
ذكر لان الحرة اذا كانت
كسبية أثرت كما مر (قوله
وهي فصله) أي بان
توفرت فيه شروط حل
نكاح الامة عند اسلامها
(قوله وهما لا يجعلان)
أي بان كان مورا عند
اسلامهما وكذا يقال فيما
بيده (قوله عند اوداعه
الطلاق) أي لسانه عدم
لرأده فهو واجد فغاده

(قوله الاقيه) أي وهو
الترافع (قوله نعم لو قصد
الخ) هذا استدراك صوري
والا فقصه الاستيلاء
عليه ليس زوج (قوله
واشخص نكاح الاول)
زاد ج كما يصلح عياني
ولا نكاح بشرط الخيار
ولو لا حدهما قبل افضله
المدة الا ان اعتقدوا القله
للشروط وانه لا أثره فيها
نظهر اخذنا الخ اه (قوله
انه على الخلاف) الرابع

الاقيهه الا في ولا نكاح زوجة لا تتوكله الطلقة نعم لو قصد الاستيلاء عليها وهي حرة
ملكها واشخص نكاح الاول أخذه المصنف في المأثرت ونظام ينظر لا اعتقادهم في قبول الوقت
دون نكاح بلاولي ولا شهود ونحوه لان أثر التأنيث من زوال العصمة عند انقضاء الوقت
وعدمها بل ينظر والاعتقادهم فيه بخلاف انتفاء الولي والشهود فانه لا أثره عند الاسلام
حتى ينظر والاعتقادهم فيه ولا ينشأ في ذلك ما يأتي في الامة لا مكان الفرق بان الاحتياط
في الولد اقضى عدم النظر لا اعتقادهم المقضي (قوله ولو أسلمتم أحرم) بنسك (ثم أملت)
في العدة (وهو محرم) أو أملت ثم أحرمت ثم أسلمت في العدة وهي محرمة (أثر) النكاح
بينهما (على المذهب) لان طرود الاحرام غير مؤثر في نكاح المسلم فهذا الولي تطبيق ما مر في
قول قطع به بعضهم لا يقر عليه كالايجوز نكاح المحرم لما لو أسلم معا ثم أحرم أحد حافظه
يقر جزما ولو طارن أحرامه اسلاما فلا قرب كقوله السبكي انه على الخلاف (ولو نكح حرة)
صالحة للتمتع كأشار اليه الرافعي (وأمة) مما أمر بتبنا (وأصلها) أي التلاصقا ولو قبل الوطء
أو أملت المرأة قبله أو بعده في العدة كما يأتي في ضمن تقسيم منع وقوعه في التكرار (تصينت
الحرة وانقضت الامة على المذهب) لامتناع نكاحها مع وجود حرة صالحة تنه وفي قول
من الطريق الثاني لا تندفع الامة نظر الى ان الامساك كاستدامة النكاح لا كابتدائه
أما اذا لم تكن الحرة صالحة فكالمعدم ولو أملت الحرة قطع مع الزوج تصينت أيضا وانقضت
الامة وانما يفرقوا بين تقدم نكاحها وتأخره لما مر في اضافي الاختين وكذا تندفع الامة
بمسار أو اضاف طارئ في قرن اسلامها معا لان عند ابتداء الاول وان وجد ابتداء لان
وقت اجتماعهما فيه هو وقت جواز نكاح الامة اذ لو سبق اسلامه حرمت عليه الامة
لكفرها واسلامها حرمت عليه لاسلامها وانما غلبوا احتياطية لا ابتداء لان المقصد خوف
إرقاق الولد وهو دائم فأنشبهه لغرمية بخلاف العدة والاحرام وزوالهما عن قرب (ونكاح
الكفار) الا صلحين الذي لم يستوف شروطا بشرط أن يكون عيادقرون عليه ولو أسلموا
بناء على ما نقله عن الامام من القطع بان من نكح محرمة لا يقرب عليه ما يقرب على نكاح
غيرها من نحو المسمى تارة ومهر المثل أخرى لان النكاح لم ينصفه بدور حرة الاذري وأيده
بالنص وغيره وقته عن جماعة لكم ما نقله عن القفال انها كغيرها وهو المعتقد وكلاهما
يحل اليه فيجب به نكاحها واستثنوا ما نقله عيادقرون عليه لان الحكم بصحة أنكحهم
(مخرج) أي يحكم بمصحة اذا العدة تستدعي تحقق الشروط بخلاف الحكم من رخصة وتضييقا
(على الصحيح) لقوله تعالى وقالت امر أنفروا من امرأة حاله الخطب ولحديث غيلان وغيره
عن أسلم وقته أكثر من أربع وأمره على الله عليه وسلم بالامساك وليسأل عن شرائط النكاح
أما ما استوفى شروطها فهو صحيح جزما (وقيل قاسد) لعدم مراعاتهم للشروط (وقيل) لا يحكم

بصحة

(قوله وانقضت الامة) أي كتحقق لوجود الحرة (قوله تقدم نكاحها)

أي الامة (قوله وتأخره لما مر) أي من انه لا حرة لاحد مما على الاثرى (قوله بناء على ما نقله عن الامام) ضعيف (قوله انها)
أي المحرم كثيرا أي في استحقاق نصف المسمى أو كله (قوله) أما ما استوفى شروطها لم يحترق زوجه الذي لم يستوف شروطها
لختم مثاله مالوز قهها قاضي المسلمين بضرورة مسلمين عدلين أو ولها الكافر حيث لم يكن فاسقة عندهم بضرورة مسلمين عدلين

وهو الدفع من الشكاح (قوله لا تاتقول) لا يصح ان يكون خبرا عن قوله وما قيل الخ فلا بد من تقدير خبر كان يقال مردودا لنا قول الخ وضوابط (قوله والظاهر) مسطوف على مدة (قوله ولا نطما الاختيار الخ) بملء النفس ولا نطما الاختيار الشهوة فبقيل تعليقا لها قد وجد وقد انتهت وقول الشارح وهو أى التماط (قوله ويترك تصويجنون الخ) قد تقدم ما يشمل هذا وغيره (قوله تليبا لياي) كافى الاية وكانها تغلبت لانه لاقال ٢٢٧ وعشرة لتهوم وعشرة من الاثني عشر (قوله كان خارجا

عن كلام العرب) تطل الشهاب اسم عن البضاوى مامعناه ان العرب لم يقع في كلامهم في مثل ذلك مراعاة الايام أصلا ووجهه بان البياى غرر الاعوام والشهور (قوله قال البقيني والمراد الخ) هو مكررم مع ما حصل به المعنى (قوله اعطى البقيني الخ) أى فلو سكن ثانيا فطلب أربع لم يعطين شيئا أو خمس اعطين بربع الموقف لتيقن ان فحين زوجة أو ست فالتصف وهكذا ومن قسمة ما أخذته والتصرف فيه ولا ينقطع به تمام حقن (قوله ويحت الزكئى) هو هنا بصفة الماضى بخلافه فيما مضى فله بصفة المصدر وقوله باقى فيه ماضى هو خبرانه فهو من كلام الزكئى ومراده بتقدير ماضى منه ماضى أى عدم الاستتقاق (قوله يتناول حال قسامه) يعنى لا يتناول الا ذلك

باب اختيار

بصحته ولا يقصد به يتوقف الى الاسلام (ان أسلم وقررتين مصته والان لا) اذ لا يمكن الطلاق مصته مع اشتغال شروطه ولا فساد مع أنه يقرطه (فعل الصبح) وهو الحكي مصته انكسهم (لوطان) كناية وغيرها (ثلاثا) في الكفر (ثم أسلم) أو أسلم هو ولم تطل في العكس وما ذكرناه في الصورة الثانية ظاهرا وان أوهم المطابقهم على التمييز هنا بين أسلم خلافة لكن قولهم البار وتحت كناية حرة يحل له نكاحها ابتداء فمهم هذا (لم تطل له) (الاجمل) بشرطه السابقة وان لم يعتقدوا وقوع الطلاق اذ لا أثر لاعتقادهم مع الحكي بالصحة وأنهم كلامه عدم الوقوع على قول الفساد وهو ظاهر ما على الوقت قد طال الا فزى الظاهر انه يقع في كل عقد يقر عليه في الاسلام وذلك موجود في كلام الاصحاب أمالوقطت في الكفر كفى في الحل ولو ما لقي في الترتك ثلاثا ثم نكحها فيه لا يحل ثم أسلم ففرق بينهما كائن عليه في الام واطلق الكافر أختين أو زوجة واحدة ثلاثا ثم أسلم إلى نكح واحدة منهن الاتحلال وان أسلموا معا وسبق اسلامه أو اسلامهما بعد الدخول ثم طلق ثلاثا ثم نكح من نكح مختارة الاختين أو المرأة لا يحل (و) اعلم انه كانتبعت الصحة لنكاح بيتي المسيح على غير قول الفساد ليعتقد (من قررت فلها المسمى الصبح) لما من قول الفساد فالأقرب كايجهت السبكي ان لها مهر المثل (وأما) المسمى (العامة تكسر) معينة أو في الزمة (فان قبضته) أى الرشيدة أو قبضه ولى غيره أو لولو باجبار من قاضيه كايجهت الزكئى فان لم يقبضه أحد من ذكر رجح الى اعتقادهم فيما يظهر (قبل الاسلام فلائى لها) لاتصال الامر بينهما قبل أن يجزى عليه حكمنا نعم ان أحد قسما أو أسلم استرقوه فلها مهر المثل وان قبضته قبل الاسلام لا تالاقهم في كفرهم عليه بخلاف شعوان لمران الفساد في الجرح لخلق الله تعالى وهذا خلق المسلم فلا يجوز العوضه وكالمسلم سار ما يختص به كام ولده نص عليه والأوجه ان الحر الذي الذي يدارنا وما يختص به كذلك لانه لما من الدفع عنهم ولو باع الكافر لخرق من هل عليه ويجب على المسلم قبوله من دينه لو كان أولا جرى اتفاق في قناو به على الاول وصح الرافى في الجزية الثاني وهو المعقب لا يجوز قبوله (والا) بأن لم يقبضه قبل الاسلام بأن لم يقبضه أصلا أو قبضته بعد الاسلام سواء كان بعد اسلامهما أو اسلام أحدهما كائن عليه في الام (فلها مهر مثل لانهم لم ترض الا بجره وتعذرا لان مطالبتهما بالخرقة بين البسول الشرى وهو مهر المثل (وان قبضت بعضه) في الكفر (فلها قسط ما بقى من مهر مثل) لتعذر قبض البعض الآخر في الاسلام الاعتبار في تقسيط ذلك في صورة مثلى تكسر تعددت ظروفها واختلفت خبرها أم لا بالكيل وفي صورة متقزم تكسر من زادت احداها موصى يقتضى زيادة قيمتها وتكسر من زواجها تكسر ولا تخسار بر وقبضت أحد الاجناس أو بعضه بالقيمة عند من يراهم انهم لو تعدد الجنس وكان مثلبا كزفر خر ورقول وقبضت بعض كل منهما على

باب اختيار

فهو غيره في الفهم لى ما ذكره بعد تمام (قوله ونبت ايضا بالاعمال الخ) عبارة الرض والجنون وان تقطع لا الاعمال (قوله كفى في الحل) أى ان وجدت شروطه عند نكح لا كفاها اعتقادهم وهو ظاهر قوله كفى في الحل (قوله أو اسلامهما بعد الدخول) أى قبل انقضه العدة (قوله لم ينكح مختارة الاختين) أى لنكاح (قوله سار ما يختص به) أى المسلم (قوله ولو باع الكافر) أى لئله (قوله وصح الرافى في الجزية الثاني) أى له لا يملكه ولا يجب عليه قبوله

بالمريض لا بعد (قوله واستشكل تصور فتح المرأة العيب) يعني المأثور ان الطلاق لا اشكال فيه (قوله وخرج هذه الخمسة) أي النظر لكل من الزوجين على حدة اذ كل واحد منهما يقدر بمسألة (قوله ان يتفرغ دخول ذكر من بدنه كبدن الخ) أي ولم يغضها كما صرح به (قوله) كما تغير بكبراً لانه يصحضي كل موطوءة قد يقال ان كان يلزمها تكنه فالمرء بها لها وان كان لا يلزمها تكنه فلا وجه ٢٢٨

السواء فيبقى كما قاله الشيخ باعتبار الكيل ولا ينافي ما تقرر رها مقرر في الوصية انه لو لم يكن له الا كلاب وأوصى بكتاب من كلابه اعتبر الصعد لا القيمة لان ذلك محض تبرع فاعتبر ثم مالم يتغير في الملوذات ولو نكح الكافر نفوا وضوا واعتقدوا أن لا مهر بغرضه بحال ثم اسلو ولو بعد دونه فلا مهر لانه استحق وطأها بلا مهر ولا نفيه ما في الصداق انه لو نكح ذى ذميمة نفوا وضوا راضا اليها حكمنا بالمهر لان ما هاتفي الحريين وفيما اذا اعتقد أن لا مهر بحال بخلافه ثم فيما (ومن اندفعت بسلام) منه أو منها (بعد دخول) بأن اسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (فلها المسمى المصعب ان صحح ذكاهم) لاستقراره بالدخول وما أورد عليه من انه لو نكح أم أو بنتها ودخل بالأم ثم اسلم وجب لها مهر المثل مع انهما اندفعت بسلام بعد دخول مرد ودفع المهر واما الذي دفعها في الحقيقة صبر ورغم محرماته بالعد على بنتها على انه يأتي قريباً من محل وجوب مهر المثل ان فسد المسمى (والا) بأن لم يصفه وكان زوجاً فها قد سمى لها فاسد (المهر مثل) لها في مقابلة الوطء فان قضت بمصنف في الكفر فكراً (أو) اندفعت بسلام (قوله) أي الدخول (وصحح) النكاح لاستيفاء شرطه أو على الاصح ان يحكم بمصنفه (فان كان الاندفاع بسلام فلا شيء لها) لان الفرض جاء من جهتها واذ لم يجب لها شيء من جهته فأولى مع فساد اذ الفرض أن لا وطء مقوله وصحح غير قيد هتابل فيا بعده تأييد مما يأتي وجوده ان يدفع الاعتراض عليه (أو بسلامه) وصحح النكاح (فصف مسمى ان كان) المسمى (محصلاً) (أي بان لم يصح تكفر) (فصف مهر مثل) ككل نكحة فاسدة فان لم يسم شيئاً فتنع أما اذا لم يصح النكاح فلا شيء لها لان الزوج في النكاح الفاسد لا يباحها الوطء وقصوه ولم يوجد ظاهر كلامه عدم الفرق فيما ذكر بين المحرم وغيره كلامه في الوطء يميل اليه وقوله عن الثقال وهو المعتقد كراهية ابن القري فمن أسلم وقته أم وبنتها ولم يدخل واحدة منهما ورجمه البقيني أيضاً لما نقل عن الامام من القناع بأنه لا شيء لها لان العرق لم يتقدم بقوله أي دعا قاله في الجوسى اذا مات وقته محرم لم نورثها أي بالزوجة وحري عليه الشيخ أو حامد واتباعه وغيرهم وادعى الاذرى انه المذهب قبل وهو موافق للنص من ان ما زاد على أربع لا مهر لمن اذا اندفع نكاحه باختيار أربع قبل الدخول ضعيف النص المذكور من وجوه والعقد استحقاق من زادت على أربع المهر (ولو تراخى البناء) في نكاح أو غيره (ذى) أو معاهد (وصحح وجب) علينا (الحكم) بينهم اجزاً (أو ذميان) كهوديين أو نصرانيين أو ذى ومعاهد (وجب) الحكم بينهم (في الاظهر) قال تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وهي تامعة كما صرح ابن عباس رضي الله عنهما بقوله أو أعرض عنهم لانه لا يجب على الامام منع الظالمين الذي قاله السلم والثاني وعليه جع لا يجب بل يتغير لقوله تعالى أو أعرض عنهم ورجعناهم ولا تحمل الآية الاولى على أهل القمة والثانية على المعاهد ان لا يجب الحكم بينهم على المذهب لعدم التزامهم

العبرة بكونها بغضها أولاً بغضها بخصوصها فغير مالم كان من عنها بخصوصها فليته نظر (قوله) ويحل ذلك انظر ما مر مع اسم الاشارة مع قصره اختلاف على البهائم والبرص (قوله) أو كنه انظره مع ان كل المهر قد تقرر بالدخول فهو لازم له بكل حال (قوله) وان لم يتوصل اليه الا بابطال حق غيره) أي كسقوط المهر (قوله) لا يملكه) أي ان يحمل وجوب المهر اذا كان هو الفاسخ (قوله) لا ما فيها بذل المسمى الخ) لا ينبغي انه انما يأتي فيقالو كان العيب بها ويتقضى انه لو كان العيب به يجب المسمى وهو القيل الا ترى ومن ثم قال بعضهم فيه انه الذي لا يصفه غيره ولكن أجاب عنه الشهاب ج بما لا ينبغي عند التأمل ظاهره (قوله) وكان القياس المأثور بالمعيب فان اتفق بل القياس (قوله) ولو بدونه) حتى لو اسلم قبل الوطء وطئ

بعد في الاسلام لا شيء لانه استحق الخ (قوله وجب لها) أي ولو كنت محرماً به لا تقدم (قوله) صبروتها أحكامنا محرماً له) ولكن هذا قد يشكل بما مره من ان الحرمة لما توتر في عدم التفرغ لافي استحقاق المهر وبأسباب أي انما من قوله وظاهر كلامه عدم الفرق (قوله) فان لم يسم شيئاً فتنع) أي ونكحها نفوا وضوا واعتقدوا أن لا مهر فاسق والواجب نصف مهر المثل ان كان الاندفاع قبل الوطء والافسكه لان عدم النسبة من غير الغنوة يوجب مهر المثل (قوله لم نورثها) أي بالزوجة

الحالفة بهم بما جامع ان كلام من الثلاثة ملغى الفسخ فيه حصوله في الحال من غير نظر الى كونه مقارنا أو غير مقارن ولا يصح
الحالفة للعيب للفرق الذي أشرت اليه وما كون الفسخ يقع بنفسه أو داخل فذاك أمر آخر لا يصح أن يكون ملغيا في
ذلك فتأمل (قوله انه انما يمتنع عيبية) هو فاصر على ما إذا كان العيب بها (قوله وأيضا فقتضية الفسخ الخ) يقتضي وجوب
مهور الثلث حتى في العيب الحادث بعد الوطء فتأمل (قوله أي وقد عادت) أي في ٢٢٩ مسئلة ردغم (قوله بان سكت)

تصور لتقرر الزوجة
بقرينة ما بعده (قوله
لاستيفاء الخ) تعليل
لاصل الحكم (قوله وكل
صحيح) أي كل من قوله

المولى والزوجة كان المتناسب

تدعيه على التعليل (قوله

وبه) أي بالتعليل (قوله

وهي غير رقها ولا فرائه)

لا يلاقى ما صرح بثبوت

الخيار اذا كانت رقها أو

قربان وهو مجبوب وهذا

ساقط في بعض النسخ

(قوله والازم بطلان

نكاحها حيث الخ) لعل

فيه تقديم وتأخير

فتأمل (قوله وهو صريح

في التعليل) لكن الذي

قدمه هناك اعتقاد عدم

حصول التعليل به (قوله

اذ النكول) أي مع رد

اليمين (قوله والزوجة حرة)

مباينة ما يخالفه (قوله

صريح النكاح) تقدير هذا

يقرب عليه أمران الاول

انه يصير حاصل التمتع

الشرع فالظاهر منه

(قوله) وحينئذ يجب

الاعداء) أي الطلب

أحكامنا ولم يلتزم دفع بعضهم عن بعض وهو أولى من النسخ ما بين يهودى ونصرانى فيجب
جزوا حيث وجب الحكم بينهم لم يشترط رضا الخصمين بل رضا أحدهما وحيد يجب الاعداء
والحضور وطلبه وضلوا فهم كلامه انه لو ثبت على أحد هاتئ استوفينه وبه صرح البغوى
فالقرضى بزنا أو سرقة مال ولو لذي حد ناهى عن ارتفاع أهل الذمة البنات في شرب الخمر لم يحدوا
وان رضوا يصحكن عدم اعتقادهم تحريره كما قاله في الرضى في باب حد الزنا أو سقطه من الروضة
ولان الخمر أهل لانها أحلت وان امكن في ابتداء عملتنا وضلوا في مالهم بل في ملة فطاش ثم استثنى
الخمر مما تقرر واحضاره التوراة في جملة الزاين اغاها وتكذيب ابن صوري بالعين في قوله ليس
فيها رجم لا رعية اعتقادهم ولا يشكل على ما تقرر وحد الخن في شرب ما لا يكره من عقيدته
ان العبرة بمذهب الحاكم المترفع اليه مع التزامه لقواعد الأدلة الشاهدة بضخما فيه
ولا كذلك فهم وفهم مما تقرر وعدم لزوم الحكم لتأبين حريين أو حري ومعاهد والظاهر كما قاله
الأدعي انه لو عقدت الذمة لاهل بلد في دار الحرب فهم كالعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم
فكذلك الحكم بينهم (وتقرهم) أي الكفار فيما تراضوا فيه النساء (على ما تقررهم) عليه (لو اسلموا
ونبطل ما تقررهم) عليه (لو اسلموا) حتى تقدم كثر من صور له ما مضى صريح بجميعها
وغيرها فقررهم على فسخ نكاح عرى عن وفيه شهود لا على فسخ نكاح محرم بخلاف ما لو علمناه
فيهم ولم يترافوا البنانية فلا تعرض لهم ولو جامعنا من تحت أختان للبلبغ فرض التفتة مثلا
اعرضنا عنه ما لم يرض بمحكمنا فامر ما يختار احدهما ويحببهم ما كفا في تزويج كناية لاولى
لها بشهود مناولوا كذا البنات بعد القبض في بيع فاسه أو قبضه وقد حكموا بهم بما ضلهم
تعرض له والاقتضاه كذا الملقوه وبشكل عليه ما صرح في فسخ النكاح المؤقت أو بشرط فسخ
انكيا ومن النظر لا اعتقادهم وان لم يصححكم ما حكمهم فالأقرب ان المراد يصحكم ما حكمهم هنا
اعتقادهم فان اعتقدوه صحيحا لم تعرض له والاقتضاه ففسد فالجاصل كما يعلم من هذا مع
ما صرح من الفرق بين الخمر وغيره انهم متى نكحوا انكاحا أو عقدوا اعتقادا اعتدنا لم تعرض لهم
ثم ان ترافوا البنانية أو في شيء من آثاره وعلمنا اشتقاه على الفساد نظرنا فان كان سبب الفساد
منقبضاً أو عند الترافع كالخلع والولي والشهود وكما رتبته لعدة اقتضت وغير ذلك من كل
فسد انتقضى وكانت بحيث تحمل له عند الترافع أو قررناهم وان كانت بحيث لا تحمل له عنده فان
قوى المانع كنكاح أمة بلا شرط وطاها ومطلقة فلا تقبل التعليل لم ينظر لا اعتقادهم وفرقنا بينهم
احتياطاً في الولد والقبض ومنه فيما يظهر عدم الكفاية دفعا للملح وان ضعف كقوت
ومشروط فيه فسخوا ونكاح منقبضة نظرنا لا اعتقادهم فيه لا يقال لهم مكافون بالفرع
لم نؤاخذهم به طاعة لا نقول ذلك اغاها بالنظر لعقابهم عليها في الآخرة وما نحن فيه

(قوله وطلبه رضا) أي بالحكم (قوله ولو لذي حد ناهى) أي بما يقرب عليه الزنا أو السرقة من الجلبو التغريب أو الزجر أو القطع

وغير المال (قوله واحضاره التوراة) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فالأقرب ان المراد يصحكم ما حكمهم هنا اعتقادهم)

صريح في أنهم اذا ترافوا البنات عقد فاسد عندنا وصح عندهم لا تعرض لهم حيث كان الفساد منقبضاً عندنا لا اسلاطه منه

مالو كان الفساد لعدم الصيغة أو لعدم الرؤية لان ذلك منقبض عند الترافع وماتر افوا فيه صريح ابتداء العقد على الآب وقد

اعتقدوا صحته قبل فاشبه ما لو ترافوا البنات نكاح بلا رد ولا شهود (قوله لم نؤاخذهم به مطلقا) أي ترافوا البنات لا مال

النكاح ثم إن بان خبرهما شرهما مع النكاح ولا يفتي ما فيه الثاني أنه يفيدان عدم ثبوت الخيار وحده بفسخ حصة النكاح ففهم أن ثبوت الخيار مفرغ على عدم حصة النكاح وليس كذلك (قوله أي والحرية كذلك) أي وهو ضيف كما يعلم بما يأتي لكن تعبير ما يفيدان مسألة الحرية فليس في الأقاروسيات في كلامه نسبتاً للأزواج في نصته بل الحرية الحرة

فصل في أحكام زواج الكافر (قوله إذا أسلم) قيد بذلك أنه لم يذكر جميع أحكام الزوجات هنا (قوله إذا أسلم كافر) شامل للصغير بفسخ ٢٣٠ عند الإسلام فحقيقة ذلك أنه اختياراً لا يربط أنه يلزمه ذلك ومؤنة الجميع إلى

الاختيار وقد يوجه به أنه يقتضي في لزوم ما لا يتغير في الابتداء وقد يوجه به أن من نكح أربع زوجات عليه بفسخ لم يوترق نكاحهن أنه سمى على (قوله وإن لم يسلم) لو طلق ولم يسلم كفي فإن حكم ما لو أسلم من قوله وأسلم معه وعليه فالزوال (قوله اختيار أربع) كالمخرج في أنه لا يجزئ اختيار واحدة لأن نكاح الكافر صحيح فيستمر بعد الإسلام في أربع فليس له الاقتصار على واحدة خلافاً لما زعم على شيخنا الرمي خلافاً لما هو على (قوله وقد يتصور اختياره) أي من فيه رفق (قوله أو بعد إسلامه) فحقيقته أنه لو تأخر فسقه عن إسلامه وإسلامه نهين اختياره وإسلامه مستفاداً بالأولى مما ذكره في قوله ولو أسلم معه أو في العدة الخ وعليه قوله

انما هو بالنسبة لأحكام الدنيا لا وجه له ليس لنا البتة عن اشتغال أنكم تهم على مفسد ولا لأن الأصل في أنكم تهم العصة كما تركت

فصل في أحكام زواج الكافر إذا أسلم على أكثر من مباحة (إذا أسلم) كافر وتحت أكثر من أربع من الزوجات الحرات (وأسلمن معه) ولو قبل وطه (أو) أصل قبله ثم أسلم هو أو عكسه بعد نكح وطه (في العدة أو كن كبايات) يصل السليم نكاحهن وأن لم يسلمن (لزمه) حقا وإن زعم بعضهم أن معناه جواز ذلك إن تأهل للاختيار لكونه مكلفاً أو سكران مختاراً غير مدلول مع إجماع عدة شبهة (اختيار أربع) ولو ضمنها بان يختار الفسخ غير أنه طهرت كبايات لحرمة الزائد عليهن لا أصلاً كهن فله بعد اختيارهن فرائض (منهن) ولو لم يثبت فرائضهن تقدمت أو تأخرت استوفى نكاحهن الشرط وأول مستوفها كان عقد عليهن معاً فغير الصحيح السابق أنه صلى الله عليه وسلم أمر من أسلم وحقته عشر نسوة أن يختار أو بعد ما لم يفصل به فدل على المصوم كاهو شأن الوقائع القولية وجعله على الأوائل برده رواية الشافعي والبيهقي فحينئذ خمس اختياراً ولا هن لفرافق وعلى تعبد المقدس مخالفاً لظاهر من مجرد دليل وإسلام من رقبته على أكثر من اثنين كسلام الحر على أكثر من أربع هنا وفي جميع ما يأتي وقد يتصور اختياره لأربع بأن ينفق قبل إسلامه سواء قبل إسلامهن أو بعده أو معه أو بعد إسلامه وقبل إسلامهن لأن العبرة بوقت الاختيار وعنده من ومن ثم امتنع عليه أمساك الأمة ولو أسلم معه أو في العدة فثبت أن عتق ثم أسلمت الباقيات فبطلت الاختيار لكون المتأخرات لا شفعاً لعدد الميسر قبل عتقه لمان لم يتأهل كثيراً فكأن أسلم فيما يوقع اختياره لملكه ونفقته في ما له وإن كن أفتالاً هن محبوسات طه (و ينفق) باختيار الأربع نكاح (من زاد) منهن على الأربع المختارة لكن من حين الإسلام أن أسلموا معاً إلا أن إسلام السابق من الزوج والمقدمة فحسب العدة من حيث لا لا السبب في الفرقة لأن حين الاختيار وفرقتهن فرقة فسخ لا فرقة طلاق ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الأصح أسلموا معاً أو من بان أن ترتب النكاحات فهي الأولى وكذا لو أسلموا معاً والأول وحده وهي كباية فإن مات ثم أسلمت مع الثاني أقرت معه أن اعتقدوا وصحته وإن وقع ما لم تقر مع واحد منهما مطلقاً (وإن أسلمت منهن) معه قبل دخول (أو) أسلم معه أو بعده أو قبله بعد الدخول (في العدة أربع قط) بأن اجتمع إسلامه وإسلامهن قبل انقضاءها وليس بفسخ كباية (منهن) وإن دفع نكاح من ينفق بفسخ مثل انقضاء ما أسكنهن بفسخهن عنه في الأولى وعن العدة في الثانية

لأن العبرة بوقت يحصل الاختيار المراد به دخول وقت الاختيار وهو باجتماع إسلامه وإسلامهن فعتقه بعد أن حصل بعد تعيين اختيار التنتين (قوله لا شفعاً) أي خدمته أنه لو أسلم معه أو في العدة واحدة ثم عتق ثم أسلمت الباقيات كان له اختيار أربع (قوله وإن كن أفتالاً) هذا استفاد من المطلق قول المصنف بعد وفقتهن حتى يختار (قوله وإن وقع ما) أي النكاحات يفي ما لو لم يسبق ونسب أول لم يسبق ولا معية لوع السبق ولم يسبق عين السابق وينبغي أن يحكم بالوقف غير العلم السابق ونسب ورجوعه وبالبطلان في الباقي (قوله بفسخهن عنه في الأولى) هي قول المصنف قبل دخول (قوله وعن العدة في الثانية) هي قوله أو أسلم معه

وهي الأصوب (قوله أي إذا لم يرد فيها الخ) هو من ضرورة المتن كاصرة على مسند التفسير وليس كذلك (قوله في الأولى) تبع في هذا التفسير لجلال القلي وكذا في قوله الآتي في الثانية مع أنه لم يتقدم في كلامه ما ينقل عليه ذلك والجلال الحللي ذكر بمقول المصنف الماروان بن دونه ما نصه كان شرط لها حرة فبانت ٢٣١ أمة وهو حرجيل في نكاح الامة

وقد أذن السيد في نكاحها أو أنه حرفان عبيد أو قد أذن له السيد في النكاح والزوجة حرة اه فصح له التعبير المذكورة في أن ما ذكره الشارح هنا تقدم في كلامه ما بقي عنه (قوله شرط) كان ينبغي زيادة لام فيه كافي النصف ليقى المتن على تنوينه (قوله) وهو وكيل عن مالها (كما) سياق في كلامه تصوره من الملك أيضا (قوله) أخذ من كلام

وافهم ما تقرر فيها أنه لو كان تحتها ثمان مثلاً فأسلم أربع لم يصرهن وأسلم الزادات أو بعضهم في العدة أو كاتب الزادات كسايات لم يتعين الأول وأنه لو أسلم أربع ثم انتقض عدتهن أو متن ثم أسلم ثم الباقيات في عدتهن نصبت الأخيرة لا اجتماع الإسلام مع إسلامه قبل انتضاه عدتهن ولو أسلم أربع ثم هو قبل انتضاه عدتهن وتختلف الباقيات حتى انتقض عدتهن من حين إسلامه أو متن عشر كل نصبت الأوليات لماذا ذكر فإن لم يتحقق بل أسلم قبل انتضاه عدتهن من حين إسلامه اختار أن يعا كيف شاء لا اجتماع إسلامه وإسلام الكل قبل انتضاه عدتهن (ولو أسلم وقته أم ينفوا) أنكمهم مأمراً ولا هو لا كسايات أو غير كسايات ولكن (المستألفان مثلهما) أو شك في عين للدخول (حرمنا أبا) ولو قلنا بفساد انتصاهم لأن وطء كل بشبهة يحرّم الأخرى ولكل المسمى أن صح والآخر المثل (أولاً) أي أول لم يدخل (واحدة) منها أو شك هل دخل واحدة منها أولاً (نصبت البنت) وانقضت الأم لحرمها أبداً بالعدّة على البنت بناء على هذه أنكمهم (وفي قول زخير) بناء على فسادها (أو) دخل (بالبنت) فقط (نصبت) البنت أيضاً لحرمه الأم أبداً بالعدّة على البنت أو وطئها (أو) دخل (بالأم حرمنا أبا) الأم بالعدّة على البنت بناء على هذه أنكمهم وهي بوطء لا هو لا أم مهر المثل بالدخول على ما نقله الرافعي من البغوي بجزءه في الروضة وهو محمول على ما إذا كان المسمى فاسداً أو ألقاها أو أجب المسمى واعتذر في الموصات من كلامه ما يصح على ما إذا نكح الأم والبنت بغير واحد فانه يجب لإمام مهر المثل كالزوجه نسوة بغير واحد (وفي قول تقي الأم) بناء على فساد أنكمهم ومن انتقضت بلاوط على يجب لها مهر عند ابن الحداد ولو لم ينفقه عند التفال أن حصن أنكمهم (أو) أسلم حرة (وقته أمة) فقط (وأسلمت معه) قبل دخول أو بعده (أو) أسلمت بعده أو قبله (في العدة أقر) النكاح (إن حلت له الامة) عند اجتماع إسلامه وإسلامها لا يصارعه مع خوفه العت حيث قد لا يبرأه على نكاحها بخلاف ما إذا لم يقبله إلا أن ولو طلقها في الحالة الأولى ثم أسير حلت له رجعت لأن الرجعية زوجة (وإن تخلفت) عن إسلامه أو عكسه (قبل دخول تجزئت الفرقة) لما مر من حرمه الامة الكافرة على المسلم مطلقاً (أو) أسلم وقته (أما أو أسلم معه) ولو قبل وطء (أو) أسلم قبله أو بعده (في العدة) اختار أمة واحدة (إن حلت له) لو وجود شرط نكاحها فيه (عند اجتماع إسلامه وإسلامه) قيد في اختيار أمة من الكل فلا ينافي قول غيره عند اجتماع إسلامه وإسلامها لأنه في أمة معينة من كسايات وذلك لحل ابتداء نكاحها حيث تنقض نكاح البوق هذا أن كان حراً أو اختار حرة (والأب) بأن لم يصر له نكاح الامة عند اجتماع إسلامه وإسلامه (انقضت) كل من حين الإسلام لحرمه ابتداء نكاح واحدة منهن حيث تولدوا واختص الحل بوجوده في بعض قسّم فلا أسلم فلولنا لم يفسد واحدة قوهي محل له ثم الآخر بان هو لا يجلان نصبت الأولى أو الأولى والثالثة وهما يجلان دون الثانية اختار واحدة منهما

(قوله) وافهم ما تقرر فيها (قوله) الثانية (قوله) لم يصرهن أي لم يتحقق أنه اختارهن بعد إسلام الكل (قوله) (أو) أي والحال (قوله) نصبت الأخيرة راجع وجهه في الثانية فانه يجوز اختيار البنت كما تقدم الآن يكون موطن قبل إسلامه بجملة انتضاه عدتهن قبله ويخص بذلك ما تقدم فصح كون قوله السابق ولو لم يثبت ضرره وانما إذا امتنع بعد إسلامه فليراجع اه سم

على ج (قوله نصبت الأوليات لماذا ذكر) أي في قوله لا اجتماع إسلامه الخ (قوله) ومن انتقضت بلاوط الخ) معقد قوله لم يجب لها مهر يتأمل وجهه فان الفرقة لم تقصّل منها بل منه حيث اختار غيرها بالنكاح أن أسلم الجميع وإن كان انتدافها لنظفهن العدة فتدعى من ذلك ما مر في قوله في الفصل السابق أو قبله وصحح فان كان الانتداف بإسلامها الخ (قوله على المسلم مطلقاً) أي وجدت شروط نكاح الامة أولاً (قوله هذا إن كان حراً) أي كاعلم من قوله أولاً آخر

الامام في ذلك الخ) حاصل هذا البحث كما يعلم من شرح الروض وغيره ان الغزالي قائل بان التفرغ للمتقدم على العقد مؤثر مطلقا بالنسبة لقيمة الولدان والامام بشرط فيه شرطان ان يتصل بالعقد أي مرفاوان يذكر في وجه الترهيب في النكاح فلو اتفقت شرط منها ضربه تردده والشارح لم يبنه على كونهما مقالتين فليس كذلك كالثاني بعد الاول موقع في كلامه وقوله وهو مفهوم مما عليه بالأول صوابه ٢٣٢ وهو فرد من افراد ما قبله واما قوله وانما ذكر الخلاف فلم أهمه

معنى لانه ان اراد به كلام الامام فهو غير صحيح لما علمت انه فرد من افراد كلام الغزالي فهو محمول وفاق بينهما وان اراد كلام الغزالي فهو غير صحيح ايضا لانه انما ذكر لاقادة الحكم بصيغ لا يفتي عنه كلام الامام لا لمجرد الخلاف فيه فتأمل (قوله غير السيد) أي على ما يأتي (قوله ان كان مهر مثل) كان كان النكاح فاسد واما قوله في شرح

(قوله اندفع نكاحهما) معتد (قوله) ولم تكن كتابة أي اما ان كانت كذلك تعينت واندفعت الامة (قوله فيجده) أي الاختيار (قوله تعينت) الحرية ان كانت أي ان وجدت (قوله قررت نكاحك) أي وليس الشهادة شرط فيه بخلاف ابتداء النكاح فان الشهود شرط فيه ولا اطلاع لهم على التنية (قوله وكلها صراح) أي لا يحتاج لتنية (قوله) ولا شافى ماتقرر

ولو أسلم على أربع اماء فأسلم مع ثنتان وتختلف ثنتان فتعقد واحدة من المتقدمتين وأسلمت المخطئتان على الرافق اندفع نكاحهما لان تحت زوجهما حرة عند اسلامه واسلامه الانكاح القنة المتقدمة لان عقد صاحبها كان بعد اجتماع اسلامها واسلام الزوج فلزوجه في حقها واختار واحدة منهما كذا ذكره واعترض بان الاصم ما ذكره آخرون حتى المصنف في تنقيصه انه يقتضيان الجمع لان الضيقة في حال الاجتماع في الاسلام كانت أمة لكن أطال السبكي في رده والاستمرار الاول (أو) أسلم حرة وتحت (حرة) فصح للتعين (واما ما أسلم) أي الحرة والامام (مع) ولو قبل وطء (أو) أسلم قبله أو بعده (في العدة تعينت) الحرة وان ماتت أو انت سوا أسلم الاماء قبلها أم بعدها أم من اسلام الزوج واسلامها (واندفعت) أي الاماء لانهم اتعنهن ابتداء كذا دوا وما ولهذا لم يصح للاسستماع اختار واحدة منهن كما يحسنه الاذري وهو ظاهر (وان اصررت) تلك الحرة على الكفر ولم تكن كتابة يصل ابتداء نكاحها (فانقضت عنهما) وهي مصرى (اختار أمة) ان حلت له الامة لتبين اندفاع الحرة من حين اسلامه فهو كالو غرض الاماء الما لاختار أمة قبل انقضاء عدة الحرة فهو باطل وان بان اندفاع الحرة لوقوعه في غروقه فيجده بعد انقضائه عنهما (ولو أسلمت) الحرة معه أو في بالعدة (وعتق) أي الاماء قبل اجتماع اسلامه واسلامهن (ثم أسلم في العدة فكمرا) أصليات كالحق قبل انقضائه عنهن (فختار) الحر منهن أربعاً (أو) كذا لو أسلم ثم عتق ثم أسلم أو عتق ثم أسلم أو عتق ثم أسلم ثم أسلم وضابطه ان يتفق قبل اجتماع اسلامه واسلامهن فان تأخر عتقهن عن الاسلامين تيفت الحرة ان كانت وصلت والاختار أمة قبل والحق مقارنة العتق لاسلامهن بتقدمه عليه (والاختيار) أي الغاظة الدالة عليه (اختارتك) أو اخترت نكاحك أو تقر به أو حبسك أو عقدك أو قررتك أو قررت نكاحك أو أمسكتك أو أمسكت نكاحك (أو ثبتك) أو ثبت نكاحك أو حبستك على النكاح وكلها صراخ الاما حذف منه لفظ النكاح فكفاية بناء على جواز الاختيار بها نظرا الى انه اذ امة ويجوز اختيار الفسخ للزائدات على الاربع بعد الاربع للنكاح كما لو قال لمن أريد كن وان لم يقل للزائدات لا أريد كن لكن يظهر مما تقر ان أريد كن للنكاح صريح ومع حذره كناية ويخوف فضت أو زلت أو وضعت أو صرحت نكاحك صريح فسخ ويخوف فضتك أو صرقتك كناية وعلم مما تقر وجه الاختيار بالسكينة وان منعه الماوردى والرويانى وقال انه كابتداء النكاح (والطلاق) بصريح أو كناية ولو ملعا كان نوى بالفسخ طلاقا (اختيار) لطلقة اذ لا يخاطبه الا الزوجة فان طلق أربعاً تعين للنكاح وان دفع الباقي شرط او لا شافى ماتقرر في الفسخ قولهم ما كل صريح يحا في باهو وجده تضاد في موضوعه لا يكون كناية في غيره لا للتعين وجود تضاده في موضوعه عند ارادته به الطلاق اذ المرادة

في الفسخ أي من صراحتهم مع النكاح وجعله كناية بدونه ووقوع الطلاق بينه المتارابه بالطلاق بقوله كان نوى الخ (قوله لا للتعين) وفي شيئا لا يادى ويوجب بان هذا مستثنى رعاية من رغب في الاسلام اه وهو قرىب بما ذكره ج وعبارته لانهاى القاعدة أغلبية اه وهي الأولى لما ذكره الشارح قد رده عليه انه قد يودى لابطال القاعدة فان ما ذكره وانيه انه لا يكون كناية لكونه يجب نفاذا اقبال فيه عتق ما ذكر وهو انه بنية غير مدلوله لا يجدها في موضوعه

الروض أو يفسنه فهو مبني على أنه إذا شرط حرمته وهو عبد فبانت أمة أنه يتغير وقد مر أن الإجماع خلافه (قوله أو مضى) مع قوله أو الولي راجع المحكم في ذلك (قوله منهما) أي ولم يكن تضرر الوكيل مستند القول الزوجة المأثورة (قوله قبل وطء) ظرف لقول المصنف عتقت (قوله في الاعفاف) أي (قوله فان استويا فراقها) أي لا عسوية (قوله في الرشد) قيد في (قوله لا تأتول باختيار الثاني) هو قوله وان أراد الاعم (قوله لا لفظ مشترك) عبارة ٢٢٣ ح بعدما ذكر وهو هنا يفسخ

أولى حنه بالطلاق لانه للتبادر منه ثم قالوا انه صريح فيه كنهانه في الطلاق اه وهي مشغلة على توجيه صراحته في الفسخ واه مع كونه صريحا فيه يكون كناية في الطلاق (قوله امتعالي) احتزبه عن قيلين الطلاق فاه يصح مع كونه اختيارا لكه ضمني كأياني (قوله استدامة) أي لفسخ (قوله وهو لا يقبل) أي المناط وكان الأولى وهي (قوله ولو حصر الاختيار) لو أتم على غير مثلا واختار منهن ستا فليس أختار فالظاهر أنه لا بد من اختيار أربع من الست ولا يقال لا حاجة للاختيار لا دفع الاختين لمواز اختياره واحدة منها مع ثلاث من غيرهما مدر اه سم على ح (قوله فان استهل أمهل) أي وجوبا وقوله ثلاثة أيام أي كواهل (قوله الى أن يختار) أي ولو طال الزمن جدا (قوله الى فاقتنه)

بالطلاق ليست محل الفسخ من غير سبب يقتضيه وما قبل من انه ان أراد لفظ الطلاق اقتضى أن لا يصح بعبء وليس كذلك اذ قضيت نكاح بنية الطلاق اختيارا لفسخ وان أراد الاعم ورد عليه ان الفرقان من صرائح الطلاق وهو هنا فيه فسخ لا تأتول باختيار الثاني ولا رد عليه الفرقان لانه لفظ مشترك فهو في حق من أسلم على أكثر من العدد الشرعي صريح في الفسخ وفي حق غيره صريح في الطلاق (لا الطهار ولا ليلة) فليس أحدهما اختيارا (في الأصح) لان كلام من الظاهر لفسخه والايلاء لفسخه إذا لم يكن حلفا على الامتناع من الوطء بالاجنية أبقى منه بالمشكوكه فان اختلف المولى أو اظهر منها لفسخ حسب مدة الايلاء أو الظاهر من وقت الاختيار فمصر في الظاهر ما إذا لم يفارقها أو ليس الوطء اختيارا لأن الاختيار ابتداء واستدامة فلكاح وكل منهما لا يصح به والثاني هما تبين لفسخ كالحطاط (ولا يصح قتل اختيار) استقلال (و) لا تطبيق (فسخ) كأن دخلت فقد اخترت نكاحك أو فسخها تقر بأنه ابتداء واستدامة وكل يتبع تطبيقه وان منطاط الاختيار الشهوة وهو لا يقبل تطبيقا لأنه وحدود فلا يملكه ضمنا كأن دخلت فانت طالق أو من دخلت فسي طالق فصيح لانه يشتر في الضمني ما لا يشتر في المستقل (ولو حصر الاختيار في خمس) أو أكثر اندفع من زاد على ذلك وان لم يكن تعيينا تاما (وعليه التعيين) التام وهو أربع في الحروف ثنتين في غيره لما مر أول الفصل الغني عما هنالوا توهم أن ذلك لا يأتي هنا (ونقتهن) أي لئس وكذا كل من أسلم عليهن إذا لم يختار منهن شيئا وأراد بالنقطة ما يمس سائر المومن (حق يختار) الحر من أردما وغيره ثنتين لأنهن مجبرسات بحكم النكاح (فان ترك الاختيار) أو التعيين (حسن) الى اتيانه به لا احتناعه من واجب لا يقوم غيره مقامه فيه فان استعمل أمهل ثلاثة أيام كما قال صاحب الاختار انه ينبغي القطع به لانه مادة الترويض عا فان لم يرضه فيه المجلس عزوه بغيره من ضرب وغيره فإذا ربي من ألم لا قول اعاده وهكذا الى ان يختار معلوم أن المجلس تضرر وان كان ظاهر كلامهما يخالفه فهو غير مراد وأنه لا يجوز تضرره ابتداء بفسخ ضرب لان المقام مقام تزوف لم يبادر بباشوش الفكر ويعلله عن الاختيار بل بما يصح ويحله عليه وهو المجلس وتركه ضرر محمود الى فاقتنه ولا ينوب الحاكم عن المتع لانه غير شهوة وبه فارق تطليقه على المولى الثاني وما به السبكر من وقت - بسبه على طلب ولوم بعض لانه حقن كلابين بناله على رآيه ان أسلك أو ينافي الخبر للباحث والمتعده لوجوب وان واقعه الذي وهو وجوب لحقه تعالى لما يلزم على حمل تركه من امسالك أكثر من أربع في الاسلام وهو مجتمع فن ثم كان الوجه وجوب عدم وقوفه على طلب اخذ ما طلقهم (فان مات قبله) أي الاختيار (اعتدت حامل به) أي بوضع الحمل وان كانت ذات اقراء وذات أشهر وغيره مدخول بها بأربعة أشهر وعشر احتياط الاحتمال الزوجية في كل منهن وذكر العشر تقليدا الى كافي الا يتوهم ثم

٣٠ نهاية خامس أي وان طلق جنونه (قوله وان واقعه الذي) في كلام شيخنا الزايد وسيم نقلا عن بران الذي تعقب السبكي في ذلك لانه واقعه فراجع اه فقل الا فرقي اختلاف كلامه (قوله وذات أشهر) أي لكونها صغيرة أو أيسة

الفرع كما يعم بما يأتي (قوله مهر المثل حرة) انظر لو كان انما انكحها بكثر أو بأقل وبم حكم الزادة مما بعده (قوله ولا تنكح شوهاء) لعله ان لم يرد لها الاب فلا يرجع (قوله اتجوز بوجهها) قال جويقر زوجها الاب للضرورة وهو مع قوله الاتي في عقب قول المصنف محتاج الى نكاح وان ٢٢٤ أمن الزنا صريح في عدم اشتراط توفر شرط تزوج الامة فيكون مستثنى مما صنف في

تزوج الامة لكن في حواشي النسخة لسم انه لا بد من توفر الشرط كما هو ظاهر اه فليصر (قوله أقل هذه النسخة) لا يفتي انها ترجع الى مهر حرة أو عن امة على ان صورتين الاولين ليس بينهما فرق معنوي فتأمل (قوله اذ بقدر عليها) أي الاصل على مؤنته فقط (قوله ومؤنة) انظر مع ان المؤنة مقدرة على قدر مرأه لا يجب لها ادم (قوله ولو نكحها على مهر أو عن) أي ولم تكن معينة الاب ارفع مؤنة بقرنة ما قبله (قوله بغيره) لعله أو بغيره المذكور فيه كدفعها لمساك اخذها بما يأتي فلا يرجع (قوله أي بوطه) انما جعل النكاح على الواجب لقول المصنف المار اعطف

قوله لو قال وعشرة أي لو قال تعالى في القرآن (قوله عن كلام العرب) أي لانهم يفتون القبايلي على الايام ومن ثم يوزعون بها فيقولون لعشر ليال مضين من شهر كذا أو بقرن

قوله لو قال وعشرة أي لو قال تعالى في القرآن (قوله عن كلام العرب) أي لانهم يفتون القبايلي على الايام ومن ثم يوزعون بها فيقولون لعشر ليال مضين من شهر كذا أو بقرن

منه واصل المحكمة في ذلك ان القبايلي سابقة على الايام (قوله عليها الاقراء) أي الاعتدال الاقراء (قوله اذا كن ثمانية) الاولى ثمانية لان المدة مؤنته (قوله وان لم يبرئ من الباقي) فلو كن ثمانية وطلب أربع لم يصلين شيئا واخص اعطين ربع الوقوف ليقين ان فحين زوجة أو ست فالنصف وهكذا (قوله لا احتمال ان الكليات من الزوجات) أي وبشرط الارث تحقق موجهه (فصل في مؤنة المعلقة أو المرتدة)

فيه

(قوله عند مخرج الصوم من) وظاهرنا أن كفي هنا وان كانت شوها على راجع (قوله إذا انتقض كلام الروضة) أي في المستولدة (قوله في ذلك) أي في الحسد (قوله وان كان قاض) أي الأب (قوله كونه المنزور) أي إذا كان وثيقا (قوله في طاب) أي الأب

(قوله يأتي فيه تطهير ما من) أي من السقوط عنه (قوله لان عذر الزوج لا يسقط) معتمد (قوله وذلك لا يزول مع الغيبة) أي فلا يدمر رضاه للقاضي واعلامه بأنه راجع للطاعة فيرسل القاضي الى الزوج فان ٢٢٥ مضت بعد الارسال والعلم بمدته

امكان الرجوع ولم يرجع
استقرت عليه لان المانع
الآن من جانب (قوله
حين طلوع الشمس) أي
وقت

في باب الخيار في النكاح
والاعفاف ونكاح العبد

(قوله ولو متقطعا) وان
قل اه ج والظاهر ان
هذا هو ما نقل استثناءه

الشارح عن المتولي وطيه
فيكون الشارح مخافا
لمح ويمكن حل الخفيف
في كلام ج على غير
ما ذكره المتولي فلا
يكون مخافا (قوله ومثله
الخبل) أي في ثبوت
الخيار (قوله كذا قيل)
أي قيل ان الخبل مثل
الجنون وذلك يقتضي
معارتهما (قوله الذي
بطرا في بعض الأزمان)
لمبين المراد بذلك البعض
والظاهر أن المراد به
ما يحتمل عادة كيوم في
سنة (قوله أما المايوس
من زواله) أي بأن قال

فيه تطهير ما من وفيه تطهير لان عذر الزوج لا يسقط النفقة كما يعلم بما يأتي في بابها (وان ارتدت)
أو ارتد معها (فلان نفقة) لحاق في مدة الردة (وان أسلمت في العدة) كالنازلة أولى وتستحق من
وقت الاسلام في العدة (وان ارتدت) الزوج وحده (قلها) عليه (نفقة العدة) لان المانع من
جهته ولو ارتدت فغاب ثم أسلمت وهو غائب انصفتها من حين اسلامها وطرقت النشوز
بأن سقوط النفقة يار ذوال بالاسلام وسقوطها بالنشوز للتحريم والاستمتاع والمخرج من
قبضته وذلك لا يزول مع الغيبة كذا كره البقوي في تخفيفه ولو أقام الزوج شاهدين انهما
أما حين طلوع الشمس أو غروها يوم كذا قبلت شهادتهما واستمر النكاح أو انهما أسما
مع طلوعها أو غروها يوم كذا لم تقبل لان وقت الطلوع والغروب يتناول حال تمامه وهي حالة
واحدة والعدة للطلوع أو الغروب يتناول أول وآخره فيصير أن يكون اسلام أحد هما مقارنا
طلوع أول القصر أو غرو به واسلام الآخر مقارنا للطلوع آخره أو غرو به

في باب الخيار في النكاح (والاعفاف ونكاح العبد) وغير ذلك مما ذكره

اذ (ووجد أحد الزوجين بالآخر) خرجت من النكاح ولو متقطعا أو قبل العلاج والجنون زوال الشعور
من القلب مع فساد الحركة والقدرة في الأعضاء ومثله الخبل كما لحقه به الشافعي رضي الله عنه
وهو البصير كذا قيل والذي في القصاص انه الجنون ولعل الاول لمح ان الجنون فيه كمال
استغراق بخلاف الخبل ويستثنى من المتقطع كما قاله المتولي الخفيف الذي بطرا في بعض
الأزمان وأما الاعفاء لمرض فلا خيار به كذا في الأمراض ومثله كما قاله الزركشي فيعاصم
منه الا فقه كاهو الغالب أما المايوس من زواله فكالجنون كذا ذكره المتولي وثبت أيضا
بالاعفاء بغير المرض كالجنون والأصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء (أو حذاما) وان
قل وهو علة يصح منها العضوم يتقطع وينتاز ويتصور في كل عضو غير أنه يكون في
الوجه اغلب (أو برصا) وهو بياض شه به يقع الجلدة ويذهب دموه ويحمر ذلك بعد
استحكامهما أما أولاهما فلا خيار به كما صرح به الجويني قال والاحتكام في الجذام يكون
بالتقطع وتزداد الامام فيه وجوز الاكتفاء بسوداده وحكم أهل المعرفة باستحكام العلة ولم
يشترطوا في الجنون الاحتكام والفرق كما قاله الزركشي ان أعضاء الجنون الى الخيانة على الزوج
غالب واستحكامه لا يفسد المرأة بالغيب لانها علمت به فلا خيار ولا فلتاقتي منه شرطا
للكفاءة ولا حصة مع انتفاؤها والخيار فرغ الحصة غفلة عن قسم آخر وهو انها ألذنته في
الترويح من معين أو غير كفو وزوجها ولها منه بنه على سلامته فتبين كونه معينا مع النكاح

أهل الخبرة لا يزول أصلا وصيته أنه لو قال الأطباء زول بعد مدة لم يثبت به الخيار وان طالبت للعدة ولو قيل بثبوته حينئذ
لم يبعد (قوله والأصراع) عبارة مختار الصباح والمرع علة اه فالتسمية أول (قوله نوع من الجنون) فيثبت به الخيار (قوله
باستحكام العلة) معتمد عبارة ثبوت الزبدي والمعتمد أنه لا يشترط استحكامها بل يكفي حكم أهل الخبرة بكونه جذاما أو برصا
رضي اه ولعل هذا مراد الامام فهو بالاكفاءة بسوداده وحكم أهل المعرفة الخ فلا تخالف (قوله أو غير كفو) قال مع على
ج هو مشكل لان الفرض انها ألذنته في غير كفو هو حاشا لغير الكفو باعتبار العيب وهذا يخضع لرضاها بالعيب
فكيف مع ذلك فتبين

الرفيق ولا ينافي هذا لمسياني من ان الالب لا يغرم حبة الولد لانه في الحرلة الترم حبة الام كما سيأتي (قوله تغذيه) أي في وليس هذا كما اذنت فمن ظنته كما فان معبأ فانه تغير لظهور الفرقين الاذن فمن ظنته كما فبان معبأ فانه لا يتضمن الرضا بالسيب وبين انهما في غير الكفة لتضمنه الرضا بالسيب وقد ورد على مرفوفاق على الاشكال اه (أقول) ويمكن أن يجاب عنه بأن الغالب في الناس السلامة من هذه العيوب فحمل الاذن في التزوج من غير الكفة على ما اذا كان الظل المغرور بالكفة يد ناعة القسب أو وضوحا لجلاء الغلب (قوله ولا يصير على شق الموضوع) أي حيث كانت بالقوة ولو سفيهة أما الصغرة فينبغي أن لو لها ذلك حيث رأى فيه العلة ولا خطر أخذ ما ينافي في قطع السلعة (قوله فان ضلته) أي وأ غيرها (قوله وليس للامة فعل ذلك) أي الشق (قوله الا باذن سيدها) لانه تصرف قد يؤدي الى نقص في قيمتها (قوله حشفة ذكره) أي كبرت أو صغرت حتى لو كان ٢٢٦ الباقي من ذكره قد حشفة معنفة أو أكره لكن دون حشفة أو صغرت حشفته جدا وكان الباقي قد رواها دون المعنفة فلا خيار وبقي ما لو ثبت ذكره مع اقتضائه وأدخل منه قد حشفة فهل يكن ذلك قليس لما افصح أولا لانه لا عبرة بقدرها مع وجودها فيه فقرر والاقترب الثاني (قوله ثبت ان كره) عبارة ج ثبت ان خيار لك كره منها الجاهل بالغيب أو العالم به اذا انتقل لأخس منه منظر أو كان كان بالغيب فانتقل للوجه لا بالغيب الاخرى اه (قوله كما رواه الشافعي منه) أي عن عمر وقوله وعول أي اعتمد وقوله عليه أي في الاستدلال به (قوله في

في هذه الحالة كما صرح به الامام في التولية والمراجعة و ثبت ان خيار بذلك (أو وحدها رتقه) أي مفسد لمحل الجامع منها بلهم (أو قرناه) وهو ان سادده بعظم ولا يصير على شق الموضوع فان ظنته وامكن الوطء فلا خيار وليس للامة فعل ذلك قطعا الا باذن سيدها (أو وجدته هينا) أي به داه يمنع ان يشاور ذكره من قبلها وان قدر على شيرها سمى بذلك أين ذكره وانما طافه ما خوذ من عنان الدابة (أو مجبويا) أي مقطوع ذكره أو الادون قدر الحشفة أي حشفة ذكره أخذ ما صار في الضليل وغيره فان بقي قدرها وهجر عن الوطء به ضربت له المدة الثانية كالغير (ثبت) لمن كره منها ذلك (الخيار في دفع النكاح) بعد ثبوت السب منها لما حكم بما ياتي فقد جاءت الآثار بذلك موضع عن عمر رضي الله عنه ذلك في الثلاثة الأولى هي مشتركة بين الزوجين كما رواه الشافعي عنه وعول عليه ومثله لا يكون الا بتوقيف أو جمع الصاعقة يرضى الله عنهم عليه في الخاضعين به وقبله أو لو ياتي الشكل على ثبوت الخيار في البيع بدون هذه مع ان الغائب ثم مالية سيرة وهذا المقصد الاعظم للجامع أو التمتع لا سيما والجدام والبرص بعد بيان المعاصر والولد أو نفسه كثيرا كما جزم به في الامم في موضع وحكاة عن الاطباء الجريين في موضع آخر قال البيهقي وغيره ولا ينافيه خبر لا عدوى لانه ينافي الاعتقاد الجاهلية بنسبة الفعل لغير الله تعالى فوقوعه بغيره جل وعلا ومن ثم مع خبره من المحذور فرار من الاسد أو كل معه صلى الله عليه وسلم ناره فوله لم ينافيه بيانا للسعة الاصر على الامة من الفرار والتوكل وتخرج بهذه الخمسة غيرها كالعذوب بكسر أوله والمهل وسكون ثانيه المجهم وفتح الخفيفة وضمة واوية ل عذوب كمتور وهو فهم لمن يحدث عند الجامع وفيه من ينزل قبل الايلاج فلا خيار به مطلقا على التمتع وسكونهما في موضع على أن المرض المأوس من زواله ولا يمكن معه الجامع في معنى العنة انما هو لكون ذلك من طرق العنة وليس قسما خارجا عنها وقوله اعن المارودي أن

جدا وكان الباقي قد رواها دون المعنفة فلا خيار وبقي ما لو ثبت ذكره مع اقتضائه وأدخل منه قد حشفة فهل يكن ذلك قليس لما افصح أولا لانه لا عبرة بقدرها مع وجودها فيه فقرر والاقترب الثاني (قوله ثبت ان كره) عبارة ج ثبت ان خيار لك كره منها الجاهل بالغيب أو العالم به اذا انتقل لأخس منه منظر أو كان كان بالغيب فانتقل للوجه لا بالغيب الاخرى اه (قوله كما رواه الشافعي منه) أي عن عمر وقوله وعول أي اعتمد وقوله عليه أي في الاستدلال به (قوله في

الخاضعين به) وهه الحب والعنة (قوله بدون هذه) أي بسبب دون هذه (قوله كالعذوب) ويقال العذوب المستاجر والعذوب بضمة أو طاء معناه مجهة يدل الال كافي القاموس وعثر رأي بالمتناهة فوقية كدره هواد اه قاموس (قوله وهو فهم) أي الزوجين (قوله وفيه) أي الرجل (قوله المرض المأوس من زواله) أي القائم بالراج منه ما حصل له كبر في الاتيين بحيث تنطلي الذك كره ما صار البول يخرج من بين الاتيين ولا يمكنه الجامع بشئ منه فيثبت زوجه الخيار ان لم يسبق له وطء لان هذا هو مقتضى التشبيه بالعنة وذلك حيث أس من زوال كبره ما يقول طبيين بل ينبغي الاكتفاء باحد عدل ولو قيل في هذه انه ملحق بالحب فينبغي ان خياره مطلقا لكان محتملا لان هذا المرض يمنع من احتمال الوطء الا ان قال لما كان البرء ممكنا في نفسه التحقق بالمنة بخلاف الحب فانه لا يمكن في المادة عود الذك كراملا (قوله في معنى العنة) أي فيثبت به الخيار ولو أصابها مرض يمنع من الجامع أو أس من زواله فهل يثبت له الخيار لما قلنا من الرق أو لا فيسه نظر والظاهر عدم الخيار بل قد يخبره كلامه الا في الاستحاضة حيث قالوا ان حكم أهل الخيرة باسحقكامها

مصيب الان (قوله ولا حاجة للخ) من تمام علة الضعيف يشير الى الرد على الاظهر (قوله ويحصل ملكه اقبل العاقل) وهذا مبنى على الاصح المار في المتن كما يدل عليه قوله ومقابل الاصح الخ لكن في سياقه فلافة شديدة فترجع عبارة الجلال المحلى (قوله وان لم يحب اعاقه) أي على ذلك الولدان كان هناك من هو مقدم عليه في وجوب ٢٣٧ الاعاق (قوله الذي لا تحمل

له الامه) بمعنى امه ابنته (قوله فسقط القول بابه كان الاحسن الخ) في سقوط القول بما ذكر بجمرد ما قرره نظر ظاهر

(قوله ان المستأجرة

كذلك) أي ثبتت ما انجبار

(قوله كبدتها تخافة) أي

فان كان كبدتها ثبت

له انجبار لانها كل رتقاء

في حقها والا فلا (قوله

وقروح سبالة) ومنها

المرض الحمي بالبارك

والمرض السمي بالبقعة

والحمكة فلا خيار بذلك

(قوله ويحصل ذلك) أي

ثبوت انجبار ولعل المراد

لا يثبت لاحد ما ينفسه

والا فلا مانع من ثبوت

انجبار لولي المرأة بمجنون

الزوج كالمولم تكن مجنونة

لما بان في شرح قوله

ويشير بقارن جنون الخ

من قوله وان كنت مثل

الزوج الخ (قوله وهي

رتقاء) أي ابتداء فلا

يتكرر معه قوله الا في

ولو حدث به جيب فرضيت

(قوله والاقر بنبوته)

أي لكل منهما (قوله

المستأجرة العين كذلك ضعيف لكن لا تفتة لها وسيأتي الفسخ بالرقب الاعسار ولو وجدها ضيقة
المختصيص بعضها على وعلى فهي قالو وجدها رتقاء كما أشار اليه الرافعي في الديات ولعل المراد
من ذلك ان يتمرد دخول ذكر من يدينه كبدتها تخافة وضدها فرجها وكذا يقال بنظرير ذلك في
قولهم كما تخبر هي بكبراً لانه بحيث يفضي كل موطوءة ولا خيار يضرو صنان وقروح سبالة
وهي وزماتة وبه وخصاها واصحافون ان حفظ لها مائة وحكم أهل الخيرة ما تصكها ما خلافا
لتركتي وسواء في ثبوت الخلية ما ذكرنا كالأب أحدهما مثل ذلك العيب أم لا (وقيل ان وجد
به مثل عيبه) من الجذام أو البرص فقلو ختلا (فلا) خيار لتساوهم ما عيبتهم والاصح انه يقبض
وان كان ما به الخسر لانه عافى من غيره ما لا يعافى من نفسه ومحل ذلك في غير المجنونين
المطبق جنونهما لتعذر الفسخ حينئذ منهما أو من أحدهما أو كان مجبو بالبلاء وهي رتقاء
فليس يقال لم يرتخا شيئا منها أو لا قرب ثبوته (ولو وجدته) أي أحد الزوجين الآخر (خشي
واضحا) بأن زال اشكاله قبل عقد النكاح بد كورة أو أوثنة (فلا) خياره (في الاظهر) سواء
انضغ بعلامة قطعية أو ظنية أو باخباره لان ما به من نفسه أو سلمة فزائدة لا يثبت مقصود
النكاح والثاني له الخيار بذلك لانه فرة الطبع عنه لما انغشى الشكل فساكح باطل (ولو
حدث به) أي الزوج بعد العقد (عيب) ولو جعلها كان جيب ذكره (تخبرت) قبل الدخول
وبعد لتضررها به كالقرن وانما لم يتخير المشتري بشيعة المبيع لانه يصير به قابضاً لمحقه ولا
كذلك هي كسائر الدار الموروثة (الاعتنة) حدثت (بعد دخول) فانها لا تخبر به لانها اعرفت
قدره على الوطء وصلت لطفها منه كتقير المهر ووجود الاحسان مع رجاءه والماء به فارت
الجيب ولا ينافي ما تقرر قولهم الوطء حق الزوج فله تركه أو لا اتم عليه ولا خيار لانه لا يحول
على بقائه وقوعه الوطء اكتفاء بعبادة الزوج فحي يثبت منه ثبت لها الخيار لتضررها (أو بها)
قبل الدخول أو بعده (تخبر في الجدي) كالوحدته والقدم لا لتكنه من الغلاص بالطلاق
بخلها فهو يرتضره بنصف الصداق أو كله ولا يمسد على الأول أن يكون حدوث الرق
والقرن بعد الوطء كحدوث الجيب في الخلاف وقدم صرح به القاضي الحسين في النفقات ولو
حدث به جيب فرضيت ثم حدث به الرق أو قرن فالوجه ثبوت الخيار له ويحصل عدمه لقام
المانع به (ولا خيار لولي بمحدث) بالزوج بعد عقد النكاح لان حقه في الكفاءة في الابتداء
دون الدوام لا تفتة المعارف ولهاذا وقعت تحقن ورضيت به لم يتخير وان كان له المنع ابتداء
من نكاح الرقيق (وكذا) لا خيار له (بقارن جيب وعنة) للنكاح اذ لا عاو الضرر عليها ضا
ويتصور معرفة العنة المقارنة مع كونها لا تثبت الا بعد العقدان يتخير بها معصوم مطلقاً أو
عن هذه بخصوصها أو بما اذ ترق زوجها وعرف الولى عنته ثم طلقها وأراد تجديد نكاحها أو لا
ينافيه قولهم قديم في نكاح دون آخر أو ان التحدت المرأة لان الأصل استقراره (وبخبر) الولى

هي كسائر) أي قياسا عليه اذا عيب الدار المستأجرة (قوله وورد بتضرره) لا يظهر على الاصح الا في وجه الرد قبل الو
حدث العيب بعد الوطء لقر السمي به (قوله كحدوث الحب في الخلاف) والراجع منه الثبوت (قوله لم يتخير) أي للولى
(قوله بقارن جيب) أي بأن زوجها به وهو مجبو أو عتين (قوله والضرر وعليها) أي في حيث رضيت لا التفت الى طلب الولى
الفسخ (قوله بأن يتخير بها معصوم مطلقاً) أي عنها وغيرها

أذ هو لا يقع الاحتسية المذكورة ومن ثم اعترف بها ج بعد أن أشار إلى الاعتراض على المتن وروى باللفظ الذي ذكره الشارح (قوله أو زاد) أي الرقيق في المهر الذي قدره السيد (قوله إلى وقت المطالبة) أي الصورة أن الاستخدام أو الحبس باق بقرينة ما قبله (قوله كالتنهار) أي فليزعه هنا الأقل أيضا كما صرح به ج (قوله كأم) أي من مطلق كون الليل في حقه

(قوله ويضرب الولي) أي ولو كانت المرأة بالغة رشيدة كأيديله عليه قوله وإن رخصت به ادخو الصغيره والمجنونة لا تؤثر ضاه ملا يحسن أخذ غايه (قوله قد ينال السيد الخ) أي المختار في الولي كما أمر السيد انما يزوج بالملك لا بالولاية (قوله بجنى السه) قضيت أنها لو علمت بعته ٢٣٨ وأثرت الرفع إلى القاضي لا يسقط خيارها ورعا يقتضي قوله إلا في وقضية

كلامهم بل صريحه أن الرفع نائب الخ خلافه (قوله وفي غيرها بشوته) أي كالمعجب بما يأتي في كلام المصنف من أن الفسخ بهذه العيوب انما يكون بعد الرفع للقاضي وذكره هنا لبيان محل الفود فهو غير ما يأتي لا يمينه (قوله ويقبل دعواه الجهل) أي وإن طال الزمن جدا (قوله يسقط المهر والتعة) الأولى أن يقول ويمنع من وجوب التمتع لأن التعبير يسقط قد يقتضي أنها وجبت ثم سقطت مع أنه ليس كذلك (قوله وبه فارق) أي بأنه بذل الموضع الخ (قوله عدم جعل العيب فيه) أي الزوج (قوله لا يأمه) أي أن الفسخ هو الزوج (قوله أما إذا علم ثم وطئ) أي مختارا أو لمواكروه على الوطء فالتقاسم أنه

(بخلاف جنون) وإن رخصت به لأنه يعبر به (وكذا جذا موبص) فيضرب بأحد ما إذا فارق (في الأصح) لأنك لو أن كانت مثل الزوج في ذلك العيب أو أن يدعى كماله عامر والثاني المنع لاختصاص الضرر بالمرأة وكلامهم قد ينال السيد وغيره وما في البسط في الكلام على تزويج الأمهاتها لو تزوجت من معيب ثم علفت به فله الخيار بدون السيد وجوه وجوه والراجح ثبوته وقضية كلامهم انما لو قصد مالك الأمه كل لكل منهم الخيار وهو كذلك وإن لم يتوصل إليه إلا بإبطال حق غيره (ولخيار) المقتضى الفسخ يعيب عامر بعد تحققه وهو في السنة بعض السنة إلا أنه وفي غيرها بثبوته عند الحاكم (على الفور) كما في البيع يصح انما خيار عيب فيها بدافع الحاكم على الوجه السابق ثم في السنة ثم الفسخ بعد ثبوته عنده والأسقط خياره وقبل دعواه الجهل بأصل ثبوت الخيار أو ظهوره أن أمكن بأن لا يكون مخالفا للعلم أي مخالطة تستدعي عرافة ذلك فيما يظهر والأوجه أن المراد العلم ممن يعرف هذا الحكم وإن جهل غيره كما يقال في نظائره (والفسخ) بعيبه أو بعيبه المقارن والأحداث (قبل دخول يسقط المهر) والتعدي لانها إن كانت فاسخة فظاهر أو هو فسخها فكأنها الفاسخة ولا نه بذل الموضع السليم في مقابلة منافعه أو قد تعذر بالعيب وبه فارق عدم جعل العيب فيه بمنزلة فسخه بغير صريحه لأن قضية الفسخ تزداد العوضين فكذلك ينضمها كمالا رد مهره كذلك (و) الفسخ (بعده) أي الدخول أو معه (الأصح أنه يجب) به (مهر مثل أن فسخ بالبناء الفصول لا الفاعل لا يأمه بعد الوطء أو معه) (ب) يجب به أو بها (مقارن) للسقطه لا بما بذل المسمى في مقابلة استتاعه سليمة ولم يوجد فكأنه لا تسية (أو) أن فسخ معه أو بعده (بصاحب بين المقدور الوطء) أو فسخ معه أو بعده بصاحب معه (جسه الوطئ) لما ذكر أما إذا علمه ثم وطئ فلا خيار له ضاه به فتمثل ما لو عذر بالتأخير فيعطى خياره فيما يظهر (و) الأصح أنه يجب (المسمى أن) فسخ بعد وقوعه (حدث) العيب (بعد الوطء) لأنه لما استمتع به تسية استمر ولم يغيره ونما ضمن الوطء ما للمسمى أو مهر التل بضاه في أمه اشتراطها وطئها ثم علم عيبها لأنه ما عاقل بالمهر وتم غير مقابل بالتم لأنه في مقابلة الرقبة سقط والثاني وهو قول يخرج يجب المسمى مطلقا لتسريه بلا دخول والثالث مهر التل مطلقا وقبل في المقارن أن فسخ بعيب المهر التل أو فسخت بعيبه فالمسمى والحاصل أن الوطء مضمون

لا يشترط خياره وأنه يجب عليه مهر المثل ويرجع به على المكره كما كراه على اتلاف مال الغير فان كلا طريق بلا في الضمان وقرار الضمان على المكره (قوله فتمثل ما لو عذر بالتأخير) أي ثم وطئ هو ظاهر فيما إذا كان العذر غفيرا أو ضحية الحاكم أما لو كان العذر جهلا ثبت الخيار فيبقى أن لا يسقط لأن الوطء والحالة ما ذكر لا يدل على رضاه بالعيب وعبارة ج لو عذر بالقاضي لا يبطل خياره ووطئه والظاهر خلافه ثم رأيت ما ذكره وقدمته في مستخرج العيب وجهل أن له الرد فاستعمله هل يسقط رده لأن استعماله رضاه منه أو لا لأنه انما استعمله لظنه بأس من الرديف أي نظير ذلك هنا (قوله بخلافه في أمه اشتراطها) أي ثبوتها أو غيرها لكن زوال البكره في البكره يجب حدث عن الرد التهرى في أي فيه ما ذكرتم اه

كأنها وإن كان ما عرف في تخليته لا مستقام وهذا في لزوم الأقل المذكور (قوله وفي استقضاء دليل لا يعطى الخ المراد أنه إن كان عمله لا يعطى شغله نهارا يلزمه الأقل المذكور وإن كان عمله المعتاد نهارا هكذا ظهر ٣٩ فراجع) (قوله وإن كانت محترفة)

هو قيد في قول المصنف
استخدمها نهارا أي ولا
يلزمه تسليها للزوج حينئذ
وإن كانت محترفة وقال
الزوج دعها تحترف في
بقي عبارة الجملة

(قوله وما استشكل به
التفصيل) بين كون الفسخ
ببعب بعد الوطأ أو قبله
(قوله بخلاف اللذين)
أي الزدة والرضاع وقوله
قله أي الأعمار (قوله
فكان القياس الحاقه
بالعيب) أي على أن فسخ
النكاح ببعب والأجارة
ترفع المقدم حينئذ
لأن أصل العقد ولأن
حين الفسخ (قوله أو قبله)
أي الوطأ (قوله وقد عادت
إلى الإسلام) أي فإن
ماتت على ردها فلا شيء
لها لا هدر لها بالزدة
بخلاف ما لو عادت الخ
فإنه يثبت بعهدة اجزائها
(قوله في الثانية) هي
قوله أو مئنه (قوله سواء
المسمى) أي على مقابل
الأصح السابق ومهر المثل
على الأصح (قوله على من
غره) يؤخذ من هذا
جواب ما ذكره في السؤال

بلا خلاف لأنه لا يتخلو من مقابل ولما اختلف هل يجب المسمى أو مهر المثل وما استشكل
به التفصيل بأن الفسخ إن وقع القدم أصله فليعيب مهر المثل مطلقا أو من حسنه فالمسمى
مطلقا لا يجب عنه المسمى بأنه هنا وفي الأجرة أغار فعه من حين وجوده بيب الفسخ لأن
أصل العقد ولأن حين الفسخ لأن المعقود عليه فمما لا يتنقض إلا بالاستيفاء
وحينئذ تعين ذلك التفصيل بخلافه في الفسخ بقصد ردة أو رضاع أو أضرار فانه من حين الفسخ
قطعا انتهى وهو مشكل في الاعتداد بانه ليس فاصتا إذ اختلف الذين قبله فكان القياس
الحاقه بالعيب لأجلها وقال غير منجى التردد هنا لأن سبب وجوب مهر المثل انما لم يتقنع بحبيبة
على خلاف ما ظن من السلامة صار العقد كأنه جرى بلا تسوية وأيضا فقصية الفسخ خروج
كل إلى عين حقه أن وجوده لا قبله تعين الرجوع إلى حقه وهو المسمى ورجوعه بالبدل
حقها وهو مهر المثل لقوات حقها بالدعوى (ولو انفسخ) النكاح (ردة) منه أو منها (بعد
وطأ) بأن لا يجمعهما الإسلام في العدة (فالمسمى) لأن الوطأ قبلها فترده هو لا يستند
لسبب سابق أو قبله فإن كانت منها فلا شيء لها أو مئنه تشتر المسمى فإن وطئها باهله في رده
أوردتها أي وقد عادت إلى الإسلام فله مهر المثل مع شرط المسمى في الثانية (ولا يرجع الزوج)
الفاسخ (بعد الفسخ بالمهر) الذي غره سواء المسمى ومهر المثل (على من غره في الجديد) من
ولي أو زوجة بأن سكنت عن عيبها لظهارها معرفة الخاطب به قاله المتولي وقال الزايدان
تعقد بنفسها ويحكم بها كبراء لاستيفاء منفعة البضع وكل صحيح به فارجع ببعده
الولد إلا في قول القديم يرجع به للند ليس عليه بإحضار العيب المقارن للعقد وربه يلزم منه
أن يجمع بين العوض والمعرض وهو مجتمع أما العيب الحادث بعد العقد إذا فسخ فلا يرجع
بالمهر ثم لا تنفذه التأسيس (ويشترط في) الفسخ ببعب (المنفعة إلى ما كم) جزأ بالتوقف
ثبوتها على من ينظر واجتهاد وينتج عنه الحكم بشرطه حيث تفحص حكمه كإحله كلامهم
(وكذا استأى العيوب) أي أبقاها بشرطها بالفسخ بكل منها ذلك (في الأصح) لأنه مجتهد فيه فاشبه
الفسخ بالأضرار والثاني لأجل لكل منهما الاضرار بالفسخ كل رد بالعيب واقتضى كلامه
أنهما لو تراضيا بالفسخ عيا يجوز به الفسخ لم يجمع وبه صرح في المحرر نعم يأتي في الفسخ
بالأضرار أنها لو تم تصدحا كالأحكام فخذ قصصها للضرورة والقياس مجتهد هنا (وتثبت
الجنة) أن سمعت دعواها بأن يكون مكافؤها غير متعاقلا قرأه كما قاله صاحب النصار
وغيره كما قاله الجرجاني والأزم بطلان نكاحها حيث ادعت عنه مقارنة للعقد لأن شرطه
حرف العنت وهو لا يتصور من عشرين أن قلنا يجوز نكاحه إلا من غير شرط والأصح
خلافه (بأقراره) أي بين يدي ما كم كسائر الحقوق (أو ينفذ على أقراره) لأجلها فلا اطلاع
لشهود ذلك ومن ثم لم تقع دعوى امرأة على غير مكلف لعدم صحة أقرارها بها (وكذا)
ثبت (بينها بعد نكوله) عين العين المسبوق بالتكرار (في الأصح) لأنها أقررت هاتمه بقران

عنها وهي أن رجلا عنده جملة من العسل فوقت فيه حملة فسال مفتيا فأفتاه بالنجاسة فأقر أنه هل ضمنه المقتي أولا وهو
أنه لا ضمان على المقتي المذكور وأخذوا محاذ كرويعز رقطن أن تعد ذلك (قوله وينتج عنه الحكم بشرطه) أي بأن يكون
مجتهدا ولا يوجد قاض ولو قضى ضروره (قوله أنها لو لم تصدحا كما) منه ما لو توقف فسخ الحاكم لها على دراهم وينبغي أن
يكون لها وقع بالنسبة طال المرأة (قوله كما قاله صاحب النصار) هو الخلف (قوله وكذا ثبت بيننا) أي وباخبار معصوم

وأخذها الزوج لبلالاني • غيره ولو صاحبة اختراق (قوله فلهما شري) أي ان وقع الوطء على ملكه وعبرارة القصة لمن وقع أحدهما أي الوطء والفرض ٢٤٠ في ملكه فهو المسخوق (قوله أو قبله أو لم يدخل بها أصلاً) انظر ما الداعي الى هذا

في الغاية (قوله كالو قال لامته الخ) هذا التشبيه لشيء محذوف في الشرح وهو في شرح الروض وهو قوله بعد تقرير الدور لان حال العقد سالك هل هي حرة أو أمه ثم قال كما لو قال لامته الخ

(قوله خطيرة) وهي مأخوذة بالماشية كالزربية مثلاً قوله ضرب القاضي له سنة) هل ولو أخبره معصوم بأنه غير حقيقي توقف فيه سم ويؤخذ من كلام ج أنه لا بد من ضرب السنة لان الشرع أناط الحكم بها لكن المعصوم واجب التصديق فلا يقرب بعدم ضرب السنة قياساً على ما لو أخبره معصوم بأنه نرج منه ناقض مع تمكنه من الاختصاص به (قوله فان سكنت لم تضرب) أي المدة (قوله أو دهنه) أي ضمير يقال دهن الرجل ضمير (قوله فلا بأس بتبنيها) قضيتها عدم وجوب ذلك وهو ظاهر لتفسيرها بعدم البعث (قوله انه القياس) أي في البكر

حالة فلا تظر لاحتمال كراهته لها أو استحبابه منها والثاني لا ترد عليها ويقضى بنكوه وما قبل من أن التعبير بالتعنين أولى لان السنة في اللغة حظيرة معدة للماشية مردود بقراد فوما اصطلاحاً لا أولى يعلى أن ابن مالك جعل السنة مرادفة للتعنين لفظة فتكون مشتركة (واذا ثبت) السنة وجه عام (ضرب القاضي له سنة) ولو قاما كلفرا انما يتعلق بالطمع يستوى فيه القس وغيره (بطلها) قضاء عمر رضى الله عنه ما وعك فيه الاجماع وحكمته معنى الفصول الاربعة اذ تعدد الاجماع ان كان لدا مرض حارة زال شتاء أو برودة زال صيفاً أو يوسعة زال ربيعاً أو وطوء بزال خر يفاظا مضت السنة علم ان عجزه خلقى وابتدأ أو ما من وقت الضرب لا الثبوت بخلاف مدة الأيلاء فانها من وقت الحلف بالنص وقت جبر بالأهله فان وقع في أثناء شهر كانت من الثالث عشر ثلاثين يوماً وكفى قولها أناط لبة حتى بموجب الشرع وان جهلت تفصيل الحكم فان سكنت لم تضرب ثم ان عم القاضي ان سكنتها الضو حـ ل أو دهنه فلا بأس بتبنيها ولو أنهم كلامه عدم قيام الولي عنها في ذلك ولو مجتونة (فأذا تمت) السنة ولم يطأها ولم تعتز بها (وفضته اليه) لاعتناع استقلالها بالفسخ وضعية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثلثاً بعد السنة يكون على الفور وهو كما أخذ السخ رجح الله تعالى العقد خلافاً لما وردى والى (فان قال ولست) فيها أو بعده ما هو هي ثيب (حلف) ان طلت يجنيه على وطئها لتدريبات الوطء مع أن الأصل السلامة أما بكر غير غوراشه يد بكرتهم أربع نسوة قصص قد هي لان الظاهر معها وتختلف وجوباً كما برهنت في الشرح الصغير غير يظهر نوضه على طلبه وكيفية حلقاته لم يسم أو ان بكرتهم الأصلية ولو لم نزل البكارة في غير النور والطرفه الذكرفه وطء كامل وهو صريح في اجزائه في التعليل على ما مر والاصح خلافه وما تقرر من تصديقه في الوطء مستثنى من قاعدة تصديق نافي الوطء حكما استثنى منها أيضاً تصديقه في الأيلاء وفيما اذا عسر بالمهر حتى يمتنع فسخها وتصديقها فيه فيما لو اختلفا في كون الطلاق قبله أو بعده وأنت جاز لم ينفعه ولو شرطت بكارتها فوجدت ثيباً تصدق بيمين الدفخ الفسخ أو ادمت المطلقة ثلاثاً ان الحفل وطئها ووافرها واقتضت عدتها وانكر الحفل الوطء أي وصدق على الفراق تصدق بيمينها للحفل الاول لا لتبريمها لانها مؤتمنة في اقتضاء عدتها وبينه الوطء مستعذرة ولو قال لها وهي طاهر أنت طالق للسنة ثم ادعى وطأها في هذا الظاهر ليرفع وقوع الطلاق في الحال وانكرته صدق بيمينه لان الأصل بقاء النكاح وظهور افتاء القاضي في اذالم أغنى عليك اليوم فأن طالق وادى الاتفاق فصدق لدفع الالاق وهي لبقاء الثقة عليه عملاً بأصل بقاء المعصية وبقاء الثقة وان قال ابن الصلاح في فتاويه الظاهر الوقوع (فان نسكل) عن اليمين (حلفت) هي على أنه لم يطأها اذ النكول كالأقرار (فان حلفت) انه لم يطأها (أو أقر) هو بذلك (استقلت) هي (بالفسخ) لكن بعد قول القاضي ثبتت السنة أو حق

الفوراء (قوله والاصح خلافه) أي تم لها (قوله لدفع الفسخ) أي لا لوجوب المهر فالوطء مصراعى الفسخ انكار الجماع تشطر المهر (قوله لا تقرر مبرها) أي فلا يجب كعل بل يتنظر (قوله وهي لبقاء الثقة) وقباس ذلك انه لو حلف أن يوفيه حقه وقت كذا ثم مضى الوقت وادى نفيته فيه وانكر المسخوق صدق المسخوق في بقاء الدين والزوج في عدم وقوع الطلاق (قوله اذ النكول كالأقرار) أي مع اليمين المردودة ولو لم يبرها كان أولى اذ النكول بمجرد لا أثره

(قوله ولا احذنه) أي قوله وان لم يقل فاختارى (قوله والله الاذرى الخ) ضعيف (قوله بل ينتظر الفصل) أي من السنة
 الاخرى قال ابن الرقعة وفيه نظر لاستزاه الاستثنائي ايضا لان ذلك الفصل انما يأتي من سنة أخرى قال فعل المراد انه لا ينتج
 انظر المعاني في غير ذلك الفصل من قابل بخلاف الاستثناء اه شرح منهج (قوله بأن ٢٤١ استدخلت ماهه) ظاهره

ولو في غيرها (قوله اذا اراد
 تزوج كتابة) أي بخلاف
 ما لو اراد تزوج مسئلة فانه
 لا يحتاج الى شرط الاسلام
 اذا الكافر لا يجل له نكاح
 المسلمة وغير الكافية من
 الكافران لا يصح نكاح
 المسلم لها (قوله كتابية)
 قضيته انه لو شرط كونه
 بكسرا فان ثبتا بنون
 انصار لها (قوله ولا
 يكون أحدهما ايض
 مثلا) هل مثله التكفل
 والدع والسمن وغيرها
 ما ذكر في السلم أولا
 ويفرق بان هذه الامور
 تقصد في النكاح لان
 المراد به التمتع ولا كذلك
 الرقيق لما صرف في السلم ان
 المقصود منه الخدمة وهي
 لا تختلف هذه الامور فيه
 نظرو الظاهر الثاني
 ذكر فيه (قوله ولا زوجة
 حرة) أي والحال (قوله
 فزوجها من عمرو) مراده
 بذلك ان عيب النكاح
 مقتضى الفسخ وضعه من
 غير شرط حتى لو شرط
 فيها عيب نكاح كجذام
 فظهر جوارض تغير وان
 كان الاول أشد من الثاني
 اه مؤلف ومثل ما ذكر

الفسخ وان لم يقل فاختارى كاذب ان عدم اشتراطه جمع ولا احذنه من الشرح الصغير وس
 أئنه فليس للتقديم وما يحسنه الزركشي من اشتراط قوله حكمت لان الثبوت ليس بمجموع
 اذا المدعى على تحقق السبب وقبوله (وقيل يحتاج الى اذن القاضي) لهما في الفسخ (أو نفسه)
 نفسه لا احتياجه الى نظر واجتهاد وربما لاكتفا بما سبق وانما كان هذا هو الاصح في
 الفسخ بالاعمال لان العنة لها خصلة واحدة اذا تحقق بضرب المدة وعدم الوطء لم يبق
 حاجة فلا جهاد بخلاف الاعسار فانه بعد ذلك والى كل وقت فاحتاج للنظر والاجتهاد فترى عكس
 من التسخين (ولو اعترفته أو مرضت أو حبست في المدة) جميعها (لم تحبس) المدة اذا أقر لها
 حينئذ فثبتت لنفسه أخرى بخلاف ما وقع ذلك فلتما تحبس عليه واعتمد الاذرى في حبه
 ومرضه وسفره كراه عدم حسابهم ادم تقصيره وخرج جميعها بضابط الاستثنائي
 بل تنتظر الفصل الذي وقع له ذلك فيه فكون معه فيه ولا يضرب انظر المعاني في مساواة
 ولو كان انظر الى عنة وما مثلا فالقياس قضاء مثل ذلك اليوم لا جميع الفصل ولا أي يوم منه
 (ولو رضى بعدها) أي السنة (به) أي المقام مع الزوج (بطل حقها) من الفسخ فزناها بالمب
 مع كونه خصلة واحدة والضرر لا يقصد به طرق الايلاء والاعسار وانما دام الدار في الاجارة
 وخرج يبعد ضررها قبل مضى لانه اسقط الحق قبل ثبوته ولو طلقها رجعا بعد وضاهها
 بان استدخلت ماهه أو وطئها في غيرها ثم راجعها لم يفسخ لان اتحاد النكاح بخلاف
 ما لو وجد نكاحا بعد بينونها فانه لا يستحق طلق الكونه نكاحا غير الاول (وكذا لو اجلته)
 زمنا آخر بعد المدة (على الصحيح) لانه على الفور والتأجيل مفوت له وبه فارق امهال الدائن
 بعد الحلول لان حق طلب الدين على القرائن والثاني لا يطل لاحسانه بالتأجيل ولا يلزمها
 فلها الفسخ متى شئت (ولو نكح وشرط في العقد) فيها اسلام (أو فيه) اذا اراد تزوج كتابة
 (أو في) أحدهما نسب أو حرة أو غيرها) من الصفات الكاملة ككفارة والناقصة كثبوبة
 أو التي لا ولا تكون أحدهما ايض مثلا (فاخلف) المشروط وقد أذن السيد فيما اذا بان فنا
 والزوجة حرة والزواج عن تحلل له الامه اذا بان فتنة والكافرة كتابة يجل نكاحها فلا ظاه
 همة النكاح) لان الخلف في الشرط لا يوجب فساد البيع مع تأثيره بالشرط الفاسدة
 فالكساح أو في الثاني يطل لان النكاح بمقتضى الصفات فتبطل كبدل العين اما خلف العين
 كزوجي من زبه فزوجها من عمرو فيبطل جزا (ثم) اذا صح (ان بان) الموصوف في غير
 العيب لما صرفه مثل ما شرط أو (خير انما شرط) كسلام وبكارة وحرة يطل عند اتمامها مع
 النكاح وحينئذ (فلا خيار) لانهما أو اكل وفارق الخيار في مبيعة شرط كفرها فبانت
 مسئلة بان المخطأ تم التبعة وقد تزويج الكافرة (ولن بان دونه) أي المشروط (فلها الخيار)
 الخلف فان رضى فلا ولا لها الخيار اذا كان الخلف في النسب بقوات الكفاءة وقضية الطلانة
 ثبوت الخيار لها في النسب مطلقا وهو ما رجحه السبكي وقال البقاعي ان الشافعي رجحه في
 خلف شرط نسب الزوج ومثله شرط نسب المكن الاظهر في الروضة كأصلها والشرح الصغير

٢١ غايه خامس ما لو طلقها ولو كسبه زوجي فلا تة قبل له نكاح غيرها ما بطل امالوا رأى امرأه
 ثم تزوج غيرها فالكساح صحيح ولا خيار له وبه يعلم أن صورة تبدل العين ليس شاملا لث هذه (قوله في النسب مطلقا)
 سواء كان نسبها مساويا أو لا وتأمل كون قضية الطلانة ذلك من أي جهة كان ذلك قضيته

(قوله وان كان دون المشروط) غاية (قوله فكل منهما الفسخ) أي بان يقول ففسخت النكاح (قوله لو كان الزوج في الاول) وهي مالو أدن السيد ٢٤٢ في نكاح العبد وشرط كونها حرة فبانت أمة (قوله وعلى الاول) هو قوله

وقضى ما في الكبير وهو العقد انه ان ساواها في نسب أو زاد عليها انساها وان كان دون المشروط وجوز له في الاوار وجعل العفة كالنسب أي والحرفة كذلك (وكذا له) ان خيار (في الاصح) أي اذ لم يزد نسبها على نسبها ولم يساو على الخلاف في جانبها المقرر فكل منهما الفسخ فوراً ولو غير فاض كما قاله البيهقي وان بحث الرافعي انه كسب النكاح والثاني لا خيار له لتكتمه من الفسخ بالطلاق وقضية مسكلامه انه لو كان الزوج في الاول عبداً تبوت ان خياره والذي صححه البيهقي وجوز عليه ابن المقرئ وهو العقد عدمه لتكاتها مع تكتمه من طلاقها وان لو كانت الزوجة في الثانية أمة تبوت ان خيارها هو ما جرى عليه ابن المقرئ أيضاً وهو العقد المقرر وعلق السيدون بوجوب في الاول ارفعى مقابله كتنبيهه فيما قبله وقال الزركشي انه المرح وعلى الاول فان خيار السيدها دونها بخلاف سائر العيوب لانه يبيعها على نكاح عبداً لا مبيع (ولو نظرا سلموا حرة) ولم يشترط ذلك (فبانت كتابة أو أمة وهي لا خيار له فلا خيار) فهما (في الاظهر) لتقصيره بترك البت أو الشرط كالوطن المبيع كتاباً مثلاً فلا يكن والثاني له الخيار لان ظاهر القدر الاسلام والحرة فاذا خالف ذلك ثبت الخيار ولو لم يجرى غيرنا فخرجت جميعه فهي كالوبات أمة كما قاله الزركشي (ولو أدنت) لو لها (في تزويجها من ثلثه كذا) لها (فبان فسقه أو ذناه ونسبه وحرفته فلا خيار لها) لتقصيرها كوليها بترك ما ذكر (قلت ولو بان) الزوج (معيماً أو عبداً) وهي حرة وأذن له سيده في النكاح (لها الخيار) لغيره (والله أعلم) أما الاول وهو معلوم مما مر أول الباب فلوا تفتق ما تفتق من السلامة فلنألفي الناس وأما الثاني فلان نص الرق يؤول الى ضرورة ما لا يفسد سيده منها بخدمته وما لا ينفق الانتفاع بالمرء من تغيير ولا هراق أي به وما ذكره هو العقد وان اعتمد جمع متأخرون نص الامام ابو يعلى انه لا خيار كالفسخ فقد رد بظهور الفرق لان الرق مع كونه الحرس عارياً يوم عاره ولو بعد العتق بخلاف الفسخ لا سيما بعد التوبة (ومعنى فسخ) العقد (بخلف) شرط أو وطن (لحكم المهر والزوج) وعلى الفسار ما سبق في الصب) فيسقط المهر قبل الوطء لا معه ولا بعده ولا يرجع بلوغه على الفلور حكم مؤن الزوجة في عدة العدة انما لا يجب هنا وتم كسب مفسوخ نكاحها بخيار العقد كسب أو غرور ولو ما مل على تناقض لما في سكاها كالمسا في الاصح وجوب السكنى (والموثر) للفسخ بخلف الشرط (تقرر فلو ان العقد) بان وقع شرطاً في حله كزوجته هذه الحرة وهو وكيل عن مالكها أو على انها حرة أو بشرط أنها حرة لان الشرط انما يؤثر في العقود اذا كانت كذلك أما الموثر للرجوع فبينة الولد لا تارة فلا يشترط كونه مقارناً لصلب العقد بل يكفي فيه تقدمه على العقد مطلقاً أو متصلاً به عراً فضع قصد التزويج في النكاح أخذ من كلام الامام في ذلك وهو مفهوم مما قبله بالاولى ولما ذكر الخلاف والفرق بينهما ان الفسخ رفع للعقد أصلاً فاشترط اشتراطه على موجب الفسخ ليقوى على رفعه بعد انعقاده ولا كذلك بينة الولد وما وقع للشارح هنا بما يختلف ذلك غير صحيح لانه يوم انعقاد التفريرين جعل المتصل بالعتد كذلك كور وبه فانه يؤثر في الفسخ (ولو غر) حراً أو عبداً (بجارية أمة) نكحها وشرط في العقد حرينها

ولحق السيد (قوله) بخلاف سائر العيوب) أي فان ان خيارها للسيدها على ما مر في قوله وبخيار بخيار جنون الخ (قوله) أما الاول) هو قوله معيماً وقوله الخالف في الناس أي بحيث انكفرت ثبوتها ان خيار وقوله وأما الثاني هو قوله أو عبداً (قوله) وما ذكره) أي المصنف (قوله) لا سيما بعد التوبة) قضية الفرق بما ذكر ان الفسخ لو كان بالزنا ثبت لها الخيار (قوله) وتم كسب مفسوخ) أي وتم في قوله المصنف ما سبق في الصب (قوله فسكاها) أي العتق عن الفسخ لا بقية كونها مأملاً كاصح في التفات في فصل البتة بدانها يجب بالتكئين بعد قول المصنف والمائل البان يخلع الخ وفي العدة في فصل يجب سكنى للعدة طلاق بعد قوله ويجب للعدة فسخ الخ (قوله اذا كانت كذلك) اسم الاشارة راجع الى قوله بان وقع شرطاً في حله (قوله بل يكفي فيه تقدمه) قال سم على منهج قوله فيكني فيه تقدمه الخ اعتمد

أي كما يكفي تأخره كان قاله بين العقد والوطء هذه حرة لا لم يقله كان بسبيل من أن لا يطاها (ومعناه) كذا وجد مر بطله من قرأه على ولده ثم وضح من جهة انه لم يطلع على مستند من كلامهم (قوله بشرط في العقد) أي أو يقدم على العقد مطلقاً أو متصلاً به عراً فضع قصد التزويج في النكاح كما مر

قوله أو لقتديسها) قسم قوله بان قلنا الخ (قوله فان الولد ينعم) أي ان كان مالم يمارسه أقوى منه بما بان في الوطع زوجته
 الحرة فظننا الأمة حيث انعقدوا لان حريتها في نفس الامر أقوى من ظنه (قوله فمؤثر فيها الظن أي بخلاف الثاني برقا
 فانه يقبل الرفع بالتعليق والشرط اهـ ج (قوله ان كان مهور مثل) أي بان نكح ٢٤٣ بلاذن من سيده (قوله

أو المسمى) أي بان نكح
 باذن السيد مسمى نسبه
 مضمونة وقضته انه لو قد
 المسمى أو نكحها مضمونة
 فهو على تعلق مهر المثل
 بذمته وكذلك إذا نكح سيده
 في نكاح فاسد ثم أبت في
 كلام الجورجى ما يقتضى
 ان ذلك يتعلق بكسبه
 المسمى الضعيف في المسائل
 الثلاث (قوله ومن ثم لم
 تنفق أى من كون الحكم
 يستتبعها مؤاخذهه باقراره
 قوله فتطالب به غير
 المكتوبة) أي اما هي
 فتطالب بالانكاح منهم من
 قوله بعد كالكتاب (قوله
 تعلق بذمته) أي الوكيل
 (قوله أو منها) أي هي
 والوكيل وقوله رجع أي
 الوكيل (قوله لانها لما
 شافته) أي فلما تكررت
 ذكرها ذلك الزوج صدقت
 بينه لانه الاصل (قوله
 خرج الوكيل من الوطع)
 أي فصوره الرجوع عليها
 ان يدكر احريتها الزوج
 مملكان لاسنته تقرره
 بتغيره ولو استند بتغيرها
 لتغير الوكيل كان أحررها
 ان سيدها اعتقها فقبض

أو مسمى) أي النكاح بان قلنا ان خلف الشرط لا يبطله مع وجود شرط نكاح الأمة فيها
 أول نصحه بان قلنا ان خلف الشرط يبطله أو لقتديسها (قَالَ الْوَلَدُ) الحاصل (قيل العلم) بانها
 أمه (ح) وان كان الزوج عبداً لملاظمتها فان الولد يتبعه ومن ثم لو وطئ عبداً طائفاً بها
 زوجته الحرة كان الولد حراً ولو وطئ زوجته الحرة طائفاً بها زوجته الأمة فالولد حر ولا أثر
 لظنه في إبطاله والفرق ان الحرة التابعة للأمام أقوى اذ لا يؤثر في حريتها فلو وطئها الظن أما
 ما علق به بعد علمه بالخل كان قوله بعد أول ووطئ سيده لانه لم يترقبه ولا بد كآلة الزكوى
 من اعتبار قدره في الوطئ والوضع وصدق في ظنه بيمينه ويقوم وادنه مقامه فخطب انه لا يعلم
 ان مورثه علم برقا (وعلى المهرور) في ذمته ولو قلنا (فيتمه) يوم ولادته لانه أول أوقات إمكان
 تقويمه (لسيدها) وان كان السيد جده الولد لتقويمه رتبة التابع لرتبة لظنه حر حتى يتم لو كان
 الزوج عبداً السيد هالم يتم شيان السيد لا يثبت له على قته مال (و يرجعها) الزوج اذا
 غرمها الأقبه كالضامن (على الغير) غير السيد لانه الموضع في غرمها ولم يدخل في العقد على
 غرمها بخلاف المهر والمهر الواجب على العبد المهرور وولته ان كان مهور مثل يتعلق بذمته
 أو المسمى فكسبه (والثغر بالحرية لا يتصور من سيدها) غالباً لاعتقالات كلامه في
 سيدهم قال ذلك حكم يستحق عليه كقوله زوجته هذه الحرة أو على انفسه مؤاخذهه
 باقراره ومن ثم لم تنفق باطلا اذ لم يقصد انشاء العتق ولا سبق منه (بل يتصور) (من وكيله)
 أو وليه في نكاحها وحينئذ يكون خلف ظن أو شرط (أو منها) وحينئذ يكون خلف ظن فقط
 ولا عبرة بقول من ليس بما قد اقول مدفوع عليه ما غرمه السلوا برده عليه فيتمسكون ان تكون
 موهوبة أو مائة وهو مقرر وقد اذن له الضيق في تزويجها أو اسمها أو سيدها مطلقاً
 أو سفيهاً أو مكاتباً وزوجها بادن القراء أو الولي أو السيد أو مريضاً أو عليه دين مستغرق أو يرب
 بالحرية البتة عن الزنا لظهور القرينة فيه (فان كان) التغير (منها تعلق الغرم بذمته)
 فتطالب به غير المكتوبة بعد عتقها لا يكسها ولا برقا فان كان من وكيل السيد تعلق بذمته
 فتطالب به مالا كالكتاب ينه على الامع ان قيمة الولد لسيدتها أو منها فلي كل نصفها
 ولو امتنع تغير الوكيل لقوله رجع عليها اغرمه نعم لو ذكر حريتها الزوج أيضاً رجع عليها
 ابتداء ودونه لانها شافته خرج الوكيل من الوطع وان كان من السيد فلا شيء له (ولو اضمحل
 الولد ميتاً بل الجنابة) أو بجنابة غير مضمونة (فلا شيء فيه) ان جنابة غير متقنة أما اذا انفصل
 ميتاً بجنابة مضمونة فسيه لا اعتقاده من اغرة لوارثه فان كان الجاني حراً اجنياً لزم ما قلته
 غرة لغرور الحر لانه أو هو لا يتصور ان يرتفع الأم الأم الحرة وعلى المهرور عشرة قيمة الأم
 السيد وان زادت على قيمة الغرة لان الجنين النحاض من هذا الوقت اجنياً تعلقت الغرة
 برقبته ويضمه المهرور لسيدتها بشرق قيمتها كزوان كانت الجنابة من عنده المهرور وخفى
 سيد الأمة على المهرور ولا يثبت له شيء على سيده فان كان معه الشين جده فصبها من الغرة

ما تقر به رجع عليها ثم رجع عليه مالم يشافه الزوج أيضاً رجع عليه وحده اهـ ج (قوله ان يرتفع) أي الاب (قوله هذا)
 أي عتق قيمه الام (قوله أو قلنا) أي وان كان الجاني قاصاً لم يترفع رقبته من سيده (قوله لما ذكر) أي في قوله لان الجنين
 الخ (قوله أو المهرور) أي وان كان الجاني المهرور الخ (قوله ولا يجب هنا) أي فيما لو كان الجاني من المهرور (قوله أو قدسه
 فالغرة برقبته) أي تعلق برقبته

(قوله ومن متفق كذا الخ) ففرع في لوطتها العبد يقع طلاقه في الحال ولكن يكون مراعى سبب الفسخ فان
اختارت القيام معه علم ان الطلاق لم يقع وانما قلنا هذا لان سبب الفسخ سبق وقت وقوع الطلاق وفي ايقاع الطلاق ابطال
فسخ مقدمه فليزاياله اه ٢٤٤ استغناء في الفسخ والاستثناء للبكري (اقول) قد يقال فيما ذكره

في ريقه العبد وان كانت من سيد الامه فالفرقة على عاقبته وحقه على المروور (ومن متفق)
كله او باقيا ولو بقول زوجها فتمهل ما لو زوج امته بعد فادعت على سيد هاته اعقتها
فسدتها الزوج وانكر السيد فيصدق بيمينه وتبقى على ريقها ويثبت لها الخيارات لانها حرة في
زوجها والحق لا يمدوها وانما رد قولها في حق السيد لا الزوج وعليه ولو فسدت قبل
الدخول لم يسقط صداقها لانه حق السيد ولو انما فسدت ثم عتق السيد او ايسر امتنع نكاحها
لانها رقيقة ظاهرا واولادها تجمل او قاعيل وطها بعده ولو كافرة ومكاتبه (تحت ريق او)
تعتق (من فيه رقيق خبير) هي دون سيدها (في فسخ النكاح) او تحت حرف لا اجماع في الاول
ولان بريرة عتقت تحت مغيث وكان قنا كافي الخناري فغيرها مسلم الله عليه وسلم بين المذموم
والفراق فاختلفت نفسها متفق عليه ولتضر رها به حار او فسخه وغيرهما نظير ما مر والحق
بالعبد المعض لبقاء علقه الرق عليه ولو عتقها ما عتق الزوج بعدها او مات قبل اختصارها
الفسخ بخلاف رها ولو فسدت بناعلي بغيره فبان خلافه تبين بطلان الفسخ كما مر في الفسخ
بالعبد ويستثنى من كلامه ما لو عتقت قبل الدخول في مرض موت سيدها لم يخرج من
الثالث الا بمرافا لان خيارها السقوط المهر بفسخها افضى من الثالث فلا تعلق كلها فلا تنصير
ولا يحتاج هنا الى رفع الى ما حكمنا بانه من النص والاجماع (والظاهر انه) أي هذا الخيار (على
المروور) تكيل العيب فيمنهنا بامر في الشفعة كما سبق آنفا والثاني يجتد ثلاثة ايام من وقت
علمه بالعتق لانها مدة قربة فتقروى فيها وقيل يبقى ما لم يسر عينا مختارة او تصرح باسقاطها من غير
المكسفة تؤخر جزما ما كالمالك المتصدرة من ولها والعشقة في عدة طلاق رجعي لها انتظار بينوتها
للتسريح من ثقب الفسخ (فان قالت) بعد ان اخوت الفسخ وقد اودته (جهلت العتق صدقت
بيمينها ان امكن) جهلها به عادة بان لم يكن بها بظاهر الحال (بان كان العتق غائبا) عن محلها
وقت العتق لم يضرها بخلاف ما لو كتبها بظاهر الحال ككوثها معه في بيته ولا قرينة على
خوفه ضرر او ان يظهر عتقها كما هو واضح فلا تصدق بل الزوج بيمينه ويبطل خيارها (وكذا
ان قالت جهلت الخيار به) أي العتق تصدق بيمينها (في الاظهر) لانه مما يعتق على غالب
الناس ولا يرفه سوى الخواص والثاني يمنع ذلك ويبطل خيارها وحمل الخلاف كما قاله
المأوردى عند احتمال صدقها او كتبها اأما من علم صدقها كاجبسية فتقولها مقبول قطعا
او كتبها بان كانت تقاطل الفقهاء وتعرف ذلك منهم فغير مقبول قطعا ولو عتقت أمسل الخيار
واذعت جهلها بغوريته صدقت بيمينها بانه المقرى وهو العتق كظنهم من العيب
والاخذ بالشفقة ونفي الولد وغيره لسواء كانت قدعية المهاد بالسلام أولا لان ذلك مما أشكل
على العلم فعلى هذه أولى (فان فسدت) من عتقت تحت ريق النكاح (قبل وطه فلا مهر)
ولا مئة وان كان الحق لسيد هاته لان الفسخ من جهتها وليس للسيد منها منه (أو) فسدت
(بعد) أي الوطء (بعتق بعده وجب المسمى) لاستقراره به (أو) فسدت بعد الوطء بعتق (قبله)

من عدم وقوع الطلاق
نظر وان تقدم سبب
الفسخ بل القياس ان
يخصم ونوع الطلاق
الا ان ثم ان علمت العتق
وامتنعت من الفسخ
حتى انقضت العدة وجاء
له لا يراجع استغنت عن
الفسخ وتعد في التأخير
لذلك فلوراجع قبل ان
فسد العدة جاز لها الفسخ
وليس هذا كالمطلون
المريضة في العدة لان المريضة
اذا أصرت على الرد حتى
انقضت العدة تبين حصول
الفرقة بنقض الرد ولو انما
ينفي تشبه هذا بما لو
اشترى شقصا من دار ولم
يعلم الشر بلبا البيع فباعه
للمشترى لا آخر فان البيع
صح وان سبق استحقاق
الاخذ بالشفقة على بيع
المشترى (قوله فيصدق)
أي السيد (قوله في زوجها)
أي الزوجين (قوله وعليه)
أي تصدق السيد (قوله)
لانه حق السيد أي فيجب
له نصف المسمى ان كان
صحها ونصف مهر المثل
ان كان المسمى فاسدا (قوله)
امتنعت نكاحها أي عليه

(قوله والحق بالعبد المعض) أي بان قل ما فيه من الرق (قوله او مات) أي الزوج (قوله ما عساه) أي بطلها او
(قوله تؤخر جزما) أي وتعد في التأخير فتفسخ بعد الكال ان شاعت (قوله لها انتظار بينوتها) أي فلا يسقط خيارها بذلك
فان اجمعتا ثبت لها الخيار عتقها (قوله اشكل على العلماء) أي حيث اختلفوا فيه

قول المثنى قوله أو المروور والقولتان بعده ليست بنسخ التراج التي بايدينا وانتهى موجود في عبارة ج

(قوله ولو لم يوجب منها) أي مهر المثل والمسمى (قوله لو وقع الوطء) أي بسبب وقوع الخ (فصل في الاعفاف) (قوله في الاعفاف) أي وما يتبعه كحرمة وطء الاب أمه وقوله وإنما انصرف على الاعفاف لانه المقصود (قوله بما أتى في النفقات) أي بحيث لا يصير مستكسبا تكسبه كان الفت مع ابن ابن الابن (قوله انعدام تعدد) أي الولد ووجه تعدد الولد المذكور في كلام المصنف لتعدد أن الولد جنس يطلق على الواحد والكثير بخلاف الابن وفي المختار الولد يكون واحدا وجمعا وكذلك الولد يوزن القتل وقد يكون الولد جرح ولد كسده اه (قوله قوة) عبارة ج قويا ٢٤٥ وهي الصواب (قوله وهو المعتبر)

أي خلافا لما ج حيث قال بالتسوية (قوله المتأني للمصاحبة بالمعروف) أي المشار إليها في قوله وصاحبها في الدنيا معروفا (قوله والاصل الاثني) ظاهره وان خاف عليها الزنا (قوله والرقيق) كان

أومعه ما لم تعلم عتقا لا بعد التملك من وطنها (فهر مثل) لاستناد الفسخ الى وقت وجود سببه وهو العتق السابق للوطء فصار كالوطء في نكاح فاسد (وقيل) يجب المسمى لتقرره بالوطء وما وجب منها للسيد لو وقع الوطء الموجب لها المستند لمعقد الواقع في حاكمه وما اعترض به ابن الرضا رديان استناد الفسخ لوقت العتق وان أوجب وقوع الوطء وهي حرة لا يتأني ذلك لان المعقد هو الموجب الاصلي وقد وقع في ملكه (ولو عتق بعدها أو كوثبت أو عتق بعد ختمه أمة فلا خيار) لبقاء أحكام الرق في الاوليين لعدم تغييره بها في الثالث مع تمكنه من الخلاص بالطلاق بمثلها

(فصل في الاعفاف) (يلزم الولد) الحر ولو مبعضا للو بر بما أتى في النفقات كما هو ظاهر الاقرب ثم الوارث وان سفل وكان أتى أو عتق وغير مكلف وكافر انعدام تعدد فان استوى اثنان فأكثر قوة وارثا وزع عليهم بحسب الارث على ما رجحه في الاثر وهو المعقد (اعفاف الاب) الكامل الحرية المصوم المعسر ولو كافرا (والاجداد) ولو من قبل الام حيث انصرفوا بما ذكر (على المشهور) لتلايق في الزنا المتأني للمصاحبة بالمعروف وقولانه من وجوه حاجته للمهمة كالنفقة والتأني بالزومه وهو يخرج حكما بالزوم الاصل اعفاف الفرع وخرج بذلك المعسر وغير الاصل الاصل الاثني لان الحق لها الاطعها والزامه بالاتفاق على زوجها مع ما عسر جدها على النفوس فلا يكلفه والرقيق وغير المعصوم ولو قدر على اعفاف أصوله لم يزمه فان ضاقت ماله قدم العسبة وان بعد كافي أبيه على أبي أمه فان استويا عسوبة أو عدمها فقدم الاقرب كافي على جد أبي أمه على أبيه فان استويا قريبا فقط بان كافي جهة الام كافي أم أو أبي أم أم أو أم أو جد أبي أم على أبيه فان استويا قريبا الرشيد (بان عطية) بعد النكاح ولا يلزمه قبله (مهر) مثل (حرة) تليق به ولو كتياسة ولو بعد ان نكحها موسرا ثم عسر قبل وطنها وامتنعت من التسليم حتى يسله قاله البلقيني (أو يقول له نكح واعطيك المهر) أي مهر مثل المنكحة الثلاثة فلوزاد في ذمة الاب (أو ينكح له بذنه ويهر) اه أو يملكه أمة (تخل له) أو غنما بعد شرائها لان النرض حاصل واحد من ذلك ولا يكتفى شوهاءه غيرة ومن يعيب ثبت الخيار ولو شافها جذا معا وكذا لو لم يشته كعباءة قاله الاذري وليس له ان يزوجه بأمة لانه مستثنى بحال فرعه نعم لم يقدر الفرع الا على مهر أمة اتجه ترو ويجهها أم أم أم الرشيد فعلى وليه أقل هذه الخمسة الا ان يرفع لما كرى غيره والخبرة في ذلك الفرع ما لم يتفق على مهر كافي أو لو كانت الواحدة لا تكفيه لشدة شبقه وافرأ شهوته فهل يلزم الولد اعفافه بان تنبي أو لا قوة كلامهم تفيد المتع وفيه

عيب من عطف الخاص على العام ان أرديه المجنوم فان أرهه الاقطاع كان مباحا (قوله وليس له ان يزوجه) أي فالو خالف وقبل لم ينفذ النكاح (قوله فعلى وليه أقل هذه الخمسة) لعل المراد الاقل في الجملة والافصو للمهر ليس فيها أقل بالنسبة لانها وان كانت أقل بالنسبة للامة ولكن الام مع الامة (قوله والخبرة في ذلك) أي فمن يصفه بها (قوله لشدة شبقه) أي فلا كان عدم الكفاية لا يحتاجه للخدمة قياسا ما صرى المجنون وجوب الزيادة الا ان يفرق ما المجنون يزوجه من ماله بخلاف الاب وقد يوجب الزيادة قول الشارح الا في محتاج الى نكاح أو الى عقده لعدم تجوز من (قوله تفيد المنع) معتمد

عيب من عطف الخاص على العام ان أرديه المجنوم فان أرهه الاقطاع كان مباحا (قوله وليس له ان يزوجه) أي فالو خالف وقبل لم ينفذ النكاح (قوله فعلى وليه أقل هذه الخمسة) لعل المراد الاقل في الجملة والافصو للمهر ليس فيها أقل بالنسبة لانها وان كانت أقل بالنسبة للامة ولكن الام مع الامة (قوله والخبرة في ذلك) أي فمن يصفه بها (قوله لشدة شبقه) أي فلا كان عدم الكفاية لا يحتاجه للخدمة قياسا ما صرى المجنون وجوب الزيادة الا ان يفرق ما المجنون يزوجه من ماله بخلاف الاب وقد يوجب الزيادة قول الشارح الا في محتاج الى نكاح أو الى عقده لعدم تجوز من (قوله تفيد المنع) معتمد

أقوله انما نحن على ذلك أي على مؤنة الاب (قوله اذا لم ينفه) هو وضع اليمن أي قال في الصباح يقال صنف النحر
يصف من باب ضرب بفتح الكسر وعفا قال الفصح امتنع عنه فهو عفيف واستغنى عن المسئلة مثل عفا ورجل عفا وامرأة عفا
يقع العين فبها وتعطف كذلك وينسدى بالالف يقال أعفه الله عاقفا وجع الضيف أعفاه وأعفاه اه (قوله وجوب
انفاقها) أي الزوجة والامة (قوله لانها لا تنضرب بعزمها) أي الادب والحدود (قوله لم يزعمه) أي الفرض (قوله ولا تعين
رفقة) لو تعدد من نفسه لكن بميله لو احدى منهن أكثر بحيث لهما من لم يزوج بها حتى العنت وكان مهرها زاد على مهر
مثل الامة به فعل يلزم الفرض اعفافها بالاولا فيه نظر والا قرب الثاني لما عمن الاجفاف بالفرض (قوله أو الامة بغير
فعله) وليس منه الجبل حتى ٢٤٦ لو أحبلها فانت بالولادة يجب التبديد وكتب أيضا حتم الله أو الامة بغير فعله أي

أما فعله فلا تعدد وظاهره احتمال مستبعد (ثم) اذا زوجه أو ملكه (عليه مؤنتها) بتثنية الضمير يحفظه أي الاب ومن
أعفها من حرة أو أمة وفي بعض النسخ مؤنتها أي مؤنة من أعفها هو أحسن وموافق
لما في الحر لان مؤنة الأصل معلومة من يلزم اولاه لا يلزم من اعفافه مؤنته اذ قد عفا عليها
فقط نعم يمكن الاعتذار عن المصنف بأنه اغفل عن ذكر ذلك فخرج وهم لم يمتنع أنه سقطت
مؤنته وانما باقى في النفقة مفروض فيما اذا لم ينفه ولان الغالب ان من احتاج للاعفاف
يحتاج للاعفاف وحل بعضهم مكالامه على الزوجة والامة بسد لان المصنف فيها باوهم
أه بهم وجوب اعفافها والواجب وليس كذلك ولا يلزم الفرض اذ لم يزوجه أسسه ولا نفقة
خادمها كقوله البغوي لانها لا تنضرب بعزمها ولو كانت تحت الأصل من لا تنصفه كشواها
وصغيرة لزوم الفرض اعفافه فلما أعفه حيث يلزم مهر سوى نفقة واحدة يزوجه الاب عليها
ولا تعين الجديدة بتامه كلامهم خلافا لابن الرقة (وليس لاب تعين النكاح دون
التسري) ولا عكسه (ولا تعين) رفيعة للمهر ومؤنة أو لمن يجبال أو شرف لمساكنه من
الاجفاف الفرض (ولو انتفا على مهر) أو عن (تعيينه للاب) اذ لا ضرر فيه على الفرض وهو أعلم
بفرضه (ويجب التجديد اذا ماتت) الزوجة أو الامة بغير فسخ كما هو ظاهر (أو انفسخ)
نكاحه (ردة) منها لانه كما صرح به الزركشي لا يعمدو وكلوث أما الفسخ بردة فهو
كطلاقه من غير عذر وكردنهما ما كالا ينفى (أو فسخه) أي الزوج النكاح (بغير) في
الزوج وبجوابه من نفسه ابنيه الاولى فلا حاجة لقول بعض الشراح ان الاولى فسخ بالبناء
المبهور ولليم فسخ كل منهما وكردة الفسخ بضاع كالو كان نفقة صغيرة فافرضها وزوجه التي
أعفها لانها صارت أم زوجته (وكذا ان طلق) ولو يفسر بعوض أو اعتق الامة (معدر)
كشور أوربية (في الأصح) بخلافه بغير عذر لانه المفوت على نفسه وظاهره انه لا يقبل منه
الزعم على عدم عوده لمصدره نه وان ظن صدقه والثاني المنع فان الاب قصد قطع النكاح
والعذر في الامة ان تكون مستولدة أو غير هاولم يصدم برغب في شرها وخاف ريبه منها
أو اشتد شقاقها ولا يجب التبديد في عدة الرجعية ويسرى الطلاق ومضابطه في مجب

نفقها أو لا لصدا بالزوجه بالتوزيع فيه نظر والا قرب الثاني يجب التجديد نكاح
(قوله وان ظن صدقه) ولو قيل فيما اذا غلب على الظن صدقه وسقط ضرره بحيث خشي عليه ضررنا أو مرض
بها لانه يجب دله أخرى لم يعد اه ج وهو قريب بل لو قيل بوجوب ذلك وان لم يظن صدقه فيما قال لم يعد حيث
خيف هلاكه أو وقوعه في الزنا (قوله ويسرى الطلاق) لعل المراد الذي عرف ذلك منه قبل الاعسار فلا رده
اذا طلق بغير عذر لا يجب التجديد أو لم يطهر رجعتا من طلاق ثلاث مرات وتولنا ثم طلق ثلاثا أي فعل ذلك
ثلاث مرات ثم رأتها في سم على منج (قوله ومضابطه) أي هو وان يطلق ثلاث مرات ولو في زوجة وعبارته
ثم فان كان مطلاقا بان طلق بعد اجر اوقبله كما هو ظاهر ثلاث زوجات لثنتين وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة
واحدة بما يظهر

(قوله من غير قاض) معتمد (قوله نعم يظهر تقييد ذلك الخ) معتمد (قوله من التزويج فيه) ذكر كتر القبيح اذ المدة زمان (قوله لكنه) أي العقد الخدعة (قوله وان لم ينف) أي يقو (قوله صدق بينه فيما يظهر) لعل المراد فيما يظهر اه الزاج فلا ينافي أن ذلك من كلام الاندلسي كافي شرح المنهج (قوله لحقه مالي) أي لخالق الابن اه شجبنا زيادي يتقاعن الرافعي ويبقى النظر في كون التزويج ليس لخالق الابن هل هو خاص بجاهلنا ولا يبعد لانه ان وجد من الاب في حقه ما يقتضيه أم لا يبعد في موضع كالايجده فيه نظر والاقرب الاول لا معلق بنظر الامام فان تسليمه بذلك يقتضي انه انما يقع حيث تزويج عليه معلومة (قوله ومهر لولد) أي مهر ثيب ٢٤٧ اه مرفوعه قال في الباب

ومن تزوج امه أخيه فوطئها أو هازمه مهر لثالث ومهر للزوج اه اما الذي لثالث فهو في مقابلة الوطء واما الذي للزوج فهو لتزويجه اه اه عليه (قوله في ذمة الحر) هل ولو لم يعضا لانه مك أو يقال نصف المهر في رقبته ونصفه يتعلق بنمته فيه نظر والظاهر الثاني ثم رأيت قول الشارع بالنسبة لقبة الولد والبعض بقدر الحرية الخ وهو مؤيد لما ذكرناه (قوله وان طأعته) غايه (قوله نعم المكاتب كالحرس) أي فيكون في ذمته (قوله لما يأتي انه على كها قبل الاحبال) ويظهر ان القول في التقدم وعده قول الاب يبينه اذ لا يعلم الامنة فان شئت فهو محل نظر لان الاصل العام

نكاح السفينة وسأل الحاكم اعطى عليه حتى لا يتقدمه اعتانها كما قاله القموي وبقيته انصحا كما عنه بمجرد قدرته على اعتاف نفسه من غير قاض لكن قوله في الفلن ان المخرجى توقف على ضرب الحاكم لا يفيك الا بفيك ينفرد في ذلك (وانما يجب اعضاء فاقدمه) وكفى أمة ولا واحد هملولو بقدرته على الكسب كما قاله الشيخ أو على وجزمه في الشرح الصغير وان جعل في الكبير على اختلاف في النفقة أي فلا يكاف الكسب على الصبح اذ الفرق بينها وبين ما هنا تكررها فيشق على الاصل الكسب لما يختلف المهر وشن الامنة ولان البنية لا تقوم بدون النفقة ولا هنا كذا اذ خلاف فيها بخلافه نعم يظهر تقييد ذلك بما اذا قدر على تحصيله في مدة قصيرة عرفا بحيث لا يحصل له من التزويج فيه مشقة لا تحتمل غالبا (محتاج الى نكاح) أي وطء لشدة توقفه بحيث يشق الصبر عليه وان آمن الزنا والى عقده تلذذة لغزو مرض وتبين طريق ذلك لكنه لا يسمى اعضاءا كما أفاده السبكي ولو احتاج الى استمتاع بنظر الوطء لنفوعه لم يلزم الولد ذلك كما هو ظاهر كلام مهور رحمه الزركشي (ويصدق الاصل اذ اظهرت) منه (الحاجة) أي اظهر هملولو بمجرد قوله وان لم يحتج بقربته اذ لا قبل الامنة (بلايين) لان تخليفه يخل بصرته ثم بآتم بطله كاذبا فان كذب ظاهر الحال كذا في الفج صدق يبينه فيما يظهر حيث احتل صدقه ولو على نفور (ويحرم عليه وطء أمة ولده) المذكور الان في وان سفل بالاجاع (والذهب وجوب) نزع عليه لحقه تعالى ان رآه الامام اذ اوطئها عالما بالقرع محتار او لرش وكافرو (مهر) لولد في ذمة الحر ورقبة غيره وان طأعته في أرح القولين نعم المكاتب كالحرة يملك وعمله ان لم يعضا أو أجلبها وتأخر الزنا عن مغيب الحشعة كما هو القالب فان أجلبها وتقدم اتراله على تضييقها أو قارنه فلا مهر ولا رش لان وطءه وقع بعد اوعم انتقالها اليه لما يأتي في جعله قبل الاحبال (لاحد) ولو مومرا وان كانت موطرا أو فرعه أو مستولده كما انتفاء كلام الروضة في مواضع وجري عليه الاخرى وغيره وجزم به ابن المقرئ وهو المعتمدون نقل في الروضة عن تجربة الروياني عن الاحصان انجب عليه الحد قطعا لعدم تصور ملكه لها بحال والاصل في ذلك خبر ابن جبان في حصه أنت ومالك لا يملك ولشبهة الاعناف الذي هو من جنس ما فقهه فاشبهه ما لو سرق ما له ولان الاصل لا يقتل ولده فيعبر بجه بوطء أمته وشمل ذلك مالو وطئها في ذر هافلا حاد كالو وطئ السيد أمته

برأه الذمة والحاصل الزامها اذ اختلف مال الغير الاصل فيه ايجابا للضمان ويقع لهم انهم مبرحون هذا التصور وهو أقوى ومع ذلك الاقرب الاول لان الاب امتاز عن غيره بما يجب خروجه عن هذا الخاص اه ج (قوله كما اقتضاه) أي عدم الحد في المستولدة (قوله اعدم تصور ملكها) أي المستولدة (قوله ومالك لا يملك) أي يجب عليك أن تكون مع ولده كالمولود له بحيث لا تخالفه فيها لمالك ولا تفعل معه ما يؤذيه ومعنى مكوون المال له انه ما يتجزأ به مال أيه فيصرف عليه منه ما يدفع حاجته فكان له في مال ولده شبهة اقتضت دفع الحد عنه (قوله وشمل مالو وطئها في ذر هافلا حاد) أي خلافا له

(قوله وان كان قنا) أي والاب يلغز به فيقال لناس بين رقيقين (قوله فيطالب ببيعة الولد بعد عتقه) تقدم في باب معاملة العبيد انه لو اشترى القني شيئا بغير اذن سيده وتلف في يده تعلق به بذمته وانما يطلب به بعد العتق لبيعه وقياسه ان يكون هنا كذلك لكن قضية ما ذكره بعد في البعض انه اذا عتق بعضه طوب بقدر ما يخص جزء الحرية حالا وعليه فقد يفرق بين هذا وما مر بانه عوجب عليه الذين رضاه مستغفله فلا يضاف فيه بخلافه هنا الا ان يقال يمكن النسبة بين ما هنا وما مر ويفرق بينه وبين البعض الآخر بان جنابة البعض وقت مع حرية بعضه فطلق الغرم بجملة وهو يقتضي التوزيع بخلاف مسئلتنا فان الوطوع منه هو وريق كله فاستصحب حتى عتق كله كافي مسئلة البيع المذكورة (قوله والوجه القطع بالثاني) هو قوله اولاً (قوله ٢٤٨) وبه فارق) أي ما ذكر من قوة الشبهة (قوله أمة أجنبي وطئت بشبهة) أي

فانما لا تصير مستولدة للواطئ ولو مورس او غير مستولدة لسانكها (قوله أوقى نفذ فيه) أي نصيب ولده وقوله مطلقاً أي مورس او مورساً (قوله وكذا في نصيب الشريك ان أسير) أي الاب فان كان الاب ممسراً لم ينفذ في نصيب الشريك و يرق من الولد نصيب الشريك وينفذ الاب لا بد في نصيب الابن من المبيعة ذكر ذلك في الرض وغيره اه سم على منهج (قوله مردود) أي قصصير مستولدة للاب (قوله والقول في قدرها) أي القيمة (قوله اعتبرت قيمتها) وهل يجب مع ذلك مورس وان سبقه الاتزال في الوطئة الاولى واحتمل ككون العلوق من ذلك الوطء والاولان الاصل براعة ذمته منه

المحرمة عليه بنسب أو رضاع أو مصاهرة أو تحصيل في درها (فان أحبل) الاب (فالولد حسب) للشبهة وان كان قنا كما قلناه عن الضال وأقره وهو الخمد كوله الغرور فيطالبه ببيعة الولد بعد عتقه ثم الوجه مطالبته المكتسبها حالاً لا يملكه والبعض بقدر الحرية حالاً وقدر الرق بعد عتقه (فان كانت مستولدة للاب لم تنصر مستولدة للاب) لانها لا تقبل النقل فالو كان الاصل مسلماً والفرع ذميها ومستولدة ذمية فهل ثبت الاستيلاء فلاصل لانها قابلة للنقل لو قطعت العهد وسببت اولادها الا ان على حالة تقتضي منع النقل تردد والوجه القطع بالثاني (والاب) ان لم يكن مستولدة له (فالظاهر انها نصير) مستولدة للاب الحلو ولو مورس القومة الشبهة هنا بـ فارق أمة أجنبي وطئت بشبهة ولو ملك الولد بعضها والباقي حر نفذ استيلاء الاب في نصيب ولده أوقى غذفه مطلقاً وكذا في نصيب الشريك ان أسير اما القن كله أو بعضه فلا تصير مستولدة له والثاني لا نصير لانها غير ملك له ولا حاجة الى تقدير انتقال الملك فيها اليه وما أفتى به القائل من انه لو استعرا أمة ابنه لرقن ثم هاتم استولدها لم تنصر أم ولداً لانه لا يطلان عقد عتده بنفسه بخلاف ما لو رهن أمة فاستولدها أبوه فانما تصير لانه لا يؤدي ذلك مردود بان الرهن لو أحبل أمته المهرهنة وهو مورس صارت أم ولده وبطل الرهن مع أدائه الى بطلان عقد عتده بنفسه (و) الاظهر (ان عليه قيمتها) يوم الاحبال سواء أزل قبل ذلك أم بعده أم معه والقول في قدرها قول الاب لانه غارم ولو تكرر ووطءه فسامدة واختلفت قيمتها فيها لم يعلم متى علفت بالولد اعتبرت قيمتها في آخر زمن يمكن طوعها بغيره قال القائل وذلك سنة أشهر قبل ولا نهال ان العلوق من ذلك يقين وما قبله مشكوك فيه فالولا يؤخذ في ذلك بقول القوايل بخلاف حققة الحامل المبتوتة لانها كانت واجبة وهذا ظاهر حيث لم يستولر عليها قبل زمن العلوق والا فظاهر انه يلزمه أقصى قيمتها من استيلائه عليها الى زمن العلوق أما المستولدة فلا يجب عليه قيمتها مطلقاً لعدم انتقالها اليه ومقابل الاظهر مبني على انها لا نصير (مع مهر) بشرطه السابق كالواستولدة أحد الشرى يكن المشرى تركه ووجبالا اختلاف سببها فالمر للاب لايجب القيمة للاستيلاء (لاقيمة ولد) ملائزته وان انفصل حياً وميتاً بجنابة مضمرة (في الاصح) لانه التزم قيمة أمه وهو جزء منها فاندرج فيها ولا له ان يعقد في ملكه ولان قيمته انما يجب بعد انفصاله وذلك وانع في ملكه ويؤخذ من اسمائيل عدم لزوم قيمة الولد ومهما فيها

فيه نظروا الا قرب الاول لان الاصل في وطئها غير موجب المهر كاسترافات فلا يسقط الا يقين لكن لو قد به لرضه ما مر من ج بالها مش من ان الاب امتاز عن غيره بما وجب خروجه عن هذا الخاص وقوله يمكن علوقها به فيه عمل ذلك ما لو كانت قيمتها في ذلك الوقت أكثر وقية ان الاصل براعة ذمته مجازاً على أقل القيم الا ان يقال الاصل عدم الانتقال عن ملك الفرع فاستصحب (قوله لعدم استعالمها) أي ولو لكن يجب عليه مهرها (قوله بشرطه السابق) أي في قوله ومحمد ان لم يصح له الخ (قوله كالواستولدة أحد الشرى يكن المشرى تركه) أي فانه يجب عليه حصة شريكه من المهر والقيمة وتصير مستولدة للواطئ ان أسير فان كان ممسراً لا ينفذ الاستيلاء في حصة الشريك وقياس ما ذكرنا عن الرض عن سم ان يكون

الولد مبعضاً (قوله وجب الاستبراء) أي لحق الله تعالى (قوله من النسب) صلة الأصل واحترز به عن الأصل من الرضاع (قوله استحقاقه) مضول شبهة اه سم (قوله ومن لم يحرم) أي النكاح (قوله بما قرأناه) أي من قوله أما إذا حلت له الخ (قوله أذنبته) أي السيد وقوله في ماله أي المكاتب وقوله أقوى أي أقوى من شبهته في مال الولد (قوله لما ذكر) أي من قوله أذنبته الخ (قوله وإنما يعنى بعض سيد) أي أصل سيداً وقرع (فصل في نكاح الرقيق) (قوله في نكاح الرقيق) أي وفيما يتبع ذلك كاقبلت المرأة نفسها (قوله ليكون نصافي الأول) ٢٤٩ على أن هذا المعنى مستفاد من

التركيب على ما ذكره المصنف أيضاً لأن الجار متعلق بالفعل وهو بعض فلا فرق بين تقديمه وتأخره (قوله بل لو ضمن ذلك) أي لو ذكر ما يدل على الضمان كان قال الزوج وعلى المهر والنفقة (قوله لم يعنه) أي لم يترجمه (قوله لتقدم ضمها) أي السيد (قوله على وجوبه) أي ما ذكر من المهر والنفقة (قوله وما في كسبه) هل ولو خصه بأحد ما وأفضاه منهما نأصل اه كذا فيما مش والاقرب نعم لأن الأذن في النكاح أذن فيما يترتب عليه كالو أذن له في الضمان ونهاه عن الإداء فإنه إذا قصر لم يرجع بما غرمه على الأصل (قوله بعد الأذن في النكاح) صريح في أن ما كسبه بين الأذن والنكاح لا يتعلق به مهر ولا نفقة لكن في سم على منعه ما نصه عبارة الرض متعلق بما في يده

أولاً كانت مستولدة بل إن وهو ظاهر ومتى حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به البغوى في فتاوى يوصل ملكه لغيره الموقوف كاجرى عليه أن القرى وهو المعتقد كما يقتضيه ترجمهم عدم وجوب قيمة الولد ومقابل الأصم يقول ينتقل الملك بعد الموقوف لتحق المبرورة حينئذ (عليه نكاحها) أي يحرم على الأصل المبرور من النسب نكاح أمة ولده وإن لم يجب اعتناؤه لأن قوة شبهته في ماله استحقاقه الاعتناء عليه صبرته كالشريك ومن ثم لم يحرم على أصل قن كامة أصل على فرع وأمة فرع رضاع على أصل قطعاً (فقط طزوجة والده الذي لا تحصل له الأمانة) حال ملك الولد وكان نكحها قبل ذلك بشرطه (لم ينسخ النكاح في الأصم) لأنه لا يتغير في الدوام إلا بالتعز في الابتداء ومن ثم لم يرتفع نكاح أمة بطرق يسار وتزوج حرة أما إذا حلت له حينئذ لم تكن قد أتممت وأيضاً والولد مبرور لا يلزمه اعتناؤه فلا ينسخ بطرق ملك إلا أن قطعاً يقول الاستنوي ومن تبعه كالشارح لا فائدة لهذا التقييد مردود بما قرأناه والثاني ينسخ كالمولكها الأب لملكه في مال ولده من شبهة الملك وجوب الاعتناء وغيره (وليس له نكاح أمة مكاتبه) أذنبته في ماله أقوى من شبهة والدود من ثم قال (فإن ملك مكاتب زوجة سيده انسخ النكاح في الأصم) كالمولكها السيد إذا ذكر والثاني يلحقه ملك الولد زوجة أبيه ودفع بغيره وإنما لم يعنى بعض سيده ملكه مكانة لأنه قد يجمع ملك البعض وعدم المتق إذا المكاتب نفسه لملك أبيه لم يعنى عليه والملك والنكاح لا يجمعان أبداً (فصل في نكاح الرقيق) السيد باذنه في نكاح عبده لا يضمن؛ بل إن الأذن كإدله عليه السياق الذي هو نفي كون الأذن سبباً للضمان واحتمال أنه لا فائدة كون الأذن سبباً لنفي الضمان بعيد من السياق والمعنى لأن نفي الضمان هو الأصل فلا يحتاج لبيان سببه لا آخر فيسقط القول بأنه كان الأحسن لا يضمن باذنه في نكاح عبده ليكون نصافي الأول (مهر) ونفقة) أي مؤنة بل تدنطق عليها غالباً في كلامهم (في الجعدي) لعدم التزامهما بقصر رضا ولا قصر محال ولو ضمن ذلك عند أنه لم يضمنه لتقدم ضمانه على وجوبه بخلافه بعد العقد فيصحب في المهران عمله لا النفقة إلا فيما وجب منها قبل الضمان وعمله (وما في كسبه) كنعته لأنه بالأذن رضي بصرف كسبه فيه ما لا يعتبر كسبه الحادث بعد الأذن في النكاح بل الحادث (بعد النكاح) ووجوب الدفع وهو في مهر مفضوعة بغير صحيح أو وطء ومهر غيرها الحال بالعقد والمؤجل بالحلول وفي النفقة التمكن وإنما اعتبر في أنه في الضمان كسبه بعد الأذن وإن تأخر الضمان عنه لثبوت الضمان حاله الأذن ثم لأنها كإمرا (المعاد) كالخرفة (والنادر) كقطعة وصية وكيفية تلفها بما لا يسبب أن ينظر في كسبه كل يوم فتؤدى منه النفقة

٣٢ نهاية خامس من حادث بعد موجه ما ذكرنا يرجع ورأس مال اه قال برهاننا أن مثل ذلك أكسبه بغير التجارة التي بعد الأذن ولو قبل النكاح اه (أقول) صرح به في شرح الررض اه أقول شاهدنا تحول على غير المأذون له في التجارة وما في شرح الررض على خلافه (قوله وهو) أي وجوب الدفع (قوله ومهر غيرها الحال) أي إذا كانت حقة لوطء فلو كانت صغيرة لا تطبقه لأن زوج أمته الصغيرة رقيق فلا يجب الأبعد الإطاعة كما يأتي في المداق (قوله أن ينظر في كسبه كل يوم) أي وجوباً أخذاً من قوله لأن الحاجة الخ

(قوله لان الحاجة لها) أي النفقة (قوله في المقابلين) هما قوله وكيفيته المخ قوله وقول الفرائي (قوله وهو القياس) معتد
(قوله فيما يديه من ربح) ومثله ما كسبه بغير التجارة قبل النكاح على ما قدمنا من شرح الرض لكن قضية ما فرق به
الشارح هنا بين مال التجارة والكسب خلافا لان دين التجارة لا يتعلق به ولا شبهة للبريق فيه الا ان يقال لما جعل له السيد
فوق استقلال بالتصرف صار له شبهة في كل ما يديه (قوله وبه فارق) أي بقوله لا نه لزمه المخ قوله ما مر أي في قوله ولا يعتبر
كسبه (قوله ان تكفل المهر والنفقة) ٢٥٠ ظاهر اطلاقه توقف جواز السفر به على ذلك انه لا فرق في ذلك بين طويل

السفر وقصير ولوقيل
يجوز السفر به اذا التزم
أقل الامرين مما يحصله من
الكسب مددة سفر السيد
وأجرة مثله مددة السفر لم
يعدو كسبا ايضا لطف
أقبحه قوله ان تكفل المهر
والنفقة أي سواء الحال
والموئل على ما اقتضاه
اطلاقه وقد يتوقف في
الموئل لعدم استحقاق
المطالبة به وسيأتي في
قول الشارح فان لم يكن
مهرأ وكان وهو موئل
لمخ التصريح بان اللازم
له الأقل من النفقة
والاجرة (قوله والكره)
أي لها (قوله انكسر
الحكم) أي فتلزمه قطعيته
نهارا ويستخدمه لالا
(قوله وقيد) أي قيد
قول المصنف لزمه قطعيته
ليلا (قوله فلا فرق) أي
بين كونها بمنزلة السيد
أولا (قوله ان تكفل المهر
والنفقة) قال به ضمهم
وجمع ما سبق في عبد
كسوب أما العاجزين

لان الحاجة لها لجزء ثم ان فضل شيء صرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد ولا يدخر شيء
منه للنفقة أو الحال في المستقبل لعدم وجوبها وقول الفرائي بصرف للمهر أو لانه لا تنفقه
جده ابن الرقة على ما لو امتعت من تسليم نفسه ما حتى تقبض جميع المهر وتزاع الاذرى في
المقابلين ثم يصح عدم تعيين كل منهما لانه ما دى في كسبه فصرفه عما شاء من المهر والنفقة
وهو القياس بل نقله في توسطه عن بعض محقق العصر (قال كان ما ذناله في التجارة) فيبيان
(فيما يديه من ربح) ولو قبل الاذن في النكاح (وكذا ان مال في الاصح) لانه لم يزل به بعد
ما ذن فيه فكان كدس التجارة به فارق ما صرف الكسب انه لا يتعلق به الا بعدد الوحوب
ويفرق أيضا بان التعلق لا يملك له ولا شبهة فيما حصل بكسبه وان وفره السيد تحت يده بخلاف
مال التجارة لانه مغرض لربه فله فيه فوج استقلال ويجبان في كسبه هنا أيضا فاذ لم يرب
أحدهما منهم من الآخر والثاني لا كسائر اموال السيد (وان لم يكن مكتسبا لا ما ذناله) أو
زاد على ما قدر له (في ذمته) يطالب به بعد عتقه لوجوبه برضا مستحقته (وفي قول على السيد)
لان الاذن له في هذا حاله التزام للموئل (وله المسافرة) ان تكفل المهر والنفقة ولم يتعلق به حتى
لغير كرهه والاشترط برضاه (ويقوت الاستمتاع) عليه الملكة الرقة فقدم حقه نعم للعبد
استصحاب زوجه معه والكره من كسبه فان لم يطالب بالسفر معه فنفقتها باقية بها لها (واذا لم
يسافر) به أو سافر به معه (لزمه تخلته ليلا) أي بعضه الا في في الامة ووقت فراغ شغلته
بعد التزول في السفر كما مر به الركني (للاستمتاع) لانه وقت الاستراحة ومن ثم لو كان
معه ليلا انكسر الحكم وقيد جمع بماذا لم يكن بمنزلة سيده لتكفنه منها كل وقت قال الاذرى
ومعه ان كان يدخل عليها كل وقت والا كان كان يستخدمه جميع النهار في تجوز زوجه فلا فرق
(ويستخدمه نهارا ان تكفل المهر والنفقة) أي تحمله ما هو موسر أو اداه ما هو عسرا
(والا فيخله لكسبه) لانه حقه حقوق النكاح على كسبه (وان استخدمه) نهارا (بلا تكفل)
أو حبه بلا استخدام (لزمه الأقل من اجرة مثل) له مدة الاستخدام أو الحبس أي من ابتدائه
الى وقت المطالبة (وعلى المهر) الحال أخذها مما مر (والنفقة) أي المؤتممة أحد ذينك أيضا
فان لم يكن مهرأ وكان وهو موئل كالعالم عاقر رناه فلا فرق من النفقة والاجرة كما هو ظاهر لان
أجرته ان زادت فالزيادة للسيد وان نقصت لم يلزمه الاتمام وبه فارق ما لو استخدمه أجنبي
فانه يلزمه اجرة التل مطلقا ويؤخذ من ذلك ان استخدمه بلا تكفل وحسبه بلا استخدام
ولا تكفل لانه عليه فيه لانتفاء الضرر على الزوجة منه وجهه وخرج بنهار ما لو استخدمه
ليلا ونهارا ليلزمه في مقابلة الليل شيء ويتبين فرضه فين عمله نهارا والا كالاتي فالليل

الكسب جلة فالظاهر ان السيد السفر به واستخدامه - حضرا من غير التزام شيء اه سمع المتابع في
وأقره الشهاب الزهلي (قوله أي من ابتدائه) مجرد تصور والمراد الأقل من الاجرة ومدة الاستخدام (قوله أحد ذينك) أي
مدة الاستخدام أو الحبس (قوله مطلقا) أي أقل أو أكثر (قوله لانتفاء الضرر على الزوجة الخ) أي لزم السيد أقل الامرين
من الاجرة والنفقة والمهر (قوله والا كالاتي) عبارة بالمسباح والا تون وزان رسول قال الاذرى هو الحكم بالمصاحبة
وجمعته العرب على ان اثنين يتابعان فقلان الفراء قال الجوهرى هو مثل قال والعامية تخففه ويقال هو موئل وهذا القول

ضعيف بالنقل الصحيح ان العرب جعلته على اثنتين واثنان المكان أو ثمان باب قد اقام اه (قوله في حقه كانه) أي لا يطلب
بخدمته النهار ولا يلزمه أقل الامرين من اجرة خدمة الليل (قوله والنفقة مطلقا) أي سواء كانت فدا لاجرة أو وادت عليها
(قوله ما في الجميع) أي جميع المثلث السابقة واللاحقة (قوله سواء محرمة وغيرها) لخاص على غير المحرم لانه قد يتوهم
عدم جواز استنفادها خوفا من ان يؤدي ذلك الى الخلوة بها ونحوها (قوله لا يلزم من الاستخدام) أي على اه لا يلزم كون
الثابت ذكرا (قوله اما المكتابة) أي كتابة هيصة (قوله والا فكالفتنة) أي بان لم تكن معها باوة قضيتها انه يستقدمه ولو
ليلا ونهارا ولا يلزم له اثبات في مقابلة جزء الحرية وامل وجهه انها المالم ٢٥١ تطلب الما باوة مع امكانها سقطت

حقها بما يتعلق بجزئها
الحرة في فرع في حبس
الزوج الامنة عن السيد
ليلا ونهارا هل يلزمه
النفقة واجرة مثلها فليست

سم على منج (أقول)
القياس لزومه ما لانها
لسبعين مختلفين وهما
التسليم والنفقات على
السيد ونقل بالدرس عن
بعض ما يوافقه (قوله
حين استقدمها) قضيتها
انه انما يسقط من الكسوة
ما يقابل الزمن الذي
استقدمها فيه فقط وقياس
ما في التشويزان نسقط
كسوة الفصل باستخدام
بعضه ولو يوما والسقوط
لا يتوقف على ان يبل
يحصل بمجرد الاستمتاع
من الزوج وان نفقة
اليوم نسقط باستخدام
بعضه على ما يأتي في نشوز
بعض اليوم (قوله لان
الحياة المرواة) قضيتها

في حقه كانه كما مر وفي استخدام ليل لا يبطل شغل نهارا (وقيل يلزمه المهر والنفقة) مطلقا
لانها كما كسب في ذلك اليوم ما في الجميع ورد بان الاصل خلاف ذلك وعلى الوجهين المراد
نفقة مدة نفقوا الاستخدام كما مر وقيل مدة النكاح (ولو نكح زاسدا) لعدم الاذن أو لغيره شرط
تكاليفه المأذون (ووطئ فمهر مثل) يجب (في ذمته) لحصوله رضا مستحقته نعم لو اذنه
السيد في الغاسد يخصه بملقه بكسبه وما لم تجار به بخلاف ما لو اطلق لانصافه للصحيح فقط
(وفي قول في رقبته) لانه اتلاف ومحل الخلاف في جزء بالغة عاقلة رشيدة متيقظة سلت نفسها
تختاره أو أمه سلمها سيدها فان قد شرط من ذلك تعلق برقبته لانه جناية محضنة كما بينه
الاذري وهو ظاهر (واذا زوج السيد أمته) غير المكتابة كتابة هيصة سواء محرمة وغيرها
(استقدمها) بنفسه أو نائبه اما هو فلا يجعل له تقرر ما عدا ما بين السرة والركبة والخلوة بها
وأما نائبه الأجنبي فلا لانه لا يلزم من الاستخدام تطرؤا لخلوة (نهارا) أو أجرا هان شاع لبقائه
ملكه وهو لم ينقل للزوج الا المنفعة الاستمتاع خاصة (وسلم للزوج ليلا) لانه يكمل متعنى
استخدامها والتنعها وقد نقل الثانية للزوج قضيتها الاخرى يستوفى في النهار دون الليل لانه
محل الاستراحة والاحتياج اما المكتابة فليس له استخدام لانها مالكة لاهرها قال الازري
وغيره والقياس في المبيعة انه ان كان ثم ما به أهله في ثوبها كالحرية وفي ثوبه سيدها كالفتنة
والا فكالفتنة ومراة بالليل وقت فراغها من الخدمة عادة فقول الشافعي في البوطى ان وقت
أخذها مضى ثلث الليل تقرب وان كانت محترقة (ولان نفقة) ولا كسوة (الى الزوج حينئذ)
أي حين استخدامهما (في الاصح) لانتهاء التسليم والتكئين التام والثاني يجب لوجود التسليم
الواجب والثالث يجب شطرها أو زيه لمعالي الزمان فلو سلمه اليلا ونهارا وجبت قطعا (ولو
أخلى) السيد (في داره) أو في محل غيره (ويتا وقال للزوج يتناولها فيه لم يلزمه) ذلك (في الاصح)
لان الحياة المرواة معناه من دخول ذلك ولو فعل ذلك فلا نفقة عليه والثاني يلزمه ذلك لتدوم
يد السيد على ملكه مع تمكن الزوج من الوصول الى حقه وعلى هذا تلزمه النفقة نعم لو كان
زوجا ولا سيدها وكان لا يسه ولا يسه اسكانه لفسخه أو مودة وخيف عليه من افتراده فيشبه
ان للسيد ذلك لانتهاء المعنى العلل على حق ولده مع ضيقة عدم الاستقلال ولو قال لا سلمها
للزوج لانهم لم يلزمه اجابته ويحت الازري (ومها اذا كان الزوج ممن لا يواي الى أهله ليلا

انه لو عين السيد بيتا بجوارحه مستقلا وجب على الزوج السكنى فيه لاتقاعا على بهمن ان المرواة والحياة الخ سيما اذا كان
الزوج اذا بعد من اسكن بالاجرة وكان المحل الذي عينه السيد مما جرت العادة بما يجاره أيضا وطلب منه ان يسكن فيه ويدفع
الاجرة لصاحبه على العادة ولعله غير مراد (قوله ولو فعل ذلك) أي الاختلاع في بيت السيد أو غيره فلا نفقة عليه أي
حين استخدامهما السيد والا وجبت عليه لتسليمها له ليلا ونهارا (قوله نعم لو كان زوجها ولا سيدها) قد يخرج الوصي والقيم
وعبارة شجينة الزبدي ولو كان الزوج تحت ولا يسه سيدها وهي شاملة لها فليراجع (قوله أو مودة) أي كونه مراد (قوله
فيشبه ان السيد ذلك) أي تلزم الوالد نفقتها (قوله ولو قال) أي السيد (قوله لم يلزمه) أي الزوج (قوله ويحت الازري
لزمها) أي الاجابة (قوله ممن لا يواي الى أهله) معقد

(قوله اجابة الزوج) عبارة شتى الزايدى فان كانت حرفة الزوج ليلا كالخاوس والا توفى لم يلزم السيد تسليمها له نهارا الا ان كانت حرفة السيد ليلا ايضا فاجبته الا ذرى انتهى وهي مخالفة لما قاله الشارح وعبارة سم على منهج وكذا أى الجواب الزوج لو كان يحمل راحة الزوج ٢٥٢ التمار لكنه خاوس مثلا ومحل استخدام السيد التمار ايضا فطلب الزوج تسليمها نهارا وجب لان

السيّد ورط نفسه بتزويجها اه وهي موافقة لما قاله الشارح (قوله فانه لا يمكن من ذلك) أى بل الجواب الزوج فالنقض من قوله كما لو أراد السيد الخ التنظير في الحكم لا القياس (قوله لا يجوز له المسافرة) أى فلا يخالف وسافر بها ابتعاد عن ضمان العيوب لانه وضع يده عليها بالسفر بلاذن من السيد (قوله كما حرمت الاشياء) (قوله أى فى قوله بعد قول المصنف وله المسافرة ولم يتعلق به حق فغيره والاشترط رضاه (قوله ولا يلزم بالاتفاق عليها) أى اذا سافر بها ما لم يتصل به في السفر على العادة (قوله أم شبه حمد) علم منه انه لا فرق في القتل بين كونه عياشرة أو سبب أو شرط (قوله انه لا مهر لها) أى لان التزويج من جهتها ولم يتعرض لما يترتب على قتلها من القصاص أو الدية لعلمه من محله (قوله وفي وجهه) أى فى التعبير بالمذهب تغليب

كالخاوس اذ لم يرد كابل غيره فامتناعه عنه اذ لو قال السيد أسلمها ليلا على عادة الناس الغالبة وطلب زوجهما ذلك نهار الرأسته فيه فالظاهر كإقاله الجلال البلقيني إجابة الزوج كما لو أراد السيد ان يبذل عمدا السكن الغالب وهو الليل بالنهار فانه لا يمكن من ذلك والا وحده من تردد للاذرى وجوب تسليم الامه ليس لانها راحة حيث كانت لا كسب لها ولا لخدمة فيها لزاما أو جنون أو خبل أو غيرها فلا وجه لجسمه عند السيد بلا فائدة (والسيد السفر بها) وان تضمن الخلوة بها وفوت التمتع على الزوج لانه مالك لبيتها ومنعها فاقدم حقه بخلاف الزوج لا يجوز له المسافرة بها من غير اذن السيد فيه من الحيولة القوية بينها وبين سيدها وظاهر ان الامه لو كانت مكنته أو موهنة أو مكنته كتابه صحبة لم يجز لسيدها المسافرة بها الأرض المكنتى والمرهن والمكاتب قال الاذرى والجانية المعلق برقبته مال كل موهونه الا ان يلزم السيد الفداء ومثل ذلك باقى في سفر السيد بعيدة الزوج كما حرمت الاشارة لذلك (والزوج صبيته) فلا يمنع منه ولا يلزم بالاتفاق عليها لو استرد ادمهر من لم يدخل بها ان لم يسافر معها لكن محله كإقاله بعضهم اذا سلمه طائنا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كما في نظائره (والذهب ان السيد لو قتلها أو قتلت نفسها قبل دخول سقط مهرها) الواجب له لتفويت محله قبل تسليمه وتفويتها كتفويته سواء كان عمدا أم خطأ أم شبهة محد حتى وقوعها في برحضرها عدوانا (وان الحرة لو قتلت نفسها أو قتل الامه الأجنبية أو ماتت فلا يسقط المهر قبل الدخول (كأولها كتابه دخول) وفي الأثر لو قتل السيد زوج الامه أو قتلت الامه سقط مهرها ولو قتل الحرة زوجها قبل الدخول ففي بعض شروح المختصراته لا مهر لها واعتمدوا الدرجه الله تعالى وما ذكر في قتل الحرة هو المنصوص فيها عكس المنصوص السابق في قتل السيد أمته والفرق ان الحرة كالسطة الى الزوج بالعقد اذ منه هان السفر بخلاف الامه ولا صحاب في المسئلة طريقان أشهرهما في كل قولان بالقل والغرض من أحدهما المنصوص فيها والطريق الثاني القطع بالمنصوص فيها وفي وجهه ان قتل الامه نفسها لا يسقط المهر لانها ليست المستحقة له وفي وجهه ان قتل الأجنبية لها وموتها يسقط المهر كفوات المبيع قبل القبض بناء على ان السيد يزوج بالملك (ولو باع مخرجة) قبل الدخول أو بعده (ظاهر) المسمى (البائع) وكذا لو لم يسم سواء كان صحباً أم فاسداً دخل بها قبل البيع أم بعده لا نه وجب بالعقد الواقع في ملكه الاما وجب للفوضة بعد البيع فرض أو وطأ أو حوت أو وطأ على نكاح فاسد فلم يشرى كسمة أمه مفوضة طلق بعد البيع وقبل الدخول والغرض وان عتقت أمته الزوجية فله اعادها كرها لاشترى ولعقتها مالم يبيع ولا يحبسها البائع للمهر ولا المشتري (فان طلق بعد البيع (قبل دخول نصفه) الواجب له) لما ذكر (ولو زوج أمته بعده لم يجب مهر) لان السيد لا يثبت له على عبده دين ابتداء وان دخل بها الزوج بعد بيع أو عتق لها أو لاحدهما أو قبله أو لم يدخل بها أصلا وقضية التعليل انه لو كان مكنتا كتابه صحبة يلزمه المهر وهو كذلك لانه مع السيد في المعاملة كالأجنبي

(قوله بناء على ان السيد يزوج بالملك) معتمد (قوله الاما وجب للفوضة) الاولى لا ما وجب الخ لانا ما وجب عاذاً كالمعتد أيضاً لا ما وجب بالنكاح القاسم ثم لم يشره عبارة المتن (قوله وان عتقت) أى بعد التزويج (قوله ولا يحبسها البائع) أى انزوال ملكه عن الرقبة ولا المشتري لان سبب الوجوب لم يكن يملكه

(قوله أو نحوه) كزوجي (قوله ضلت) أي بان قالت قبلت (قوله عتقت) ٢٥٣ أي في المصونين (قوله واستحق عليها

واما البعض فالظاهر انه يلزمه بقسط ما فيه من الحرية نفسه على ذلك الاذرى وغيره ولو
قال لامته أعتقتك على ان تنكحني أو نحوه فقبلت فوراً أو قالت أعتقتني على ان أنكحك
أو نحوه فاعتقها فوراً عتقت واستحق عليها قيمتها وقت الاعتاق نعم لو كانت أمته مجنونة
أو صغيرة فاعتقها على ان يكون عتقها صدقاً قال الدارمي عتقت وصارت أجنبية
بزوجها كسائر الأجانب ولا قيمة والوفاء بالنكاح منهما غير لازم ولو مستولدة فإن
تزوجها معتقها أو صدقها العتق فسد الصدق لانها قد عتقت أو القيمة صح وورث ذمتها
منها ان علمها لان جهلها أو واحد هاهنا هو المثل وكذا الزوج باقية عبده أن تلفته
ولو قالت له امرأة أعتق عبدك على ان أنكحك أو قال له رجل أعتق عبدك متى على
ان أنكحك ابنتي فعلى العتق العبد ولم يلزم الوفاء بالنكاح ووجب قيمة العبد
وان قال لامته أعتقتك على ان تنكحني زيداً قبلت ووجب القيمة عليها
في أوجه الوجهين كما اقتضاء كلام الروياني واستظهره الاذرى
واعتمدته الشيخ رحمه الله وان قالت لعبد هاهنا أعتقتك على
ان تزوجني عتق مجاناً ولم يقبل أو ان كان في علم
الله اني أنكحك بعد عتقك فأنت حرة ونكحها
لم يصح النكاح ولم ينعق للدور كما قال
لامته ان دخلت الدار فانت حرة
قبله بشهر مثلاً ثم تزوجها
في الحال لا يصح
النكاح
تم

فهو الجزء الخامس وبابه الجزء السادس أوله كتاب الصداق

فيمتها) أي ولا يلزمها الوفاء
بالنكاح كما يأتي (قوله نعم
لو كانت أمته مجنونة
أو صغيرة فمما يظهر اهـ ج
في شرح الارشاد قال
وقياس توقف وقوع
الطلاق في خلع السفينة
على قبولها وتوقف عتقها
عليه أيضاً اهـ أي ومع
ذلك لا يلزمها المالدوان
عتقت لعدم صحة التزامها
(قوله والوفاء بالنكاح
منها) أي السيد والامة
(قوله وكذا الزوجها)
ينبغي ان يكون التشبيه
راجعاً لما لو جعل عتقها
أو قيمتها صدقاً فيقال ان
كانت أنفقت العبد قبل
العتق يجب مهر مثلها
لانها لم يلزمها شيء السيد
يكون صدقاً وان أنفقت
بعد العتق مع النكاح
بالقيمة وورث منها ان
علمها والا فمهر المثل
(قوله ووجب قيمة العبد)
أي على المرأة والرجل
(قوله ووجب القيمة عليها)
أي في ذمتها (قوله لم يصح)
أي النكاح (قوله ولم ينعق
للدور) أو ان يبرأ الله بيننا
نكحاً فأنت حرة لم يصح
النكاح وان مضى بعد
قوله زمن يسع العتق ولم
تعتق للدور لان العتق
متوقف على صحتها أي
النكاح وهي متوقفة

عليه ولانه حال العقد شك هل هي حرة أو أمة كالمرحله ثم حر الرضى